



صندوق النقد العربي  
ARAB MONETARY FUND

# تقرير الإستقرار المالي 2023

صندوق النقد العربي  
[www.amf.org.ae](http://www.amf.org.ae)



مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية  
COUNCIL OF ARAB CENTRAL BANKS AND  
MONETARY AUTHORITIES GOVERNORS



صندوق النقد العربي  
ARAB MONETARY FUND

## أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

© صندوق النقد العربي 2023

### حقوق الطبع محفوظة

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذا التقرير أو ترجمتها أو إعادة طباعتها بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي، إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات على العنوان التالي:  
أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية  
قسم تطوير القطاع المالي - الدائرة الاقتصادية  
صندوق النقد العربي  
أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة  
هاتف: +971-26171566 / +971-26171574  
البريد الإلكتروني: [Financialstability@amf.org.ae](mailto:Financialstability@amf.org.ae)  
Website: <http://www.amf.org.ae>

## إفتاحية التقرير

يعد تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية ثمرة للتعاون والتنسيق بين صندوق النقد العربي وفريق عمل الإستقرار المالي في الدول العربية، المنبثق عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، المكون من مدراء الإدارات المعنية بالإستقرار المالي لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. يقوم صندوق النقد العربي بدور الأمانة الفنية للفريق، على اعتبار أن الصندوق يقوم بدور الأمانة الفنية للمجلس.

تتضمن أعمال الفريق عدداً من المحاور، أهمها المساهمة في تطوير السياسات والأدوات المتعلقة بتعزيز الإستقرار المالي في الدول العربية، وتعزيز التعاون بين مختلف الإدارات والجهات الوطنية المعنية بقضايا الإستقرار المالي في الدول العربية وبينها وبين المؤسسات المالية الدولية ذات العلاقة، والمساهمة في تعزيز الوعي بقضايا الإستقرار المالي، إضافة لتبادل الخبرات والتجارب بين الدول العربية في مجال السياسات والإجراءات المتعلقة بتعزيز الإستقرار المالي، وإعداد ونشر أوراق ودراسات حول أوضاع الإستقرار المالي في الدول العربية، منها إصدار تقرير سنوي عن الإستقرار المالي على مستوى الدول العربية.

بناء على ما تقدم، وبإطار رؤية الصندوق وإستراتيجيته التي تعتبر تعزيز العمل العربي المشترك أحد أولوياتها، تم إعداد تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية لعام 2023، الذي تناول تطورات وضعية الإستقرار المالي في الدول العربية، والجوانب الإقتصادية والنقدية والمالية ذات الصلة بتحقيق الإستقرار المالي، والتحديات الإقليمية والدولية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الإستقرار المالي في الدول العربية.

يأمل فريق العمل المكلف بإعداد التقرير أن يكون قد وُفِّقَ في اختيار موضوعات فصول التقرير، لتحقيق الأهداف المرجوة من إعداده، ولرسم صورة واضحة عن وضع الإستقرار المالي في الدول العربية، والمحددات والتحديات التي تواجهها في سياق جهودها لتحقيق الإستقرار المالي. كما يأمل الفريق أن تكون هذه الجهود موضع تطوير مستمر، بفضل الملاحظات والإقتراحات التي تبديها المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، وأن يكون التقرير بمثابة عامل مساعد في إتخاذ القرارات الإحترازية التي تسهم في تعزيز سلامة الإقتصادات العربية بوجه عام، والقطاع المالي والمصرفي بوجه خاص.

## تقديم

يأتي إعداد تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية، في سياق حرص الصندوق على ترسيخ المبادئ والأهداف والتقاليد التي أرساها مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية منذ عدة سنوات، التي تتمحور حول تشجيع وحث اللجان وفرق العمل المنبثقة عنه، على إعداد تقارير وأوراق عمل تتناول الموضوعات والقضايا ذات الأولوية لدولنا العربية. إضافة إلى ذلك، يسهم صندوق النقد العربي ضمن ممارسته لنشاطه كأمانة فنية لهذا المجلس، ولفرق العمل واللجان المنبثقة عنه، في إعداد وتنسيق الجهود اللازمة لإعداد مثل هذه التقارير والأوراق، في مختلف الجوانب الإقتصادية، والنقدية، والمصرفية التي تتعلق بأنشطة المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

في هذا السياق، يسعدنا إطلاق الإصدار السادس من تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية، الذي تم إعداده بالتعاون مع فريق عمل الإستقرار المالي في الدول العربية المنبثق عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

كما يأتي إعداد تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية، في إطار مهام الصندوق المتعلقة بمتابعة التطورات الاقتصادية والنقدية والمصرفية الدولية، وتأثيراتها المحتملة على الإقتصادات العربية، وتقديم المعلومات المفيدة حول هذه القضايا، على خلفية أهميتها للمصارف المركزية، وإتاحة أكبر فرصة لهذه التقارير على صعيد النشر والتوزيع، من أجل تزويد القارئ بأكبر قدر ممكن من المعلومات المتاحة حول الموضوع.

والله ولي التوفيق،

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي  
المدير العام رئيس مجلس الإدارة  
صندوق النقد العربي

## المحتويات

ج	إفتتاحية التقرير.....
د	تقديم.....
6	الفصل الأول: التطورات الإقتصادية الإقليمية والدولية ذات الصلة بالإستقرار المالي في الدول العربية.....
17	الفصل الثاني: تطورات الأطر التشريعية والمؤسسية للإستقرار المالي ونظم البنية التحتية للقطاع المالي في الدول العربية.....
51	الفصل الثالث: تطورات أداء القطاع المصرفي في الدول العربية والمخاطر المحتملة.....
79	الفصل الرابع: تطورات أداء القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية والمخاطر المحتملة.....
107	الفصل الخامس: إختبارات الضغط (التحمل) ونتائجها على مستوى الجهاز المصرفي في الدول العربية.....
158	الفصل السادس: مخاطر مديونية القطاع الحكومي على الإستقرار المالي في الدول العربية.....
180	الفصل السابع: تداعيات التطورات العالمية الراهنة ومخاطر الضغوط التضخمية على الإستقرار المالي في الدول العربية.....
202	الفصل الثامن: التطورات الخاصة بالتقنيات المالية الحديثة والعملات المشفرة والرقمية وأثرها على الإستقرار المالي بالدول العربية.....
226	الفصل التاسع: مؤشرات الإستقرار المالي: المنهجيات والأغراض.....
264	ملحق (1).....
268	ملحق (2).....
280	نبذة عن فريق عمل الإستقرار المالي في الدول العربية.....
281	فريق عمل إعداد تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية.....

## الفصل الأول

### التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية ذات الصلة بالإستقرار المالي في الدول العربية

يتأثر الإستقرار المالي بالتطورات التي تحدث في المؤشرات الاقتصادية الكلية كالتضخم، والتشغيل، والنمو الاقتصادي، وعجز الموازنة الحكومية، وعجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، ولعل معدلات التضخم التي إرتفعت بشكل كبير في عام 2022 وإستمرت مرتفعة حتى وقت إعداد هذا التقرير في العديد من الدول تمثل مثلاً جيداً على هذه المتغيرات، لقد تسبب الإرتفاع القياسي في الأسعار العالمية للسلع الأساسية ومنتجات الطاقة نتيجة التوترات التي نشبت منذ بدايات عام 2022 في القارة الأوروبية والإضطرابات في سلاسل التوريد في إرتفاع معدلات التضخم في معظم الدول، وطالت تداعيات ذلك كافة بلدان العالم بصورة مباشرة أو غير مباشرة. في هذا الإطار، كان للإرتفاعات المتتالية في أسعار الفائدة من جانب الإقتصادات المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية انعكاسات سلبية على إقتصادات الدول النامية والأسواق الناشئة، حيث تحولت بوصلة التدفقات الإستثمارية، لتشهد تدفقات خارجة من تلك البلدان للإستفادة من أسعار الفائدة المرتفعة في البلدان المتقدمة، فضلاً عن التحديات القائمة سلفاً والمتعلقة بالمستويات العالية للمديونية الخارجية، وإرتفاع تكاليف الإقتراض، وصعوبة الموازنة بين الوفاء بالإلتزامات الخارجية لخدمة الديون، وبين توفير الموارد الإضافية من العملة الأجنبية لتوفير الإحتياجات الإعتيادية من السلع الأساسية ومنتجات الطاقة التي إرتفعت أسعارها بشكل كبير.

### أثر التطورات العالمية الراهنة على الإستقرار المالي

نظراً لأهمية العلاقة بين التطورات العالمية الراهنة والإستقرار المالي خلال عام 2022، فقد إرتأى فريق عمل الإستقرار المالي في الدول العربية تخصيص فصل (الفصل السابع ضمن هذا التقرير) لتناولها وتحليلها بالتفصيل، لكن بشكل عام، يُمكن الإشارة هنا إلى أن أهم التحديات الراهنة -التي تُشكل تحدياً أمام المصارف المركزية في إطار سعيها لتعزيز الإستقرار المالي- هي الآثار الناجمة عن المخاطر الجيوسياسية وإرتفاع معدلات التضخم بشكل أساسي، حيث دفع إرتفاع معدلات التضخم كما سبق أن ذكرنا إلى تدخلات قوية من البنوك المركزية لإحتواء الضغوط التضخمية، من خلال إتباع سياسة نقدية متشددة تمثلت برفع أسعار الفائدة عدة مرات، وقد تنبّهت المصارف المركزية إلى إمكانية أن تؤدي المخاطر الجيوسياسية وإتباع سياسة نقدية متشددة إلى تراجع المؤشرات الاقتصادية وخلق حالة من عدم اليقين من جهة، ومن جهة أخرى إحتماوية حدوث نوع من التعارض بين أهداف السياسة النقدية المتمثلة في إستقرار الأسعار وضبط التضخم والسياسة الإحترازية الكلية المتمثلة في الحد من المخاطر النظامية وتعزيز الإستقرار المالي، على سبيل المثال، إن إرتفاع أسعار الفائدة لأدوات السياسة النقدية من شأنه أن يؤدي إلى إرتفاع كلف الإقتراض وبالتالي إرتفاع مخاطر الإئتمان، نتيجة إرتفاع عبء الدين للمقترضين مما يؤثر على ربحية البنوك ونوعية موجوداتها، خصوصاً أن إرتفاع الأسعار ومعدلات التضخم قد

يؤدي أصلاً إلى تراجع الدخل المتاح لقطاع الأسر والتدفقات النقدية لقطاع الشركات وتأثر ميزانيات قطاعي الأسر والشركات سلباً بشكل عام. في هذا الإطار، يعتمد حجم أثر التطورات العالمية الراهنة على القطاع المصرفي على عدة عوامل، منها خصوصية الوضع في كل دولة، ومستوى ملاءة البنوك مقاسة وفق متطلبات بازل III والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS9)، ومدى كفاءة إدارة المخاطر ومنظومة الحوكمة لدى القطاع المصرفي، ودور المصارف المركزية في الرقابة والتقييم الفعال لمخاطر القطاع المالي جزئياً وكلياً وإتخاذ الأدوات اللازمة لضبط المخاطر، وغيرها من العوامل الأخرى. كذلك، لا يمكن إغفال الدور الهام الذي تلعبه السياسة المالية لتخفيض معدلات الفقر والبطالة، لكن يعتمد دورها على حجم الحيز المالي المتاح لديها، والذي تراجع جراء مواجهة تداعيات جائحة كورونا.

من جانب آخر، وبالرغم من أن التطورات المصرفية المتعلقة ببنك سيليكون فالي وبنك كريدي سويس وغيرها حدثت في عام 2023 وليس في عام 2022 (الفترة الزمنية التي يغطيها هذا التقرير)، إلا أنها تُعد مثلاً جيداً على بعض المخاطر التي ينبغي التنبيه لها على صعيد العلاقة بين ارتفاع أسعار الفائدة لأدوات السياسة النقدية والإستقرار المالي، حيث من الممكن أن يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة لأدوات السياسة النقدية إلى تراجع القيمة السوقية للأصول المُصنفة كأصول عالية الجودة ضمن متطلبات كفاية رأس المال والسيولة، خصوصاً في حال الإضطراب لتسييل تلك الأصول في فترات تتبنى فيها المصرف المركزي سياسة نقدية متشددة، حيث قد تتحول الخسائر غير المتحققة (Unrealized losses) إلى خسائر متحققة (Realized losses)، وهذا من شأنه أن يؤثر سلباً على مؤشرات كفاية رأس المال والسيولة وعلى ثقة الجمهور وعلى إستقرار النظام المصرفي، وقد يستدعي ذلك تدخل السلطات الرقابية وتطبيق إحدى تقنيات الحل (Resolution techniques) وإستخدام أموال ضمان الودائع (في حال وجود منظومة ضمان الودائع)، وحدثت مخاطر عدوى، وقد أشار تقرير الإستقرار المالي الصادر عن صندوق الدولي في شهر إبريل 2022 إلى أن القطاع المصرفي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء هو الأكثر عرضة للضغوط السيادية، إذ أن إقتطاع ما نسبته 30 في المائة من قيمة الديون السيادية قد يؤدي إلى إنخفاض نسبة رأس المال الأساسي (Common Equity Tier 1 CET1) عن 4.5 في المائة (حسب متطلبات بازل III)، في حين منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا هي الأكثر تحملاً لصدمة إنخفاض القيمة السوقية للديون السيادية، حيث إن إقتطاع ما نسبته 70 في المائة تقريباً من قيمة الديون السيادية، قد يؤدي إلى إنخفاض نسبة رأس المال الأساسي (CET1) في القطاع المصرفي لديها عن النسب المقررة بموجب متطلبات بازل III، أما بقية المجموعات الإقليمية، فقد بلغت نسبة الإقتطاع 40 في المائة تقريباً.

ومما يفاقم المخاطر والتحديات التي تواجه المصارف المركزية والسلطات الرقابية، وجود مخاطر وأعباء أخرى تفرض نفسها بقوة أمام صانعي السياسات الإقتصادية، تتمثل بمخاطر تغيرات المناخ، والمخاطر السيبرانية،

وارتفاع مديونية الحكومات، ومخاطر ترتبط بخصوصية بعض الدول، ومخاطر تقلبات أسعار الصرف، ومخاطر مديونية قطاعي الأسر والشركات، وتقلبات أسواق الأصول، وغيرها<sup>1</sup>.

على صعيد الدول العربية، وكما سيتم تحليله لاحقاً في هذا التقرير، فقد أشارت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية إلى أن أثر التطورات العالمية الراهنة لا زال محدوداً على الإستقرار المالي (أخذاً في الإعتبار وجود تحديات أخرى ترتبط ببعض الدول نظراً لخصوصية الوضع فيها)، وقد بينت مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي أنه قادر بشكل عام على مواجهة الصدمات من خلال تمتعه بمستويات مرتفعة من كفاية رأس المال والسيولة، كما بينت نتائج إختبارات الأوضاع الضاغطة ومؤشرات الإستقرار المالي -التي تأخذ أثر المخاطر الإقتصادية في الإعتبار- أن القطاع المصرفي في الدول العربية متين ومرن وقادر على إستيعاب الصدمات المحتملة. لكن في الوقت نفسه، من الأهمية بمكان قيام المصارف المركزية العربية بمواصلة تقييم المخاطر النظامية ودراسة الإرتباطات المحتملة المباشرة وغير المباشرة بين التطورات العالمية الراهنة والإستقرار المالي، وإستخدام ما يلزم من أدوات السياسة الإحترازية إذا إقتضى الأمر، كما تبرز أهمية تعزيز التنسيق بين السياسة الإحترازية الكلية والسياسة النقدية تجنباً لحدوث تعارض بين أهدافهما. إضافةً إلى أهمية دور إدارتي الإستقرار المالي والرقابة المصرفية لدى المصارف المركزية بالتحقق المستمر من فاعلية إدارة المخاطر لدى القطاع المصرفي، وتعزيز منظومتي إدارة الأزمات وضمان الودائع، ومواصلة تطبيق إختبارات أوضاع ضاغطة جزئية وكلية تقيس مخاطر السيولة والإئتمان والتركز وأسعار الفائدة، وكذلك المخاطر الإقتصادية والمخاطر الأخرى المستجدة وأثرها على مؤشرات كفاية رأس المال والسيولة وجودة الأصول.

### النمو الإقتصادي العالمي

حسب قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (قاعدة بيانات آفاق الإقتصاد العالمي، أبريل 2023)، بلغ النمو الإقتصادي العالمي في عام 2022 حوالي 3.4 في المائة، مقارنة بمعدل بلغ حوالي 6.0 في المائة خلال عام 2021، كما تشير أحدث التقديرات إلى تسجيل النمو لمعدل في حدود 2.7 في المائة خلال عام 2023، وحوالي 3.1 في المائة خلال عام 2024، وهو ما يشير إلى استمرار الضغوط التي ساهمت في تثبيط معدلات النمو الإقتصادي العالمي خلال عام 2022. من العوامل التي لعبت دوراً في التراجع النسبي في نمو الإقتصاد العالمي خلال عام 2022، تأثر القطاع المالي والمصرفي نتيجة رفع البنوك المركزية لأسعار الفائدة من أجل مكافحة التضخم، ناهيك عن التداعيات غير المواتية على الساحة الدولية، وانعكاساتها السلبية على سلاسل الإمداد، وأسعار المواد الأساسية في الأسواق الدولية، على وجه الخصوص منتجات الطاقة والمنتجات الغذائية، فضلاً عن استمرار تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد في عدد من الدول، واتساع نطاق التوترات في أوروبا،

<sup>1</sup> سيتم تغطية هذه المخاطر في فصول مختلفة ضمن هذا التقرير، وسيتم تحليل هذه المخاطر سواء من المنظور الكلي أو الجزئي حسب خصوصية كل دولة عربية.



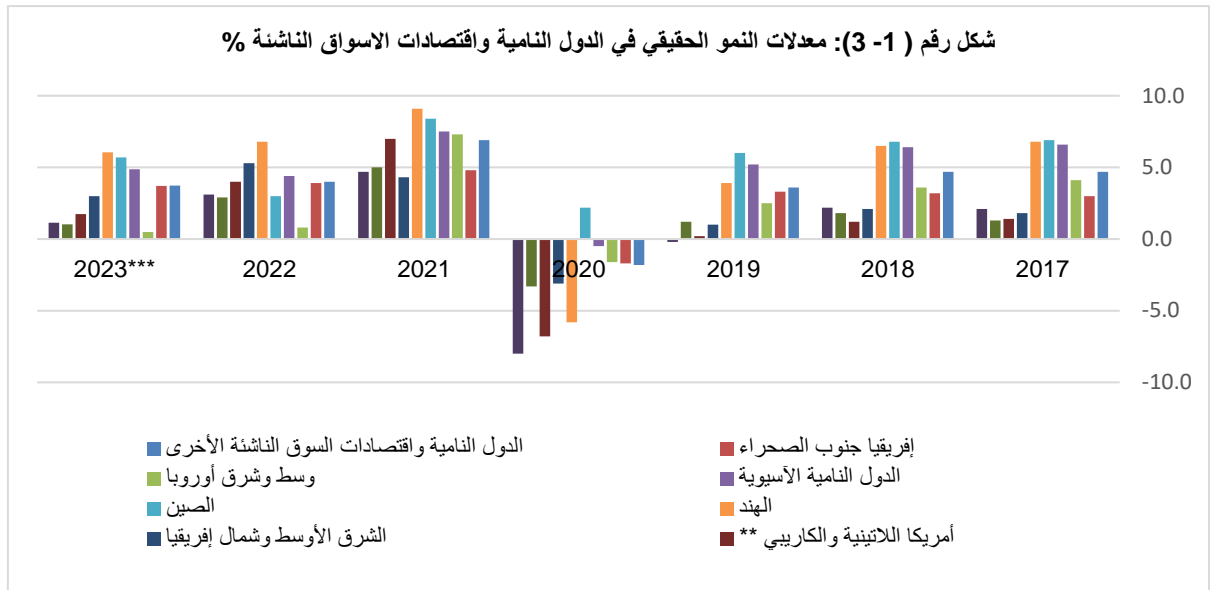
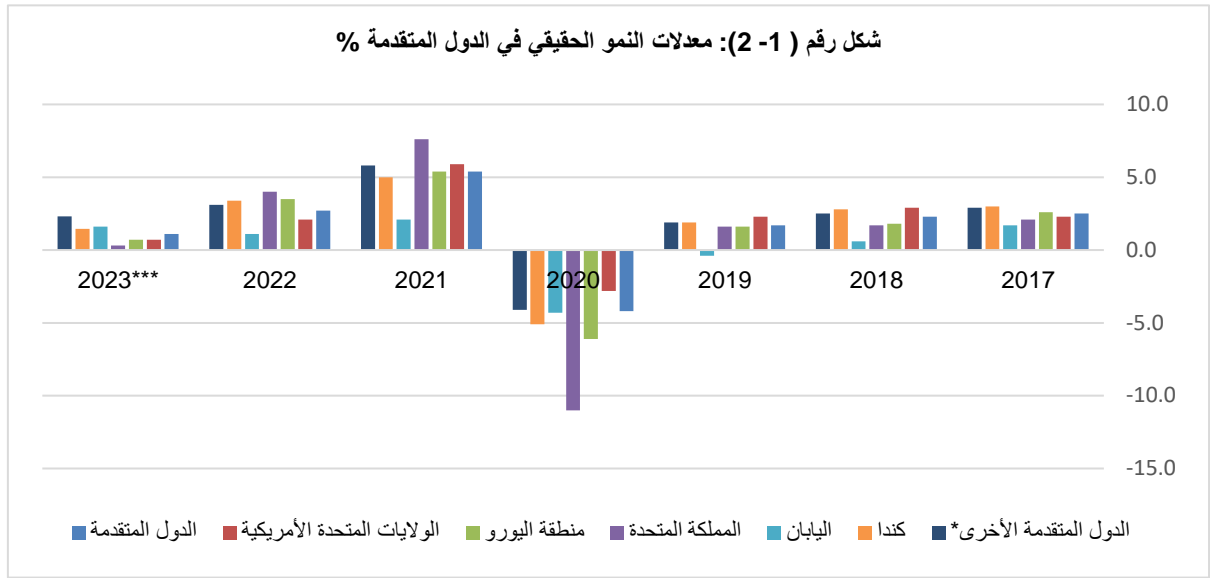
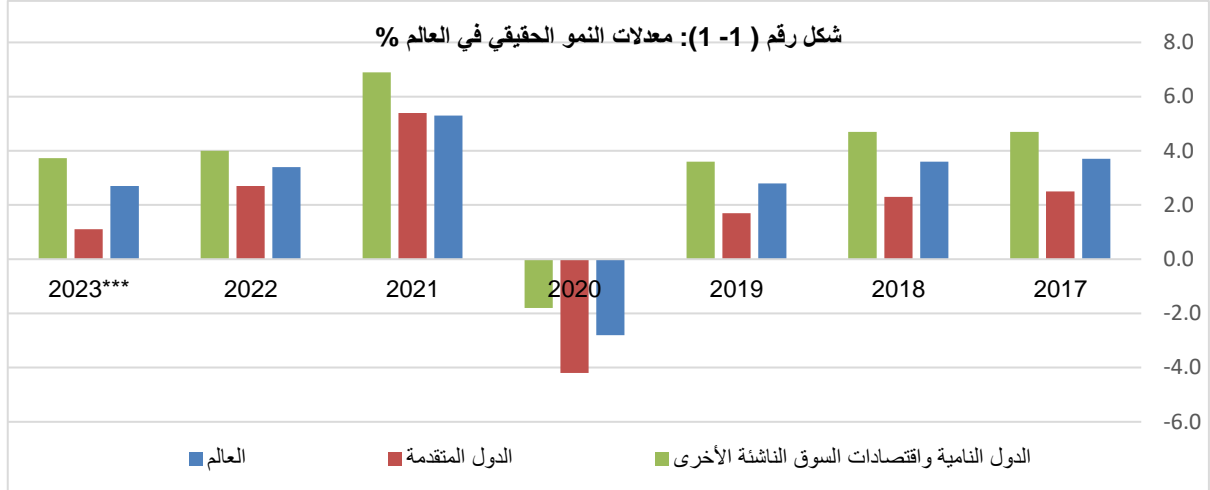
والتي انعكست ليس على القارة الأوروبية فحسب، إنما طالت تداعياتها الإقتصاد العالمي بأسره، ونتج عنها تأثيرات سلبية أدت إلى تباطؤ النمو في عدد كبير من الاقتصادات على مستوى العالم.

جدير بالذكر، أن عدم وضوح مدى إستمرار التوترات في أوروبا وإمكانية إستمرارها لفترات قد تطول أكثر مما توقعه المحللون في بداية الأزمة، يلقي بظلاله على حالة عدم اليقين بشأن إمكانية تحقيق معدلات نمو جيدة للأعوام الثلاثة القادمة.

كذلك، قد يمثل التضخم تحدياً إضافياً للنمو الاقتصادي خلال الأعوام الثلاث القادمة، يُضاف إلى التحديات القائمة، حيث ترتب على المستويات العالية نسبياً للتضخم، ارتفاعات متتالية في أسعار الفائدة بهدف خفضه إلى المستوى المستهدف، وهو ما يؤثر على آفاق النمو ونوعية موجودات المؤسسات المالية.

على صعيد متصل، تكبدت أسواق الأسهم والسندات العالمية خسائر كبيرة نسبياً منذ بداية عام 2022، لم تشهدها منذ ستينيات القرن الماضي، بلغت حوالي 30 تريليون دولار أمريكي، حيث شهدت هذه الأسواق تراجعاً منذ بداية العام، مدفوعاً بحالة عدم اليقين لدى المستثمرين بشأن الآفاق الاقتصادية العالمية، وكذلك آثار تشديد السياسة النقدية على نطاق واسع عالمياً.

في ضوء ما سبق، تشير التوقعات إلى تباطؤ النمو العالمي في عام 2023 ليبلغ حوالي 2.8 في المائة، مقارنة بحوالي 3.4 في المائة خلال عام 2022. كذلك من المتوقع تباين تداعيات التطورات العالمية على اقتصادات مجموعات الدول والأقاليم، حيث يتوقع تباطؤ النمو الاقتصادي في الاقتصادات الكبرى ذات المساهمة الأكبر في نمو الإقتصاد العالمي مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين ودول الاتحاد الأوروبي، بينما تستمر الحاجة لسياسات مالية ونقدية داعمة لعمليات التعافي الاقتصادي في الدول الصاعدة والنامية، لكن في ضوء معدلات التضخم المرتفعة فمن الصعب التخلي عن السياسات الاقتصادية المتشددة خلال عام 2023، ويُتوقع أن يتباطأ النمو في تلك الدول من 6.6 في المائة عام 2021 إلى 3.9 في المائة عام 2022، و4.0 في المائة عام 2023 وهي معدلات أقل من معدل النمو الاقتصادي الذي حققته تلك الدول قبل جائحة فيروس كورونا المستجد والذي بلغ متوسطه نحو 5.5 في المائة خلال العقد الماضي. تجدر الإشارة إلى أن أداء اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية يعتبر جيداً إذا ما قورن بأداء الاقتصادات المتقدمة، حيث سجلت هذه الاقتصادات نمواً سنوياً خلال الربع الرابع من عام 2022 بلغ حوالي 4.5 في المائة، مقارنة بمعدل نمو بلغ نحو 2.8 في المائة خلال الربع الرابع من عام 2021، في حين يتباطأ النمو الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة، وخاصة منطقة اليورو والمملكة المتحدة (الشكل 1-1، والشكل 2-1، والشكل 3-1 والجداول 1-1).



\* تضم الدول المتقدمة الأخرى مجموعة الدول المتقدمة باستثناء كل من الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو واليابان.  
\*\* تشمل مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي: مجموعة دول نصف الكرة الغربي، وتضم جميع الدول في القارتين الأمريكيتين الشمالية (باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا) والجنوبية ودول الكاريبي.  
\*\*\* تقديرات.

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات "آفاق الاقتصاد العالمي"، أبريل 2023.

جدول (1-1): معدلات النمو الحقيقي في العالم خلال الفترة (2017-2023) (%)

***2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	
2.8	3.4	5.3	-2.8	2.8	3.6	3.7	العالم
1.3	2.7	5.4	-4.2	1.7	2.3	2.5	الدول المتقدمة
1.6	2.1	5.9	-2.8	2.3	2.9	2.3	الولايات المتحدة الأمريكية
0.8	3.5	5.4	-6.1	1.6	1.8	2.6	منطقة اليورو
0.3-	4.0	7.6	-11.0	1.6	1.7	2.1	المملكة المتحدة
1.3	1.1	2.1	-4.3	-0.4	0.6	1.7	اليابان
1.5	3.4	5.0	-5.1	1.9	2.8	3.0	كندا
1.8	2.6	5.8	-4.1	1.9	2.5	2.9	الدول المتقدمة الأخرى*
3.9	4.0	6.9	-1.8	3.6	4.7	4.7	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى
3.6	3.9	4.8	-1.7	3.3	3.2	3.0	إفريقيا جنوب الصحراء
0.5	0.8	7.3	-1.6	2.5	3.6	4.1	وسط وشرق أوروبا
4.9	4.4	7.5	-0.5	5.2	6.4	6.6	الدول النامية الآسيوية
5.2	3.0	8.4	2.2	6.0	6.8	6.9	الصين
5.9	6.8	9.1	-5.8	3.9	6.5	6.8	الهند
2.9	5.3	4.3	-3.1	1.0	2.1	1.8	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
1.6	4.0	7.0	-6.8	0.2	1.2	1.4	أمريكا اللاتينية والكاريبي**
0.9	2.9	5.0	-3.3	1.2	1.8	1.3	البرازيل
1.8	3.1	4.7	-8.0	-0.2	2.2	2.1	المكسيك

\* تضم الدول المتقدمة الأخرى مجموعة الدول المتقدمة باستثناء كل من الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو واليابان.

\*\* تشمل مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي: مجموعة دول نصف الكرة الغربي، وتضم جميع الدول في القارتين الأمريكيتين الشمالية (باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا) والجنوبية ودول الكاريبي.

\*\*\* تقديرات.

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات "أفاق الاقتصاد العالمي"، أبريل 2023.

على صعيد الدول العربية، فإنه وفقاً لتقديرات صندوق النقد العربي (جدول 1-2)، من المتوقع أن يتراجع معدل نمو الإقتصادات العربية في عام 2023 ليسجل نحو 3.4 في المائة، مقابل 5.6 في المائة في عام 2022 نتيجة عدد من العوامل، فمن جهة تشهد أسعار النفط والغاز إستقراراً عند مستويات معتدلة، أما أسعار السلع الأساسية بما فيها المنتجات الزراعية فقد شهدت تراجعاً، ويقابل ذلك تشديد السياسات النقدية، وما يصاحب ذلك من ضغوطات على الأنشطة الاقتصادية، وتبدو الدول العربية التي تبنت برامج إصلاح إقتصادي، ورؤى وإستراتيجيات لتنويع إقتصاداتها، وإصلاح بيئات الأعمال، وتشجيع دور القطاع الخاص، ودعم رأس المال البشري، أقدر على مواجهة التحديات.

أما فيما يخص الدول العربية المصدرة الأساسية للنفط والتي تشمل كلا من المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، والكويت، وعمان، والبحرين، فيتوقع أن يؤدي تحسن مستويات أسعار الطاقة (النفط والغاز) إلى تأثيرات إيجابية على النمو الإقتصادي لهذه الدول في عام 2023، حيث يتوقع أن تشهد مجموعة الدول المصدرة الرئيسية للنفط معدل نمو يبلغ 3.4 في المائة في عام 2023، وستدعم ديناميكية ارتفاع أسعار النفط للإقتصادات المصدرة للسلع الأساسية، إضافة إلى المشاريع الإستثمارية واسعة النطاق وزيادة الصادرات غير المرتبطة بالطاقة وزيادة معدلات نمو الصادرات ذلك النمو.

أما الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط التي تشمل الجزائر، والعراق، وليبيا، واليمن، وعلى غرار مجموعة الدول المصدرة الأساسية للنفط، تستفيد دول هذه المجموعة من تحسن مستويات أسعار الطاقة (النفط والغاز)، مع بوادر تحسن الأوضاع الداخلية بكل من اليمن وليبيا، من المتوقع أن تستفيد دول المجموعة، من الأداء القوي في قطاعات الطاقة والخدمات، من المحتمل أن تكون هذه التحسينات مدفوعة بتحسين الميزان التجاري وتحويل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى القطاعات الأخرى غير النفطية. ومع ذلك، فإن التضخم المرتفع نسبياً، وتقلب أسعار الغذاء ستؤثر على انتعاش دول المجموعة. أخيراً، فيما يخص الدول العربية المستوردة للنفط، فيتوقع أن تحقق دول هذه المجموعة معدل نمو قدره 3.1 بالمائة في عام 2023 نتيجة تظافر عدد من العوامل التي قد تبطئ من النمو الإقتصادي. تشمل تلك العوامل على وجه الخصوص الموجة التضخمية العالمية، وتشديد السياسات النقدية على المستوى العالمي، وإرتفاع أسعار النفط، إضافة إلى ارتفاع مديونية بعض دول هذه المجموعة. وتنبأين معدلات النمو بشكل ملحوظ بين دول المجموعة، ففي حين تحقق دول معدلات نمو جيدة ومطرده كما هو الحال مع مصر، تحقق دول أخرى معدلات نمو معتدلة مثل المغرب وتونس والأردن وفلسطين، وتواجه دول أخرى بعض الظروف التي تبدو غير المواتية، مما يؤدي إلى تذبذب واضح في معدلات النمو كما هو الحال في السودان ولبنان.

جدول رقم (1-2): معدلات النمو الحقيقي في الدول العربية خلال الفترة (2017-2023)

*2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	
3.4	5.6	4.6	5.2-	1.9	2.4	1.4	الدول العربية
3.1	8.7	3.9	4.3-	0.8	2.8	0.1-	المملكة العربية السعودية
3.9	7.9	4.4	5.0-	1.1	1.3	0.7	الإمارات العربية المتحدة
3.2	4.0	1.5	3.6-	0.8	1.2	1.5-	قطر
2.5	8.4	1.3	8.9-	0.6-	2.4	4.7-	الكويت
3.6	4.5	3.0	3.2-	1.1-	1.3	0.3	عُمان
2.9	4.9	2.7	4.6-	2.2	2.1	4.3	البحرين
2.6	3.2	3.4	5.1-	1.0	1.1	1.3	الجزائر
4.0	8.7	2.8	11.3-	5.8	4.7	3.4-	العراق
0.3	1.1	2.0-	8.5-	2.1	0.8	10.0-	اليمن
16.7	5.3	89.1	47.6-	3.1-	8.2	28.5	ليبيا
3.7	6.6	3.3	3.6	5.6	5.3	4.2	مصر
2.4	1.3	7.9	7.2-	2.9	3.1	6.1	المغرب
1.7	0.5-	0.5	3.6-	2.5-	2.3-	4.3	السودان
1.8	2.4	4.3	8.7-	1.3	2.6	2.2	تونس
2.1	6.1-	15.2-	27.7-	7.3-	1.9-	1.1	لبنان
3.2	3.9	7.0	11.3-	1.4	1.2	1.4	فلسطين
2.6	2.5	2.2	1.6-	2.0	1.9	2.1	الأردن
4.8	4.4	3.0	1.8-	5.6	2.1	3.5	موريتانيا
5.0	3.6	4.0	1.0	6.5	8.5	5.1	جيبوتي
2.8	2.4	2.4	0.2	2.0	3.4	3.8	القمر

**المصدر:** صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الإقتصاد العربي (الإصدار الثامن عشر، مايو 2023). باستثناء ما يلي:

- مصدر بيانات السعودية للفترة (2017-2020): البنك المركزي السعودي.
- مصدر بيانات الإمارات العربية المتحدة لكامل الفترة: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- مصدر بيانات الجزائر للفترة (2018-2022): بنك الجزائر.
- مصدر بيانات ليبيا للفترة (2017-2022): مصرف ليبيا المركزي.
- مصدر بيانات مصر لعام 2017: البنك المركزي المصري.
- مصدر بيانات المغرب لعامي 2022 و2023: بنك المغرب.
- مصدر بيانات تونس لعامي 2021 و2023: البنك المركزي التونسي.
- مصدر بيانات فلسطين لعامي 2022 و2023: سلطة النقد الفلسطينية.
- مصدر بيانات الأردن لعامي 2022 و2023: البنك المركزي الأردني.

\* تقديرات.

فيما يتعلق بمعدلات التضخم العالمية، فقد استمرت خلال عام 2022 عند مستويات مرتفعة، فاقت تلك المسجلة خلال عام 2021، وهو ما دفع غالبية البنوك المركزية في الدول المتقدمة الى القيام بعمليات رفع تدريجي لأسعار الفائدة الرئيسية لتصل إلى مستويات قياسية بنهاية العام 2022.

في هذا الإطار، ساهم الإرتفاع الكبير في الأسعار العالمية للسلع الرئيسية، ومنتجات الطاقة في إرتفاع معدلات التضخم في غالبية دول العالم، وهو ما جاء على خلفية التوترات في شرق القارة الأوروبية، والتي طالبت تداعياتها

كامل القارة وغالبية دول العالم، حيث تسببت الحرب الأوكرانية-الروسية في حجب نحو 23 في المائة من الإنتاج العالمي للقمح، ونحو 38 في المائة من الإنتاج العالمي من زيت الطعام، وحوالي 28 في المائة من إنتاج الذرة في العالم، يمثلون ما كانت تنتجه كل من روسيا وأوكرانيا، وهو ما توقف تصديره بمجرد نشوب الحرب، واستمر ذلك حتى تم الوصول بعد منتصف عام 2022 إلى اتفاق الحبوب الذي تم بين الدولتين برعاية الأمم المتحدة وتركيا، وتم بموجبه السماح لجزء كبير من الصادرات الأوكرانية من الحبوب بالمرور إلى الأسواق العالمية.

من المتوقع أن تسهم السياسة النقدية المتشددة التي تنتهجها غالبية البنوك المركزية في كبح جماح التضخم، إلا أن التأثير الكامل لتلك الإجراءات قد لا يتم قبل نهاية عام 2023، حيث ورغم التراجع النسبي في الأسعار العالمية للنفط منذ بداية عام 2023، وكذلك التراجع النسبي في الأسعار العالمية للسلع الغذائية، حيث يتوقع أن يتراجع معدل التضخم خلال عام 2023 إلى حوالي 6.6 في المائة، مقارنة بالمعدل المسجل خلال عام 2022 (8.8 في المائة). وكما سبق أن ذكرنا، سيتم في الفصل السابع التطرق للأثر المتوقع لمعدلات التضخم على الإستقرار المالي التي من ضمنها إرتفاع مخاطر الإئتمان.

على غرار بقية دول العالم، يتوقع أن يشهد عام 2023 زيادة معدل التضخم في الدول العربية كمجموعة نتيجة للضغوط التضخمية الناجمة عن التطورات الإقتصادية العالمية، بشكل خاص أسعار الطاقة (النفط والغاز)، إضافة إلى أثر الضغوط التي يتعرض لها سعر صرف العملة المحلية في بعض الدول العربية، وكذلك تأثير عوامل تضخمية أخرى تختلف من دولة عربية لأخرى كالظروف الداخلية غير المواتية في بعض الدول. هذا وقد حدثت الإجراءات والتدابير الاستباقية التي قامت باتخاذها بعض الدول العربية من أثر تلك الضغوط التضخمية، كمحصلة للتطورات المذكورة، أشار تقرير آفاق الاقتصاد العربي الصادر عن صندوق النقد العربي في شهر مايو 2023 إلى أنه من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم للدول العربية حوالي 24.8 بالمئة خلال عام 2023، لكن باستثناء الدول التي تواجه ضغوطاً تضخمية كبيرة (السودان وسورية ولبنان)، فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم ما نسبته 6.8 بالمئة، مقارنة مع نحو 11.7 في المئة خلال عام 2022.

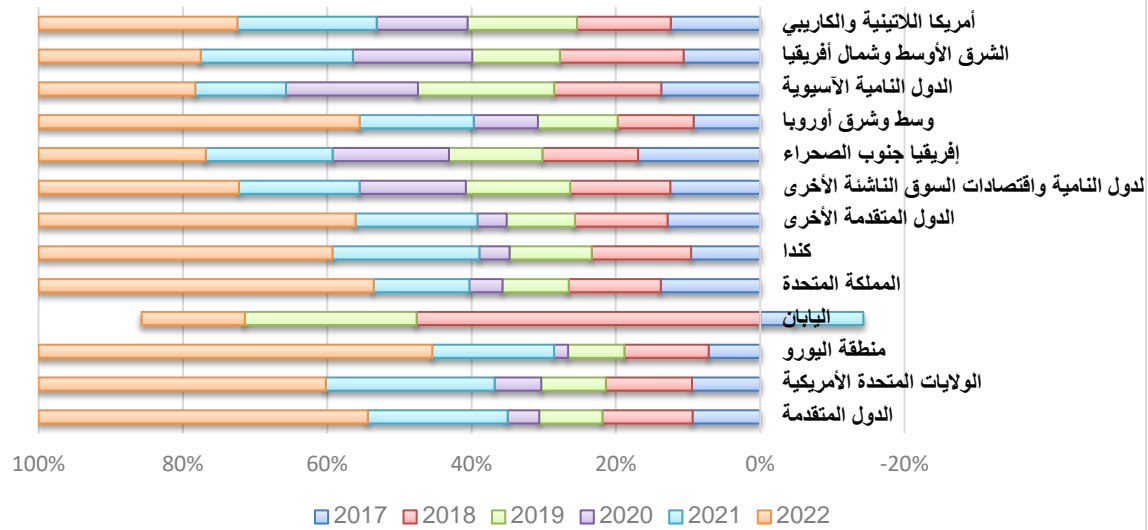
#### جدول رقم (3-1): تطورات معدلات التضخم على مستوى المجموعات الاقتصادية الرئيسية في العالم

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	
3.3	7.3	3.1	0.7	1.4	2.0	1.5	الدول المتقدمة
1.9	8.0	4.7	1.3	1.8	2.4	1.9	الولايات المتحدة الأمريكية
1.4	8.4	2.6	0.3	1.2	1.8	1.1	منطقة اليورو
2.0	0.3	-0.2	0.0	0.5	1.0	-0.1	اليابان
1.7	9.1	2.6	0.9	1.8	2.5	2.7	المملكة المتحدة
1.6	6.8	3.4	0.7	1.9	2.3	1.6	كندا
4.3	6.5	2.5	0.6	1.4	1.9	1.9	الدول المتقدمة الأخرى
6.2	9.8	5.9	5.2	5.1	4.9	4.4	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى

2.7	14.5	11.0	10.1	8.1	8.3	10.6	إفريقيا جنوب الصحراء
6.0	27.0	9.6	5.4	6.7	6.4	5.6	وسط وشرق أوروبا
7.1	3.8	2.2	3.2	3.3	2.6	2.4	الدول النامية الآسيوية
7.1	14.8	13.9	10.9	8.0	11.3	7.0	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
7.9	14	9.8	6.4	7.7	6.6	6.3	أمريكا اللاتينية والكاريبي

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الإقتصاد العالمي، أعداد متفرقة.

شكل رقم (1-4): تطورات معدلات التضخم على مستوى المجموعات الاقتصادية الرئيسية (2017-2023)



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الإقتصاد العالمي، أعداد متفرقة.

في الوقت الذي يواصل فيه العالم السعي لإيجاد وسائل للتعجيل بالتحول إلى إقتصاد يتسم بمستوى منخفض من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري لتجنب التداعيات السلبية لتغير المناخ على الإستقرار الإقتصادي والمالي، فلا يزال هناك فرصة واعدة في القطاع المالي. فبالرغم من أن حجم الأصول الذي تديره صناديق الإستثمار المعنية بقضايا المناخ لا يزال محدوداً نسبياً، فقد ازدادت التدفقات الوافدة، وهناك فرصة واعدة لخفض تكلفة التمويل التي تتحملها الشركات المراعية للمناخ وزيادة قدرة هذه الصناديق على تعزيز أنشطة الإشراف على العمل المناخي. يتطلب التحول إلى إقتصاد يتسم بمستوى منخفض من الانبعاثات الكربونية (إقتصاد "أخضر") بذل مزيد من الجهود على كافة الأصعدة لتعبئة التمويل الخاص لهذا الغرض، وهو الدور الذي يمكن أن يضطلع به قطاع صناديق الإستثمار العالمي وصناديق الإستثمار المستدام، لا سيما تلك المعنية بقضايا المناخ.

من بين التحديات التي تواجه جهود التوسع في أنشطة الإستثمار الأخضر، نقص البيانات اللازمة لبناء وتنفيذ إستراتيجيات الإستثمار المستدام، وهو ما يشير إلى أهمية توجيه صناعات السياسات لجزء من جهودهم لاستحداث منظومة عالمية تشرف عليها وتمولها المؤسسات الدولية تعنى بتوفير البيانات الخاصة بالاستثمارات الموجهة

لحماية المناخ، بما يتضمن أوجه الإستثمار والمجالات التي يمكن أن تسهم في خلق أوعية إستثمارية مناسبة لتحسين جودة المناخ وفي ذات الوقت تحقق عائدات طويلة الأجل مناسبة ومشجعة للمستثمرين .

في ظل الزخم الذي تشهده الأنشطة المتعلقة بالإستثمار الأخضر والإستثمار المستدام، قد يكون من الأهمية بمكان الإنتباه إلى ممارسات "العسل الأخضر"، أي التضليل بشأن مراعاة البيئة، وهو ما يتطلب تعزيز دور الأجهزة الرقابية والإشرافية في توفير البيانات والإفصاحات، واستحداث تصنيفات جديدة للتمويل المستدام، والعمل على توفير أدوات إضافية لتوجيه المدخرات نحو صناديق الإستثمار الداعمة للتحول، قد تكون في شكل حوافز مالية للإستثمارات في الصناديق المعنية بالعمل المناخي، أو التوسع في فرض ضريبة الكربون. ولتخفيف المخاطر المحتملة التي تواجه الإستقرار المالي بسبب التحول لهذا النوع من الإستثمار، قد يتطلب الأمر قيام صناع السياسات بانتهاج سياسة مناخية تتسق مع هدف التحول المنظم، وإجراء تحليل للسيناريوهات واختبارات لقياس قدرة قطاع الصناديق الإستثمارية على تحمل الضغوط.

### الخلاصة

بالرغم من الظروف والتحديات التي تواجهها الدول العربية على غرار مختلف دول العالم خلال الأعوام الأخيرة، بسبب تداعيات جائحة كورونا، وما تبعها من توترات جيوسياسية على مستوى العالم وتدابير سلبية أثرت على الأوضاع الإقتصادية والمالية في المنطقة العربية، إلى أن الدول العربية استمرت في الحفاظ على الإستقرار المصرفي والمالي، وذلك بفضل السياسات التي ساعدت في تقليل حدة آثار هذه التداعيات (مع الأخذ في الإعتبار وجود تحديات أخرى تتعلق بخصوصية الأوضاع في بعض الدول العربية)، حيث تتمتع الدول العربية بقطاع مصرفي سليم ومتين وقادر بشكل عام على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة كما سيتم التطرق له لاحقاً، وتبرز الأهمية بضرورة مواصلة المصارف المركزية العربية بمواصلة تقييم المخاطر النظامية ودراسة الإرتباطات المحتملة المباشرة وغير المباشرة بين التطورات العالمية الراهنة والإستقرار المالي.



## الفصل الثاني

### تطورات الأطر التشريعية والمؤسسية للإستقرار المالي ونظم البنية التحتية للقطاع المالي في الدول العربية

ازداد الإهتمام عقب الأزمة المالية العالمية الأخيرة في عام 2008 بدور المصارف المركزية في تحقيق الإستقرار المالي من خلال إستحداث السياسة الإحترازية الكلية والتي أضيفت لمهام المصارف المركزية والسلطات الإشرافية. كذلك تنبّهت المصارف المركزية بعد الأزمة إلى أهمية تقييم ومتابعة المخاطر النظامية بشكل مستمر، وتفعيل أدوات السياسة الإحترازية الكلية للحد من المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المالي الكلي وبما يعزز من قدرته على تحمل الصدمات. كما دأبت المصارف المركزية على مراجعة وتحديث المنظومة التشريعية والرقابية وفق أفضل الممارسات والمعايير الدولية، ومما لا شك فيه أن وجود إطار تشريعي مناسب للنظام المالي يعزز من الإستقرار المالي، حيث أثبتت التجارب أنه في حال كانت التشريعات الرقابية والتنظيمية للنظام المالي غير مناسبة فإنها قد تؤدي إلى تعميق الأزمات المالية عند حدوثها، هذا وتقوم المصارف المركزية بشكل مستمر بالتحقق من صحة أعمال وأداء المؤسسات المالية الخاضعة لرقابته والتأكد من سلامة مراكزها المالية في حدود القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة والأعراف المصرفية وصولاً لمتطلبات الإستقرار المالي، وانطلاقاً من جهود المصارف المركزية العربية الرامية إلى إتباع رقابة مصرفية فعّالة تواكب أفضل المعايير والممارسات الدولية، واستكمالاً للجهود التي بذلتها في إرساء القواعد السليمة للعمل المصرفي والمالي، فقد واصلت المصارف المركزية العربية في عام 2022 مراجعة وتحديث المنظومة التشريعية التي تحكم عمل المؤسسات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابتها كما واصلت العمل على تطوير البنية التحتية المالية والمصرفية في ضوء الأهمية الخاصة لوجود بنية تحتية مالية ومصرفية قوية ومتوافقة مع أحدث الممارسات الدولية، بما يحقق الرقي والتطور وزيادة الموثوقية في الخدمات المقدمة من المؤسسات المالية والمصرفية.

يلقي هذا الفصل الضوء على آخر التطورات الخاصة بجهود المصارف المركزية العربية في تعزيز الإستقرار المالي، كما يتطرق إلى أهم المستجدات التشريعية التي انتهجتها الدول العربية لتعزيز سلامة القطاع المالي ودعم إستقراره وتعزيز الإشراف والرقابة عليه، ويستعرض أيضاً التطورات الحاصلة على البنية التحتية للمؤسسات المالية والمصرفية<sup>2</sup>. وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة محاور رئيسية يشمل: (1) الإطار المؤسسي للإستقرار المالي، و(2) المستجدات المتعلقة بتحديث المنظومة التشريعية والرقابية، و(3) التطورات المتعلقة بالبنية التحتية للنظام المالي، و(4) إطار السياسة الإحترازية الكلية.

<sup>2</sup> مصدر بيانات هذا الفصل: إستبيان الإستقرار المالي في الدول العربية لعام 2023، ويشمل هذا الفصل الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، العراق، فلسطين، الكويت، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، ما لم يتم ذكر خلاف ذلك.

## أولاً: الإطار المؤسسي للإستقرار المالي في الدول العربية

بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008، دأبت المصارف المركزية في مختلف أنحاء العالم ومنها المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بإجراء مراجعة شاملة للقوانين الناظمة لعملها بهدف توضيح مسؤولياتها خاصة تلك المتعلقة بالإستقرار المالي وكذلك تطوير ادواتها المتعلقة بالتعامل مع الازمات المصرفية والمالية، وكذلك تعزيز استقلاليتها وقدرتها على التعامل مع القطاع المالي غير المصرفي، وإضافة هدف الإستقرار المالي كأحد أهم الأهداف التي يسعى المصرف المركزي لتحقيقها، ويُلخص الجدول (1-2) التطورات المتعلقة بالتطورات المتعلقة بالإطار المؤسسي للإستقرار المالي في الدول العربية.

جدول (1-2): التطورات المتعلقة بالإطار المؤسسي للإستقرار المالي في الدول العربية.

المصرف المركزي	وجود نص صريح في قانون البنك المركزي بأن هدف الإستقرار المالي هو أحد أهداف البنك المركزي	الجهة المسؤولة عن الإستقرار المالي في الدولة	وجود لجنة داخل المصرف المركزي أو لجنة وطنية للإستقرار المالي	الشكل التنظيمي للوحدة/الإدارة المسؤولة عن الإستقرار المالي داخل المصرف المركزي
الأردن	المادة 4 من قانون البنك المركزي.	البنك المركزي مع وجود جهات رسمية أخرى تساهم في ذلك.	لجنة داخلية.	دائرة الإستقرار المالي، وتحتوي على قسم المخاطر النظامية والتحليل الإحترازي على المستوى الكلي، وقسم تحليل الإستقرار المالي.
الإمارات	قانون البنك المركزي رقم 14 لعام 2018.	مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ووزارات وجهات أخرى كل حسب اختصاصه، لكن من المخطط أن يتم إنشاء مجلس للإستقرار المالي والذي يضم أعضاء من مختلف الجهات في الدولة المسؤولة عن الإستقرار المالي.	لجنة سياسة الإستقرار المالي داخل البنك المركزي.	إدارة الإستقرار المالي.
البحرين	✓	البنك المركزي.	لجنة الإستقرار المالي (لجنة داخلية).	إدارة الإستقرار المالي.
تونس	القانون 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أبريل 2016 المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي.	البنك المركزي.	هيئة الرقابة الإحترازية الكلية والتصرف في الأزمات المالية المحدثة لدى البنك المركزي بنص قانون البنك المركزي والمكونة من محافظ البنك المركزي (رئيس الهيئة) وممثل عن الوزارة المكلفة بالمالية ورئيس هيئة السوق المالية ورئيس الهيئة العامة للتأمين والمدير العام لسلطة رقابة التمويل الصغير.	إدارة عامة بالبنك المركزي.
الجزائر	✓	البنك المركزي.	يوجد لجنة إستقرار مصرفي.	لا يوجد وحدة أو دائرة أو قسم خاص بالإستقرار المالي، ولكن هذه المهام يتم التكفل بها من قبل مديرية الدراسات بالتعاون مع المديرية المكلفة بالرقابة المصرفية، وذلك في إنتظار إصدار قانون النقد والقرض الجديد، وصدور الهيكل التنظيمي الجديد المقرر في عام 2023.

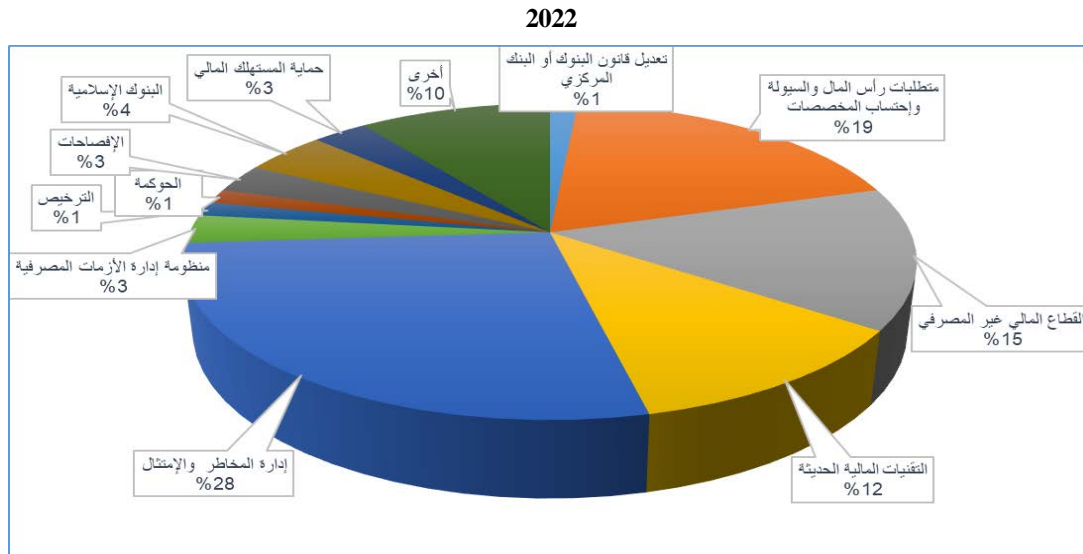
السعودية	نظام البنك المركزي السعودي.	البنك المركزي.	يوجد لجنتين، اللجنة الأولى داخلية، وهي لجنة الإستقرار المالي برئاسة محافظ البنك المركزي. واللجنة الأخرى، هي لجنة خارجية تشاورية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، وهي اللجنة الوطنية للإستقرار المالي (برئاسة وزير المالية)، ويقوم البنك المركزي بمهام أمانة اللجنة، تضم اللجنة كذلك هيئة السوق المالية، إضافة إلى المركز الوطني لإدارة الدين.	إدارة الإستقرار المالي.
السودان	جاري تعديل القوانين وتحديد الجهة المسؤولة عن الإستقرار المالي.	البنك المركزي.	يصدد تشكيل لجنة من كافة شركاء القطاع المالي.	قسم الإستقرار المالي بالإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي.
العراق	قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004.	البنك المركزي.	لا يوجد.	قسم الإستقرار المالي ضمن دائرة الإحصاء والأبحاث، ويتكون من ثلاثة شعب: شعبة الإستقرار المالي، وشعبة الإنذار المبكر، وشعبة القطاع المالي غير المصرفي.
عمان	القانون المصرفي.	البنك المركزي.	اللجنة المشتركة للإستقرار المالي تحت مظلة البنك المركزي وعضوية عدد من الجهات ذات الصلة.	دائرة الإستقرار المالي.
فلسطين	تم تحديد ذلك في مسودة قانون البنك المركزي الفلسطيني (قيد الإعتقاد).	سلطة النقد الفلسطينية ويتم التنسيق مع هيئة سوق رأس المال ووزارة المالية ووزارة الاقتصاد الوطني لحين تشكيل لجنة وطنية.	لا يوجد حالياً.	جزء من مجموعة الإستقرار المالي التي تضم دوائر أخرى.
الكويت	✓	البنك المركزي.	جاري العمل على تأسيس مجلس ولجنة للإستقرار المالي على مستوى الدولة، والتي سيكون لبنك الكويت المركزي دور رئيسي فيهما.	مكتب الإستقرار المالي.
ليبيا	✓	البنك المركزي	تم تشكيل اللجنة العليا للإستقرار المالي والنقدي بمصرف ليبيا المركزي برئاسة السيد المحافظ بتاريخ 04/09/2022.	قسم في إدارة البحوث والإحصاء.
مصر	قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم 194 لسنة 2020.	البنك المركزي والهيئة العامة للرقابة المالية.	لجنة وطنية برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وعضوية محافظ البنك المركزي (نائباً للرئيس) ووزير المالية ورئيس الهيئة العامة للرقابة المالية.	قطاع مراقبة المخاطر الكلية.
المغرب	القانون الأساسي لبنك المغرب الصادر في عام 2019 والقانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة.	لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية	لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية وتتألف من ممثلين لبنك المغرب والسلطة المكلفة بمراقبة التأمينات والإحتياط الاجتماعي والسلطة المكلفة بمراقبة سوق الرساميل وممثلين عن وزارة المالية.	قسم الرقابة الإحترازية الكلية.
موريتانيا	المادة 48 من قانون رقم 34 لسنة 2018.	البنك المركزي.	لا يوجد.	الإدارة العامة للرقابة والإستقرار المالي - إدارة السياسة الإحترازية الكلية
اليمن	المادة 5 من قانون البنك المركزي رقم 4 لسنة 2000	البنك المركزي.	لا يوجد.	لا يوجد حالياً.

• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

## ثانياً: المستجدات المتعلقة بتحديث المنظومة التشريعية والرقابية في الدول العربية

واصلت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تطوير المنظومة التشريعية والرقابية وفق أفضل المعايير والممارسات الدولية بما يواكب التطورات الحاصلة على نماذج أعمال البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وبما يحافظ على متانة القطاع المصرفي ويعزز من الإستقرار المالي. بشكل عام، يُبين الشكل (1-2) المحاور أو الجوانب التي ركزت عليها القوانين والتعليمات والتعاميم الصادرة للقطاع المالي من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال عام 2022، علماً أن التعليمات والتعاميم المتعلقة بتطوير البنية التحتية غير مُضمنة وسيتم التطرق لها في البند اللاحق بشكل منفصل. هذا وقد احتل محور إدارة المخاطر والإمتثال المرتبة الأولى، إذ شكّل ما نسبته 27.5 في المائة من إجمالي المحاور التي تم تغطيتها في التعليمات والتعاميم الصادرة عن المصارف المركزية في عام 2022، وهو ما يعكس إهتمام المصارف المركزية العربية بتطوير إدارة المخاطر بما يواكب التطورات والمستجدات وأفضل المعايير والممارسات الدولية، في حين جاء محور المتطلبات الإحترافية المتعلقة برأس المال والسيولة والمخصصات في المرتبة الثانية بما نسبته 18.8 في المائة، الأمر الذي يُشير إلى الجهود التي تبذلها المصارف المركزية العربية في تعزيز متانة القطاع المصرفي والحفاظ على سلامته، أما المرتبة الثالثة فقد كانت لمحور القطاع المالي غير المصرفي بما نسبته 14.5 في المائة، مما يدل على أن تطوير القطاع المالي غير المصرفي يحظى بإهتمام المصارف المركزية العربية كأحد أركان الإستقرار المالي، في حين جاء محور التقنيات المالية الحديثة في المرتبة الرابعة بنسبة 11.6 في المائة، مما يُبين وعي المصارف المركزية العربية بأهمية الموازنة بين فرص التحول الرقمي من جهة، وبين المخاطر الناجمة عن تلك التقنيات لدى إستخدامها من قبل القطاع المالي من جهة أخرى، سنستعرض فيما يلي بمزيد من التفصيل أهم المستجدات المتعلقة بتحديث المنظومة التشريعية والرقابية في الدول العربية خلال عام 2022.

شكل (1-2): المحاور التي ركزت عليها القوانين والتعليمات والتعاميم الصادرة عن المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال عام



• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

في الأردن، واصل البنك المركزي الأردني تحديث منظومة التشريعات التي تحكم عمل المؤسسات المالية الخاضعة لرقابته، فقد قام خلال عام 2022 بإصدار وتعديل العديد من التعليمات، وفيما يلي أبرزها:

- مشروع تعليمات متطلبات هامش الملاءة المالية.
- تعليمات تنظيم إجراءات عمل الخدمات المالية المفتوحة رقم (2022/12) تاريخ 2022/11/28 .
- تعليمات الحوكمة الخاصة بشركات التأمين رقم (1) لسنة 2022 وتعديلاتها.
- تعليمات استيفاء الرسم السنوي لشركات الصرافة رقم (2022/8).
- تعليمات الشروط الواجب توافرها في المحاسب القانوني الخارجي لشركات التأمين ونطاق عمله ومهامه رقم (5) لسنة 2022 .
- تعليمات رقم (20487/1/28) تاريخ 2022/12/21 بخصوص ضوابط عمل شركات المعلومات الائتمانية.

أما في الإمارات، فقد إستمر المصرف المركزي في عام 2022 بتعزيز منظومته التشريعية لتواكب التطورات التشريعية والرقابية العالمية، حيث كان هناك تركيز كبير على تطوير الإطار التنظيمي، وفي هذا الصدد أصدر المصرف المركزي عدة لوائح ومعايير جديدة لتعزيز الاستقرار المالي، وفيما يلي أهم الجوانب التي تضمنتها اللوائح والمعايير الصادرة:

- تنظيم إستحواذ البنوك على الأسهم الخاصة.
  - لائحة حوكمة شركات التأمين.
  - معايير حوكمة الشركات لشركات التأمين.
  - عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP).
  - معايير بازل المتعلقة بتعديل التقييم الائتماني للأطراف المقابلة (Credit Valuation Adjustment) (CVA).
  - إرشادات مؤقتة بشأن المعايير الدنيا لإقراض ملتزمي البيع بالجملة.
  - لائحة فرض عقوبات مالية على مخالفات المسؤولية الصارمة (Strict Liability Violations).
  - لائحة ترخيص البنوك المقيدة.
  - البنوك المتخصصة المعدلة (Revised Specialized Bank) ذات اللوائح التنظيمية منخفضة المخاطر.
  - معيار معادلة الأرباح للبنوك الإسلامية.
- كما وتم تعديل قانون البنك المركزي (مرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2018 بشأن البنك المركزي وتنظيم المؤسسات والأنشطة المالية) بالمرسوم الاتحادي بقانون رقم (23) لسنة 2022، وصدر هذا التعديل بتاريخ 26 سبتمبر 2022 ودخلت حيز التنفيذ في 2 يناير 2023.

فيما يخص البحرين، قام مصرف البحرين المركزي بمواصلة تحديث المنظومة التشريعية للقطاع المالي، حيث قام مصرف البحرين المركزي خلال عام 2022 بإصدار ما يلي:

- مذكرة استرشادية بشأن المخاطر المتعلقة بالمناخ، بهدف ضمان مواكبة المؤسسات المالية للتطورات والممارسات في مجال إدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ لأنها ستشكل نماذج الأعمال في السنوات القادمة.
- يقوم المصرف حالياً بإعداد إرشادات الإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) بهدف اعتمادها من قبل الشركات، وذلك عند إعدادها للتقارير المتعلقة بالعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة وفقاً لأفضل الممارسات والأطر والمبادرات الدولية.
- تعديلات على فصل المتطلبات العامة من مجلد توجيهات المصرف الأول والثاني، وذلك بهدف تعزيز التحول الرقمي في قطاع الخدمات المالية وضمان التنفيذ السلس لإطار عمل الخدمات المصرفية المفتوحة.
- تعديلات مقترحة على فصل إدارة المخاطر التشغيلية، وذلك لكافة البنوك وشركات التأمين والشركات الإستثمارية ومكاتب الصرافة والشركات المساندة للقطاع المالي على النحو التالي:
  - الإبلاغ عن حوادث الأمن السيبراني على الفور (خلال ساعة واحدة)، عند حدوث أو إكتشاف أي حادث للأمن السيبراني وتقديم القسم (أ) من تقرير حوادث الأمن السيبراني في غضون ساعتين، كما يُطلب من المرخص لهم أيضاً تقديم القسم (ب) من التقرير إلى المصرف في غضون عشرة أيام تقويمية.
  - المتطلبات الخاصة بالأمن السيبراني بخصوص استخدام مجالات البريد الإلكتروني والعنوان الخاص بالموقع الإلكتروني (URLs) للتواصل مع العملاء، تهدف المتطلبات إلى تعزيز تدابير حماية العملاء ومنع عمليات الاحتيال مثل عمليات التصيد الاحتيالي التي قد تؤدي إلى خرق البيانات السرية أو الخسائر المالية للعملاء.
  - متطلبات وضوابط الأمن السيبراني المالي، وذلك بعد إستلام المصرف من المركز الوطني للأمن السيبراني في وزارة الداخلية مسودة المبادئ الوطنية للأمن السيبراني المالي، وعليه أصدر المصرف في شهر نوفمبر 2022 ورقة استشارية لجميع المرخص لهم بهذا الخصوص لإبداء ملاحظاتهم عليها، تتناول مسودة المعايير أفضل الممارسات للتطبيق في سبع مجالات هي الحوكمة والأمن السيبراني للتكنولوجيا المالية والدفاع السيبراني وتقييم الأمن السيبراني والأمن السيبراني للطرف الثالث وإدارة حوادث الأمن السيبراني وتدقيق الأمن السيبراني.
- تعديلات على فصل الجريمة المالية من مجلد توجيهات المصرف الأول والثاني للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية على التوالي، وذلك بإضافة فقرة تسمح للبنوك بفتح حسابات للمواطنين البحرينيين غير المتواجدين في المملكة من خلال عملية اللاحاق الرقمي، وذلك باستخدام نظام إعرف عميلك الإلكتروني الوطني "National E-KYC"، كما أصدر المصرف لاحقاً تعديلات جديدة تضمنت السماح لفتح حسابات

للأشخاص الطبيعيين الحاملين للتأشيرة الذهبية المقيمين خارج دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن طريق عملية الإلحاق الرقمي.

- ورقة إستشارية تتضمن مقترح سقف جديدة لرسوم بعض الخدمات التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر، وقد قام المصرف بدراسة ملاحظات القطاع وبالتالي قام بإصدار السقف بشكل نهائي في مارس 2022 ضمن ملحق جديد من فصل أخلاقيات العمل والسوق (Module BC) من مجلد توجيهات المصرف الخامس.

- توجيهات جديدة لمشغلي منصات التمويل الجماعي بعد إجراء مراجعة شاملة للأنظمة المعمول بها حالياً والتي صدرت لأول مرة في عام 2017، تتضمن هذه التوجيهات الجديدة متطلبات خاصة بالتمويل الجماعي القائم على المشاركة المباشرة والتمويل الجماعي القائم على التمويل/الإقراض.

- ورقة إستشارية تتضمن تعديلات مختلفة على فصل الأصول المشفرة من مجلد التوجيهات السادس، وإضافة فصل جديد عن عروض الرموز الرقمية (Digital Token Offerings)، ومراجعة لتعريفات الأصول المشفرة ومتطلبات الأمن السيبراني.

- تعميم إلى جميع بنوك التجزئة يلزمها بالالتزام بالمتطلبات الخاصة بأمن أجهزة الصراف الآلي الواردة في الباب الخامس من فصل إدارة المخاطر التشغيلية واتخاذ إجراءات فورية لضمان الإلتزام الكامل لمتطلبات المصرف وذلك لتجنب مخاطر الهجمات وفقدان السمعة وثقة العملاء.

- تعديل فصل كفاية رأس المال لبنوك التجزئة التقليدية والإسلامية، وتضمن التعديل السماح للبنوك بتخفيض وزن المخاطر للتعرضات السكنية والعقارية الممنوحة بموجب مخططات السكن الاجتماعي في مملكة البحرين إلى 25 في المائة، بشرط إستيفاء شروط معينة كالإلتزام بمتطلبات تقدير/إحتساب خسارة الإئتمان المتوقعة في الوقت المناسب وفقاً لفصل إدارة مخاطر الإئتمان.

- تعديلات مقترحة على فصل إدارة المخاطر الإئتمانية لجميع بنوك التجزئة وشركات التمويل من مجلد التوجيهات الأول والثاني، تتضمن مقترح تعديلات على متطلبات إعادة تصنيف التعرضات المتعثرة إلى منتظمة بموجب فصل إدارة مخاطر الإئتمان، حيث تتم إعادة التصنيف لعملاء التجزئة ثلاثة أشهر للقروض ذات الأقساط الشهرية وستة أشهر للتسهيلات ذات الأقساط ربع السنوية.

- تعميم إلى جميع المرخص لهم والشركات المدرجة والذي تضمن الإفصاح عن التأثير المالي لجائحة فيروس كورونا في قوائمهم المالية المرحلية و/أو السنوية (حسب المتطلبات الخاصة بهم) وللشركات المدرجة، إضافة إلى ذلك الإفصاح العام بشكل تكميلي على موقع بورصة البحرين الإلكتروني.

أما في تونس، وإستكمالاً لمواكبة التطورات الرقابية والتشريعية، قام البنك المركزي التونسي خلال عام 2022 بإصدار منشور إلى البنوك والمؤسسات المالية رقم (01) لسنة 2022 مؤرخ في 01 مارس 2022 يتعلق بالتوقي وبتسوية القروض المتعثرة. وكذلك منشور إلى البنوك والمؤسسات المالية رقم (2) لسنة 2022 مؤرخ في 4 مارس 2022 يتعلق بتقسيم وتغطية المخاطر ومتابعة التعهدات. وأخيراً مذكرة إلى البنوك والمؤسسات المالية رقم (11) لسنة 2022 بتاريخ 25 مارس 2022 تتعلق بتوزيع أرباح للسنة المالية 2021. أما في الجزائر، فقد تم التخلي عن الإجراءات الاستثنائية المتعلقة بتخفيض بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية في مجال السيولة والملاءة وتصنيف القروض، وذلك بالنظر الى تحسن الظروف الاقتصادية وارتفاع مستوى السيولة، وظهور مؤشرات أولية إيجابية لعودة النمو الاقتصادي.

في السعودية، بدأ البنك المركزي السعودي بالتطبيق الرسمي لتعديلات متطلبات بازل III الأخيرة في البنوك المحلية (ابتداءً من 1 يناير 2023)، وذلك تماشياً مع الجدول الزمني المتفق عليه دولياً، والمقرر من لجنة بازل للرقابة المصرفية، كما قام البنك المركزي السعودي خلال النصف الثاني من العام 2022 بتطبيق تجريبي لتعديلات متطلبات بازل III بمشاركة كافة البنوك المحلية، والذي تبين من خلال نتائجه الأولية جاهزية القطاع البنكي للتطبيق الرسمي، مع استمرار الحفاظ على مستويات رأس مال مستقرة، مما يساهم في تحقيق مستهدفات البنك المركزي بالحفاظ على استقرار القطاع المالي. كذلك، قام البنك المركزي السعودي بتمديد فترة برنامج التمويل المضمون مدة عام إضافي حتى 14 مارس 2023، كما قام بتمديد فترة برنامج تأجيل الدفعات - حيث يعد البرنامجين من برامج البنك المركزي لدعم تمويل القطاع الخاص - مدة ثلاثة أشهر إضافية من تاريخ 1 يناير 2022 إلى 31 مارس 2022، وذلك دعماً للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، التي ما زالت متأثرة من الإجراءات الاحترازية المتخذة لمواجهة جائحة فيروس كورونا، وفقاً لتقييم جهات التمويل.

فيما يخص فلسطين، تحرص سلطة النقد على تطوير الأطر التنظيمية والرقابية بشكل مستمر وإجراء تحسينات على أدواتها وأساليبها ومنهجياتها، والإرتقاء بالبنية التحتية للنظام المالي من خلال مواكبة المعايير والممارسات الدولية بما يتوافق مع البيئة المحلية المحيطة لضمان تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية. أما فيما يخص أهم القوانين والتعليمات الصادرة في عام 2022 لتعزيز الإستقرار المالي، قامت سلطة النقد الفلسطينية بإصدار التعليمات التالية:

● المصارف:

- تعليمات رقم (2022/4) والصادرة بتاريخ 2022/04/27 بشأن مخاطر التركيز الإئتماني.
- تعليمات رقم (6) لسنة 2022 بشأن تنظيم بيئة تكنولوجيا المعلومات (هذه التعليمات تم إصدارها كذلك لشركات خدمات الدفع المرخصة من قبل سلطة النقد).
- تعليمات رقم (8) لسنة 2022 بشأن مصدر رأس المال المضاد للتقلبات الدورية.



- تعليمات رقم (9) لسنة 2022 بشأن إصدار واستقبال الحوالات المالية (هذه التعليمات تم إصدارها كذلك للمؤسسات المالية المرخصة من قبل سلطة النقد).
- قطاع الإقراض المتخصص:
  - تعليمات رقم (2022/1) والصادرة بتاريخ 2022/04/14 بشأن توفير التمويل لمؤسسات الإقراض المتخصصة.
  - تعليمات رقم (2022/2) والصادرة بتاريخ 2022/07/20 بشأن حماية حقوق العملاء من خلال ترسيخ مبادئ الشفافية والإفصاح والمساءلة، وتمكينهم من المفاضلة بين المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسات واختيار ما يناسب احتياجاتهم. إضافة إلى الحد من الممارسات غير العادلة ومخاطر الإفراط في الإستدانة، وبما يعزز الثقة بقطاع الإقراض المتخصص.
  - الصرافين:
    - تعليمات رقم (2022/2) والصادرة بتاريخ 2022/01/18 بشأن العمليات المسموحة والمحظورة بهدف ضمان حقوق جمهور المتعاملين مع الصرافين، وحماية الصرافين أنفسهم بما يحافظ على الإستقرار المالي في فلسطين.
    - تعليمات رقم (2022/7) والصادرة بتاريخ 2022/04/17 بشأن تنظيم العمليات المالية عبر الحدود المتعلقة بتبادل العملة الاجنبية مع المؤسسات المالية الخارجية، لضمان معالجة الفوائض أو العجز في الطلب على العملات المتداولة داخل فلسطين، وذلك في ظل عدم توفر عملة محلية وطنية.
    - تعليمات رقم (2022/8) والصادرة بتاريخ 2022/05/09 بشأن الاستعلام على نظام الشيكات المعادة.
 

في الكويت، قام بنك الكويت المركزي بإدخال بعض التعديلات على تعليمات السيولة وفقاً لسلم الاستحقاقات، والتي تمثلت بدايةً بالتعميم الصادر في (7/8/2022) حيث مكن البنوك من إعادة تصنيف 20 في المائة من ودائع العملاء الأفراد بالدينار الكويتي، سواء الودائع الجارية والودائع تحت الطلب وودائع التوفير، ضمن الفئات الزمنية حتى "سنة أشهر فأقل"، على أن يتم الإبقاء على نسبة 80 في المائة المتبقية من تلك الودائع ضمن الفترة الزمنية "يوم العمل التالي"، كما تبعه إصدار تعميم في (3/11/2022) والذي مكن البنوك من تصنيف 10 في المائة إضافية من تلك الودائع ضمن أي من الفترات الزمنية بما يشمل فترة "أكثر من ستة أشهر". وفي ظل تزايد الاهتمام بالتمويل المستدام "Sustainable Finance"، وفي إطار توجه بنك الكويت المركزي إلى دعم مفهوم التنمية المستدامة، واتخاذ خطوات لتعزيز وتطبيق التمويل المستدام بالقطاع المصرفي في ضوء ما تضمنته رؤية "كويت جديدة 2035" من مرتكزات حول تحقيق التنمية المستدامة، أصدر بنك الكويت المركزي تعميماً إلى البنوك المحلية بشأن المبادئ التوجيهية حول التمويل المستدام.

في ليبيا، قام مصرف ليبيا المركزي خلال العام 2022 بإصدار العديد من المناشير (التعليمات)، وهي على النحو التالي:

- منشور رقم (2022-1) بشأن تحديث سياسة التمويل والإستثمار والمخاطر.
- منشور رقم (2022-2) بشأن تحديث بيانات العملاء الالكترونية.
- منشور رقم (2022-3) بشأن تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغرى والمتوسطة.
- منشور رقم (2022-4) بشأن تعليمات المنظمة لعمليات تمويل الأفراد.
- منشور رقم (2022-5) بشأن ضوابط المنظمة لإجراءات فتح الاعتمادات.
- منشور رقم (2022-7) بشأن إنشاء وحدة لمتابعة تطبيق العمليات الرقابية على لجنة بازل للرقابة المصرفية.
- منشور رقم (2022-8) بشأن المعايير الرقابية المصرفية الفعالة لعمليات إدارة المخاطر بالمصارف التجارية.
- منشور رقم (2022-9) بشأن دليل تقرير التقييم الداخلي لملاءة رأس المال.
- منشور رقم (2022-10) بشأن تأسيس لجنة الأصول والخصوم.
- منشور رقم (2022-11) بشأن تعميم تعليمات احتساب ملاءة رأس المال.
- منشور رقم (2022-12) بشأن إبلاغ المركز الليبي للمعلومات الائتمانية بمصرف ليبيا المركزي بتفصيل التموليات الممنوحة والمتعثرة السداد الخاصة بالأفراد والجهات الاعتبارية.
- منشور رقم (2022-13) بشأن المعيار رقم (13) المنظم لعمليات المشاركة.

فيما يخص مصر، جاري العمل على إعداد وتحديث بعض التعليمات الرقابية وفقاً لمتطلبات قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر بقانون رقم 194 لسنة 2020، كما قام البنك المركزي المصري خلال عام 2022 بإصدار العديد من التعاميم والتعليمات أهمها:

- تعليمات السيولة الطارئة والصادرة بتاريخ 10 يناير 2022.
- تمديد إعفاء بعض الخدمات المصرفية من العمولات في ظل التدابير الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا بتاريخ 29 يونيو 2022، ثم تمديد فترة سريان إعفاء بعض الخدمات المصرفية من الرسوم والعمولات إعتباراً من 1 يوليو 2022 وحتى 31 ديسمبر 2022.
- إعفاء بعض الخدمات المصرفية من العمولات بتاريخ 20 ديسمبر 2022، ثم تمديد فترة سريان إعفاء بعض الخدمات المصرفية من الرسوم والعمولات إعتباراً من 1 يناير حتى 31 ديسمبر 2023.
- إلغاء الحدود القصوى لعمليات الإيداع للأفراد والشركات بفروع البنوك وماكينات الصراف الآلي وزيادة الحد الأقصى اليومي لعمليات السحب النقدي للأفراد والشركات من فروع البنوك من 50 ألف جنيه

مصري إلى 150 ألف جنيه مصري، مع الإبقاء على الحد الأقصى اليومي من ماكينات الصراف الآلي بواقع 20 ألف جنيه مصري.

- زيادة نسبة الاحتياطي من 14 في المائة إلى 18 في المائة بتاريخ 22 سبتمبر 2022.
- السماح للبنوك بالقيام بالعمليات المرتبطة بالجنيه المصري فيما يتعلق بالمشتقات المالية التي تشمل عمليات الصرف الآجلة، وعمليات مبادلة أسعار الصرف، وكذلك عمليات صرف آجلة غير قابلة للتسليم، على أن يتم ذلك للعملاء من الشركات شريطة أن يكون الغرض منها تغطية مراكز العملاء الناتجة عن أي من العمليات التجارية التي تتم عن طريق البنك ذاته، كما تم السماح للبنوك بالقيام بذات العمليات مع البنوك المحلية لغير أغراض المضاربة.
- تعليمات ملزمة بشأن التمويل المستدام لتعزيز دور القطاع المصرفي في مواجهة المخاطر البيئية والاجتماعية، وذلك من خلال محاور رئيسية التالية التي يتعين على كافة البنوك الالتزام بها تشمل ما يلي:
  - إدراج سياسات التمويل المستدام ضمن السياسات الائتمانية والاستثمارية للبنك، فضلاً عن وضع إجراءات تنفيذية لها.
  - إنشاء إدارة مستقلة للاستدامة والتمويل المستدام تتبع العضو المنتدب أو نائبه.
  - متابعة تطبيق المبادئ الاسترشادية للتمويل المستدام الصادرة بموجب الكتاب الدوري المؤرخ 18 يوليو 2021.
  - إعداد تقارير دورية وموافاة إدارة الإستدامة بالبنك المركزي بها.
  - الاستعانة باستشاري بيئي معتمد من وزارة البيئة لتقييم المخاطر البيئية لمشاريع الشركات الكبرى المزمع تمويلها.
- إلزام البنوك بمجموعة من الضوابط في حالة عدم ورود حصيلة العمليات التصديرية الخاصة بالذهب خلال مدة أقصاها 7 أيام عمل من تاريخ الشحن وبعد متابعة البنك للعميل في هذا الشأن دون جدوى بحد أقصى 3 أيام عمل تالية.
- إصدار ضوابط استخدام البطاقات الائتمانية وبطاقات الخصم وتدبير العملة لأغراض السفر للخارج بتاريخ 22 ديسمبر 2022.
- فيما يخص تطبيق التعديلات التي تمت على متطلبات بازل III (الإصلاحات النهائية – ما بعد الأزمة)، فقد قام البنك المركزي المصري بما يلي:
  - مخاطر التشغيل: تم إصدار التعليمات النهائية لمخاطر التشغيل في يناير 2021 لتطبيق الأسلوب المعياري الجديد وذلك بعد إجراء وتحليل نتائج الأثر الكمي QIS مع منح البنوك فترة لتوفيق الأوضاع

حتى نهاية ديسمبر 2021 يتم خلالها استمرار اتباع أسلوب المؤشر الأساسي، حيث تم بعد تلك الفترة (بدءاً من عام 2022) استخدام الأسلوب المعياري الجديد فقط.

- مخاطر السوق: تم إصدار ورقة مناقشة محدثة بشأن مخاطر السوق في يوليو 2021 وكذلك إصدار وتحليل نتائج الأثر الكمي QIS لتطبيق الأسلوب المعياري البسيط، وقد تم الإنتهاء من إعداد التعليمات الرقابية النهائية في هذا الشأن ليتم إصدارها لاحقاً للبنوك.
- مخاطر الائتمان: جرى العمل حالياً على إعداد ورقة مناقشة محدثة بشأن مخاطر الائتمان لتطبيق الأسلوب المعياري المعدل شاملاً مخاطر الطرف المقابل.
- رأس المال الرقابي: يتم حالياً إعداد ورقة مناقشة محدثة بشأن تعديلات لجنة بازل على رأس المال الرقابي.
- الرافعة المالية: جاري حالياً إعداد ورقة مناقشة محدثة بشأن تعديلات لجنة بازل على نسبة الرافعة المالية.
- السيولة: جاري حالياً العمل على تطوير الإطار الحالي لمخاطر السيولة وتقديم إطار عمل شامل لإدارة مخاطر السيولة بحيث يتم تحديث متطلبات نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستمر، وكذلك تطوير الأدوات الرقابية لمتابعة مخاطر السيولة، أخذاً في الاعتبار أنه بالإضافة الى ذلك يتم أيضاً إعداد تعليمات استرشادية لعملية التقييم الداخلي لكفاية السيولة (ILAAP)، وكذلك تحديث متطلبات الإدارة النوعية لمخاطر السيولة.
- الإفصاح: جاري حالياً إعداد ورقة مناقشة بشأن متطلبات الإفصاح (الدعامة الثالثة).

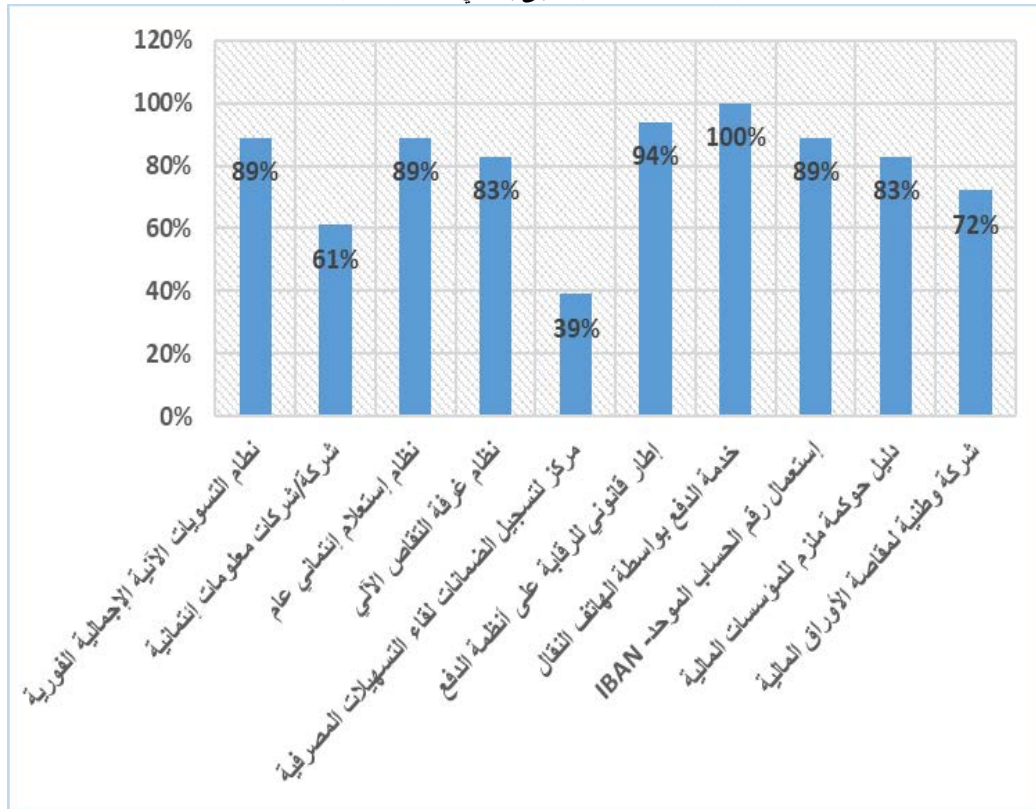
في المغرب، واصل بنك المغرب أشغاله الرامية إلى إدراج أدوات خاصة بالبنوك ذات الأهمية النظامية وكذلك التجمعات المالية، وبخصوص هذه الأخيرة، أضاف القانون رقم 20-51 المعدل والمتمم للقانون البنكي، مقتضى يسمح بنشر المنشور المشترك لسلطات الإشراف على القطاع البنكي والمتعلق بمراقبة التجمعات المالية، في الجريدة الرسمية، وذلك بعد المصادقة عليه بقرار من الوزير المكلف بالمالية، ويهدف هذا المقتضى إلى تعزيز القوة القانونية للمنشور المذكور.

### ثالثاً: التطورات المتعلقة بالبنية التحتية للنظام المالي في الدول العربية

على صعيد تطوير البنية التحتية للنظام المالي، فقد خطت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خطوات واسعة في هذا المجال، وقبل الخوض فيها، يُبين كل من الشكل (2-2) والجدول (2-2) نظرة عامة على مدى توفر أبرز الجوانب المتعلقة بتطوير البنية التحتية للنظام المالي، حيث يُلاحظ من الشكل والجدول المذكورين مدى التطور الحاصل في العديد من الجوانب المتعلقة بالبنية التحتية في القطاع المالي في الدول العربية، ومع ذلك، وبشكل عام فإن هنالك حاجة لمزيد من الجهود فيما يخص تطوير أنظمة الإستعلام الائتماني، ووجود مركز لتسجيل الضمانات لقاء التسهيلات المصرفية، حيث توفر أنظمة الإستعلام الائتماني فرصة لمؤسسات الإقراض

بترشيد قرارات منح الائتمان بناء على تقييم إئتماني دقيق للعملاء، وكذلك ستمكنه من تسعير الائتمان بناءً على مخاطر العميل، مما سيؤدي إلى تعزيز التمويل المسؤول وخفض معدلات التعثر للمقترضين وتحسين جودة محفظة الائتمان وتحسين فعالية إدارة المخاطر، بما يعكس إيجاباً على الإستقرار المالي. أما بخصوص أهمية وجود مركز لتسجيل الضمانات لقاء التسهيلات الائتمانية، فإنها بلا شك ستساهم بالوصول إلى التمويل لا سيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتجدر الإشارة إلى أن أنظمة الإستعلام الائتماني الخاص والعام ونظم تسجيل الضمانات المنقولة تُعد محاور هامة ضمن مؤشر الأعمال (Doing Business) الذي يصدر عن مجموعة البنك الدولي. فيما يخص الجوانب الأخرى، فقد كان هناك تقدم واضح على صعيد وجود إطار قانوني للرقابة على أنظمة الدفع وكذلك خدمة الدفع باستخدام الهاتف النقال، إذ بلغت نسبة الدول العربية التي تتوفر لديها هذه الأطر والأنظمة 94 في المائة من إجمالي عدد الدول العربية.

شكل (2-2): نسبة الدول العربية التي تتوفر فيها أبرز الجوانب المرتبطة بتطوير البنية التحتية للنظام المالي لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية إلى إجمالي عدد الدول العربية



• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

جدول (2-2): نظرة عامة على أبرز الجوانب المتعلقة بتطوير البنية التحتية للنظام المالي لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

المصرف المركزي	نظام التسويات الآنية الإجمالية الفورية	شركة/مكتب معلومات إنتمائية	نظام إستعلام إنتمائي عام	نظام غرفة التفاضل الآلي	مركز لتسجيل الضمانات لقاء التسهيلات المصرفية	إطار قانوني للرقابة على أنظمة الدفع	خدمة لدفع بواسطة الهاتف النقال	إستعمال رقم الحساب الموحد (IBAN)	دليل حوكمة ملزم للمؤسسات المالية	شركة وطنية لمقاصة الأوراق المالية
الأردن	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الإمارات	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
البحرين	✓	✓	✓	✓	X	✓	✓	✓	✓	✓
تونس	✓	X	✓	✓	X	✓	✓	✓	✓	✓
الجزائر	✓	X	✓	✓	X	جاري	✓	✓	X	✓
السعودية	✓	✓	✓	-	-	✓	✓	✓	✓	✓
السودان	✓	X	✓	✓	X	✓	✓	✓	✓	✓
العراق	✓	X	✓	✓	X	✓	✓	✓	✓	X
عمان	✓	✓	✓	✓	X	✓	✓	X	X	✓
فلسطين	✓	X	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
قطر	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الكويت	✓	✓	✓	✓	X	✓	✓	✓	✓	✓
لبنان <sup>(1)</sup>	✓	X	✓	✓	X	✓	✓	✓	✓	✓
ليبيا	✓	✓	✓	✓	X	✓	✓	✓	✓	X
مصر	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	جاري <sup>(2)</sup>	✓	✓
المغرب	✓	✓	جاري	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
موريتانيا	جاري	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	X
اليمن	X	X	X	X	X	✓	✓	X	✓	X

• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

- (1) بيانات لبنان تعود لعام 2019.  
(2) هناك تعليمات لحوكمة البنوك صادرة بتاريخ أغسطس 2011 وجاري العمل على تحديثها، وجاري العمل على إعداد تعليمات حوكمة مشغلي نظم الدفع ومقدمي خدمات الدفع.

في الأردن، إستمر البنك المركزي الأردني بتطوير البنية التحتية للنظام المالي، حيث بذل جهوداً واضحة خلال العام 2022 من حيث:

- تقديم خدمات إلكترونية من خلال نظام تقديم خدمات بنكية إلكترونية (E-Banking)، حيث أتاح النظام لعملائه خدمة الاستعلام عن أرصدة حساباتهم واستخراج كشوفات الحسابات وإشعارات القيد، بالإضافة إلى تقديم الخدمات المصرفية والتي تشمل الحوالات والشيكات في الحسابات المصرفية نقداً وعبر المقاصة الإلكترونية.
- تشغيل نظام مركز مقاصة الشيكات لتقديم خدمة تقاص الشيكات للبنوك المرخصة.
- تشغيل نظام التسويات الإجمالية الفوري (RTGS-JO) الذي قام بتنفيذ أوامر التحويل بين حسابات البنوك الأعضاء بعملات الدينار الأردني والدولار الأمريكي، واليورو، والجنيه الإسترليني.
- تشغيل نظام غرفة التفاضل الآلي (Automated Clearing House) الذي توافق مع المعيار الجديد (ISO 20022) بما يوفر بنية تحتية آمنة لتنفيذ مدفوعات التجزئة فيما بين البنوك الأعضاء وعملائهم بما

في ذلك البنك المركزي، ويشتمل النظام على التحويلات الدائنة والمدينة وإدارة التفاوض المدينة ودفعات الحكومة والمؤسسات المالية وغيرها من مؤسسات القطاع الخاص.

- توفير شركات للمعلومات الائتمانية وأهمها شركة كريف - الأردن والتي تشكل إحدى الركائز الأساسية في البنية التحتية للنظام المالي بالعمل على توسيع وإثراء قاعدة البيانات لديها، سواء كان ذلك من حيث العدد أو من حيث تنوع قطاعات مزودي البيانات، والقيام بتقديم حزمة من خدمات القيمة المضافة والتي تشمل خدمة تقييم النقاط، وخدمة التنبيهات، وخدمة الاستعلام الجماعي.

أما في الإمارات، وكجزء من الإستراتيجية الوطنية لأنظمة الدفع، أظهر المصرف المركزي علامة بارزة في رحلة تحديث البنية التحتية لسوق الإمارات المالي، وكان الهدف الرئيسي هو تنفيذ المنصة الوطنية للدفع الفوري (IPP)، والتي من شأنها ضمان مدفوعات إلكترونية آمنة ومبتكرة ومريحة، وبالتالي جعل دولة الإمارات العربية المتحدة تمتلك اقتصاداً رائداً غير نقدي. تضع منصة (IPP) الأساس لتحويل النظام البيئي للخدمات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث إنه يمثل بداية الجيل التالي من خدمات الدفع في المنطقة، مما يمنح المرونة اللازمة للاستجابة لسوق الدفع سريع التغيير مع الإلتزام بأفضل الممارسات والمعايير الدولية بما في ذلك (ISO 20022). تم توقيع الإتفاقية مع إتحاد الشركات المختارة لقيادة التنفيذ في مؤتمر مستقبل التمويل الذي إستضافه المصرف المركزي في أكتوبر 2021.

في البحرين، إستمر قسم مراقبة البنية التحتية المالية والمدفوعات في إدارة الإستقرار المالي في مصرف البحرين المركزي بالعمل على ضمان كفاءة واستقرار البنية التحتية المالية وأنظمة المدفوعات، الأمر الذي يعزز ثقة المستخدمين وذلك تحقيقاً لأحد أهم المهام الأساسية لمصرف البحرين المركزي، كما ويعمل على ضمان تطبيق مبادئ البنية التحتية للأسواق المالية (PFMI) على مشغلي البنية التحتية المالية وأنظمة الدفع بما يضمن إدارة المخاطر المترتبة عليها. قام المصرف في مايو 2022، بإدخال تعديلات على فصل المتطلبات العامة من مجلد توجيهات المصرف بهدف تعزيز التحول الرقمي في قطاع الخدمات المالية وضمان التنفيذ السلس لإطار عمل الخدمات المصرفية المفتوحة، تضمنت هذه التعديلات مطالبة بنوك التجزئة بمنح الشركات العاملة في البيئة التجريبية الرقابية للمصرف كمزودي خدمات مصرفية مفتوحة ومزودي خدمات معلومات الحساب ومقدمي خدمة بدء الدفع (AISP/PISP) والتي مُنحت موافقة مبدئية للمضي قدماً في عملية الترخيص وإمكانية الوصول إلى بوابة المطورين لغرض اختبار الحلول المصرفية المفتوحة. وقد نجح مصرف البحرين المركزي في عام 2022 باستكمال ضم جميع بنوك التجزئة البحرينية في نظام "أفاق للمدفوعات"، وأصبح أول مصرف مركزي في دول مجلس التعاون الخليجي يحقق هذا الإنجاز، ونظام المدفوعات "أفاق" المقدم من شركة المدفوعات الخليجية، وهو منصة مدفوعات إقليمية مشتركة تربط بين أنظمة التسويات الإجمالية الآنية لكل دولة من دول مجلس التعاون، حيث يتم تنفيذ المعالجة الفورية للحوالات المتبادلة بين دول المجلس في نهاية اليوم بما في ذلك التسويات الإجمالية، أُطلق نظام أفاق للمدفوعات الخليجية بتاريخ 10 ديسمبر 2020 بانضمام مصرف البحرين المركزي والبنك المركزي السعودي كأول مشاركين في النظام. ومن ضمن برامج استراتيجية تطوير قطاع

الخدمات المالية 2022-2026 ضمن خطة التعافي الاقتصادي والتي تسهم في تعزيز مساعي الإستدامة المالية والإستقرار الاقتصادي تطوير الخدمات المالية والتكنولوجيا المالية من خلال طرح دينار رقمي، وإدراج تحسينات على البنية التحتية لشبكة بنيفيت (BENEFIT)، وتطوير الشبكة الخليجية للمدفوعات لربط ودعم نقاط البيع بكافة خدماته، وترقية وتحسين البنية التحتية لنظام التحويلات المالية الإلكتروني (EFTS)، إلى جانب ربط مصارف التجزئة بنظام المدفوعات الخليجية (أفاق)، وضمن منصة (بني) متعددة العملات للمدفوعات عبر الحدود بين الدول العربية، وتطوير نظام مدفوعات فورية على مدار الساعة، وتعزيز منصة FINHUB973 الرقمية للتكنولوجيا المالية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة (SupTech) لتطوير الممارسات الرقابية، وتوظيف نماذج الأعمال المستحدثة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ودعم احتياجات القطاعات الواعدة مثل التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، وطرح إصدار خامس جديد من العملة البحرينية، وإطلاق مؤشر جديد لتحديد أسعار الفائدة على الدينار لمعاملات التمويل بين البنوك، وتطوير نظام "اعرف عميلك الإلكتروني E-KYC" وربطه مع خدمات مركز البحرين للمعلومات الائتمانية، وإنشاء فريق استجابة للطوارئ السيبرانية في القطاع المالي، وإطلاق إطار عمل للنضج السيبراني، بالإضافة إلى تطوير نظام للتنفيذ الفوري للأوامر القضائية الصادرة من المحاكم، وتعزيز الآليات التمويلية المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتأكيد على مشاركة أكبر للبنوك المحلية في تمويل المشاريع الاستراتيجية، وتعزيز ونشر الثقافة المالية والمصرفية.

أما فيما يخص السعودية، فقد عمل البنك المركزي على إصدار نظام المدفوعات وخدماتها في المملكة، والتي تولى البنك المركزي صلاحيات التنظيم والإشراف والرقابة على نظم المدفوعات ومشغليها، وخدمات المدفوعات ومقدميها وفقاً لأحكام النظام وما تحدده اللوائح، كما يجري العمل على إصدار اللائحة التنفيذية للنظام من أجل ضمان وجود إطار واضح يتمتع بالشفافية، يحدد متطلبات البنك المركزي المطبقة على مقدمي الطلبات والمرخص لهم ووضع إجراءات واضحة ومبسطة وعادلة فيما يتعلق بأعمال الترخيص والرقابة والتطبيق. وعلى صعيد تطور نظم البنية التحتية للقطاع المالي، قام البنك المركزي بإصدار القواعد التنظيمية لمقدمي خدمات المدفوعات في تاريخ (يناير 2020)، ووضع جهوده في وضع الأطر التنظيمية لقطاع المدفوعات وفق أفضل الممارسات الدولية، بما يعزز الالتزام بالمعايير ذات العلاقة، كذلك دعم إسهام القطاع المالي في توفير خدمات المدفوعات من خلال توظيف التقنيات المالية، وتوسيع قاعدة المشاركين فيه من القطاع الخاص، ويهدف النظام إلى تعزيز سلامة وكفاءة البنية التحتية لنظم المدفوعات وخدماتها في المملكة، من خلال تحديث الأطر التنظيمية والرقابية، مما يعزز من متانة واستقرار القطاع المالي، كما سيسهم في تعزيز سلامة وكفاءة أنظمة الدفع لخدمة المستفيدين، وإيجاد فرص جاذبة للإستثمار داخل المملكة تماشياً مع مستهدفات رؤية المملكة 2030، ولأغراض حماية حقوق الأطراف المتعاملة في قطاع المدفوعات، تضمن النظام أيضاً الأحكام المتعلقة بتنظيم إجراءات الفصل في المنازعات، بما في ذلك تطبيق مبدأ التسوية الودية، والذي يتناسب مع طبيعة أعمال قطاع المدفوعات والخدمات المقدمة فيه. واستكمالاً لهذه المسيرة فقد انتهى البنك المركزي من إعداد مسودة اللائحة التنفيذية لنظام المدفوعات وخدماتها والتي تضع الأطر التنظيمية والرقابية لتفعيل دور البنك المركزي في حماية القطاع المالي واستقراره،



وتعزز التوافق مع المبادئ والمعايير الدولية ذات العلاقة كمبادئ البنى التحتية للأسواق المالية، كما تحقق اللائحة التنفيذية بيئةً جاذبةً للاستثمار؛ تماشيًا مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 من خلال وضع المتطلبات النظامية لممارسة أنشطة المدفوعات، وتحفيز الابتكار والمنافسة، بما يساهم في توليد خدمات ومنتجات تواكب المستجدات الدولية في قطاع المدفوعات، وتلبي احتياجات كافة فئات العملاء بما يحقق الشمول المالي، مع تعزيز حماية حقوق كافة الأطراف، كما تتضمن الأحكام المتعلقة بتقديم خدمات المدفوعات في المملكة، وتنظيم التزامات كافة الأطراف في عمليات المدفوعات، بما يساهم في حماية حقوق الأطراف المتعاملة في قطاع المدفوعات، كذلك تضمنت الأحكام المتعلقة بتصنيف نظم المدفوعات المهمة ونهاية التسوية، بما يضمن سلامة التعاملات واستقرارها.

في العراق، لا زالت الجهود التي قام بها المصرف المركزي مستمرة لمعالجة وتطوير البنية التحتية للنظام المالي للمؤسسات المالية، لما لها من دور كبير في تحقيق هدف الإستقرار المالي في العراق، سيما وأن هدف الإستقرار المالي من الأهداف الرئيسية التي اعتمدها البنك المركزي العراقي في قانونه والخطة الاستراتيجية للبنك المركزي العراقي 2021-2023، وإن تحقيق هذه الأهداف يتطلب انشاء بنية تحتية مالية متطورة ومواكبة للتطورات العالمية، حيث قام البنك المركزي بما يلي:

- إصدار ضوابط خاصة بالوكلاء الرئيسيين والثانويين لمزودي خدمات التحويل الأجنبي لغرض تعزيز الدور الإشرافي والتنظيمي في عموم العراق.
- تطوير خدمات الإلتحاق الرقمي وهو نظام مالي رقمي متكامل، حيث يعمل على تحويل العراق إلى دولة أقل اعتماداً على النقد.
- تطوير حدود وسقوف محافظ الهاتف النقال من حيث الموثوقية والجهات التي تستوعبها هذه المحافظ من حيث المؤسسات والافراد والوكلاء.
- اعتماد التدقيق والإمتثال للمعايير القياسية عن طريق تكليف شركات تدقيقية وإستشارية عالمية متخصصة ومعتمدة لتدقيق نظم تقنية المعلومات وأمنها السيبراني، لتتوافق مع مضمون متطلبات ضوابط الحوكمة والإدارة المؤسسية لتقنية المعلومات والإتصالات في القطاع المالي والمصرفي، إضافة الى الإمتثال لمعايير أمان بيانات صناعة بطاقات الدفع (PCI - DSS) لجميع المصارف التي تتعامل مع بطاقات الدفع، وتطبيق وتنفيذ كافة الإجراءات والمتطلبات اللازمة للحصول على شهادة المعيار أعلاه وبموجب مدة محددة، مع القيام بعمليات التقييم والمراجعة والتدقيق السنوي وإجراء الفحوصات ذات الصلة.
- وضع خطة استراتيجية تنفذ على مراحل تتضمن عدة مشاريع، والهدف منها الإستمرار بتطوير البنية التحتية للأمن السيبراني، وحماية البيانات بكافة مستوياتها وفق أحدث التقنيات والتكنولوجيا المتطورة والمعتمدة، إذ تم توجيه كافة المصارف وشركات مزودي خدمات الدفع بنشر المعرفة وتدريب منتسبيهم، وتوعية عملائهم كافة بتعريفهم بالأنماط الخبيثة والأساليب الخاصة بالتهديدات الالكترونية وهجمات الإحتيال وطرق تجنبها وكشفها والإبلاغ عنها، من خلال وسائل الإتصال الموثوقة والمنشورات ووسائل التوعية النصية أو

المواقع الالكترونية للمؤسسات الرسمية، وتشكيل فريق الإستجابة لحوادث الامن السيبراني في المصارف وشركات مزودي خدمات الدفع الإلكتروني، بهدف الإمتثال للمفاهيم الأساسية لحوكمة أمن المعلومات والصمود السيبراني، وتطبيق أمثل للمعايير القياسية لإدارة مخاطر الأمن المعلوماتي والحماية الرقمية والبنى التحتية التقنية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، كما تم وضع آليات تعاون مستمر بين البنك المركزي العراقي والمصارف والمؤسسات المالية لتقييم وتنفيذ إستراتيجية الأمن السيبراني، وكافة المتطلبات الخاصة بأمن البيانات والامن السيبراني.

- رفع كفاءة أدواته النقدية المباشرة وغير المباشرة بإحداث تطوير وتحديث لأنظمة المدفوعات وفق أفضل الممارسات الدولية، إذ أنشأ جملة من الأنظمة منها:

- المنصة الالكترونية لخطابات الضمان.
- نظام الدفع السريع (Faster Payment).
- تطوير نظام التسوية الاجمالية (RTGS).
- إنشاء نظام AML الخاص بمراقبة حركة الحسابات وإعطاء التنبيهات بالحركات المشبوهة والمشكوك فيها.
- نظام الاستعلام الائتماني (CBS).
- إنشاء نظام (CASH SYSTEM): هو نظام لمتابعة حالة الشركات والمصارف الذي يتضمن (فرض/رفع) العقوبات المفروضة عليهم.
- نظام البيع النقدي: لغرض أتمتة كافة المعلومات الخاصة بالمتعاملين وتدقيقها والتأكد من عدم وجود ما يمنع دخولهم إلى نافذة بيع العملة الأجنبية.
- نظام التسلسلات النقدية: ويتم في هذا النظام توزيع المبالغ النقدية للعملة الأجنبية المشتراة من قبل المصارف وزبائنهم وفق التسلسلات النقدية للعملة الأجنبية.
- نظام FINSCAN: يستخدم هذا النظام لفحص الأطراف المشاركين في النافذة، وذلك للتأكد من عدم خضوعها للعقوبات الدولية والحكومية.
- نظام (CBI Backlist): يتم من خلال هذا النظام إضافة ورفع أسماء الزبائن من قائمة الحرمان المحلية الخاصة بهذا البنك.
- نظام بيانات وزارة التجارة (Trade Ministry Data Base): يتم عن طريق هذا النظام الإستعلام عن بيانات الشركات التجارية العراقية والأجنبية للتأكد من تسجيلها لدى دائرة مسجل الشركات.
- برنامج أمن الزبائن مع المصارف العراقية (CSP): ليكون برنامج متكامل أطلقته شركة سويفت عام 2018 ويحتوي على معايير مثالية للمصارف للالتزام بها وعددها 27 ضابطاً امنياً.
- اكمال مشروع شركة سويفت الجديد (SWFIT SCOPE): وهو مشروع يربط المصارف العراقية مع البنك المركزي لأجل وصول ما يتم تحويله من رسائل نوع (103) الى البنك المركزي.

- نظام الرقابة على التقارير المصرفية (BSRS).
- أنظمة خاصة بدائرة الإصدار والخزائن في البنك المركزي العراقي.

في فلسطين، واصلت سلطة النقد الفلسطينية تطوير البنية التحتية المالية لمواكبة اخر التطورات الدولية، حيث قامت بما يلي:

- تطوير نظام المفتاح الوطني (National Switch): تفعيل خدمة تقاص وتميرير حركات الشراء المحلية باستخدام البطاقات المدينة والبطاقات مسبقة الدفع بشكل مجاني من خلال أجهزة نقاط البيع المنتشرة في فلسطين عبر النظام.
- اعتماد قانون تسوية المدفوعات الوطني رقم (4) لسنة 2022.
- تحديث تعليمات العضوية في نظام المفتاح الوطني رقم (1) لسنة 2022، بما يضمن الدخول العادل للأعضاء.
- إطلاق مشروع نظام عرض وسداد الفواتير الوطني.
- اعتماد الإطار العام للإشراف على نظم الدفع.
- إعداد تعليمات مواصفات رموز الاستجابة السريعة (QR Code) لاستخداما في الدفع الفوري.
- إطلاق مشروع الهوية المالية الرقمية والسجل الإلكتروني لإجراءات إعرف عميلك.
- تحديث تعليمات الرسوم والعمولات على الخدمات المالية المقدمة من المؤسسات المالية.
- جاري العمل على إطلاق مشروع نظام الدفع الفوري.

أما فيما يخص الكويت، لا زال بنك الكويت المركزي يبذل الجهود لتطوير البنية التحتية للنظام المالي لمواكبة اخر التطورات الدولية، حيث تم إطلاق مشروع نظام الخدمات المصرفية الحكومية الإلكترونية بالعملات الأجنبية في عام 2022، والتي تساهم بتحويل العمليات المالية بين المؤسسات الحكومية بشكل إلكتروني وفي بيئة آمنة، كما تم إصدار نظام مدفوعات إقليمي (أفاق) لتنفيذ التحويلات المالية فيما بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعملات دول مجلس التعاون الخليجي المحلية و عملات أخرى (الدولار الأمريكي واليورو)، يدير النظام شركة المدفوعات الخليجية (GPC) المملوكة من قبل البنوك المركزية الخليجية، اذ يتميز النظام بالسرعة والكفاءة والأمان بالإضافة إلى رسوم خدمات منخفضة التكلفة.

في ليبيا، قام مصرف ليبيا المركزي بادخال منظومة المنصة الإلكترونية التي يتم من خلالها إحالة البيانات المالية الكترونياً من المصارف الى المصرف المركزي عبر التقنية التي تحتوي 56 نموذجاً، إضافة إلى إستحداث جملة من المنشورات التي تعمل على تطبيق المعايير الدولية والتي من أهمها متطلبات بازل لدعم التقنية المالية للقطاع.

أما فيما يخص مصر، فقد إستمر البنك المركزي بتطوير البنية التحتية للنظام المالي ليوكب أهم التطورات العالمية في ذات المجال، حيث قام بما يلي:

- إطلاق المنظومة الوطنية للمدفوعات اللحظية (IPN) في مارس لعام 2022.
- إعداد قواعد وتعليمات نظم وخدمات الدفع وفقاً لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر بالقانون رقم 194 لسنة 2020، حيث تم تحديد أولويات إصدار تلك القواعد والتعليمات خاصة تلك المتعلقة بقواعد واشترطات ترخيص الشركات؛ والتي ستسهم في تقديم خدمات الدفع تحت مظلة إشرافية مستقلة من البنك المركزي بما يوفر حماية حقوق كافة أطراف العمليات.
- وضع إطار إشراف البنك المركزي المصري على نظام الدفع القومي في مصر بما يمكن البنك المركزي من الحفاظ على ثقة الجمهور في نظام الدفع الوطني وخدمات الدفع الرقمية وأن يتماشى مع التزامه من أجل تحقيق الإستقرار المالي.
- التعاون مع السلطات الإشرافية بالجهات الأجنبية المناظرة، حيث تم توقيع العديد من مذكرات التفاهم مع البنوك المركزية – منها مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي والبنك المركزي الأردني - بشأن التعاون بين الجهات الإشرافية بالدولتين في تحقيق سلامة وكفاءة نظام الدفع الوطني بما يتفق مع مبادئ البنية التحتية لأسواق المال والصادرة من لجنة المدفوعات والبنى التحتية لأسواق المال في بنك التسويات الدولية، وكذلك الممارسات الدولية المعمول بها في هذا الشأن وجاري توقيع مذكرة تفاهم مماثلة مع دول أخرى.
- في ضوء اعتماد الإصدار الثالث من القواعد المنظمة لخدمات تقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول في أبريل 2021، يتم متابعة التنفيذ لكافة التعديلات المتضمنة في تلك القواعد، حيث وصل عدد حسابات محافظ الهاتف المحمول إلى نحو 30.4 مليون حساب بنهاية ديسمبر 2022، بإجمالي عدد عمليات سنوية يقدر بنحو 513 مليون عملية بقيمة 612 مليار جنية مصري، بزيادة في قيم المعاملات تقدر بنسبة 129 في المائة مقارنة بعام 2021.
- إصدار قواعد الإيداع والإقراض الرقمي من خلال محفظة الهاتف المحمول.
- مشروع صرف المعاشات على محافظ الهاتف المحمول "ميزة ديجيتال": يعد مشروع صرف المعاشات على محافظ الهاتف المحمول وبطاقات ميزة من المشروعات ذات السمات القومية، حيث أنها تدعم قاعدة الشمول المالي كونها تُدرج فئة أصحاب المعاشات في المنظومة الرقمية، وجاري تطبيق وتصميم نموذج العمل والتشغيل الفعلي، حيث تم بالفعل التطبيق على البطاقات.
- إصدار القواعد المنظمة للتشغيل البيئي لخدمات الإيداع والسحب النقدي من خلال مقدمي الخدمات في يوليو 2021 وذلك بهدف إتاحة خدمات السحب والإيداع النقدي لكافة حسابات محافظ الهاتف المحمول والبطاقات البنكية، وتم بالفعل إصدار المحددات الفنية لتطبيق أوضاع البنوك ومقدمي الخدمة.
- يقوم البنك المركزي المصري بالتعاون مع الشركة المصرية للاستعلام الائتماني "I-Score"، والجهات المعنية الأخرى لتطبيق نموذج تقييم السلوك الائتماني بناءً على تحليل البيانات البديلة.

- تصميم وتطبيق بعض نماذج العمل في السوق المصري لإستقبال التحويلات الخارجية من خلال محفظة الهاتف المحمول بالجنيه المصري لتسهيل عملية استقبال الحوالات الخارجية على العملاء، وتعظيم الإستفادة من مصادر الدخل الأجنبي في القطاع المصرفي المصري.
- العمل على تشغيل مشروع (EG-CCH) "نظام غرفة مقاصة الشيكات" الذي يُعد من أهم أنظمة الدفع التي يحرص البنك المركزي على تطويرها بالشكل الذي يتيح توقف تداول الشيكات الورقية عند مرحلة إيداعها في البنوك للتحويل، والإعتماد بدلاً من ذلك على صورة رقمية إلكترونية مؤمنة.
- زيادة عدد البنوك المشاركة في منصة بُنى للمدفوعات العربية، حيث بلغ عدد البنوك المصرية المشاركة على المنصة حوالي 14 بنك مصري، والتي تستحوذ على حوالي 80 في المائة من حجم التعاملات المصرفية المتبادلة مع الدول العربية.

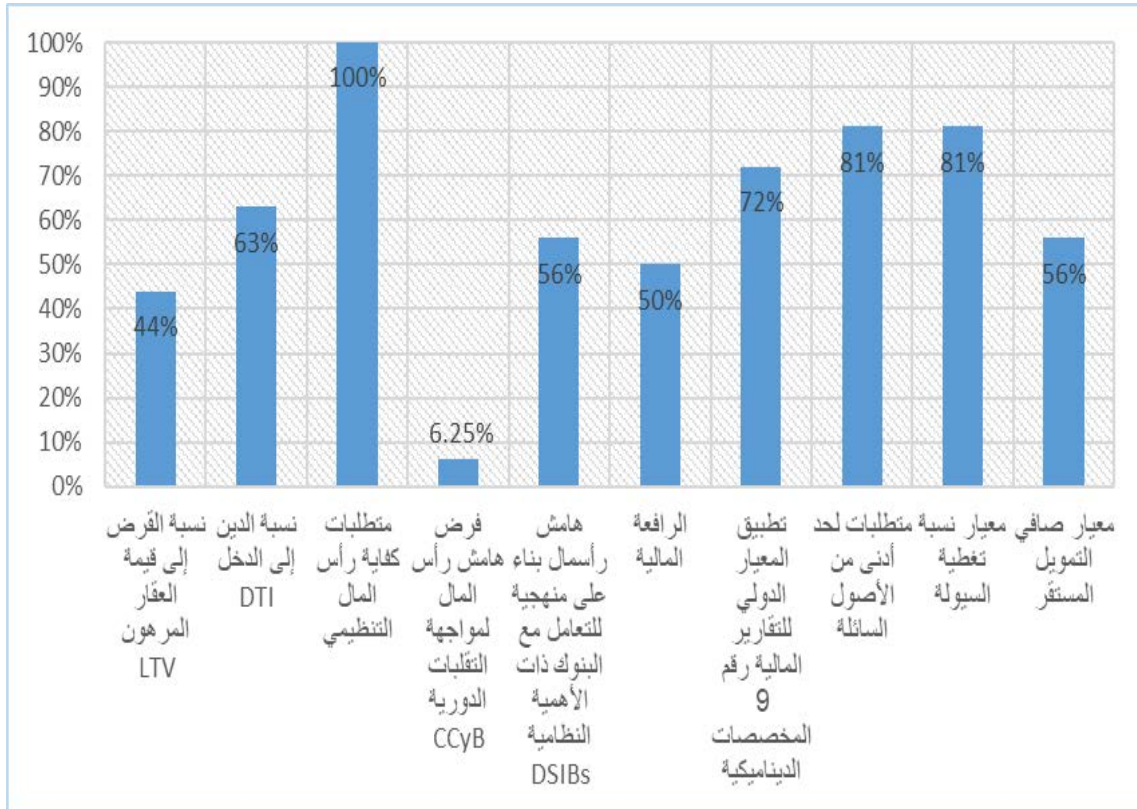
في المغرب، واصل بنك المغرب العمل على تطوير البنى التحتية بالتعاون مع مختلف الأطراف ذات العلاقة لا سيما من خلال تفعيل غرفة المقاصة المركزية للأطراف المقابلة، كما تم الإنتهاء من العمل على إنعاش وحلحلة غرفة المقاصة المركزية للأطراف المقابلة، وفي نفس الوقت استمر العمل على اقامة مشروع التحويل المصرفي الفوري مع كافة البنوك المحلية، وعقدت عدة ورشات عمل ركزت بشكل خاص على الجوانب الوظيفية والفنية والقانونية والتنظيمية للمشروع. أما في موريتانيا، يتوفر إطار قانوني شامل يتضمن الرقابة والإشراف على أنظمة الدفع والتحويلات الإلكترونية، ونظام للإستعلام الائتماني، وشركة معلومات إئتمانية، وخدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال، ورقم الحساب الموحد (IBAN)، أما بخصوص نظام التسويات الآنية الإجمالية الفورية (RTGS) فإنه في طور الإنجاز.

#### رابعاً: إطار السياسة الإحترازية الكلية في الدول العربية

كما سيتم تناوله لاحقاً في الفصل الثالث، يتمتع النظام المصرفي في الدول العربية بمستويات مرتفعة من هوامش رأس المال والسيولة، وبهامش مريح عن تلك المُطبقة بموجب بازل III، كذلك بينت مؤشرات السلامة المالية وإختبارات الأوضاع الضاغطة ومؤشرات الإستقرار المالي التي سيتم التطرق لها في فصول لاحقة قدرة النظام المصرفي على تحمل الصدمات، وبالرغم من الظروف والتحديات المحلية والإقليمية والدولية التي واجهها النظام المصرفي في الدول العربية، إلا أن تقييم المخاطر النظامية في النظام المالي لم يستدع قيام السلطات الرقابية خلال عام 2022 إستخدام أدوات إحترازية كلية ناجمة عن وجود مخاطر نظامية باستثناء بعض الحالات المحدودة التي سيتم الإشارة إليها لاحقاً، وذلك في ضوء قيام معظم المصارف المركزية العربية بتطبيق متطلبات بازل III والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، إضافةً إلى التطوير المستمر للمنظومة التشريعية والرقابية وفق أفضل المعايير الدولية، تجدر الإشارة إلى أن حوالي 87 في المائة من المصارف المركزية العربية تطبق متطلبات بازل III، و40 في المائة وضعت خطة أو تقوم بدراسة أثر كمي حول تطبيق التعديلات المرتبطة بمتطلبات بازل III، و72 في المائة تطبق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، ويُبين الشكلين (2-3-أ) و(2-3-ب)، والجداولين (2-

3- (أ) و(ب) ملخصاً لأهم المتطلبات الإحترازية والرقابية المُطبقة من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، وسيتم فيما يلي تقديم نبذة عن جهود المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال عام 2022 حسب كل دولة، والتي هدفت إلى الحفاظ على سلامة القطاع المصرفي، بما يعزز من الإستقرار المالي.

شكل (3-2 أ): نسبة الدول العربية التي تُطبق مصارفها المركزية بعض المتطلبات الإحترازية والرقابية إلى إجمالي عدد الدول العربية



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

جدول (3-2 أ): ملخص لأهم المتطلبات الإحترازية والرقابية المطبقة من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية على القطاع المصرفي

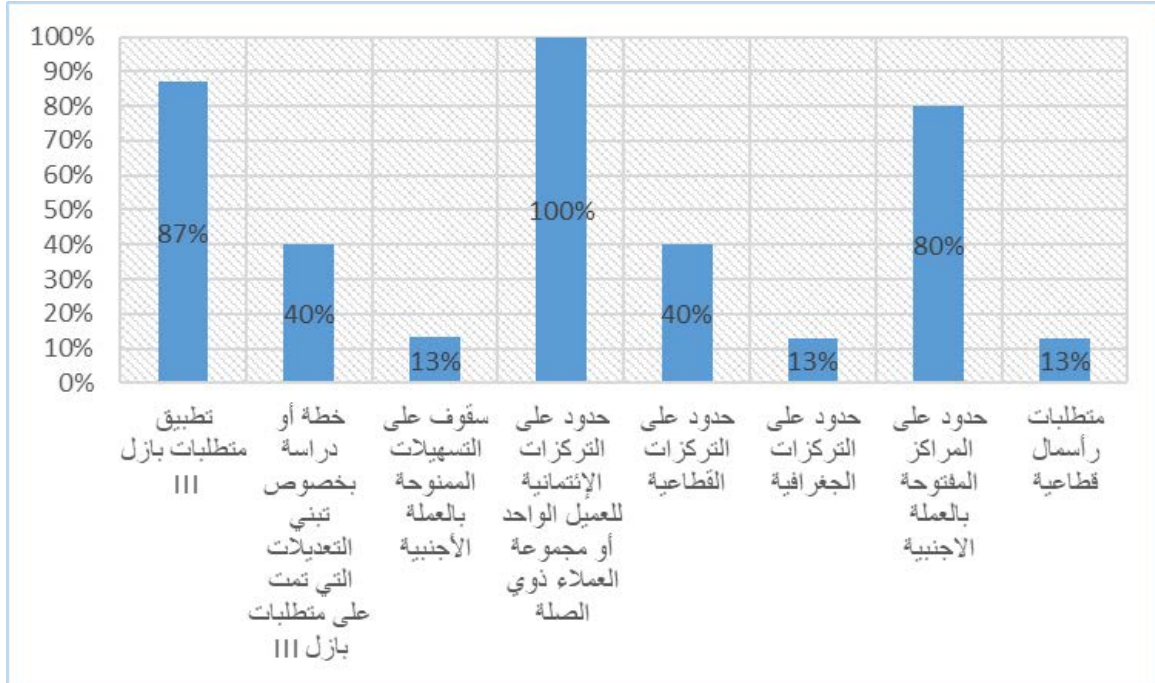
أدوات لتعزيز قدرة النظام المصرفي على تحمل الصدمات							أدوات لتقليل المخاطر النظامية		الدولة	
أدوات مستندة إلى السيولة			أدوات مستندة إلى رأس المال				أدوات مستندة إلى الأصول			
معيار صافي التمويل المستقر	معيار نسبة تغطية السيولة	متطلبات حد أدنى من الأصول السائلة (2)	تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (المخصصات الديناميكية)	الرافعة المالية	هامش رأسمال بناء على منهجية للتعامل مع البنوك ذات الأهمية النظامية (DSIBs)	هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية (CCyB) <sup>(1)</sup>	متطلبات كفاية رأس المال التنظيمي	نسبة الدين إلى الدخل (DTI)	نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون (LTV)	
X	√	70-100%	√	4%	√	0%	12%	X	X	الأردن
مطبق على أكبر خمسة بنوك	مطبق على أكبر خمسة بنوك	10%	√	3% <sup>(5)</sup>	√	0%	13% <sup>(4)</sup>	50%، للمتقاعدين 30%	80- 85% <sup>(3)</sup>	الإمارات
√	√	X	√	3%	√	0%	12.50%	50%	X	البحرين
X	√	√	√	X	X	0%	10%	40%	80%	تونس
جاري	جاري	X	X	جاري	X	0%	9.5%	X	X	الجزائر

√	√	20%	√	3%	√	0%	8%	√	70-90%	السعودية
X	X	30%	√	X	X	0%	12%	X	X	السودان
√	√	X	√	X	X	0%	12.5%	√	X	العراق
√	√	X	√	4.5%	√	0%	13.5%	60%	80%	عُمان
√	√	25%	√	4%	√	0.5%	13%	50%	30-85%	فلسطين
√	√	18%	√	3%	√	0%	13%	30-40%	60-80%	الكويت
√	√	25%	X	X	X	0%	8%	√	120%	ليبيا
√	√	20-25%	√	3%	√	0%	12.50%	50%	X	مصر
X	√	100%	√	3%	√	0%	12%	X	X	المغرب
X	√	√	X	X	جاري	0%	√	X	X	موريتانيا
X	X	25%	√	X	X	0%	8%	X	X	اليمن

• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

- (1) فيما يخص هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية، فإن القيمة صفر لا تعني بالضرورة وجود منهجية لدى المصرف المركزي لإحتساب الهامش.
- (2) النسبة لا تتعلق بمعياري نسبة تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر، بل بالتعريف الخاص بكل مصرف مركزي وفقاً للنسب السيولة الرقابية المعتمدة لديه.
- (3) فيما يخص دولة الإمارات العربية المتحدة، فنسبة القرض إلى قيمة العقار الممنوح للمواطنين 85 في المائة و80 في المائة للمقيمين (للقرض السكني الأول بقيمة 5 مليون درهم إماراتي أقل). بحيث تم زيادة نسبة القرض الى القيمة بالنسبة لمشتري العقارات للمرة الأولى برفعها بنسبة 5 في المائة في مارس 2020.
- (4) الحد الأدنى 10.5 في المائة بالإضافة الى 2.5 في المائة نسبة رأس المال الوقائي الإضافي.
- (5) بالإضافة إلى 0.5 في المائة للبنوك ذات الأهمية النظامية.

شكل (2-3-ب): نسبة الدول العربية التي تُطبق مصارفها المركزية بعض المتطلبات الإحترازية والرقابية إلى إجمالي عدد الدول العربية



• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

جدول (2-3-ب): ملخص لأهم المتطلبات الإحترازية والرقابية المطبقة من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية على القطاع المصرفي

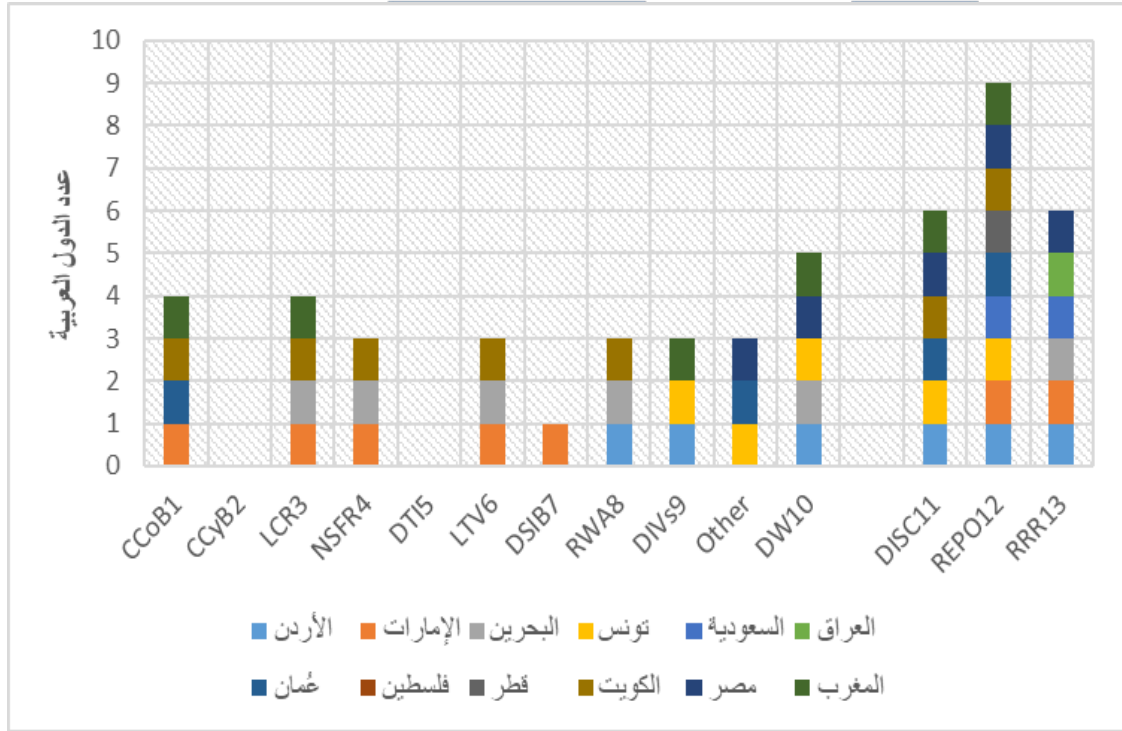
الدولة	تطبيق متطلبات بازل III	خطة أو دراسة بخصوص تبني التعديلات التي تمت على متطلبات بازل III	سقوف على التسهيلات الممنوحة بالعملة الأجنبية	حدود على التركزات الإئتمانية للعميل الواحد أو مجموعة العملاء ذوي الصلة	حدود على التركزات القطاعية	حدود على التركزات الجغرافية	حدود على المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية	متطلبات رأسمال قطاعية
الأردن	√	X	√	√	X	X	√	X
الإمارات	√	√	X	√	√	X	X	X
البحرين	√	X	X	√	X	X	X	X
تونس	جاري	X	X	√	X	X	√	X
الجزائر	√	X	X	√	X	X	√	X
السعودية	√	√	X	√	X	X	X	X
السودان	X	X	X	√	X	X	√	X
العراق	√	X	√	√	X	√	√	X
فلسطين	√	√	X	√	√	X	√	X
الكويت	√	√	X	√	√	X	√	√
ليبيا	√	X	X	√	√	X	√	X
مصر	√	√	X	√	√	√	√	√
المغرب	√	√	X	√	X	X	√	X
موريتانيا	√	X	X	√	√	X	√	X
اليمن	X	X	X	√	X	X	√	X

• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

من الجدير ذكره أن بعض أدوات السياسة الإحترازية التي إستخدمتها بعض المصارف المركزية العربية خلال جائحة كورونا كان هدفها دعم قرارات السياسات الاقتصادية، لذا قامت بعض المصارف المركزية بعد إنحسار الجائحة بوضع خطط للبناء المتدرج لهوامش رأس المال والسيولة، والشكل 2-4 والجدول 2-4 يبينان عددا من أدوات السياسات الإحترازية وإجراءات دعم السيولة التي تم إستخدامها خلال الجائحة، والهدف من عرضها هو إبراز أن قرارات السياسة الإحترازية المتخذة قبل عام 2022 في بعض الدول العربية بقي بعضها سارٍ في عام 2022 كما سيتم توضيحه لاحقاً، حيث أن إستخدامها آنذاك لم يكن ناجم بالأساس عن مخاطر نظامية ناشئة عن القطاع المالي.



شكل (4-2): أدوات السياسة الإحترازية الجزئية والكلية وأدوات السياسة النقدية التي تم إستخدامها جانحة فيروس كورونا المستجد من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي العربي 2022، صندوق النقد العربي [فيما يخص دلالات الرموز المستخدمة في الشكل، يُرجى الرجوع إلى الملاحظة الهامشية أسفل الجدول (4-2)].

جدول (4-2): أدوات السياسة الإحترازية الجزئية والكلية وأدوات السياسة النقدية التي تم تعديلها/تحريرها/تطبيقها خلال أزمة فيروس كورونا المستجد من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

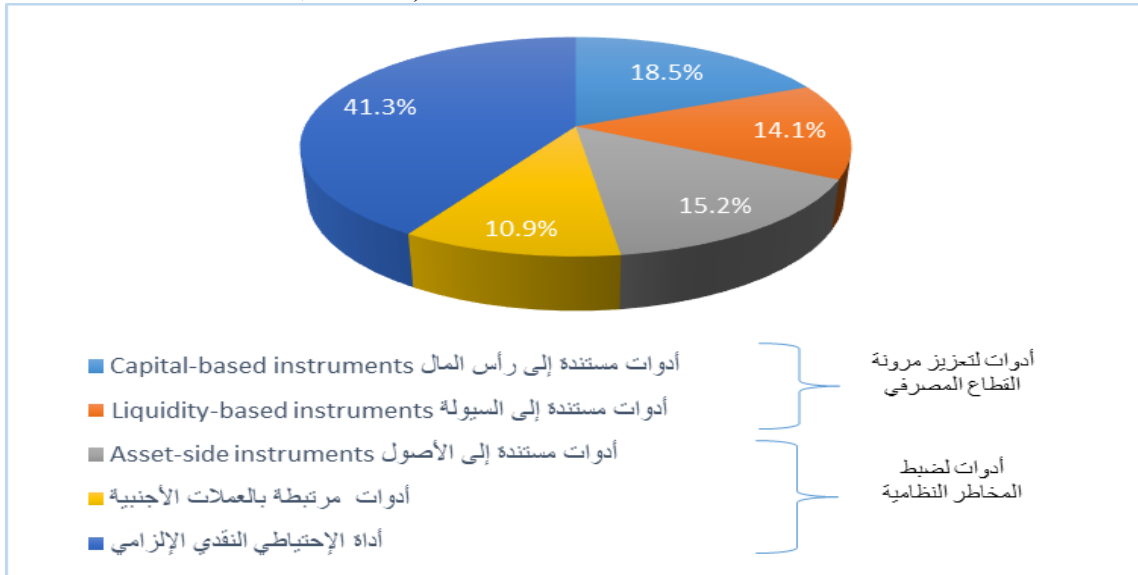
أدوات السياسة النقدية المستخدمة		أدوات السياسة الإحترازية الجزئية والكلية المستخدمة												المصرف المركزي
RRR <sup>13</sup>	REPO <sup>12</sup>	DISC <sup>11</sup>	DW <sup>10</sup>	Othe <sup>r</sup>	DIVs <sup>9</sup>	RWA <sup>8</sup>	DSIB <sup>7</sup>	LTV <sup>6</sup>	DTI <sup>5</sup>	NSFR <sup>4</sup>	LCR <sup>3</sup>	CCyB <sup>2</sup>	CCoB <sup>1</sup>	
√	√	√	√	-	√	√	-	-	-	-	-	-	-	الأردن
√	√	-	-	-	-	√	√	√	-	√	√	-	√	الإمارات
√	-	-	√	-	-	√	-	√	-	√	√	-	-	البحرين
-	√	√	√	√ <sup>14</sup>	√	-	-	-	-	-	-	-	-	تونس
√	√	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	السعودية
√	-	-	-	-	-	√	-	-	√	√	√	-	-	العراق
-	√	√	-	√ <sup>15</sup>	-	-	-	√	-	-	√	-	√	عُمان
-	-	-	-	√ <sup>16</sup>	-	√	-	-	-	-	-	-	-	فلسطين
-	√	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	قطر
-	√	√	-	-	-	√	-	√	-	√	√	-	√	الكويت
√	√	√	√	√ <sup>17</sup>	-	-	-	-	-	-	-	-	-	مصر
√	√	√	√	-	√	-	-	-	-	-	√	-	√	المغرب

\*المصدر: المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

1. هامش رأس المال التحفظي، 2. هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية، 3. نسبة تغطية السيولة، 4. صافي التمويل المستقر، 5. نسبة الدين إلى الدخل، 6. نسبة القرض إلى القيمة، 7. هامش رأس المال للبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً، 8. الموجودات المرجحة بالمخاطر، 9. قيود توزيع الأرباح، 10. نافذة الإيداع، 11. سعر إعادة الخصم، 12. سعر إتفاقيات إعادة الشراء، 13. نسبة الإحتياطي النقدي الإلزامي، 14. نسبة القروض إلى الودائع، 15. خفض سعر الفائدة على عمليات مبادلة العملات الأجنبية بواقع 50 نقطة أساس، ورفع المدة القصوى لعمليات مبادلة العملات إلى ستة أشهر، ورفع الحدود القصوى للإستثمار في سندات التنمية والصكوك الحكومية للسلطنة من 45 في المائة إلى 50 في المائة من إجمالي القيمة الصافية للبنك، 16. خفض نسبة السيولة النقدية من 6 في المائة إلى 5 في المائة، 17. إعفاء البنوك لمدة عام من نسب تركيز المحافظ الائتمانية لدى أكبر 50 عميل والأطراف المرتبطة به.

في هذا السياق، واصلت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال عام 2022 تقييم المخاطر النظامية التي قد يتعرض لها النظام المصرفي كونه المكون الرئيسي في النظام المالي، ولما له من دور حيوي في الإقتصاد الوطني، ينعكس بشكل مباشر على الإستقرار المالي. لا بد من التنويه إلى أن إستخدام أدوات السياسة الإحترازية الكلية لا يعني بالضرورة وجود مخاطر نظامية في القطاع المالي، حيث إن إستخدام أدوات السياسة الإحترازية الكلية يركز بالأساس إلى بعدين، البعد الأول هو ضبط المخاطر النظامية، والبعد الثاني هو تعزيز قدرة النظام المصرفي على تحمل الصدمات كما سبق أن أشرنا، لكن أخذاً في الإعتبار ما قامت به العديد من الدول في مختلف أنحاء العالم، فقد يُضاف بُعد آخر يتمثل في دعم قرارات السياسات الإقتصادية الأخرى بما لا يؤثر سلباً على سلامة المراكز المالية للقطاع المصرفي (لكن من الممكن تضمين هذا البعد في إطار ضبط المخاطر النظامية). في هذا الإطار، يُبين الشكل (2-5) أدوات السياسة الإحترازية الكلية وأدوات دعم السيولة التي تم إستخدامها من قبل المصارف المركزية والمؤسسات النقد العربية خلال الفترة (2010-2022) (بغض النظر عن إتجاه السياسة الإحترازية بالتشديد أو التخفيف)، حيث إحتلت أداة الإحتياطي النقدي الإلزامي<sup>3</sup> المرتبة الأولى من حيث الإستخدام، إذ شكلت حوالي 41.3 في المائة من إجمالي عدد أدوات السياسة الإحترازية الكلية المستخدمة، تليها أدوات رأس المال بنسبة 18.5 في المائة. فيما يخص الأدوات التي يتم إستخدامها لمواجهة المخاطر النظامية أو التقلبات (أدوات الأصول والعملات الأجنبية والإحتياطي النقدي) فقد شكلت ما نسبته 67.4 في المائة من القرارات المرتبطة بإستخدام أدوات السياسة الإحترازية الكلية، في حين شكلت الأدوات الهادفة لتعزيز مرونة القطاع المصرفي على تحمل الصدمات (أدوات رأس المال والسيولة) ما نسبته 32.6 في المائة.

شكل (2-5): عدد مرات إستخدام الأداة الإحترازية كنسبة من مجموع مرات إستخدام أدوات السياسة الإحترازية الكلية المستخدمة من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال الفترة (2010-2022)



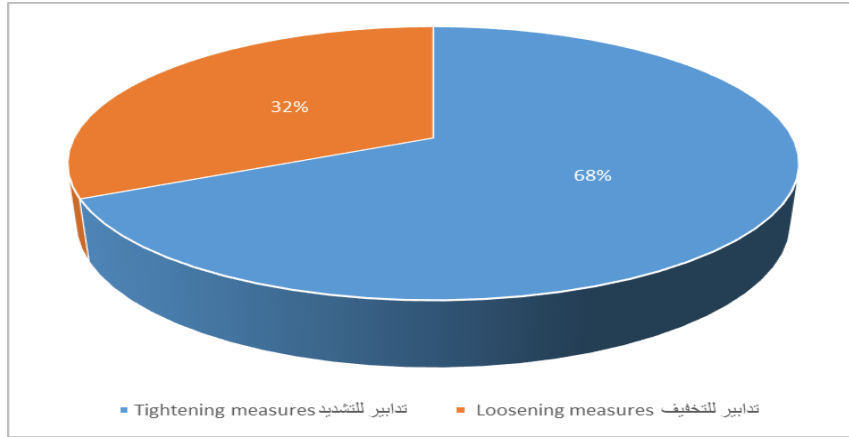
المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي العربي 2023، صندوق النقد العربي.

<sup>3</sup> بالرغم من أن أداة الإحتياطي النقدي الإلزامي تدخل ضمن نطاق السياسة النقدية، إلا أن هنالك عدداً من الدراسات الصادرة عن بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي تقوم بإدراجها ضمن أدوات السياسة الإحترازية الكلية، مثال ذلك دراسة:-

Boar, C., Gambacorta, L., Lombardo, G., and da Silva L.P. (2017). "What are the effects of macroprudential policies on macroeconomic performance?" BIS Quarterly Review, September, pp. 71-88.

فيما يخص إتجاه السياسة الإحترازية الكلية عند إتخاذ القرارات المتعلقة بأدواتها، فقد شكلت تدابير التشديد (Tightening Measures) ما نسبته 68 في المائة من إجمالي القرارات الإحترازية المتخذة من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال الفترة (2010-2022)، في حين شكلت تدابير التخفيف (Loosening Measures) حوالي 32 في المائة من تلك القرارات، مما يعكس أن المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية كانت بشكل عام متحفظة، أخذاً في الإعتبار أن تدابير التخفيف تركزت بشكل أكبر في فترة جائحة فيروس كورونا المستجد (شكل 2-6). سنلقي الضوء فيما يلي على آخر التطورات الخاصة بإستخدام أدوات السياسة الإحترازية الكلية من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال عام 2022 مع تقديم نبذة عن تقييم المخاطر النظامية المتعلقة بمكونات الدورة المالية (Financial Cycle) التي تتضمن الإئتمان الخاص (قطاعي الأفراد والشركات)، وقطاع الأصول (العقارات والأسهم)<sup>4</sup>.

شكل (2-6): إتجاه السياسة الإحترازية عند إتخاذ القرارات الإحترازية إلى إجمالي القرارات الإحترازية المتخذة من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال الفترة (2010-2022)



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي العربي 2023، صندوق النقد العربي.

## المملكة الأردنية الهاشمية

يقوم البنك المركزي الأردني بتطبيق نسبة كفاية رأس المال وهامش رأس المال للبنوك ذات الأهمية النظامية، ولم يتم إجراء أي تغيير عليها، أما بالنسبة لهامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية فإنه يتم احتسابه ومتابعته بشكل دوري لكن لم يتم تفعيله لعدم وجود حاجة لذلك، كذلك يتم تطبيق نسبة تغطية السيولة ونسبة السيولة القانونية في الأردن، في حين لم يستدع الوضع تفعيل أي من الأدوات الإحترازية الكلية المتعلقة بالأصول في ضوء عدم تعرض النظام المالي لمخاطر نظامية تستدعي تفعيلها.

<sup>4</sup> تجدر الإشارة إلى أنه درجت العادة بأن يتم في تقارير الإستقرار المالي الصادرة عن صندوق النقد العربي بتخصيص فصل يتضمن تحليل مخاطر تعرض القطاع المصرفي لأهم القطاعات، حيث تم تحليل المخاطر النظامية المتعلقة بمديونية قطاع الأفراد، وقطاع الشركات غير المالية، والقطاع العقاري في إصدارات عام 2019، وعام 2020، وعام 2022 على التوالي، في حين سيتم في التقرير الحالي تحليل المخاطر المتعلقة بمديونية القطاع الحكومي والعام.

جدول (5-2): تقييم المخاطر النظامية المتعلقة بتعرض القطاع المصرفي لأهم القطاعات في الأردن

أدوات السياسة الإحترازية الكلية التي تم استخدامها خلال عام 2022	القطاع		
	الأسهم	العقارات	الأفراد والشركات
لم يتم استخدام أي أداة من أدوات السياسة الإحترازية الكلية.	بالنسبة لتعرض البنوك لمخاطر سوق الأسهم في الأردن، فإن هذا التعرض يكون إما من خلال التسهيلات التي تمنحها البنوك لتمويل شراء الأسهم أو من خلال استثمارات البنوك في الأسهم، علماً بأن تعرض البنوك لسوق الأسهم في الأردن محدود جداً.	- لا يوجد أية مؤشرات على احتمالية تشكل فقاعة سعرية في القطاع العقاري في الأردن، هذا وقد شهد السوق العقاري في الأردن خلال العامين الأخيرين طفرات متلاحقة ساهم في ظهورها بشكل رئيسي التطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة وما نتج عنها من نمو غير طبيعي لعدد السكان من خلال تدفق اعداد كبيرة من اللاجئين. - يتم قياس مدى تعرض البنوك لمخاطر السوق العقاري من خلال تحليل تطور أسعار العقارات باستخدام مؤشر الرقم القياسي لأسعار العقارات، من حيث حجم التسهيلات الممنوحة لهذا القطاع ومكوناتها، وتعتبر نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون من أهم النسب والمؤشرات التي يجب مراقبتها لتقدير مستوى تعرض البنوك لمخاطر السوق العقاري وتحقيق الإستقرار المالي.	تتمثل المخاطر بشكل عام بتبعات جائحة كورونا، لكن تم إحتواء هذه التدايعات والمحافظة على قطاع مصرفي ومالي سليم ومتمين.

• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

### دولة الإمارات العربية المتحدة

أطلق مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي خلال جائحة فيروس كورونا المستجد خطة دعم شاملة والتي تضمنت مبادرات عديدة، ومنها أدوات السياسة الإحترازية الكلية حيث تم تخفيض مجموعة من المتطلبات المتعلقة برأس المال، فقد سُمح للبنوك في 2020 كجزء من خطة الدعم الإقتصادي الشاملة الموجهة باستخدام 60 في المائة من رأس المال الوقائي الإضافي سارية لغاية 30 يونيو 2022، وسُمح بتخفيض هامش رأس المال للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية إلى 0 في المائة، وتم تخفيض الإحتياطي النقدي الإلزامي من 14 في المائة إلى 7 في المائة في أبريل 2020. كانت خطة الدعم الإقتصادي الشاملة المطبقة على متطلبات رأس المال والسيولة والتمويل المستقر لجميع البنوك العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة سارية حتى 30 يونيو 2022، وبالتالي تم إيقافها كجزء من استراتيجية الخروج التدريجي. كذلك سُمح للبنوك في عام 2020 بتخفيض نسبة الأصول السائلة المؤهلة إلى 7 في المائة ونسبة غطاء السيولة إلى 70 في المائة، وكما تم أيضاً تخفيض نسبة صافي مصادر التمويل المستقر إلى 90 في المائة، وتم رفع نسبة السلف إلى المصادر المستقرة إلى 110 في المائة. علماً أن القرارات الإحترازية المتعلقة بمتطلبات السيولة والتمويل المستقر لجميع البنوك العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة سارية حتى 30 يونيو 2022 (كما هو الحال لمتطلبات رأس المال)، وبالتالي تم إيقافها كجزء من استراتيجية الخروج التدريجي. أما بخصوص أدوات الأصول، فقد تم تغيير نسبة القرض إلى العقار المرهون من 80 في المائة إلى 85 في المائة للمواطنين، و75 في المائة إلى 80 في المائة للمقيمين (للقرض السكني الأول بقيمة 5 مليون درهم إماراتي أو أقل).

جدول (6-2): تقييم المخاطر النظامية المتعلقة بتعرض القطاع المصرفي لأهم القطاعات في الإمارات

أدوات السياسة الإحترازية الكلية التي تم إستخدامها خلال عام 2022	القطاع		
	الأسهم	العقارات	الأفراد والشركات
لم يتم إستخدام أدوات سياسة إحترازية كلية خلال عام 2022 في ضوء عدم وجود مخاطر نظامية تستدعي القلق، لكن بقي عدد من أدوات السياسة الإحترازية الكلية التي تم تخفيضها خلال جائحة كورونا سارية لغاية 30 يونيو 2022، وبالتالي على البنوك إعادة بناء تلك الهوامش.	إن إكتشاف القطاع المصرفي في دولة الإمارات محدود لسوق الأسهم كما يقوم المصرف المركزي بمراقبة المخاطر بشكل دوري وعرض التحاليل على لجنة الإستقرار المالي.	سجل قطاع العقارات في دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2022 نشاطاً قوياً وسط زيادة حالة عدم اليقين في الإقتصاد العالمي. على الرغم من التحديات الإقتصادية في جميع أنحاء العالم، لا تزال الإمارات وجهة استثمارية جذابة. يمثل قطاع العقارات 18.5 في المائة (بما في العقارات والبناء) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2021، و22 في المائة من قروض القطاع المصرفي في الإمارات.	تشمل المخاطر السلبية الناشئة التي تواجه النظام المالي تلك المخاطر الناشئة من الإقتصاد الكلي العالمي، وتقلبات الأسواق المالية العالمية المتزايدة، والآثار المترتبة على إرتفاع أسعار الفائدة على المقترضين والإستثمارات، وكذلك مخاطر الأمن السيبراني.

• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

## مملكة البحرين

في البحرين، لم يتم تطبيق/تفعيل/تغيير أي من أدوات السياسة الإحترازية الكلية المستندة إلى رأس المال في عام 2022، ولكن تم تخفيض وزن مخاطر كفاية رأس المال للشركات الصغيرة والمتوسطة في البحرين من 75 في المائة إلى 25 في المائة خلال فتره جائحة وهي لا زالت سارية لغاية تاريخه.

أما بالنسبة للأدوات المستندة لرأس المال، يقوم مصرف البحرين المركزي وبصورة شهرية باحتساب الإحتياطي الإلزامي على جميع ودائع الزبائن المقومة بالدينار البحريني لدى مصارف قطاع التجزئة، وبدون احتساب أي نسبة من الفوائد على حسابات الإحتياطي الإلزامي للمصارف لدى مصرف البحرين المركزي. وفي أغسطس 2022، تم إعادة نسبة الإحتياطي الإلزامي من 3 في المائة إلى 5 في المائة، وذلك مع إنتهاء فترة حزمة القرارات والتسهيلات المالية التي أُقرت في مارس 2020 لمواجهة انعكاسات انتشار فيروس كورونا على الإقتصاد الوطني. كما قام المصرف بتخفيض حدود نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر للمصارف البحرينية من 100 في المائة إلى 80 في المائة، وتم تمديد التدابير المتعلقة بتخفيض الحد الأدنى لمتطلبات نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر إلى 31 ديسمبر 2021. في نفس السياق، لم يتم تطبيق/تفعيل/تغيير أي من أدوات السياسة الإحترازية الكلية المستندة إلى الأصول في عام 2022، ولكن قام المصرف في عام 2022 أثناء الجائحة بخفض نسبة القرض إلى القيمة (LTV) عند تقديم قروض عقارية سكنية جديدة للبحرنيين، ما عدا القروض الممنوحة من برنامج مزايا لشراء الوحدات السكنية.

جدول (7-2): تقييم المخاطر النظامية المتعلقة بتعرض القطاع المصرفي لأهم القطاعات في البحرين

أدوات السياسة الإحترازية الكلية التي تم استخدامها خلال عام 2022	القطاع		
	الأسهم	العقارات	الأفراد والشركات
لم يتم استخدام أدوات سياسة إحترازية كلية خلال عام 2022 في ضوء عدم وجود مخاطر نظامية تستدعي الفلق، لكن بقي عدد من أدوات السياسة الإحترازية الكلية التي تم تخفيضها خلال جائحة كورونا سارية خلال عام 2022. لكن المصرف المركزي قام بإرجاع نسبة الإحتياطي النقدي الإلزامي من 3 في المائة، إلى 5 في المائة، وإرجاع نسبي تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر لما كانت عليه قبل جائحة كورونا.	لا توجد مخاطر متعلقة بتعرض القطاع المالي لسوق الأسهم. ويعمل مصرف البحرين المركزي في عام 2022 على تطوير وتحديث البنية التشريعية والتنظيمية والرقابية المتعلقة بقطاع رأس المال، لتعزيز وتشجيع المستثمرين والمتعاملين في هذه الأسواق واستخدام الآليات والأنظمة الملائمة لحماية القطاع من التداعيات المحتملة لكافة أنواع المخاطر.	يقوم مصرف البحرين المركزي بمتابعة أداء السوق العقاري من خلال المؤشرات المتعلقة بالإقراض العقاري، واستثمار المصارف في المشاريع العقارية، وتعرض القطاع المصرفي للقطاع العقاري. كما يعمل مصرف البحرين المركزي حالياً مع مؤسسة التنظيم العقاري في البحرين وهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية لبناء قاعدة بيانات مفصلة متعلقة بالقطاع العقاري. وأصل مصرف البحرين المركزي مراقبة الإنكشاف العقاري للمصارف بشكل ربع سنوي للحد من مخاطر التركيز في القطاع العقاري.	- المخاطر الجيوسياسية والتي قد تؤثر سلباً على النظام المالي والأسواق المالية عالمياً، مما قد يؤدي ذلك إلى زيادة مفاجئة في مستويات تذبذب أسعار الأسهم والسلع الأساسية. - ارتفاع أسعار الفائدة وأثرها على نمو الائتمان الممنوح من قبل مصارف التجزئة مع ارتباط سعر الصرف بالدولار، مما قد يتسبب في تراجع الإقراض للشركات والأسر، بما يعكس سلباً على جودة الأصول، وبهدف التحديد الاستباقي والوقائي لأي ارتفاع غير طبيعي في محفظة الائتمان لدى المرخص لهم، قامت إدارات الرقابة المصرفية بمراقبة وتقييم محفظة القروض المتعثرة.

• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

### الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

لم يقيم بنك الجزائر باستخدام أي من أدوات رأس المال خلال عام 2022 باستثناء إلزام البنوك بإعادة تكوين هامش رأس المال الإضافي الذي سبق تأجيله خلال فترة جائحة فيروس كورونا، حيث تم إلزام البنوك بإعادة تكوينها في مارس 2022. وكذلك الحال فيما يخص متطلبات السيولة، حيث سبق أن تم تخفيض الحد الأدنى لمعامل السيولة من 100 في المائة إلى 60 في المائة خلال فترة الجائحة، وتم إلزام البنوك بإعادة رفعه إلى 100 في المائة في مارس 2022.

جدول (8-2): تقييم المخاطر النظامية المتعلقة بتعرض القطاع المصرفي لأهم القطاعات في الجزائر

أدوات السياسة الإحترازية الكلية التي تم استخدامها خلال عام 2022	القطاع		
	الأسهم	العقارات	الأفراد والشركات
تم إلزام البنوك ببناء هامش رأس المال والسيولة التي سبق تأجيل تطبيقها خلال فترة جائحة فيروس كورونا المستجد.	تعرض القطاع المالي لسوق الأسهم شبه منعدم بالنظر إلى النسبة الضئيلة للأسهم في محافظ البنوك والمؤسسات المالية، وندرة الأسهم في السوق المالي بالإضافة إلى استقرار أسعارها.	لا زال بنك الجزائر في انتظار وضع إطار تنظيمي وتطبيقي كامل للسياسة الإحترازية الكلية بحيث يتم مراقبة تعرض القطاع المالي للقطاع العقاري من خلال مراقبة نمو القروض العقارية وجودتها كباقي القروض. لا يوجد لغاية تاريخه أي هيئة تقوم باحتساب ونشر مؤشر قياسي لأسعار الأصول العقارية، باستثناء استصدار المديرية العامة للضرائب عام 2022 لمرجع أسعار العقار المتعلقة بفترة السنتين 2021-2022 وهي عبارة عن (القيمة الدنيا - القيمة القصوى) للقيم التجارية العقارية (سعر السوق).	تشكل مخاطر الإقراض والسيولة أهم المخاطر النظامية التي يتم مراقبتها عن قرب خاصة على إثر انعكاس تدهور الوضع الإقتصادي جراء الأزمة الصحية على قدرة سداد القروض من قبل الافراد والشركات، بالإضافة إلى تذبذب نمو الودائع.

• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

## المملكة العربية السعودية

فيما يخص البنك المركزي السعودي، فلم يتم خلال عام 2022 بإجراء أي تعديلات على أي من أدوات السياسة الإحترازية الكلية المطبقة فعلياً، لكن كما سبق ذكره، وفي ضوء إعلان البنك المركزي عن بدء التطبيق الرسمي للتعديلات التي تمت على متطلبات بازل III بدءاً من 1 يناير 2023، وذلك تماشياً مع الجدول الزمني المتفق عليه دولياً، قام البنك المركزي السعودي خلال النصف الثاني من عام 2022 بتطبيق تجريبي لتلك التعديلات بمشاركة كافة البنوك المحلية، وذلك بهدف تعزيز قدرة البنوك على مواجهة الصدمات بما يساهم في تحقيق مستهدفات البنك المركزي بالحفاظ على الإستقرار المالي.

جدول (9-2): تقييم المخاطر النظامية المتعلقة بتعرض القطاع المصرفي لأهم القطاعات في السعودية

أدوات السياسة الإحترازية الكلية التي تم استخدامها خلال عام 2022	القطاع		
	الأسهم	العقارات	الأفراد والشركات
لم يتم استخدام أي أداة من أدوات السياسة الإحترازية الكلية.	يعمل البنك المركزي على تحليل المخاطر بشكل دوري وعرض النتائج على لجنة الإستقرار المالي، كما يحتوي مؤشر الإستقرار المالي والمؤشر الوطني للإستقرار المالي على مؤشرات فرعية تقيس أداء السوق المالية مثل مؤشر مكرر الربحية ومؤشر صافي التدفقات الاجنبية وغيرها. بالإضافة إلى وجود فصل خاص بالسوق المالية في تقرير الإستقرار المالي والذي يقوم بتحليل المخاطر ونقاط الضعف التي يتعرض لها القطاع.	يُعتبر تركز الإقراض للقطاع العقاري من أبرز المخاطر الذي يتعرض لها النظام المالي، حيث كانت الزيادة الكبيرة في الائتمان في الأعوام الماضية مدفوعة بشكل رئيس بزيادة الإقراض العقاري للأفراد نتيجة المبادرات الحكومية لدعم تملك المواطنين للمساكن. ومع ذلك، شهد التمويل العقاري الممنوح للأفراد تباطؤاً خلال العام 2022، نظراً للزيادة في أسعار الفائدة التي أدت إلى زيادة تكلفة الإقتراض.	وعلى الرغم من المخاطر، إلا أن البنك المركزي السعودي يملك العديد من الأدوات والسياسات الإحترازية للمحافظة على سلامة القطاع المالي ضد أي تقلبات في القطاع العقاري مثل نسبة الاحد الأقصى لنسبة قيمة التمويل إلى قيمة العقار (LTV)، وتُعد مخاطر التخلف عن السداد محدودة حيث يتم احتواء المخاطر بسبب استقطاع الراتب والدعم الحكومي، بالإضافة إلى أنه يلاحظ أن غالبية القروض تُمنح للأفراد العاملين في القطاع الحكومي، كما يعمل البنك المركزي بشكل مستمر بتقييم المخاطر النظامية المتوقعة، وإعداد الخطط اللازمة لتخفيف الآثار المترتبة منها.

• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

## دولة فلسطين

وفقاً للتعليمات رقم 8 لسنة 2022، تم تحديد نسبة مصدر رأس المال المضاد للتقلبات الدورية (هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية CCyB) بلغت 0.5 في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر، بحيث أُلزمت التعليمات المذكورة المصارف بتكوين المصدر خلال مدة اقصاها نهاية الربع الاول من عام 2023، وذلك في ضوء وجود فجوة إئتمان موجبة. كذلك صدرت في شهر نوفمبر من عام 2021 تعليمات بخصوص الرافعة المالية، تهدف إلى توفير مقياس إضافي للحماية من أخطاء القياس التي يمكن لها أن تحصل في متطلبات رأس المال القائمة على المخاطر كون هذه الأداة لا تعتمد على الأصول المرجحة بالمخاطر، وكذلك الحد من تراكم الرفع المالي لدى البنوك، وكذلك الحد من أية ضغوطات على النظام المالي وعلى الإقتصاد بشكل عام، حيث شملت التعليمات تعريف نسبة الرفع المالي ومقياس رأس المال ومقياس التعرضات، وعلى البنوك الفلسطينية الإلتزام بالحد الأدنى لنسبة الرفع المالي التي تم تحديدها عند 4 في المائة على أن تطبق اعتباراً من نهاية الربع الأول 2022. كذلك تم في عام 2022 إصدار تعليمات للتعرضات الكبيرة، حيث تم وضع قيود على حجم التعرض أو التركيز الإئتماني.

جدول (10-2): تقييم المخاطر النظامية المتعلقة بتعرض القطاع المصرفي لأهم القطاعات في فلسطين

أدوات السياسة الإحترازية الكلية التي تم إستخدامها خلال عام 2022	القطاع		
	الأسهم	العقارات	الأفراد والشركات
- فرض هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية بلغ 0.5 في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر. - تطبيق الرافعة المالية 4 في المائة. - وضع قيود للتعرض أو التركيز الإئتماني.	فيما يخص المصارف التي تشكل أهم مكون للقطاع المالي في فلسطين، فإن تعرضاتها في هذا المجال ضمن الحدود المسموح بها.	يعتبر تعرض القطاع المالي للقطاع العقاري ضمن الحدود الرقابية وضمن الشروط الموضوعية من الجهات المنظمة، كما ويوجد مؤشر لقياس أسعار الأصول العقارية.	مخاطر التركيز.

• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

## دولة الكويت

قام بنك الكويت المركزي خلال جائحة كورونا بالسماح للبنوك باستخدام المصدرة الرأسمالية التحوطية (هامش رأس المال التحفظي CCoB) البالغة 2.5 في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر، وبعد تراجع حدة الجائحة خلال عامي 2020 و2021، تم الطلب من البنوك الكويتية في شهر أكتوبر 2021 إعادة البناء التدريجي لذلك الهوامش. كذلك الحال بالنسبة لمعيار نسبة تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر، والسيولة الرقابية، والفجوة التراكمية السالبة للسيولة حسب سلم الإستحقاق. إضافةً لذلك يتم مراجعة نظام البنوك ذات الأهمية نظامياً على المستوى المحلي (DSIBs) في كل عام لتحديد المصدرة الرأسمالية المطلوبة (الهامش) من كل بنك، وإبلاغ البنوك بأي تغييرات تطرأ على تلك النتائج.

جدول (11-2): تقييم المخاطر النظامية المتعلقة بتعرض القطاع المصرفي لأهم القطاعات في الكويت

أدوات السياسة الإحترازية الكلية التي تم إستخدامها خلال عام 2022	القطاع		
	الأسهم	العقارات	الأفراد والشركات
- إعادة بناء هامش رأس المال التحفظي البالغ 2.5 في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر. - إعادة بناء متطلبات السيولة التي تم تخفيضها خلال جائحة كورونا.	مخاطر منخفضة، حيث يتم تقييم المخاطر من خلال دراسة انكشافات البنوك على أسواق الأسهم المحلية والعالمية من حيث القروض والضمانات والاستثمارات ومدى تركيز انكشافاتهم في هذا القطاع لدى البنوك كل على حدة. يتم كذلك العمل على تطبيق صدمات إفتراضية لمتابعة مدى متانة القطاع المصرفي.	مخاطر منخفضة، حيث يتم تقييم المخاطر من خلال دراسة انكشافات البنوك على العقارات من حيث القروض والضمانات والاستثمارات، ومدى تركيز قطاع العقار لدى البنوك كل على حدة. هناك مؤشر قياسي لقياس أسعار الأصول العقارية والذي يتم إحتسابه بشكل دوري لا ينشر.	مخاطر منخفضة.

• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

## جمهورية مصر العربية

لم يقيم البنك المركزي المصري خلال عام 2022 بإستخدام أي من أدوات السياسة الإحترازية الكلية، حيث قام البنك المركزي بتطبيق جميع متطلبات كفاية رأس المال والسيولة متطلبات بازل III بحلول عام 2019، علماً أن البنك المركزي قام بجهود مميزة بخصوص التحضير وإعداد الدراسات المتعلقة بتطبيق التعديلات التي تمت على متطلبات بازل III كما سبق ذكره في هذا الفصل. فيما يخص أدوات السياسة الإحترازية المستندة إلى الأصول، فلم تستدع الحاجة إلى قيام البنك المركزي بوضع سقف عليها. كما تجدر الإشارة إلى البنك المركزي المصري قام برفع نسبة الإحتياطي من 14 في المائة إلى 18 في المائة بتاريخ 22 سبتمبر 2022.



جدول (12-2): تقييم المخاطر النظامية المتعلقة بتعرض القطاع المصرفي لأهم القطاعات في مصر

أدوات السياسة الاحترازية الكلية التي تم استخدامها خلال عام 2022	القطاع		
	الأسهم	العقارات	الأفراد والشركات
لم يتم استخدام أي أداة من أدوات السياسة الاحترازية الكلية. تجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي المصري قام برفع نسبة الإحتياطي من 14 في المائة إلى 18 في المائة بتاريخ 22 سبتمبر 2022.	يتعرض القطاع المصرفي بصورة منخفضة لسوق الأسهم، وذلك نظراً لإنخفاض استثمارات القطاع المصرفي في الأصول المالية بغرض المتاجرة، حيث بلغت نسبة إجمالي الأصول المالية بغرض المتاجرة للقطاع المصرفي في مصر والخارج 9.6 مليار جنيه بنسبة 0.08 في المائة من إجمالي أصول القطاع المصرفي في ديسمبر 2022، كذلك استمر سوق الأسهم في التمتع بمستويات جيدة للمؤشرات المالية، وذلك مع بدء السوق في التعافي من تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية. ويتم تقييم تعرض البنوك لمخاطر الأسهم وحساب متطلب رأسمالي له ضمن متطلبات محددة في التعليمات (سواء كانت للأسهم ضمن محفظة المتاجرة أو المحفظة لغير أغراض المتاجرة).	تتمثل المخاطر الأساسية في تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية وتغيرات سعر الفائدة والتضخم على القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالقطاع العقاري كقطاع التشييد والبناء والذي تأثر من خلال تراجع سلاسل الإمداد العالمية، وهو ما أدى لارتفاع أسعار مواد البناء، بالتزامن مع خفض قيمة العملة المحلية، مما أدى لتحمل الشركات أعباء متزايدة لتنفيذ مشروعاتها، كذلك قطاع الحديد والصلب حيث أدى التباطؤ في سلاسل الإمداد العالمية، وصعوبة الحصول على المواد الخام (خام الحديد والخردة) اللازمة للإنتاج وارتفاع أسعارها إلى ارتفاع كبير في تكلفة الإنتاج. كما تأثر قطاع التنمية العقارية بارتفاع الضغوط التضخمية وهو ما أدى لتراجع القوة الشرائية للمستهلكين، وتباطؤ حجم المبيعات. علماً أنه لا يوجد مؤشر قياسي لأسعار الأصول العقارية.	تتمثل المخاطر النظامية في المخاطر الاقتصادية الكلية المتمثلة في مخاطر إنتمان الشركات والشركات المملوكة للدولة والأفراد ومخاطر السوق (ارتفاع سعر الصرف وارتفاع سعر العائد)، كذلك مخاطر انتقال العدوى المباشرة بين وحدات القطاع المصرفي ومخاطر انتقال العدوى بين القطاع المصرفي والقطاع المالي غير المصرفي. كذلك تشمل المخاطر النظامية على مخاطر التغيرات المناخية (المادية والانتقال)، والتي تشمل مخاطر انتمان الشركات ومخاطر السوق (ارتفاع أسعار العائد).

المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

## المملكة المغربية

لم يقم بنك المغرب بتطبيق أي من أدوات السياسة الاحترازية الكلية خلال عام 2022، حيث لم تستدع الحاجة لذلك، على سبيل المثال لم تكشف فجوة الإنتمان وجود ضرورة لفرض هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية (CCyB). كذلك يقوم بنك المغرب بإعداد تقارير دورية لقياس مدى الحاجة على فرض حدود قصوى على الأدوات المرتبطة بالأصول، وقد بينت التقارير أن متوسط نسبة قيمة القرض إلى العقار المرهون بلغت 84 في المائة خلال عام 2022، وقد بلغت حصة القروض العقارية الممنوحة ضمن الفئة التي تبلغ فيها النسبة الفعلية (90 في المائة -100 في المائة) لقيمة القرض إلى العقار المرهون 45 في المائة في المتوسط في نهاية عام 2022، في حين أن حصة القروض ضمن الفئة التي تزيد النسبة فيها عن 100 في المائة من قيمة العقار المرهون (تمويل زائد) قد إستقرت عند 10 في المائة.

جدول (2-13): تقييم المخاطر النظامية المتعلقة بتعرض القطاع المصرفي لأهم القطاعات في المغرب

أدوات السياسة الإحترازية الكلية التي تم استخدامها خلال عام 2022	القطاع		
	الأسهم	العقارات	الأفراد والشركات
لم يتم استخدام أي أداة من أدوات السياسة الإحترازية الكلية.	على مستوى بورصة الدار البيضاء، انخفض المؤشر في 9 ديسمبر 2022 بواقع 15.73 في المائة مقارنة ببداية العام مقابل ارتفاع بنسبة 18.35 في المائة في عام 2021. وتراجع متوسط التقلب ليصل إلى 9.4 في المائة مقابل 10.8 في المائة في النصف الأول من عام 2022. في هذا السياق، انخفض التقييم الإجمالي للبورصة بشكل ملموس خلال الأعوام الخمس ما قبل جائحة كورونا. وفيما يخص حجم الإصدار في سوق الأسهم إلى غاية منتصف ديسمبر 2022، فقد ظل شبه مستقر على أساس سنوي، بحجم 2.35 مليار درهم. كما بلغت نسبة السيولة في سوق البورصة في نهاية نونبر 8.51 في المائة، متراجعة بنسبة 13.2 في المائة على أساس سنوي.	تظل المخاطر العقارية عند مستوى متوسط عموماً. وبحسب المؤشرات التي تم تحليلها، فإن نشاط سوق العقارات يواجه بعض الصعوبات، مرتبطة بشكل خاص بارتفاع أسعار مواد البناء وصعوبات العرض. كما سجل المؤشر القياسي لأسعار الأصول العقارية ارتفاعاً طفيفاً في الربع الرابع 2022، إذ بلغ 0.3 في المائة مقارنة بنفس الربع لعام 2021. أما بالنسبة لعدد الصفقات، فقد انخفض بنسبة 5.2 في المائة، مما يعكس انخفاضاً بنسبة 3.5 في المائة للعقارات السكنية، و5.1 في المائة للأراضي، و16.2 في المائة للاستخدام المهني. كما أثر عدم تجديد المزاياء الضريبية على رسوم التسجيل، التي تم تحديدها في إطار قانون المالية 2020 والذي انتهى في يونيو 2021، على ديناميكيات القطاع. فيما يتعلق بمخاطر تشكل فقاعة عقارية، فهي منخفضة بالنظر إلى المستوى المرتفع لمتوسط المدة التي تفصل بين عمليتي بيع متاليتين لنفس العقار. في الوقت نفسه، ارتفعت القروض المخصصة للإسكان بشكل طفيف دون أن تشكل أي مخاطر مديونية مفرطة.	يتضمن تقييم النظام المالي باستخدام خريطة المخاطر التي طورها بنك المغرب، تقييم للمخاطر الناجمة عن المحيط الماكرواقتصادي، والمؤسسات المالية والأسواق، والقطاع العقاري والقطاع غير المالي، بما في ذلك المقاولات والأسر وكذلك المخاطر المتعلقة بالبنى التحتية للأسواق المالية. وترمي هذه المؤشرات الإحترازية الكلية إلى تقييم مكانم الهاشاشة في المؤسسات والأسواق المالية وتقدير المخاطر التي يمكن أن تنتج عن الفاعلين في الإقتصاد الحقيقي، لاسيما الأسر والمقاولات والقطاع العقاري. فيما يتعلق بالمخاطر المتعلقة بالأسر والمقاولات، فتعتبر مرتفعة نسبياً في سياق تباطؤ النمو الاقتصادي، سجل التمويل المصرفي لصالح الشركات غير المالية نمواً بنسبة 10.1 في المائة في نهاية عام 2022 مقابل 3.5 في المائة خلال نهاية عام 2021. ولقد بلغ معدل القروض المتعثرة للشركات غير المالية مع البنوك نسبة مرتفعة، إذ بلغت 10.9 في المائة في نهاية أكتوبر 2022. في الوقت نفسه، ظل معدل نمو الدين المالي للأسر بنهاية يونيو 2022 عند مستوى معتدل. إضافة لذلك، ارتفعت قروض الأسر المتعثرة، حيث بلغت حوالي 10 في المائة في نهاية سبتمبر 2022.

المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي

## الخلاصة

بيّن الفصل الجهود الكبيرة التي بذلتها المصارف المركزية في تعزيز مرونة القطاع المصرفي من خلال توفير منظومة تشريعات تواكب أفضل الممارسات الدولية ووفق أفضل المعايير الدولية، حيث إن مواصلة تحديث منظومة التشريعات وتوفير البنية التحتية المناسبة للنظام المالي وفق قواعد العمل المصرفي السليم ستؤدي إلى تعزيز قدرة القطاع المصرفي العربي على إستيعاب الصدمات المالية بشكل عام، وقد دأبت معظم المصارف المركزية في الدول العربية إلى تطبيق متطلبات بازل III والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، مما سينعكس إيجاباً على مؤشرات المتانة المالية للقطاع المصرفي وسيعزز من متانة وملاءة البنوك والتحوط للصدمات المحتملة ويحسن نوعية موجودات هذا القطاع. حيث سيبيّن الفصل الثالث تحليلاً شاملاً لأداء القطاع المصرفي في الدول العربية، وسيبرز دور المصارف المركزية في تعزيز مرونة القطاع وسلامة مراكزه المالية. كما إستعرض الفصل آخر التطورات المرتبطة باستخدام أدوات السياسة الإحترازية الكلية من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، وذلك في إطار جهودها المتمثلة بتعزيز قدرة النظام المصرفي على تحمل الصدمات المحتملة وكذلك ضبط المخاطر النظامية في حال تراكمها بما يعزز من الإستقرار المالي.

## الفصل الثالث

### تطورات أداء القطاع المصرفي في الدول العربية والمخاطر المحتملة

أبرزت الأزمة المالية العالمية الأخيرة في عام 2008 أهمية سلامة القطاع المصرفي والتقييم المستمر لمخاطره الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الإستقرار المالي والإقتصادي، حيث يلعب القطاع المصرفي دوراً أساسياً في الإقتصاد والمتمثل بتوفير السيولة والإحتياجات التمويلية لتمويل الأنشطة الإقتصادية المختلفة بما يُعزز من النمو الإقتصادي. كانت المراكز المالية لعدد كبير من البنوك بداية الأزمة، مستقرة في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن تعثر بنك ليمان براذرز أدى إلى انهيار البنوك الأخرى واحداً تلو الآخر بسبب مخاطر العدوى، بل وتعدى ذلك حدود الولايات المتحدة الأمريكية بحيث وضعت النظام المالي العالمي برمته في مخاطر، الأمر الذي كبد إقتصادات الدول خسائر باهظة لسنوات عديدة، عزز ذلك قناعة السلطات الإشرافية أن استقرار كل من النظامين المالي والإقتصادي لا يتحقق إلا إذا تم أخذ المخاطر المالية والإقتصادية (جنباً إلى جنب) بالإعتبار عند إتخاذ القرارات في السياسات الإقتصادية والإحترازية. كذلك أكدت أزمة فيروس كورونا المستجد أهمية الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في دعم الأنشطة الإقتصادية بقطاعاته المختلفة أثناء الظروف الإقتصادية الصعبة، كما أن إستقرار النظام المصرفي كان سبباً رئيساً في دعم قرارات السياستين النقدية والمالية أثناء الأزمة.

تبرز أهمية القطاع المصرفي في الدول العربية، من خلال دوره الحيوي المتمثل في ردف الإقتصاد الوطني بالسيولة اللازمة للأنشطة الإقتصادية المختلفة، ويُعتبر القطاع المصرفي في الدول العربية أهم مكون للنظام المالي، إذ بلغ متوسط حجم موجودات القطاع المصرفي إلى إجمالي موجودات القطاع المالي في الدول العربية في نهاية عام 2022 حوالي 93.7 في المائة<sup>5</sup>. إضافةً لذلك، يُعد القطاع المصرفي في الدول العربية كبير الحجم إذا ما قورن بالنتائج المحلي الإجمالي، فقد بلغ حجم موجوداته مقوماً بالدولار في نهاية عام 2022 حوالي 4.1 ترليون دولار مشكلاً ما نسبته 124 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية، الأمر الذي يوضح أهمية تعزيز متانة هذا القطاع وبما ينعكس إيجابياً على الإستقرار الإقتصادي والمالي في الدول العربية، خصوصاً أن هذا القطاع واجه ولا يزال العديد من التحديات والمخاطر التي أفرزتها الأوضاع والمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية، فبعد أن ألقت أزمة فيروس كورونا المستجد بظلالها على القطاع المصرفي، وولدت ضغوطات على السيولة لديه، وإرتفاع في مخاطر الإئتمان والتشغيل والسوق، اضطرت العديد من المصارف المركزية حينها بإتخاذ إجراءات تحفيزية ووقائية شملت ضخ السيولة في القطاع المصرفي من خلال تخفيض أسعار أدوات السياسة النقدية والإحتياطي النقدي الإلزامي، كما قامت بتعزيز منظومة ضمان القروض دعماً للقطاعات الإنتاجية، الأمر الذي ساهم في تمكين القطاع المصرفي من تأجيل

<sup>5</sup> لا يشمل مقام النسبة موجودات صناديق التقاعد ومؤسسات الضمان الإجتماعي.

سداد قروض الأفراد والشركات. إضافةً لذلك، قام عدد من المصارف المركزية العربية بتخفيض عدد من أدوات السياسة الإحترازية الكلية بهدف دعم قرارات السياسات الإقتصادية. من جانب آخر، أضافت التطورات العالمية الراهنة المتمثلة في الأزمة الروسية الأوكرانية وإرتفاع معدلات التضخم وارتفاع أسعار السلع والطاقة مزيداً من الضغوط على الإستقرار المالي، وعلى إثر ذلك تبنت المصارف المركزية سياسات نقدية متشددة لإحتواء الضغوط التضخمية، شكل ذلك عبئاً وتحدياً إضافياً عليها لا سيما في ضوء تراجع الحيز المالي المتاح لدعم التعافي الإقتصادي بعد جائحة فيروس كورونا. إضافةً لذلك، برزت تحديات ومخاطر أخرى تحيط بالنظام المصرفي تتمثل بمخاطر تغيرات المناخ، ومخاطر عدم اليقين، والمخاطر السيبرانية، وغيرها، ناهيك عن وجود تحديات وأوضاع خاصة تشهدها بعض الدول العربية أثرت على إقتصاداتها وأنظمتها المصرفية والمالية، وشكلت ضغوطات على أسعار صرف عملتها المحلية. بالرغم من ذلك، ونتيجة لجهود المصارف المركزية العربية، وتبني معظم الدول العربية متطلبات بازل III والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، حققت مؤشرات المتانة المالية لدى القطاع المصرفي العربي نتائج جيدة، حيث أظهرت البيانات الإحصائية المجمع للبنوك التجارية العربية مستويات جيدة في المؤشرات الرئيسية لأداء القطاع المصرفي العربي بصورة مجمعة، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة بين الدول، حيث ظهر تأثير التحديات والظروف الصعبة التي تواجهها بعض الدول العربية على أداء القطاع المصرفي فيها<sup>6</sup>، يستعرض هذا الفصل تطور أداء القطاع المصرفي في الدول العربية وتقييم مخاطره<sup>7,8</sup>.

## أ. موجودات القطاع المصرفي في الدول العربية

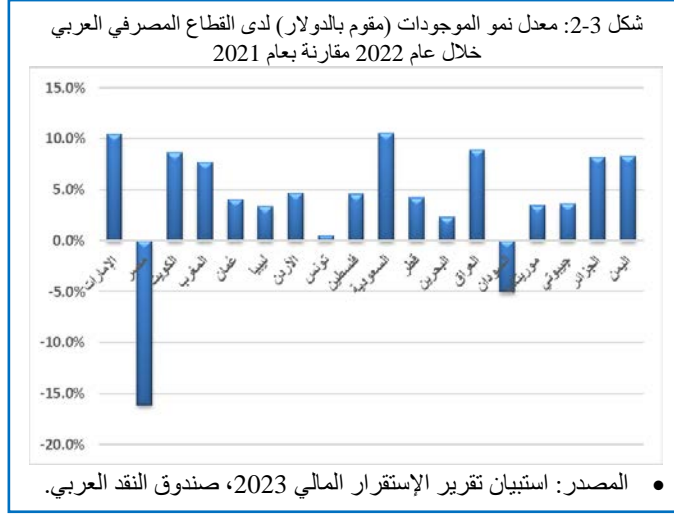


أخذ حجم موجودات القطاع المصرفي في الدول العربية بالنمو خلال الفترة (2012-2016) ثم إستقر نسبياً خلال عام 2017، ليُعاود الإرتفاع خلال الفترة (2018-2021). بالرغم من الظروف والتحديات التي أفرزتها أزمة فيروس كورونا المستجد، إلا أن موجودات القطاع المصرفي في الدول العربية كسر لأول مرة حاجز 4 ترليون دولار أمريكي بعد

<sup>6</sup> فيما يخص لبنان، إن البيانات الواردة ضمن هذا الفصل تعكس مؤشرات عام 2019، بسبب الظروف والتحديات التي يُعاني منها لبنان.  
<sup>7</sup> قد يطرأ تعديلات طفيفة على بعض النسب في الأعوام السابقة في هذا الفصل مقارنةً بما تم نشره في تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية في العام السابق، هناك عدة أسباب في ذلك، منها: قيام بعض المصارف المركزية بتعديل بعض البيانات كونها كانت بيانات أولية حينها، أو إضافة بعض الدول العربية الأخرى بحيث تم إدخالها في العام الحالي عند إحتساب بعض النسب الإجمالية الخاصة بالقطاع المصرفي.

<sup>8</sup> مصدر بيانات هذا الفصل: المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ويشمل هذا الفصل الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، جيبوتي، السعودية، السودان، العراق، عُمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن، ما لم يتم ذكر خلاف ذلك.

نهاية عام 2021، حيث بلغ حجم الموجودات مقوماً بالدولار الأمريكي حوالي 4,144 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2022، مقابل حوالي 4,043 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021، أي بمعدل نمو بلغ

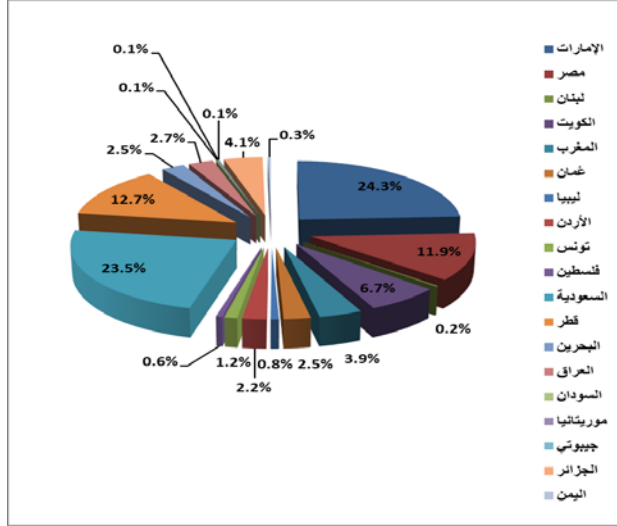


2.5 في المائة (شكل 3-1)، الأمر الذي يعكس ثقة العملاء والسوق بالقطاع المصرفي، حيث استطاع القطاع المصرفي تحقيق هذا النمو بالرغم من التطورات الإقليمية والعالمية الراهنة، ويعود السبب الرئيس في ارتفاع حجم موجودات القطاع المصرفي العربي إلى نمو الموجودات في القطاع المصرفي في كل من الإمارات والسعودية وقطر التي تستحوذ على 60.5 في المائة من إجمالي

الموجودات في القطاع المصرفي العربي. أما على المستوى الإفرادي للدول العربية، فالشكل (3-2) يبين معدل نمو موجودات القطاع المصرفي في الدول العربية، حيث شهد حجم الموجودات للقطاع المصرفي ارتفاعاً خلال عام 2022 لدى معظم الدول العربية باستثناء بعض الدول العربية، التي واجهت بعض الظروف والتحديات من جهة، وإنخفاض سعر صرف العملة المحلية فيها مقابل الدولار الأمريكي من جهة أخرى. في هذا السياق، جاءت البنوك السعودية والإماراتية بالمرتبة الأولى من حيث تحقيق أكبر معدل نمو موجودات في القطاع المصرفي العربي في نهاية عام 2022 مقارنةً بما كانت عليه في نهاية عام 2021، إذ بلغ معدل النمو حوالي 10.5 في المائة لكل منهما، تليها البنوك العراقية والكويتية بمعدل 8.9 في المائة و8.6 في المائة على التوالي، ويرجع السبب الرئيس في نمو الموجودات لدى البنوك السعودية إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في حجم الإئتمان في نهاية عام 2022 مقارنةً في عام 2021 كما سنأتي على ذكره لاحقاً، والذي جاء مدفوعاً بشكل رئيس بالارتفاع الذي سجلته القروض العقارية التي نمت بنسبة 20.9 في المائة في نهاية عام 2022 مقارنةً بما كانت عليه في نهاية عام 2021، إضافةً إلى قطاعات إقتصادية أخرى. من جهة أخرى، تراجع حجم الموجودات في القطاع المصرفي في مصر والسودان بسبب تراجع أسعار صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي، حيث نمت الموجودات بالعملة المحلية لدى القطاع المصرفي المصري بنسبة 32.0 في المائة في حين تراجعت الموجودات مقومةً بالدولار الأمريكي بنسبة 16.1 في المائة، وكذلك الحال بالنسبة للقطاع المصرفي السوداني الذي نمت موجوداته بالعملة المحلية وتراجعت عند التقويم بالدولار الأمريكي بسبب تراجع أسعار الصرف كما سبق أن أشرنا.

أما فيما يخص التوزيع النسبي لموجودات القطاع المصرفي العربي، فلا زالت البنوك الإماراتية تستحوذ على الحصة الأكبر، إذ إستحوذت البنوك الإماراتية في نهاية عام 2022 على نسبة 24.3 في المائة من موجودات القطاع المصرفي العربي، تليها البنوك السعودية بحصة سوقية بلغت 23.5 في المائة، بمعنى أن البنوك الإماراتية والسعودية إستحوذت على حوالي 47.8 في المائة من موجودات القطاع المصرفي العربي.

شكل 3-3: التوزيع النسبي للقطاع المصرفي العربي من إجمالي الموجودات كما في نهاية عام 2022



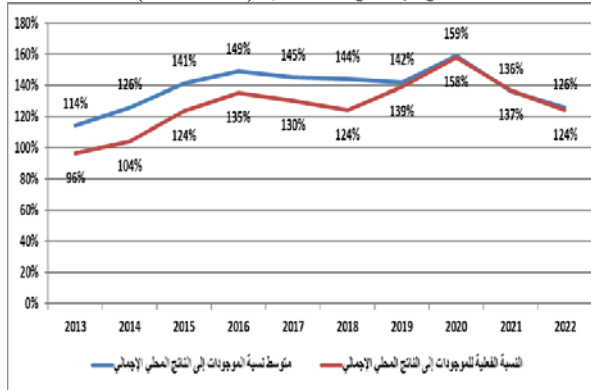
المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

أما فيما يخص حصة القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد إستحوذت على ما نسبته 72.2 في المائة من إجمالي موجودات القطاع المصرفي العربي في نهاية عام 2022، أي أن حصة دول المجلس إرتفعت حصتها السوقية مقارنةً في نهاية عام 2021، إذ بلغت آنذاك حوالي 67.8 في المائة، في حين بلغت الحصة السوقية في نهاية عام 2020 حوالي 66.0 في المائة من إجمالي موجودات القطاع

المصرفي العربي، ويعود السبب الرئيس في ارتفاع الحصة السوقية لدول المجلس إلى نمو موجودات القطاع المصرفي من جهة، وإلى تراجع أسعار الصرف للعملة المحلية في بعض الدول العربية (خصوصاً في مصر ولبنان). أما بالنسبة للدول العربية الأخرى (من غير دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، فقد إستحوذت البنوك المصرية على ما نسبته 11.9 في المائة من إجمالي موجودات القطاع المصرفي العربي، تلتها كل من البنوك الجزائرية والمغربية بما نسبته 4.1 في المائة و3.9 في المائة على التوالي (شكل 3-3)، علماً أن الحصة السوقية للبنوك المصرية تأتي بالمرتبة الرابعة عربياً على التوالي بعد البنوك الإماراتية والسعودية والقطرية، في حين أن الحصة السوقية للبنوك الجزائرية والمغربية تأتي بالمرتبة السادسة والسابعة عربياً على التوالي.

أما متوسط نسبة موجودات البنوك في الدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، فقد أخذت اتجاهًا تصاعدياً خلال الفترة (2013-2016)، إلا أنها إنخفضت خلال الفترة (2016-2019) بشكل طفيف، إذ بلغت النسبة بالمتوسط 142 في المائة في نهاية عام 2019 مقابل 144 في المائة في نهاية عام 2018، علماً أن المتوسط بلغ في نهاية أعوام الفترة (2013-2017) حوالي 135 في المائة، إلا أنه وبفعل جائحة فيروس كورونا المستجد، وأثرها السلبي على الإقتصاد، فقد قفز متوسط النسبة في نهاية عام 2020 ليصل إلى 159 في المائة، ذلك في ضوء الإنكماش الإقتصادي بسبب الجائحة من جهة، وضخ السيولة لدى القطاع المصرفي

شكل (4-3): تطور نسبة موجودات البنوك في الدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2013-2022)

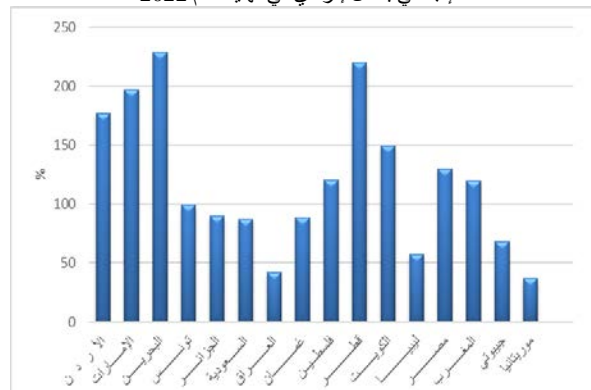


المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

من جهة أخرى بسبب إتباع سياسة نقدية تيسيرية وإتخاذ حزم دعم خلال جائحة فيروس كورونا المستجد، لكن عاودت النسبة الرجوع إلى مستوياتها الطبيعية بعد تحسن المؤشرات الاقتصادية في نهاية عام 2021 لتبلغ 136 في المائة، وإستمرت في التراجع في نهاية عام 2022 لتصل إلى 126 في المائة بسبب إتباع سياسة نقدية متشددة لإحتواء الضغوط التضخمية، والتي أدت إلى تراجع السيولة لدى القطاع المصرفي (شكل 4-3).

وتعكس النسب الموضحة في الشكل (4-3) أهمية القطاع المصرفي في الدول العربية نظراً لإرتفاع حجمه،

شكل (5-3): نسبة موجودات البنوك لدى الدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل إفرادي في نهاية عام 2022



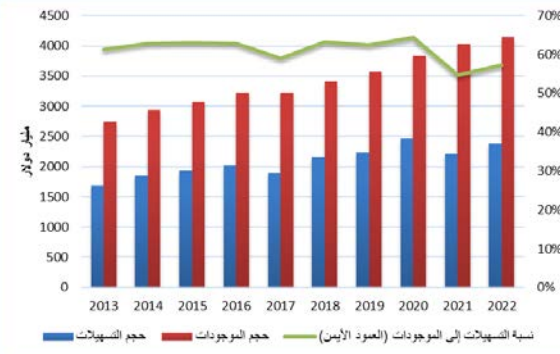
المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

وبالتالي أهمية دور السلطات الرقابية في تعزيز متانة هذا القطاع وتقييم مخاطره بشكل مستمر، وذلك من خلال إستخدام السياسات الإحترازية الجزئية والكلية والمتابعة المستمرة للتفاعلات مع السياسات الاقتصادية الأخرى لا سيما السياستين النقدية والمالية. أما على المستوى الإفرادي فكانت النسبة الأعلى في عام 2022 تعود لكل من البنوك البحرينية والقطرية، إذ بلغت 229 في المائة و220 في المائة على

التوالي. أما الدول التي كانت لها النسبة الأقل فقد كانت البنوك الموريتانية والعراقية، حيث بلغت النسبة لديها 37 في المائة و42 في المائة على التوالي. هذا وقد تم إستبعاد البنوك السودانية واليمنية واللبنانية من المقارنة بسبب الظروف والتحديات التي تشهدها تلك الدول بما في ذلك تراجع أسعار صرف العملة المحلية (شكل 3-5).

## ب. هيكل موجودات القطاع المصرفي لدى الدول العربية

شكل (3-6): تطور حجم كل من التسهيلات والموجودات (مقومة بالدولار) ونسبة التسهيلات إلى الموجودات لدى القطاع المصرفي في الدول العربية خلال الفترة (2013-2022)



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

لا زالت محفظة التسهيلات الإئتمانية تُشكل المكون الأكبر من موجودات القطاع المصرفي العربي، وذلك على المستوى الإجمالي للدول العربية، حيث بلغت قيمة التسهيلات الإئتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي مقومة بالدولار الأمريكي في نهاية عام 2022 حوالي 2,375 مليار دولار أمريكي، مقابل 2,206 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021 أي بنسبة ارتفاع بلغت

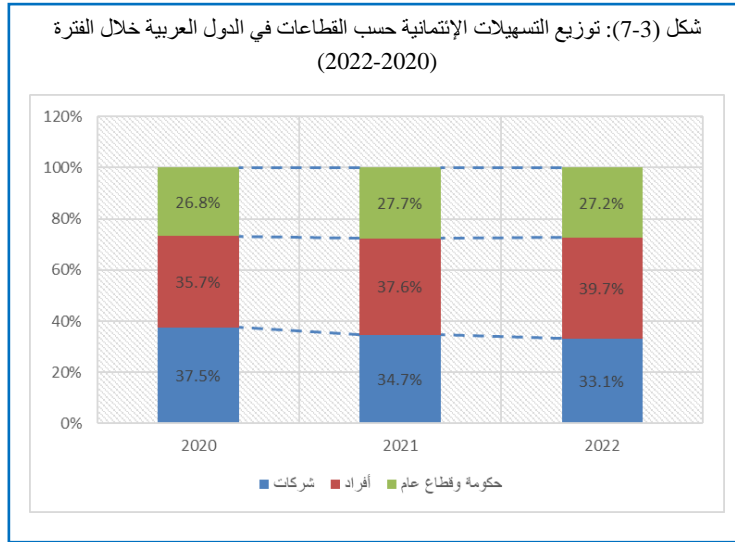
7.7 في المائة، حيث إرتفعت التسهيلات الإئتمانية في معظم الدول العربية بإستثناء بعض الدول لعدة أسباب، منها: تراجع أسعار صرف العملة المحلية في عدد من الدول العربية، وتحفظ القطاع المصرفي في عدد من الدول العربية في منح الإئتمان في ضوء حالة عدم اليقين التي تشهدها إقتصاداتها، وتراجع الطلب على الإئتمان نظراً لتراجع حدة أزمة فيروس كورونا بعد عام 2020، ولنمو التسهيلات الإئتمانية عدة دلائل إيجابية يتمثل أبرزها إستمرار إعتداد البنوك على أعمالها الرئيسية المتمثلة بمنح التسهيلات الإئتمانية، وقد شكلت التسهيلات الإئتمانية في نهاية عام 2022 حوالي 57 في المائة من إجمالي الموجودات، وبالتالي لم تحافظ على نفس الوتيرة التي حققتها خلال الفترة (2013-2021)، حيث تراوحت النسبة في الفترة المذكورة بين (61-64) في المائة، بإستثناء نهاية عام 2017، إذ بلغت النسبة آنذاك حوالي 59 في المائة (شكل 3-6).

تجدر الإشارة إلى أنه في عام 2020 أدت جائحة فيروس كورونا المستجد إلى نمو الإئتمان بشكل ملحوظ في معظم الدول العربية، حيث أثرت الجائحة على التدفقات النقدية لعدد من القطاعات الإقتصادية، من أهمها الصناعة والطاقة والسياحة والتجارة الخارجية والداخلية والنقل والصحة والتعليم، الأمر الذي شكل تحدياً كبيراً أمام صانعي السياسات في مواصلة دفع عجلة التنمية في دولهم، كون أن القطاعات المتأثرة بالإغلاق الجزئي أو الكلي تساهم بنحو 70 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، كذلك تأثر قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الأزمة، علماً أن هذا القطاع يساهم بحوالي 45 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وثالث العمالة الرسمية. كما شكلت الجائحة تحدياً للإستقرار المالي، حيث أن التدفقات النقدية للقطاعين المصرفي والمالي تأثرت سلباً، من خلال إحتمالية تعثر عملاء البنوك والمؤسسات المالية، من قطاعي الشركات على اختلاف أحجامها والأفراد على حد سواء، مما تتطلب إجراءات فورية من قبل المصارف المركزية، بشكل يحافظ على صحة ومثانة القطاع المالي واستمراريته وفق قواعد العمل المصرفي والمالي السليم، والحفاظ على استدامة الشركات، خاصة منها المشروعات المتناهية الصغر



والصغيرة والمتوسطة، إضافةً لحماية الأفراد من مخاطر تعثرهم وقدرتهم على السداد، حفاظاً على تصنيفهم الائتماني.

أما فيما يخص توزيع التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات (الأفراد والشركات والحكومة والقطاع العام)<sup>9</sup>، فقد استحوذ قطاع الأفراد (قروض إستهلاكية وسكنية) على 39.7 في المائة من إجمالي التسهيلات المقدمة



من القطاع المصرفي في نهاية عام 2022 مقابل 37.6 في المائة و35.7 في المائة في نهاية عامي 2021 و2020 على التوالي، في حين استحوذ قطاع الشركات (بكافة أحجامها) على 33.1 في المائة من إجمالي التسهيلات الائتمانية في نهاية عام 2022، مقابل 34.7 في المائة و37.5 في المائة في عامي 2021 و2020 على التوالي،

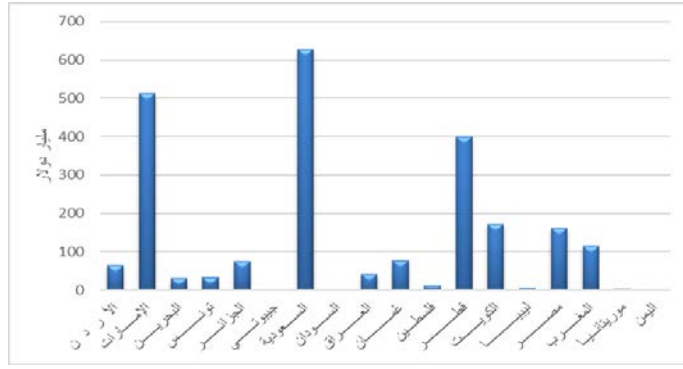
أما التسهيلات المقدمة للقطاع الحكومي والقطاع العام فقد شكلت حوالي 27.2 في المائة في نهاية عام 2022، مقابل 27.7 في المائة و26.8 في المائة في نهاية عامي 2021 و2020 على التوالي (شكل 3-7). ويُعزى السبب في ارتفاع الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية لقطاع الأفراد بسبب نمو القروض السكنية بمعدل 16.9 في المائة في نهاية عام 2022 مقارنةً بعام 2021، وقد جاء هذا الإرتفاع مدفوعاً بالنمو الملحوظ للقروض السكنية في السعودية والإمارات والكويت. تجدر الإشارة إلى أن القروض السكنية تستحوذ على 56.3 في المائة من إجمالي التسهيلات الممنوحة لقطاع الأفراد و17.3 في المائة من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي. أما على صعيد قطاع الشركات، فقد تراجع الحصة السوقية في نهاية عام 2022 مقارنةً بعام 2021 بسبب تراجع التسهيلات الممنوحة لقطاع الشركات الكبيرة بنسبة 2.2 في المائة، علماً أن الشركات الكبيرة تستحوذ على 80.1 في المائة من إجمالي التسهيلات الممنوحة لقطاع الشركات و26.5 في المائة من إجمالي التسهيلات الممنوحة من القطاع المصرفي، وبالرغم من ارتفاع التسهيلات الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 3.8 في المائة، إلا أن صغر حصتها السوقية مقارنةً بقطاع الشركات الكبيرة حال دون تحسين الحصة السوقية للتسهيلات الممنوحة لقطاع الشركات بشكل عام، هذا ويستحوذ قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة على 19.9 في المائة من إجمالي التسهيلات

<sup>9</sup> يشمل التحليل الخاص بتوزيع التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الدول التالية: الأردن، الإمارات، البحرين، الجزائر، السعودية، العراق، فلسطين، الكويت، مصر، المغرب، موريتانيا، علماً أن حجم التسهيلات الائتمانية يُشكل في هذه الدول 77.2 في المائة من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي.

الإئتمانية الممنوحة لقطاع الشركات و6.6 في المائة من إجمالي التسهيلات الإئتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي.

أما على المستوى الإفرادي، فقد احتلت البنوك السعودية والإماراتية المرتبتين الأولى والثانية على التوالي،

شكل (8-3): حجم التسهيلات (مقومة بالدولار) الممنوحة من القطاع المصرفي العربي بشكل إفرادي كما في نهاية عام 2022



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

حيث بلغ حجم التسهيلات الممنوحة من قبلها مقوماً بالدولار حوالي 626.5 مليار دولار 512.0 مليار دولار في نهاية عام 2022 على التوالي، تلتها البنوك القطرية والكويتية والمصرية بحجم تسهيلات بلغ حوالي 399.6 مليار دولار و171.2 مليار دولار و161.4 مليار دولار على التوالي.

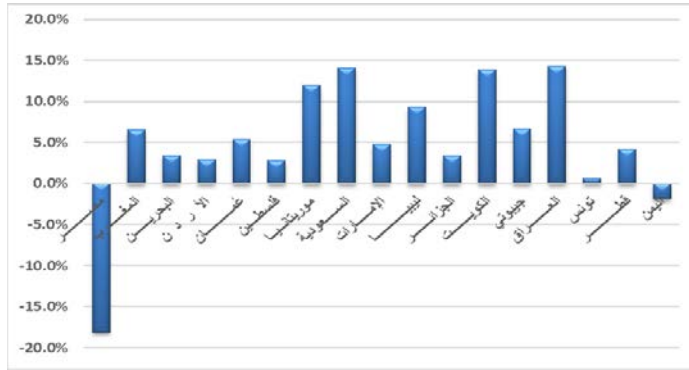
أما البنوك الأقل فقد كانت البنوك الجيبوتية واليمنية بحجم تسهيلات بلغ حوالي 0.7 مليار دولار و1.4 مليار دولار على التوالي (شكل 8-3).

في هذا الإطار، احتلت البنوك العراقية المرتبة الأولى من حيث نمو حجم التسهيلات خلال عام 2022، مقارنةً مع نهاية عام 2021 بمعدل نمو بلغ 14.3 في المائة، ويعود هذا الإرتفاع بشكل رئيس إلى نمو حجم التسهيلات الممنوحة للقطاعات الصناعية والخدمية والإنشاء. أما بالنسبة للدول العربية الأخرى، فقد جاءت البنوك السعودية بالمرتبة الثانية ومن ثم البنوك الكويتية بالمرتبة الثالثة، إذ بلغ معدل نمو تسهيلاتهما 14.1 في المائة و13.8 في المائة على التوالي، ويُعزى السبب الرئيس في نمو التسهيلات الإئتمانية في السعودية إلى نمو التسهيلات العقارية في نهاية عام 2022 بنسبة 21 في المائة عما كانت عليه في نهاية عام 2021، علماً أن التسهيلات العقارية تشكل حوالي 29.3 في المائة من إجمالي التسهيلات الإئتمانية في السعودية، كذلك نمت التسهيلات الإستهلاكية في نهاية عام 2021 بنسبة 5.4 في المائة عما كانت عليه في نهاية عام 2020، علماً أن التسهيلات الإستهلاكية تشكل ما نسبته 19.2 في المائة من إجمالي التسهيلات الإئتمانية في السعودية<sup>10</sup>، ويُعتبر تركيز الإقراض للقطاع العقاري من أبرز المخاطر النظامية التي قد يتعرض لها النظام المالي السعودي، حيث كان الإرتفاع في التسهيلات الإئتمانية في الأعوام الماضية مدفوعاً بشكل رئيس بزيادة التسهيلات العقارية للأفراد نتيجة المبادرات الحكومية التي تهدف لدعم تملك المواطنين للمساكن، وبالرغم من ذلك، شهدت التسهيلات العقارية الممنوحة للأفراد تباطؤاً خلال عام 2022 نظراً للزيادة في أسعار الفائدة

<sup>10</sup> المصدر: الموقع الإلكتروني للبنك المركزي السعودي، تقرير أبرز التطورات الاقتصادية (الربع الرابع، 2022).

التي أدت إلى زيادة تكلفة الإقتراض<sup>11</sup>. أما فيما يخص البنوك الكويتية، فقد جاء نمو التسهيلات الإئتمانية في نهاية عام 2022 مدفوعاً بشكل أساسي من النمو في التسهيلات الإئتمانية الشخصية وقطاعات الإنشاء والعقارات والتجارة والخدمات الأخرى. فيما حققت البنوك المصرية أكبر نسبة تراجع في التسهيلات الإئتمانية، إذ بلغت 16.1 في المائة، وذلك بسبب تغير أسعار صرف العملة المحلية، علماً أن التسهيلات الإئتمانية نمت بالعملة المحلية (شكل 9-3).

شكل (9-3): معدل نمو التسهيلات لدى القطاع المصرفي العربي بشكل إفرادي كما في نهاية عام 2022

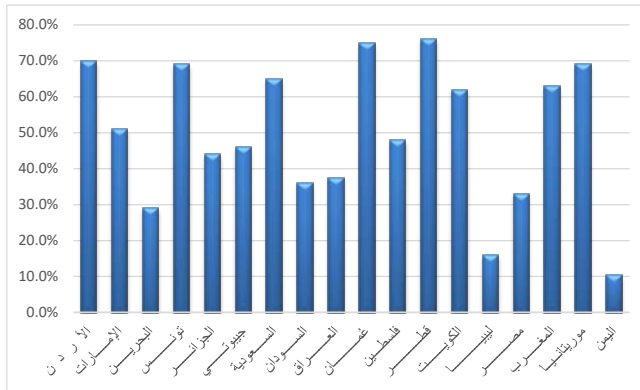


المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

أما بخصوص نسبة التسهيلات إلى الموجودات، فقد احتلت البنوك القطرية والعمانية المرتبتين الأولى والثانية على التوالي، فقد بلغت النسبة في نهاية عام 2022 حوالي 76.5 في المائة و75.2 في المائة على التوالي، وهذا قد يدل على ارتفاع شهية المخاطر لدى هذه البنوك في ضوء إستقرار البيئة الاقتصادية الكلية، في حين كانت

النسبة الأقل للبنوك اليمنية والليبية، حيث بلغت النسب لديها في نهاية عام 2022 نحو 10.8 في المائة و16.1

شكل (10-3): نسبة التسهيلات إلى الموجودات لدى القطاع المصرفي العربي بشكل إفرادي كما في نهاية عام 2022



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

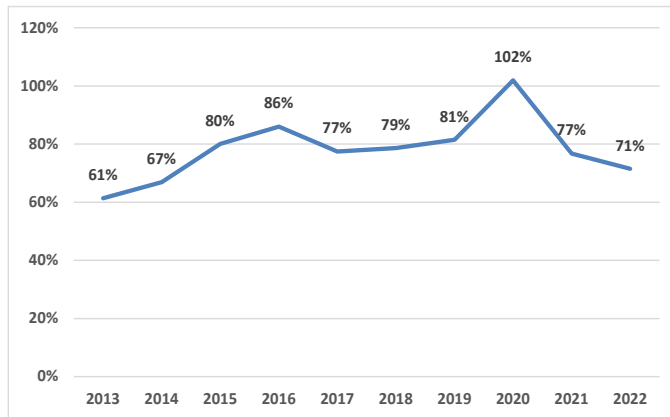
في المائة على التوالي. فيما يخص البنوك اليمنية، يعود السبب في إنخفاض النسبة إلى حالة عدم اليقين الناجمة عن الظروف والتحديات المحيطة في القطاع المصرفي اليمني، والتي تحول دون التوسع في منح الإئتمان أو توظيف الأموال في الإقتصاد. أما البنوك الليبية، يُعزى انخفاض حجم التسهيلات الإئتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي

<sup>11</sup> على الرغم من المخاطر النظامية المذكورة، يملك البنك المركزي السعودي العديد من الأدوات الاحترازية للمحافظة على سلامة القطاع المالي ضد أي تقلبات في القطاع العقاري مثل نسبة الحد الأقصى لنسبة قيمة التمويل إلى قيمة العقار (LTV)، كما تُعد مخاطر التخلف عن السداد محدودة في هذا القطاع، حيث يتم إحتواء المخاطر بسبب استقطاع الراتب والدعم الحكومي، كما يعمل البنك المركزي بشكل مستمر على تقييم المخاطر النظامية المتوقعة وتغيرات مؤشر أسعار الأصول العقارية، وإعداد الخطط اللازمة لتخفيف الآثار المترتبة منها، إضافةً إلى مراقبة التطورات وتقييم الأوضاع الاقتصادية والمالية بشكل مستمر، وتقييم مستوى المخاطر وأثر الصدمات الاقتصادية والمالية على النظام المالي، ووضع الخطط المناسبة تبعاً لذلك، وكجزء من ذلك، يقوم البنك المركزي بمتابعة نمو القروض العقارية بشكل دوري ومتابعة المؤشرات ذات العلاقة، إضافةً إلى متابعة إجراءات إدارة المخاطر لدى الممولين العقاريين (مثل آلية تقييم الضمانات العقارية وغيرها).

الليبي إلى الأثر المباشر للقانون رقم (1) لسنة 2013 بمنع التعامل بالفوائد الدائنة والمدينة في جميع المعاملات المدنية والتجارية، ناهيك عن تأثير المناخ الاستثماري في الدولة بالظروف والتحديات التي تواجهها ليبيا وارتفاع مخاطر الائتمان المصرفي (شكل 3-10).

أما فيما يخص نسبة التسهيلات الائتمانية المقدمة من القطاع المصرفي العربي إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي، فبعد أن قفزت هذه النسبة في نهاية عام 2020 لتصل إلى حوالي 102 في المائة، عاودت النسبة إلى مستوياتها الطبيعية في نهاية عام 2021 لتصل إلى 77 في المائة ومن ثم إلى 71 في المائة في نهاية عام 2022، وذلك يعود لسببين رئيسيين، السبب الأول، تراجع حجم الائتمان في عدد من الدول العربية لأسباب سبق أن ذكرناها بالتفصيل تتعلق إما بخصوصية الوضع الاقتصادي كنتيجة للظروف والتحديات التي تواجهها تلك الدول أو حدوث تراجع طبيعي في الطلب على الائتمان، والسبب الثاني هو تحسن الظروف الاقتصادية في عدد من إقتصادات الدول العربية بعد عام 2020 الذي شهد جائحة فيروس كورونا المستجد (شكل 3-11)، حيث كنتيجة طبيعية للإغلاقات التي حدثت في الدول خلال جائحة فيروس كورونا المستجد، حدثت إنكماشات في معظم إقتصادات الدول العربية في عام 2020 وازداد الطلب على الائتمان نتيجة للظروف الصعبة التي واجهها قطاعي الأفراد والشركات. في السياق نفسه، بلغت نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية نحو 62.2 في المائة في نهاية عام 2022، مقابل 62.7 في المائة و63.7 في المائة في نهاية عامي 2021 و2020 على التوالي، في حين بلغت نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 48.5 في المائة في نهاية عام 2022، مقابل 57.3 في المائة و64.9 في المائة في نهاية عامي 2021 و2020 على التوالي، هذا تجدر الإشارة إلى أن كل من نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص إلى إجمالي التسهيلات، ونسبة التسهيلات

شكل (3-11): تطور نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي العربي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2013-2022)



• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

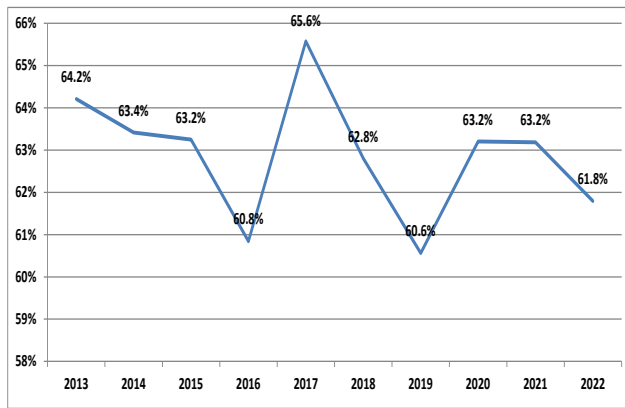
الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، تحظى باهتمام بالغ من قبل السلطات الرقابية، فالنسبة الأولى تقيس مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص للسيولة الموجهة للإستثمار، والنسبة الثانية يُعتمد عليها لتقييم المخاطر النظامية، فهي تقيس مدى تناسب نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص مع حجم النشاط الاقتصادي، وبالتالي

توجيه الائتمان نحو القطاعات الاقتصادية المنتجة، وتكمن أهمية هذه النسبة بأنها تقيس المخاطر النظامية من منظورين مالي واقتصادي من خلال دراسة مدى تناغم وانسجام تحرك مؤشرين هامين: الأول التسهيلات

الممنوحة للقطاع الخاص من قبل المؤسسات المالية، والثاني الناتج المحلي الإجمالي، وحسب متطلبات بازل III يتم تقدير حجم فجوة الإئتمان (الفرق بين نسبة الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي والإتجاه التاريخي لهذه النسبة) وذلك لغايات تفعيل/عدم تفعيل أداة إحترازية هامة وهي هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية (Counter Cyclical Capital Buffer) التي يتم فرضها على البنوك في حال كانت فجوة الإئتمان تتجاوز 2 في المائة.

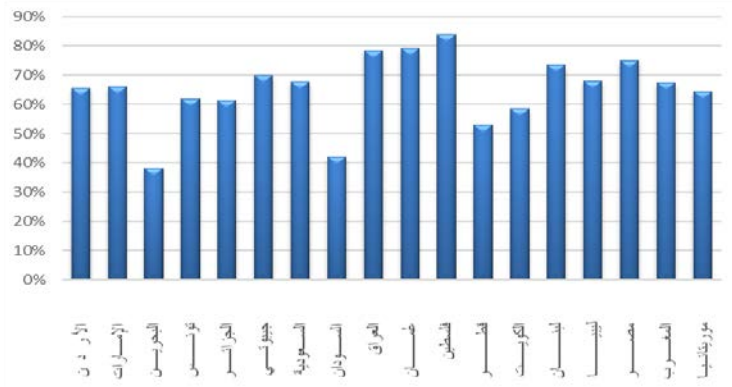
### ج. هيكل المطلوبات لدى القطاع المصرفي في الدول العربية

شكل (3-12): تطور نسبة الودائع إلى إجمالي المطلوبات لدى القطاع المصرفي العربي خلال الفترة (2013-2022)



• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

شكل (3-13): تطور نسبة الودائع إلى إجمالي المطلوبات لدى القطاع المصرفي العربي على المستوى الإفرادى في نهاية عام 2022



• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

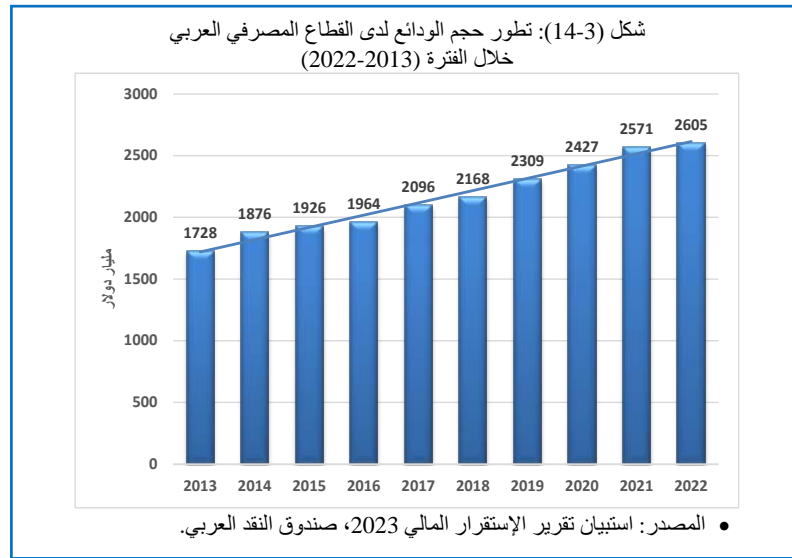
بتحليل أهم مكون للمطلوبات لدى القطاع المصرفي في الدول العربية وهو الودائع، فقد تراوحت طيلة الفترة (2013-2022) بين 60.6 في المائة إلى 65.6 في المائة، علماً أن أقل وأعلى نسبة تحققت كانت في نهاية عامي 2019 و2017 على التوالي، وقد بلغت النسبة في نهاية عام 2021 حوالي 61.8 في المائة مقابل مجدداً 63.2 في المائة في نهاية عامي 2020 و2021 (شكل 3-12). على المستوى الإفرادى، جاءت البنوك الفلسطينية والعُمانية بالمرتبتين الأولى والثانية بنسب بلغت 83.8 في المائة و79.0 في المائة، في حين

كانت أقل نسبة للبنوك البحرينية، إذ بلغت النسبة حوالي 38.0 في المائة (شكل 3-13).

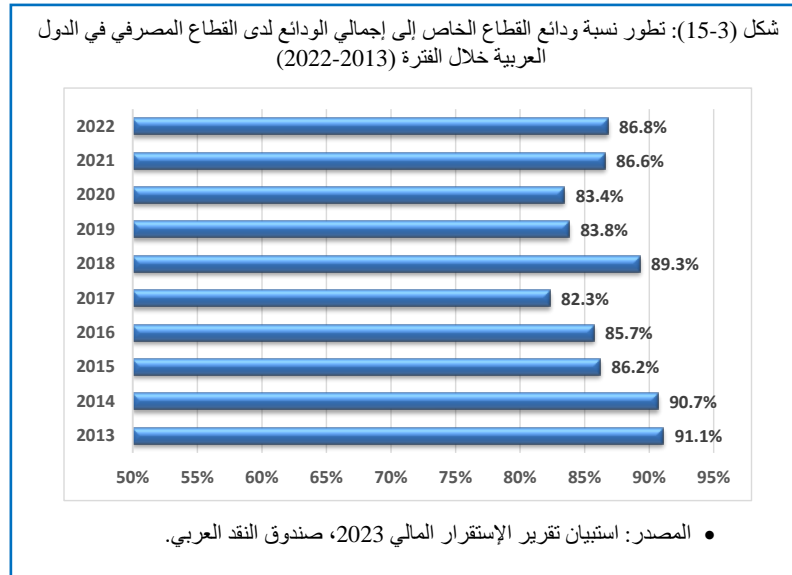
هذا وقد واصلت ودائع القطاع المصرفي ارتفاعها خلال الفترة (2013-2022)، حيث بلغ حجم الودائع مقوماً بالدولار حوالي 2,605 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2022، مقابل 2,571 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021 وبمعدل نمو 1.3 في المائة (شكل 3-14). يُذكر أن لارتفاع حجم الودائع خلال الفترة (2013-2021) دلالات إيجابية عديدة منها على سبيل المثال: ثقة العملاء بالقطاع المصرفي، ونجاح سياسات البنوك بإجتذاب المزيد من المدخرات، ونجاح سياسات/استراتيجيات الشمول المالي التي تبنتها السلطات الرقابية، والأثر الإيجابي للخدمات المالية التي تعتمد على التقنيات المالية بما يُعزز من فرص

الوصول إلى التمويل والخدمات المالية، ودور منظومة ضمان الودائع في طمأنة صغار المودعين في الدول التي لديها هذه المنظومة.

أما عن هيكل الودائع لدى القطاع المصرفي في الدول العربية، فقد شكلت ودائع القطاع الخاص (الودائع

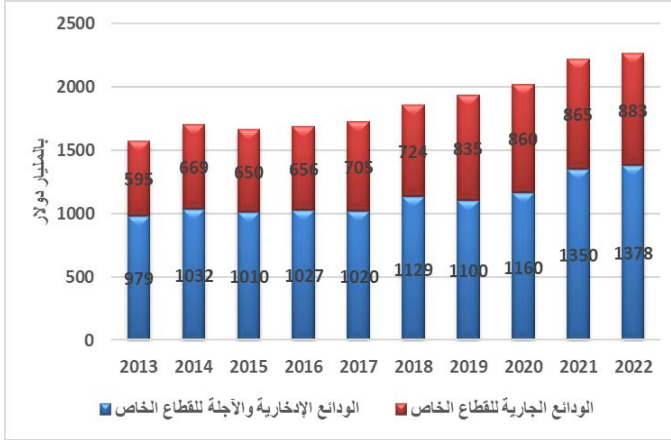


الجارية والودائع الإدخارية والأجلة) ما نسبته 86.8 في المائة من إجمالي الودائع في نهاية عام 2022، مقابل ما نسبته 86.6 في المائة و83.4 في المائة في نهاية عامي 2021 و2020 على التوالي، وقد يُشير



ارتفاع النسبة إلى عدة دلالات إيجابية، منها ثقة القطاع الخاص بالقطاع المصرفي العربي، وتوفير المزيد من السيولة لدعم الاقتصاد، وتوفير بيئة جاذبة للإستثمارات (شكل 3-15).

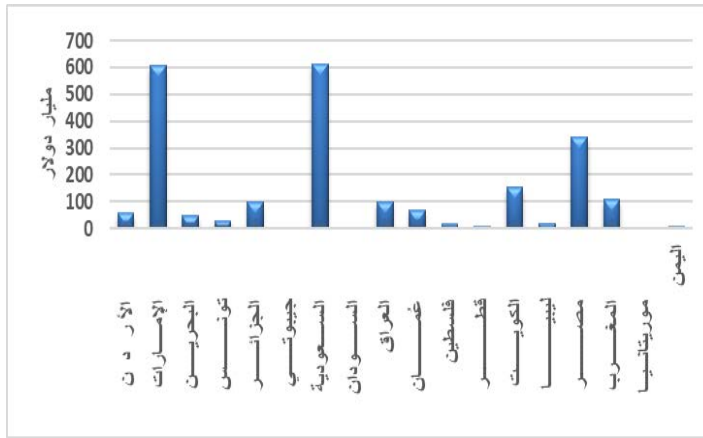
شكل (3-16): مكونات ودائع القطاع الخاص لدى القطاع المصرفي في الدول العربية خلال الفترة (2022-2013)



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

وفيما يخص مكونات ودائع القطاع الخاص، فقد بلغت الودائع الإيداعية والأجلية مقومة بالدولار 1,378 مليار دولار في نهاية عام 2022، مقابل حوالي 1,350 مليار دولار في نهاية عام 2021، أي بمعدل نمو بلغ 2.1 في المائة، علماً أن قيمة الودائع الإيداعية والأجلية في عام 2022 حققت أعلى قيمة خلال الفترة (2022-2013). في

شكل (3-17): حجم الودائع لدى القطاع المصرفي في الدول العربية على المستوى الإفرادي، كما في نهاية عام 2022



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

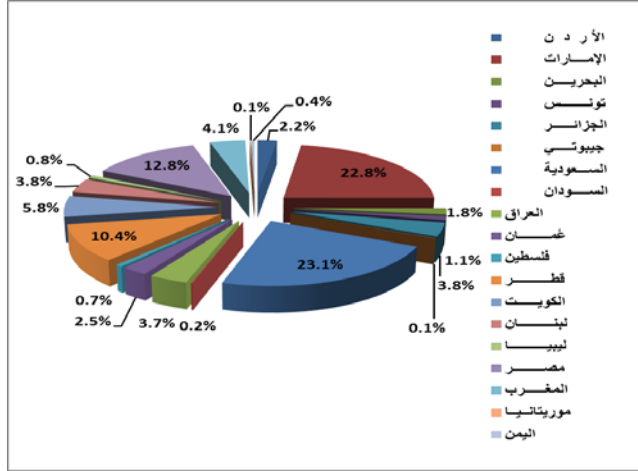
المقابل واصلت الودائع الجارية نموها للعام السابع على التوالي، إذ بلغ حجم الودائع الجارية مقوماً بالدولار حوالي 883 مليار دولار في نهاية عام 2022، مقابل حوالي 865 مليار دولار في نهاية عام 2021، أي بمعدل نمو بلغ 2.1 في المائة، علماً أن حجم الودائع

الإيداعية والأجلية والودائع الجارية نمت في نهاية عام 2022 بحوالي 40.8 في المائة و48.3 في المائة على التوالي مقارنةً بما كانت عليه في نهاية عام 2013 (شكل 3-16).

أما على المستوى الإفرادي، جاءت البنوك السعودية والإماراتية بالمرتبتين الأولى والثانية بحجم ودائع (مقوماً بالدولار) بلغ حوالي 612.1 مليار دولار و605.1 مليار دولار في نهاية عام 2022 على التوالي، في حين جاءت البنوك الجيبوتية والموريتانية بالمرتبتين الأخيرتين بحجم ودائع بلغ 2.0 مليار دولار و2.9 مليار دولار على التوالي (شكل 3-17).

أما التوزيع النسبي للودائع لدى القطاع المصرفي في الدول العربية، فقد إستحوذت بنوك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على 66.3 في المائة من إجمالي حجم الودائع لدى القطاع المصرفي العربي في نهاية عام 2022، علماً أن البنوك السعودية والإماراتية والقطرية إستحوذت لوحدها على ما نسبته 56.2 في المائة من

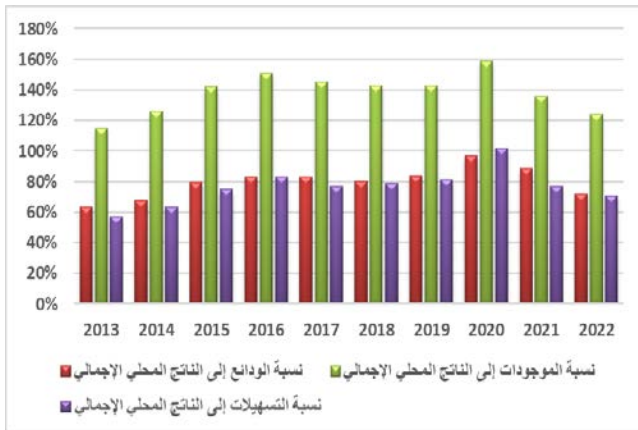
شكل (18-3): التوزيع النسبي لحجم الودائع لدى القطاع المصرفي العربي، كما في نهاية عام 2022



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

(2022-2013)، يتبين أن نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي إرتفعت بشكل واضح خلال الفترة (2016-2013)، قبل أن تنخفض قليلاً في نهاية عام 2018 لتصل إلى 80 في المائة، إلا أنها عاودت الإرتفاع لتصل في نهاية عام 2020 إلى 97 في المائة بسبب تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على

شكل (19-3): تطور نسبة كل من الودائع، التسهيلات، والموجودات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2022-2013)



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

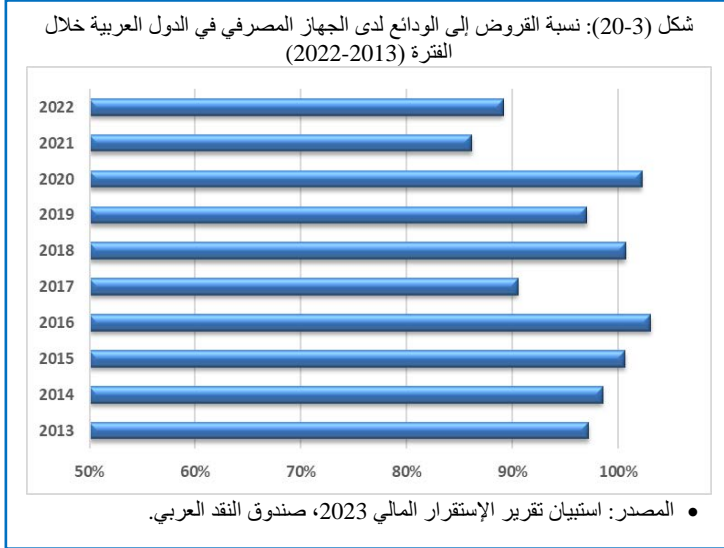
إجمالي حجم الودائع في نهاية عام 2022. أما الدول العربية الأخرى (من غير دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) فقد جاءت البنوك المصرية بالمرتبة الأولى (والثالثة عربياً)، إذ بلغت 12.8 في المائة في نهاية عام 2022 (شكل 18-3).

وعند مقارنة نسبة كل من الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة

الإقتصاد وحدث إنكماش إقتصادي لدى معظم الدول العربية (مقام النسبة)، أما بعد عام 2020، وبسبب تحسن الظروف الإقتصادية، فقد عاودت النسبة لتتنسجم مع قيمها لفترة ما قبل جائحة فيروس كورونا المستجد لتصل إلى 89 في المائة و72 في المائة في نهاية عامي 2021 و2022 على التوالي (شكل 19-3).



فيما يخص نسبة القروض إلى الودائع، فقد ارتفعت النسبة من حوالي 90.5 في المائة في نهاية عام 2017 لتصل إلى حوالي 100.7 في المائة في نهاية عام 2018، أما في نهاية عام 2019 فقد إنخفضت النسبة بشكل طفيف لتبلغ 97.1 في المائة، ونم ثم عاودت الإرتفاع في نهاية عام 2020 لتصل إلى 102.3 في المائة



بسبب ارتفاع الطلب على الإلتزام جراء أزمة فيروس كورونا المستجد. أما في نهاية عامي 2021 و2022، فقد بلغت النسبة 86.2 في المائة و89.2 في المائة على التوالي، علماً أن هذه النسبة سجلت إرتفاعاً بشكل مستمر خلال الفترة (2013-2016) لتصل إلى أعلى مستوى لها في نهاية عام 2016، إذ بلغت حوالي 103.1 في المائة (شكل 3-20). يُذكر أن

نسبة القروض إلى الودائع تُعتبر أداة هامة لقياس قدرة البنوك على توظيف السيولة المتوفرة لديه إعتماًداً على أعماله الرئيسية المتمثلة بالوساطة المالية، كما أنه يُمكن إستخدام هذه النسبة (جنباً إلى جنب مع المتطلبات الرقابية الأخرى للسيولة) للتنبؤ بإمكانية تعرض البنوك لمخاطر سيولة، إضافة لقياس قدرة البنك على تغطية القروض بتمويل مستقر، وغالباً ما يتكون التمويل المستقر من ودائع الأفراد وودائع الشركات غير المالية، فعندما تتجاوز القروض قيمة الودائع، تواجه البنوك فجوة تمويل تؤدي إلى تقييد دخولها إلى الأسواق المالية. وكلما كانت فجوة التمويل كبيرة زادت إحصائية تعرض البنوك لمخاطر سيولة. وكذلك الأمر في حال إنخفاض النسبة بشكل كبير، حيث إن ارتفاع حجم الودائع بشكل أكبر من القروض قد يُحدث تحديات ومخاطر حقيقية لدى البنك، خصوصاً في حال كانت نسبة الودائع غير المضمونة مرتفعة، ولعل إنهيار بنك سيليكون فالي في عام 2023 أكبر دليل على ذلك، فقد تضاعفت ودائع بنك سيليكون فالي في عام 2022 أكثر من 4 مرات عما كانت عليه في عام 2017، بسبب الأرباح التي حققتها الشركات التقنية -التي تشكل الحجم الأكبر لقاعدة عملاء البنك- خلال أزمة فيروس كورونا المستجد، في حين نمت القروض الممنوحة بشكل لا يتناسب مع حجم الودائع، بالتالي فإن البنك واجه تحدياً حقيقياً في توظيف السيولة الفائضة وتحقيق الدخل من أعماله الرئيسية (هامش الفائدة)، وذلك لكون قاعدة الودائع لديه أكبر بشكل كبير من قاعدة القروض (حيث بلغت نسبة القروض إلى الودائع حوالي 35 في المائة و43 في المائة في نهاية عامي 2021 و2022 على التوالي)، وقد إضطر البنك لتوظيف معظم الفوائض بالسندات بفترات كانت فيها السياسة النقدية تيسيرية، وإضطر لاحقاً لتسييل تلك السندات بخسائر كبيرة لمحاولة تلبية السحوبات الكبيرة للودائع. لكن في المقابل يؤخذ على نسبة القروض إلى الودائع أنها لا تراعي هيكل الإستحقاق لكل من التسهيلات والودائع، حيث من المعروف أن آجال التسهيلات تكون عادةً أطول زمنياً من آجال الودائع. لذا تبرز هنا أهمية إستخدام مقاييس سيولة أخرى مثل نسب السيولة

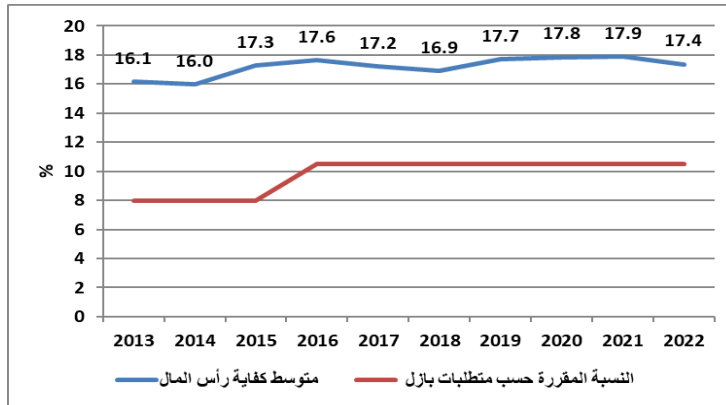
القانونية، والسيولة حسب سلم الإستحقاق، وغيرها، إضافةً إلى نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) (حسب مقررات بازل III) لقياس مخاطر السيولة لدى البنوك، كون هذه النسب أدق وتأخذ بالإعتبار هيكل الإستحقاقات لبسط ومقام كل نسبة.

#### د. مؤشرات السلامة المالية

تُعتبر مؤشرات السلامة المالية بمثابة نظام إنذار مبكر حول الوضع المالي للبنك، إضافة إلى أنها تعكس مدى القدرة والكفاءة التشغيلية للبنك من حيث إدارة مطلوباته وموجوداته بكفاءة، والقيام بدوره في الوساطة المالية مع تمتعه بالملاءة المالية، وكذلك تبين قدرة البنك على مقابلة متطلبات كفاية رأس المال والسيولة وتحقيق مستويات مناسبة لكل منهما تعزز من قدرته على إستيعاب الصدمات المالية. يستعرض التقرير أبرز هذه المؤشرات في القطاع المصرفي لدى الدول العربية:

**1. مؤشر معدل كفاية رأس المال:** يعد رأس المال أداة مهمة تعزز من قدرة البنوك على تحمل الصدمات المالية والإقتصادية والمخاطر المرتفعة التي من الممكن أن تتعرض لها، وقد جاء الاهتمام بالملاءة المالية من قبل البنوك والسلطات الرقابية لما لها من أهمية كبيرة على سلامة المراكز المالية للبنوك. وتعتبر كفاية رأس المال من أهم النسب المستخدمة لقياس الملاءة المالية، حيث تقيس هذه النسبة قدرة البنوك على تحمل الصدمات وامتصاص الخسائر مما يعكس إيجاباً على سلامة ومثانة الوضع المالي للبنك، وخلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة تبين أن عدداً من البنوك لم تمتلك رؤوس أموال ذات نوعية وجودة عالية تكفي لمواجهة المخاطر، وقد أدى إفراط البنوك في الديون داخل وخارج الميزانية لتآكل تدريجي لرؤوس أموالها وبالتالي تضاعف خسائرها الإئتمانية، وقد قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإجراء مجموعة من التعديلات الجوهرية على مقررات لجنة بازل II من خلال إصدار إرشادات جديدة بخصوص رأس المال والسيولة (بازل III)، تهدف إلى تعزيز قدرة ونوعية رؤوس أموال البنوك لاستيعاب الصدمات. ولعل من أهم التعديلات ضمن معيار بازل III تتمثل بتعزيز وتحسين نوعية وكمية رؤوس الأموال لدى البنوك من خلال احتفاظ البنوك برؤوس أموال بجودة ونوعية عالية تمتاز بقدرة مرتفعة على مواجهة المخاطر واستيعاب الخسائر. وقد ركز المعيار على إعادة تعريف رأس المال والتركيز على الجزء الذي يتصف بأعلى جودة والمسمى حقوق حملة الأسهم العادية (Tier1 Capital)، وبموجب مقررات بازل III فإن رأس المال التنظيمي للبنوك يجب ألا يقل عن 10.5 في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر.

شكل (3-21): تطور متوسط نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الدول العربية خلال الفترة (2013-2022)

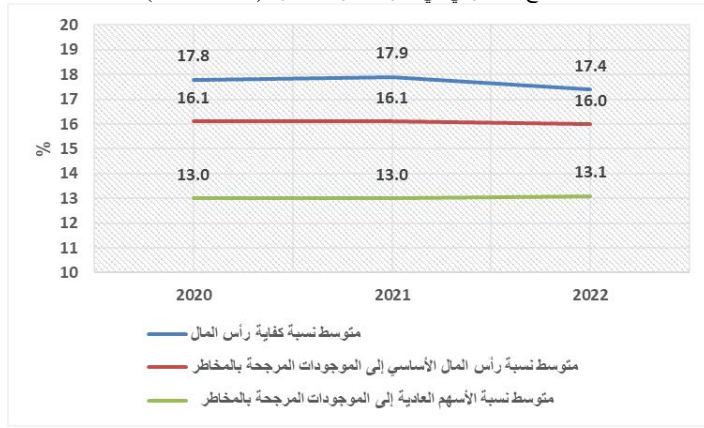


المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

فيما يخص متوسط نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في البنوك العربية<sup>12</sup>، فقد واصل القطاع المصرفي في الدول العربية أداءه الإيجابي، حيث حافظ متوسط نسبة كفاية رأس المال على مستوياته الجيدة خصوصاً خلال الفترة (2015-2022) وبنسب أعلى من تلك المطبقة دولياً حسب متطلبات

بازل III، الأمر الذي يُشير إلى تمتع القطاع المصرفي العربي بملاءة مرتفعة ويعزز من قدرته على استيعاب الخسائر المحتملة، حيث بقي متوسط النسبة خلال الفترة (2015-2022) يفوق 17.0 في المائة تقريباً، علماً أن متوسط نسبة كفاية رأس المال بلغ 17.4 في المائة في نهاية عام 2022 مقابل 17.9 في المائة في نهاية عام 2021، مما يُشير إلى سلامة المراكز المالية للقطاع المصرفي في الدول العربية ويعكس مدى متانته ومرونته في تحمل الصدمات (شكل 3-21)، لكن بالرغم من التراجع الطفيف الحاصل في متوسط نسبة كفاية رأس المال، إلا أن متوسط نسبة الأسهم العادية إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر (Common Equity

شكل (3-22): متوسط كفاية رأس المال بشكل مقارن مع متوسط نسبة رأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر، ونسبة الأسهم العادية إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر لدى القطاع المصرفي في الدول العربية للفترة (2020-2022)

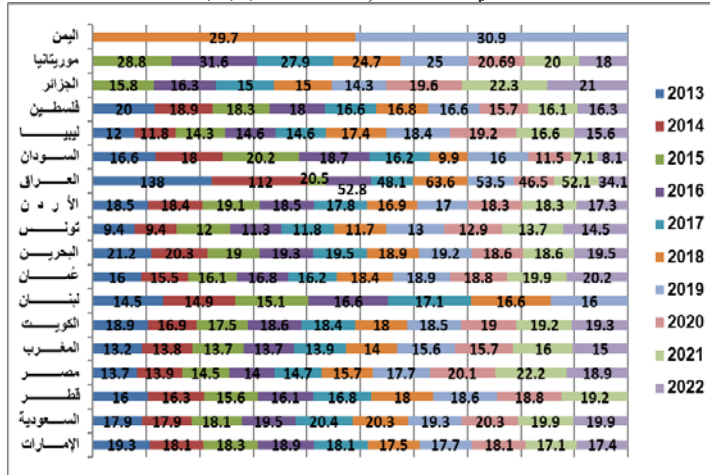


Teir 1 Ratio) (رأس المال الأعلى جودة) إرتفع بشكل طفيف في نهاية عام 2022 ليبلغ 13.1 في المائة، مقابل 13.0 في نهاية عامي 2020 و2021، في المقابل إنخفض متوسط نسبة كفاية رأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر بشكل طفيف ليبلغ 16.0 في المائة في نهاية عام 2022 مقابل 16.1 في المائة في نهاية عامي 2021 و2020 (شكل 3-22).

<sup>12</sup> لعام السادس على التوالي، تم إستثناء البنوك العراقية من إحتساب متوسط كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الدول العربية نظراً لتحقيقها قيم كبيرة جداً (Outliers)، إذ بلغت 52.1 في المائة و34.1 في المائة في نهاية عامي 2021 و2022 على التوالي، علماً أنها تجاوزت 110 في المائة خلال الفترة (2013-2019) وذلك لسببين رئيسيين، السبب الأول يعود لترخيص العديد من البنوك التجارية الجديدة في عام 2017، والسبب الثاني هو متطلبات البنك المركزي العراقي بخصوص زيادة رأس مال البنوك الخاصة.

ولدى مقارنة نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي بين الدول العربية، يتبين أن البنوك العراقية والجزائرية والعمانية إحتلت المراتب الأولى والثانية والثالثة بنسبة كفاية رأسمال بلغت 34.1 في المائة و21.0 في المائة و20.2 في المائة على التوالي في عام 2022، في حين كانت النسبة الأقل لدى البنوك السودانية، إذ بلغت 8.1 في المائة، بما يقل عن النسبة المطبقة دولياً وفق مقررات بازل III وهي 10.5 في المائة، وذلك بسبب ارتفاع حجم الموجودات المرجحة بالمخاطر التي تضاعفت لأكثر من أربعة مرات مقارنة مع عام 2020 نظراً للظروف والتحديات التي يواجهها الإقتصاد السوداني، لكن ومع ذلك، فقد تحسنت نسبة

شكل (3-23): تطور نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الدول العربية بشكل إفرادي خلال الفترة (2013 - 2022) (%)



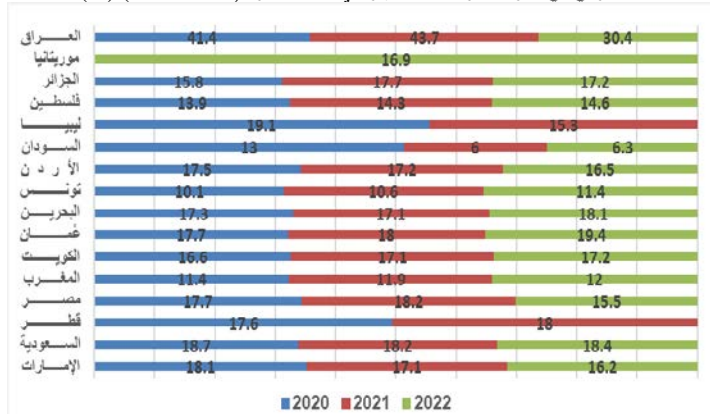
المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي، أما مصدر بيانات قطر: مؤشرات أداء القطاع المصرفي- الموقع الإلكتروني لمصرف قطر المركزي.

كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي السوداني عما كانت عليه في نهاية عام 2021 إذ بلغت حينها 7.1 في المائة (شكل 3-23).

أما على صعيد مقارنة نسبة كفاية رأس المال بالنسب الأخرى ذات العلاقة (مع مراعاة عدد الدول العربية التي تمت المقارنة بينها كما هو موضح بالأشكال 3-23 و3-24 و3-25)، فكما ذكرنا

سابقاً حقق متوسط كفاية رأس المال الإجمالي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر 17.4 في المائة في نهاية

شكل (3-24): تطور نسبة رأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر لدى القطاع المصرفي في الدول العربية بشكل إفرادي خلال الفترة (2020-2022) (%)

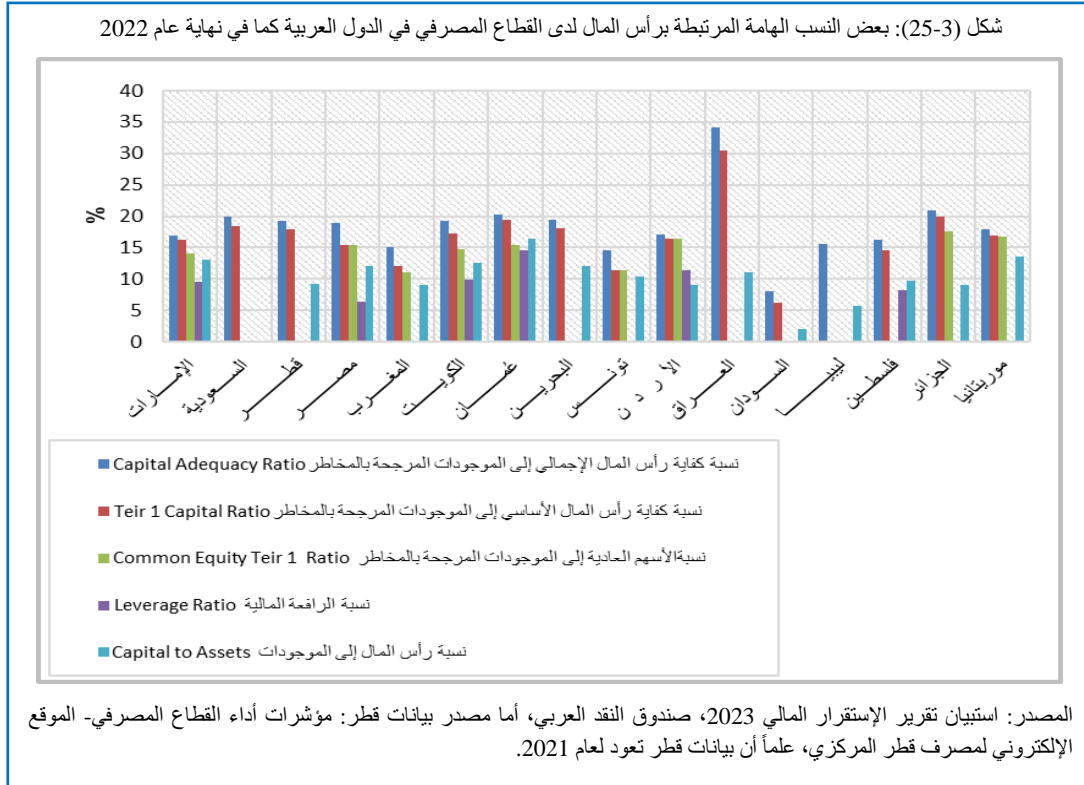


المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي، أما مصدر بيانات قطر: مؤشرات أداء القطاع المصرفي- الموقع الإلكتروني لمصرف قطر المركزي.

عام 2022، في حين حقق متوسط كفاية رأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر 16.0 في المائة في نهاية عام 2022، وقد حققت البنوك العراقية أعلى نسبة إذ بلغت 30.4 في المائة، في حين كانت النسبة الأقل لدى البنوك السودانية إذ بلغت 6.3 في المائة (شكل 3-24). أما رأس المال الأعلى جودة أي نسبة

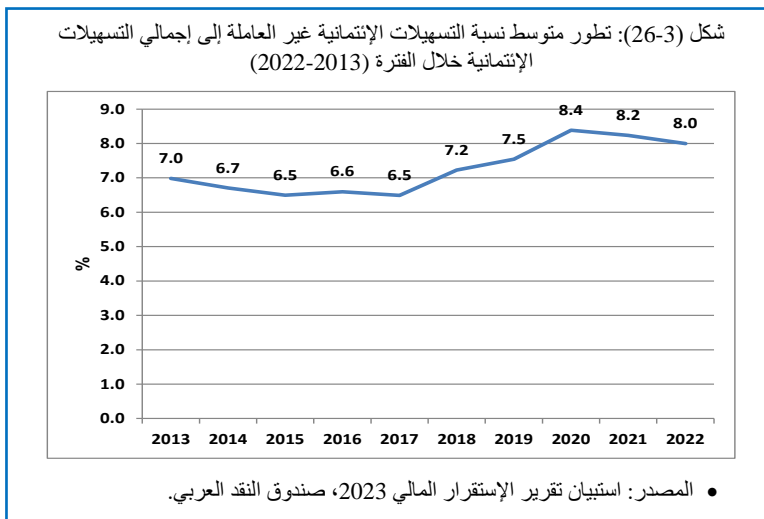
الأسمه العادية إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر (CET1) فقد بلغ المتوسط حوالي 13.1 في المائة في نهاية عام 2022 مما يعكس متانة القطاع المصرفي في الدول العربية وتعكس قدرته على تحمل الصدمات المحتملة، وقد حققت البنوك الجزائرية والموريتانية أعلى النسب، إذ بلغت 17.2 في المائة و16.8 في المائة

في نهاية عام 2022 على التوالي، في حين كانت النسبة الأقل لدى البنوك المغربية إذ بلغت حوالي 11.0 في المائة لنفس الفترة. كذلك بلغ متوسط نسبة الرافعة المالية في الدول العربية حوالي 10.1 في المائة في نهاية عام 2022، وهي أعلى من تلك المقررة بموجب مقررات بازل III البالغة 3 في المائة، وقد كانت أعلى نسبة لدى البنوك العُمانية إذ بلغت لديها 14.6 في المائة في نهاية عام 2022، في حين كانت النسبة الأقل لدى البنوك المصرية إذ بلغت 6.4 في المائة. أخيراً بلغ متوسط نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات (بدون ترجيح) حوالي 10.3 في المائة في نهاية عام 2022 (شكل 3-25).



## 2. مؤشر جودة الأصول: تُعتبر نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الإئتمانية من أهم النسب

التي تقيس جودة الأصول وكفاءة منظومة إدارة المخاطر لديه، حيث إن مخاطر الإعسار المالي للبنوك تبدأ

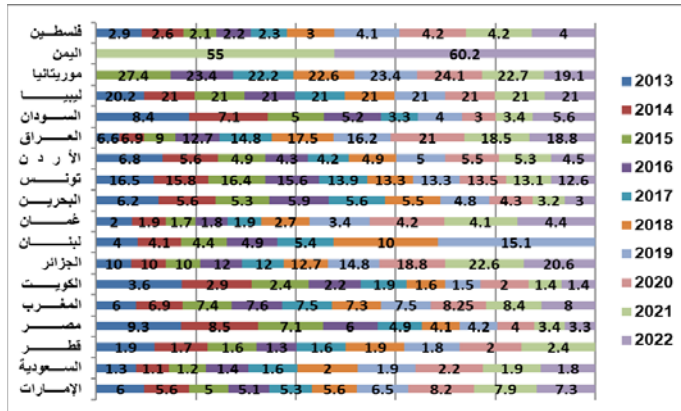


في أغلبها من نوعية الأصول، لذلك تُعد مخاطر الإئتمان من أهم التحديات التي تواجه البنوك، حيث قد يؤدي ضعف إدارة مخاطر الإئتمان والفسل في تحديد تدهور جودة الإئتمان في الوقت المناسب إلى إرتفاع

خسائر البنوك في المستقبل وتقويض الثقة في القطاع المصرفي. وكما جميع الدول في مختلف أنحاء العالم، تأثر القطاع المصرفي في الدول العربية بآثار أزمة فيروس كورونا المستجد، حيث إنعكست آثار الجائحة على التدفقات النقدية للأفراد والشركات، وقد ساهمت إجراءات المصارف المركزية المتمثلة بتأجيل أقساط المتضررين من جراء أزمة فيروس كورونا المستجد في ضبط نسبة التسهيلات غير العاملة لتبقى ضمن مستويات مقبولة في نهاية عام 2020، إذ بلغ متوسط النسبة حوالي 8.4 في المائة<sup>13</sup>، وقد نجح القطاع المصرفي في الدول العربية بتخفيض متوسط النسبة بشكل تدريجي ليصبح 8.2 في المائة في نهاية عام 2021، ومن ثم 8.0 في المائة في نهاية عام 2020 (شكل 3-26)، وذلك بالرغم من التحديات والمخاطر المتمثلة بارتفاع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية، والتي قد تنعكس على أسعار الفائدة السوقية وكلف الإقراض، وبالتالي زيادة الكلف والأعباء على عملاء البنوك، كما أن هنالك تحدٍ آخر يتمثل بارتفاع معدلات التضخم، حيث قد يؤثر ذلك على قيمة الدخل المتاح للأفراد بسبب ارتفاع الأسعار، مما قد يحد من قدرة الأفراد على سداد مديونياتهم، لكن يُمكن القول بأن تحفظ القطاع المصرفي وفعالية إدارة المخاطر لديه ساهم بشكل عام في الحد من مخاطر الائتمان، مع عدم إغفال الدور الهام الذي تلعبه مكاتب وشركات الإستعلام الائتماني في ترشيد قرارات الائتمان وتسعيه بناء على مخاطر العملاء. تجدر الإشارة إلى أن متوسط نسبة التسهيلات الائتمانية غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية بلغ أفضل مستوياته في خلال الفترة (2015-2017)، لكنه ارتفع بعد عام 2017، وقد يُعزى الارتفاع النسبي في متوسط نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية منذ نهاية عام 2018 (إضافةً لارتفاعه بسبب أزمة فيروس كورونا المستجد في عام 2020) إلى بدء عدة دول بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9)، حيث يشمل نطاق تطبيق المعيار التسهيلات الائتمانية الجيدة وغير الجيدة، من الجدير ذكره أن تطبيق المعيار المذكور سيؤدي إلى تعزيز متانة وملاءة البنوك والتحوط للصدمات المحتملة، فالمخصصات الإضافية التي قد تنتج عن تطبيق المعيار تزيد من قدرة البنوك على مواجهة المخاطر وتمثل حماية إضافية لرأس المال، حيث يعزز هذا المعيار من تحوط البنوك للمخاطر من خلال بناء مخصصات تأخذ بالإعتبار البعد التنبؤي للخسائر (بما يشمل البعد الاقتصادي) من اليوم الأول لمنح الائتمان، وهذا بدوره يمثل هامش تحوط إضافي يقلل العبء على رأس المال ويعزز من ملاءة البنوك.

<sup>13</sup> بالرغم من توفر البيانات الخاصة بالبنوك اليمنية لعامي 2021 و2022، إلا أنه تم استثناءها من احتساب متوسط نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية لدى القطاع المصرفي في الدول العربية نظراً لتحقيقها قيم كبيرة جداً (Outliers)، إذ بلغت 55.0 في المائة و60.2 في المائة في نهاية عامي 2021 و2022 على التوالي، وذلك بسبب خصوصية الوضع في اليمن نظراً للظروف والتحديات التي يشهدها اليمن.

شكل (3-27): نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الإئتمانية لدى القطاع المصرفي في الدول العربية بشكل إفرادي للفترة (2013-2022)، %



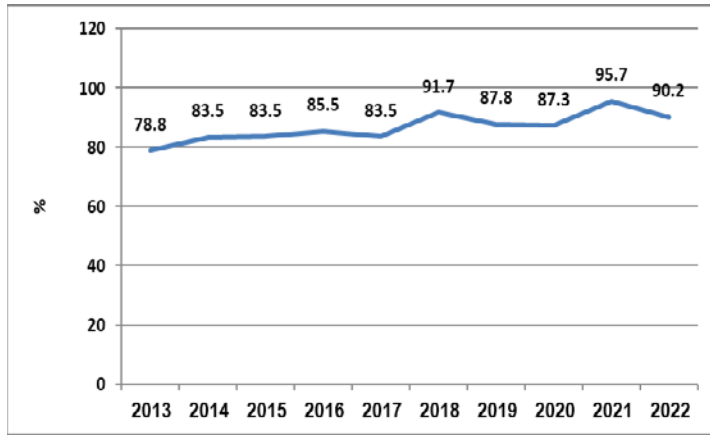
• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

في هذا السياق، جاءت البنوك اليمانية بالمرتبة الأولى من حيث النسبة الأعلى، إذ بلغت حوالي 60.2 في المائة في نهاية عام 2022، ويعود السبب في ذلك إلى الظروف والمخاطر المتعددة المحيطة في القطاع المصرفي اليمني، وقد جاءت البنوك الليبية والجزائرية بالمرتبتين الثانية والثالثة على التوالي من حيث النسبة

الأعلى، حيث بلغت هذه النسبة لديها حوالي 21.0 في المائة و20.6 في المائة في نهاية عام 2022 على التوالي، حيث يعود السبب الرئيس في ارتفاع النسبة لدى البنوك الجزائرية إلى ارتفاع معدلات التعثر في القطاعين الزراعي والعقاري. أما البنوك الليبية، فسبب الإرتفاع يُعزى إلى الظروف والتحديات التي لا تزال تُعاني منها. أما أبرز أسباب ارتفاع نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الإئتمانية في القطاع المصرفي لدى بعض الدول العربية الأخرى، جاء إرتفاع النسبة لدى البنوك العراقية -التي بلغت 18.8 في المائة- بسبب إرتفاع التسهيلات الإئتمانية غير العاملة لدى البنوك الحكومية والتي تمنح قروض أكبر من البنوك الخاصة، إضافة إلى الظروف التي مر بها العراق بعد عام 2014 التي أثرت سلباً على النشاط الاقتصادي بشكل عام وعلى قدرة المقترضين في تسديد القروض لاسيما من القطاع الخاص. فيما يخص البنوك التونسية، فقد نتجت النسبة المرتفعة للتسهيلات غير العاملة لدى القطاع المصرفي إلى أسباب هيكلية ومؤسسية ترجع إلى فترة ما قبل سنة 2010، وتعمل الهيئات الرقابية حالياً مع القطاع المصرفي على التخفيض التدريجي لهذه النسبة، وبالفعل نجحت بتخفيض النسبة من 16.5 في المائة في نهاية عام 2013 لتصل إلى 12.6 في نهاية عام 2022. حيث أصدر البنك المركزي التونسي في إطار تعزيز المتطلبات الإحترازية للبنوك والمؤسسات المالية، منشور في سنة 2022 يتعلق بالتوقي من القروض المتعثرة وتسويتها. أما ترتيب الدول العربية الأخرى من حيث تحقيق النسبة الأقل (جودة أصول أعلى)، فقد حققت البنوك الكويتية والسعودية النسب الأقل من بين الدول العربية، إذ كانت النسبة لديها 1.4 و1.8 في المائة في نهاية عام 2022 على التوالي (شكل 3-27).

أما فيما يخص نسبة تغطية مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير المنتظمة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية، فقد حافظ متوسط هذه النسبة على مستوياته الجيدة في نهاية عام 2022، حيث بلغ متوسط النسبة حوالي 90.2 في المائة في نهاية عام 2022، مقابل حوالي 95.7 في المائة و 87.3 في المائة في نهاية عامي 2021 و 2020 على التوالي، علماً أن نسبة تغطية المخصصات ارتفعت بشكل ملحوظ في نهاية عام 2018، وكما سبقت الإشارة إليه، فإن بعض الدول بدأت بتطبيق المعيار الدولي

شكل (28-3): تطور نسبة تغطية مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير المنتظمة خلال الفترة (2013-2022)

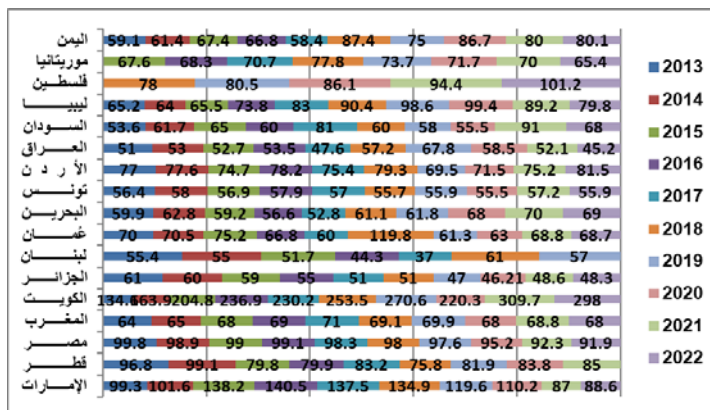


المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

للتقارير المالية رقم 9 (IFRS9)، بموجب هذا المعيار يتم بناء مخصصات إضافية بشكل تحوطي منذ اليوم الأول لمنح الإئتمان، بحيث يأخذ بالإعتبار البعد التنبؤي لتعثر الإئتمان الأمر الذي يُعزز من قدرة البنوك على مواجهة مخاطر الإئتمان، وبالتالي تعزيز الإستقرار المالي (شكل (28-3)).

أما على صعيد الدول العربية بشكل إفرادي، فقد احتلت البنوك الكويتية المرتبة الأولى بنسبة مرتفعة بلغت 298.0 في المائة في نهاية عام 2022، تلتها البنوك السعودية والفلسطينية بنسب بلغت 130.2 في المائة و 101.2 في المائة على التوالي، فيما كانت أقل نسبة لدى البنوك التونسية إذ بلغت 55.9 في المائة (شكل (29-3))، ذلك أن البنك المركزي التونسي عزز متطلباته في مجال المخصصات الجماعية بهدف ضمان

شكل (29-3): تطور نسبة تغطية مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير المنتظمة بشكل إفرادي خلال الفترة (2013-2022)، %



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

التغطية الملائمة للمخاطر الكامنة. وبشكل عام فإن انخفاض هذه النسبة قد يُعطي مؤشراً على عدم قدرة البنوك على مواجهة المخاطر الناجمة عن عدم الانتظام في سداد القروض، من جهة أخرى فإن تكوين المخصصات بصورة مبالغ فيها قد يعطي انطباع غير ملائم لدى المستثمرين، وقد



يعكس توقعات بعدم الإستقرار وعدم الثقة في محفظة الإئتمان القائمة في المستقبل. إضافةً لذلك فإن المبالغة في تكوين المخصصات قد تحرم الإقتصاد من قدر كبير من الأرباح القابلة للتوزيع التي قد تسهم في تعزيز الإستهلاك والإستثمار، ومن ثم النمو الإقتصادي.

3. **مؤشر السيولة:** تُعتبر نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول من أهم النسب التي تقيس قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها بالإعتماد على أصول عالية الجودة وقابلة للتسييل بشكل أسرع من الأصول الأخرى، وقد واصلت هذه النسبة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية تحسّنها وتحقيقها لمستويات جيدة خلال الأعوام الثلاث الأخيرة، وذلك بعد أن ولدت أزمة فيروس كورونا المستجد ضغوطاً على

شكل (30-3): نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لدى القطاع المصرفي في الدول العربية للفترة (2013-2022)



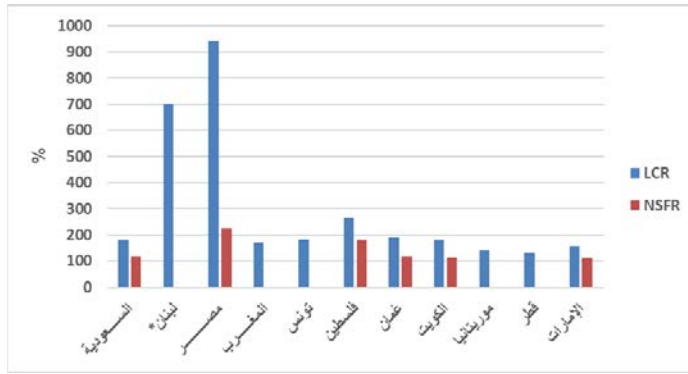
المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

السيولة لدى البنوك في نهاية عام 2020، حيث إرتفع متوسط النسبة في نهاية عام 2022 ليصل إلى 35.3 في المائة محققةً بذلك أعلى نسبة خلال الفترة (2013-2022)، في حين كانت النسبة في نهاية عام 2021 حوالي 32.7 في المائة، مقابل حوالي 30.6 في المائة في نهاية عام 2020،

و33.7 في المائة في نهاية عام 2019 (شكل 30-3). أما على صعيد الدول العربية بشكل إفرادي، فقد كانت أعلى نسبة للبنوك اليمنية والعراقية والليبية بنسب بلغت 72.8 في المائة و70.3 في المائة و66.3 في المائة في نهاية عام 2022 على التوالي، وبالرغم من أن ارتفاع هذا المؤشر قد يُعطي دلالات إيجابية، إلا أنه في الوقت نفسه ينبغي تحليل مكوناته للوقوف على الأسباب الكامنة وراء إرتفاعه، على سبيل المثال، قد يعود السبب في ارتفاع نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في البنوك اليمنية والعراقية واليمنية نتيجة لوفرة السيولة النقدية لدى تلك البنوك والتحفّظ في منح الإئتمان في ضوء التحديات وظروف عدم اليقين فيها. هذا وقد حققت البنوك التونسية النسبة الأقل بين الدول العربية، إذ بلغت النسبة لديها 12.2 في المائة، ويُعزى انخفاض هذه النسبة لدى البنوك التونسية إلى دخول تعليمات نسبة تغطية السيولة (LCR) حيز التنفيذ في يناير 2015، حيث تُحسب قيمة بسط النسبة على أساس مختلف ومقيّد أكثر من القيمة المستخدمة لحساب النسبة المئوية للفتترات السابقة. وبالفعل، منذ دخول التعليمات الجديدة لنسبة تغطية السيولة حيز التنفيذ في يناير 2015 كما سبق وأن أشرنا، تم الاحتفاظ فقط بالموجودات السائلة الأعلى جودة في البسط (أذون الخزانة والأرصدة النقدية).

تجدر الإشارة إلى أن عدد من الدول العربية بدأت بتطبيق معيار نسبة تغطية السيولة ومعيار نسبة صافي التمويل المستقر واللذان يعززان من قدرة القطاع المصرفي على إدارة سيولته، حيث تقيس نسبة تغطية السيولة قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وتساوي الأصول عالية الجودة مقسومة على التدفقات النقدية الخارجة (المتوقعة) تحت الأوضاع الضاغطة خلال الثلاثين يوم المقبلة. أما معيار نسبة صافي التمويل المستقر فيهدف إلى التأكد والتحقق من أن التمويل المستقر المتاح لدى البنك يكفي لمواجهة ومقابلة التمويل المستقر المطلوب، ويمكن تعريف التمويل المستقر المتاح (Available Stable Funding) بأنه مصادر التمويل على جانبي حقوق الملكية والمطلوبات لكل بنك التي تأخذ صفة الاستقرار، وذلك بالإستناد إلى تطبيق نسب ترجيحية لمعاملات التمويل المستقر المتاحة لها، التي يحددها المعيار في ضوء أهمية وطبيعة بنود هذه المصادر ودرجة استقرارها، حيث تتراوح نسب معامل التمويل المستقر المتاح التي يتم تطبيقها من 100 في المائة (الأكثر استقراراً) إلى 0 في المائة (الأقل استقراراً)،

شكل (3-31): نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) لدى القطاع المصرفي في بعض الدول العربية في نهاية عام 2022



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.  
\* النسبة لدى لبنان تخص عام 2019.

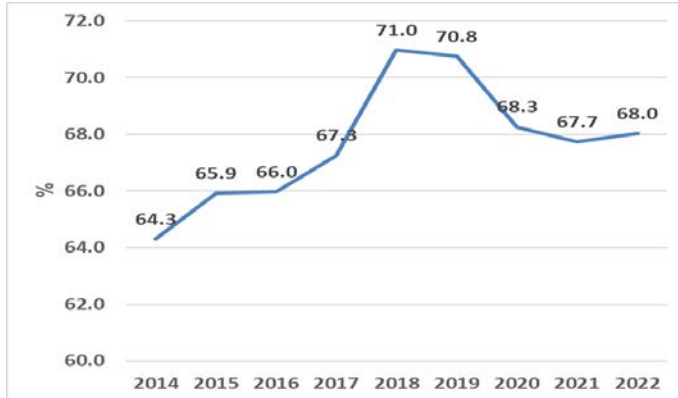
أما صافي التمويل المطلوب فيُعرف بموجب هذا المعيار بأنه استخدامات مصادر التمويل على جانبي الأصول داخل الميزانية وخارجها، والتي يجب أن يواجهها أو يقابلها تمويل مستقر استناداً إلى تطبيق نسب ترجيحية لمعاملات التمويل المستقر المطلوب لها والتي تتراوح من 0

إلى 100 في المائة، والشكل (3-31) يُبين نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر لدى القطاع المصرفي في بعض الدول العربية التي طبقت هذين المعيارين.

4. مؤشرات الكفاءة التشغيلية: يُعتبر صافي هامش الفائدة من أهم العوامل التي تقيس الكفاءة التشغيلية للبنوك، من خلال اعتمادها على تحقيق إيرادات من أعمالها الرئيسية المتمثلة بدورها كوسيط بين المدخرين

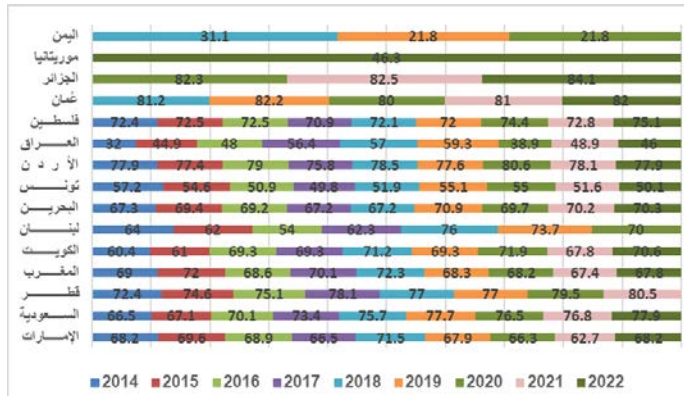
والمستثمرين. وبعد أن انخفضت نسبة صافي هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل لدى القطاع المصرفي العربي بشكل طفيف في نهاية عام 2020، إذ بلغت النسبة 68.3 في المائة، إنخفضت النسبة في نهاية عام 2021 لتصل على 67.7 في المائة، ومن ثم تحسنت بشكل طفيف لتصل إلى 68.0 في المائة في نهاية عام 2022 (شكل 3-3). ويعود إنخفاض النسبة في عام 2020 إلى تأثير أزمة فيروس كورونا على قدرة الأفراد والشركات على الإنظام بسداد مديونياتهم، إلا أن الإجراءات الحكومية بشكل عام وإجراءات المصارف المركزية بشكل خاص ساهمت في الحد من

شكل (3-3): صافي هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل لدى القطاع المصرفي العربي خلال الفترة (2014-2022)



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

شكل (3-3): صافي هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل لدى القطاع المصرفي في الدول العربية بشكل إفرادي خلال الفترة (2014-2022)



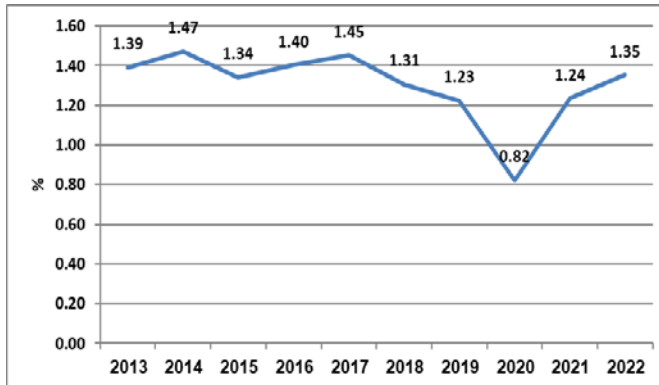
المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

الإنعكاسات السلبية على القطاع المصرفي. مع ذلك، وبالرغم من هذا الإنخفاض الطفيف في متوسط صافي هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل، إلا أن النسبة بقيت أعلى مما كانت عليه في نهاية الأعوام (2014-2017)، الأمر الذي يُشير إلى إزداد اعتماد البنوك على أعمالها الرئيسية المُتمثلة في التوسيط المالي. أما على صعيد الدول العربية بشكل إفرادي، فقد كانت أعلى نسبة لدى كل من البنوك الجزائرية والعُمانية، إذ بلغت النسبة في نهاية عام 2022 لديهم 84.1 في المائة و82.0 في المائة على التوالي، في حين كانت النسبة الأقل لدى كل من التونسية والعراقية، إذ بلغت النسبة لديهم حوالي 51.1 في المائة و46.0 على التوالي (شكل 3-3).

5. مؤشرات الربحية: تشمل معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية:

- **معدل العائد على الموجودات:** يُشير معدل العائد على الموجودات بصورة أساسية إلى كفاءة عملية منح الائتمان، وقدرة القطاع المصرفي على المحافظة على الأصول، وتنميتها من خلال تحقيق عوائد مناسبة عليها، مما يعزز من تدفق الإستثمارات للقطاع المصرفي، وزيادة درجة الثقة في سلامته. وقد

شكل (3-34): تطور معدل العائد على الموجودات لدى القطاع المصرفي في الدول العربية خلال الفترة (2013-2022)

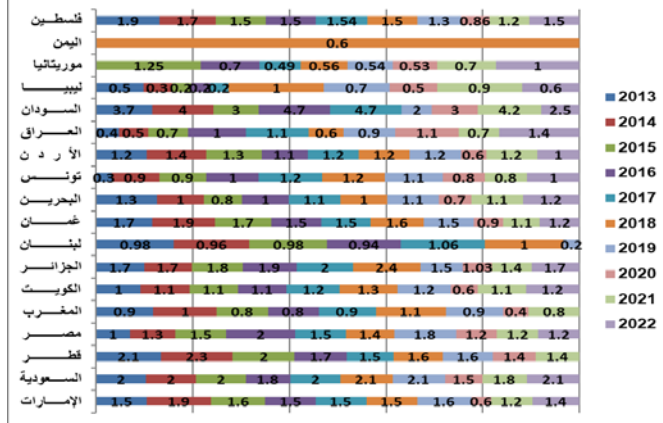


• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

تحسن معدل العائد على الموجودات لدى القطاع المصرفي في الدول العربية في عامي 2021 و2022 ليعود لنفس المستويات لما قبل جائحة فيروس كورونا، علماً أنه وفي عام 2020، وكما هو في سائر دول العالم، تأثرت أرباح القطاع المصرفي في الدول العربية

بشكل ملحوظ بسبب الجائحة، حيث إن الإنعكاسات السلبية للجائحة أثرت على ربحية البنوك، منها

شكل (3-35): تطور معدل العائد على الموجودات لدى القطاع المصرفي في الدول العربية بشكل إفرادي خلال الفترة (2013-2022)

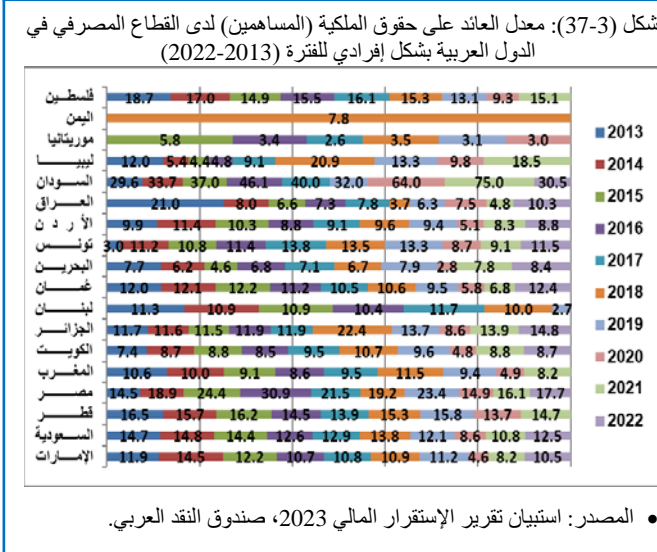
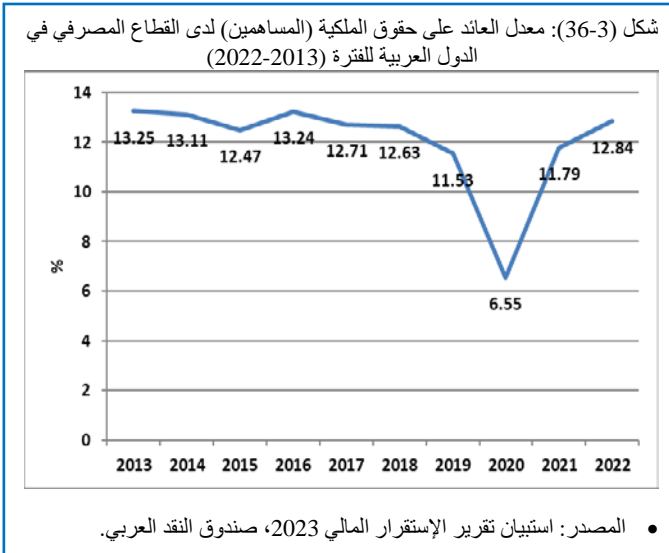


• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

على سبيل المثال: الأثر السلبي على قدرة عملاء البنوك على السداد، وتراجع النشاط الاقتصادي، وإرتفاع المخصصات المرصودة إزاء القروض المتعثرة، وتأجيل أقساط المقترضين، ووضع قيود على توزيع أرباح البنوك. ولمواجهة ذلك قامت المصارف المركزية باتخاذ إجراءات

تحفيزية تمثلت بتخفيض أدوات السياسة النقدية وتخفيض أو تحرير بعض المتطلبات الإحترازية والرقابية في بعض الدول. بالرغم من ذلك، حافظ القطاع المصرفي في الدول العربية على تحقيق معدلات عائد موجبة خلال عام 2020، إذ بلغ متوسط هذا المعدل حوالي 0.82 في المائة، وقد تحسن بعد ذلك ليصل إلى 1.24 في المائة و1.35 في المائة في نهاية عامي 2021 و2022 على التوالي، أما على صعيد الدول العربية بشكل إفرادي فقد حافظ القطاع المصرفي في الدول العربية على معدلات موجبة (شكل 3-34)، وقد حققت البنوك السودانية المرتبة الأولى بمعدل بلغ 2.5 في المائة، فيما جاءت البنوك السعودية في المرتبة الثانية بمعدل بلغ 2.1 في المائة، أما أقل نسبة فكانت لدى البنوك الليبية

بمعدل بلغ 0.6 في المائة، ويُلاحظ من الشكل (3-35) أن القطاع المصرفي في الدول العربية (باستثناء القطاع المصرفي اليمني في بعض الفترات غير المدرجة بالشكل) حافظ على معدلات موجبة لهذه النسبة خلال الفترة (2013-2022) رغم الظروف والتحديات والصدمات التي واجهها الإقتصاد في الدول العربية بشكل عام، مما قد يشير إلى قدرة إدارات القطاع المصرفي على توظيف مصادر أمواله بشكل كفؤ إضافة إلى فاعليته في إدارة موجوداته.



#### • معدل العائد على حقوق الملكية 14 :

كما هو الحال في معدل العائد على الموجودات، حقق معدل العائد على حقوق الملكية لدى القطاع المصرفي في الدول العربية مستويات جيدة كما كان عليه الحال قبل جائحة فيروس كورونا المستجد، إذ بلغ متوسط هذا المعدل حوالي 11.79 في المائة و12.84 في المائة في نهاية عامي 2021 و2022 على التوالي، وقد تأثر معدل العائد على حقوق الملكية في القطاع المصرفي في الدول العربية بأزمة جائحة فيروس كورونا المستجد في عام 2020، إذ بلغ متوسط هذا المعدل حوالي 6.55 في المائة آنذاك، في حين تراوح المتوسط لدى القطاع المصرفي في الدول العربية خلال الفترة (2013-2019) بين (11.53 في المائة -

13.25 في المائة)، حيث بلغ المتوسط حوالي 11.53 في المائة في نهاية عام 2019 مقابل 12.63 في المائة في نهاية عام 2018، ويمكن القول بأن بقاء معدل العائد على حقوق الملكية ضمن مستويات موجبة جيدة يشير إلى الأداء الجيد للبنوك وفعاليتها في إدارة رأسمائها الأمر الذي يعزز من قدرتها على مواجهة الخسائر التي من الممكن أن تتعرض لها مستقبلاً (شكل 3-36). وعلى صعيد الدول العربية بشكل إفرادي، فقد جاءت البنوك السودانية بالمرتبة الأولى بمعدل بلغ 30.5 في المائة في نهاية عام

2022، تلتها البنوك المصرية والجزائرية بمعدل بلغ 17.7 و14.8 في المائة على التوالي، ثم البنوك السعودية بمعدل بلغ 12.6 في المائة، في حين كان أقل معدل للبنوك البحرينية بمعدل بلغ 8.4 في المائة (شكل 3-37).

## الخلاصة

من خلال ما تم تحليله في هذا الفصل، يُمكن الإستنتاج بأنه وبالرغم من أزمة فيروس كورونا المستجد والتطورات والتحديات والصدمات الاقتصادية التي شهدتها العالم بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص، وما رافق ذلك من صدمات مالية وسياسية خلال الفترة (2013-2022) إلا أن الجهاز المصرفي في الدول العربية كان مستقراً وقادراً بشكل عام على تحمل الصدمات، حيث إستطاع القطاع المصرفي في الدول العربية تجاوز أزمة فيروس كورونا المستجد دون حدوث آثار سلبية جوهرية على مراكزه المالية، حيث واصل دوره الهام في الإقتصاد، وذلك بإجتذاب السيولة وتوجيهها للإستثمار وبما يعزز من النمو الإقتصادي، كما بين الفصل أن الجهاز المصرفي في الدول العربية حقق مستويات جيدة من رأس المال والسيولة وجودة الأصول والربحية، الأمر الذي يعكس سياسات وجهود السلطات الرقابية لضمان سلامة القطاع المالي وبما يعزز من الإستقرار المالي، لكن لا زال على السلطات الرقابية - في ظل المخاطر والظروف المحيطة بالمنطقة العربية- مواصلة تعزيز رقابتها على القطاع المصرفي والتحقق بشكل مستمر من صحة أعماله وأدائه وتطوير البنية التحتية والتشريعية له، وصولاً لمتطلبات الأمان المصرفي والإستقرار المالي وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الدولية.

لا بد من الإشارة إلى أن القطاع المصرفي في الدول العربية مرن وقادر على إستيعاب الصدمات المالية بشكل عام، فبالرغم من التحديات والمخاطر التي تعرض لها القطاع المصرفي في الدول العربية جراء أزمة فيروس كورونا المستجد، إلا أن مؤشرات المتانة المالية أظهرت أن القطاع بمراكز مالية قوية ومستقرة مكنته من تحمل صدمة جائحة كورونا والتحديات الأخرى، فقد تميّز القطاع المصرفي في الدول العربية بملاءة مالية مرتفعة أعلى من تلك المستهدفة دولياً حسب معيار بازل III البالغة 10.5 في المائة، الأمر الذي يُشير إلى تمتع القطاع المصرفي في الدول العربية بملاءة عالية ويعزز من قدرته على استيعاب أية خسائر محتملة. كما حافظ القطاع المصرفي في الدول العربية على مستويات جيدة من مخصصات القروض بسبب قيام العديد من الدول العربية بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9)، الذي أدى إلى تعزيز متانة وملاءة البنوك والتحوط للصدمات المحتملة وتحسين نوعية موجودات هذا القطاع. كما تجدر الإشارة إلى أن إختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية والكلية التي قامت بها المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية (التي سيتم التطرق لها لاحقاً بالتفصيل) بيّنت نتائجها أن القطاع المصرفي العربي متين وقادر على تحمل الصدمات، إلا أنه يجب مواصلة مراجعة هذه الإختبارات باستمرار وتطويرها وصياغة فرضياتها بشكل يأخذ في الإعتبار كافة المخاطر والتحديات المستجدة المحيطة بالنظام المصرفي.

## الفصل الرابع

### تطورات أداء القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية والمخاطر المحتملة

بالرغم من أن حصة القطاع المالي غير المصرفي في النظام المالي في الدول العربية تُعتبر ضئيلة إذا ما قورنت بالقطاع المصرفي، حيث بلغ متوسط حجم موجودات القطاع المالي غير المصرفي (بدون صناديق التقاعد) إلى إجمالي موجودات القطاع المالي في نهاية حوالي 6.3 في المائة في نهاية عام 2022، مقابل حوالي 6.2 في المائة في نهاية عام 2021، في حين بلغ متوسط حجم موجوداته (بدون صناديق التقاعد) إلى الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2022 حوالي 12.9 في المائة، مقابل حوالي 13.0 في المائة و15.6 في المائة في نهاية عامي 2021 و2020 على التوالي، إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية هذا القطاع، حيث يُعتبر القطاع المالي غير المصرفي شريكاً للقطاع المصرفي في تعزيز النمو الإقتصادي والإستقرار المالي والإجتماعي في الدول العربية. كما يلعب هذا القطاع دوراً استراتيجياً في تعزيز الشمول المالي، بما يدعم الإستقرار المالي والإقتصادي. فعلى سبيل المثال، يُسهم قطاع التأمين في تحقيق أهداف النمو الإقتصادي والتنمية بصفة عامة، بما يوفره من حماية لممتلكات الأفراد والمؤسسات والمحافظة على الثروة الوطنية، وكذلك بما يستقطبه من موارد إيداع ضخمة تسمح بتمويل الإستثمار على المدى المتوسط والبعيد. من ناحية أخرى، هناك قطاعات مالية أخرى لا تقل شأناً عن قطاع التأمين ومثال ذلك قطاع الأسواق المالية، حيث تلعب هذه الأسواق دوراً حيوياً في حشد المدخرات وتوجيهها لمجالات الإستثمار المتنوعة، وتوفير مصادر التمويل طويل الأجل للمشروعات الإقتصادية المختلفة. أما قطاع مؤسسات الإقراض (مثل: مؤسسات التمويل الأصغر، شركات التأجير التمويلي، شركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة) فتقوم أيضاً بدور إقتصادي هام عن طريق منح الإئتمان للفئات التي تواجه صعوبات في الوصول إلى التمويل المصرفي.

أما على مستوى العالم، فقد قدر مجلس الإستقرار المالي مجموع الأصول غير المصرفية (بما في ذلك صناديق التقاعد وقطاع التأمين) بحوالي 239.5 ترليون دولار في نهاية عام 2021، مقابل 226.5 ترليون دولار و200.2 ترليون دولار أمريكي في نهاية عامي 2020 و2019، ليشكل ما نسبته 49.8 في المائة تقريباً من مجموع أصول المؤسسات المالية في عام 2021، ومشكلةً ما نسبته 308.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021، وقد أصبح الإهتمام بالمخاطر النظامية التي قد تنجم عن المؤسسات المالية غير المصرفية أحد أبرز الأولويات التي يعمل عليها مجلس الإستقرار المالي وكذلك السلطات الرقابية في مختلف أنحاء العالم، إضافةً لذلك، هناك جهود تقوم بها السلطات الرقابية تهدف إلى تعزيز الرقابة على أنشطة هذه المؤسسات وتقييم مدى ترابطها مع نشاط المؤسسات المصرفية، بما يؤسس إلى إحاطة أفضل بمستوى المخاطر النظامية الناشئة عن قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية عبر إتخاذ إجراءات تنظيمية ورقابية مناسبة.

يستعرض هذا الفصل تطورات القطاع المالي غير المصرفي ومخاطره في الدول العربية، حيث سيحلل تطورات قطاعات مالية غير مصرفية مهمة وهي: قطاع شركات التأمين، قطاع الأسواق المالية، قطاع شركات التمويل (قطاع مؤسسات التمويل الأصغر وقطاع شركات التمويل الأخرى) وأخيراً قطاع شركات الصرافة<sup>15</sup>.

#### أ. قطاع شركات التأمين<sup>16</sup>

يعتبر قطاع التأمين عنصراً هاماً في تعزيز الإستقرار المالي، حيث يتمثل دوره كما سبقت الإشارة في حماية الأفراد والممتلكات من المخاطر، إضافة إلى تجميع المدخرات الوطنية وتنميتها لتعزيز التنمية الاقتصادية. في الدول العربية، يلعب قطاع التأمين دوراً هاماً في دعم الإقتصاد الوطني كونه من أهم قطاعات الخدمات المالية غير المصرفية، حيث يسهم في دعم الأنشطة الاقتصادية والمحافظة على إستقرارها. وقد شهد قطاع التأمين في الدول العربية نمواً خلال السنوات الأخيرة تزامن مع التطورات التي تشهدها إقتصادات المنطقة العربية التي تعزز الحاجة لخدمات التأمين، حيث بلغ إجمالي أقساط التأمين القائمة في نهاية عام 2022 ما يقارب 45.2 مليار دولار أمريكي لجميع أنواع التأمين التقليدية والإسلامية مقابل 43.1 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021، أي بمعدل نمو بلغ 4.7 في المائة<sup>17</sup>، وعلى الرغم من النمو المسجل في الرصيد القائم لأقساط التأمين، إلا أنه لا يزال بحاجة إلى التوسع، بما يعكس الفرص المتاحة لنمو القطاع، حيث لا يتجاوز متوسط هذه الأقساط نحو 1.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، وهو مستوى لا يزال ضعيفاً مقارنة بمساهمة قطاع التأمين في القارات والمجموعات الإقليمية الأخرى في الناتج الإجمالي العالمي، علماً أن نسبة الأقساط المكتتبه إلى الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم تبلغ 7.0 في المائة في نهاية عام 2021.

وعليه يفرض هذا الواقع تحديات على السلطات الاشرافية في الدول العربية بخصوص تطوير القطاع المالي غير المصرفي وزيادة الوعي بأهميته وفهم مخاطره، وسنلقي فيما يلي المزيد من الضوء على أبرز المؤشرات المتعلقة في هذا القطاع.

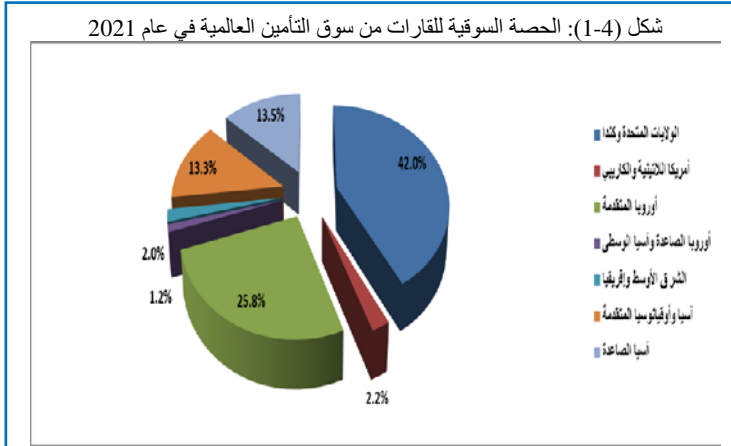
<sup>15</sup> قد يطرأ تعديلات طفيفة على بعض النسب في الأعوام السابقة في هذا الفصل مقارنة بما تم نشره في تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية في العام السابق، هناك عدة أسباب في ذلك، منها: قيام بعض المؤسسات الدولية أو المصارف المركزية أو السلطات الرقابية المعنية بتعديل بعض البيانات كونها كانت بيانات أولية حينها، أو إضافة بعض الدول العربية الأخرى بحيث تم إدخالها في العام الحالي عند احتساب بعض النسب الإجمالية الخاصة بالقطاع المالي.

<sup>16</sup> مصدر البيانات: التقرير السنوي لشركة إعادة التأمين العالمية- معهد Swiss Re، المصارف المركزية العربية والتقارير السنوية لهيئات قطاع التأمين العربية، ويشمل هذا الفصل الدول العربية التالية: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، عُمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، مصر والمغرب ما لم يتم ذكر خلاف ذلك.

<sup>17</sup> بيانات عام 2022 فيما يخص قطاع التأمين لا زالت بيانات أولية.

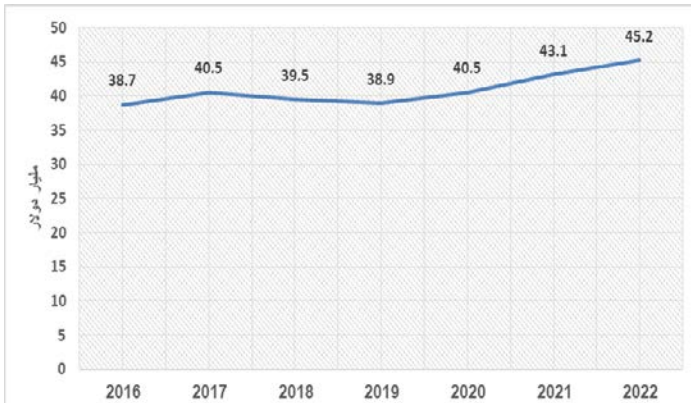


1. إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين: تُعتبر الحصة السوقية لقطاع التأمين العربي متواضعة إذا ما قورنت بالحصص السوقية للقارات بشكل عام، حيث شكلت أقساط التأمين لدى شركات التأمين العربية



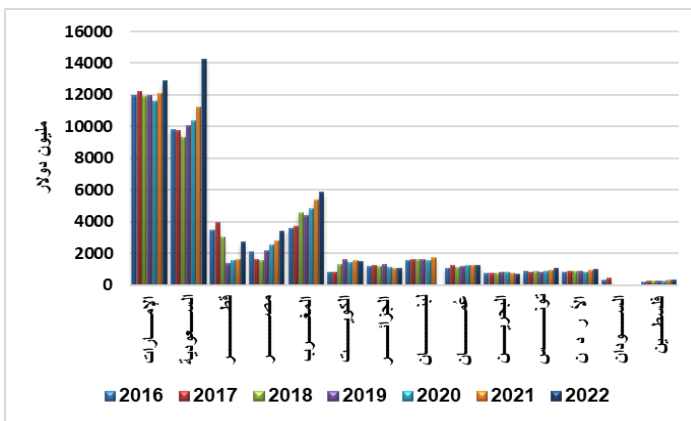
المصدر: التقرير السنوي لشركة إعادة التأمين العالمية- معهد Swiss Re.

شكل (2-4): إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين العربية خلال الفترة (2016-2022)



المصدر: التقرير السنوي لشركة إعادة التأمين العالمية- معهد Swiss Re، والمصارف المركزية العربية، والهيئات الرقابية على قطاع التأمين العربية.

شكل (3-4): إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين العربية على المستوى الإفرادي خلال الفترة (2016-2022)

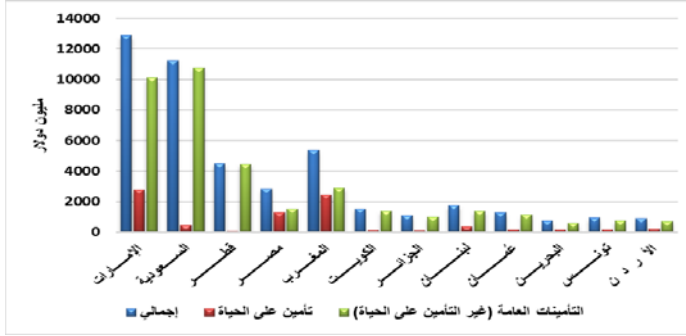


المصدر: التقرير السنوي لشركة إعادة التأمين العالمية- معهد Swiss Re، والمصارف المركزية العربية، والهيئات الرقابية على قطاع التأمين العربية.

أقل من واحد في المائة من سوق التأمين العالمية، وهذه الأمر يعكس أهمية قيام السلطات الإشرافية في الدول العربية بمواصلة جهودها الساعية إلى تطوير هذا القطاع. في هذا الإطار، وكما ذكرنا سابقاً، بلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتبة لدى شركات التأمين العربية مقوماً بالدولار الأمريكي حوالي 45.2 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2022، مقابل حوالي 43.1 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021، أي بمعدل نمو بلغ حوالي 4.7 في المائة، علماً أن إجمالي أقساط التأمين المكتتبة على مستوى العالم بلغت حوالي 6,860.6 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021.

في هذا الإطار، على المستوى الإفرادي لشركات التأمين العربية، جاءت شركات التأمين السعودية بالمرتبة الأولى من حيث إجمالي أقساط التأمين المكتتبة، إذ بلغت لديها حوالي 14,213 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2022، تلتها شركات التأمين الإماراتية

شكل (4-4): إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين العربية حسب نوع التأمين خلال الفترة (2016-2022)



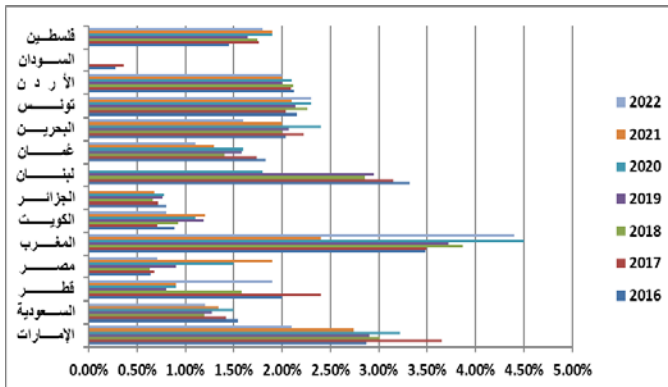
المصدر: التقرير السنوي لشركة إعادة التأمين العالمية- معهد Swiss Re، والمصارف المركزية، والهيئات الرقابية على قطاع التأمين.

والتي بلغ إجمالي الأقساط المكتتبة لديها حوالي 12,865 مليون دولار أمريكي، ثم بلغ إجمالي الأقساط المكتتبة لديها حوالي 5,840 مليون دولار أمريكي، فيما احتلت شركات التأمين الفلسطينية المرتبة الأخيرة بإجمالي أقساط

تأمين مكتتبة بلغ حوالي 340 مليون دولار (شكل 4-3). تجدر الإشارة إلى أن إجمالي أقساط التأمين على الحياة شكّل في عام 2022 حوالي 18.4 في المائة فقط من إجمالي الأقساط المكتتبة للقطاع، في حين شكّل إجمالي أقساط التأمينات العامة (من غير التأمين على الحياة) ما نسبته 81.6 في المائة (شكل 4-4).

**عمق التأمين في الدول العربية:** يُقاس عمق التأمين دولياً من خلال احتساب إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي. وقد بلغ متوسط إجمالي الأقساط المكتتبة لدى شركات التأمين العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 1.8 في المائة في نهاية عام 2022، أي بترجع طفيف مقارنة بالنسبة المسجلة عام 2021 البالغة 1.9 في المائة، في حين بلغ إجمالي الأقساط المكتتبة لدى شركات التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم حوالي 7.0 في المائة في نهاية عام 2021.

شكل (4-5): نسبة إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (عمق التأمين) لدى شركات التأمين العربية خلال عام 2022

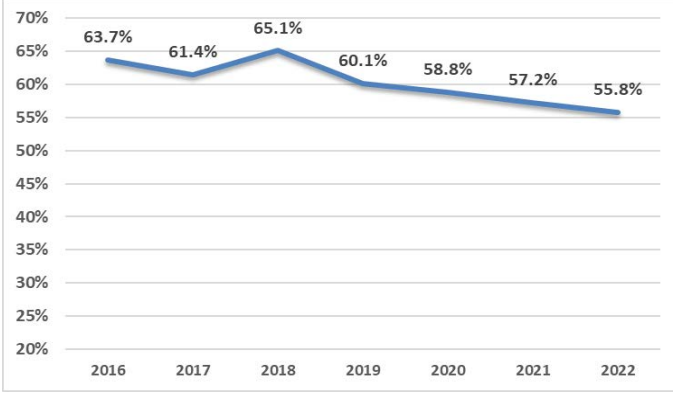


المصدر: التقرير السنوي لشركة إعادة التأمين العالمية- معهد Swiss Re، والمصارف المركزية، والهيئات الرقابية على قطاع التأمين.

وقد حققت شركات التأمين المغربية أعلى نسبة عمق تأمين، إذ بلغت حوالي 4.4 في المائة في نهاية عام 2022، تليها شركات التأمين الإماراتية التي بلغت النسبة لديها 2.1 في المائة، في حين أقل نسبة لدى شركات التأمين المصرية والكويتية، إذ بلغت النسبة لديهما حوالي 0.7 في المائة و0.8 في المائة على التوالي (شكل 4-5).

2. إجمالي التعويضات من الأقساط المكتتبة: فيما يخص إجمالي التعويضات المدفوعة لدى شركات التأمين العربية، فقد بلغ متوسط التعويضات المدفوعة إلى الأقساط المكتتبة حوالي 55.8 في المائة في نهاية

شكل (4-6): نسبة إجمالي التعويضات المدفوعة إلى إجمالي الأقساط المكتتبة لدى شركات التأمين العربية خلال الفترة (2016-2022)



المصدر: التقرير السنوي لشركة إعادة التأمين العالمية- معهد Swiss Re، والتقارير السنوية لهيئات الرقابة على التأمين.

عام 2022، أي بتراجع طفيف عما كانت عليه في نهاية عام 2021، حيث بلغت النسبة آنذاك حوالي 57.2 في المائة، علماً أن النسبة تراوحت بين 58.8 في المائة و65.1 في المائة في الفترة (2016-2020) (شكل 4-6). تجدر الإشارة إلى أن البيانات الأولية المتوفرة تُشير إلى إستمرار الأداء الجيد لقطاع

التأمين في الدول العربية، إذ بلغ متوسط معدل العائد على الموجودات 1.8 في المائة في نهاية عام 2022 مقابل 2.0 في المائة في نهاية عام 2021. في حين بلغ متوسط معدل العائد على حقوق الملكية لدى القطاع المصرفي في الدول العربية حوالي 6.6 في المائة في نهاية عام 2022 مقابل 7.9 في المائة في نهاية عام 2021.

## ب. الأسواق المالية العربية<sup>18</sup>

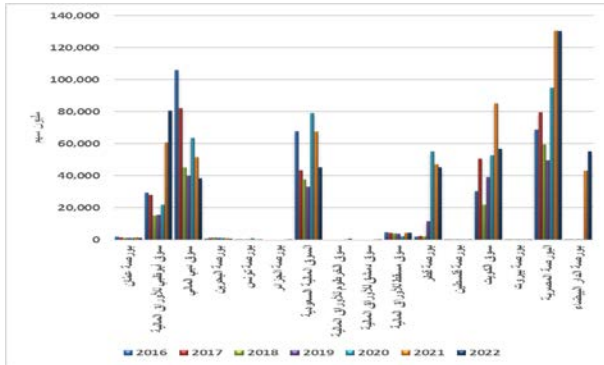
تكمّن أهمية الأسواق المالية في دورها الحيوي والهام في دعم ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تعبئة المدخرات الوطنية، حيث تسهم سوق الأوراق المالية في تنمية العادات الادخارية من خلال تشجيع الأفراد على استثمار فوائض أموالهم في قنوات إيداعية تؤمن لهم دخلاً إضافياً، وتوفر لهم درجة كبيرة من السيولة عند بيع الأسهم العائدة لهم. كذلك توفر الأسواق المالية السيولة اللازمة للمستثمرين التي تدعم المشاريع الاقتصادية المختلفة في مختلف الاقتصادات، إذ ارتبط دورها الريادي في تعبئة الموارد المالية والمدخرات وتوجيهها نحو الإستثمارات المنتجة. كذلك تُعطي الأسواق المالية مؤشراً يتم التنبؤ من خلاله بالبيئة الاقتصادية فهي بمثابة إنذار مبكر لصانعي القرار عند انخفاض قيمة الأسهم، حيث إن انخفاض قيمة الأسهم بشكل مستمر يُعطي مؤشراً على إقبال الاقتصاد على مرحلة الكساد، وارتفاعها يُعطي مؤشراً على إقبال الاقتصاد على مرحلة الإزدهار أو الإنتعاش، وبعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة في عام 2008، إكتسبت الأسواق المالية أهمية بالغة من خلال دخول المؤشر القياسي لأسعار الأسهم كجزء أساسي من الدورة المالية، والتي يتم التنبؤ من خلالها بتراكم المخاطر النظامية وبالتالي حدوث أزمة لاحقاً، حيث إن ارتفاع المؤشر بشكل كبير لا يُعطي بالضرورة إنطباعات إيجابية، حيث إن ارتفاعه

<sup>18</sup> مصدر البيانات: النشرات الفصلية لقاعدة بيانات أسواق المال العربية (صندوق النقد العربي)، ونشرات أسواق المال العربية.

بشكل كبير قد يُنبئ بحدوث فقاعة سعرية تؤدي إلى حدوث الأزمة<sup>19</sup>، سنستعرض فيما يلي أبرز تطورات الأسواق المالية وأدائها لدى الدول العربية:

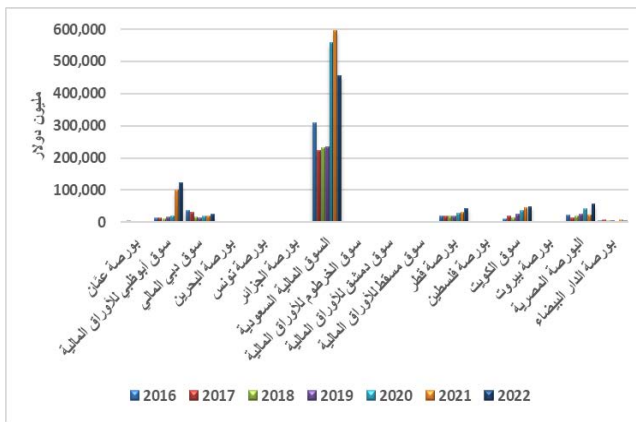
1. مؤشرات التداول في الأسواق المالية العربية: إنخفاض عدد الأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية في نهاية عام 2022 بنسبة 7.1 في المائة عما كان عليه في نهاية عام 2021، وذلك كنتيجة طبيعية للإرتفاع

شكل (7-4): عدد الأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية خلال الفترة (2016-2022)



المصدر: صندوق النقد العربي.

شكل (8-4): قيمة الأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية خلال الفترة (2016-2022)



المصدر: صندوق النقد العربي.

الملحوظ في نهاية عام 2021 مقارنةً مع عام 2020، إذ قارب الإرتفاع آنذاك حوالي 32 في المائة بسبب إنحسار تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد التي أثرت بشكل واضح على البيئة الاقتصادية والإستثمارية، حيث بلغ عدد الأسهم المتداولة في عامي 2021 و2022 حوالي 459 مليار سهم و493 مليار سهم على التوالي مقابل حوالي 373 مليار سهم في عام 2020، كذلك إنخفضت قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 8.1 في المائة في نهاية عام 2022 مقارنةً مع عام 2021، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة 763.2 مليار دولار في نهاية عام 2022، مقابل 830.7 مليار دولار و708.5 مليار دولار في نهاية عامي 2021 و2020 على

التوالي، علماً أن قيمة الأسهم كانت قد إرتفعت في نهاية عام 2021 بنسبة تجاوزت 17.2 في المائة مقارنةً مع نهاية عام 2020، يُعزى ذلك بشكل أساسي، إلى التحسن الملموس آنذاك في مستويات السيولة في بورصتي أبوظبي، والسعودية، التي ارتفعت فيها قيمة الأسهم المتداولة خلال هذا العام بنحو 80.8 و39.5 مليار دولار على التوالي. وقد ساهم في إرتفاع قيم التداول في السوقين، إدراج وبدء التداول على أسهم عدد من الشركات الضخمة، كما سيتم توضيحه لاحقاً. أما في عام 2022، فقد سجلت بورصات مصر،

<sup>19</sup> تقدم الدورة المالية بشكل رئيسي وصفاً لسلوك كل من: نسبة الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، حجم الإئتمان، وأسعار الأصول (الأسهم والعقارات)، لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع لـ: Akerlof, G, What have we learned? Macroeconomic Policy after crisis, London: The MIT press Cambridge, Massachusetts, 2014, p 71-83.

وأبو ظبي، وقطر، ودبي، والكويت ارتفاعات جيدة، فيما كان التراجع الأبرز للسوق المالية السعودية وبدرجة أقل بورصة الدار البيضاء (شكل 4-8).

وكعدد أسهم متداولة، احتلت البورصة المصرية المرتبة الأولى بعدد أسهم متداولة تجاوز 130 مليار سهم تقريباً يليها سوق الكويت بعدد أسهم متداولة تجاوز 85 مليار سهم تقريباً، أما من حيث قيمة الأسهم، فقد حققت السوق المالية السعودية المرتبة الأولى بقيمة بلغت 455.4 مليار دولار تقريباً، يليها سوق أبو ظبي للأوراق المالية بقيمة بلغت حوالي 122.7 مليار دولار، من الجدير ذكره أن قيمة الأسهم المتداولة في السوق المالية السعودية شكلت ما نسبته 59.7 في المائة من قيمة الأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية في نهاية عام 2022، مقابل 71.2 في المائة في نهاية عام 2021 (شكل 4-7) و(شكل 4-8).

أما فيما يخص معدل دوران السهم، والتي تحسب من خلال إيجاد قيمة الأوراق المالية المتداولة مقسوماً على القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة بنهاية السنة، فقد بلغ معدل الدوران في عام 2022 حوالي

18.7 في المائة مقابل 21.8 في المائة

في عام 2021، وقد كان أكبر معدل

دوران للبورصة المصرية، حيث بلغ

36.1 في المائة، يليها سوق الكويت

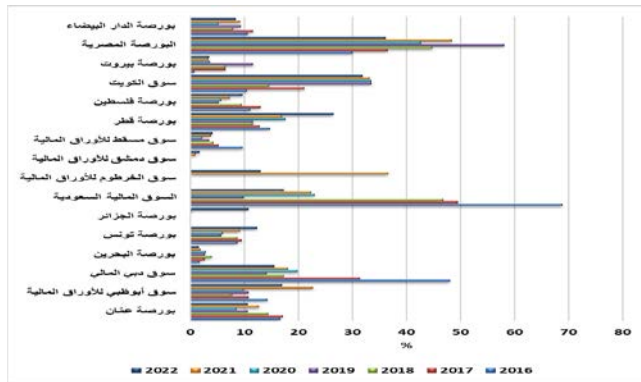
بمعدل دوران بلغ 31.9 في المائة، أما

أقل معدل دوران فقد كان لبورصة

البحرين إذ بلغ معدل الدوران فيها

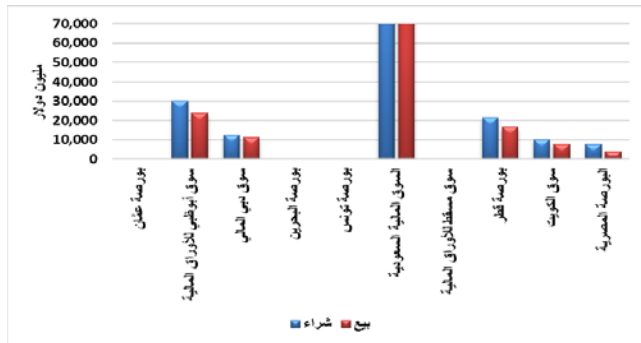
1.5 في المائة (شكل 4-9).

شكل (4-9): معدل دوران السهم في الأسواق المالية العربية خلال الفترة (2016-2022)



المصدر: صندوق النقد العربي، باستثناء مصر، مصدر البيانات: البنك المركزي المصري (معاملات البيع).

شكل (4-10): حجم معاملات المستثمرين الأجانب (بيع وشراء) في الأسواق المالية العربية في عام 2022



المصدر: صندوق النقد العربي باستثناء مصر، مصدر البيانات: البنك المركزي المصري (معاملات البيع).

فيما يخص معاملات المستثمرين

الأجانب، لعب إنحسار المخاوف

المرتبطة بالتداعيات الاقتصادية

لجائحة فيروس كورونا المستجد،

وطرح العديد من الشركات في

البورصات العربية، وارتفاع متوسط

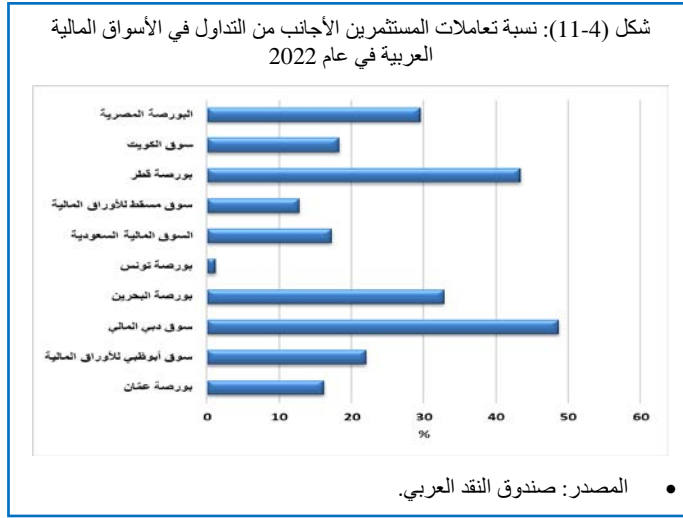
أسعار النفط العالمية، دوراً بارزاً في

تعزيز ثقة المستثمرين في الأسواق

المالية العربية خاصة في الأسواق

المالية الخليجية، الأمر الذي أثر إيجاباً

على تعاملات المستثمرين الأجانب

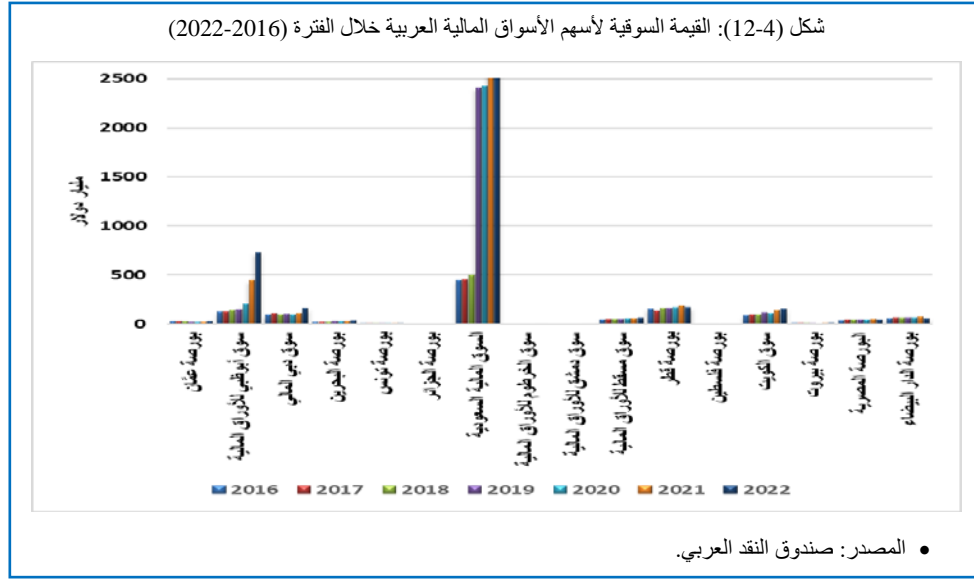


في الأسواق المالية العربية خلال عام 2022. فقد بلغت معاملات الشراء خلال عام 2022 حوالي 167.4 مليار دولار، أي 21.9 في المائة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة، في حين بلغت معاملات البيع حوالي 142.1 مليار دولار، أي 18.6 في المائة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في نفس العام، وقد

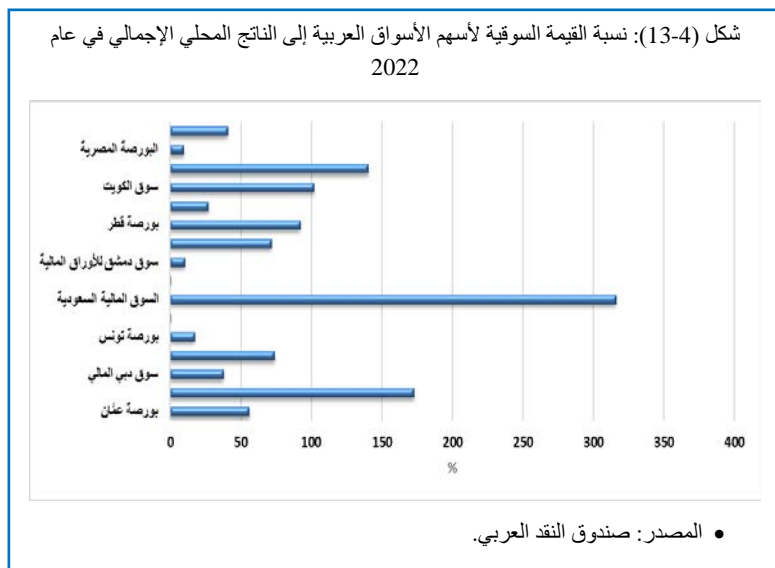
بلغ متوسط نسبة تعاملات الأجانب من التداول في الأسواق المالية العربية حوالي 20.3 في المائة في عام 2022، مقابل ما نسبته 13.7 و 11.2 في المائة عن عامي 2021 و 2020 على الترتيب، وقد احتل سوق أبوظبي للأوراق المالية المرتبة الأولى من حيث معاملات الشراء والبيع للمستثمرين الأجانب، حيث بلغ حجم تلك المعاملات 30.2 مليار دولار و 23.8 مليار دولار على التوالي (شكل 4-10). أما نسبة تعاملات الأجانب من التداول، فقد كانت المرتبة الأولى من نصيب سوق دبي المالي، حيث بلغت النسبة لديه 48.7 في المائة في نهاية عام 2022 (شكل 4-11).

**2. مؤشرات أداء الأسواق العربية:** بالرغم من التحديات التي فرضتها أزمة فيروس كورونا المستجد منذ عام 2020، إلا أن الأسواق العربية إنتعشت وحقق أداء إيجابي في عامي 2021 و 2022، وذلك بالرغم من حالة عدم اليقين التي تشهدها البيئة الاقتصادية الإقليمية والدولية بشكل عام، حيث إرتفعت القيمة السوقية لأسهم الأسواق العربية من حوالي 3,217.5 مليار دولار في نهاية عام 2020 إلى حوالي 3,806.6 مليار دولار و 4,077.2 مليار دولار في نهاية عامي 2021 و 2022 على التوالي، أي بمعدلي نمو بلغا 18.1 في المائة و 7.1 في المائة على التوالي. ويُعزى الإرتفاع في القيمة السوقية لمجموع البورصات العربية في عام 2022 بشكل أساسي إلى إدراج أسهم العديد من الشركات، أبرزها شركة أمريكانا للمطاعم العالمية (الذي يعتبر أول إدراج مزدوج في السوق المالية السعودية وسوق أبوظبي للأوراق المالية)، وشركتي بروج وأبوظبي للموانئ في سوق أبوظبي للأوراق المالية، وشركة "ديوا" في سوق دبي المالي، إلى جانب انتعاش القطاعات الاقتصادية في الدول العربية وارتفاع متوسط أسعار النفط، في ضوء انحسار المخاوف من التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا، على صعيد الأسواق العربية بشكل فردي، كانت بورصات أبوظبي، والجزائر، ودبي أكثر البورصات العربية ارتفاعاً من حيث القيمة السوقية خلال 2022، بمعدلات بلغت 63.9 و 48.3 و 41.5 في المائة على التوالي، وقد ساهم في ارتفاع القيمة السوقية لبورصتي أبوظبي ودبي، إدراج أسهم شركات أمريكانا، و"ديوا"، وبروج، وأبوظبي للموانئ، كما هو مبين سابقاً. كما ارتفعت القيمة السوقية لبورصتي عمان

والكويت بنسبة 16.3 و11.4 في المائة على الترتيب. كذلك، ارتفعت هذه القيمة في بورصات كل من مسقط، والبحرين، وتونس بنسبة 7.4 و5.2 و1.8 في المائة على التوالي. في المقابل، تراجعت القيمة السوقية لبورصتي دمشق، والخرطوم بنسبة 67.9 و50.4 في المائة على الترتيب. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى تطورات الأوضاع الداخلية، وارتفاع مستويات التضخم وتراجع سعر صرف العملة المحلية أمام العملات الأجنبية. كذلك انخفضت القيمة السوقية لبورصات كل من الدار البيضاء، وفلسطين، ومصر، وقطر، والسعودية بنهاية عام 2022 (شكل 4-12).



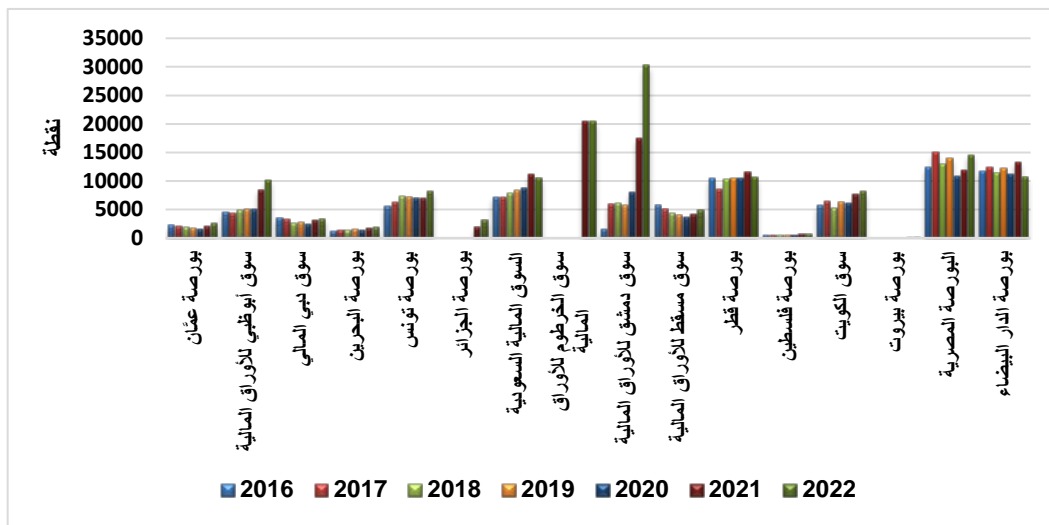
أما بخصوص نسبة القيمة السوقية لأسهم الأسواق المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي لدى البورصات العربية بشكل إجمالي، فقد ارتفعت إلى 191.7 في المائة في نهاية عام 2022 مقابل 178.9 في المائة في نهاية عام 2021، وذلك بفعل ارتفاع القيمة السوقية لدى عدد من البورصات العربية أهمها سوق أبو ظبي للأوراق المالية والسوق المالية والسوق المالية السعودية. أما من حيث نسبة القيمة السوقية إلى الناتج المحلي



الإجمالي على المستوى الإفرادى للدول العربية، فقد احتلت السوق المالية السعودية المرتبة الأولى محققةً 316.0 في المائة، واحتل سوق أبو ظبي للأوراق المالية المرتبة الثانية محققاً نسبة بلغت 172.9 في المائة (شكل 4-13).

3. مؤشرات الأسعار في الأسواق المالية العربية: إستقر المؤشر المركب لصندوق النقد العربي الذي يقيس أداء البورصات العربية مجتمعة عند مستويات مرتفعة في نهاية عامي 2021 و2022، وبالرغم من الإنخفاض الطفيف البالغ 1.6 في المائة في قيمة المؤشر في نهاية 2022 مقابل عام 2021، إلا أن قيمته بقيت مرتفعة بشكل ملحوظ مقارنةً بالفترة (2016-2020). حيث بلغت قيمة المؤشر المركب 486.3 نقطة في نهاية عام 2022 مقابل 494.2 نقطة في نهاية عام 2021، علماً أن قيمة المؤشر بلغت 426.9 نقطة و391.5 نقطة و318.7 نقطة و274.7 نقطة في نهاية الأعوام 2020 و2019 و2018 و2017 على التوالي. في هذا السياق، جاء أداء مؤشرات الأسعار الرسمية للبورصات العربية إيجابياً بشكل عام بنهاية عام 2022، حيث ارتفعت مؤشرات أسعار البورصات في أغلب الدول العربية باستثناء تراجع مؤشرات الأسعار في بورصات الدار البيضاء، وقطر، والسعودية بنسبة 19.8 و8.1 و7.1 في المائة على الترتيب. عند المقارنة مع الأسواق المالية الأخرى، جاء أداء أسواق المال العربية بشكل عام جيداً نسبياً مقارنةً بأداء الأسواق المالية في الأسواق الناشئة والإقتصادات النامية، حيث سجل مؤشر (MSCI) للأسواق الناشئة في أمريكا اللاتينية إرتفاعاً بنحو 9.5 في المائة، فيما انخفضت مؤشرات (MSCI) للأسواق الناشئة في كل من أوروبا الشرقية، وشرق وجنوب آسيا، بنحو 82.2 و21.1 في المائة على التوالي خلال العام. كما انخفضت المؤشرات العالمية "داو جونز" (DJI) و"ستاندرد أند بورز" (S&P-500) الأمريكيين بنحو 8.8 و19.4 في المائة على الترتيب. كذلك سجلت مؤشرات "نيكاي 225" (NIKKEI 225) الياباني، و"كاك 40" الفرنسي (CAC 40)، و"داكس" (DAX) الألماني تراجعاً بنحو 9.4 و9.5 و12.3 في المائة على التوالي (شكل 4-14).

شكل (4-14): تطور مؤشر الأسعار للأسواق المالية العربية خلال الفترة (2016-2022)



• المصدر: صندوق النقد العربي.



## ج. شركات التمويل غير المصرفية

بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة في عام 2008، برزت الحاجة لوضع إطار عمل للسياسات والإجراءات الرقابية لتنظيم نشاط المؤسسات المالية غير المصرفية، انطلاقاً من ثلاث مرتكزات أساسية وهي: تعريف نشاط هذه المؤسسات وتحديد على وجه دقيق وخلق شبكة من المعلومات والبيانات حوله، وتحديد وفهم نوع المخاطر التي يحملها هذا النشاط والتركيز على النظامية منها، وأخيراً، وبعد تحديد هذه المخاطر، تحديد السياسات والإجراءات الإحترازية التي يتوجب اتخاذها لتنظيم نشاط هذه المؤسسات. بالرغم من أن البنوك هي المكون الرئيسي للنظام المالي كما سبق أن أشرنا، إلا أن العديد من البنوك المركزية دأبت لإخضاع العديد من هذه المؤسسات المالية لمظلتها الرقابية، وذلك إدراكاً منها لأهمية هذا القطاع ودوره في تعزيز الإستقرار المالي والنمو الإقتصادي، كون هذا القطاع يعزز من الشمول المالي من خلال تقديم التمويل بشكل أساسي للفئات التي تواجه صعوبات في الحصول على الإئتمان من البنوك، إلا أن غياب الرقابة عن هذا القطاع في بعض الدول وغياب التمويل المسؤول لديه، قد يؤدي إلى حدوث مخاطر نظامية تتمثل بإتقال كاهل الأفراد (وبالذات محدودي الدخل) بالمديونية، الأمر الذي يزيد من إحتتمالية تعثر الأفراد مما قد يؤدي إلى زعزعة الإستقرار المالي والإجتماعي.

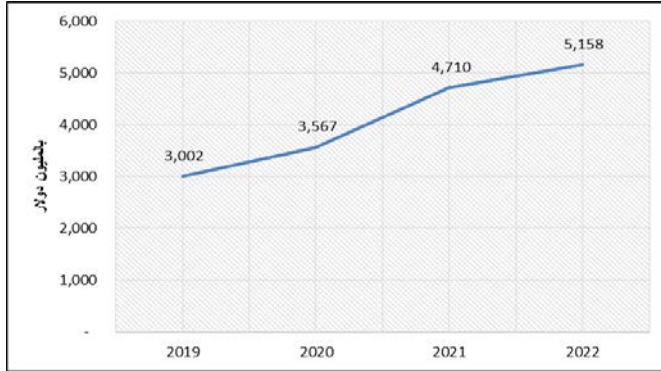
في الدول العربية، خطت العديد من البنوك المركزية خطوات هامة في توسيع مظلتها الرقابية لتشمل أكبر قدر ممكن من مؤسسات هذا القطاع خصوصاً صيرفة الظل (Shadow Banking)، ولإدراك حجم وواقع وتحديات القطاع المالي غير المصرفي (بما في ذلك صيرفة الظل)، تبرز أهمية قيام و/أو مواصلة قيام البنوك المركزية بدراسة معمقة حول واقع القطاع في الدولة، للوقوف على حجمه وطبيعته والتحديات التي تواجهه ومخاطره، حيث إن الرقابة على الجهاز المصرفي وحده لا تكفي لتحقيق الإستقرار المالي، ونظراً لأهمية دور هذا القطاع في إقتصادات الدول العربية، نستعرض فيما يلي تطورات هذا القطاع ومخاطره، حيث سيتم إبتداءً تحليل تطورات قطاع مؤسسات التمويل الأصغر ومخاطره، ومن ثم سيتم تحليل تطورات شركات التمويل الأخرى ومخاطرها بشكل عام كونه لا يوجد تعريف واضح وموحد لهذه الشركات، وتختلف أنشطتها ومسمياتها وتبعيتها من دولة عربية إلى أخرى.

1. قطاع مؤسسات التمويل الأصغر: تعتبر عملية توفير خدمات التمويل للأشخاص ذوي الدخل المتدني و/أو للأشخاص الذين لا يتمكنون من الحصول على الخدمات المالية من القطاع المصرفي، والتي عادةً ما تكون من خلال قنوات قطاع التمويل الأصغر، عملية لها دور محوري في تعزيز الشمول المالي وبالتالي التنمية البشرية والاقتصادية، حيث إن تقديم التمويل لهذه الفئات يساعد في تعزيز الإستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي من خلال تحويل هذه الفئات من فئات متلقية للمساعدات إلى فئات منتجة ومدرة للدخل، وللعمل على تعزيز وتطوير دور قطاع التمويل الأصغر وتحقيق الاستدامة له؛ برزت أهمية وجود مظلة رقابية على هذا القطاع، حيث قامت العديد من البنوك المركزية بإخضاع مؤسسات التمويل الأصغر لرقابتها نظراً

لدورها الهام في تعزيز الإستقرار المالي والإقتصادي والإجتماعي كما ذكرنا أعلاه، وسنستعرض فيما يلي نظرة على هذا القطاع الواعد والهام في الدول العربية<sup>20</sup>.

**حجم موجودات قطاع التمويل الأصغر في الدول العربية:** واصل قطاع مؤسسات التمويل الأصغر في الدول العربية تطوره خلال الأعوام الأخيرة، حيث بلغ حجم موجوداته حوالي 5,178 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2022، مقابل 4,710 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021، أي بمعدل نمو بلغ 9.9 في المائة

شكل (4-15): تطور حجم موجودات مؤسسات التمويل الأصغر في الدول العربية خلال (2019-2022)



المصدر: إستبيان تقرير الاستقرار المالي 2023 (صندوق النقد العربي)، وتقرير مدى الانتشار العالمي وأسس مقارنة الأداء المالي الصادر عن سوق مكس، والمواقع الإلكترونية للجهات الرقابية الرسمية.

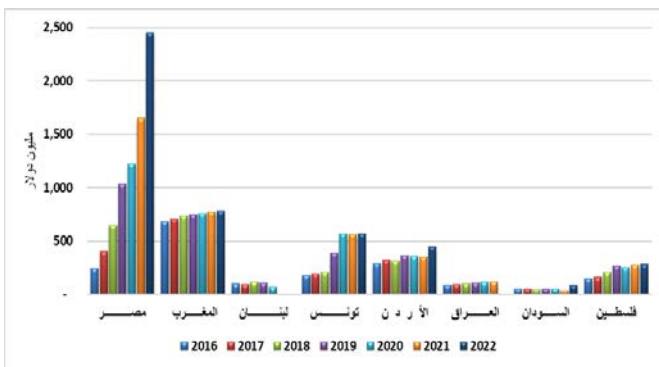
(شكل 4-15). على المستوى الإفرادي

للدول العربية، حققت مؤسسات التمويل الأصغر المصرية المرتبة الأولى من حيث حجم الموجودات، إذ بلغ حجم موجوداته حوالي 2,580 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2022، في حين جاءت كل من مؤسسات التمويل الأصغر المغربية والتونسية في المرتبتين الثانية والثالثة بحجم موجودات بلغ 937 مليون

دولار أمريكي و602 مليون دولار أمريكي على التوالي، في حين احتلت مؤسسات التمويل الأصغر السودانية المرتبة الأخيرة بحجم موجودات بلغ 114 مليون دولار أمريكي.

**القروض الممنوحة من مؤسسات التمويل الأصغر:** بلغ حجم محفظة القروض المقدمة من مؤسسات التمويل

شكل (4-16): تطور محفظة القروض لدى مؤسسات التمويل الأصغر في الدول العربية خلال (2016-2022)



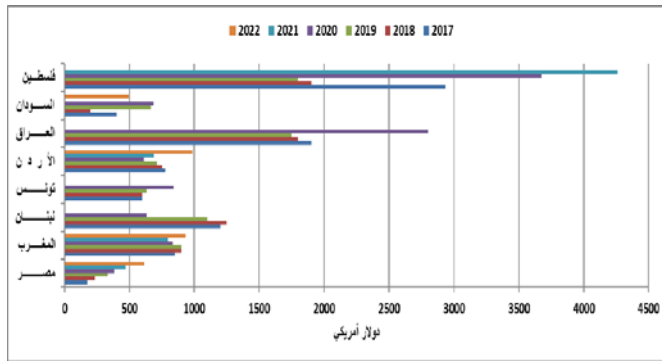
المصدر: إستبيان تقرير الاستقرار المالي 2023 (صندوق النقد العربي)، وتقرير مدى الانتشار العالمي وأسس مقارنة الأداء المالي الصادر عن سوق مكس، والمواقع الإلكترونية للجهات الرقابية الرسمية.

الأصغر العربية في نهاية عام 2022 مقوماً بالدولار الأمريكي حوالي 4,614 مليون دولار أمريكي، مقابل 3,760 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021، أي بمعدل نمو بلغ 22.7 في المائة، الأمر الذي يعكس تطور في هذا القطاع بما يعزز من دوره في تعزيز الشمول المالي، وقد جاء سبب تحقيق معدل النمو المرتفع في هذا القطاع بسبب نمو القروض الممنوحة

<sup>20</sup> بيانات الجزء المتعلق بمؤسسات التمويل الأصغر تشمل الدول العربية التالية: الأردن، تونس، السودان، العراق، فلسطين، لبنان، مصر، المغرب، ومصادر البيانات هي: إستبيان تقرير الاستقرار المالي 2023 (صندوق النقد العربي)، والمواقع الإلكترونية للجهات الرقابية الرسمية (ما لم يتم ذكر خلاف ذلك).

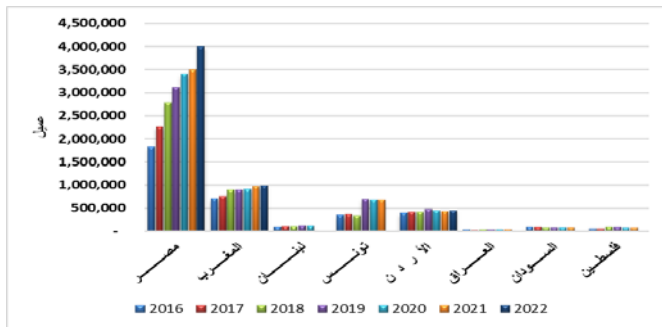
من مؤسسات التمويل الأصغر المصرية في نهاية عام 2022 بمعدل 47.6 في المائة عما كانت عليه في نهاية عام 2021، ويُعزى سبب النمو المرتفع في حجم القروض الممنوحة من قبل مؤسسات التمويل الأصغر المصرية إلى قيام الهيئة العامة للرقابة المالية (المسؤولة عن رقابة هذا القطاع في مصر) بدعم نشاط التمويل متناهي الصغر من خلال رفع كفاءة العاملين به، وكذلك توعية المجتمع عن دور التمويل متناهي الصغر، إضافة إلى إصدار العديد من القرارات التنظيمية والرقابية التي كان لها آثار إيجابية على نتائج هذا النشاط، كما قامت الهيئة بالسماح لمؤسسات التمويل متناهي الصغر بممارسة نشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر، وإصدار نظام السداد الإلكتروني في منح التمويل والتحصيل، واستخدام نظم المدفوعات من خلال الهاتف المحمول، كما قامت الهيئة بتعديل أحكام قانون التمويل متناهي الصغر ليشمل نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. هذا وقد احتلت مؤسسات التمويل الأصغر المصرية المرتبة الأولى بمحفظة قروض بلغ حجمها حوالي 2,450 مليون دولار أمريكي، تلتها مؤسسات التمويل الأصغر المغربية بمحفظة قروض بلغ حجمها حوالي 780 مليون دولار أمريكي (شكل 4-16). وقد بلغ متوسط حجم القرض/عميل لدى قطاع التمويل الأصغر في الدول العربية حوالي 756 دولار/عميل في نهاية عام 2022، علماً أن أعلى متوسط لحجم القرض الممنوح لكل عميل كان لمؤسسات التمويل الأصغر الأردنية إذ بلغ 987 دولار أمريكي في نهاية عام 2022

شكل (4-17): متوسط حجم القرض/عميل لدى مؤسسات التمويل الأصغر العربية خلال (2022-2017)



المصدر: إستانبيان تقرير الاستقرار المالي 2023 (صندوق النقد العربي)، تقرير مدى الانتشار العالمي وأسس مقارنة الأداء المالي الصادر عن سوق مكس، والمواقع الإلكترونية للجهات الرقابية الرسمية.

شكل (4-18): عدد العملاء النشطين في مؤسسات التمويل الأصغر العربية خلال (2022-2016)



المصدر: إستانبيان تقرير الاستقرار المالي 2023 (صندوق النقد العربي)، تقرير مدى الانتشار العالمي وأسس مقارنة الأداء المالي الصادر عن سوق مكس، والمواقع الإلكترونية للجهات الرقابية الرسمية.

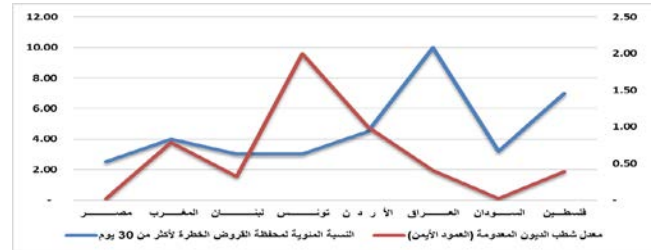
(شكل 4-17).

أما فيما يخص عدد العملاء النشطين لدى مؤسسات التمويل الأصغر العربية، فقد بلغ خلال عام 2022 حوالي 6,056 ألف عميل مقابل 5,764 ألف عميل خلال عام 2020، مدفوعاً بالنمو العملاء النشطين لدى مؤسسات التمويل الأصغر المصرية، إذ إرتفع عدد العملاء النشطين لديها من 3.5 مليون عميل في نهاية عام 2021 إلى 4.0 مليون عميل في نهاية عام 2022، تلتها مؤسسات التمويل الأصغر المغربية بعدد عملاء نشطين بلغ حوالي مليون عميل (شكل 4-18).

بالنسبة لجودة محفظة القروض لدى مؤسسات التمويل الأصغر العربية، فنشير البيانات إلى أن المحفظة ذات جودة عالية، إذ بلغ متوسط النسبة المئوية لمحفظة القروض الخطرة لأكثر من 30 يوم حوالي 4.5 في المائة في نهاية عام 2021، علماً أن مؤسسات التمويل الأصغر العراقية كانت لديها النسبة الأعلى، حيث بلغت النسبة لديها حوالي 10 في المائة، في حين كانت النسبة الأقل لمؤسسات التمويل الأصغر التونسية، إذ بلغت حوالي 3 في المائة. أما معدل شطب الديون المعدومة فقد كان منخفضاً، حيث بلغ متوسط هذا المعدل حوالي 0.37 في المائة، علماً أن جميع مؤسسات التمويل الأصغر العربية كان لها معدل أقل من 2 في المائة، مع العلم أن مؤسسات التمويل الأصغر التونسية كان لديها أعلى معدل، يقدر بحوالي 2 في المائة، الأمر الذي قد

يُشير إلى كفاءة هذه المؤسسات في تقييم العملاء قبل منحهم القروض. كذلك يمكن الإستنتاج بأنه وفي ضوء بيانات هذا القطاع، فإن المخاطر الناجمة عن هذا القطاع على الإستقرار المالي منخفضة وغير مقلقة خصوصاً أن هذا القطاع لا زال صغير الحجم نسبياً (شكل 4-19).

شكل (4-19): النسبة المئوية لمحفظة القروض الخطرة لأكثر من 30 يوم ومعدل شطب الديون المعدومة في نهاية عام 2021، %



المصدر: إستبيان تقرير الإستقرار المالي 2023 (صندوق النقد العربي)، وتقرير شبكات التمويل الأصغر للدول العربية (سنابل)، وتقرير مدى الإنتشار العالمي وأسس مقارنة الأداء المالي الصادر عن سوق مكس والمواقع الإلكترونية للجهات الرقابية الرسمية.

\*\* بيانات جميع الدول المذكورة تعود لعام 2021، باستثناء لبنان تعود لعام 2020، والأردن والسودان تعود لعام 2022.

أخيراً وفيما يخص ربحية مؤسسات التمويل الأصغر العربية لعام 2021

(كونه لم تتوفر بيانات لعام 2022)، فقد حققت تلك المؤسسات عوائد جيدة؛ إذ بلغ كل من متوسط معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية حوالي 4.8 في المائة و15.0 في المائة على التوالي، مما يُشير إلى كفاءة عملية منح القروض من قبل مؤسسات التمويل الأصغر، وقدرتها على المحافظة على الأصول وتنميتها من خلال تحقيق عوائد مناسبة عليها، إضافةً إلى فاعليتها في إستخدام رأسمالها. هذا وقد حققت مؤسسات التمويل الأصغر السودانية المرتبة الأولى من حيث تحقيق أعلى معدل للعائد على الأصول بمعدل بلغ 13.3 في المائة في نهاية عام 2021، فيما حققت مؤسسات التمويل الأصغر المصرية المرتبة الأولى من حيث العائد على حقوق الملكية بمعدل بلغ 41.5 في المائة لشركات التمويل الأصغر، و37.0 في المائة للجمعيات.

2. شركات التمويل الأخرى<sup>21</sup>: يُعتبر قطاع شركات التمويل حيوي وهام في توفير التمويل في الإقتصاد جنباً إلى جنب مع القطاع المصرفي، حيث واصلت البنوك المركزية في الدول العربية إهتمامها في تطوير هذا القطاع الهام، ونظراً لاختلاف مكونات هذا القطاع وتبعيته في الدول العربية، ومدى توفر البيانات

<sup>21</sup> مصدر البيانات: إستبيان تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية 2023 (صندوق النقد العربي)، والمواقع الإلكترونية للبنوك المركزية العربية، ويشمل هذا البند كل من: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، السودان، عُمان، فلسطين، قطر، الكويت، مصر، المغرب.

المتاحة حوله، تم تحليل هذا القطاع لكل دولة عربية على حدة، نستعرض فيما يلي نبذة عن أهم مكونات هذا القطاع في عدد من الدول العربية حسب ما توفر من بيانات، لكن بالرغم من ذلك، وأخذاً في الاعتبار ما تم ذكره، يُمكن تقدير حجم موجودات هذا القطاع بحوالي 58.3 مليار دولار في نهاية عام 2022، مقابل 56.1 مليار دولار في نهاية عام 2021، أي بمعدل نمو بلغ 4.0 في المائة. في حين يُمكن تقدير حجم القروض المقدمة بحوالي 46.9 مليار دولار في نهاية عام 2022، مقابل 44.3 مليار دولار في نهاية عام 2021، أي بمعدل نمو بلغ 5.8 في المائة<sup>22</sup>.

في المملكة الأردنية الهاشمية يتكون قطاع الشركات المالية غير المصرفية بشكل عام من شركات الصرافة وشركات التأجير التمويلي وشركات التمويل المتعدد وشركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وشركات مالية أخرى (مثل شركات الدفع والتحويل الإلكتروني)، إضافة إلى شركات التأمين وشركات التمويل الأصغر التي سبق تحليلها، واستكمالاً لجهود البنك المركزي الأردني في توسيع مظلتها الرقابية - التي كانت قد بدأت عام 2015 بإخضاع شركات التمويل الأصغر لرقابته وإشرافه - لتشمل كافة شركات التمويل بهدف إدماجها في القطاع المالي، وضمان التزامها بالمعايير الدولية سعياً لتعزيز منظومة حماية العملاء وتوفير إطار مؤسسي لهذه الشركات، بما يدعم النمو الاقتصادي والإستقرار المالي، فقد تم إصدار نظام شركات التمويل رقم (107) لسنة 2021، والذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 30 مايو 2022، وبموجب هذا النظام ستخضع كافة الشركات التي تمارس نشاط التمويل للترخيص والرقابة من قبل البنك المركزي الأردني.

في هذا السياق، بلغت موجودات شركات التأجير التمويلي التابعة للبنوك في الأردن في نهاية عام 2021 حوالي 620.6 مليون دينار (حوالي 875.3 مليون دولار أمريكي) مقابل 649.4 مليون دينار (حوالي 915.9 مليون دولار أمريكي) في نهاية عام 2020، أي بنسبة تراجع بلغت 4.4 في المائة، وتشكل موجودات قطاع شركات التأجير التمويلي ما نسبته 1.0 في المائة من إجمالي موجودات القطاع المالي، و2.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. أما فيما يخص أهم المؤشرات المالية لهذا القطاع، فقد انخفضت حقوق المساهمين في عام 2021 لتبلغ 322.3 مليون دينار مقابل 333 مليون دينار في عام 2020، أما فيما يتعلق بنتائج أعمال هذه الشركات، فقد ارتفع صافي الأرباح بعد الضريبة إلى 18.9 مليون دينار في عام 2021 مقابل 13.5 مليون دينار في عام 2020 أي بنسبة نمو بلغت 40 في المائة، ونتيجةً لذلك فقد ارتفع العائد على حقوق المساهمين من 4.1 في المائة لعام 2020 إلى 5.9 في المائة لعام 2021، وارتفع معدل العائد على الموجودات من 2.1 في المائة في عام 2020 إلى 3.04 في المائة في عام 2021.

<sup>22</sup> مع الأخذ في الاعتبار إختلاف مكونات وتعريف قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية في الدول العربية كما سيتم تحليله لاحقاً، علماً أن البيانات الخاصة بالموجودات تشمل (8) دول عربية: الأردن، الإمارات، وتونس، والسعودية، عُمان، وقطر، والكويت، والمغرب. أما البيانات الخاصة بالقروض، فتشمل (10) دول عربية: الإمارات، والبحرين، وتونس، والسعودية، وعُمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ومصر، والمغرب.

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة<sup>23</sup>، بلغ عدد شركات التمويل النشطة في دولة الإمارات 16 شركة، منها ثلاث شركات تعود ملكيتها لبنوك. وخلال العام 2022، استمر إجمالي أصول شركات التمويل في الإنخفاض، بينما بقيت الربحية وجودة الأصول تحت الضغط. ومع ذلك، حافظ القطاع ككل على مصدات كافية لحماية رأس المال والسيولة، رغم وجود بعض الاختلافات الملحوظة بين شركات التمويل الفردية. كما انخفض إجمالي الأصول الإجمالية لشركات التمويل بنسبة 8.6 في المائة خلال العام 2022، ليصل إلى 25.3 مليار درهم (ما يُعادل 6.9 مليار دولار أمريكي)، وبقيت القروض هي المكوّن الرئيسي لأصول شركات التمويل.

يُحظر على شركات التمويل، طبقاً لأنظمة المصرف المركزي، استلام ودائع من الأفراد، لذلك، تُعد ودائع الشركات والتمويل من البنوك والأطراف ذات الصلة مصادر التمويل الرئيسية لها. شهدت شركات التمويل المزيد من التحسن في متوسط نسبة الأصول السائلة<sup>24</sup> في العام 2022، ووصل إلى 39.8 في المائة. وتحققت الزيادة في السيولة من خلال مواصلة تطبيق إجراءات السيولة التي اتخذتها شركات التمويل للتخفيف من تداعيات جائحة فيروس كورونا، إلى جانب ضعف الطلب على التمويل الجديد خلال العام<sup>25</sup>. كما واصلت جودة أصول شركات التمويل في الإنخفاض في العام 2022، وازداد متوسط صافي نسبة القروض المتعثرة<sup>26</sup> ليلبغ 8.6 في المائة في العام 2022، مقابل 7.3 في المائة في العام 2021. في الوقت نفسه إنخفضت تغطية المخصصات لتصل إلى 92.9 في المائة. وقد حافظ قطاع شركات التمويل على رسملة كافية خلال العام 2022، حيث بلغت نسبة رأس المال الكلي إلى إجمالي الأصول 46.5 في المائة، بزيادة قدرها 1.7 نقطة مئوية عن العام الماضي، ويرجع ذلك إلى الزيادة في إجمالي رؤوس الأموال<sup>27</sup>. وقد بلغت أرباح قطاع شركات التمويل لعام 2022 إلى 3.0 مليون درهم (ما يُعادل 816.9 ألف دولار أمريكي).

وفي مملكة البحرين<sup>28</sup>، استطاعت شركات التمويل العاملة بالبحرين تحقيق تقدم كبير في المعاملات والخدمات التي تقدمها للجمهور وكذلك في جودة منتجاتها. وتتخصص شركات التمويل في توفير التمويل للأفراد (الإسكان، السيارات، القروض الشخصية) والشركات، حيث بلغ عدد هذه الشركات المرخصة 7 شركات في نهاية عام 2022. في الربع الأخير من عام 2022، بلغ إجمالي القروض المقدمة من شركات التمويل 969.4 مليون دولار أمريكي، مقابل 1,028.7 مليون دولار في الربع الأخير من نهاية عام 2021. أي بإنخفاض بنسبة 5.7 في المائة مقارنة بالربع الأخير من عام 2021. وعلى مدى السنوات السبع الماضية،

<sup>23</sup> مصدر البيانات: تقرير الإستقرار المالي لعام 2021، الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

<sup>24</sup> يتم حساب هذه النسبة بقسمة الأصول السائلة على النحو المحدد في المادة رقم (12.1) من نظام شركات التمويل، على صافي إجمالي الخصوم.

<sup>25</sup> سجلت شركات التمويل المملوكة للبنوك نسبة أصول سائلة أعلى بكثير من المؤسسات المملوكة لغير البنوك.

<sup>26</sup> يتم تعريف نسبة صافي القروض المتعثرة على أنها القروض المتعثرة مقسومة على إجمالي القروض، ويتم خصم الفائدة المعلقة والمخصصات المحددة من البسط والمقام.

<sup>27</sup> وفقاً للمادة رقم (11.1) من نظام شركات التمويل، تتكون صناديق رأس المال الإجمالية من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المحتجزة.

<sup>28</sup> مصدر البيانات: مصرف البحرين المركزي (النشرة الإحصائية، يناير 2023).

شهد إجمالي القروض المقدمة ارتفاعاً تدريجياً من 907.2 مليون دولار في عام 2013، إلى 1,352.7 مليون دولار في عام 2019، لتتخفف بعد ذلك بسبب تداعيات فيروس كورونا المستجد.

وفي الجمهورية التونسية، تخضع البنوك والمؤسسات المالية الى رقابة البنك المركزي التونسي حسب القانون عدد 35 لسنة 2016، والقانون عدد 48 لسنة 2016 بغرض الحفاظ على متانتها وحماية المودعين ومستعملي الخدمات البنكية، بما يساهم في حسن سير القطاع البنكي وتحقيق الاستقرار المالي. تُعرّف المؤسسة المالية حسب القانون عدد 48 لسنة 2016 بأنها كل شخص معنوي يمارس بصفة اعتيادية العمليات البنكية الآتية: عمليات منح القروض بجميع أشكالها، وعمليات الإيجار المالي، وعمليات خدمة إدارة القروض "الفكتورينغ"، وعمليات الصيرفة الإسلامية.

بلغ إجمالي الموجودات لقطاع شركات الإيجار المالي وشركات الفكتورينغ حوالي 1,638 مليون دولار في نهاية عام 2022، مقابل 1,747 مليون دولار في نهاية عام 2021، علماً أن نسبة حجم موجودات شركات التأجير التمويلي إلى إجمالي موجودات القطاع المالي بلغت في نهاية عام 2022 ما نسبته 2.8 في المائة، وبلغت نسبة إجمالي موجودات شركات التأجير التمويلي إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 3.3 في المائة في نهاية عام 2022. فيما يخص قروض الإيجار التمويلي<sup>29</sup>، فقد بلغت 1,296 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2022، مقابل 1,366 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021، أي بنسبة إنخفاض بلغت 5.1 في المائة (لكنها نمت بالعملة المحلية بمعدل نمو بلغ 2.2 في المائة).

وفي المملكة العربية السعودية<sup>30</sup>، بلغ عدد شركات التمويل المرخصة في السعودية 46 شركة في عام 2022، مقابل 43 شركة في عام 2021، بلغت نسبة أصول قطاع شركات التمويل (العقاري وغير العقاري) من إجمالي أصول القطاع المالي 2.0 في المائة في نهاية 2022، كما بلغت نسبة أصول هذا القطاع إلى الناتج المحلي الإجمالي 1.4 في المائة في نهاية عام 2022. وقد بلغ حجم أصول شركات التمويل وإعادة التمويل العقاري حوالي 20.8 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2022 مقابل 17.9 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021، ويُعزى النمو الملحوظ في حجم أصول هذا القطاع لنمو أصول كل من الشركة السعودية لإعادة التمويل وشركات التمويل (غير العقاري) بما نسبته 56.7 في المائة و10.1 في المائة على التوالي. وقد ارتفع حجم القروض الممنوحة من قبل شركات التمويل بمعدل 11.0 في المائة في نهاية عام 2022، إذ بلغ حجم القروض حوالي 20.1 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2022 مقابل 18.2 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021، بسبب نمو القروض الممنوحة للأفراد، وقد استحوذ قطاع الأفراد على حوالي 76.2 في المائة من حجم القروض الممنوحة، فيما توزعت القروض المتبقية على قطاعات المنشآت متناهية الصغر (4.1 في المائة)، والمنشآت الصغيرة (9.8 في المائة)، والمنشآت المتوسطة (7.0 في المائة)، والشركات الكبيرة (2.9 في المائة).

<sup>29</sup> مصدر البيانات الخاصة بقروض التأجير التمويلي: الموقع الإلكتروني للبنك المركزي التونسي (إحصائيات مؤسسات الإيجار التمويلي).  
<sup>30</sup> مصدر البيانات: الموقع الإلكتروني للبنك المركزي السعودي (الإحصاءات الخاصة بشركات التمويل).

هذا وقد تراجعت مؤشرات ربحية هذا القطاع في عام 2022 بشكل طفيف مقارنةً بعام 2021، حيث بلغ معدل العائد على الأصول 3.27 في المائة في نهاية عام 2022 مقابل 3.37 في المائة في نهاية عام 2021، في حين بلغ معدل العائد على حقوق الملكية 8.3 في المائة في نهاية عام 2022.

أما في سلطنة عُمان<sup>31</sup> فقد مُنح الترخيص لشركات التمويل والتأجير التمويلي وإخضاعها بصفة عامة لأحكام القانون المصرفي. ويغطي التعميم الرئيسي رقم (ف م 19) الصادر بتاريخ 11 فبراير 2006 المتطلبات الرقابية اللازمة المتعلقة بأعمال هذه الشركات. يجب على شركات التمويل والتأجير التمويلي توفير رأسمال بحد أدنى قدره 25 مليون ريال عماني وتقييد التزامها الخارجية بخمسة أضعاف صافي قيمتها فقط. توجد حالياً 5 شركات التمويل والتأجير التمويلي تمارس العمل ولها 43 فرعاً. فيما يخص موجودات شركات التمويل والتأجير التمويلي، فقد بلغ 2,774 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2022 مقابل 2,607 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021، أي بمعدل نمو بلغ 6.4 في المائة. وقد نمت القروض والسلف بمعدل 6.6 في المائة في نهاية عام 2022، حيث بلغ حجم القروض والسلف في نهاية عام 2022 حوالي 738.2 مليون دولار أمريكي مقابل 569.2 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021. هذا وقد واصل قطاع شركات التمويل والتأجير التمويلي أداءه الجيد، إذ بلغ صافي الربح بعد خصم الضرائب حوالي 48.2 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2022 مقابل 44.3 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021.

وفي دولة فلسطين، يعتبر قطاع التأجير التمويلي أحد القطاعات المالية المهمة في الإقتصاد الفلسطيني ويعمل فيه 8 شركات تقدم خدمات التأجير التمويلي للأفراد والشركات لمختلف الأصول الإستهلاكية والإنتاجية، وتقوم هيئة سوق رأس المال بالرقابة والإشراف على شركات التأجير التمويلي استناداً لأحكام المادة (3) من قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة 2004.

هذا وقد بلغ إجمالي الإستثمار في عقود التأجير التمويلي في نهاية عام 2022 حوالي 143.14 مليون دولار، وبلغ عدد العقود المنفذة 2,800 عقداً، مقابل 102.1 مليون دولار بعدد عقود منفذة بلغت 1,900 عقداً في نهاية عام 2021. وقد تركز جزء كبير من نشاط التأجير التمويلي في المركبات، إذ إستحوذت على 51.3 في المائة من إجمالي قيمة العقود المنفذة. فيما يخص مؤشرات أداء هذا القطاع، فقد بلغت نسبة العائد على الأصول للعام 1.97 في المائة في نهاية عام 2021، أما نسبة العائد على حقوق الملكية، فقد بلغت 6.40 في المائة، في حين بلغت نسبة الإلتزامات الى حقوق الملكية (المديونية) 1.97 في المائة.

وفي دولة قطر<sup>32</sup>، بلغت موجودات شركات التمويل في نهاية عام 2022 حوالي 922.4 مليون دولار، مقابل 944.9 مليون دولار في نهاية عام 2021، أي بمعدل إنخفاض بلغ 2.4 في المائة. كما بلغت أنشطة التمويل

<sup>31</sup> مصدر البيانات: الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العُماني (النشرة الإحصائية الفصلية، ديسمبر 2022).

<sup>32</sup> مصدر البيانات: الموقع الإلكتروني لمصرف قطر المركزي (النشرة الإحصائية الفصلية للقطاع المالي غير المصرفي، الربع الرابع 2022).



الإسلامي التي تقدمها شركات التمويل المرخصة في قطر حوالي 684.5 مليون دولار في نهاية عام 2022، مقابل 708.2 مليون دولار في نهاية عام 2021، أي بمعدل انخفاض 3.3 في المائة. بالنسبة لحقوق المساهمين فقد بلغت 614.1 مليون دولار في نهاية عام 2022، مقابل 608.1 مليون دولار في نهاية عام 2021، أي بمعدل إرتفاع بلغ 1.0 في المائة.

وفي دولة الكويت<sup>33</sup> يقوم بنك الكويت المركزي بالرقابة على شركات الإستثمار التقليدية والإسلامية فيما يخص نشاط التمويل فقط، وقد بلغ حجم موجودات شركات الإستثمار التقليدية في نهاية عام 2022 حوالي 7,454.5 مليون دولار أمريكي، مقابل حجم الموجودات بلغ حوالي 7,588.7 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021، ويُعزى هذا التراجع في حجم الموجودات إلى إنخفاض عدد شركات الإستثمار التقليدية من 22 شركة في نهاية عام 2021 إلى 21 شركة في نهاية عام 2022، علماً أن عدد شركات الإستثمار التقليدية بلغ 34 شركة في نهاية عام 2016، حيث تراجع عددها بشكل سنوي ليصل إلى 21 شركة في نهاية عام 2022، وهذا يُفسر بشكل أساسي التراجع السنوي لحجم موجودات شركات الإستثمار التقليدية منذ عام 2016.

من جانب آخر، بلغ حجم التسهيلات الإئتمانية المقدمة من هذه الشركات حوالي 805.1 مليون دولار في نهاية عام 2022، مقابل 849.5 مليون دولار في نهاية عام 2021، علماً أن حجم التسهيلات في الأعوام السابقة بلغ 848.5 مليون دولار و1,027.9 مليون دولار في نهاية عامي 2020 و2019 على التوالي، بعد أن بلغ حوالي 1,141.8 مليون دولار و1,109.9 مليون دولار في نهاية عامي 2017 و2018 على التوالي، في حين بلغ حجم إستثمارات هذه الشركات حوالي 2,966.2 مليون دولار في نهاية عام 2022 مقابل 3,084.7 مليون دولار و2,971.2 مليون دولار في نهاية عامي 2021 و2020 على التوالي. أما شركات الإستثمار الإسلامية، فقد بلغ حجم موجوداتها 7,841.6 مليون دولار في نهاية عام 2022، مقابل 8,688.2 مليون دولار و10,411.4 مليون دولار في نهاية عامي 2021 و2020 على التوالي، وكما هو الحال في شركات الإستثمار التقليدية، فإن تراجع عدد شركات الإستثمار الإسلامية كان سبباً رئيساً في تراجع حجم موجودات هذا القطاع، إذ بلغ عدد شركات الإستثمار الإسلامية بلغ 44 شركة في عام 2016 لينخفض سنوياً حتى وصل إلى 25 شركة و20 شركة في نهاية عامي 2021 و2022 على التوالي. وقد بلغ حجم التمويل المقدم من هذه الشركات حوالي 862.9 مليون دولار في نهاية عام 2022، مقابل 871.1 مليون دولار و925.8 مليون دولار في نهاية عامي 2021 و2020 على التوالي، علماً أن حجم التمويل بلغ حوالي 1,071.8 في نهاية عام 2019، مقابل حوالي 1,062.6 مليون دولار و1,024.2 مليون دولار في نهاية عامي 2017 و2018 على التوالي، أما حجم الإستثمارات المالية فقد بلغ حوالي 2,057.3 مليون دولار في

<sup>33</sup> مصدر البيانات: الموقع الإلكتروني لبنك الكويت المركزي (الإحصاءات والإصدارات الفصلية، جدول 19-1: شركات الإستثمار التقليدية 2022، و جدول 19-4: شركات الإستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية 2022).

نهاية عام 2022 مقابل 2,850.5 مليون دولار و 3,402.9 مليون دولار في نهاية عامي 2021 و 2020 على التوالي.

وفي دولة ليبيا توجد شركة واحدة في الوقت الحالي تزاوّل نشاط التأجير التمويلي، وهي أصبحت خاضعة لرقابة مصرف ليبيا المركزي وليس لوزارة الإقتصاد كما كان في السابق، كذلك تقدمت بعض المصارف بطلبات لمصرف ليبيا المركزي للموافقة على تأسيس شركات تأجير تمويلي ولا زالت هذه الطلبات قيد الدراسة.

في جمهورية مصر العربية، يُعد قطاع الاستثمار العقاري في مصر أحد أهم القطاعات التي تؤثر في الإقتصاد المصري، وتعد القوانين المنظمة للسوق العقاري ذات أهمية قصوى لأنها تشكل الإطار القانوني الذي ينظم السوق. ومن أهم القوانين التي وضعت لتنظيم السوق العقاري قانون التمويل العقاري، حيث يسهم في توفير التمويل متوسط وطويل الأجل لاقتناء العقارات سواء كانت لأغراض اقتصادية أو لأغراض تمويل المساكن أو ترميمها وصيانتها. تتبع أهمية قطاع الاستثمار العقاري من كونه يؤثر ويرتبط بالعديد من الخدمات والأدوات المالية مثل التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتوريق وقيد الشركات العقارية في البورصة، إضافة إلى صناديق الإستثمار العقاري. وبلغ عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة التمويل العقاري في السوق المصري 17 شركة بنهاية عام 2022 (منها شركة واحدة لإعادة التمويل العقاري). في هذا السياق، بلغت قيمة التمويلات الممنوحة من قبل شركات التمويل العقاري بمنح 13.4 مليار جنيه (ما يُعادل 814.6 مليون دولار أمريكي) خلال عام 2022 مقابل 8.1 مليار جنيه (ما يُعادل 514.6 مليون دولار أمريكي) تمويلات ممنوحة خلال الفترة نفسها من عام 2021 بمعدل نمو بلغ 65.4 في المائة (58.3 في المائة عند التقويم بالدولار الأمريكي).

فيما يخص نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم، يساهم قانون التأجير التمويلي والتخصيم الذي صدر في أغسطس 2018 في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد حالياً من عدد من الخدمات المالية. في هذا السياق، بلغ إجمالي عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التأجير التمويلي 49 شركة في نهاية عام 2022، وقد بلغت قيمة عقود التأجير التمويلي 87.9 مليار جنيه (5.3 مليار دولار أمريكي) خلال عام 2022 مقابل 79.8 مليار جنيه (5.1 مليار دولار أمريكي) خلال عام 2021 بمعدل ارتفاع بلغ 10.2 في المائة (3.9 في المائة عند التقويم بالدولار الأمريكي). فيما يخص نشاط التخصيم، فإنه يعد أحد الركائز الهامة لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيص الحقوق المالية قصيرة الأجل، وقد بلغت قيمة الأوراق المخصمة 31.3 مليار جنيه خلال عام 2022 (1.9 مليار دولار أمريكي) مقابل 20.5 مليار جنيه (1.3 مليار دولار أمريكي) خلال عام 2021 محققاً معدل نمو بلغ 52.7 في المائة (46.1 في المائة عند التقويم بالدولار الأمريكي).

في نفس الإطار، يُعد نشاط التمويل الإستهلاكي أحدث الأنشطة المالية غير المصرفية التي خضعت لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية وفقاً لأحكام القانون رقم (18) لسنة 2020. وقد بلغت قيمة التمويل الإستهلاكي الممنوح 29.8 مليار جنيه (1.8 مليار دولار أمريكي) خلال عام 2022، مقابل 17.0 مليار جنيه (1.1 مليار دولار أمريكي) تمويل إستهلاكي ممنوح خلال عام 2021، محققاً معدل نمو بلغ 75.3 في المائة (63.6 في المائة عند التقويم بالدولار الأمريكي).

وفي المملكة المغربية، يتكون سوق التأجير من 7 شركات بحجم موجودات بلغ 12.3 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2022، مقابل 13.4 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021. وقد بلغت نسبة موجودات قطاع التأجير التمويلي (إضافةً إلى شركات التمويل والإقراض) إلى موجودات القطاع المالي حوالي 4.3 في المائة في نهاية عام 2022، في حين بلغت نسبة موجودات القطاع إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 9.6 في المائة. وقد بلغ إجمالي التمويل المُقدم حوالي 55.2 مليار درهم (5.4 مليار دولار أمريكي) في نهاية عام 2021، مقابل حوالي 54.3 مليون درهم مغربي (6.0 مليار دولار أمريكي) في نهاية عام 2020، أي بمعدل نمو بلغ 0.2 في المائة. إضافةً إلى قطاع التأجير التمويلي، يتكون قطاع التمويل والإقراض غير المصرفي من 12 شركة قروض الإستهلاك، وشركتين للقروض العقارية، وشركتين لتحصيل وشراء الديون، وشركة للكفالة، و3 شركات لتمويلات أخرى.

من جانب آخر، صادق البرلمان (مجلس المستشارين) في يناير 2021 على قانون جديد حول التمويل التعاوني أو الجماعي (Crowdfunding)، وهي آلية جديدة لتمويل المشاريع، تتم من خلال جمع تمويلات المساهمين عبر منصة إلكترونية، بهدف تمويل المبادرات سواء ربحية أو غير ربحية.

### قطاع شركات الصرافة<sup>34</sup>

يُعتبر قطاع شركات الصرافة قطاعاً هاماً في الدول العربية، حيث يلعب القطاع دوراً فاعلاً في الاقتصاد من خلال تلبية الإحتياجات المحلية من العملات الأجنبية لمجموعة متنوعة من المعاملات الإقتصادية غير المنظورة مثل السفر إلى الخارج لأغراض السياحة أو التعليم أو الصحة. ولكن أهم دور تؤديه هذه الشركات هو تحويل الأموال من قبل المقيمين في الخارج إلى عائلاتهم في بلدانهم الأصلية، ونظراً لمحدودية البيانات الرسمية المنشورة لهذا القطاع، نستعرض فيما يلي تطورات هذا القطاع في بعض الدول العربية.

في المملكة الأردنية الهاشمية بلغ عدد شركات الصرافة المرخصة في المملكة 117 شركة عاملة كمراكز رئيسية، إضافةً إلى 162 فرعاً موزعة في كافة محافظات الأردن وبما مجموعه 279 موقعاً صيرفياً. في ضوء التطورات التي شهدتها قطاع الصرافة والنمو الواضح لهذا القطاع في العقدين الأخيرين والذي جعل منه من أهم القطاعات الحيوية في المملكة، وإستجابة للتغيرات والمستجدات الإقتصادية فقد صدر قانون

<sup>34</sup> مصدر البيانات: إستبيان تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية 2023 (صندوق النقد العربي)، ما لم يتم ذكر خلاف ذلك.

أعمال الصرافة رقم 44 لسنة 2015 بتاريخ 18 أكتوبر 2015 ليحل محل القانون رقم 26 لسنة 1992. هذا ويمارس البنك المركزي رقابته على القطاع المصرفي مكتبياً وميدانياً، حيث تتمثل الرقابة المكتبية بشكل رئيسي بدراسة وتحليل البيانات الإحصائية الدورية والقوائم المالية المدققة للشركات وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها، في حين تتمثل الرقابة الميدانية بشكل رئيسي في قيام فرق التفتيش بالتحقق ميدانياً من مدى التزام الشركات العاملة في القطاع بكافة القوانين والتشريعات النافذة بالخصوص، هذا إضافةً إلى دور المحاسب القانوني لشركات الصرافة والمناطق به بموجب أحكام القانون. أما فيما يتعلق بنتائج أعمال القطاع المصرفي للعام 2021 فقد ارتفع إجمالي الموجودات (رقم الأعمال) بشكل طفيف إلى ما يقارب 161.9 مليون دينار (228.3 مليون دولار أمريكي) في نهاية عام 2021 مقابل 161.7 مليون دينار (228.1 مليون دولار أمريكي) في نهاية عام 2020، كما ارتفع كل من معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على رأس المال في نهاية عام 2021 إلى ما نسبته 2.34 في المائة و3.96 في المائة على التوالي، مقارنةً مع معدلات عائد سالبة بلغت -2.35 في المائة و-3.97 في المائة في نهاية عام 2020 على التوالي، حيث يعود هذا الإرتفاع الملحوظ في نسب الربحية إلى ارتفاع أرباح شركات الصرافة بعد التعافي التدريجي من آثار الجائحة على هذا القطاع وعلى باقي القطاعات الاقتصادية.

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة<sup>35</sup>، تعد دولة الإمارات العربية المتحدة ثاني أكبر سوق في العالم للحوالات المالية الخارجية (بعد الولايات المتحدة الأمريكية). يراقب مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي 84 شركة صرافة مرخصة في الدولة في العام 2022. وبالتوازي مع استمرار تعافي اقتصاد دولة الإمارات خلال العام 2022، ظل قطاع الصرافة يتمتع بالربحية، مدفوعاً بارتفاع عمليات التحويل وصرف العملات الأجنبية. يبلغ إجمالي أصول القطاع 8.3 مليار درهم (2.3 مليار دولار أمريكي) حتى ديسمبر 2022، حيث ارتفع إجمالي مركز رأس المال لقطاع شركات الصرافة بنسبة 66.3 في المائة خلال العام 2022 ليصل إلى 3.9 مليار درهم (1.1 مليار دولار أمريكي)، وشكل رأس مال القطاع نسبة 48.1 في المائة من إجمالي أصول القطاع. يأتي الدخل الأساسي لشركات الصرافة بشكل رئيسي من عمليات الحوالات وصرف العملات الأجنبية وإدارة دفعات الأجور. وارتفع الدخل الأساسي من العمليات في دولة الإمارات بنسبة 19.7 في المائة في العام 2022، ليصل إلى 2.9 مليار درهم (789.7 ألف دولار أمريكي)، بعد التراجع الناجم عن الظروف البيئية الصعبة التي أثرت على القطاع في العام 2020، وتداعيات جائحة فيروس كورونا<sup>36</sup>. ورغم زيادة إجمالي الدخل الأساسي من العمليات في قطاع الصرافة، إلا أنه بقي دون مستويات ما قبل الجائحة. في هذا السياق، سجل قطاع الصرافة انخفاضاً في إجمالي المصروفات بنسبة وتحسن القطاع من خلال انخفاض المصاريف غير المرتبطة بالفائدة المصرفية ونفقات الفائدة، مشيراً إلى تحسن هيكل التكلفة بشكل أكبر. بلغت صافي أرباح القطاع 0.8 مليار درهم (217.8 ألف دولار أمريكي)، ونجم ذلك بشكل أساسي

<sup>35</sup> مصدر البيانات: مصرف الإمارات العربية المتحدة (تقرير الإستقرار المالي لعام 2021).  
<sup>36</sup> توقفت إحدى أكبر شركات الصرافة العاملة في دولة الإمارات عن العمل خلال العام 2020.

عن إرتفاع الدخل من الأنشطة الأساسية، وانخفاض إجمالي المصروفات خلال العام. كذلك استمرت الحوالات الصادرة من خلال مكاتب الصرافة في المحافظة بشكل معتدل للعام الثالث على التوالي، مسجلة انخفاضاً بنسبة 1.4 في المائة لتصل إلى 145.7 مليار درهم (39.7 مليار دولار أمريكي). واشتملت الحوالات الصادرة بشكل أساسي على الحوالات الشخصية بقيمة 105.9 مليار درهم (28.8 مليار دولار أمريكي)، تليها الحوالات التجارية بقيمة 28.5 مليار درهم (7.8 مليار دولار أمريكي)، والحوالات الأخرى بقيمة 10.6 مليار درهم (2.9 مليار دولار أمريكي). وكانت أكبر ثلاث دول مستقبلية للحوالات الصادرة هي: الهند بنسبة 30.5 في المائة، وباكستان 12.2 في المائة، والفلبين 8.4 في المائة من إجمالي الحوالات. من ناحية أخرى، سجلت الحوالات الواردة من خلال مكاتب الصرافة ارتفاعاً بنسبة 23.0 في المائة لتصل إلى 25.3 مليار درهم (6.9 مليار دولار أمريكي) خلال العام 2022. وكانت أكبر الحوالات الواردة هي: الحوالات التجارية بقيمة 13.4 مليار درهم (3.6 مليار دولار أمريكي)، وكانت أكبر ثلاث دول من حيث الحوالات الواردة، هي: عُمان بنسبة 29.7 في المائة من إجمالي الحوالات، والكويت 14.4 في المائة، والأردن 6.2 في المائة.

وفي **مملكة البحرين**<sup>37</sup> تشمل المؤسسات المالية غير المصرفية في البحرين مؤسسات الصرافة المتخصصة في التحويلات المالية السريعة والموثوقة وصراف العملات، والتي تقدم خدماتها للأفراد والشركات والمؤسسات في مجال استبدال العملات والتحويلات المالية. ويشهد سوق الصرافة والتحويلات المالية في البحرين نمواً خلال السنوات القليلة الماضية، مما يشجع شركات الصرافة على التوسع، وقد بلغ حجم موجودات قطاع شركات الصرافة في نهاية عام 2022 حوالي 302 مليون دولار أمريكي، مقابل حوالي 288 مليون دولار في نهاية عام 2021، أي بمعدل نمو بلغ 4.9 في المائة، وذلك نتيجة للتحسن الواضح في بندي النقد والموجودات الأجنبية. أما في جانب المطلوبات، فقد إرتفع رأس المال والإحتياطي لدى شركات الصرافة في البحرين بمعدل 12 في المائة في نهاية عام 2020، إذ بلغت قيمة إجمالي رأس المال والإحتياطي في نهاية عام 2022 حوالي 198.6 مليون دولار أمريكي، مقابل 175.1 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021.

وفي **الجمهورية التونسية** تم السماح بإحداث مكاتب الصرف وتوسيع نشاطهم بتمكين الشخص الواحد من فتح أكثر من مكتب، يضبط منشور البنك المركزي التونسي عدد 07 لسنة 2018 المؤرخ في 30 يوليو 2018 شروط ممارسة نشاط الصرف اليدوي من قبل الأشخاص الطبيعيين عن طريق فتح مكاتب صرف، وقد بلغ عدد مكاتب الصرف المرخص لها من قبل البنك المركزي 295 مكتب، علماً أن أول مكتب صرف يدوي تم ترخيصه من قبل البنك المركزي التونسي كان بتاريخ 15 مارس 2019، وقد نجحت جهود البنك المركزي التونسي من إمتصاص مبالغ مالية مهمة من السوق الموازية خلال فترة قصيرة نسبياً. وقد بلغ حجم المبالغ بالعملات التي تم إحالتها لدى مكاتب الصرف في نهاية ديسمبر 2022 أكثر من 1,600 مليون

<sup>37</sup> مصدر البيانات: الموقع الإلكتروني لمصرف البحرين المركزي (النشرة الإحصائية، فبراير 2023).

دولار، مقابل 500 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2020 (أي قبل عامين)، الأمر الذي يعكس تطور هذا القطاع في تونس.

أما في سلطنة عُمان<sup>38</sup>، فقد بلغ حجم موجودات قطاع شركات الصرافة حوالي 281.9 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2022، مقابل حوالي 230.6 مليون دولار في نهاية عام 2021 أي بمعدل نمو بلغ 22.2 في المائة، ويأتي هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى ارتفاع بند "المستحقات من البنوك وشركات الصرافة" وبدرجة أقل بندي "النقد والمعادن النفيسة" و"الموجودات الثابتة"، فيما يخص بنود المطلوبات، فقد ارتفع بند رأس المال والإحتياطيات والأرباح المحتجزة من 172.3 مليون دولار في نهاية عام 2021 إلى 190.6 مليون دولار في نهاية عام 2022، أي بمعدل نمو 10.6 في المائة.

وفي دولة فلسطين يعتبر قطاع الصرافة ركناً أساسياً من عناصر الإستقرار المالي كون شركات الصرافة تلعب دوراً مهماً في تلبية احتياجات الجمهور من العملات المختلفة، فضلاً عن تقديم الخدمات الأخرى "تحويل الأموال، شراء الشيكات"، كما تلعب دوراً مهماً في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول الخدمات المالية لكافة المناطق في فلسطين. وسعيًا من سلطة النقد الفلسطينية بشكل مستمر لتطوير المنهجيات والأدوات الرقابية بما يتلاءم مع التطورات الرقابية والتكنولوجية، فقد قامت بتطوير نظام آلي لتسهيل عمليات الرقابة المكتبية والميدانية على قطاع الصرافين، وذلك من أجل تحسين كفاءة هذه العمليات وتحسين فعاليتها. يعمل في قطاع الصرافة 241 جهة (أفراد وشركات) موزعة على 337 فرع في نهاية عام 2022، وقد بلغ حجم موجودات قطاع الصرافة حوالي 86.0 مليون دولار في نهاية عام 2022 مقابل حوالي 84.3 مليون دولار و 79.1 مليون دولار في نهاية عامي 2021 و 2020 على التوالي، يقدم هذا القطاع خدماته في بيع وشراء العملات وفي شراء الشيكات الأجلة وتقديم الحوالات وبيع المعادن والسبائك غير المصنعة، ويخضع القطاع لرقابة سلطة النقد نظراً للدور الذي يؤديه في الإقتصاد الفلسطيني الذي يتبادل السلع والخدمات بأربع عملات متداولة مما يجعل الحاجة لقطاع صرافة قوي ومتين آمن ومستقر أمر هام جداً. هذا وقد بلغ حجم الحوالات الواردة في نهاية عام 2021 حوالي 520.8 مليون دولار مقابل 450.4 مليون دولار في نهاية عام 2020، في حين بلغ حجم الحوالات الصادرة حوالي 285.6 مليون دولار في نهاية عام 2021 مقابل 224.4 مليون دولار في نهاية عام 2020.

وفي دولة قطر<sup>39</sup> بلغ حجم أصول قطاع شركات الصرافة في قطر حوالي 737.6 مليون دولار في نهاية عام 2022، مقابل 615.6 مليون دولار في نهاية عام 2021، أي بنسبة نمو بلغت 19.8 في المائة، ويُعزى هذا النمو الملحوظ بشكل أساسي إلى ارتفاع بند "أرصدة لدى البنوك". كما ارتفع رأس المال المدفوع للقطاع من 228.0 مليون دولار في نهاية عام 2022 إلى 248.6 مليون دولار في نهاية عام 2021 أي بمعدل نمو

<sup>38</sup> مصدر البيانات: الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العُماني (النشرة الإحصائية الفصلية، ديسمبر 2022).

<sup>39</sup> مصدر البيانات: الموقع الإلكتروني لمصرف قطر المركزي (النشرة الإحصائية الفصلية للقطاع المالي غير المصرفي، الربع الرابع 2022).

بلغ 9.0 في المائة. أما عن مؤشرات أداء القطاع فقد كانت جيدة، إذ حافظ القطاع على تحقيق ربحية جيدة بالرغم من تراجعها في نهاية عام 2022 مقارنةً مع نهاية عام 2021، إذ بلغت الأرباح المدورة للقطاع حوالي 53.8 مليون دولار في نهاية عام 2022 مقابل 55.9 مليون دولار في نهاية عام 2021، وكذلك إرتفعت نسبة حقوق المساهمين من 352.3 مليون دولار في نهاية عام 2021 إلى 376.9 مليون دولار في نهاية عام 2022، محققةً نمواً بمعدل 7.0 في المائة.

وفي دولة الكويت<sup>40</sup> بلغ عدد شركات الصرافة العاملة في الكويت 32 شركة في نهاية عام 2022، وقد بلغ حجم موجودات هذا القطاع نحو 924.6 مليون دولار في نهاية عام 2022، مقابل حوالي 860.9 مليون دولار في نهاية عام 2021، أي بمعدل نمو بلغ 7.4 في المائة، وقد شكلت نسبة حجم الأصول إلى حجم أصول القطاع المالي في الكويت حوالي 0.3 في المائة في نهاية عام 2022. وقد واصلت شركات الصرافة أدائها الجيد منذ عام 2019، وذلك بالرغم من تراجع عدد شركات الصرافة من 40 شركة في عام 2019 إلى 32 شركة في عام 2022، حيث حقق القطاع صافي ربح بلغ 140.6 مليون دولار في نهاية عام 2022، مقابل 149.2 في نهاية عام 2021، علماً أن هذا القطاع حقق صافي ربح بلغ حوالي 118.5 مليون دولار و59.3 مليون دولار و60.5 مليون دولار في نهاية الأعوام 2020 و2019 و2018 على التوالي، وقد ارتفع صافي أرباح قطاع الصرافة في عامي 2022 و2021 مقارنةً مع الفترات السابقة بشكل أساسي بسبب ارتفاع بندي إيرادات بيع العملات وإيرادات أخرى، الأمر الذي يُشير إلى كفاءة هذه الشركات بتحقيق إيرادات من أعمالها الرئيسية.

### الرقابة على القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية

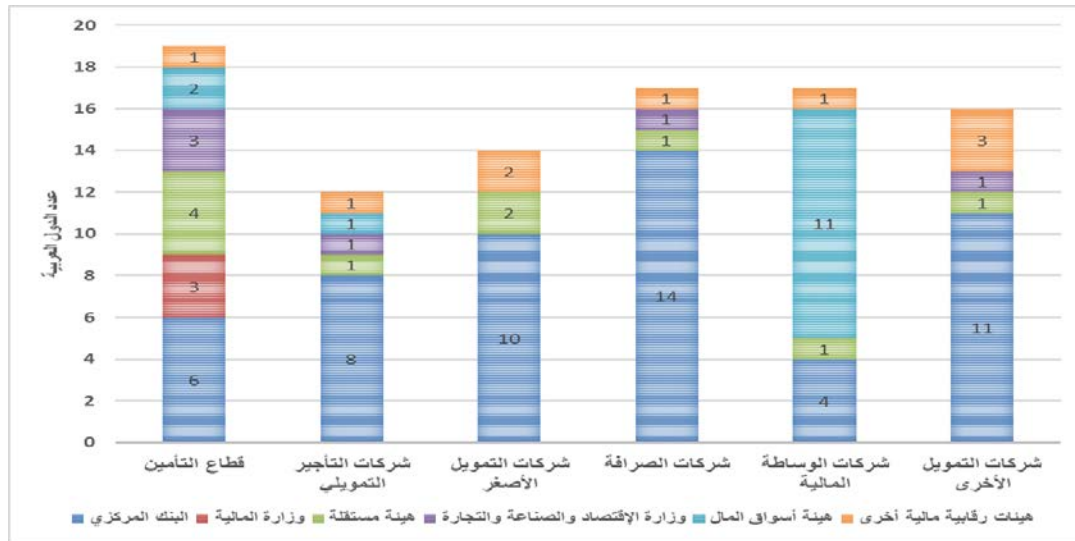
كدرس مُستفاد من الأزمة المالية العالمية في عام 2008، برزت الحاجة إلى تنظيم كافة مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي وخصوصاً شركات التمويل بكافة أنواعها (بما في ذلك صيرفة الظل Shadow Banking). فغياب البيانات اللازمة حول القطاع وعدم توفر المتابعة والرقابة الكافية عليه، قد يترتب عنه نشوء فقاعات أصول ومخاطر نظامية تؤثر سلباً على الإستقرار المالي. وعليه، من الأهمية بمكان، قيام السلطات الرقابية بدراسة واقع هذا القطاع وتعريف نشاطه وتحدياته بشكل دقيق مع التركيز على توفير بيانات دقيقة تمكن من متابعة القطاع، وذلك للوقوف على حجمه ومخاطره، كما يتطلب الأمر تنسيقاً أكبر بين مختلف السلطات الإشرافية والرقابية على القطاع المالي والمصرفي. في هذا السياق، إن أساليب الرقابة على القطاع المالي غير المصرفي قد تختلف من دولة عربية إلى أخرى (مثل باقي دول العالم)، فبعض الدول أوكلت مهام الرقابة على معظم مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي إلى البنك المركزي، في حين أن بعض الدول لديها هيئات رقابية متعددة على القطاع، مع وجود تنسيق فيما بينها، حيث إن التنسيق بين

<sup>40</sup> مصدر البيانات: الموقع الإلكتروني لبنك الكويت المركزي (الإحصاءات والإصدارات الفصلية 2022، جدول 25-1: شركات الصرافة: الموجودات، وجدول 25-3: شركات الصرافة: الإيرادات والمصروفات).

السلطات الرقابية والإشرافية أساس لنجاح قياس المخاطر الناشئة عن القطاع المالي غير المصرفي بشكل فعال، على أن تتوفر لدى الجهة الرقابية القدرة والصلاحية والأدوات المناسبة لمعالجة مخاطر القطاع بما يعزز من الإستقرار المالي.

في هذا السياق، في حال كان التوجه الإشرافي في الدولة، لوجود هيئات إشرافية مستقلة متعددة على القطاع المالي غير المصرفي، من المناسب التنسيق بين المصرف المركزي وهذه الهيئات، قد يكون من خلال توقيع

شكل (4-20): السلطات الرقابية على مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

مذكرات تفاهم بخصوص الجوانب التي تهم المصرف المركزي، مثل قضايا المخاطر النظامية (بما في ذلك مخاطر العدوى)، وحماية المستهلك المالي، والشمول المالي، والإستقرار المالي. كذلك تبرز أهمية تشكيل لجنة إدارة أزمات أو لجنة استقرار مالي داخل المصرف المركزي وبرئاسته، على أن تضم في عضويتها ممثلين عن وزارة المالية وهيئة الأوراق المالية وهيئة التأمين والسلطات الإشرافية على المؤسسات المالية غير المصرفية، للتنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة الإحترازية الجزئية والكلية وقياس مخاطر قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية بالقدر الكافي، إضافةً إلى تعزيز فعالية السياسة الإحترازية الكلية والتطبيق الأمثل لأدواتها، يبين الشكل (4-20) والجدول (4-1) تفاصيل شكل الرقابة على مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية.



جدول (1-4): السلطات الرقابية على مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية

الدولة	قطاع التأمين	شركات التمويل الأصغر	شركات التأجير التمويلي	شركات الصرافة	شركات الوساطة المالية	شركات التمويل الأخرى
الأردن	البنك المركزي	البنك المركزي	البنك المركزي	البنك المركزي	هيئة الأوراق المالية	البنك المركزي
الإمارات	البنك المركزي	-	-	البنك المركزي	هيئة الأوراق المالية والسلع	البنك المركزي
البحرين	البنك المركزي	البنك المركزي	البنك المركزي	البنك المركزي	البنك المركزي	البنك المركزي
تونس	الهيئة العامة للتأمين- وزارة المالية	سلطة الرقابة على التمويل الصغير	البنك المركزي	البنك المركزي	هيئة السوق المالية	-
الجزائر	لجنة الإشراف والرقابة على التأمين والوزير المكلف بالمالية والمجلس الوطني للتأمينات.	-	-	البنك المركزي	-	-
السعودية	البنك المركزي	البنك المركزي	البنك المركزي	البنك المركزي	البنك المركزي	البنك المركزي
السودان	هيئة الرقابة على التأمين	البنك المركزي	البنك المركزي	البنك المركزي	هيئة أسواق المال وسوق الخرطوم للأوراق المالية	-
العراق	ديوان التأمين-وزارة المالية	-	-	البنك المركزي	البنك المركزي	شركات التمويل وشركات الإستثمار المالي: البنك المركزي
عمان	الهيئة العامة لسوق المال	البنك المركزي	البنك المركزي	البنك المركزي	الهيئة العامة لسوق المال	البنك المركزي
فلسطين	هيئة سوق رأس المال	سلطة النقد	هيئة سوق رأس المال	سلطة النقد	هيئة سوق رأس المال	- شركات التمويل وشركات خدمات الدفع: سلطة النقد. - تمويل الرهن العقاري: هيئة سوق رأس المال.
قطر	البنك المركزي	البنك المركزي	-	البنك المركزي	هيئة قطر للأسواق المالية	البنك المركزي
الكويت	وحدة تنظيم التأمين- وزارة التجارة والصناعة	البنك المركزي	وزارة الصناعة والتجارة	البنك المركزي	هيئة أسواق المال	البنك المركزي
لبنان	وزارة الاقتصاد والتجارة	لجنة الرقابة على المصارف	لجنة الرقابة على المصارف	لجنة الرقابة على المصارف	هيئة الأسواق المالية	لجنة الرقابة على المصارف
ليبيا	هيئة الإشراف والرقابة على التأمين	-	البنك المركزي	البنك المركزي	سوق الأوراق المالية والبنك المركزي	البنك المركزي
مصر	الهيئة العامة للرقابة المالية	الهيئة العامة للرقابة المالية	الهيئة العامة للرقابة المالية	البنك المركزي	الهيئة العامة للرقابة المالية	- شركات التمويل: الهيئة العامة للرقابة المالية. البريد المصري: وزارة الاتصالات.
المغرب	هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي	البنك المركزي	البنك المركزي	مكتب الصرف	الهيئة المغربية لسوق الرساميل	شركات التمويل والأداء: البنك المركزي.
موريتانيا	البنك المركزي	البنك المركزي	-	-	-	-
اليمن	وزارة الصناعة والتجارة	وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التخطيط	-	البنك المركزي	-	- مكاتب البريد: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات. - مقدمي خدمات الدفع: البنك المركزي.

• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

## الخلاصة

إنطلاقاً مما تقدم، يُمكن الإستنتاج بأن القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية، وإن كان حجمه موجوداته قليل نسبياً مقارنةً مع حجم القطاع المصرفي في الدول العربية، إلا أنه قطاع متين ومستقر ولا يستدعي القلق بالرغم من الظروف والتحديات التي تواجهها بعض الدول العربية، حيث بدأ بالتعافي بعد الأثر العميق الذي خلفته أزمة فيروس كورونا المستجد وإنعكاساتها على القطاعات المالية وإقتصادات الدول العربية، وقد بينت مؤشرات أداء هذا القطاع بمختلف مكوناته عدم وجود مخاطر نظامية تستوجب إتخاذ إجراءات إستثنائية على صعيد السياسة الإحترازية الكلية مع الأخذ في الإعتبار خصوصية الأوضاع في بعض الدول العربية. لكن في المقابل، من الأهمية بمكان مواصلة قيام المصارف المركزية بمواصلة تطوير هذا القطاع وتقييم مخاطره، وذلك بالتعاون مع الجهات الرسمية المعنية، إضافةً إلى وضع تعريف دقيق على مستوى الدولة لمؤسسات القطاع المالي غير المصرفي التي يُفترض أن تخضع لإشراف ورقابة المصرف المركزي، كما تبرز أهمية القيام بدراسة معمقة حول واقع القطاع في الدولة، للوقوف على حجمه وطبيعته والتحديات التي تواجهه وكذلك توفير بيانات دقيقة وموثوقة حوله.

في هذا السياق، بيّن الفصل وجود إختلافات بين الدول العربية من حيث الجهة الرقابية لقطاع المؤسسات المالية غير المصرفية، مما يتطلب ضرورة مراجعة وتحديد المتطلبات الإشرافية للقطاع وفق أفضل الممارسات الدولية، بما يشمل بحد أدنى: متطلبات الترخيص والتفرع، والحوكمة، ومتطلبات كفاية رأس المال والسيولة، والإمتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وخطط الإحلال والتعاقب الوظيفي، والإفصاح، والبيانات والتقارير الدورية، وإعداد وإعتماد خطط معتمدة من الإدارة العليا للمصرف المركزي حول كيفية تنفيذ المهام الخاصة بالتنشيط الميداني والرقابة المكتتبية على المؤسسات المالية غير المصرفية، ومؤشرات تقييم أدائها.

كذلك لا بد من قيام إدارات الإستقرار المالي في المصارف المركزية بتقييم المخاطر النظامية الناشئة عن القطاع المالي غير المصرفي بشكل مستمر، وقيام المصارف المركزية بالتنسيق مع السلطات الرقابية الأخرى بوضع ومراجعة العديد من الجوانب التي تهم قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية على صعيد قضايا الإستقرار المالي بما يشمل بحد أدنى: المتطلبات الرقابية والإحترازية، ومنظومة إدارة المخاطر، واختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية والجزئية، وخطط استمرارية العمل، وخطط التعافي، والتقنيات المالية الحديثة، وحماية المستهلك المالي، وإدارة الكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ، ووضع الأطر الملائمة لتوسيع قاعدة البيانات لدى شركات المعلومات الإئتمانية لتشمل عمليات مؤسسات وشركات القطاع المالي غير المصرفي، وغيرها من الجوانب التي تعزز من الإستقرار المالي<sup>41</sup>.

<sup>41</sup> لمزيد من التفاصيل، يرجى الإطلاع على الملحق رقم (1) الذي يتضمن المبادئ الإرشادية العامة التي أصدرها صندوق النقد العربي في عام 2021 حول تعزيز الدور الإشرافي للمصارف المركزية في التعامل مع مخاطر المؤسسات المالية غير المصرفية في الدول العربية.

## الفصل الخامس

### إختبارات الضغط (التحمل) ونتائجها على مستوى الجهاز المصرفي في الدول العربية

تُعتبر إختبارات الضغط إحدى أهم الأدوات التحليلية الرئيسية للسياسة الإحترازية الجزئية والكلية وكذلك أدوات إدارة المخاطر ذات النظرة المستقبلية، والتي تستخدم في تقييم التأثير المحتمل لمجموعة من التغيرات المعاكسة في عوامل المخاطر - في ظل ظروف وأحداث إستثنائية ولكن محتملة الحدوث - على الموقف المالي للبنوك على المستوى الجزئي والكلي. وهو ما يساعد في تحديد نقاط الضعف في النظام المالي، وما قد ينتج عنها من مخاطر نظامية قد تؤثر على الإستقرار المالي. ويتم إجراء الإختبارات من خلال صياغة السيناريوهات بناءً على إفتراضات متدرجة من حيث شدة التأثير، والتي تبدأ بالافتراضات الأساسية منخفضة الحدة، ثم المتوسطة، وصولاً للإفتراضات الأشد حدة لقياس تأثيرها على مجموعة من المؤشرات المالية وأهمها الربحية ومدى كفاية رأس المال والسيولة وجودة الأصول، وذلك لمجموعة من المخاطر ومنها مخاطر انتقال العدوى في القطاع المصرفي، أو بين القطاع المصرفي والقطاع المالي غير المصرفي داخل النظام المالي.

وتظهر أهمية نتائج إختبارات الضغط في إتخاذ الإجراءات الاستباقية في ظل إفتراضات لظروف إستثنائية من أزمات مالية وإقتصادية، وتغيرات مناخية، وتطورات تقنية وسبيرانية، إضافة إلى بعض العوامل الأخرى ذات التأثير السلبي على النظام المالي، خاصة في ظل إرتفاع حالة عدم اليقين الناتج عن العديد من الصدمات المتعاقبة التي واجهتها دول العالم خلال الفترة الأخيرة، والتي بدأت بجائحة كورونا ثم الأزمة الروسية الأوكرانية والتي أثرت سلباً على الإقتصاد والنظام المالي العالمي. كما تساهم إختبارات الضغط في تطوير خطط التعافي التي تبرز أهميتها في وضع الإجراءات التصحيحية اللازمة لاستعادة السلامة المالية للقطاع المصرفي حال تحقق أي من الإفتراضات ذات التأثير مرتفع الشدة في ضوء أحداث جسيمة، وذلك لضمان استمرار قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها والحفاظ على أموال المودعين، مع الاستمرار في أداء دورها الأساسي المتمثل بالوساطة المالية دون الإخلال بالمتطلبات الرقابية.

وفي إطار ما عكسته الأزمات الأخيرة من أهمية دور إختبارات الضغط في تعزيز منظومة إدارة المخاطر وتعزيز الموقف المالي للقطاع المصرفي والمساهمة في دعم الإستقرار المالي، قام صندوق النقد العربي بإصدار المبادئ الإرشادية حول تطوير منهجيات إختبارات الضغط (ملحق 2)، ومن أهمها قيام البنك المركزي أو السلطة الرقابية بإصدار إطار عام حول إختبارات الضغط بحيث يتضمن متطلبات بناء المنهجيات والافتراضات المستخدمة، وتحديد دورية إجرائها وآلية التعامل مع نتائج الإختبارات، وتكثيف دورية إختبارات الضغط للبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً، واستخدام افتراضات تأخذ في الاعتبار مخاطر إنتقال

العدوى داخل النظام المالي، وكذلك عبر الحدود مع الأنظمة المالية الأخرى، واستخدام نتائج اختبارات الضغط في عملية التخطيط الرأسمالي من خلال عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ومستويات السيولة. ومن بين هذه المبادئ أيضاً قيام البنوك المركزية والمؤسسات المالية بمراجعة وتطوير المنهجيات المستخدمة في اختبارات الضغط بشكل دوري أو عند الحاجة، إضافة إلى أهمية مواكبة التطورات في المجالات الهامة ذات التأثير على النظام المالي مثل الأزمات المالية والاقتصادية، وتغيرات المناخ، ومخاطر الأمن السيبراني، وبناء إفتراضات تقيس هذه المخاطر مثل المخاطر المادية ومخاطر التحول المصاحبة للتغيرات المناخية، ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومخاطر التخلي عن أسعار العائد المرجعية مثل الليبور. من جانب آخر، تضمنت تلك المبادئ أهمية قيام البنوك المركزية بإصدار دليل أو تعليمات للمؤسسات المالية حول تطبيق اختبارات الضغط العكسية التي تتيح معرفة أسباب تراجع النسب الرقابية الرئيسية لدى البنك عن الحدود الرقابية المقررة.

ويمكن تقسيم الإختبارات التي يتم تطبيقها في الدول العربية بشكل أساسي إلى اختبارات الحساسية واختبارات السيناريوهات، وتتنوع في درجة تأثيرها بين السيناريوهات المعتدلة وشديدة الحدة، ويتم صياغة السيناريوهات بحيث تتفق مع طبيعة الظروف العالمية والإقليمية المحيطة، والسمات الاقتصادية الخاصة بكل دولة - سواء للدول العربية المصدرة للنفط أو المستوردة له - كما يمكن تقسيم الاختبارات بشكل عام إلى اختبارات الملاءة المالية والتي تشمل مخاطر الائتمان والتركز والسوق والتشغيل، والإختبارات الخاصة بمخاطر السيولة، ومخاطر انتقال العدوى بين البنوك والمخاطر العابرة للحدود، واختبارات الضغط الكلية، واختبارات الضغط العكسية. هذا ويتم تطبيق اختبارات الضغط على مستوى القطاع المصرفي بواسطة قطاعات الرقابة المصرفية أو الاستقرار المالي داخل البنك المركزي (Top-down Approach) أو من خلال البنك ذاته باستخدام إطار عام وشروط محددة بواسطة السلطة الرقابية (Bottom-up Approach). ويتم الإفصاح عن المنهجيات بشكل تفصيلي أو مختصر، وكذلك نتائج الإختبارات بصورة كمية أو نوعية من خلال تقارير الإستقرار المالي أو المواقع الإلكترونية الخاصة بالبنوك المركزية وسلطات النقد العربية.

هذا وتقوم البنوك المركزية العربية بإجراء أنواع مختلفة من اختبارات الضغط طبقاً لمنهجيات وسيناريوهات مختلفة، وقد استخدمت عدة دول عربية سيناريو استمرار الركود العالمي في تطبيقها الأخير، مع تعرض التصنيف السيادي لمزيد من التخفيض في ظل افتراض استمرار الاختلالات المالية، مما يؤدي إلى ارتفاع خروج رؤوس الأموال الأجنبية، الأمر الذي يؤثر سلباً على قيمة العملات المحلية ويؤدي إلى ارتفاع الضغوط التضخمية وتوجه السياسة النقدية لرفع أسعار الفائدة، مع افتراض التأثير السلبي لانخفاض أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي، إضافة إلى افتراض ضعف موقف الملاءة المالية والسيولة في قطاع الشركات والكيانات المرتبطة بالحكومة، والضغوط في قطاع العقارات.

## أولاً: أنواع المخاطر الرئيسية المتضمنة باختبارات الضغط المطبقة بواسطة البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية

تهدف اختبارات الضغط المرتبطة بمخاطر الائتمان إلى قياس تأثير مخاطر الائتمان على كل من الربحية وكفاية رأس المال على مستوى البنك والقطاع المصرفي، وذلك باستخدام افتراضات تراجع جودة محفظة الائتمان، مثل تخفيض درجة التصنيف الائتماني للعملاء ببعض القطاعات الاقتصادية المعرضة للمخاطر، أو تخفيض درجة التصنيف الائتماني لبعض العملاء بالمحفظة الائتمانية، أو زيادة نسبة القروض غير العاملة حسب درجة تأثرها بالظروف الاقتصادية والمالية المحلية أو العالمية، ويتم ترجمة الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى زيادة في قيمة المخصصات المكونة المقابلة لمخاطر الائتمان.

بالنسبة لإختبارات الضغط المتعلقة بمخاطر الائتمان السيادية، فتهدف إلى حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن ارتفاع احتمالية إخفاق الجهات السيادية في سداد المستحقات الخاصة بالأوراق المالية الحكومية المدرجة بمحفظة الإستثمارات المالية للبنوك، أو القروض الحكومية بالمحفظة الائتمانية. أما على جانب مخاطر التركيز، فيتم إجراء اختبارات الضغط لها بواسطة تقييم تأثير إخفاق توظيفات كبار العملاء في البنك، أو إخفاق القطاعات الاقتصادية المعرضة للمخاطر والتي تتركز بها توظيفات البنوك. وفي إطار اختبارات الضغط الكلية، يتم تقدير مدى تأثر نسبة القروض غير العاملة أو المخصصات المقابلة لها - كمؤشر لمخاطر الائتمان - ببعض المتغيرات الاقتصادية والمالية الكلية، وذلك باستخدام نماذج إحصائية كمية.

وعلى جانب إختبارات الضغط المرتبطة بمخاطر السوق، فتهدف إلى تقييم مدى صلاية البنوك في مواجهة التغيرات المعاكسة في عوامل السوق المختلفة مثل سعر الصرف وأسعار العائد. فبالنسبة للصددمات المتعلقة بمخاطر سعر الصرف، فيتم تقدير تأثيرها من خلال تقييم الخسائر أو الأرباح الناتجة من ضرب صافي المراكز المفتوحة للعملة الأجنبية والتغير في سعر الصرف حسب السيناريو المستخدم، فإذا كان هناك فائضاً في صافي المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية لدى البنك، فإنه يحقق أرباحاً في حالة انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، في حين يتحمل البنك خسائر في حالة ارتفاع قيمة العملة المحلية، والعكس صحيح في حالة وجود عجز في صافي المراكز المفتوحة للعملات الأجنبية.

ويتم تطبيق اختبارات الضغط لمخاطر أسعار العائد (الفائدة) باستخدام فجوات إعادة التسعير والتي تشمل مجموعة متجانسة من الأصول أو الإلتزامات من حيث الحساسية للتغير في سعر العائد، وفي حالة تحقيق فجوات موجبة لإعادة التسعير والتي تشير إلى إعادة تسعير الأصول بشكل أسرع من الإلتزامات، فيترتب عليها تحقيق البنوك لزيادة في الربح من صافي الدخل من العائد وذلك في حالة ارتفاع سعر العائد، وخسارتها في حالة انخفاض سعر العائد، والعكس صحيح بالنسبة للبنوك ذات الفجوات السالبة. أما عن التأثير غير المباشر لمخاطر أسعار العائد، فيتم قياسه من خلال تأثيره على مخاطر الائتمان، حيث يمثل الإرتفاع في سعر العائد على الإقراض إرتفاعاً في تكلفة الإقتراض التي يتحملها المقترضين، بما يؤثر سلباً على جودة

المحفظة. ومن ناحية أخرى، يتم تقييم تأثير التغيير في أسعار العائد على محفظة الأوراق المالية لدى البنوك – بالضغط على منحنى العائد الفعلي (yield curve) أو سعر العائد الإسمي - ثم إعادة تقييم السندات الحكومية وسندات الشركات بالقيمة الاسمية باستخدام أسلوب القيمة الحالية أو أسلوب الفترة الزمنية المعدلة، حيث يؤدي ارتفاع سعر العائد إلى خسائر تقييم في محفظة السندات والعكس صحيح.

وتهدف إختبارات الضغط الخاصة بمخاطر السيولة إلى تقييم قدرة البنوك على مواجهة أزمات السيولة خلال فترات زمنية معينة، وذلك باستخدام المنهجية القائمة على الأرصد (Stock-based approach)، أو منهجية التدفقات النقدية للسيولة (Cash-flow based approach). وتشمل المنهجية القائمة على استخدام الأرصد تطبيق سيناريوهات صدمات السيولة على نسبة تغطية السيولة أو نسبة صافي التمويل المستقر أو متطلبات السيولة الرقابية الأخرى. وتقيس إختبارات الضغط القائمة على نسبة تغطية السيولة مدى كفاية الأصول السائلة عالية الجودة لمقابلة الإلتزامات من خلال تحويلها إلى نقدية (على مدى 30 يوم) وذلك بافتراض سيناريو معاكس لأوضاع السيولة لدى البنك أكثر حدة من تلك المفترضة بواسطة لجنة بازل للرقابة المصرفية، مثل حساب نسب إقتطاع أعلى (haircuts) للأصول السائلة، أو نسب سحب أكبر للتدفقات النقدية الخارجة، وخاصة الودائع. وبالنسبة لمنهجية التدفقات النقدية للسيولة باستخدام هيكل آجال الاستحقاقات، فيتم تقييم مدى كفاية الأصول السائلة على تغطية الفجوات التراكمية الناتجة عن عدم تطابق آجال استحقاق الأصول والإلتزامات من خلال تطبيق نسب افتراضية للبنود التي تمثل تدفقات نقدية داخلية أو خارجية، ثم حساب الفجوة الناتجة عن ذلك، بالإضافة إلى تطبيق نسب خصم للأصول السائلة التي تلجأ البنوك إليها لتغطية تلك الفجوات حسب السيناريو المستخدم.

وفيما يخص مخاطر إنتقال العدوى المباشرة داخل القطاع المصرفي، يتم إجراء إختبار الضغط لهذه المخاطر باستخدام مصفوفة العلاقات الترابطية بين البنوك داخل سوق الإنترنت، وذلك بافتراض إخفاق بعض البنوك ذات الموقف المدين في سداد إلتزاماتها تجاه البنوك الأخرى في القطاع المصرفي، وتقدير تأثير ذلك على نسبة كفاية رأس المال للبنوك الدائنة، حيث يترتب على إخفاق البنوك في الموجة الأولى من الإخفاقات (first iteration) إخفاق بنوك أخرى، وتكون تلك البنوك هي مصدر المخاطر للبنوك الأخرى، ويتم تكرار هذه الموجات حين يتوقف إخفاق البنوك الناتج عن إختبارات الضغط.

## 1. إختبارات الضغط الخاصة بمخاطر الإئتمان

تعد مخاطر الإئتمان من أهم المخاطر التي تواجه العمل المصرفي نظراً لطبيعة عمل البنوك، وبالتالي فإن إختبارات الضغط الخاصة بمخاطر الإئتمان أحد الأنواع الرئيسية لإختبارات الضغط التي يتم تطبيقها بواسطة البنوك المركزية العربية. وتقوم دول (الأردن، البحرين، تونس، عُمان، فلسطين، مصر، موريتانيا) بإجراء إختبارات الضغط على المحفظة الإئتمانية على النحو التالي:

## المملكة الأردنية الهاشمية

تم إفتراض حدوث زيادة في القروض غير العاملة بنسبة 100 في المائة، وإفتراض إنخفاض أرباح البنوك بنسبة 50 في المائة في عام 2022 مقارنة مع عام 2021، وذلك بإفتراض استمرار التداعيات التي أعقبت جائحة كورونا والتوترات الجيوسياسية العالمية وخاصة الأزمة الروسية الأوكرانية وتأثيرها على الأوضاع الإقتصادية في الأردن، كما تم افتراض أن تبلغ نسبة الخسارة عند التعثر (LGD) 65 في المائة من قيمة القروض غير العاملة. وقد أدى ذلك إلى إنخفاض نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الأردن من 18.0 في المائة إلى 15.1 في المائة، مما يعني أن القطاع المصرفي بشكل عام قادر على تحمل هذه الصدمة، حيث تبقى النسبة لديه بعد تأثير الصدمة أعلى من الحد الأدنى المطبق في الأردن والبالغ 12 في المائة. وترجع قدرة القطاع المصرفي على تحمل هذه الصدمة إلى ارتفاع نسب كفاية رأس المال لدى البنوك في الأردن، وكذلك لتحقيقها مستوى مرتفع من الأرباح مما يمكنها من إستيعاب المخصصات والخسائر الإضافية الناتجة عن الصدمة حال حدوثها دون تأثير كبير على رأس المال، مما يشكل حماية لرؤوس أموال البنوك. أما على المستوى الجزئي فإن النسبة تبقى أعلى من 12 في المائة لدى 20 بنك وستتخفف عن 12 في المائة لدى 3 بنوك، أحد تلك البنوك ستبقى نسبة الكفاية لديه أعلى من الحد الأدنى المطبق وفقاً لبازل والبالغ 10.5 في المائة، مما يدل على قدرة معظم البنوك في الأردن على تحمل هذه الصدمة.

## مملكة البحرين

قام مصرف البحرين المركزي خلال عام 2022 بتطبيق إختبارات الضغط من خلال وضع سلسلة من الصدمات في إطار سيناريوهات افتراضية مع تغيير نسبة المخاطر. وتشمل إختبارات الضغط القطاعات المصرفية المختلفة بما في ذلك البنوك التقليدية والإسلامية، وبنوك قطاع التجزئة والجملة، والبنوك المحلية والأجنبية، والبنوك ذات الأهمية النظامية على الصعيد المحلي. واستخدم المصرف النماذج الأكثر شيوعاً مثل نموذج صندوق النقد الدولي، وتم تعديل هذه النماذج لتناسب مع النظام المصرفي البحريني، حيث يتم تطبيق سيناريوهات تركز على تقييم مرونة المصارف من خلال زيادة خطورة السيناريوهات لتتجاوز السعة التشغيلية العادية للبنوك. وتم استخدام تقارير المعلومات الفصلية المصرفية والنشرة الإحصائية الشهرية كمصدر للبيانات لإختبارات الضغط. كما قام مصرف البحرين المركزي بمتابعة الإختبارات التي تقوم بها البنوك تماشياً مع المتطلبات الرقابية بإلزام المصارف بأداء إختبارات الضغط.

وركزت السيناريوهات التي طبقها مصرف البحرين المركزي على مخاطر الإئتمان والسوق والسيولة باعتبارها أكبر التحديات المحتملة. وتم إعادة إجراء إختبارات الضغط المتعلقة بتأثير الجائحة على القطاع المصرفي في عام 2022 من ضمن مخاطر الإئتمان، وبالتحديد تأثير تأجيل القروض ضمن الإجراءات المتخذة من قبل المصرف لتأجيل أقساط الإئتمان على جودة الأصول وكفاية رأس المال للمصارف. وتم استخدام سيناريوهات بدرجات مختلفة من الشدة بشكل تصاعدي، مع تحديد درجة الشدة بناء على البيانات التاريخية والتجارب السابقة. ومن ضمن الإختبارات التي قام بها المصرف خلال عام 2022، تم تصميم

افتراضات اختبارات الضغط لمخاطر الائتمان من خلال ارتفاع نسبة القروض غير العاملة، وارتفاع نسبة القروض غير العاملة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية، وفي القطاعات الاقتصادية التي تأثرت بشكل مباشر بجائحة كورونا، وفي القطاع العقاري. وأظهرت اختبارات الضغط التي أجرتها إدارة الاستقرار المالي لمصرف البحرين المركزي في عامي 2022 و2023 أن القطاع المصرفي البحريني قادر على تحمل الصدمات المرتفعة نتيجة تمتع البنوك بمستويات مرتفعة من رأس المال.

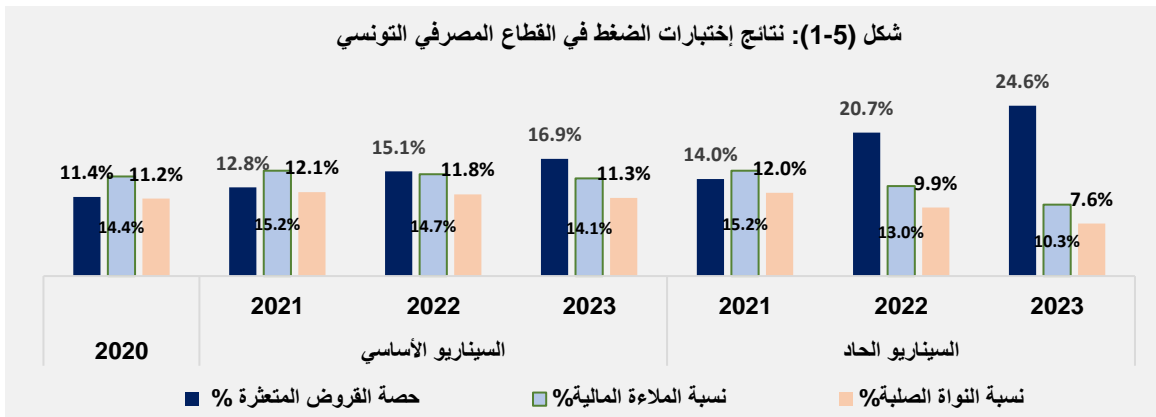
### الجمهورية التونسية

قام البنك المركزي التونسي بإجراء اختبارات الضغط التي تشمل مخاطر الائتمان، والتركز القطاعي، ومخاطر الطرف المقابل، وذلك على مدار ثلاثة أعوام (2021 و2022 و2023) من خلال إجراء اختبار ثاني للضغط في نوفمبر 2021 من أجل رصد مدى تأثير الأزمة الاقتصادية والصحية لعام 2021 ووضع تدابير احترازية كلية استباقية للحفاظ على صلابة القطاع المصرفي. واعتمد البنك المركزي التونسي نهجاً يقوم على تقييم مخاطر الائتمان على الملاءة المالية، وتم تطبيق الاختبارات على عدد 11 بنك محلي مقيم تمثل أكثر من 90 في المائة من إجمالي المركز المالي للقطاع المصرفي، وقد تم استخدام سيناريوهين في تلك الاختبارات على النحو التالي:

- السيناريو الأساسي: تم افتراض إنتعاش وتطور اقتصادي عام 2022 يُمكن من السيطرة على التضخم وعجز الميزانية.

- السيناريو الحاد: افتراض استمرار التباطؤ الاقتصادي وزيادة الضغوط على سيولة البنوك، وارتفاع تكلفة الموارد اللازمة لتمويل الفاعلين الاقتصاديين.

وعلى المستوى الإجمالي، أظهرت نتائج الاختبار أن القطاع المصرفي التونسي يتمتع بصلاية مالية مرضية تمكنه من تحمل الأزمات، بشرط اتباع سياسة حذرة من قبل البنوك لتوزيع الأرباح على مدار العامين المقبلين مع ضمان التغطية الكافية للمخاطر الكامنة، إضافة الى تعزيز قدرة البنك المركزي التونسي على مراقبة المخاطر النظامية.



المصدر: استبيان الاستقرار المالي للدول العربية 2023، صندوق النقد العربي.

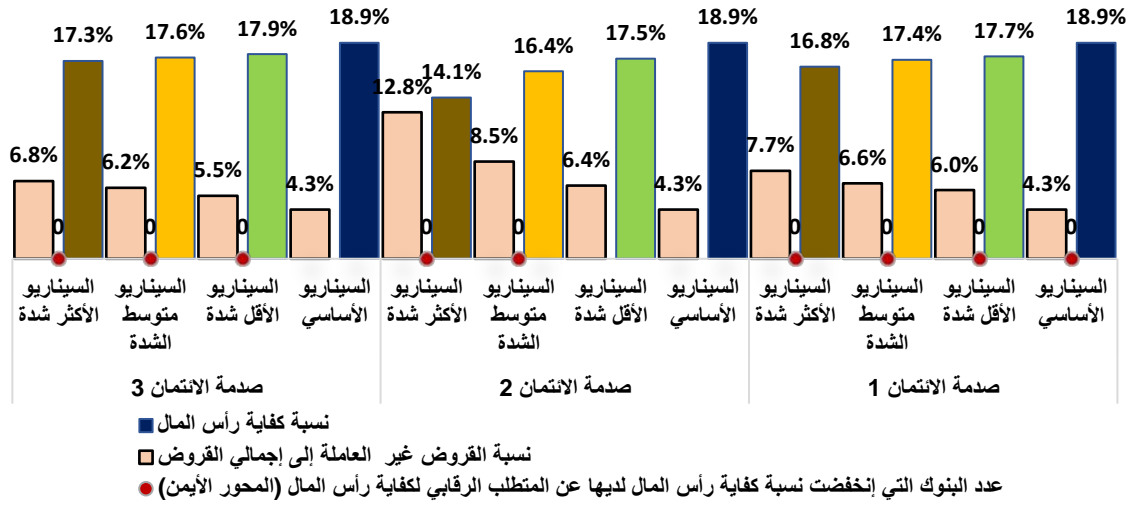


## سلطنة عُمان

قام البنك المركزي العُماني بتطبيق إختبارات الحساسية لمخاطر الائتمان كما في نهاية سبتمبر 2022، بهدف تقييم تأثير الزيادة في مستوى القروض غير العاملة للبنوك على نسبة كفاية رأس المال على النحو التالي:

- صدمة الائتمان-1: تم إفتراض زيادة القروض غير العاملة بنسبة تتناسب مع القروض العاملة للبنوك وذلك بافتراض ثلاثة مستويات مختلفة من الصدمات، حيث تم تحويل 1.8 في المائة، و2.4 في المائة، و3.6 في المائة من القروض العاملة إلى الفئة غير العاملة التي تتطلب 65 في المائة من المخصصات.
- صدمة الائتمان-2: تم إفتراض صدمة إئتمانية تتضمن زيادة القروض غير العاملة بنسبة 50 في المائة بالسيناريو الأقل شدة، و100 في المائة بالسيناريو متوسط الشدة، و200 في المائة بالسيناريو الأكثر شدة، كما تم افتراض ضعف معدل التخلف عن السداد التاريخي (أي 2.4 في المائة) بالسيناريو متوسط الشدة، وثلاثة أضعاف معدل التخلف عن السداد التاريخي (أي 3.6 في المائة) بالسيناريو الأكثر شدة، مع اشتراط أن تتطلب توفير 65 في المائة من المخصصات.
- صدمة الائتمان-3: تم إفتراض زيادة القروض غير العاملة بما يتناسب مع تعرض البنوك الإئتماني للقطاعات الاقتصادية الأكثر عرضة للمخاطر ذات أعلى نسبة قروض غير عاملة، وتشمل قطاع التشييد والبناء، وقطاع تجارة الاستيراد، وقطاع تجارة التجزئة، وقطاع الخدمات، وقطاع الزراعة، وقد تم إفتراض حدوث صدمة تحول ما نسبته 5 في المائة من القروض العاملة للقطاعات المذكورة إلى قروض غير عاملة بالسيناريو الأقل شدة، و7.5 في المائة بالسيناريو المتوسط الشدة، و10 في المائة بالسيناريو الأكثر شدة، مع وجود متطلبات لتوفير 65 في المائة من المخصصات.
- صدمة الائتمان-4 (إختبار الضغط العكسي): تم تقييم سيناريوهات مخاطر الائتمان التي من شأنها أن تجعل البنوك لا تستوفي متطلبات كفاية رأس المال المقررة من البنك المركزي العُماني، وذلك بتقييم الزيادة في القروض غير العاملة التي من شأنها أن تؤدي إلى عدم تلبية البنوك للمتطلبات الرقابية. وأظهر إختبار الضغط العكسي أن النظام المصرفي العُماني يمكنه استيعاب تدهور بنسبة 8.5 في المائة من القروض العاملة الحالية قبل تجاوز نسبة كفاية رأس المال عن الحد الأدنى المقرر من البنك المركزي العُماني.

شكل (2-5): نتائج تطبيق إختبارات تحليل الحساسية في القطاع المصرفي العُماني حسب سيناريوهات صدمة الائتمان كما في نهاية سبتمبر 2022



المصدر: استبيان الاستقرار المالي للدول العربية 2023، صندوق النقد العربي.

## دولة فلسطين

شملت جولة الإختبارات التي أجريت جميع البنوك العاملة في فلسطين (عددها ثلاثة عشر بنكاً) تعريض المراكز المالية للبنوك لصددمات عكسية شديدة الأثر، تضمنت إرتفاع المخصصات نتيجة إنخفاض قيمة الضمانات، بالإضافة إلى إفتراض إرتفاع الديون المتعثرة، وزيادة في أسعار الفائدة، وتغير أسعار صرف العملات، لأغراض هذه الإختبارات تم اعتماد معدل العقبة (Hurdle Rate) عند 10.5 في المائة لتقييم أداء المصارف عند محاكاة الصدمات المختلفة، وهذه النسبة تمثل نسبة كفاية رأس المال بدون أية هوامش إضافية. فيما يخص مخاطر الائتمان، تم إفتراض صدمتين على النحو التالي:

- صدمة انخفاض قيمة الضمانات المقبولة الى النصف (Collateral's haircut): تم إفتراض إنخفاض قيمة الضمانات المقبولة بنسبة 50 في المائة، حيث أظهرت نتيجة محاكاة هذه الصدمة على المستوى الإجمالي للبنوك انخفاض نسبة كفاية رأس المال للمصارف العاملة في فلسطين بمقدار 0.46 نقطة مئوية، لتصل الى 15.88 في المائة مع بقائها أعلى من معدل العقبة عند 10.5 في المائة، على المستوى الإفرادي للبنوك أظهرت نتائج محاكاة الصدمة نجاح جميع البنوك في المحافظة على نسبة كفاية رأس مال أعلى من 10.5 في المائة.

- صدمة محاكاة أثر تدهور جودة الائتمان والإرتفاع في الديون المتعثرة: تم بناء هذه الصدمة بافتراض إرتفاع نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الائتمان بمقدار إنحرافين معيارين عن متوسط النسبة خلال

الفترة الممتدة بين (2005-2022)، بالنتيجة أظهرت عملية الإحتساب إرتفاع نسبة الديون المتعثرة الى إجمالي التسهيلات الائتمانية لتصل الى حوالي 6.13 في المائة مقارنة بمستواها في نهاية العام 2022 والبالغ 4.05 في المائة، لدى محاكاة هذه الصدمة وعلى المستوى الإجمالي للبنوك إنخفضت نسبة كفاية رأس المال بمقدار 0.8 نقطة مئوية عن مستواها بعد صدمة إنخفاض قيمة الضمانات لتصل إلى حوالي 15.08 في المائة، مع بقائها أعلى من 10.5 في المائة سواء على مستوى النظام أو على المستوى الفردي للمصارف.

## جمهورية مصر العربية

تشمل إختبارات الضغط الخاصة بمخاطر الائتمان التي يُجريها البنك المركزي المصري، إختبارات مخاطر الائتمان السيادية الناتجة عن توظيفات البنوك في الأوراق المالية الحكومية والقروض والتسهيلات الائتمانية للجهات السيادية، بالإضافة إلى إختبارات مخاطر الائتمان لمحظة القروض والتسهيلات الائتمانية للمؤسسات غير المالية والشركات المتوسطة، ومحظة إئتمان المشروعات متناهية الصغر والصغيرة، والمخاطر النظامية الناتجة عن التغيرات المناخية.

فيما يخص مخاطر الائتمان السيادية، تمثل توظيفات القطاع المصرفي في الأوراق المالية الحكومية - والتي تشمل كل من أدون الخزانة والسندات الصادرة من الحكومة المصرية بالعملات المحلية والأجنبية - نحو 35 في المائة من إجمالي أصول القطاع المصرفي في يونيو 2022، وتعد المطالبات على الجهات السيادية أصول آمنة وخالية من المخاطر وعالية السيولة، وعلى الرغم من أن إحتتمالية إخفاق الحكومة في سداد مطالباتها بالعملة المحلية تعد نادرة الحدوث، إلا ان لجنة بازل للرقابة المصرفية قد اقترحت مراجعة لأوزان المخاطر على تلك المطالبات، والتي تضمنت تطبيق أوزان مخاطر (من 7 في المائة إلى 9 في المائة) للجهات السيادية ذات تقييم ائتماني أقل من (BBB-).

وفي إطار سيناريو المخاطر الإقتصادية والمالية الكلية، وما يرتبط به من احتمالية تراجع الأداء المالي الحكومي وانخفاض التصنيف الائتماني للدولة، تم تطبيق أوزان مخاطر على المطالبات على الأوراق المالية الحكومية بالعملة المحلية، وهي 7 في المائة طبقاً للسيناريو الأساسي، و 11 في المائة بالسيناريو متوسط الحدة، و 15 في المائة بالسيناريو الأكثر حدة.

أما بخصوص مخاطر إئتمان الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبرى، تم إجراء إختبارات الضغط الخاصة بمحظة إئتمان الشركات بافتراض إرتفاع إحتتمالية الإخفاق وإنخفاض درجة التصنيف الائتماني المرجحة لنسبة من محظة القروض، والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركات التي تنتمي إلى بعض القطاعات الإقتصادية المتأثرة سلباً في إطار سيناريو المخاطر الإقتصادية والمالية الكلية، والتي تتفاوت في درجة تعرضها للمخاطر، فهناك بعض القطاعات عالية التعرض مثل قطاعات السياحة، وصناعة المركبات، ومواد

البناء، والأسمدة، ومتوسطة التعرض مثل قطاعات البترول والغاز الطبيعي والبتروكيماويات، وصناعة وتجارة الأغذية والمشروبات، في حين أن هناك بعض القطاعات منخفضة التعرض مثل قطاع الاتصالات. حيث تم افتراض تراجع درجة الجدارة الائتمانية المرجحة للقطاعات عالية التعرض بثلاث درجات، وتراجعها بدرجتين للقطاعات متوسطة التعرض، وبدرجة واحدة للقطاعات منخفضة التعرض، وذلك لنسبة من محفظة التسهيلات الائتمانية، وهي 50 في المائة طبقاً للسياريو الاساسي، و75 في المائة بالسياريو متوسط الحدة، و100 في المائة وفقاً للسياريو الأكثر حدة.

فيما يتعلق بمخاطر ائتمان الشركات متناهية الصغر، ومحفظة التجزئة المصرفية، تم افتراض ارتفاع احتمالية إخفاق كل من قطاع المشروعات متناهية الصغر، وكذلك القروض والتسهيلات الائتمانية للأفراد، وذلك في ضوء التأثير السلبي - في إطار سياريو المخاطر الاقتصادية الكلية - لمستويات الدخل وما يرتبط بها من فقدان للوظائف نتيجة تضرر القطاعات الاقتصادية، وكذلك تأثر المشروعات متناهية الصغر. حيث تم افتراض إخفاق نسبة من محفظة القروض الاستهلاكية والقروض العقارية لإسكان شخصي، وكذلك نسبة من محفظة القروض الممنوحة للمشروعات متناهية الصغر إلى فئة "دون المستوى" بنسبة 10 في المائة طبقاً للسياريو الأساسي، و15 في المائة بالسياريو متوسط الحدة، و20 في المائة بالسياريو الأكثر حدة.

أما بالنسبة لإختبار الحساسية لمخاطر ائتمان الشركات بالعملة الأجنبية، تم افتراض إخفاق نسبة من محفظة قروض الشركات الكبرى والمتوسطة، والصغيرة ومتناهية الصغر بالعملة الأجنبية إلى فئة "دون المستوى" وذلك لقياس تأثير المخاطر غير المباشرة لإنخفاض قيمة العملة المحلية في إطار سياريو المخاطر الاقتصادية والمالية الكلية.

جدول (5-1): مستوى المخاطر وفقاً لنتائج اختبارات الضغط لمخاطر الائتمان لدى القطاع المصرفي المصري			
السياريو الأكثر حدة	السياريو المتوسط الحدة	السياريو الأساسي	
منخفضة	منخفضة	منخفضة	مخاطر الائتمان السيادية
منخفضة	منخفضة	منخفضة	مخاطر ائتمان الخاصة بمحفظة الشركات الكبرى والمتوسطة والصغيرة
منخفضة	منخفضة	منخفضة	مخاطر الائتمان الخاصة بمحفظة الشركات متناهية الصغر
منخفضة	منخفضة	منخفضة	مخاطر الائتمان الخاصة بمحفظة التجزئة المصرفية
منخفضة	منخفضة	منخفضة	الختبار الحساسية لمخاطر الائتمان الخاصة بمحفظة ائتمان الشركات بالعملة الأجنبية

المصدر: البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي (2021).

### الجمهورية الإسلامية الموريتانية

قام البنك المركزي الموريتاني بإجراء اختبار الضغط على 16 بنك نشط تمثل القطاع المصرفي، ويفترض الإختبار زيادة عامة في القروض غير العاملة، حيث تم افتراض الإنخفاض العام في جودة الأصول من خلال زيادة القروض غير العاملة بـ20 في المائة، و50 في المائة، و100 في المائة من الرصيد الحالي للقروض غير العاملة مما يؤثر سلباً على نسبة المخصصات، وبالتالي صافي ربحية البنوك ونسبة كفاية رأس المال،

وتُشير نتلج تطبيق غختبارات الأوضاع الضاغطة إلى أن البنوك الخاصة المحلية والبنوك متوسطة الحجم ستكون الأكثر تأثراً في هذه الصدمات، مع إنخفاض نسبة الملاءة المالية إلى ما دون الحد التنظيمي البالغ 12.5 في المائة.

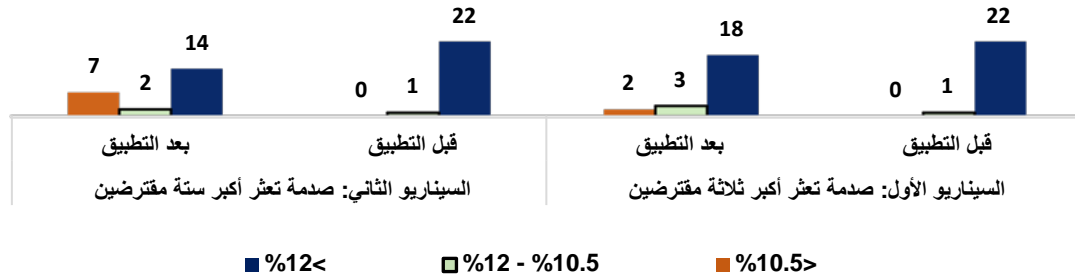
## 2. اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر التركيز

### المملكة الأردنية الهاشمية

قام البنك المركزي الأردني بتطبيق سيناريوهين لقياس مخاطر التركيز على النحو التالي:

- السيناريو الأول يشمل صدمة إخفاق أكبر ثلاثة مقترضين (باستثناء تسهيلات الحكومة الأردنية والتسهيلات المكفولة من قبلها)، في حالة إخفاق أكبر ثلاثة مقترضين (باستثناء تسهيلات الحكومة الأردنية والتسهيلات المكفولة من قبلها) على مستوى كل بنك، فإن نسبة كفاية رأس المال ستبقى أعلى من الحد الأدنى والبالغ 12 في المائة لدى 18 بنك وتنخفض عن 12 في المائة لدى 5 بنوك، مع استمرار النسبة لدى ثلاثة منهم أعلى من الحد الأدنى المطبق وفقاً لبازل والبالغ 10.5 في المائة. أما على مستوى إجمالي القطاع المصرفي فإن نسبة كفاية رأس المال سوف تنخفض من 18 في المائة إلى 15 في المائة، أي أن النسبة ستبقى أعلى من الحد الأدنى المطلوب على مستوى إجمالي القطاع.
- السيناريو الثاني يتضمن صدمة إخفاق أكبر ستة مقترضين (باستثناء تسهيلات الحكومة الأردنية والتسهيلات المكفولة من قبلها)، في حالة إخفاق أكبر ستة مقترضين (باستثناء تسهيلات الحكومة الأردنية والتسهيلات المكفولة من قبلها) على مستوى كل بنك، فإن نسبة كفاية رأس المال ستبقى أعلى من 12 في المائة لدى 14 بنك، في حين تنخفض عن 12 في المائة لدى 9 بنوك، مع استمرار نسبة الكفاية لدى بنكين منهم أعلى من الحد الأدنى المطبق وفقاً لبازل والبالغ 10.5 في المائة، مما يدل على أن بعض البنوك بحاجة إلى تخفيض مخاطر التركيز لديها، علماً بأن البنك المركزي يتابع باستمرار مخاطر التركيز لدى البنوك من خلال تعليمات التركيزات الانتمانية. أما على مستوى إجمالي القطاع المصرفي، فإن نسبة كفاية رأس المال سوف تنخفض من 18.0 في المائة إلى 12.8 في المائة، أي أن النسبة ستبقى أعلى من الحد الأدنى المطلوب على مستوى إجمالي القطاع.

شكل (3-5): نتائج إختبارات الضغط الخاصة بتطبيق سيناريو تعثر أكبر ثلاثة وستة مقترضين في القطاع المصرفي الأردني (2021)



تقرير الإستقرار المالي

المصدر: البنك المركزي الأردني، (2021).

## دولة فلسطين

تتمثل الصدمات المستخدمة في إطار إختبارات الضغط لمخاطر التركيز فيما يلي:

- السيناريو الأول: صدمة تعثر أكبر مقترض (لا تشمل الحكومة): أسفرت محاكاة صدمة تعثر أكبر مقترض عن إنخفاض نسبة كفاية رأس المال على المستوى الإجمالي للمصارف بمقدار 1.46 نقطة مئوية عن مستواها بعد صدمة انخفاض قيمة الضمانات لتصل الى حوالي 14.42 في المائة، وهي أعلى من معدل العقبة البالغ 10.5 في المائة. على المستوى الإفرادي للمصارف أظهرت نتائج المحاكاة نجاح جميع المصارف في المحافظة على نسبة كفاية رأس مال أعلى من 10.5 في المائة.
- السيناريو الثاني: صدمة تعثر أكبر ثلاثة مقترضين (لا تشمل الحكومة): أظهرت هذه الصدمة وجود تركيز عالي في الإئتمان لدى البنوك، وذلك بعد أن أسفرت نتائج المحاكاة عن إنخفاض نسبة كفاية رأس المال على المستوى الإجمالي لهذه البنوك بنحو 2.89 في المائة عن مستواها بعد صدمة إنخفاض قيمة الضمانات لتصل الى 12.99 في المائة، مع بقائها أعلى من معدل العقبة المحدد عند 10.5 في المائة. على المستوى الإفرادي للبنوك، لم ينجح إثنين من البنوك في المحافظة على مستوى كفاية رأس المال فوق معدل العقبة البالغ 10.5 في المائة.

## جمهورية مصر العربية

تشمل إختبارات الضغط التي أجراها البنك المركزي المصري لقياس مخاطر التركيز ما يلي:

- إختبار الحساسية لمخاطر تركيز التوظيفات في الأوراق المالية الحكومية بالعملة المحلية: تم تطبيق إختبار الضغط لمخاطر التركيز في توظيفات الأوراق المالية الحكومية بالعملة المحلية - وذلك استرشاداً بمقترحات لجنة بازل للرقابة المصرفية لمراجعة المعاملة التفضيلية للمطالبات على الجهات السيادية -

من خلال تطبيق وزن مخاطر إضافي على تلك التوظيفات، والذي يتم تحديده طبقاً لنسبة مطالبات القطاع المصرفي على الجهات السيادية بالعملة المحلية إلى الشريحة الأولى من رأس المال، وذلك باستخدام مجموعة من الأوزان تتراوح بين (5 في المائة إلى 30 في المائة)، والتي تطبق بشكل تصاعدي على شرائح تجاوز تلك المطالبات إلى الشريحة الأولى من رأس المال، والتي تتراوح بين (100 في المائة إلى 150 في المائة) وأعلى من 300 في المائة.

- إختبار الحساسية لمخاطر التركيز في محفظة إئتمان الشركات: تم قياس مخاطر التركيز الإئتماني في محفظة إئتمان الشركات من خلال إفتراض إخفاق أكبر 3 عملاء بالسيناريو الأساسي، وأكبر 5 عملاء بالسيناريو متوسط الحدة، وأكبر 10 عملاء بالسيناريو الأكثر حدة، وانتقالهم إلى فئة "دون المستوى" وذلك على مستوى كل بنك.

جدول (5-2): مستوى المخاطر وفقاً لنتائج اختبارات الضغط لمخاطر التركيز لدى القطاع المصرفي المصري			
السيناريو الأكثر حدة	السيناريو المتوسط الحدة	السيناريو الأساسي	
منخفضة	منخفضة	منخفضة	إختبار الحساسية لمخاطر تركيز التوظيفات في الأوراق المالية الحكومية بالعملة المحلية
متوسطة	منخفضة	منخفضة	إختبار الحساسية لمخاطر التركيز في محفظة إئتمان الشركات

المصدر: البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي (2021).

### الجمهورية الإسلامية الموريتانية

يقيس إختبار الضغط لمخاطر التركيز أثر إخفاق أكبر 5 عملاء مقترضين - واحد منهم تلو الآخر - على الملاءة المالية للبنوك. وكان لهذه الصدمة أثر واضح على القطاع المصرفي لإرتفاع التكلفة التقديرية المطلوبة لإعادة إلى مستويات رأس المال الإحترافية، وذلك البنوك التي أخفقت. فقد ترتب على هذا الإختبار انخفاض نسبة كفاية رأس المال إلى دون الحدود الرقابية المقررة، وبلغت تكلفة إصلاح هذه البنوك نحو 10.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

### 3. اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر السوق

#### المملكة الأردنية الهاشمية

تم إجراء بعض الإختبارات لتقييم حساسية البنوك لمخاطر السوق وتأثيرها على كفاية رأس المال. وقد تم إقتصار التحليل على ثلاثة أنواع من الصدمات وهي سعر الصرف، وأسعار العائد (الفائدة)، وأسعار الأسهم. فيما يخص مخاطر سعر الصرف، تم إفتراض إنخفاض سعر صرف الدينار بنسبة 25 في المائة مقابل جميع العملات الأجنبية. وفي هذه الحالة لن تتأثر نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي بشكل كبير حيث ستخفص النسبة من 18.0 في المائة إلى 17.7 في المائة، مما يعني أن القطاع المصرفي قادر بشكل كبير

على تحمل هذه الصدمة وذلك بسبب تغطية الأصول بالعملة الأجنبية وبهامش جيد للإلتزامات بالعملة الأجنبية، مما يعنى توافر مراكز طويلة بالعملة الأجنبية لدى معظم البنوك. وعلى المستوى الجزئي، فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12 في المائة لدى 22 بنك من أصل 23 بنك كما هو الحال قبل الصدمة.

أما مخاطر أسعار الفائدة، فقد تم إفتراض ارتفاع أسعار الفائدة بمقدار 400 نقطة أساس خاصة في ظل قيام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة عدة مرات لتعزيز الإستقرار النقدي وإحتواء الضغوط التضخمية المتوقعة. ففي هذه الحالة سوف تنخفض نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي من 18.0 في المائة إلى 17.4 في المائة، أما على المستوى الجزئي فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12 في المائة لدى 22 بنك من أصل 23 بنك كما هو الحال قبل الصدمة، مما يدل على قدرة البنوك في الأردن على تحمل هذه الصدمة.

فيما يخص مخاطر أسعار الأسهم، فقد تم إفتراض إنخفاض أسعار الأسهم في السوق المالي بنسبة 30 في المائة. وفي هذه الحالة سوف تنخفض نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الأردن بشكل بسيط حيث ستتنخفض النسبة من 18 في المائة إلى 17.9 في المائة، مما يعني أن تأثير هذه الصدمة محدود جداً على القطاع المصرفي بشكل عام. وعلى المستوى الجزئي، فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12 في المائة لدى 22 بنك كما هو الحال قبل الصدمة، مما يدل على أن البنوك في الأردن قادرة على تحمل صدمة مخاطر أسعار الأسهم وذلك نتيجة إنخفاض تعرض البنوك للسوق المالي في الأردن.

## مملكة البحرين

قام مصرف البحرين المركزي في عام 2022 بإجراء اختبارات ضغط مرتبطة بارتفاع أسعار العائد كإجراء للحد من الضغوط التضخمية، وتقييم تأثيرها على المدى الطويل على جودة الأصول وكفاية رأس المال وبالتالي على ربحية البنوك. حيث أن إستمرار ارتفاع أسعار العائد سوف يؤدي إلى ارتفاع الأقساط المستحقة على الأفراد والشركات، وبالتالي ارتفاع احتمالية الإخفاق، وقد بينت النتائج أن القطاع المصرفي البحريني بشكل عام قادر على تحمل الصدمة.

## سلطنة عمان

قام البنك المركزي العماني بإجراء اختبارات الضغط على سعر الصرف، وأسعار العائد، وأسعار الأسهم. فيما يخص مخاطر سعر الصرف، تتكون مخاطر سعر الصرف الأجنبي من عنصرين، مخاطر الملاءة المباشرة الناتجة عن صافي المراكز المفتوحة للعملات الأجنبية، والمخاطر غير المباشرة الناتجة عن التأثير السلبي لمراكز الصرف الأجنبي التي يتم إتخاذها بناء على تأثر الجدارة الائتمانية للمقترضين وقدرتهم على السداد. ولتقييم مخاطر سعر الصرف الأجنبي في القطاع المصرفي العماني، تم افتراض انخفاض قيمة الريال العماني مقابل العملات الأخرى، هذا إضافةً إلى التأثير الناتج عن صافي المركز الأجنبي، حيث تم إفتراض



تخفيض تصنيف قروض البنوك بالعملات الأجنبية بنسب 5 في المائة و10 في المائة و20 في المائة إلى قروض غير عاملة بسبب عدم قدرة بعض المقرضين بالعملات الأجنبية على سداد تلك القروض.

أما فيما يخص مخاطر أسعار العائد، يتم إجراء اختبارات الضغط لقياس تأثير ارتفاع أسعار العائد المحلية على متوسط نسبة كفاية رأس مال البنوك، باستخدام ثلاثة إفتراضات مختلفة لتغيرات أسعار العائد، ويتم تقييم تأثير ارتفاع أسعار العائد على صافي دخل العائد وقيمة السندات لدى البنوك من خلال إعادة التسعير، حيث يمكن إستيعاب الخسائر التي قد تنتج عن ذلك من خلال رأس المال التنظيمي للبنوك دون تجاوز الحدود الدنيا المقررة من البنك المركزي العماني. ويعتبر تأثير تغيير سعر العائد محدوداً، ويرجع ذلك أساساً إلى القيمة المحدودة نسبياً للفجوات بين الأصول والالتزامات ذات الحساسية لسعر العائد على مدى أفق عام واحد، والتي تمثل 4.8 في المائة من رأس مال القطاع المصرفي.

بالنسبة لمخاطر أسعار الأسهم، يُعتبر تعرض البنوك العُمانية للاستثمار في الأسهم ضئيل نسبياً، حيث يمثل 5.3 في المائة فقط من رأس مال القطاع المصرفي العماني. وبذلك فإن انخفاض أسعار الأسهم بالسيناريو الأكثر شدة بنسبة 50 في المائة لم يكن له تأثير كبير على نسبة كفاية رأس المال للبنوك.

**جدول (3-5): افتراضات ونتائج اختبارات الضغط لمخاطر السوق كما في نهاية سبتمبر 2022 المُطبقة من قبل البنك المركزي العماني**

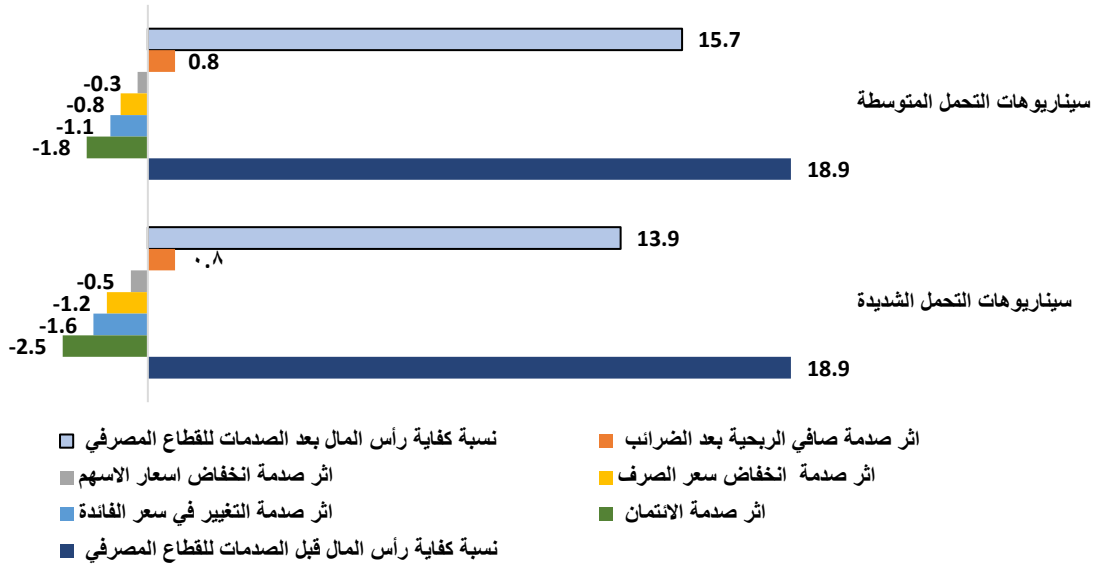
النتائج على مستوى نسبة كفاية رأس المال (%)	الافتراضات (%)			أنواع اختبارات الضغط وفقاً لأنواع مخاطر السوق		
	الأقل شدة	متوسط الشدة	الأكثر شدة	الأقل شدة	متوسط الشدة	الأكثر شدة
17.4	18.1	18.6	35	15	10	مخاطر سعر الصرف
17.3	17.6	17.9	4.5	3	1.5	مخاطر أسعار العائد
17.4	18.1	18.6	50	35	25	مخاطر أسعار الأسهم

المصدر: استبيان الإستقرار المالي للدول العربية 2023، صندوق النقد العربي.

في السياق نفسه، قام البنك المركزي العماني بإجراء اختبارات ضغط قائمة على مجموعة من الصدمات، يحاكي سيناريو هذا الاختبار التأثير المشترك لمخاطر الإنتمان والسوق خلال فترة الضغط على نسبة كفاية رأس المال للبنوك تصل إلى عام، فمن المفترض أن تحدث الصدمات الأربعة في وقت واحد، فبعد استخدام أرباح البنك كخط دفاع أول، يتم تحميل التأثير المتبقي للصدمات على رأس المال، ويتم تعديل الأصول المرجحة بالمخاطر بالمخصصات وفي ظل السيناريو الأكثر شدة، ستحتفظ جميع البنوك باستثناء أربعة بنوك بمستويات لكفاية رأس مال أعلى من الحدود المقررة من البنك المركزي العماني، حيث أظهرت النتائج أن هذه الصدمة ستؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية رأس المال بمقدار 5 في المائة في القطاع المصرفي أي

سيصل إلى 13.9 في المائة، في حين أن تأثير الصدمات الشديدة يختلف بين البنوك الفردية، وقد بلغ أدنى معدل نسبة كفاية رأس المال بعد الصدمة حوالي 9.8 في المائة، وستبلغ تكلفة إعادة رسملة هذه البنوك حوالي 160.9 مليون ريال عماني، والتي تمثل 18 في المائة من الإنفاق الإستثماري للحكومة العُمانية حسب الموازنة المالية لعام 2022.

شكل (4-5)- القطاع المصرفي العماني: نسبة كفاية رأس المال قبل و بعد الصدمات وفقاً لسيناريوهات الضغط المتوسطة والشديدة في 30 سبتمبر 2022



المصدر: استبيان الإستقرار المالي للدول العربية 2023، صندوق النقد العربي.

## دولة فلسطين

فيما يخص مخاطر السوق، تم في صدمة تغير أسعار الفائدة/العائد، إفتراض إرتفاع سعر الفائدة/العائد بـ 200 نقطة أساس، حيث تم تحديد ثلاث قنوات خاصة بانتقال أثر صدمة إرتفاع أسعار الفائدة الى البيانات المالية للبنوك، وهذه القنوات هي:

- (1) القناة الأولى: تتعلق بالخسائر التي من الممكن أن تنتج عن وجود فجوات الإستحقاق وإعادة التسعير.
- (2) القناة الثانية: من خلال الخسائر الناتجة عن إنخفاض أسعار السندات، حيث توجد علاقة عكسية بين إرتفاع سعر الفائدة وقيمة السندات.
- (3) القناة الثالثة: من خلال التعثر الناتج عن إرتفاع أعباء الدين، تم في هذا الجزء محاكاة الأثر غير المباشر لصدمة إرتفاع سعر الفائدة، والمتمثل في إفتراض تعثر 1 في المائة من الديون العاملة نتيجة إرتفاع أعباء الدين.

في هذا السياق، أظهر الأثر المجمع لمحاكاة صدمة إرتفاع أسعار الفائدة عبر قنوات إنتقالها الثلاثة إنخفاض نسبة كفاية رأس المال لإجمالي المصارف بنحو 1.44 نقطة مئوية لتصل الى 14.90 في المائة، وهي أعلى من معدل العقبة البالغ 10.5 في المائة، على المستوى الإفرادي للبنوك أظهرت محاكاة الصدمة نجاح كافة البنوك في المحافظة على نسبة كفاية رأس المال أعلى من 10.5 في المائة.

فيما يخص صدمة تغير سعر الصرف، وفي ضوء عدم وجود عملة وطنية في فلسطين لقياس أثر انخفاضها مقابل العملات الأخرى، ولأغراض اختبارات الأوضاع الضاغطة تم التعامل مع الشيك كعملة واقع (De facto currency) عند إجراء الإختبارات وقياس أثر انخفاض قيمته مقابل العملات الأخرى. تم تحديد قناتين لإنتقال أثر صدمة تغير سعر الصرف الى البيانات المالية للبنوك وهي:

(1) القناة الأولى: تمثلت في محاكاة الأثر المباشر لصدمة تغير سعر الصرف، وقد تم من خلالها إفتراض إنخفاض سعر صرف عملة الشيك بنحو 15 في المائة مقابل العملات الأخرى المتداولة في فلسطين.

(2) القناة الثانية: تمثلت في محاكاة الأثر غير المباشر لصدمة انخفاض سعر صرف الشيك، وقد تم إفتراض تعثر 10 في المائة من القروض بالعملات الأخرى غير عملة الشيك كنتيجة لتغير سعر الصرف.

أسفر الأثر المجمع الناتج عن محاكاة صدمة تغير سعر صرف الشيك عبر قنوات انتقالها عن إنخفاض نسبة كفاية رأس المال للبنوك العاملة في فلسطين بنحو 1.33 نقطة مئوية لتصل الى 15.01 في المائة، وهي أعلى من معدل العقبة البالغ 10.5 في المائة. على المستوى الافرادى للبنوك أظهرت نتيجة الاختبار نجاح كافة البنوك في المحافظة على نسبة كفاية رأس المال فوق معدل العقبة.

كذلك تم تطبيق الإختبار متعدد العوامل (Multi-factor stress testing)، حيث تم تنفيذ اختبار متعدد العوامل من خلال محاكاة صدمة متزامنة تضمنت افتراض ارتفاع أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس، وارتفاع نسبة التعثر من مستواها الحالي عند 4.05 في المائة لتصل الى 6.13 في المائة من إجمالي الإنتمان المقدم، بالإضافة إلى إفتراض حصول إنخفاض في قيمة الشيك الذي يمثل عملة الواقع مقابل العملات الأخرى بنسبة 15 في المائة. يعكس المزيج السابق سيناريو سلبي نادر الحدوث، ولكنه واقعي ومعقول. كما تم تعديل الوضع الأولي للبنوك من ناحية المخصصات الإضافية المطلوبة في حال افتراض إنخفاض قيمة الضمانات المقبولة الى النصف.

بشكل عام، وكنتيجة لمحاكاة السيناريو المتعدد إنخفضت نسبة كفاية رأس المال الإجمالية للنظام بنحو 3.87 نقطة مئوية من 16.34 في المائة إلى 12.47 في المائة، مع بقائها أعلى من معدل العقبة البالغ 10.5 في المائة. على المستوى الافرادى للبنوك، فإن أربعة بنوك من أصل 13 بنكاً إنخفضت نسبة رأس المال لديها

دون معدل العقبة بشكل بسيط، وهو ما يؤشر على قوة وسلامة المراكز المالية للبنوك ومرونتها في التعامل مع هذا السيناريو الذي يصنف بأنه عالي الشدة ونادر الحدوث.

## دولة قطر 42

بلغ معدل نمو المحفظة الإستثمارية - التي تتكون بشكل رئيسي من أذون الخزانة والسندات الحكومية - نحو 8.4 في المائة في الربع الأخير من عام 2020، وتحافظ البنوك بمعظم هذه الأصول الإستثمارية حتى تاريخ الإستحقاق، وبالتالي فإن مخاطر السوق تعد محدودة. وعلى الرغم من تلك الزيادة، فقد إنخفضت الإستثمارات قصيرة الأجل الأكثر عرضة لمخاطر السوق بنسبة 6.4 في المائة مما يحد من تلك المخاطر.

فيما يخص جانب مخاطر أسعار العائد - ونظراً لأن البنوك لديها فجوة تمويل سالبة في الأجل القصير - فمن المتوقع أن يكون لانخفاض سعر العائد تأثير إيجابي على الربحية بسبب إعادة تسعير الالتزامات بشكل أسرع مقارنة بالأصول. ووفقاً لذلك، فإن التغيير الإيجابي في الهامش سيضمن نمو صافي دخل العائد، وبالتالي الربحية. ومن أجل فحص تأثير الحركة السلبية في أسعار العائد، تم إجراء تمرين الأرباح المعرضة للخطر، حيث ترتب على زيادة سعر العائد بمقدار 100 نقطة أساس انخفاض صافي الدخل من العوائد للبنوك بمقدار 2.83 مليار ريال قطري على المستوى الإجمالي. كما تم افتراض انخفاض 75 في المائة في سوق الأسهم، وكان لذلك تأثير مباشر ضئيل، حيث تراوح انخفاض كفاية رأس المال من 0.01 في المائة إلى 0.22 في المائة بالنسبة للمركز الرأسمالي للبنوك المحلية.

وقد ارتفعت أصول القطاع المصرفي بالعملات الأجنبية بنسبة 9.3 في المائة بينما ارتفعت التزامات التحويلات النقدي بنسبة 16.7 في المائة، أي أن عدم تطابق الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية قد اتجه نحو المركز القصير. وتقترب الالتزامات المرتفعة بالعملات الأجنبية بارتفاع مخاطر السوق وذلك في حالة انخفاض قيمة الريال القطري مقابل العملات الأخرى، إلا أن معظم أصول والتزامات القطاع المصرفي بالدولار الأمريكي، وبالتالي فإن تعرض القطاع المصرفي لمخاطر السوق الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف محدوداً نظراً لارتباطها بالدولار. وتشير نتائج اختبار الضغط الذي تم إجراؤه بافتراض انخفاض قيمة الدولار الأمريكي بنسبة 25 في المائة مقابل جميع العملات الأخرى إلى تأثيره المحدود على القطاع المصرفي.

## جمهورية مصر العربية

فيما يخص مخاطر السوق للمطالبات على الجهات السيادية، على مستوى مخاطر السوق لسعر الصرف، تم افتراض حدوث ضغط - في إطار سيناريو المخاطر الاقتصادية والمالية الكلية - على قيمة العملة المحلية بسبب تراجع موارد النقد الأجنبي، ثم تقييم تأثير الإنخفاض في قيمة العملة المحلية على صافي المراكز المفتوحة للعملات الأجنبية. إلى جانب ذلك، تم تقييم تأثير ارتفاع سعر العائد من خلال إعادة تقييم السندات

<sup>42</sup> فيما يخص قطر، التحليل يغطي عام 2021.

الحكومية بمحفظة الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر باستخدام أسلوب القيمة الحالية، وذلك باستخدام منحى العائد والذي يتم من خلاله تحديد سعر العائد الخالي من المخاطر وسعر العائد المرتبط بالمخاطر.

أما بالنسبة لمخاطر السوق للمطالبات على الجهات السيادية، على مستوى مخاطر السوق لسعر الصرف، تم إفتراض حدوث ضغط - في إطار سيناريو المخاطر الاقتصادية والمالية الكلية - على قيمة العملة المحلية بسبب تراجع موارد النقد الأجنبي، ثم تقييم تأثير الانخفاض في قيمة العملة المحلية على صافي المراكز المفتوحة للعملة الأجنبية. إلى جانب ذلك، تم تقييم تأثير ارتفاع سعر العائد من خلال إعادة تقييم السندات الحكومية بمحفظة الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر باستخدام أسلوب القيمة الحالية، وذلك باستخدام منحى العائد والذي يتم من خلاله تحديد سعر العائد الخالي من المخاطر وسعر العائد المرتبط بالمخاطر.

جدول (4-5): افتراضات ونتائج اختبارات الضغط لمخاطر السوق لدى القطاع المصرفي المصري كما في نهاية يونيو 2022

أنواع اختبارات الضغط وفقاً لأنواع مخاطر السوق	الافتراضات (%)		
	الأقل شدة	متوسط الشدة	الأكثر شدة
مخاطر سعر الصرف	25	50	75
مخاطر أسعار العائد	3	5	7

المصدر: البنك المركزي المصري، تقرير الإستقرار المالي (2021).

شكل (5-5): مستوى المخاطر وفقاً لنتائج اختبارات الضغط لمخاطر السوق لدى القطاع المصرفي المصري

السيناريو الأساسي	السيناريو المتوسط	السيناريو الأكثر حدة	
منخفضة	منخفضة	منخفضة	انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية
منخفضة	منخفضة	منخفضة	ارتفاع سعر العائد

المصدر: البنك المركزي المصري، تقرير الإستقرار المالي (2021).

#### 4. اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر التشغيل

##### جمهورية مصر العربية

قام البنك المركزي المصري بإجراء إختبار الحساسية لقياس مخاطر الهجمات السيبرانية، حيث تم إفتراض ارتفاع الخسائر الناتجة عن الهجمات السيبرانية نظراً لزيادة الإعتماد على الخدمات المالية الالكترونية والعمل عن بعد، وقد تم قياس تأثير هذا الإفتراض على الملاءة المالية للقطاع المصرفي من خلال قياس رأس المال اللازم لمقابلة هذه المخاطر حال وقوعها - وذلك باستخدام الأسلوب المعياري الذي تم تطبيقه بدءاً من العام 2022 في إطار برنامج التعديلات التي تمت على متطلبات بازل III - من خلال إفتراض تحقيق مضاعف متوسط إجمالي الخسائر التشغيلية المتعلقة بالأمن السيبراني في العشر سنوات الأخيرة في كل بنك بمعدل مرتين وفقاً للسيناريو الأساسي، وثلاث مرات بالسيناريو متوسط الحدة، وأربع مرات بالسيناريو الأكثر حدة.

## 5. اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر السيولة

### دولة الإمارات العربية المتحدة

أجرى المصرف المركزي في العام 2022 اختبارات منتظمة للقدرة على تحمل ضغط السيولة (من الأعلى إلى القاعدة)، وذلك بهدف تحديد وتقييم تأثير سيناريوهات ضغوط السيولة الافتراضية قصيرة الأجل على البنوك. ويستخدم المصرف المركزي منهجية فترة القدرة على التحمل التي تستند إلى نسبة تغطية السيولة، بمدى زمني من 30 و60 يوماً لتقييم مخاطر السيولة.

وأظهر تحليل منهجية فترة القدرة على التحمل أن القطاع المصرفي في الإمارات يمكن أن يتحمل فترة من الضغط (تصل حتى 60 يوماً)، على الرغم من وجود تدفق إفتراضي كبير في الودائع إلى الخارج، وقدرة محدودة للحصول على تمويل من السوق. وفي ظل هذا السيناريو السلبي، بلغ فائض السيولة لدى البنوك في الإمارات، وهو الفرق بين الأصول السائلة المتاحة بعد عمليات التخفيض وصافي التدفقات النقدية الخارجة تحت الضغط، 270 مليار درهم و215 مليار درهم في مدى زمني قدره 30 و60 يوماً على التوالي. ويمثل ذلك 55 في المائة و44 في المائة من صافي الأصول السائلة على التوالي بعد التخفيض الذي تحتفظ بها البنوك في الإمارات قبل التعرض للضغط.

### مملكة البحرين

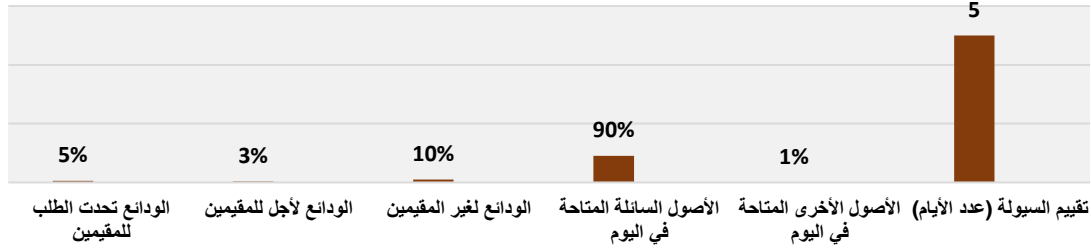
قام مصرف البحرين المركزي بإجراء إختبار لمخاطر السيولة على بنوك التجزئة للتحقق من توافر السيولة في ضوء التطورات الحاصلة في البنوك الأمريكية والسويسرية في مارس 2023. وتتمثل الإفتراضات الخاصة بمخاطر السيولة في سحب نسب معينة من: الودائع المحلية (تحب الطلب والتوفير والأجل)، والودائع الأجنبية، والودائع بالدينار البحريني، والودائع بالعملات الأجنبية. وأظهرت إختبارات الضغط التي أجرتها إدارة الإستقرار المالي لمصرف البحرين المركزي في عامي 2022 و2023 أن القطاع المصرفي البحريني قادر على تحمل الصدمات المرتفعة نتيجة تمتع البنوك بمستويات مرتفعة من السيولة.

### سلطنة عُمان

يفحص البنك المركزي العماني قدرة البنوك على تحمل التدفقات النقدية الخارجة المفردة خلال أفق زمني قصير لتقييم هوامش السيولة للبنوك المحلية، وتهدف إختبارات الضغط لمخاطر السيولة إلى تحديد عدد الأيام التي يمكن للبنوك خلالها تحمل معدل مرتفع وغير متوقع من عمليات السحب التي تعتمد فقط على أصولها السائلة، وذلك بافتراض عدم إمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال والأسواق بين البنوك للحصول على التمويل، في ظل سيناريو ضغط السيولة المفترض. وأظهرت النتائج أنه يمكن لجميع البنوك تحمل عمليات

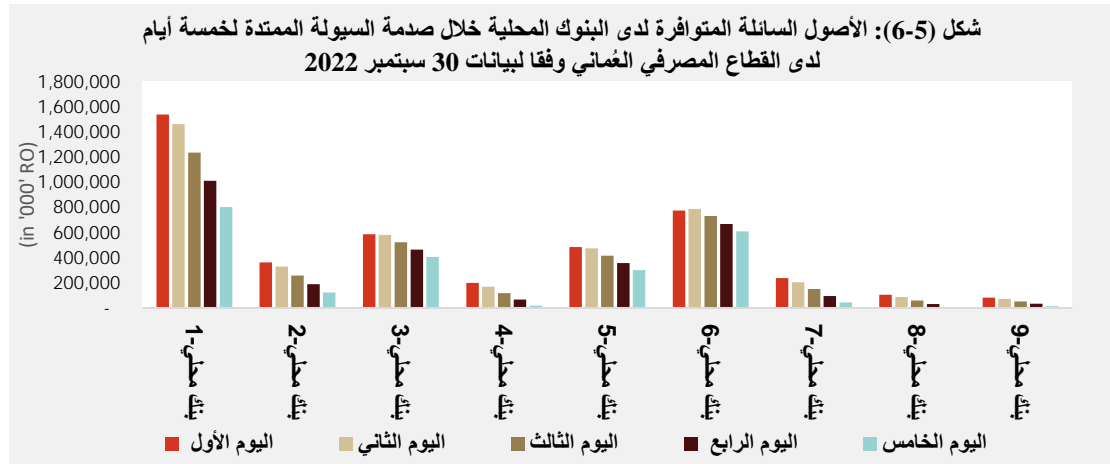
سحب الودائع المفاجئة المفترضة لمدة خمسة أيام عمل على الأقل. وخلال السنوات الخمس الماضية، ارتفعت حيازة البنوك المحلية للأوراق المالية الحكومية، والتي يمكن استخدامها لتأمين سيولة إضافية عند الحاجة.

شكل (5-5): الإفتراضات المطبقة في إختبارات الضغط لمخاطر السيولة لدى القطاع المصرفي العُماني



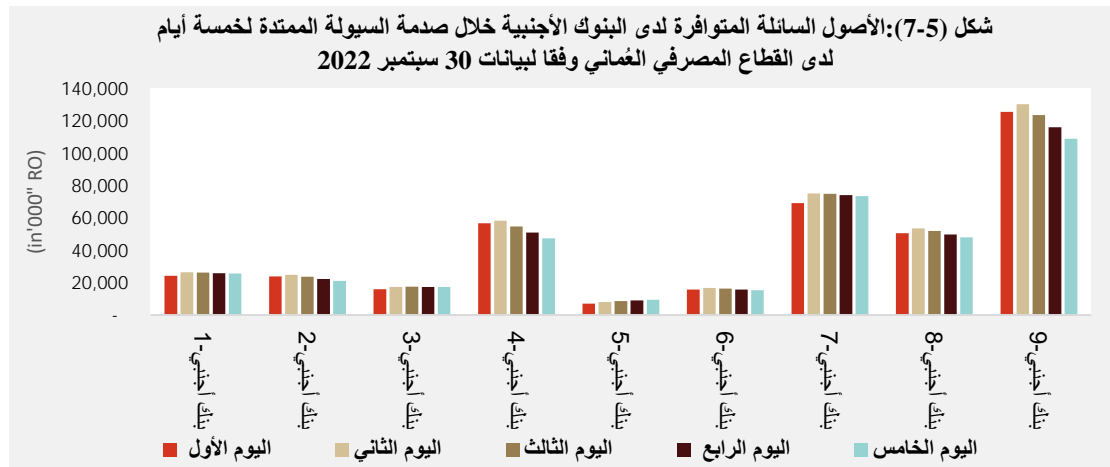
المصدر: استبيان الاستقرار المالي للدول العربية 2023، صندوق النقد العربي.

شكل (6-5): الأصول السائلة المتوافرة لدى البنوك المحلية خلال صدمة السيولة الممتدة لخمس أيام لدى القطاع المصرفي العُماني وفقاً لبيانات 30 سبتمبر 2022



المصدر: استبيان الاستقرار المالي للدول العربية 2023، صندوق النقد العربي.

شكل (7-5): الأصول السائلة المتوافرة لدى البنوك الأجنبية خلال صدمة السيولة الممتدة لخمس أيام لدى القطاع المصرفي العُماني وفقاً لبيانات 30 سبتمبر 2022



المصدر: استبيان الاستقرار المالي للدول العربية 2023، صندوق النقد العربي.

## دولة فلسطين

تم إجراء اختبار ضغط السيولة من خلال محاكاة حدوث عمليات سحب يومية تراكمية لدى جميع البنوك (Run on all bank). ولفحص مدى قدرة البنوك على مواجهة هذه الصدمة، تم افتراض حدوث سحب يومية حسب ما هو موضح بالجدول (5-6). وأظهرت نتيجة محاكاة صدمة السيولة مقدرة البنوك الجيدة على التعامل مع هذا الوضع الضاغط وعلى مدار خمسة أيام متتالية قبل أن تبدأ سيولة بعضها في النفاذ.

جدول (5-6): القطاع المصرفي الفلسطيني: الافتراضات الخاصة بمخاطر اختبارات الضغط لمخاطر السيولة

الأصول	الأصول	الودائع	الودائع	الودائع	الودائع	نسبة المسحوبات اليومية
غير السائلة	السائلة	الآجلة	الآجلة بعملة	تحت الطلب	تحت الطلب	
المتوفرة	المتوفرة	بالعملات	الشيك	بالعملات	بعملة الشيك	
خلال اليوم	خلال اليوم	الأخرى		الأخرى		
1%	95%	5%	5%	10%	15%	

• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

## جمهورية مصر العربية

تم إجراء اختبارات الضغط لمخاطر السيولة في إطار سيناريو إرتفاع مخاطر الإئتمان السيادية وانخفاض درجة التصنيف الإئتماني للدولة، وهو ما قد يؤدي إلى اتجاه البنوك لبيع السندات الحكومية في السوق الثانوي خلال فترة زمنية قصيرة وإنخفاض قيمة أذون الخزانة المتخذة كضمانة في عمليات الريبو، وزيادة نسب سحب الودائع، وذلك باستخدام نسبة تغطية السيولة بالعملات المحلية والأجنبية، والتدفقات النقدية للسيولة بالعملة المحلية. وقد تم تطبيق الاختبارات على نسبة تغطية السيولة - التي تقيس مدى كفاية الاصول السائلة عالية الجودة لمقابلة الالتزامات من خلال تحويلها إلى نقدية على مدى شهر - وذلك بافتراض سيناريو أكثر حدة من السيناريو المفترض من لجنة بازل للرقابة المصرفية، مثل تطبيق نسب خصم أعلى لبعض فئات الاصول السائلة عالية الجودة، أو نسب سحب أعلى للودائع كتدفقات نقدية خارجة خلال شهر.

وعلى جانب التدفقات النقدية للسيولة، تم قياس مدى كفاية الاصول السائلة لتغطية الفجوات الناتجة من عدم تطابق آجال استحقاق الاصول والالتزامات - على مستوى الفجوة الجارية الخاصة بكل أجل استحقاق، والفجوة التراكمية التي تمثل مجموع الفجوات الجارية - وذلك بعد تطبيق نسب خصم على الأوراق المالية الحكومية التي يتم اللجوء إليها لتغطية الفجوات، وتطبيق نسب افتراضية للتدفقات النقدية الداخلة - وذلك



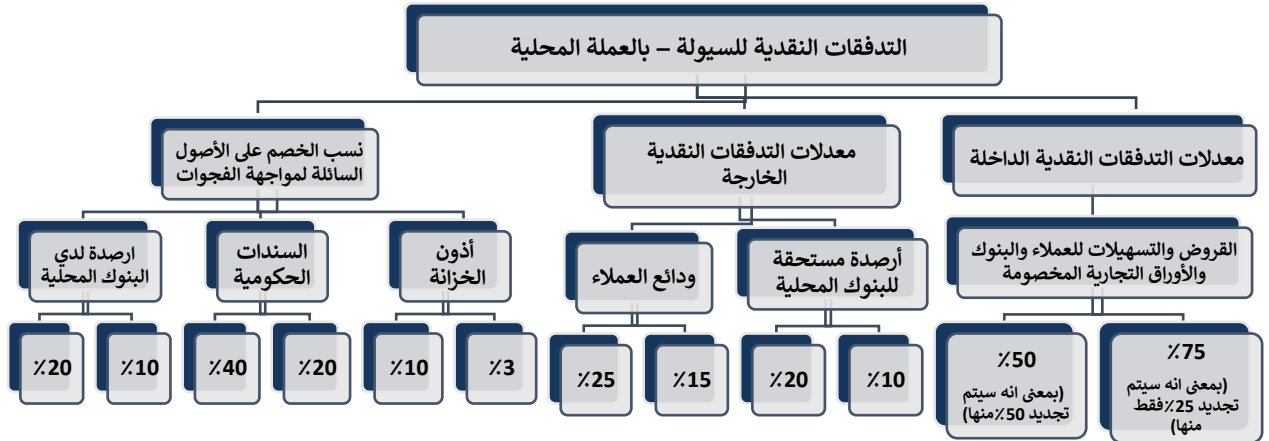
لبند القروض والأوراق التجارية المخصومة، والاصول الأخرى - وكذلك نسب سحب اللودائع التي تمثل التدفقات النقدية الخارجة.

شكل (5-8): افتراضات إختبارات الضغط لمخاطر السيولة (نسبة تغطية السيولة) لدى القطاع المصرفي المصري



المصدر: البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي (2021).

شكل (5-9): افتراضات إختبارات الضغط لمخاطر السيولة- التدفقات النقدية للسيولة لدى القطاع المصرفي المصري



المصدر: البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي (2021).

جدول (5-7): مستوى المخاطر وفقاً لنتائج إختبارات الضغط لمخاطر السيولة لدى القطاع المصرفي المصري

السيناريو الأكثر حدة	السيناريو المتوسط الحدة	
متوسطة	متوسطة	نسبة تغطية السيولة بالعملة المحلية والعملة الأجنبية
منخفضة	منخفضة	التدفقات النقدية للسيولة

المصدر: البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي (2021).

## الجمهورية الإسلامية الموريتانية

تمت محاكاة نوعين من صدمات السيولة، تتمثل الأولى في سحب ما نسبته 6 في المائة من الودائع المصرفية لمدة ستة أيام عمل متتالية، على إفتراض أن هذه البنوك لا تلجأ إلى صندوق الطوارئ، وركزت المحاكاة الثانية على مخاطر التركيز وإعتماد البنك الشديد في السيولة على عدد محدود من المودعين، عملياً قام البنك المركزي بمعايرة الصدمات بناء على تطور بيانات الودائع على مدى السنوات الأربع الماضية ومحاكاة صدمة يومية بنسبة 6 في المائة لجميع البنوك، بالإضافة إلى سحب 50 في المائة من ودائع المودعين الرئيسيين من كل بنك في الحالة الأولى، ويوضح الاختبار أن البنوك الصغيرة هي الأكثر عرضة للمخاطر سحب العملاء لودائعهم.

## 6. إختبارات الضغط الخاصة بمخاطر التغيرات المناخية

### دولة الإمارات العربية المتحدة

يُمكن أن تؤدي مخاطر تغير المناخ إلى تعطيل الأنشطة التجارية، وقد تحمل معها تأثيرات عميقة على المؤسسات المالية. وعادةً، يتم تصنيف المخاطر المتعلقة بالمناخ على أنها مادية أو مرتبطة بمرحلة إنتقالية. وتشير المخاطر المادية إلى التأثيرات المادية المحتملة لأحداث تغير المناخ، مثل الظواهر الجوية غير العادية، وارتفاع مستويات سطح البحر، وارتفاع درجات الحرارة. في حين تشير المخاطر المرتبطة بمرحلة انتقالية إلى التأثيرات الناجمة عن تحول السياسات نحو اقتصاد منخفض الكربون، مع انخفاض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة. وتعدّ دولة الإمارات موطن العديد من الأنشطة التي يمكن أن تكون عرضة لتأثيرات تغير المناخ، مثل النفط والغاز والنقل والبناء والزراعة، فضلاً عن مجالات أخرى. وبما أن الخسائر المحتملة من الإقراض للقطاعات المعرضة للتأثيرات المناخية يمكن أن تؤثر على الاستقرار المالي في الدولة، فقد أطلق المصرف المركزي خطياً لدمج المخاطر المتعلقة بالمناخ ضمن الرقابة ومراقبة الإستقرار المالي.

ويعد تحليل السيناريو واختبار الضغط من الأدوات الإستشرافية المهمة التي يمكن الإستعانة بها لتقييم نقاط ضعف المؤسسات المالية تجاه التأثير الذي ينطوي على عدم التيقن بدرجة كبيرة لمخاطر تغير المناخ. وفي العام 2022، أجرى المصرف المركزي اختباراً تجريبياً لمدى القدرة على تحمل الضغط من الأعلى إلى القاعدة باستخدام ثلاثة سيناريوهات من شبكة تخضير النظام المالي لإجراء تحليل المخاطر الانتقالية لتأثير تغير المناخ في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وكانت السيناريوهات المختارة على النحو التالي:

- استراتيجية الحياد المناخي 2050 (+1.5 درجة مئوية): تنفيذ السياسات العالمية (اتفاقية باريس) لمكافحة تغير المناخ، مع مخاطر انتقالية عالية نسبياً، ولكن مع انخفاض المخاطر المادية.
- الانتقال المتأخر (+2.0 درجة مئوية): التأخر في تنفيذ السياسات، وظهور مناخ "Minsky Moment"، مع مخاطر مادية وانتقالية عالية.
- السياسات الحالية: أي السيناريو الأساسي، مع عدم وجود تغيير أو حدوث تغيير طفيف في السياسات الحالية لمكافحة تغير المناخ، ما قد يتسبب في حدوث مخاطر مادية عالية، مع الحد الأدنى من المخاطر الانتقالية، وارتفاع درجة الحرارة العالمية بأكثر من 3 درجات مئوية.

وتم تعزيز مسارات بعض المتغيرات من سيناريوهات شبكة تخضير النظام المالي مع نماذج لدى المصرف المركزي، بهدف صياغة مسارات لمتغيرات إضافية ذات صلة بهيكل اقتصاد الدولة. وبالنسبة إلى بعض المتغيرات، يوجد رابط مباشر بين دولة الإمارات والمتغيرات في الدول الأخرى، ومن ذلك على سبيل المثال سعر الفائدة في الولايات المتحدة وسعر الإيبور في دولة الإمارات. وفي حالات أخرى، تم تطبيق تعديلات إضافية على السلسلة بناءً على ضرورة موازنة المتغيرات مع القيم المرصودة، مثل الناتج المحلي الإجمالي للدولة وأسعار النفط ومعدل التضخم فيها. وفي اختبار تحمل القدرة على الضغط، استخدم المصرف المركزي نماذج ثابتة داخلية لربط سيناريوهات شبكة تخضير النظام المالي بمعايير مخاطر البنوك، ثم حساب خسائر مخاطر الائتمان التي قد تتكبدها البنوك على مدى 30 عاماً، في ظل وجود افتراض ثابت للميزانية العمومية. وتم تطبيق ضغوط إضافية لمستويات الإنكشاف في القطاعات المعرضة للإنبعاثات العالية بناءً على عوامل ضعف الانتقال التي أدت إلى زيادة عالية نسبياً في احتمالية التخلف عن السداد وخسائر مخاطر الائتمان في تلك القطاعات. وبشكل عام، ستزيد معدلات التخلف عن السداد الإجمالية للشركات بنسبة 21 في المائة في الحياد المناخي 2050، وبنسبة 27 في المائة في سيناريوهات الانتقال المتأخر مقارنةً بسيناريو السياسات الحالية الأساسي في السنوات الخمس التالية لصدمات الانتقال، الأمر الذي يُظهر الحجم المماثل لزيادة معدلات التخلف عن السداد في الفترة التي أعقبت انخفاض أسعار النفط في العام 2014.

### جمهورية مصر العربية

تم تطبيق إختبارات الضغوط لقياس التأثير المحتمل للمخاطر المناخية على مستوى القطاع المصرفي، وذلك استرشاداً بما تم نشره من قبل شبكة البنوك المركزية والجهات الرقابية للتحويل الأخضر للنظام المالي (NGFS) في يونيو 2020، والذي تناول ثلاثة سيناريوهات مرجعية يمكن استخدامها في إختبارات الضغوط لتغير المناخ تعتمد على التغيرات في سياسات الحد من انبعاثات الكربون والتطور التكنولوجي وتأثيرهما على المدى الطويل (بحلول عام 2030 و2050)، وهو ما أدى إلى توجه بعض الدول إلى استخدام سيناريوهات مشابهة ولكن بمدى زمني قصير (لمدة خمس سنوات). وعلى نفس النهج، قام البنك

المركزي المصري باستخدام سيناريوهين مشابهين للسيناريوهات المقترحة، ولكن لمدة سنة واحدة - وذلك حتى يتمكن من قياس المخاطر التي قد تؤثر على القطاع المصرفي بسبب تغير المناخ على المدى القصير.

فيما يخص مخاطر إنتمان الشركات، تم إجراء اختبارات الضغوط الخاصة بمحفظة إنتمان الشركات بافتراض ارتفاع احتمالية الإخفاق، وإنخفاض درجة التصنيف الائتماني المرجحة لنسبة من محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركات التي تنتمي إلى بعض القطاعات الاقتصادية المتأثرة سلباً بمخاطر التغيرات المناخية، والتي تتفاوت في درجة تعرضها للمخاطر، وأيضاً في نوع المخاطر المناخية التي تتعرض لها سواءً مادية أو انتقالية أو كلاهما. وقد تم افتراض تراجع درجة الجدارة الائتمانية المرجحة للقطاعات عالية التعرض بثلاث درجات، وتراجعها بدرجتين للقطاعات متوسطة التعرض، وبدرجة واحدة للقطاعات منخفضة التعرض، وذلك لنسبة من محفظة التسهيلات الائتمانية تبلغ 40 في المائة بالسيناريو الأساسي، و80 في المائة بالسيناريو متوسط الحدة، و100 في المائة بالسيناريو الأكثر حدة. فيما يخص مخاطر السوق، تم تقييم تأثير ارتفاع سعر العائد من خلال إعادة تقييم السندات الحكومية بمحفظة الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر باستخدام أسلوب القيمة الحالية، حيث تم افتراض ارتفاع سعر العائد بمعدل 1 في المائة بالسيناريو الأساسي، و2 في المائة بالسيناريو متوسط الحدة، و3 في المائة بالسيناريو الأكثر حدة. أما مخاطر السيولة، تم افتراض ارتفاع نسبة الخصم التي يتم تطبيقها على الأوراق المالية الحكومية بالعملية المحلية في بسط نسبة تغطية السيولة بنسبة 20 في المائة بالسيناريو متوسط الحدة، و40 في المائة بالسيناريو الأكثر حدة.

جدول (8-5): مستوى المخاطر وفقاً لنتائج اختبارات الضغط للمخاطر النظامية الناتجة عن التغيرات المناخية لدى القطاع المصرفي المصري

مخاطر الائتمان الخاصة بمحفظة الشركات	السيناريو الأساسي	السيناريو المتوسط الحدة	السيناريو الأكثر حدة
مخاطر الائتمان الخاصة بمحفظة الشركات	منخفضة	منخفضة	منخفضة
مخاطر السوق للمطالبات السيادية - ارتفاع سعر العائد	منخفضة	منخفضة	منخفضة
مخاطر السيولة بالعملية المحلية	منخفضة	منخفضة	منخفضة

المصدر: البنك المركزي المصري، تقرير الإستقرار المالي (2021).

## 7. اختبارات الضغط الكلية

### المملكة الأردنية الهاشمية

تعد مخاطر الإنتمان من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك والأكثر تأثيراً على ملاءتها، ولذلك فقد تم توظيف النموذج الناقل (Satellite Model) للتنبؤ بنسبة القروض غير العاملة خلال الفترة 2022 حتى 2024، بناءً على التغير المفترض في معدل النمو الاقتصادي، ونسبة البطالة، وأسعار الفائدة، وأسعار الأسهم. وقد تم افتراض استمرار التداعيات السلبية التي أعقبت جائحة كورونا وتداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية، وما

تشكله من تحديات للإقتصاد الوطني من خلال ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية بسبب الإختلالات التي حدثت في سلاسل التوريد، مما قد يؤدي إلى تراجع كبير في معدلات النمو الإقتصادي مقارنة بالمتوقع، وارتفاع مستوى البطالة وتراجع السوق المالي، وتمثل السيناريوهات الكلية متوسطة الشدة والأكثر شدة حالات إفتراضية تُصمم بهدف تقييم قدرة البنوك على تحمل الصدمات. وقد تم إفتراض إرتفاع أسعار العائد للحد من الضغوط التضخمية، والحفاظ على جاذبية الدينار الأردني كعملة ادخارية. كما تم إفتراض إنخفاض أرباح البنوك في عام 2022 بنسبة 50 في المائة مقارنة مع الأرباح التي حققتها في عام 2021 نتيجة تداعيات جائحة كورونا، وإفتراض وصول نسبة الخسارة عند التعثر إلى 65 في المائة من القروض غير العاملة. وبناءً على الإختبارات الإحصائية التي تم إجراؤها، فقد وجد أن هناك علاقة عكسية مؤثرة بين كل من القروض غير العاملة ومعدل النمو الإقتصادي، وعلاقة طردية مع نسبة البطالة، وعلاقة طردية مع أسعار العائد، وعلاقة عكسية مع أسعار الأسهم.

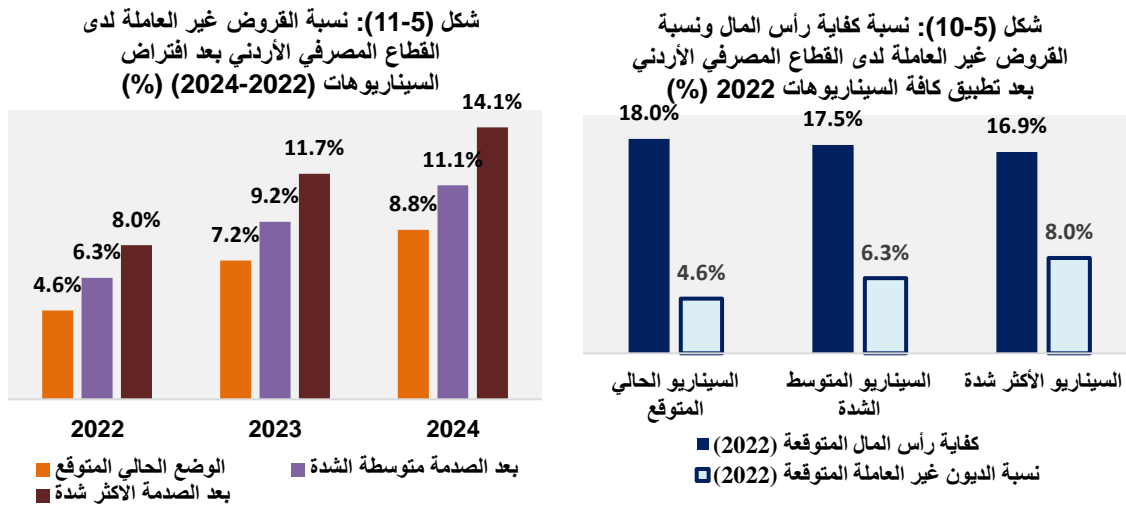
جدول (5-9) الافتراضات الخاصة باختبارات الضغط الكلية لدى القطاع المصرفي الأردني

المؤشر العام لأسعار الأسهم	أسعار العائد	نسبة البطالة	معدل النمو الاقتصادي	السيناريوهات	العام
4005	5.6	22.8	2.4	السيناريو الحالي المتوقع	سيناريوهات 2022
3004	7.6	25.8	0.0	سيناريو متوسط الشدة	
3200	9.6	28.8	-2.4	سيناريو الأكثر شدة	
3200	9.6	22.6	2.7	السيناريو الحالي المتوقع	سيناريوهات 2023
1502	10.1	25.6	0.3	سيناريو متوسط الشدة	
1001	10.6	28.6	-2.1	سيناريو الأكثر شدة	
1001	10.6	22.4	3.0	السيناريو الحالي المتوقع	سيناريوهات 2023
751	10.6	25.4	0.7	سيناريو متوسط الشدة	
150	10.6	28.4	-1.8	سيناريو الأكثر شدة	

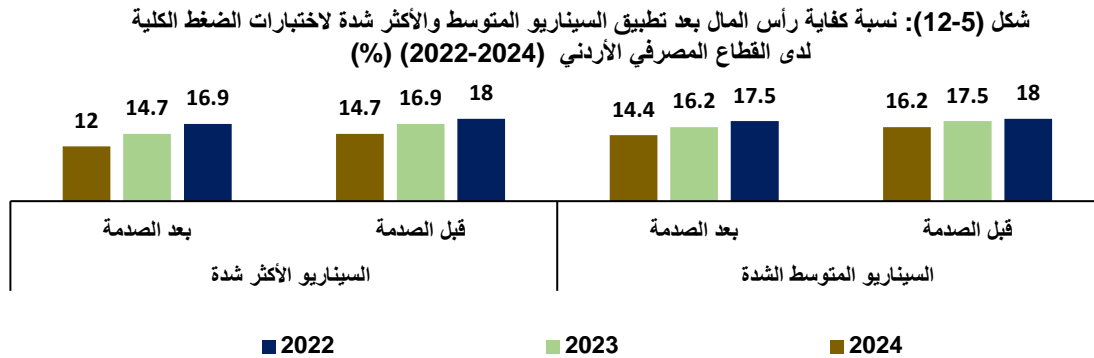
المصدر: استبيان الاستقرار المالي للدول العربية 2023، صندوق النقد العربي

فيما يخص السيناريوهات المستخدمة، ففي السيناريو الكلي متوسط الشدة، تم إفتراض معدل النمو الاقتصادي المتوقع لعام 2022 مطروحاً منه انحراف معياري واحد لبيانات معدل النمو الإقتصادي، ونسبة البطالة للربع الأول من عام 2022 مضافاً إليها انحراف معياري واحد لبيانات نسبة البطالة خلال الفترة 1994-2021. أما بالنسبة لأسعار الأسهم، فقد تم افتراض إنخفاض أسعار الأسهم بمقدار 25 في المائة في السيناريو المتوسط الشدة. وبالنسبة لأسعار العائد الفعلية، فقد تم افتراض ارتفاع أسعار العائد بمقدار 200 لعام 2022 وبمقدار 50 نقطة أساس لعام 2023 للسيناريو المتوسط الشدة، وتم إفتراض بقاء أسعار العائد دون تغيير في عام 2024. أما السيناريو الكلي الأكثر شدة، فقد تم إفتراض معدل النمو الاقتصادي المتوقع لعام 2022 مطروحاً منه انحرافين معياريين لبيانات معدل النمو الاقتصادي، ونسبة البطالة للربع الأول من عام 2022 مضافاً إليها انحرافين معياريين لبيانات نسبة البطالة خلال الفترة 1994-2021. أما بالنسبة لأسعار الأسهم

فقد تم إفتراض إنخفاض أسعار الأسهم بمقدار بمقدار 50 في المائة في السيناريو المتوسط الشدة. وبالنسبة لأسعار العائد الفعلية، فقد تم إفتراض إرتفاع أسعار العائد بمقدار 400 نقطة أساس لعام 2022 وبمقدار 100 نقطة أساس لعام 2023 للسيناريو الأكثر شدة، وتم إفتراض بقاء أسعار العائد دون تغيير في عام 2024. وبناء على نتائج إختبارات الضغط، فإن نسبة كفاية رأس المال ستبقى أعلى من 12 في المائة للأعوام الثلاثة 2022-2024، وذلك بعد تطبيق السيناريو هين متوسط الشدة والأكثر شدة، مما يعني أن القطاع المصرفي في الأردن يتمتع بنسب كفاية رأس مال مرتفعة وقادرة على تحمل هذه الصدمة.



المصدر: استبيان الإستقرار المالي للدول العربية 2023، صندوق النقد العربي



المصدر: استبيان الإستقرار المالي للدول العربية 2023، صندوق النقد العربي

## دولة الامارات العربية المتحدة

قام مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بإجراء اختبارات الضغط (من أسفل إلى أعلى) لعام 2022 بهدف تقييم مرونة البنوك في ظل ظروف ارتفاع التضخم العالمي وإرتفاع عدم اليقين في السوق. واستند السيناريو السلبي إلى الركود التضخمي الإفتراضي في ظل ارتفاع كبير في أسعار العائد. وقد تضمن اختبار الأوضاع الضاغطة لعام 2022 خمسة عشر بنك محلي وأربعة بنوك أجنبية، التي تغطي أكثر من 90 في المائة من أصول القطاع المصرفي، وأظهرت النتائج على أن القطاع المصرفي سيكون قادراً على تحمل

السيناريو، مع انخفاض متوسط نسبة حقوق الملكية العامة الشق-1 في ظل السيناريو السلبي من 13.6 في المائة إلى 10.6 في المائة. وعلاوة على ذلك - بالنظر إلى افتراض الميزانية العمومية الثابت المستخدم - تمكنت البنوك من الحفاظ على تدفق الائتمان لدعم الإقتصاد.

وتعد المخاطر الجيوسياسية والمخاطر المحتملة للركود التضخمي الشديد، والتقلبات في أسعار السلع الأساسية (خاصة في أسعار النفط) هي المخاطر الرئيسية في اختبارات الضغط لعام 2022. واستند السيناريو السلبي الافتراضي إلى حدوث مخاطر الركود التضخمي العالمي الشديد (ارتفاع التضخم والركود) مع زيادة الضغط على أسعار النفط وأسواق العقارات والأسهم في الإمارات العربية المتحدة بسبب الإنخفاض الشديد في الطلب. وإفترض أن ينتقل الركود العالمي المتزامن وارتفاع التضخم إلى إقتصاد الإمارات العربية المتحدة من خلال قنوات التجارة والمالية العامة وأسعار العائد والثقة. ويتبع ذلك ارتفاع أولي في أسعار النفط، مع ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين بسبب الغذاء والسلع الأساسية، ومع انتقال الزيادة في أسعار العائد (الفائدة) في الولايات المتحدة الأمريكية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، وتم افتراض حدوث تدهور في جودة الأصول المصرفية بسبب تفاقم عبء الديون والقدرة على تحمل التكاليف. وتتم معايرة شدة السيناريو السلبي بناء على المتغيرات الأساسية - الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي وسعر النفط - جنباً إلى جنب مع التوقعات المستخدمة النموذج الناقل للمتغيرات الأخرى، كما تتم مقارنة درجة الشدة بحالات الضغط التاريخية والتي تختلف بناء على الحالة الراهنة للإقتصاد. وأظهرت نتائج اختبار الأوضاع الضاغطة (أسفل إلى أعلى) تمتع البنوك الإماراتية بمستويات مريحة من نسبة رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى) أعلى بكثير من الحد الأدنى المقرر بموجب لجنة بازل للرقابة المصرفية.

## جمهورية العراق

قام البنك المركزي العراقي بإجراء اختبارات الضغط الكلية بهدف تقدير العلاقة بين التعثر المالي للبنوك، وأية صدمات ذات صلة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية لقياس تأثيرها في معدل نمو القروض غير العاملة خلال الفترة من الربع الأول 2012 حتى الربع الرابع 2021، وقد اتخذ النموذج الشكل الدالي الآتي:

$$GNPL = F(GGDP, GOILP, GEG)$$

GNPL: معدل نمو نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان.

GGDP: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

GOILP: أسعار النفط العالمية.

GEG: معدل نمو الإنفاق الحكومي.

وقد تم إجراء اختبارات الضغط وفقاً لثلاثة سيناريوهات، وبعد إجراء الاختبارات التشخيصية اللازمة، تم استخدام نموذج متجه الإنحدار الذاتي (VAR)، وتم تقدير السيناريو متوسط الشدة من خلال حساب معدل

نمو المتغير للسيناريو الأساسي، مطروحاً منه انحراف معياري واحد للسلسلة التاريخية لمعدل نمو المتغير أثناء الفترة الزمنية. وبالنسبة للسيناريو الأكثر شدة، تم تقديره من خلال حساب معدل نمو المتغير للسيناريو الأساسي المتوقع مطروحاً منه انحرافان معياريان لسلسلة معدل نمو المتغير أثناء المدة.

ونتيجة للصدمة السلبية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وفقاً للسيناريوهات المعدة، فقد ارتفعت نسبة القروض غير العاملة في الثلاث سيناريوهات بنسب طفيفة جداً، ولجميع فصول عام 2022. ويؤكد التأثير الطفيف لانخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي الائتمان ضعف العلاقة بينهما، وهذا ما يتبين من خلال نسبة العمق المصرفي المنخفضة في الإقتصاد العراقي، إذ شهدت نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ارتفاعاً من 9.2 في المائة في عام 2016 إلى 15 في المائة في عام 2021، أما بالنسبة إلى ودائع القطاع الخاص مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فقد ارتفعت من 12 في المائة إلى 21 في المائة خلال الفترة (2016-2021).

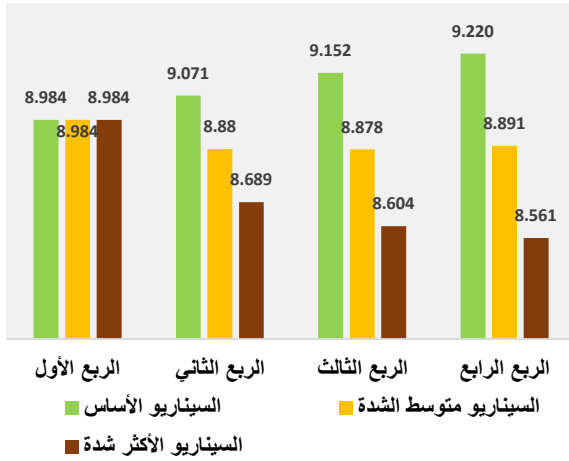
ونتيجة للصدمة السلبية في أسعار النفط العالمية وفقاً للسيناريوهات المعدة، فقد انخفضت نسبة القروض غير العاملة للسيناريو متوسط الشدة والسيناريو الأكثر شدة عن السيناريو الأساسي بنسب طفيفة جداً، ولجميع فصول عام 2022. فقد أظهرت النتائج علاقة عكسية ومعنوية من الناحية الإحصائية بين أسعار النفط العالمية ونسبة القروض غير العاملة لدى القطاع المصرفي العراقي، وهذا يعكس العلاقة القوية بين أسعار النفط العالمية والقطاع المالي في العراق أثناء هذه الفترة، حيث يمكن لأسعار النفط العالمية أن تؤثر بشكل كبير على دخل الفرد المتاح في العراق، سيما وأن أغلب النفقات الحكومية - التي تشكلها الإيرادات النفطية بأكثر من 90 في المائة - ستتأثر بأسعار النفط العالمية مما يعني انخفاض الدخل، ومن ثم ارتفاع احتمالية الإخفاق في سداد مستحقات القروض. بالإضافة إلى ذلك، فإن قدرة الحكومة على مواجهة الصدمة سيكون محدود لفترة معينة لتظهر بعدها تحديات تتعلق بسداد مستحقات النفقات الجارية والإستثمارية، حيث شهد عام 2021 ارتفاعاً كبيراً في حجم الإنفاق العام بنسبة 24.6 في المائة مقارنة بحجم الإنفاق العام خلال عام 2020 نتيجة لارتفاع أسعار النفط بنسبة 74.7 في المائة لذات المدة، مما انعكس على حجم الإيرادات الفعلية العامة بصورة ايجابية لترتفع بنسبة 51.5 في المائة خلال عام 2021 مقارنة بعام 2020.

وأخيراً فإن تأثير الصدمة السلبية في الإنفاق الحكومي ستؤدي إلى ارتفاع نسبة القروض غير العاملة للسيناريو المتوسط الشدة والسيناريو الأكثر شدة مقارنةً بالسيناريو الأساسي، ولجميع فصول عام 2022. فقد أظهرت النتائج تأثير معدل نمو الإنفاق الحكومي على نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي الائتمان النقدي في العراق، حيث إتضح من الإختبارات الإحصائية أن هناك علاقة عكسية ومعنوية بين معدل الإنفاق الحكومي ونسبة القروض غير العاملة، فقد يؤدي انخفاض معدل نمو الإنفاق الحكومي إلى زيادة معدل نمو القروض غير العاملة في الفصول الأربعة من عام 2022، وقد يعود اتجاه هذه العلاقة إلى قوة تأثير الإنفاق

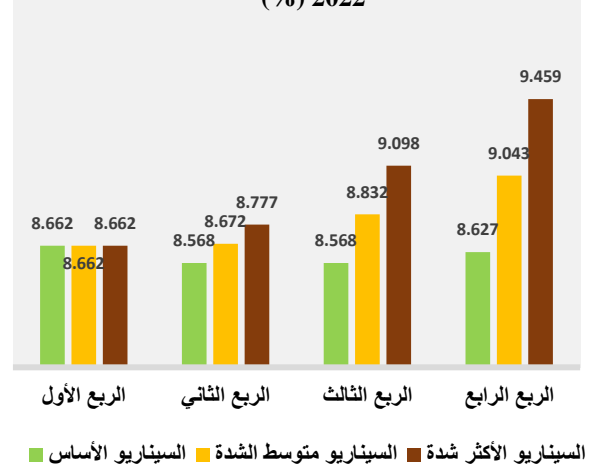


الحكومي بالتحديات الاقتصادية في العراق، وخاصةً الإنفاق الجاري منه، فالحكومة غالباً ما تحافظ على مستوى الإنفاق الجاري، وتهيئ مصادر بديلة لتمويله في حال انخفاض المصادر الأساسية (إيرادات النفط).

شكل (5-14): سيناريوهات التنبؤ بنسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي الائتمان لدى القطاع المصرفي العراقي بعد صدمة أسعار النفط العالمية (%)

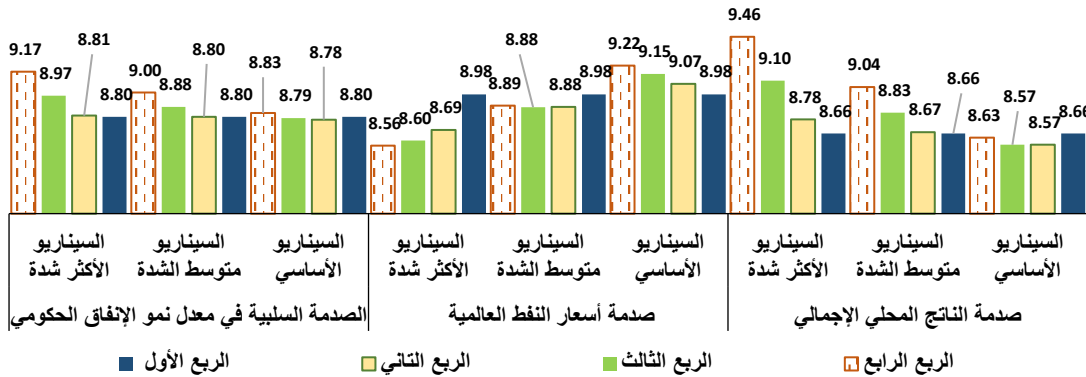


شكل (5-13): سيناريوهات التنبؤ بنسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي الائتمان لدى القطاع المصرفي العراقي بعد صدمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%) 2022



المصدر: استبيان الاستقرار المالي للدول العربية 2023، صندوق النقد العربي

شكل (5-15): نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي الائتمان لدى القطاع المصرفي العراقي بعد افتراض الصدمات على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (%)



المصدر: استبيان الاستقرار المالي للدول العربية 2023، صندوق النقد العربي

## دولة فلسطين

تسعى سلطة النقد الفلسطينية بشكل مستمر إلى إجراء الاختبارات الضاغطة الكلية بهدف تقييم درجة المخاطر التي قد يتعرض لها الجهاز المصرفي الفلسطيني في حالة حدوث بعض الصدمات غير المواتية/سلبية في

مؤشرات الاقتصاد الكلي<sup>43</sup> (كالنمو الاقتصادي، ومعدل البطالة، وسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل، وسعر الفائدة على الإقراض بعملة الدولار الأمريكي<sup>44</sup>)، وتهدف أيضاً هذه الإختبارات عموماً إلى معرفة تداعيات هذه الصدمات على مستويات التعثر المالي في القطاع المصرفي، متمثلة في مؤشر القروض غير العاملة (القروض المتعثرة).

ولهذه الغاية، تم إجراء محاكاة لآلية انتقال الصدمات من القطاع الحقيقي إلى القطاع المصرفي، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتجه (Vector Error correction Model-VECM)، من خلال افتراض حدوث بعض الصدمات في مستويات المؤشرات الاقتصادية الكلية الداخلة في النموذج، وذلك بافتراض وجود علاقة عكسية ما بين النمو الاقتصادي ونسبة القروض المتعثرة، وعلاقة طردية بين كل من (سعر الفائدة على الإقراض بعملة الدولار، ومعدل البطالة، وسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل) ونسبة القروض المتعثرة. ولغاية معرفة آثار هذه الصدمات على مستويات القروض المتعثرة إلى مجمل القروض تم توظيف النموذج التالي:

$$\Delta L(NPL_t) = \alpha + \gamma * e_t + \sum_{i=1}^2 a_i * \Delta L(NPL_{t-i}) + \sum_{i=1}^2 b_i * \Delta L(RGDP_{t-i}) + C1$$

$$* \Delta IL + C2 * \Delta UNEMP + C3 * \Delta EXR$$

حيث:

$e_t$  : معامل تصحيح الخطأ.

$\Delta L(NPL_{t-i})$  : النمو في القروض المتعثرة خلال الفترة السابقة.

$\Delta L(RGDP_{t-i})$  : النمو الحقيقي الناتج المحلي خلال الفترة السابقة.

$\Delta il$  : التغير في سعر الفائدة على الإقراض بعملة الدولار الأمريكي.

$\Delta UNEMP$  : التغير في معدل البطالة.

$\Delta EXR$  : التغير في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل.

<sup>43</sup> تم إختبار العلاقة الإحصائية ما بين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية ومؤشر القروض غير العاملة، وأظهرت النتائج وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية عند مستوى 5 في المائة فقط للمتغيرات الداخلة في النموذج المذكور أعلاه.  
<sup>44</sup> تم اختيار متغير سعر الفائدة على الإقراض بعملة الدولار الأمريكي نظراً لكون قيم القروض المتعثرة مقومة بهذه العملة.

وقد تم إجراء اختبار الضغط الكلي ضمن سيناريوهين (السيناريو الأساس والسيناريو المعاكس) يعكسان إفتراضات مختلفة ومحتملة الحدوث. ففي سيناريو الأساس، تم إفتراض إستمرار الوضع القائم حالياً، والذي تضمن استمرار تباطؤ بعض المؤشرات التي تؤثر على مستويات الإستهلاك الكلي والإستثمار، في ظل ازدياد حالة عدم اليقين المرتبطة بالأوضاع المحلية والعالمية، واستمرار صعوبة الوضع المالي للحكومة على خلفية استمرار إقتطاع جزء كبير من أموال المقاصة، وإستمرار إمتناع بعض الدول المانحة عن تقديم المنح والمساعدات، بالإضافة إلى استمرار القيود المفروضة على حركة الأفراد والتجارة الداخلية والخارجية، إلى جانب تباطؤ النمو في التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص نتيجة لإرتفاع تكلفة الإقراض، مع استمرار تدفق التحويلات المالية للقطاع الخاص بنسب مقاربة لنموها في الأعوام السابقة.

وعلى خلفية هذه الإفتراضات، يتوقع أن يسجل الإقتصاد الفلسطيني نمواً بنحو 3.2 في المائة في عام 2023، مقارنة مع نمو بنسبة 3.9 في المائة العام السابق، وارتفاع دخل الفرد الحقيقي بنسبة 1 في المائة، وانخفاض معدل البطالة إلى 23.9 في المائة مقابل 24.4 في المائة في العام السابق. وبالتالي يتوقع أن يعكس هذا التباطؤ في أداء القطاع الحقيقي إلى جانب التغيرات المتوقعة تسجيلها في المؤشرات الأخرى التي تضمنها النموذج على إرتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى 4.3 في المائة خلال عام 2023، مقارنة مع 4.0 في المائة في العام السابق.

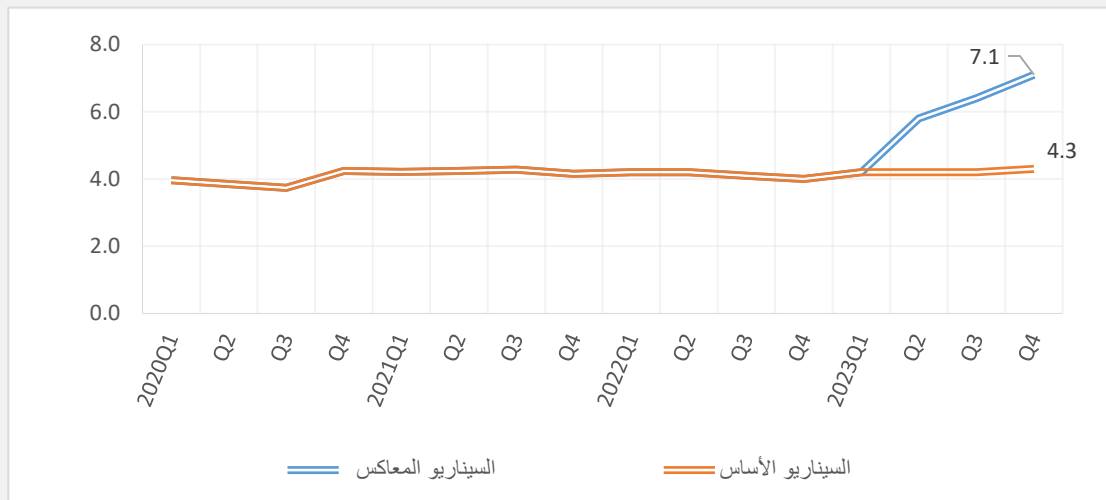
وعلى العكس من ذلك، هناك مجموعة من الصدمات السلبية (السيناريو المضاد)، يمكن ان تتمثل في حجز أموال المقاصة بشكل كامل أو إقتطاع جزء كبير منها، وتزايد التراجع في تعويضات العمال الفلسطينيين جراء استمرار تراجع أعدادهم، وإنخفاض التحويلات للقطاع الخاص عن مستواها في العام السابق، واستمرار الارتفاع في أسعار المواد الخام والمواد الغذائية، جراء التحديات المتعلقة بسلاسل الإمداد والتوريد، وتداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية. كما يتوقع بحسب هذا السيناريو تواصل تشديد الأوضاع النقدية في دول المصدرة للعملة المتداولة في الإقتصاد الفلسطيني بوتيرة متسارعة من خلال رفع سعر الفائدة. الى جانب حدوث ارتفاع كبير في معدل صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل. وفي حال تحقق هذا السيناريو من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى إنكماش الإقتصاد الفلسطيني بنحو 1.2 في المائة، وزيادة مستويات البطالة إلى ما يقارب الـ 27.5 في المائة، وتراجع دخل الفرد الحقيقي بواقع 3.5 في المائة. وسوف يعكس ذلك على القروض المتعثرة لترتفع نسبتها الى ما يقارب 7.1 في المائة خلال عام 2023.

جدول (5-10): التنبؤ بنسبة القروض المتعثرة وفقاً للسيناريوهات المختلفة خلال عام 2023 لدى القطاع المصرفي الفلسطيني

السيناريو المعاكس					السيناريو الأساس					الفترة
نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	التغير في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكيل	التغير في سعر الفائدة على القروض	التغير في معدل البطالة	النمو في الناتج الحقيقي %	نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	التغير في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكيل	التغير في سعر الفائدة على القروض*	التغير في معدل البطالة	النمو في الناتج الحقيقي %	
4.2	0.05	0.16	1.8	%3.5	4.2	0.05	0.16	1.8	%3.5	الربع الأول
5.8	0.26	0.18	1.2	%0.7	4.2	0.11	0.0	1.1-	%3.1	الربع الثاني
6.4	0.10	0.80	2.0	%2.3-	4.2	0.02	0.0	0.9-	%4.2	الربع الثالث
7.1	0.10	0.86	1.5	%6.8-	4.3	0.02	0.0	0.2-	%2.1	الربع الرابع
7.1	0.5	2.0	3.1	%1.2-	4.3	0.20	0.16	0.5-	%3.2	2023

المصدر: استبيان الاستقرار المالي للدول العربية 2023، صندوق النقد العربي.  
\* تم تثبيت أسعار الفائدة على القروض في كافة المصارف العاملة في فلسطين حتى نهاية عام 2023 من خلال مبادرة تقدمت بها جمعية البنوك في فلسطين.

شكل (5-16): التنبؤ في نسبة القروض المتعثرة لدى القطاع المصرفي الفلسطيني في عام 2023 (%)



المصدر: استبيان الاستقرار المالي للدول العربية 2023، صندوق النقد العربي.

## دولة الكويت

- أجرى بنك الكويت المركزي إختبارات ضغط كلية تم فيها استخدام ثلاث سيناريوهات على النحو التالي:
- السيناريو الأول: تم تحديد السيناريو الأول في ضوء تزايد إنكشاف القطاع المصرفي على العقارات التجارية والنظرة السلبية المتوقعة لها، مما يجعلها عرضة للصدمات، خاصة مع الأخذ في الاعتبار الزيادة في العرض على مدى السنوات القليلة الماضية، والتي قد لا يقابلها الطلب الكافي لاستيعاب

الوحدات الزائدة. فهذا السيناريو يفترض وجود سياسات مالية أكثر صرامة تتسبب في ضغوط على الدخول الشخصية للأفراد، وبالتالي نزعتهم الإستهلاكية التي غالباً ما تنصب في الوحدات الاقتصادية التي تشغل العقارات التجارية. هذا ويفترض السيناريو أن تمتد هذه الصدمة ما يقارب العامين، مع إنخفاض متوسط في الناتج المحلي الإجمالي وتأثير بسيط على الإنفاق الحكومي.

- السيناريو الثاني: يتناول تعرض التصنيف السيادي لمزيد من التخفيض في ظل استمرار الاختلالات المالية وغياب الإستراتيجية الواضحة لمعالجتها، مما يؤدي إلى ارتفاع تدفقات رأس المال الخارجة، حيث يصبح المستثمرون أكثر تردداً وتراجع ثقتهم في التوقعات الاقتصادية. ويشكل ذلك ضغوط على السياسة النقدية لرفع أسعار العائد، وتراجع احتياطات العملة الأجنبية. ويفترض السيناريو شدة تأثير هذه الأزمة على الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي من خلال انخفاض أسعار النفط، مع امتداد الأزمة بما يقارب ثلاثة أعوام.

- السيناريو الثالث: يفترض أن السحب غير المنظم لحزم التحفيز الاقتصادية تؤدي إلى اضطرابات كبيرة وضغوطات هائلة على الأسواق. وتم تحديد السيناريو في ضوء الإرتفاع غير المسبوق للإنفاق المالي والسياسة النقدية الميسرة التي كانت سائدة خلال فترة الجائحة وما قبلها، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع مستويات الديون وتضخم أسعار الأصول وأسعار المستهلك والمُنتج. ونتيجة لهذه الضغوط التضخمية المدفوعة بصدمات على جانبي الطلب والعرض، تقوم السلطات الرقابية وصناع السياسات بالتشديد المفاجئ، مما يتسبب في صدمات عبر الأسواق، التي تعاني في الأساس من ضعف بسبب التضخم في أسعار الأصول وحجم الديون، والذي يؤدي بدوره إلى اندلاع أزمة اقتصادية عالمية. ومن المتوقع أن يمتد أثر هذا السيناريو لأربع أعوام ويكون له وقع كبير على الناتج المحلي الإجمالي والمالية العامة للحكومة.

في هذا الإطار، أظهرت النتائج أهمية قطاع العقارات في الإقتصاد المحلي، فوفقاً للسيناريو الأول، تحافظ البنوك على نسب أعلى من الحدود الدنيا الرقابية لبنك الكويت المركزي، نظراً للأثر الإيجابي للتوزيع الجغرافي المتنوع للقطاع المصرفي، حيث تؤثر الصدمة بشكل أساسي على الإقتصاد المحلي. وبالنسبة للسيناريو الثاني، فإن تأثيره نتج عن تزايد القروض غير العاملة في القطاع الشخصي، حيث يؤدي الركود الإقتصادي المتوقع إلى تراجع القوة الشرائية للأفراد الذين يشكلون أكبر شريحة من محفظة قروض البنوك، إلى جانب تأثر القطاعات الاستهلاكية الأخرى. علاوة على ذلك، تتسبب صدمات أسعار الأسهم في تراجع صافي أرباح البنوك إلى مستويات ما دون الصفر. هذا ويمتد الأثر السلبي للسيناريو الثاني لفترة زمنية أطول، حيث أن تراجع النمو الإقتصادي يتسبب في إنكماش محفظة القروض وزيادة خسائر البنوك، وعلى الرغم من ذلك، تحتفظ البنوك بمستوى قوي من كفاية رأس المال يفوق المعدل المقترح من لجنة بازل للرقابة المصرفية.

أما في السيناريو الثالث، فيؤدي الإرتفاع الحاد في القروض غير العاملة إلى جانب تفعيل الآثار اللاحقة للمصدمة الأولية إلى تراجع شديد في الأرباح خلال العامين الأولين من الأزمة. هذا وتأتي الآثار اللاحقة أساساً في صورة تكاليف تمويل متزايدة، حيث تواجه البنوك - التي تقع نتائجها ما دون الحدود الدنيا لمتطلبات الملاءة - سحباً للودائع وارتفاعاً في تكلفة الأموال قصيرة الأجل، وتعود الأرباح للارتفاع في العام الثالث مع إحتواء الآثار الاقتصادية للأزمة. وينخفض معدل كفاية رأس المال في هذا السيناريو الشديد عن المتطلبات الدنيا لبنك الكويت المركزي، إلا أنه يظل أعلى من الحد المقترح من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية.

وقد تم إجراء اختبار ضغط مكمل يعكس أحوال البنوك في وقت الأزمات على نحو أكثر واقعية بغرض إختبار مدى قدرة البنوك على إستيعاب هذه الخسائر، حيث يسمح للبنوك استخدام كامل المخصصات الإحترازية التي تم تكوينها لمواجهة الأزمات، كما يسمح للبنوك الإسلامية بالاستفادة من معامل ألفا. وفي ظل هذه السيناريوهات الجديدة التي تهدف إلى عكس شكل الضغوط بدقة أكبر، يرتفع معدل كفاية رأس المال للقطاع المصرفي الكويتي بنحو 2 في المائة خلال جميع الأعوام وعبر السيناريوهات الثلاثة.

وأخيراً، تستمر السيولة في الإحتفاظ بمستوياتها الجيدة خلال جميع الأعوام بالسيناريو الأول والسيناريو الثاني، في حين تواجه البنوك مشكلات سيولة في السيناريو الأكثر شدة نتيجة لتفعيل الآثار اللاحقة. كما تظل المساحات التمويلية المتاحة عند مستويات مرتفعة في جميع السيناريوهات أقل بكثير من الحد الأعلى المفروض منذ بداية الجائحة والبالغ 100 في المائة، مما يضمن للبنوك قدرة عالية على أداء دورها في تمويل الأنشطة الاقتصادية حتى في أصعب الأوقات.

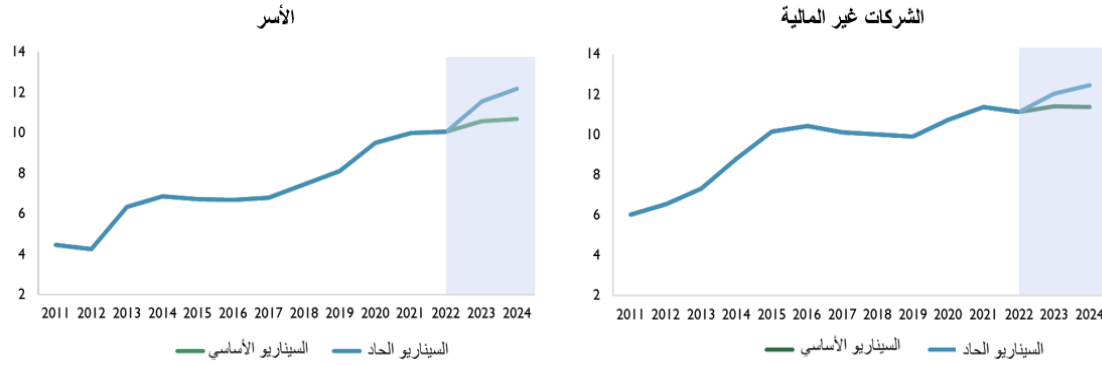
## المملكة المغربية

أجرى بنك المغرب في نهاية النصف الثاني من عام 2022 إختبار ضغط كلي جديد بهدف فحص مرونة قطاع المؤسسات المالية المغربية لمواجهة ظروف إقتصادية قاسية. يعتمد هذا التمرين على بيانات 8 بنوك رئيسية تمثل أكثر من 90 في المائة من إجمالي أصول القطاع المصرفي. ويستند إلى سيناريو أساسي يتعلق بتوقعات الإقتصاد لبنك المغرب في ديسمبر 2022، وسيناريو حاد يحاكي تجسيد صدمات الإقتصاد الشديدة. وقد نص السيناريو الأساسي في ديسمبر الماضي على تباطؤ النمو الوطني الإقتصادي إلى 1.1 في المائة في عام 2022، يليه تسارع إلى 3 في المائة خلال عامي 2023 و2024، أما السيناريو الحاد، فإنه يستند إلى عدة افتراضات وهي استمرار التوترات الجيوسياسية بين أوروبا وروسيا في أعقاب الصراع الروسي الأوكراني، وتعطيل أكثر حدة في سلاسل التوريد، وحملة زراعية سيئة في عام 2023 نتيجة قلة هطول الأمطار. إن تضافر هذه العوامل سيؤثر بشكل كبير على الناتج المحلي الإجمالي لينكمش بنسبة 2.1 في المائة في عام 2023 قبل أن ينمو بنسبة 1.4 في المائة في عام 2024. إضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يؤدي انكماش الناتج المحلي الإجمالي في أوروبا وتباطؤ نموه في جنوب صحراء إفريقيا في عام 2023 واستمرار التضخم إلى تراجع الطلب الأجنبي للمنتجات المغربية، مع إنخفاض عائد الإستثمار الأجنبي المباشر. كما

سيؤدي الإرتفاع المستمر في أسعار السلع الأساسية إلى تفاقم الضغوط التضخمية مما يؤدي إلى إستمرار إرتفاع أسعار العائد.

وإستناداً لتلك الإفتراضات، سيبقى متوسط معدل القروض غير العاملة في السيناريو الأساسي حوالي 10.6 في المائة للأسر، و11.4 في المائة للشركات غير المالية في عامي 2023 و2024، مع تطورات متباينة بين البنوك. من ناحية أخرى، فإن تدهور الظروف الإقتصادية في السيناريو الحاد سيزيد من مخاطر الإئتمان، حيث أن متوسط معدل نمو للقروض غير العاملة سيصل إلى 12.2 في المائة عند الأسر في 2023 ثم 13.0 في المائة في 2024، كما سيسجل نسبة 12.3 في المائة عند الشركات غير المالية في 2023 ثم 12.9 في المائة في 2024، الأمر الذي يعكس بشكل أساسي تأثير تراجع النشاط والقوة الشرائية على الوضع المالي للأسر والشركات غير المالية.

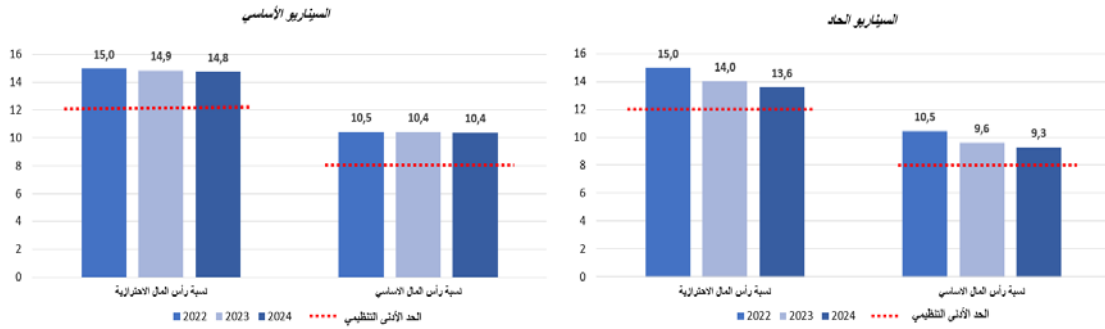
شكل (5-17): تطور معدلات القروض غير العاملة لدى القطاع المصرفي المغربي



المصدر: استبيان الإستقرار المالي للدول العربية 2023، صندوق النقد العربي

كما نتج عن السيناريو الأساسي تحقيق متوسط نسبة كفاية رأس المال بمعدل 14.9 في المائة في عام 2023، و14.8 في المائة في عام 2024، بينما ستستقر نسبة رأس المال الأساسي عند حوالي 10.4 في المائة في السيناريو الحاد. وسوف يسجل متوسط نسبة كفاية رأس المال انخفاضاً بما يقرب 140 نقطة أساس، كما تشهد نسبة رأس المال الأساسي إنخفاضاً بنحو 120 نقطة أساس على مدى أفق التنبؤ، بما يتماشى مع تراجع نتائج البنوك المقترنة بالإرتفاع في تكلفة مخاطر الائتمان، والإنخفاض في نتائج أنشطة السوق. ويتضح من نتائج كلا السيناريوين أن هذه النسب تبقى أعلى من الحد الأدنى الرقابي.

شكل (18-5): القطاع المصرفي المغربي: تطور متوسط نسب رأس المال الاحترازية



المصدر: استبيان الاستقرار المالي للدول العربية 2023، صندوق النقد العربي

## 8. مخاطر انتقال العدوى بين البنوك

### دولة فلسطين

تم إجراء الإختبار المتعلق بمخاطر انتقال العدوى فيما بين البنوك (Interbank solvency contagion)، لمعرفة ما يحدث لنسبة كفاية رأسمال البنوك في حال فشل أحدها بالوفاء بالتزاماته تجاه المصارف الأخرى. وقد استند هذا الفحص إلى البيانات الخاصة بسوق ما بين البنوك (الودائع ما بين البنوك) في نهاية العام 2022. تم في هذا الإختبار إفتراض فشل البنوك التي لديها ودائع تخص بنوك أخرى وعدم مقدرتها الوفاء بالتزاماتها تجاه البنوك المودعة. وقد أسفر الإختبار عن بقاء نسبة كفاية رأس المال فوق الحد الأدنى المقرر للاختبار عند 10.5 في المائة على المستويين الإجمالي والإفرادي للبنوك وذلك بعد التكرار الأول والثاني والثالث للاختبار.

### جمهورية مصر العربية

– مخاطر إنتقال العدوى المباشرة بين وحدات القطاع المصرفي

تنشأ مخاطر العدوى المباشرة بالقطاع المصرفي نتيجة العلاقات الترابطية بين البنوك في سوق الائتربنك، ويعد صافي التعرضات بين كل بنك والبنوك الأخرى من مؤشرات مدى قوة الارتباط بين البنوك، والذي يساوي صافي المستحق على البنوك من حسابات جارية، وودائع، وقروض، وقد تم استخدام مصفوفة العلاقات الترابطية بين البنوك لقياس مخاطر العدوى المباشرة، حيث تم تطبيق إختبار الضغط باستخدام سيناريوهين على النحو التالي:



السيناريو الثاني	السيناريو الأول
افتراض اخفاق كل بنك من البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً - على حدى - في سداد التزاماته بالعملية المحلية مع باقي البنوك وقياس مدى تأثير ذلك على الملاءة المالية للقطاع المصرفي.	افتراض اخفاق عدد من البنوك - بخلاف البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً - عن سداد التزاماتهم مع باقي البنوك بالعملية المحلية وقياس مدى تأثير ذلك على الملاءة المالية للقطاع المصرفي.

- مخاطر إنتقال العدوى بين القطاع المصرفي والقطاع المالي غير المصرفي

تم إجراء اختبارات الضغط المرتبطة بمخاطر إنتقال العدوى المباشرة من القطاع المالي غير المصرفي للقطاع المصرفي، بهدف تقييم مدى قدرته على تحمل الخسائر التي قد تنتج عن إخفاق الأنشطة المالية غير المصرفية في سداد التزاماتها للبنوك، وذلك باستخدام قيمة صافي القروض والتسهيلات الائتمانية - بعد استبعاد الودائع الخاصة بالقطاع المالي غير المصرفي لدى القطاع المصرفي - كمؤشر لصافي تعرض القطاع المصرفي لكل نشاط من أنشطة القطاع المالي غير المصرفي، وتم استخدام سيناريوهين متفاوتاً في درجة تأثيرهما على البنوك، وذلك على النحو التالي:

السيناريو الثاني	السيناريو الأول
الاخفاق في سداد نسبة 20% من الالتزامات الخاصة بصافي القروض.	الاخفاق في سداد نسبة 10% من الالتزامات الخاصة بصافي القروض.

شكل (5-11): مستوى المخاطر وفقاً لنتائج اختبارات الضغط المتعلقة بمخاطر انتقال العدوى لدى القطاع المصرفي المصري

السيناريو الأكثر حدة	السيناريو المتوسط الحدة	السيناريو الأساسي	
منخفضة	منخفضة	منخفضة	مخاطر انتقال العدوى بين وحدات القطاع المصرفي
منخفضة	منخفضة	منخفضة	مخاطر انتقال العدوى بين القطاع المصرفي والقطاع المالي غير المصرفي

المصدر: البنك المركزي المصري، تقرير الإستقرار المالي (2021).

ثانياً: تطبيق اختبارات الضغط على بعض القطاعات المصرفية في الدول العربية

تم إجراء اختبارات للضغط على بعض القطاعات المصرفية في الدول العربية باستخدام ثلاثة سيناريوهات متدرجة من حيث حدة التأثير وباستخدام افتراضات موحدة في إطار سيناريو للمخاطر الاقتصادية الكلية المرتبطة بتفاقم التداعيات السلبية للأزمة الروسية الأوكرانية، وذلك على المستوى الكلي لمجمع أكبر البنوك بالقطاع المصرفي - التي تمثل نحو 80 في المائة من أصول القطاع - والمستوى الجزئي للبنوك المنفردة، وذلك لمخاطر الإنتمان السيادية لمحفظه إنتمان القطاع الحكومي ومحفظه الإستثمارات المالية في الأوراق المالية الحكومية بالعملية المحلية، ومخاطر الإنتمان الخاص (محفظه إنتمان قطاعي الأعمال العام والخاص، ومحفظه إنتمان المنشآت متناهية الصغر، ومحفظه التجزئة المصرفية)، وكذلك مخاطر التركيز، ومخاطر السوق. إلى جانب ذلك، تم تطبيق إختبار الحساسية لمخاطر التشغيل الناتج عن تزايد مخاطر الأمن السيبراني

الناتج عن الإتجاه إلى الإعتماد على القنوات والتطبيقات الإلكترونية في تنفيذ المعاملات المالية. وتهدف إختبارات السيناريوهات والحساسية المطبقة إلى تقييم مدى كفاية رأس المال لمواجهة الخسائر غير المتوقعة، وبالتالي تقدير مدى صلابة أكبر البنوك في الدول العربية المستوردة والمصدرة للنفط<sup>45</sup>.

### إختبار السيناريوهات

يتضمن هذا الاختبار عدة أنواع من المخاطر في إطار سيناريو الضغوط الاقتصادية العالمية، وذلك على النحو التالي:

### "سيناريو الضغوط الاقتصادية والمالية الكلية في ظل التداعيات السلبية للأزمة الروسية الأوكرانية"

- تم افتراض استمرار الحرب الروسية الأوكرانية وزيادة حدة الركود الاقتصادي على المستوى العالمي، واستمرار التحديات المتعلقة بسلاسل الإمداد العالمية، وكذلك انخفاض أسعار النفط مع استمرار الضغوط التضخمية وحالة عدم اليقين والاتجاه التقييدي للسياسات النقدية وتأثير ذلك من انخفاض في الطلب العالمي والتجارة الدولية.
- يؤدي ذلك إلى انخفاض قيمة الصادرات البترولية للدول المصدرة للنفط وكذلك استمرار خروج رؤوس الاموال الاجنبية من الدول المستوردة للنفط وهو ما يؤدي إلى مزيد من الضغوط على العملات المحلية لتلك الدول واستمرار الضغوط التضخمية عند مستويات مرتفعة.
- تباين معدلات النمو الاقتصادي ما بين الاقتصادات العربية المصدرة للنفط والمستوردة له، حيث يواجه عدد من الدول العربية - بشكل خاص الدول المستوردة للنفط - تحديات تتعلق بارتفاع مستويات العجز المالي الداخلي والخارجي ومحدودية مستويات قدرتها على تعزيز الانفاق الداعم للنمو مقارنة بالدول المصدرة للنفط.
- ارتفاع معدل البطالة نظراً لتراجع أداء قطاعات الأعمال والشركات، واتجاهها نحو الاستغناء عن العمالة في ظل تراجع مستويات الطلب الكلي وارتفاع النفقات ونقص المواد الخام المستوردة واللازمة للإنتاج. هذا إلى جانب انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل ظروف عدم اليقين المحيطة بالاقتصاد العالمي.
- تتعكس المخاطر الاقتصادية الكلية على ارتفاع مخاطر ائتمان الشركات والأفراد في ضوء تراجع الأداء المالي للشركات، وانخفاض الدخل الحقيقي للأفراد.
- انعكاس السياسة النقدية التقييدية على المستوى العالمي على توجهات السياسة النقدية في عدد من الدول العربية التي تتبني نظماً ثابتة لأسعار الصرف، أما بالنسبة للدول العربية التي تتبني نظم سعر صرف مرنة فقد تواجه تحديات خاصة بخروج تدفقات رؤوس الأموال، مما قد يدفع تلك الدول إلى رفع أسعار العائد لاحتواء الضغوط التضخمية، خاصة للدول التي تواجه مشكلات عجز ميزان المعاملات الجارية ومعدلات مرتفعة للمديونية الخارجية، ويرتبط ذلك بارتفاع مخاطر السوق لسعر الصرف والعائد.
- تزايد مخاطر ارتفاع نسب المديونية العامة وتكاليف الاقتراض والتي تمثل عبئاً على الموازنات العامة، وتنامي المخاوف بشأن استدامة أوضاع المالية العامة وارتفاع الشك بشأن عدم مقدرة الحكومات على خدمة الدين، وبالتالي انخفاض ثقة المستثمرين في مدى الاستدامة المالية وقدرة الدول العربية على الوفاء بالتزاماتها الخارجية، مما قد يترتب عليه تراجع درجة التصنيف الائتماني للدول العربية، خاصة الدول المستوردة للنفط في ظل ارتفاع مستويات المديونية بها.
- قد يؤدي تراجع درجة التصنيف الائتماني للحكومات الي ارتفاع مخاطر الائتمان السيادية، وانخفاض كبير في درجة سيولة الأوراق المالية الحكومية وانخفاض قيمتها، وحدث سحب على ودائع القطاع المصرفي.

<sup>45</sup> تم إجراء الاختبارات بناءً على البيانات الواردة باستبيان الاستقرار المالي للدول العربية 2023، صندوق النقد العربي.

شكل (5-19): المخاطر النظامية ضمن سيناريو الضغط في ظل التداعيات السلبية للأزمة الروسية الأوكرانية

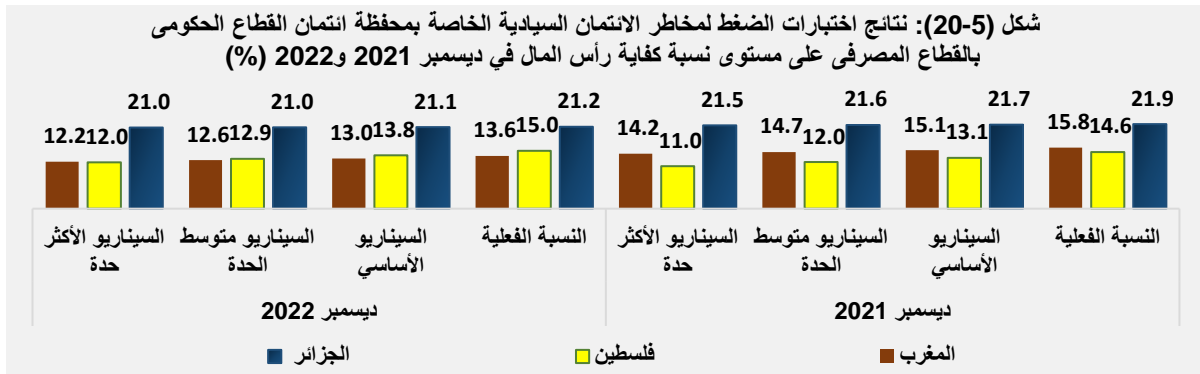


المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية

### 1. اختبارات الضغط لمخاطر الائتمان السيادية

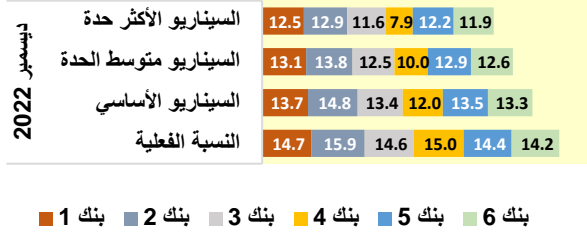
في إطار السيناريو المستخدم في إختبارات الضغوط تم إفتراض إخفاق نسبة من القروض العاملة بمحفظة إئتمان القطاع الحكومي بنسبة 5 في المائة في ظل السيناريو الأساسي، ونسبة 10 في المائة بالسيناريو متوسط الحدة، و15 في المائة بالسيناريو الأكثر حدة، وإنتقالها إلى فئة الجدارة غير العاملة "الردئية"، مما يعنى الحاجة إلى تكوين مخصصات مقابلة بنسبة 100 في المائة، كما تم إفتراض أن المخصصات الواجب تكوينها لباقي المحفظة العاملة تساوى متوسط 3 في المائة، وذلك على مستوى القطاع المصرفي في دول (الجزائر وفلسطين والمغرب) في ديسمبر 2022 مقارنةً بديسمبر 2021.

وقد أظهرت نتائج الإختبار مستويات جيدة لكفاية رأس المال لمواجهة الخسائر الناتجة عن إخفاق نسبة من محفظة إئتمان القطاع الحكومي في القطاع المصرفي في الدول العربية الثلاث، وذلك وفقاً للثلاث سيناريوهات، حيث تبقى نسب كفاية رأس المال بعد الضغط - على المستوى الكلي - أعلى من النسبة المقررة وفقاً لبازل (10.5 في المائة) بناءً على البيانات الفعلية في ديسمبر لعامي 2021 و2022.

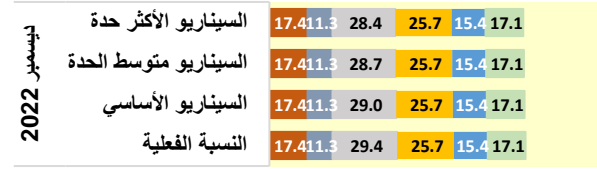


المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية

شكل (5-22): نتائج اختبارات الضغط لمخاطر الائتمان السيادية بشكل إفرادي في فلسطين على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 (%)



شكل (5-21): نتائج اختبارات الضغط لمخاطر الائتمان السيادية بشكل إفرادي في الجزائر على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 (%)



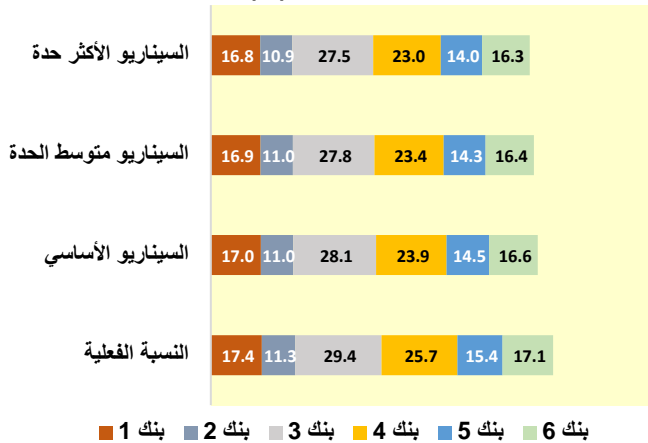
بنك 1 بنك 2 بنك 3 بنك 4 بنك 5 بنك 6

بنك 1 بنك 2 بنك 3 بنك 4 بنك 5 بنك 6

المصدر: فريق عمل الإستقرار المالي في الدول العربية

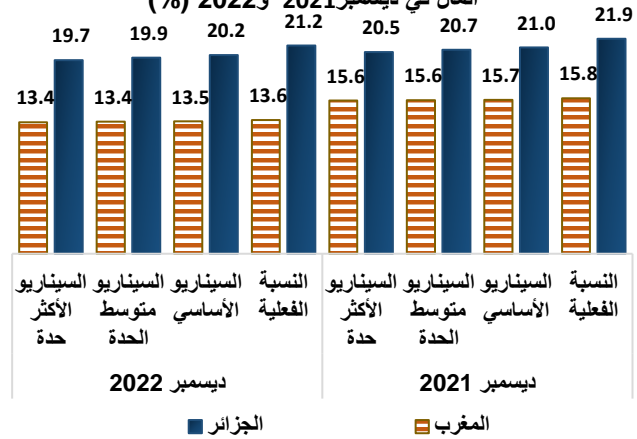
إلى جانب ذلك، تم افتراض تطبيق وزن مخاطر على محفظة الأوراق المالية الحكومية بالعملة المحلية والتي تتضمن كل من أدون الخزنة والسندات الحكومية المحلية في مقام نسبة كفاية رأس المال، وذلك بنسبة 7 في المائة بالسيناريو الأساسي، و 9 في المائة بالسيناريو متوسط الحدة، و 11 في المائة بالأكثر حدة<sup>46</sup>، وتم تطبيق هذا الإختبار على القطاع المصرفي في الجزائر والمغرب. وقد أظهرت النتائج كفاية رأس المال لاستيعاب الزيادة في وزن مخاطر محفظة الأوراق المالية الحكومية في القطاع المصرفي بالدولتين وذلك وفقاً للثلاث سيناريوهات، حيث تظل نسب كفاية رأس المال بعد الضغط - على المستويين الكلي والجزئي - أعلى من النسبة المقررة وفقاً لبازل (10.5 في المائة) بناءً على البيانات الفعلية في ديسمبر 2021 و 2022.

شكل (5-24): نتائج اختبارات الضغط لمخاطر الائتمان السيادية الخاصة بمحفظة الأوراق المالية الحكومية بشكل إفرادي في الجزائر على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 (%)



بنك 1 بنك 2 بنك 3 بنك 4 بنك 5 بنك 6

شكل (5-23): نتائج اختبارات الضغط لمخاطر الائتمان السيادية الخاصة بمحفظة الأوراق المالية الحكومية بالعملة المحلية بالقطاع المصرفي على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2021 و 2022 (%)

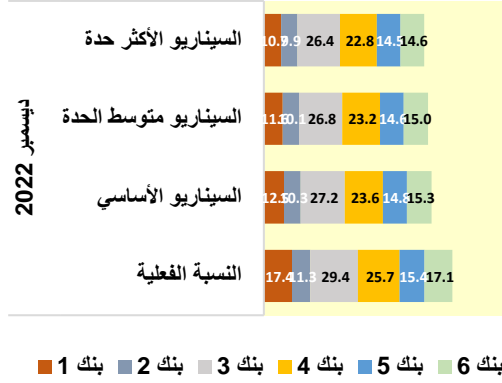


المصدر: فريق عمل الإستقرار المالي في الدول العربية

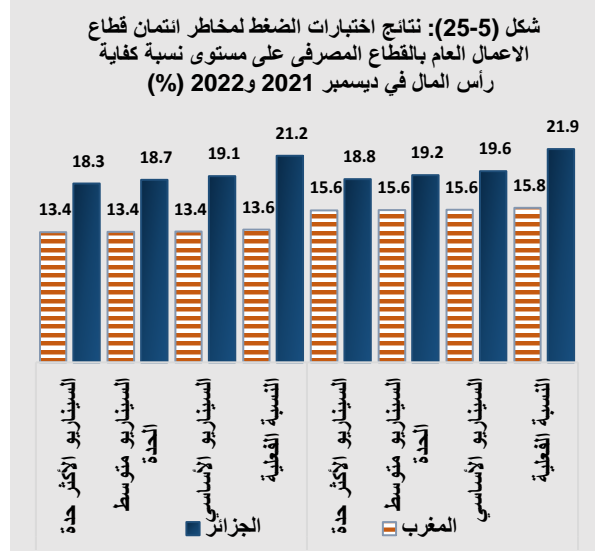
<sup>46</sup> استرشاداً بمقترحات لجنة بازل المرتبطة بتطبيق أوزان مخاطر على المطالبات السيادية بالعملة المحلية.

## 2. اختبارات الضغط لمخاطر الائتمان الخاص

شكل (5-26): نتائج اختبارات الضغط لمخاطر ائتمان قطاع الاعمال العام بشكل إفرادي في الجزائر على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 (%)



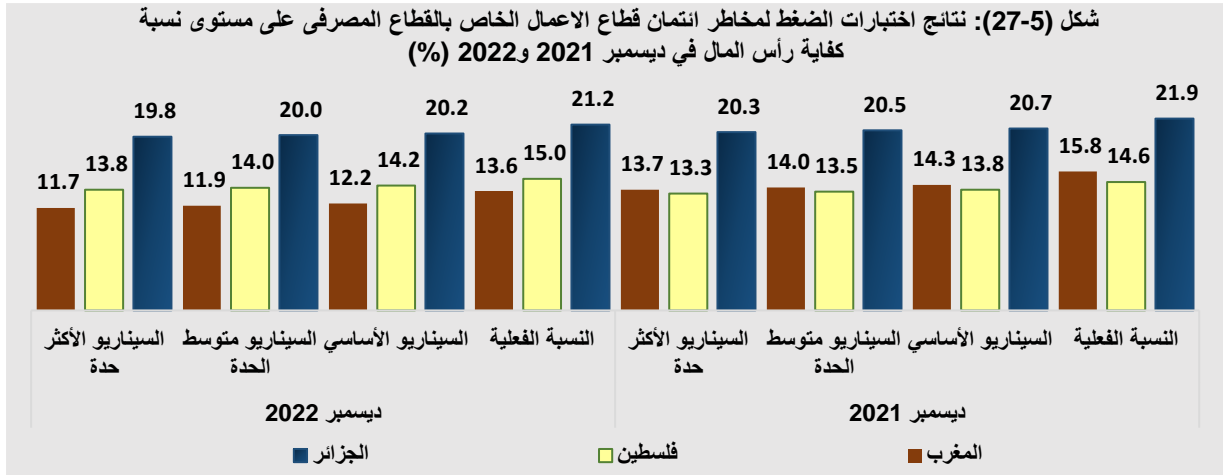
شكل (5-25): نتائج اختبارات الضغط لمخاطر ائتمان قطاع الاعمال العام بالقطاع المصرفي على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2021 و2022 (%)



المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية

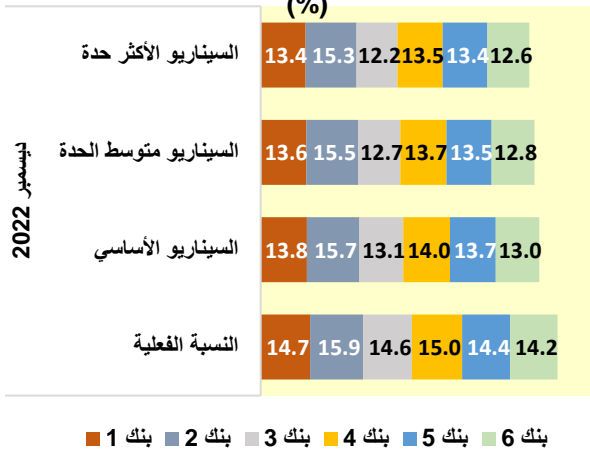
تشمل محفظة الائتمان الخاص كل من محفظة ائتمان قطاعي الأعمال العام والخاص، والمنشآت متناهية الصغر، والتجزئة المصرفية. هذا وقد تم تطبيق اختبارات الضغط لتلك المخاطر بافتراض إخفاق نسبة من القروض العاملة بمحفظة ائتمان قطاع الأعمال العام وقطاع الأعمال الخاص كل على حدى بنسبة 10 في المائة في ظل السيناريو الأساسي، ونسبة 15 في المائة بالسيناريو متوسط الحدة، و20 في المائة بالسيناريو الأكثر حدة، وانتقالها إلى فئة الجدارة غير العاملة "دون المستوى"، مما يعني الحاجة إلى تكوين مخصصات مقابلة بنسبة 20 في المائة، كما تم افتراض أن المخصصات الواجب تكوينها لباقي المحفظة العاملة تساوي متوسط 3 في المائة. وتم تطبيق اختبار مخاطر ائتمان قطاع الأعمال العام في القطاع المصرفي في الجزائر والمغرب، واختبار مخاطر ائتمان قطاع الأعمال الخاص على القطاعات المصرفية في الجزائر وفلسطين والمغرب في ديسمبر 2022 مقارنة بديسمبر 2021

. وقد أظهرت نتائج الاختبار كفاية رأس المال لاستيعاب الخسائر الناتجة عن إخفاق نسبة من محفظة ائتمان قطاعي الأعمال العام والخاص في القطاع المصرفي بالثلاث دول وذلك وفقاً للثلاث سيناريوهات، حيث تبقى نسب كفاية رأس المال بعد الضغط - على المستوى الكلي - أعلى من النسبة المقررة وفقاً لبازل (10.5 في المائة) بناءً على البيانات الفعلية في ديسمبر لعامي 2021 و2022.

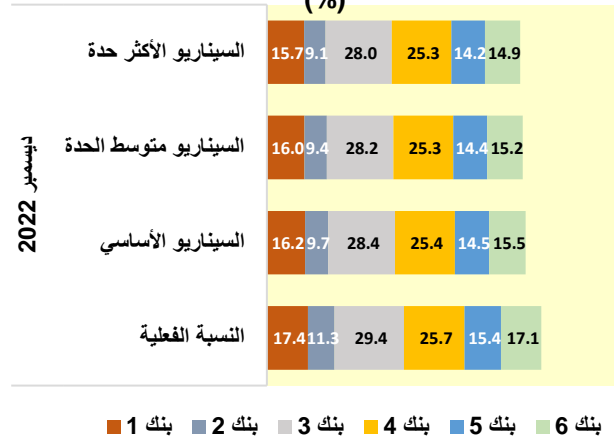


المصدر: فريق عمل الإستقرار المالي في الدول العربية

شكل (5-29): نتائج اختبارات الضغط لمخاطر انتمان قطاع الاعمال الخاص بشكل إفرادي في فلسطين على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 (%)



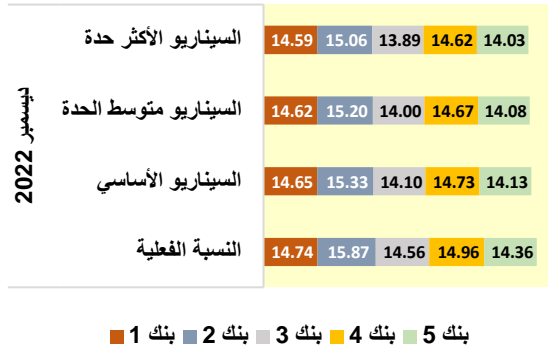
شكل (5-28): نتائج اختبارات الضغط لمخاطر انتمان قطاع الاعمال الخاص بشكل إفرادي في الجزائر على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 (%)



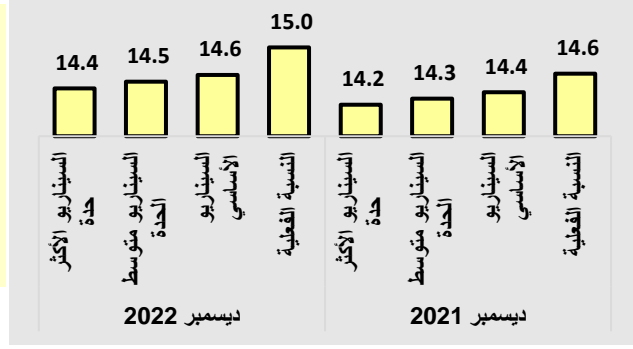
المصدر: فريق عمل الإستقرار المالي في الدول العربية

وبالنسبة لمخاطر إئتمان المنشآت متناهية الصغر، تم إفتراض إخفاق نسبة 10 في المائة من محفظة القروض العاملة لتلك المنشآت طبقاً للسيناريو الأساسي، ونسبة 15 في المائة بالسيناريو متوسط الحدة، ونسبة 20 في المائة بالسيناريو الأكثر حدة، وانتقالها لفئة الجدارة غير العاملة "دون المستوى" مما يعنى الحاجة إلى تكوين مخصصات مقابلة بنسبة 20 في المائة، كما تم إفتراض أن المخصصات الواجب تكوينها لباقي المحفظة العاملة تساوي متوسط 3 في المائة. وتم تطبيق هذا الاختبار على دولة فلسطين في ديسمبر 2022 مقارنة بديسمبر 2021. وأظهرت النتائج كفاية رأس المال لمواجهة الخسائر وذلك وفقاً للثلاث سيناريوهات، حيث تبقى نسب كفاية رأس المال بعد الضغط - على المستويين الكلي والجزئي - أعلى من النسبة المقررة وفقاً لبارز (10.5 في المائة) بناءً على البيانات الفعلية في ديسمبر 2021 و2022.

شكل (5-31): نتائج اختبارات الضغط لمخاطر ائتمان المنشآت متناهية الصغر بشكل إفرادي في فلسطين على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 (%)

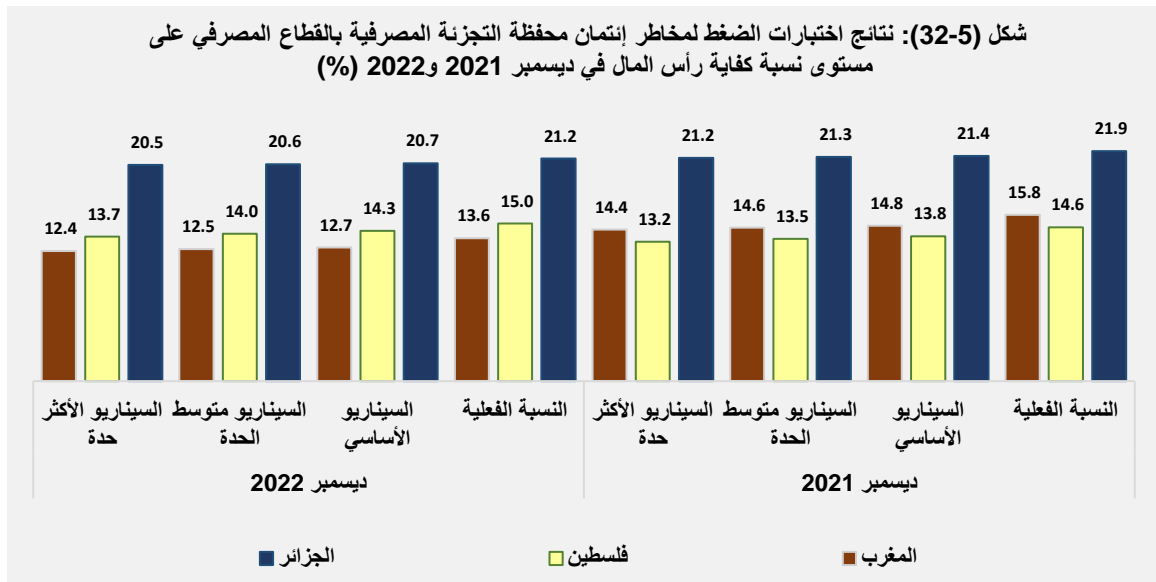


شكل (5-30): اختبارات الضغط لمخاطر ائتمان المنشآت متناهية الصغر بالقطاع المصرفي الفلسطيني على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2021 و2022 (%)



المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية

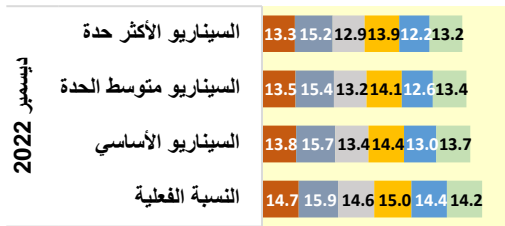
شكل (5-32): نتائج اختبارات الضغط لمخاطر ائتمان محفظة التجزئة المصرفية بالقطاع المصرفي على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2021 و2022 (%)



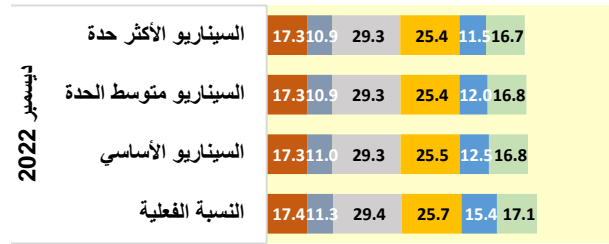
المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية

وعلى مستوى محفظة إئتمان التجزئة المصرفية، تم إفتراض اخفاق نسبة من القروض العاملة بتلك المحفظة بنسبة 10 في المائة في ظل السيناريو الأساسي، ونسبة 15 في المائة بالسيناريو متوسط الحدة، و20 في المائة بالسيناريو الأكثر حدة، وإنتقالها إلى فئة الجدارة غير العاملة "دون المستوى"، مما يعني الحاجة إلى تكوين مخصصات مقابلة بنسبة 20 في المائة، كما تم إفتراض أن المخصصات الواجب تكوينها لباقي المحفظة العاملة تساوي متوسط 3 في المائة. وتم تطبيق هذا الإختبار على القطاع المصرفي في الجزائر وفلسطين والمغرب كما في ديسمبر 2022 مقارنة بديسمبر 2021. وقد أظهرت النتائج كفاية رأس المال لإستيعاب الخسائر الناتجة عن إخفاق نسبة من محفظة ائتمان التجزئة المصرفية في القطاع المصرفي بالثلاث دول وذلك وفقاً للثلاث سيناريوهات، حيث تبقى نسب كفاية رأس المال - على المستويين الكلي والجزئي - بعد الضغط أعلى من النسبة المقررة وفقاً لبازل (10.5 في المائة) بناءً على البيانات الفعلية في ديسمبر 2021 و2022.

شكل (34-5): نتائج اختبارات الضغط لمخاطر ائتمان محفظة التجزئة المصرفية بشكل إفرادي في فلسطين على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 (%)



شكل (33-5): نتائج اختبارات الضغط لمخاطر ائتمان محفظة التجزئة المصرفية بشكل إفرادي في الجزائر على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 (%)



بنك 1 بنك 2 بنك 3 بنك 4 بنك 5 بنك 6

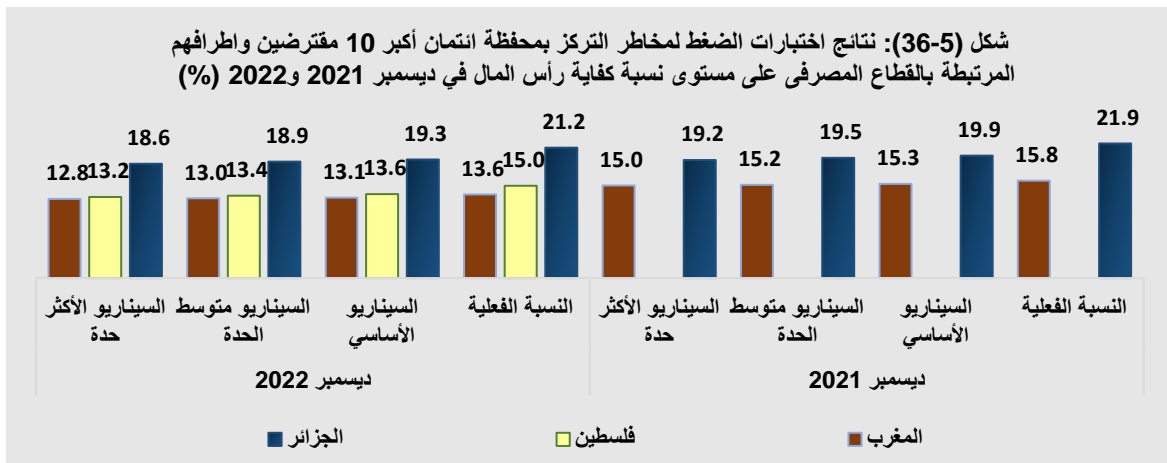
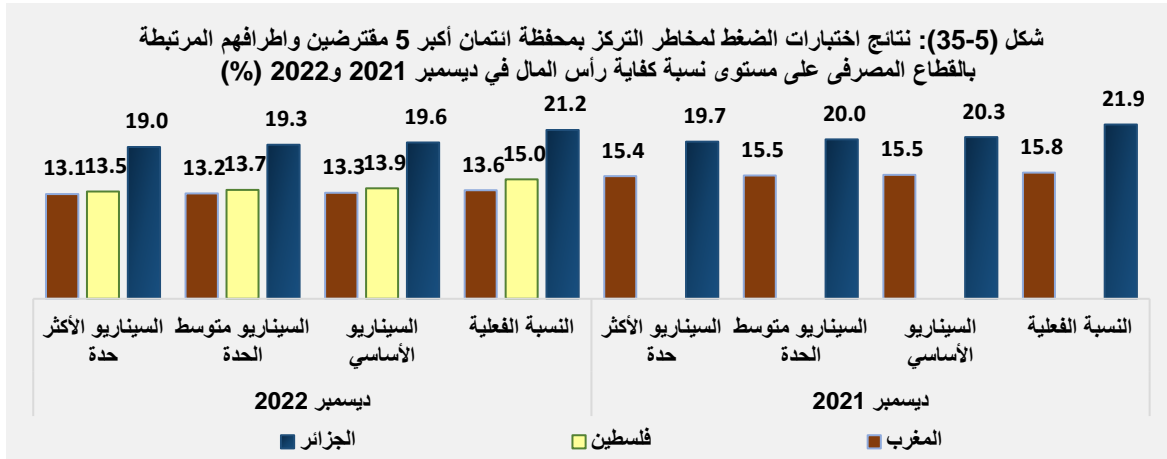
بنك 1 بنك 2 بنك 3 بنك 4 بنك 5 بنك 6

المصدر: فريق عمل الإستقرار المالي في الدول العربية



### 3. اختبارات الضغط لمخاطر التركيز

تم إجراء إختبارات الضغط الخاصة بمخاطر التركيز على مستوى العميل الواحد وأطرافه المرتبطة من خلال إفتراض إخفاق نسبة 10 في المائة من محفظة القروض العاملة لأكثر من 5 عملاء مقترضين وأطرافهم المرتبطة، ونسبة 15 في المائة بالسيناريو متوسط الحدة، ونسبة 20 في المائة بالسيناريو الأكثر حدة، وانتقالها إلى فئة الجدارة غير العاملة "دون المستوى"، مما يعني الحاجة إلى تكوين مخصصات مقابلة بنسبة 20 في المائة، كما تم إفتراض أن المخصصات الواجب تكوينها لباقي المحفظة العاملة لكبار العملاء تساوي متوسط 3 في المائة. كذلك تم تطبيق ذات الإفتراض على محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية العاملة لأكثر من 10 عملاء مقترضين وأطرافهم المرتبطة. وقد تم تطبيق هذه الاختبارات على القطاع المصرفي في الجزائر وفلسطين والمغرب في ديسمبر 2022 مقارنة بديسمبر 2021. وأظهرت النتائج كفاية رأس المال لاستيعاب الخسائر الناتجة عن إخفاق نسبة من محفظة الائتمان الخاصة بأكثر من 5 و10 عملاء مقترضين وأطرافهم المرتبطة في القطاع المصرفي بالثلاث دول وذلك وفقاً للثلاث سيناريوهات، حيث تبقى نسبة كفاية رأس المال بعد الضغط أعلى من النسبة المقررة وفقاً لبازل (10.5 في المائة)، بناءً على البيانات الفعلية في ديسمبر 2021 و2022.



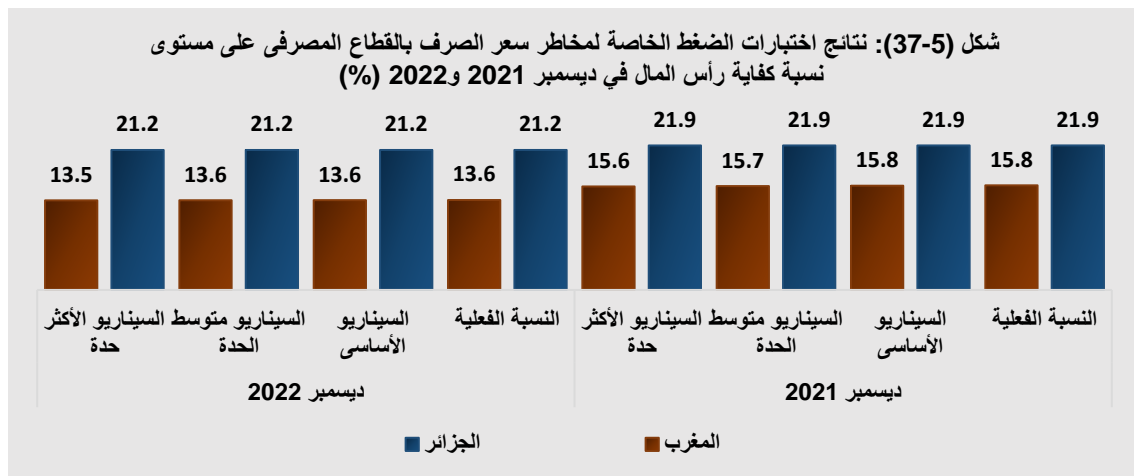
مصدر الشكليين (35-5) و(36-5): فريق عمل الإستقرار المالي في الدول العربية

#### 4. اختبارات الضغط لمخاطر السوق

تتضمن اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر السوق كل من مخاطر سعر الصرف، ومخاطر أسعار العائد. وفي إطار السيناريو المستخدم، تم تطبيق اختبار الضغط لسعر الصرف على الدول المصدرة للنفط (الجزائر) بافتراض انخفاض قيمة عملتها الوطنية مقابل العملات الأجنبية بمعدلات 5 في المائة و10 في المائة و15 في المائة وفقاً للسيناريو الأساسي ومتوسط الحدة والأكثر حدة على التوالي. وفي المقابل، تم افتراض انخفاض قيمة العملة الوطنية للدول المستوردة للنفط (المغرب) بمعدلات 15 في المائة و30 في المائة و45 في المائة طبقاً للسيناريو الأساسي ومتوسط الحدة والأكثر حدة على التوالي، ثم تقدير نتائج ذلك على نسبة كفاية رأس المال باستخدام صافي المراكز المفتوحة للعملات الأجنبية لأكبر البنوك بالقطاع المصرفي وذلك في ديسمبر 2022 مقارنةً بديسمبر 2021. وعلى جانب الأوضاع النقدية تم افتراض ارتفاع سعر العائد بنسبة 5 في المائة بالسيناريو الأساسي، و7 في المائة في السيناريو متوسط الحدة، و9 في المائة بالسيناريو الأكثر حدة للدول المستوردة للنفط، وذلك باستخدام البيانات الخاصة بفجوات إعادة التسعير لأكبر البنوك في المغرب.

##### ● مخاطر التغير في سعر الصرف

حقق القطاع المصرفي في الجزائر والمغرب فائضاً بصافي المراكز المفتوحة للعملات الأجنبية على المستوى الإجمالي لأكبر البنوك وفقاً لبيانات ديسمبر 2021 و2022 في ظل السيناريوهات الثلاث. ولكن على المستوي الجزئي، سجلت بعض البنوك عجزاً بصافي المراكز المفتوحة للعملات الأجنبية مما يترتب عليه خسائر بها حال انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية. وكان لذلك أثراً ضئيلاً على نسبة كفاية رأس المال حيث تبقى النسبة - على المستويين الكلي والجزئي - بعد الضغط أعلى من النسبة المقررة وفقاً لبازل (10.5 في المائة) بناءً على البيانات الفعلية في ديسمبر 2021 و2022.

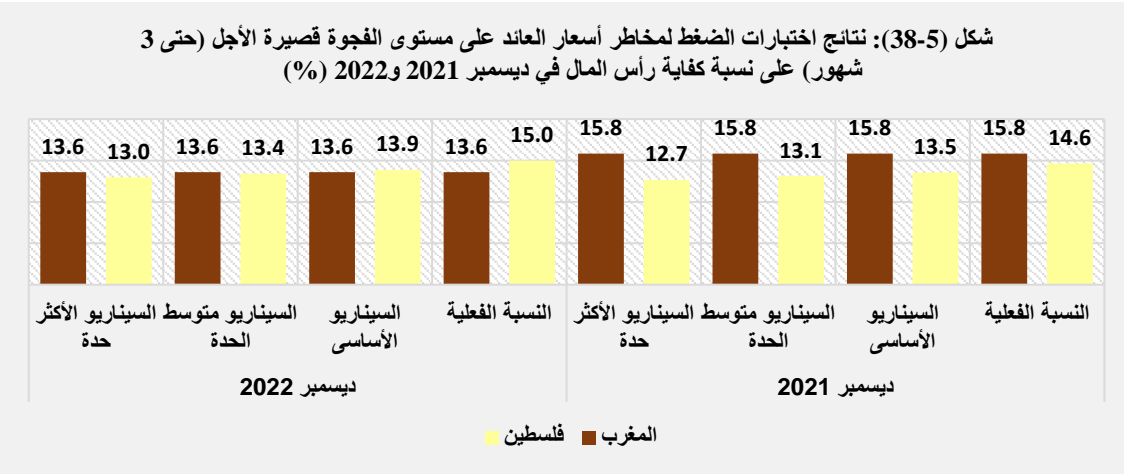


المصدر: فريق عمل الإستقرار المالي في الدول العربية

• مخاطر التغير في أسعار العائد

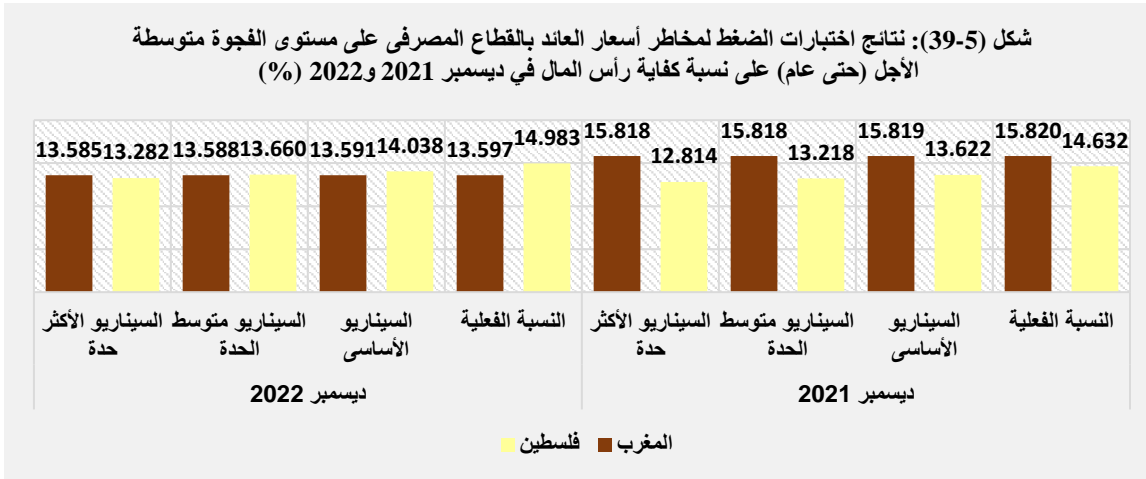
تم إجراء اختبارات الضغط لمخاطر أسعار العائد استناداً إلى إحتساب الفجوات التراكمية لإعادة التسعير خلال الفترة قصيرة الأجل (حتى 3 شهور)، ومتوسطة الأجل (حتى عام). وقد حقق القطاع المصرفي في فلسطين والمغرب فجوات سالبة لإعادة التسعير بالشريحتين قصيرة ومتوسطة الأجل، مما ترتب عليه انخفاض صافي الدخل من العائد ونسبة كفاية رأس المال نتيجة لارتفاع أسعار العائد وذلك وفقاً للثلاث سيناريوهات. وقد أظهرت النتائج كفاية رأس المال لاستيعاب الخسائر الناتجة عن ارتفاع سعر العائد على مستوى فجوة إعادة التسعير التراكمية قصيرة ومتوسطة الأجل في الدولتين وذلك وفقاً للثلاث سيناريوهات، حيث تظل نسبة كفاية رأس المال بعد الضغط - على المستوي الكلي - أعلى من النسبة المقررة وفقاً لبازل (10.5 في المائة) بناءً على البيانات الفعلية في ديسمبر 2021 و2022.

شكل (5-38): نتائج اختبارات الضغط لمخاطر أسعار العائد على مستوى الفجوة قصيرة الأجل (حتى 3 شهور) على نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2021 و2022 (%)



المصدر: فريق عمل الإستقرار المالي في الدول العربية

شكل (5-39): نتائج اختبارات الضغط لمخاطر أسعار العائد بالقطاع المصرفي على مستوى الفجوة متوسطة الأجل (حتى عام) على نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2021 و2022 (%)



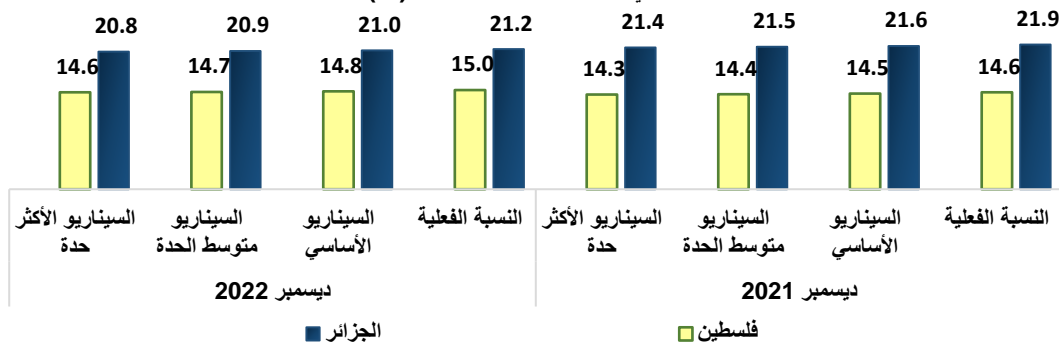
المصدر: فريق عمل الإستقرار المالي في الدول العربية

## 5. اختبارات الضغط لمخاطر التشغيل

تم إجراء اختبارات الضغط لمخاطر التشغيل بافتراض تزايد مخاطر الأمن السيبراني في ضوء ارتفاع درجة الإعتماد على الخدمات المالية الالكترونية، مما يترتب عليه ارتفاع قيمة الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان مخاطر التشغيل طبقاً لأسلوب المؤشر الأساسي (BIA) بمعدل 10 في المائة طبقاً للسيناريو الأساسي، و 15 في المائة بالسيناريو متوسط الحدة، و 20 في المائة بالسيناريو الأكثر حدة. وتم تطبيق هذا الاختبار في الجزائر وفلسطين في ديسمبر 2022 مقارنةً بديسمبر 2021.

وقد أظهرت النتائج كفاية رأس المال لاستيعاب الخسائر الناتجة عن ارتفاع قيمة الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان مخاطر التشغيل في القطاع المصرفي بالدولتين وذلك وفقاً للثلاث سيناريوهات، حيث تبقى نسبة كفاية رأس المال - على المستويين الكلي والجزئي - بعد الضغط أعلى من النسبة المقررة وفقاً لبازل (10.5 في المائة) بناءً على البيانات الفعلية في ديسمبر 2021 و 2022.

شكل (5-40): نتائج اختبارات الضغط لمخاطر التشغيل بالقطاع المصرفي على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2021 و 2022 (%)



المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية

## الخلاصة

تعد اختبارات الضغط أحد أدوات التحليلية للسياسة الاحترازية الجزئية والكلية ذات البعد المستقبلي، والتي تهدف إلى تقييم مدى قدرة كل بنك والقطاع المصرفي على مواجهة المخاطر والصدمات المختلفة في ظل الظروف الاستثنائية المعاكسة ذات احتمالية حدوث منخفضة، وذلك من خلال قياس تأثيرها على مجموعة المؤشرات المالية المتمثلة بشكل أساسي في الربحية ومدى كفاية رأس المال والسيولة، وذلك بناءً على مجموعة من السيناريوهات التي تعكس الظروف المحلية والعالمية. هذا ويهدف تطبيق الاختبارات بناءً على السيناريوهات المستخدمة - سواء على المستوى الكلي أو البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً أو على المستوى الجزئي - إلى تحديد أهم المخاطر، والتحقق من قدرة البنوك على مواجهة تلك المخاطر مع الاحتفاظ بمؤشرات سلامة مالية جيدة. وبناءً على نتائج اختبارات الضغط على المستوى الكلي، يتم اتخاذ الإجراءات

التصحيحية المناسبة مثل تعزيز الإجراءات الوقائية والاستباقية بعد تحديد المخاطر النظامية بهدف ضمان دعم الاستقرار المالي.

وفيما يخص المصارف المركزية العربية، فتقوم بإجراء أنواع متنوعة من اختبارات الضغط طبقاً لمنهجيات مختلفة، وقد استخدمت غالبية الدول العربية سيناريوهات تأخذ في الاعتبار التطورات العالمية الراهنة والتحديات والمخاطر المحيطة بالنظام المصرفي عند تطبيق اختبارات الضغط لتقييم تأثيرها على الملاءة المالية ومستوى السيولة على المستوى الجزئي للبنك الواحد، ومستوى القطاع المصرفي ككل، كما تتعدد الاختبارات التي تقوم بتطبيقها وفقاً لأنواع المخاطر مثل مخاطر الائتمان والتركز والسوق والتشغيل، ومخاطر انتقال العدوى بين البنوك، واختبارات الضغط الكلية والعكسية.

هذا وقد تم إجراء اختبارات الضغط على بعض القطاعات المصرفية في الدول العربية باستخدام سيناريوهات وإفتراسات موحدة، وذلك على مستوى القطاع المصرفي للاختبارات الخاصة بمخاطر الائتمان السيادية، ومخاطر ائتمان القطاع الخاص وعلى مستوى البنوك المنفردة والمستوى الإجمالي للبنوك التي تمثل نحو 80 في المائة من إجمالي أصول القطاع المصرفي، كما تم تطبيق اختبارات ضغط مرتبطة بمخاطر التركيز ومخاطر السوق والسيولة، وذلك بهدف قياس مدى كفاية رأس المال ومتطلبات السيولة لامتناس الخسائر غير المتوقعة، وبالتالي تقييم مدى صلابتها في مواجهة المخاطر والتحديات الراهنة التي تواجه الإقتصاد العالمي واقتصاد المنطقة العربية.

بشكل عام، بينت جميع أنواع إختبارات الأوضاع الضاغطة المطبقة من المصارف المركزية العربية قدرة القطاعات المصرفية في الدول العربية على امتناس الخسائر غير المتوقعة والتي قد تنتج من الصدمات المختلفة المرتبطة بمخاطر الائتمان السيادية، ومخاطر ائتمان القطاع الخاص، ومخاطر التركيز، ومخاطر السوق، والمخاطر الجيوسياسية، حيث نتج عن كافة الإفتراسات تحقيق معظم البنوك بها لنسب كفاية رأس المال أعلى من متطلبات بازل في إطار السيناريو الأساسي، والسيناريو الأكثر حدة، إلى جانب تمتعها بمستويات مريحة من السيولة تمكنها من مواجهة صدمات التدفقات النقدية السالبة.

## الفصل السادس

### مخاطر مديونية القطاع الحكومي على الاستقرار المالي في الدول العربية

أبرزت أزمة الديون السيادية التي تأثرت بها منطقة اليورو خلال الفترة (2011-2012) أهمية التنبيه للعلاقة بين مخاطر الديون السيادية والأزمات المصرفية، حيث قد يؤدي الإفراط في حيازة البنوك للسندات السيادية - بغض النظر عن مستوى المخاطر المرتبط بها- إلى حدوث تراكم في المخاطر النظامية، حيث تتحفز البنوك عادةً لحيازة السندات كونها ذات مخاطر منخفضة، ويتم منحها معاملة تفضيلية في المتطلبات الرقابية لا سيما متطلبات رأس المال والسيولة والتعرضات، ولعل تعثر البنوك الأمريكية في شهر مارس 2023 كشف المخاطر المرتبطة بالإعتماد المبالغ فيه على السندات وعدم تنوع محفظة الأصول بشكل عام، خصوصاً في حال كانت نسبة القروض إلى الودائع منخفضة بشكل ملحوظ، حيث إن توفر سيولة فائضة خلال فترة زمنية قصيرة قد يدفع البنك بتوظيفها بالسندات كونها منخفضة المخاطر، وفي حال إضراره لتسييل الأصول عالية الجودة خلال الأوضاع الضاغطة (بناء على الأسعار السوقية Mark to Market) التي منها -على سبيل المثال- محاولة تلبية السحوبات الكبيرة للودائع غير المؤمنة، فقد يؤدي ذلك إلى تكبد البنك خسائر قد تؤثر على مركزه المالي وثقة العملاء، وذلك في الفترات التي تكون فيها القيمة السوقية لتلك الأصول منخفضة، أي بمعنى إضرار البنك لبيع تلك الأصول بأسعار منخفضة نتيجة تزامن عملية التسييل في فترات إتباع المصرف المركزي لسياسة نقدية متشددة وبالتالي انخفاض العائد على السندات.

فيما يخص جائحة فيروس كورونا المستجد التي تحولت إلى واحدة من أكبر الأزمات الاقتصادية العالمية، فقد كشفت كذلك المخاطر المحتملة نتيجة تزايد الترابط بين الكيانات السيادية والبنوك بعد الطفرة التي حدثت في حيازات الدين السيادي المحلي لدى البنوك أثناء جائحة كورونا، حيث لجأت الحكومات إلى إتخاذ تدابير دعم طارئة وغير مسبوقه ساهمت في الحد من بعض الآثار الإجتماعية والإقتصادية، إلا أنها ساهمت من جهة أخرى في حدوث المزيد من الإختلالات في التوازنات الإقتصادية، وذلك في ضوء إرتفاع الإحتياجات التمويلية، نظراً لما خلفته هذه الأزمة من تبعات على وضعية عدد من القطاعات الإقتصادية الهامة، كالسياحة والتجارة الخارجية والنقل. في هذا السياق، يتوقع أن يُسجل عجز المالية العامة الكلي خلال عام 2023 إرتفاعاً طفيفاً ليصل إلى 5 في المائة في المتوسط من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي<sup>47</sup>، في الوقت الذي تواجه فيه الحكومات إرتفاعاً في أسعار الفائدة وضغوطاً في زيادة الإنفاق العام بما في ذلك الإنفاق على الأجور ومعاشات التقاعد، مما قد يولد ذلك ضغوطاً إضافية على الموازنات الحكومية.

<sup>47</sup> المصدر: تقرير "الراصد المالي" لصندوق النقد الدولي الصادر في إبريل 2023.

وحسب التنبؤات الحالية للمؤسسات الدولية، فإن إتباع سياسة مالية وسياسة نقدية متشددة في ظل ارتفاع التضخم ومحدودية الحيز المالي لن يكفي للحيلولة دون استمرار المسار التصاعدي لنسب الدين العام. حيث يتوقع أن تبقى مدفوعات الفائدة كنسبة من الإيرادات متجاوزة لمستويات ما قبل الجائحة على المدى المتوسط في البلدان الصاعدة والبلدان النامية منخفضة الدخل، كما تشهد البلدان النامية منخفضة الدخل مخاوف تزايد مواطن الضعف في هيكله الدين نتيجة ارتفاع الديون.

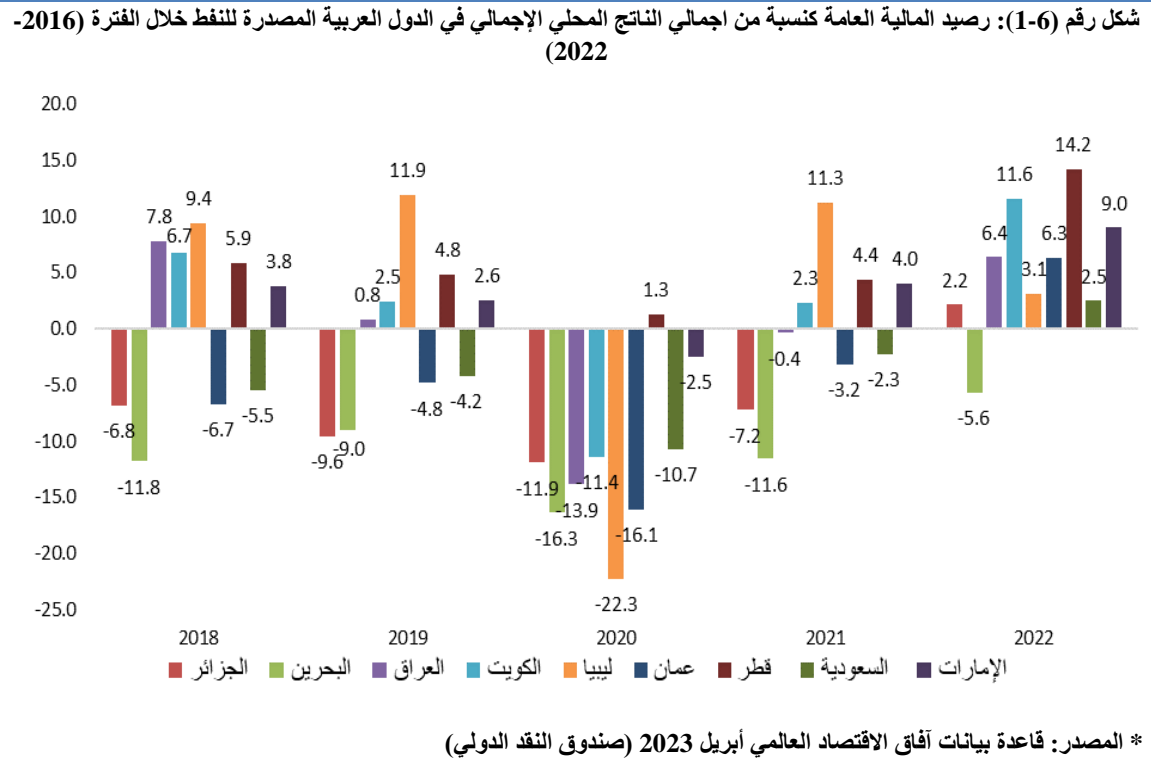
ويشير تقرير البنك الدولي عن شفافية الديون في البلدان النامية إلى أن هناك فجوات تظهر في أنظمة متابعة الديون، حيث أن 40 في المائة من البلدان منخفضة الدخل لم تنشر أي بيانات عن ديونها السيادية منذ أكثر من عامين، وأن الكثير من البلدان التي تنشر هذه البيانات تقتصر بياناتها على الديون المستحقة على الحكومة المركزية، وتعتبر شفافية الديون خطوة بالغة الأهمية في مجال مراقبة ومتابعة أوضاع المالية العامة، لأن الشفافية تزيد من مستوى المساءلة، وتسهل من عملية الحصول على الإستثمارات الجديدة، كما أنها تحد من إعتدال سياسات إقتصادية غير فعالة.

#### أ. تأثير جائحة فيروس كورونا المستجد على الموازنات العامة لحكومات الدول العربية المصدرة للنفط

علاوة على التأثيرات السلبية لجائحة فيروس كورونا المستجد على المتغيرات الإقتصادية في الدول العربية المصدرة للنفط، فقد تأثرت إقتصادات هذه الدول كذلك بانخفاض كميات الإنتاج النفطي المقرر وفق إتفاق "أوبك" الذي تراجعت على إثره كميات إنتاج النفط الخام في دول المجموعة بنسب تراوحت ما بين 6 في المائة إلى 12 في المائة في عام 2020، كما تأثر إنتاج القطاع النفطي في هذه الدول بتراجع أسعاره في الأسواق الدولية بنسبة 35 في المائة، ولم يقتصر هذا التراجع للنشاط الإقتصادي على القطاع النفطي فحسب، بل إمتد تأثيره إلى القطاع غير النفطي، حيث ظهرت آثاره على أوضاع المالية العامة وتسبب في فرض ضغوطات على هذه الدول في مجال الإنفاق العام، حيث اضطرت إلى زيادة الإنفاق الحكومي وإتخاذ عدة إجراءات للتخفيف من تأثير الجائحة على قطاعي الأفراد والشركات.

أدت جائحة كورونا في عام 2020 إلى ارتفاع نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي في كل الدول العربية النفطية تقريباً بنسب متفاوتة، حيث تحملت الحكومات نفقات كبيرة للتخفيف عن كاهل الأسر والشركات من أجل الحد من الآثار الاقتصادية للجائحة، وقد لجأت الحكومات لإصدار سندات في الأسواق الداخلية والخارجية لتغطية عجز الموازنة مما أدى الى ارتفاع مستويات الدين العام، ووفقاً لما جاء في تقرير الإستقرار العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، فقد سجل متوسط نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي ارتفاعاً ملحوظاً، حيث إرتفع عجز الموازنة العامة المجمع لـ دول مجلس التعاون الخليجي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي إلى 8.1 في المائة في عام 2020، كما سجلت الدول العربية النفطية الأخرى عجزاً في موازنتها بنسبة تقارب 16 في المائة في عام 2020. ويعود الإرتفاع في مستويات العجز إلى الإنخفاض الملحوظ لكل من الإيرادات النفطية وغير النفطية في الوقت الذي شهدت فيه مستويات الإنفاق العام ارتفاعاً

كبيراً لمواجهة متطلبات مكافحة إنتشار الفيروس، والإنفاق على بنود الأجور والحماية الإجتماعية التي تشكل نسبة لا يستهان بها من موازنات هذه الدول. في هذا الإطار، إعتمدت الحكومات على القطاع المصرفي من أجل الحصول على إحتياجات التمويل، وفي المقابل وجهت البنوك بدورها إستثماراتها نحو السندات الحكومية باعتبارها ملاذاً آمناً ويمكن استخدامها كضمان للحصول على إعادة التمويل من قبل البنوك المركزية.



### ب. تأثير جائحة فيروس كورونا المستجد على الموازنات العامة لحكومات الدول العربية المستوردة للنفط

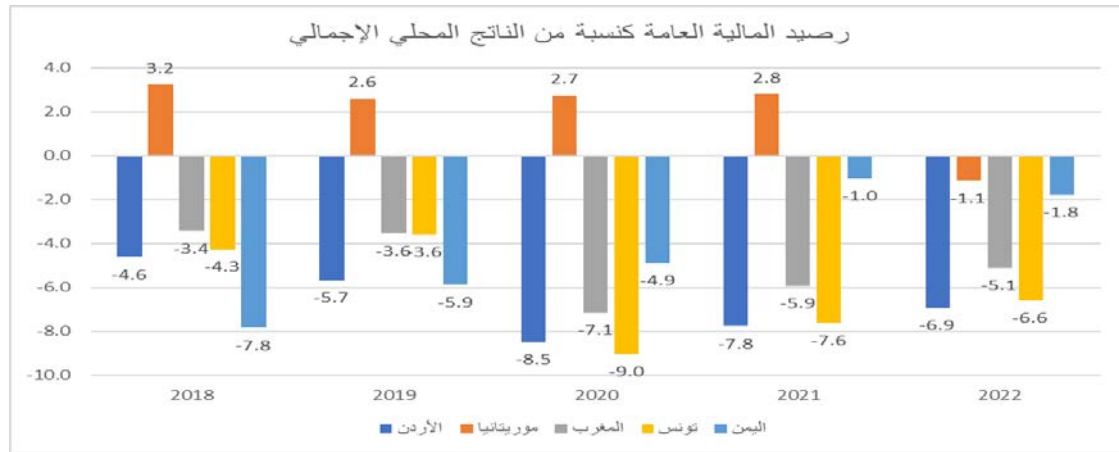
أدى الإنكماش الإقتصادي الناجم عن جائحة كورونا إلى تراجع الإيرادات المالية، وزيادة الإنفاق الحكومي للتخفيف من تأثير الجائحة، ونتيجة لذلك تأثرت التوازنات المالية في معظم البلدان، وذلك مقارنةً بتوقعات ما قبل الجائحة، حيث توسع العجز المالي الأولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 7.5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020. وأدى هذا العجز المرتفع مع تباطؤ النمو الاقتصادي، إلى زيادة متوسط نسب الديون الى الناتج المحلي الإجمالي بـ 7 نقاط مئوية.

وعلى الرغم من بقاء النظام الإقتصادي العالمي صامداً أثناء جائحة كورونا نتيجة الإجراءات الإستثنائية التي إتخذتها معظم الدول على مستوى السياسات المالية والنقدية، انعكست الأزمة الروسية-الأوكرانية سلباً على إقتصادات العديد من البلدان من خلال تهديدها للأمن الغذائي وأمن الطاقة. حيث فرض إرتفاع أسعار الطاقة العالمية أعباء إضافية على إقتصادات الدول غير النفطية التي لاتزال تعاني من تبعات جائحة كورونا على مختلف القطاعات الإقتصادية.



وقد شهدت أسعار النفط والغاز مستويات قياسية منذ بداية العام 2022، وسط تعافي الطلب العالمي عليهما، وشح المعروض منهما. ويحمل ارتفاع أسعار الخامين تبعات سلبية على البلدان المستوردة للطاقة، بما في ذلك تزايد عجز الحساب الجاري، إضافةً إلى آثار سلبية أخرى مثل تزايد عجز الأرصدة المالية وارتفاع معدلات التضخم تزامناً مع بلوغ الدين العام مستويات مرتفعة في هذه البلدان، مما ولد حالة من عدم اليقين بشأن مدى قدرة الحكومات والكيانات السيادية على الإستمرار في خدمة ديونها أكبر من أي وقت آخر، فمع محدودية النفاذ إلى التمويل الخارجي نتيجة لارتفاع كلفته من جهة وتراجع التصنيف السيادي لعدد البلدان من جهة أخرى، تزداد مخاوف هذه البلدان من إمكانية عدم توفر التمويلات اللازمة مما قد يخفض إنفاقها على الأولويات وإستثماراتها اللازمة لنمو الإقتصاد وتحقيق القدرة على خدمة الديون.

شكل رقم (2-6): رصيد المالية العامة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول العربية المستوردة للنفط خلال الفترة (2016-2022)

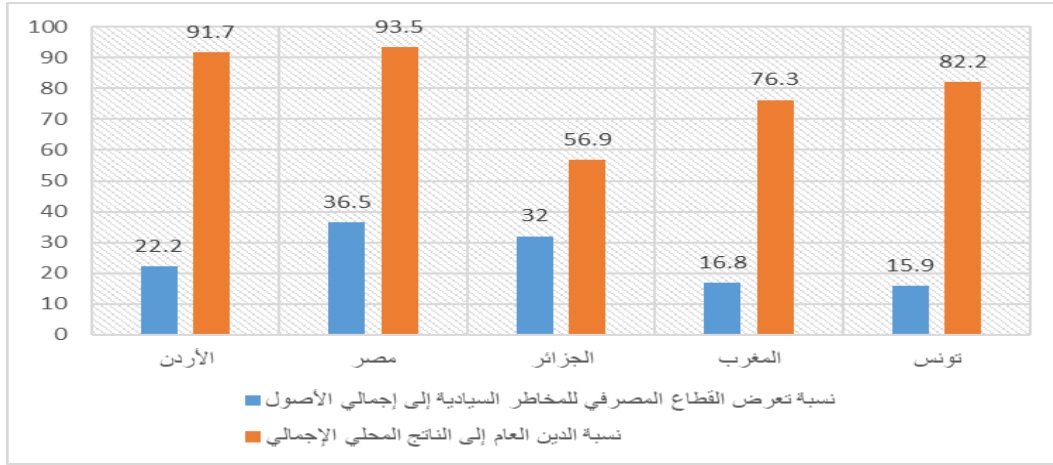


\* المصدر: قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2023 (صندوق النقد الدولي)

وفي محاولة لتجنب هذه التبعات، تلجأ الحكومات والمؤسسات العامة في البلدان الصاعدة خاصة المستوردة للنفط منها- إلى الإعتماد على بنوكها المحلية من أجل الحصول على التمويل عبر إصدار السندات الحكومية، إلا أن الحيازات الكبيرة من الدين السيادي تعرّض البنوك لخسائر هامة في حالة وجود ضغوط على مالية الحكومة وتراجع القيمة السوقية للدين الحكومي. نتيجة لذلك قد تضطر البنوك إلى تقليص الإقراض المتاح للشركات والأسر خصوصاً تلك التي تتوفر لديها فوائض أقل من هوامش رأس مال، مما يؤثر سلباً على النشاط الإقتصادي. ومع تباطؤ الإقتصاد وتراجع الإيرادات الضريبية، قد تتعرض المالية العامة لمزيد من الضغوط وهو ما يؤدي بالتالي إلى زيادة المخاطر على البنوك.

في هذا الإطار، فقد تزايدت الروابط المتبادلة بين الكيانات السيادية والبنوك المحلية في الأسواق الصاعدة على مدى العامين الماضيين، وذلك في ظل قيام البنوك بتوفير معظم التمويلات اللازمة لسد الإحتياجات الإضافية الحكومية من أجل تخفيف أثر الجائحة، حيث ارتفعت نسب حيازة الدين الحكومي من مجموع أصول هذه البنوك إلى أكثر من 20 في المائة من إجمالي قيمة الأصول المصرفية في بعض الدول العربية.

شكل رقم (6-3): تطور انكشافات البنوك للدين السيادي المحلي في عدد من الدول العربية (2021) (%)



\* المصدر: تقرير الإستقرار المالي لصندوق النقد الدولي (أبريل 2022) (ملاحق الفصل الثاني)، باستثناء بيانات مصر فيما يخص تعرض القطاع المصرفي للمخاطر السيادية، مصدر تلك البيانات: البنك المركزي المصري.

كما تشير إحصائيات صندوق النقد الدولي في تقرير الإستقرار المالي (أبريل 2022) إلى وجود ترابط بين حدوث أزمات الديون السيادية والأزمات المصرفية في الأسواق الناشئة (جدول 1) وشكل (6-4). ولعل أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو (2011-2012) أثارت الشكوك أمام واضعي المعايير والسلطات الرقابية حول جدوى إستمرار إعتبار إصدارات الدين السيادي خالية من المخاطر، خصوصاً أن أزمات الديون السيادية تزامنت تاريخياً مع عدد من الأزمات المصرفية. حيث من الممكن أن تؤدي أزمات الديون السيادية إلى تقلبات في الأسواق المالية، وتراجع في مستوى جودة الأصول المصرفية، وارتفاع كلف الإقراض، وتراجع ربحية البنوك، وتراجع النشاط الإقتصادي، وإضطراب الحكومات للتدخل لضخ السيولة في القطاع المصرفي وغيرها.

جدول رقم (6-1): الديون السيادية والأزمات المصرفية: تواتر (تكرار) التعثر السيادي والأزمات المصرفية وأزمات العملة في الأسواق الناشئة والاقتصادات المتقدمة 1971-2016 (%)

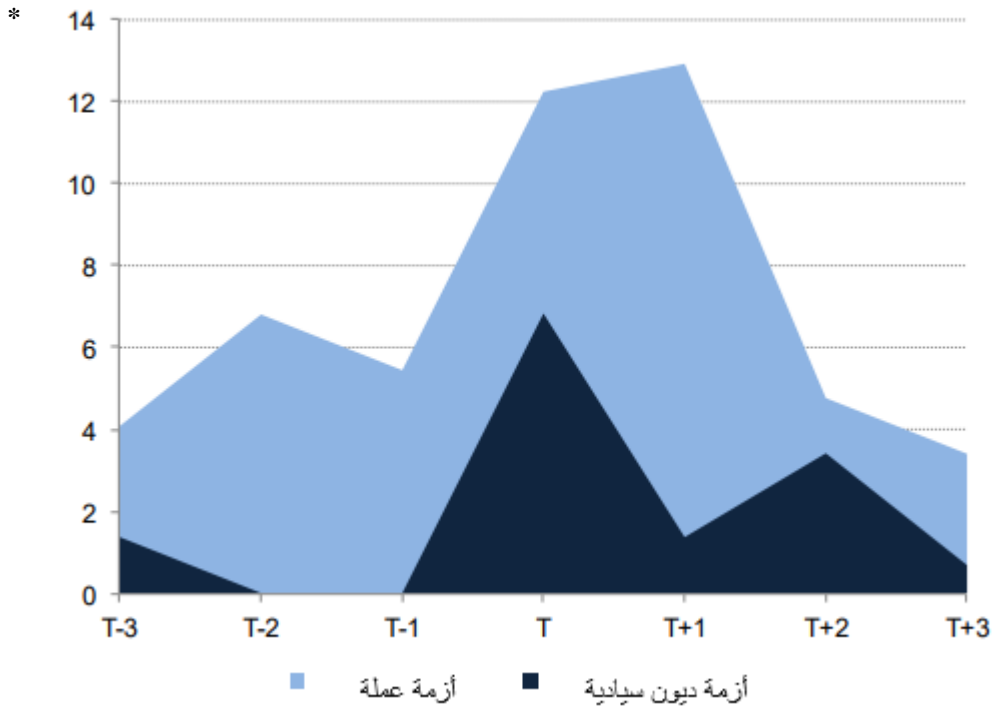
الإقتصادات المتقدمة	الأسواق الصاعدة	طبيعة الأزمة
0.1	6.3	أزمة ديون سيادية (محلية)
0.5	18.5	أزمة ديون سيادية (خارجية)
16.1	15.0	أزمة مصرفية
10.9	25.8	أزمة العملة
0.5	6.6	أزمة مصرفية وتعثر سيادي
0.0	5.1	أزمة العملة وتعثر سيادي وأزمة مصرفية

\* المصدر: تقرير الإستقرار المالي لصندوق النقد الدولي (أبريل 2022).

\*\* تعرف أزمات العملة بأنها انخفاض سنوي في سعر الصرف الاسمي لا يقل عن 15 في المائة.

\*\*\* يُحسب تكرار حدوث كل نوع من الأزمات على أنه العدد الإجمالي لملاحظات الدولة في العام التي تم تحديدها على أنها أزمة كنسبة مئوية من إجمالي عدد الملاحظات على مدار العام لدى الدولة في كامل العينة.

شكل رقم (4-6): فترات حدوث الأزمات السيادية وأزمات العملة المرتبطة بالأزمات المصرفية (كنسبة مئوية من عدد الأزمات المصرفية)



المصدر: ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي (2012) بعنوان: "Systemic Banking Crises Database: An Update". \*\* T تُمثل بداية عام حدوث الأزمة المصرفية.

### ج. آثار الأزمات المتعاقبة على المالية العامة في الحكومات العربية

تعرضت إقتصادات الدول العربية سواء المصدرة للنفط أم المستوردة له، بدرجات متفاوتة لعدة صدمات متتالية ومتفاعلة فيما بينها، أهمها أزمة فيروس كورونا المستجد والتي لازالت تلقي بظلالها رغم بوادر التعافي، ثم تداعيات الأزمة الروسية-الأوكرانية وما ترتب عنها من إرتفاع في أسعار النفط والغذاء وتضاعف أعباء الدين العام لدى بعض الدول، وهو ما دفع العديد من الإقتصاديات إلى تشديد السياسات النقدية لاحتواء الضغوط التضخمية.

في هذا الإطار، أثرت الإجراءات المتخذة للحد من تداعيات الأزمة الصحية على التوازنات المالية للحكومات العربية بطرق متفاوتة، حيث شهد قطاع المالية العامة في الأردن خلال عام 2021 تحسناً في أداء معظم مؤشرات، وذلك بعد التراجع الملحوظ خلال عام 2020 جراء تأثيره بتداعيات جائحة كورونا، فقد انخفض عجز الموازنة العامة، بعد المنح الخارجية بمقدار 1.6 في المائة ليصل الى ما نسبته 5.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بالمقارنة مع عجز مالي نسبته 7.0 في المائة في عام 2020. وقد جاء ذلك كمحصلة لإرتفاع الإيرادات العامة بنسبة 15.6 في المائة وارتفاع النفقات العامة بنسبة 7.0 في المائة عن المستوى المسجل في عام 2020. ففي جانب الإيرادات العامة، ارتفعت الإيرادات المحلية بنسبة 17.4 في المائة لتصل الى 7,324.9 مليون دينار، وذلك نتيجة لإرتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة 13.5 في المائة، والإيرادات

غير الضريبية بنسبة 32.7 في المائة، أما المنح الخارجية فقد ارتفعت بنسبة 1.6 في المائة لتصل الى 803.3 مليون دينار. وفي جانب النفقات العامة، ارتفعت النفقات الجارية بنسبة 4.0 في المائة لتصل الى 8,720.6 مليون دينار. أما النفقات الرأسمالية فقد ارتفعت بنسبة 38.3 في المائة لتصل الى 1,138.2 مليون دينار.

وشهدت تونس خلال العشرة أعوام الأخيرة تحديات وصعوبات هيكلية على المستوى الإقتصادي والإجتماعي، وتزايد الضغوطات على التوازنات المالية، إضافة إلى الأزمة الصحية. كل ذلك انعكس سلباً على وضعية المالية العامة نتيجة لتأثير تراجع موارد الدولة وتزايد حاجيات الإنفاق، مما أدى إلى إتساع عجز الميزانية الذي بلغ 7.9 المائة في ديسمبر 2021 مع ارتفاع واضح في إحتياجات التمويل التي تجاوزت 21 مليار دينار. وقد قامت الحكومة في غضون 2022 بإطلاق مسار إصلاح هام تجسد في إعتقاد البرنامج الوطني للإصلاحات للفترة 2023-2026 والذي يرمي إلى إنقاذ الإقتصاد وإحراز التصحيح المرجو لوضعية المالية العامة.

في هذا السياق، يهدف برنامج الإصلاح إلى تحقيق استدامة المالية العمومية وتحسين أداء القطاع العمومي من حكومة ومؤسسات عمومية وتعزيز الحماية الاجتماعية للطبقات الهشة، وتحقيق نمو شامل ومندمج مع دعم الإقتصاد الأخضر والمستدام. في هذا الإطار، تم إقرار حزمة من الإصلاحات الهيكلية والإجراءات العاجلة لإحتواء الأزمة والحد من تداعياتها بدءاً من عام 2022، وإجراءات لتحسين مناخ الأعمال ما من شأنه توفير مناخ محفز للمبادرة الخاصة ولبعث المشاريع الجديدة ذات القيمة المضافة العالية.

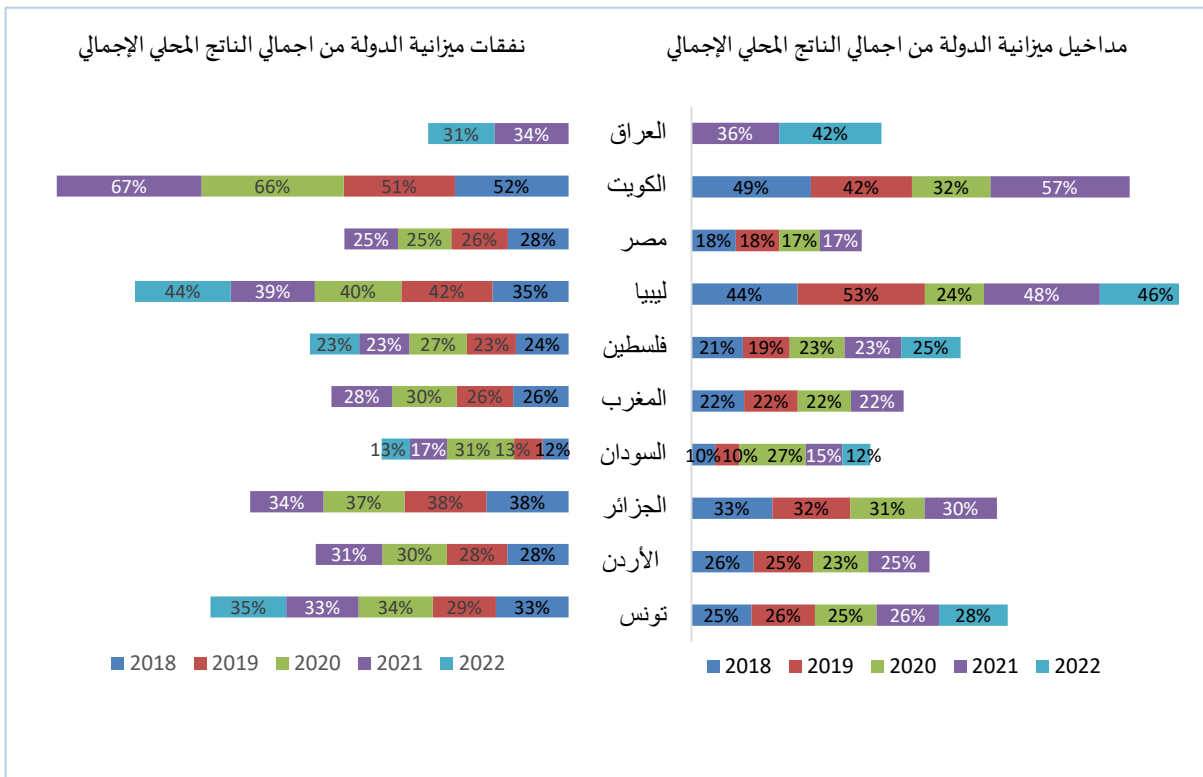
وتمثلت أبرز تأثيرات جائحة فيروس كورونا المستجد في فلسطين بانخفاض في الإيرادات الضريبية المحلية بنسبة 4.7 في المائة في عام 2020 مقارنة بالعام 2019، وإرتفاع الإنفاق العام على أساس الالتزام بنسبة 3.5 في المائة في عام 2020 مقارنة مع عام 2019، إضافة إلى إرتفاع حجم المتأخرات على الحكومة بحوالي 14.5 في المائة في عام 2020 مقارنة مع عام 2019، هذا مع استمرار أثر الجائحة خلال العام 2021 خصوصاً في الربع الأول وتأثيره على زيادة الإنفاق الحكومي وتراجع الإيرادات الحكومية بشكل عام.

في ليبيا، سجلت الموازنة العامة في ليبيا إنخفاضاً في الإيرادات والنفقات، فيما قامت السياسة المالية في مصر باتخاذ حزمة من الإجراءات لتخفيف حدة تأثير تبعات الجائحة على القطاعات المتضررة، وذلك مع الإستمرار في تحقيق مؤشرات أداء جيدة في العامين الماليين 2021/2020 و 2022/2021 تمثلت بتحقيق فائض في الرصيد الأولي، وخفض للعجز الكلي، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وذلك على الرغم من زيادة مخصصات الحكومة للبرامج الإجتماعية بعد أزمة فيروس كورونا المستجد والإجراءات الخاصة بدعم القطاع الصناعي وتقسيط الضرائب.

أما في المغرب فقد أدت الجائحة إلى إنكماش الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 6.3 في المائة، وهو أقوى إنخفاض له منذ بداية تجميع الحسابات الوطنية. وفي سوق العمل، تفاقمت نسبة البطالة لتصل إلى 11.9 في

المائة على المستوى الوطني و15.8 في المائة في الوسط الحضري. وكان لضعف النشاط الإقتصادي وقع كبير على المالية العامة. وقد اضطرت الحكومة، في ظل هذه الأوضاع، إلى إعداد قانون مالية معدل، الأول منذ عام 1990. ورغم تمويل جزء كبير من تدابير الدعم المخصصة للأسر والمقاولات بواسطة الهبات المعبأة عبر الصندوق الخاص بتدابير الجائحة، إرتفع عجز الميزانية ليصل إلى 7.6 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 1.4 في المائة في عام 2019. وتعكس هذه الوضعية أساساً من جانب المداخيل: إنخفاض الموارد الضريبية والتمويلات الخاصة للخزينة، ومن جانب النفقات: التزايد الملموس للنفقات المتعلقة بالإستثمارات.

شكل رقم (5-6): نسبة مداخل ونفقات الدولة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية لعام 2023، صندوق النقد العربي

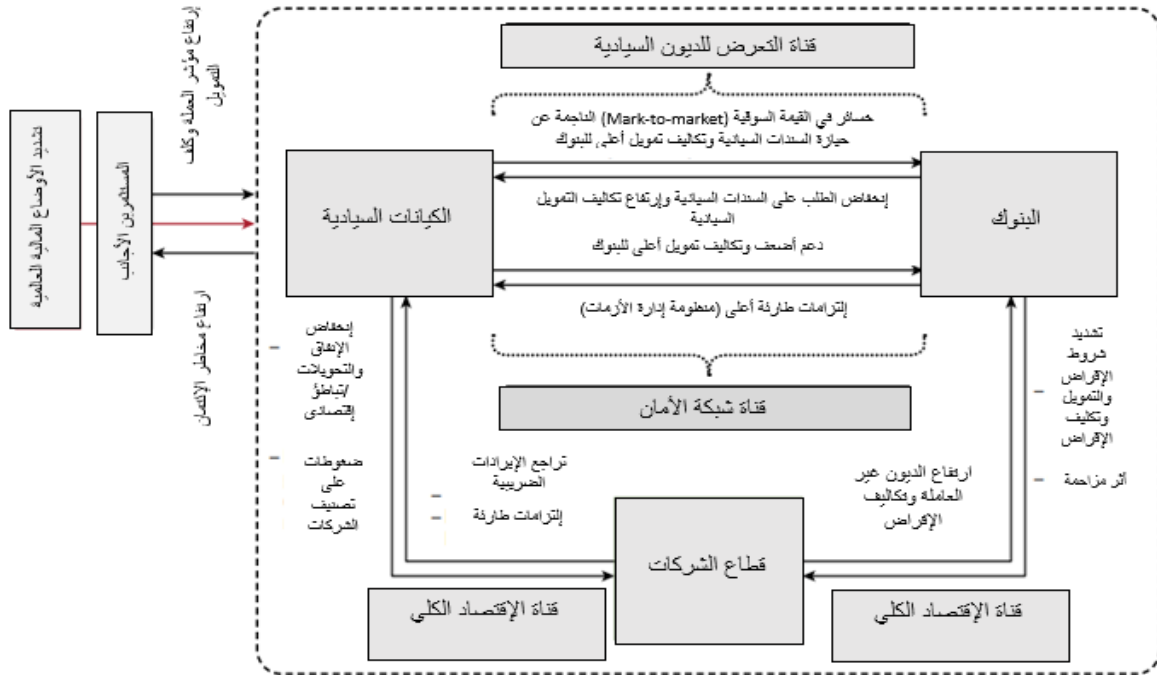
#### د. مخاطر الترابط بين الديون السيادية والبنوك

بات إرتفاع حيازة الدين السيادي لدى البنوك يشكل مزيد من المخاطر، حيث يمكن أن تؤدي هذه المستويات القياسية من الدين العام إلى تهديد للإستقرار المالي، ويمكن ان تؤثر سلباً على القوائم المالية للبنوك وتحد من شهية الإقراض، خاصة في البلدان التي تنسم بأنظمة مصرفية أقل رسملة، وبمواطن ضعف أكبر في ماليتها العامة، ولكن حتى في الدول التي تتميز قطاعاتها المصرفية بهوامش رأس مال وسيولة مرتفعة، فهي ليست بمعزل عن التأثيرات السلبية لمخاطر الدين السيادي، على سبيل المثال، يبلغ متوسط نسبة الأسهم العادية إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر (CET1) في القطاع المصرفي لدى الدول العربية حوالي 13.1 في المائة،

ومتوسط نسبة رأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر حوالي 16.0 في المائة، كما أن متوسط نسبة تغطية السيولة (LCR) تُعتبر مرتفعة بهوامش مريحة عن الحدود الدنيا المقررة، إذ بلغت في القطاع المصرفي لدى الدول العربية حوالي 300 في المائة، لكن يجب التنبيه إلى أن السندات تُعتبر مكون هام في نسبة رأس المال الأساسي إلى لموجودات المرجحة بالمخاطر، وكذلك تعتمد عليها البنوك كأصل سائل عالي الجودة (HQLA)، لذلك فإن تزامن انخفاض قيمته مع إضطرار البنك للتسييل خلال الفترات الضاغطة قد ينجم عنه حدوث خسائر، لذلك ينبغي على المصارف المركزية أخذ ذلك في الإعتبار عند تحليل المخاطر النظامية وإجراء إختبارات الأوضاع الضاغطة وغيرها من الأدوات. في هذا الإطار، يمكن أن تؤدي الرابطة بين الديون السيادية والبنوك إلى حلقة من التأثيرات المتبادلة السلبية والتي قد تدفع الحكومة في نهاية المطاف إلى التعثر في سداد ديونها. ولذلك عُرفت بإسم آخر وهو "حلقة الدمار المتبادل"، وقد سجلت هذه الظاهرة في روسيا والإكوادور عام 1998 والأرجنتين خلال الفترة 2001-2002.

في هذا الإطار، وإستناداً إلى صندوق النقد الدولي، فيمكن تحديد ثلاث قنوات رئيسة تُحدث مخاطر أو تأثيرات متبادلة بين الكيانات السيادية والبنوك على مؤشرات السلامة المالية لكل منهما، وذلك على النحو التالي:

شكل رقم (6-6): القنوات الرئيسية لانتقال الصدمات السلبية بين البنوك والكيانات السيادية



**ملاحظة:** إن التشديد المفاجئ للأوضاع المالية العالمية هو أحد أنواع الصدمات التي قد تؤدي إلى حلقة ردود فعل معاكسة بين البنوك والكيانات السيادية. تشمل الصدمات المحتملة الأخرى صدمة شروط التبادل التجاري التي قد تؤثر على القطاعات السيادية والمصرفية والشركات، أزمة مصرفية محلية ناجمة عن سحب الودائع الذي يمكن أن يعطل العرض الائتماني لقطاعي الشركات والأسر، ويحد من النشاط الاقتصادي ويؤدي إلى ضغوط الاستدامة المالية، وصدمة للنشاط الاقتصادي، على سبيل المثال، بسبب أزمة صحية أو كارثة طبيعية، مما قد يتقل كاهل الميزانيات العمومية للقطاعين السيادي والمصرفي.

• المصدر: صندوق النقد العربي إعتتماداً على تقرير الاستقرار المالي لصندوق النقد الدولي (أبريل 2022).

### قناة الإنكشاف أو التعرض (Sovereign exposure channel)

تمتلك البنوك عموماً نسبة هامة من الدين العام الوطني، مما يؤدي إلى تقليل متطلبات رأس المال التنظيمي فيما يتعلق بهذا الدين، وذلك لأن الأوراق المالية الحكومية تعتبر خالية أو منخفضة المخاطر، لكن يمكن أن يؤدي ارتفاع الهوامش السيادية (Sovereign spreads) إلى خفض القيمة السوقية للديون الحكومية التي تحتفظ بها هذه البنوك. ونتيجة لذلك، قد تواجه البنوك ارتفاع في تكاليف التمويل وضغوط في السيولة، مما يحد من قدرتها على إقراض القطاع الحقيقي، وهو ما قد يؤدي بدوره إلى تباطؤ النمو الإقتصادي وحدوث خسائر لدى البنوك.

### قناة شبكة الأمان (Safety net channel)

ينشأ الترابط بين الدول والبنوك أيضاً من آليات أخرى على مستوى التزامات البنوك، وهي تتمثل أساساً في الدعم الحكومي المقدم للبنوك من خلال الضمانات الضمنية أو الصريحة، يوفر ذلك بعض الحماية للبنوك في أوقات الضغوط المالية ويعزز من ثقة المودعين، لكن قد يؤدي الضغط السيادي إلى تقليل هذه المزايا مما قد يؤثر سلباً على إستقرار البنوك، كذلك قد يؤدي ضعف المراكز المالية للقطاع المصرفي (أو مواجهته لمخاطر تؤثر سلباً على متانته) إلى إستخدام هذه الضمانات مما يزيد الضغوط على موازنات الدولة ويثقل كاهل الدولة، وبالتالي، عندما تتعرض موازنة الدولة لتحديات وضغوطات، فإن تصور ضعف القدرة على دعم المؤسسات المصرفية يمكن أن يقوض ثقة المستثمرين وأداء البنوك. ومن الجدير ذكره أنه خلال الأزمة المالية العالمية في عام 2008، بلغ متوسط الدعم الحكومي المباشر للقطاع المالي في عدد من الإقتصادات المتقدمة حوالي 6.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

### قناة الإقتصاد الكلي

تشير هذه القناة الثالثة إلى ترابط الحكومات والبنوك في الإقتصاد الحقيقي لا سيما من خلال قطاع الشركات، قد يؤدي ضعف الميزانية العمومية السيادية إلى الإضرار بقطاع الشركات من خلال زيادة تكاليف الاقتراض، أو من خلال ضبط أوضاع المالية العامة (على سبيل المثال، عن طريق زيادة الضرائب أو خفض الإنفاق) وعدم اليقين بشأن السياسات الإقتصادية. وقد يؤدي أيضاً إلى زيادة العبء على البنوك المحلية لتمويل الدين الحكومي، مما يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص على السيولة والتأثير على النشاط الإقتصادي. يمكن أن يكون لقطاع الشركات الأضعف بدوره تأثير سلبي على الميزانيات العمومية للبنوك بسبب التدهور المحتمل لجودة محفظة قروضها وزيادة المخصصات الائتمانية. وبالتالي، يمكن أن يؤدي الضغط في القطاع المصرفي إلى مزيد من التعطيل للنشاط الإقتصادي، مما يضعف المالية الحكومية ويعيد الضغط إلى الحكومة.

## هـ. لمحة عن كيفية المعالجة الرقابية لإكتشافات البنوك على إصدارات الديون السيادية

ترتكز المعالجات الرقابية لتعرضات (إنكشافات) البنوك إلى إصدارات الديون السيادية ضمن متطلبات بازل من خلال أربعة محاور رئيسية، متطلبات رأس المال، ومتطلبات السيولة، وإطار التعرضات الكبيرة، والرافعة المالية، وسيتم التطرق لها بشكل مختصر، علماً أن الإصدارات السيادية لا يوجد لها معاملة تفضيلية ضمن متطلبي التعرضات الكبيرة والرافعة المالية وفق ما سيتم توضيحه لاحقاً.

فيما يخص متطلبات رأس المال، يتم التعامل مع تعرضات الديون السيادية ضمن مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، بالنسبة لمخاطر الائتمان (المنهج المعياري) تعطى إصدارات الدين السيادي الصادرة عن الحكومة المركزية والبنك المركزي بالعملة المحلية وزن مخاطر صفر في حال تصنيف هذه الإصدارات AA- فما فوق. أما في حالة إختلاف التصنيف الائتماني لتلك الإصدارات عن التصنيف المذكور، تقوم السلطات الرقابية في منح تلك الإصدارات وزناً منخفضاً للمخاطر أو وزن صفر طبقاً لتقديراتها (National Discretion)، أما في حال إصدار الدين السيادي بالعملة الأجنبية، فيتم إعطائها وزناً يساوي صفر إذا كان تصنيف هذه الإصدارات AA- فما فوق، ووزن موجب إذا كان التصنيف اقل من ذلك، وفي حالة غياب التصنيف الائتماني أو عدم رغبة الدولة بإستخدام هذا التصنيف، من الممكن أن يتم إعطاء وزن مخاطر 100 في المائة. أما بخصوص إصدارات الشركات أو المؤسسات العامة، فحسب المنهج المعياري، يقوم المصرف المركزي أو السلطة الرقابية إما في منح بعض هذه الإصدارات معاملة مثلية لإصدارات الحكومة المركزية أو المصرف المركزي، أو إعتداد أوزان ترجيحية إعتداداً على التقييم الائتماني للإصدارات أو الجهة المصدرة لها. هذا وتجدر الإشارة إلى أن لجنة بازل للرقابة المصرفية قامت بإجراء تعديلات على متطلبات بازل III، من ضمن تلك التعديلات تم إجراء بعض التغييرات على أوزان مخاطر جديدة للسندات المغطاة سواء كان التعرض المصنف وغير المصنف.

أما طرق معالجة مخاطر الائتمان للإصدارات السيادية ضمن إطار المنهج الداخلي لتقييم المخاطر، فيتم تطبيق "الخسارة الائتمانية المتوقعة Probability of Default PD" إعتداداً على الدلائل التاريخية، وكذلك الخسارة المتوقعة عند التعثر "Loss Given Default LGD"، في حال إستخدام المنهج الأساسي "Foundation Approach" فيتم إعطاء نسبة 45 في المائة.

أما بالنسبة لمخاطر السوق ضمن متطلبات كفاية رأس المال، فيعتمد ذلك على نوعين من المخاطر، المخاطر العامة (General Market Risk) والمخاطر الخاصة (Specific Market Risk)؛ فيما يخص المخاطر العامة ضمن المنهج المعياري، يتم إحتساب متطلبات رأس المال تجاه مخاطر السوق على مستوى المحفظة ككل دون إعطاء معاملة تفضيلية للسندات السيادية، أما المخاطر الخاصة، فيتم فيها إعطاء السندات السيادية معاملة تفضيلية وفق متطلبات بازل. بالنسبة للمنهج الداخلي، فيتم إستخدام النماذج الداخلية دون التمييز بين المخاطر العامة والخاصة. أما فيما يخص متطلبات السيولة، تُعتبر الإصدارات السيادية ضمن الأصول



السائلة عالية الجودة ضمن متطلبات نسبة تغطية السيولة، ولها معاملة تفضيلية طالما تصنيفها الائتماني الإصدارات AA- فما فوق، حيث يتم تضمينها ضمن المستوى الأول (الشريحة الأولى) التي يجب ألا تقل عن 60 في المائة من إجمالي الأصول السائلة ودون نسبة إقطاع.

فيما يتعلق بالتعرضات الكبيرة، فيهدف إطار التعامل مع التعرضات الكبيرة على تخفيض مستويات التركيز في محفظة الأصول، حيث هنالك حدود قصوى للتركز بحيث لا تتجاوز 25 في المائة من إجمالي رأس المال الأساسي الشريحة الأولى للتعرض الواحد، وتُعطى الإصدارات السيادية معاملة تفضيلية طالما وزن المخاطر المرتبط بها يساوي صفر، وبذلك يتم إعفاؤها من نسب التركيز ومتطلبات رأس المال إضافية. بخصوص نسبة الرافعة المالية، فيهدف هذا المتطلب إلى التحوط تجاه المخاطر التي لم تتم تغطيتها في متطلبات رأس المال، وذلك من خلال فرض حد أدنى لرأس المال/الشريحة الأولى إلى إجمالي الأصول بما لا يقل عن 3 في المائة، ولا يوجد ضمن هذا المتطلب معاملة تفضيلية لإصدارات الدين السيادية.

#### و. تقييم مخاطر الدين الحكومي على الاستقرار المالي في الدول العربية<sup>48</sup>

فيما يخص تقييم أثر مخاطر مديونية القطاع الحكومي على الإستقرار المالي، فقبل الخوض في تفاصيل ذلك، لا بد من التطرق إلى مكونات إصدارات الدين السيادي، حيث يتم تضمين الحكومة المركزية في احتساب الدين السيادي في كل الدول العربية، ويشمل التعريف المعتمد في الأردن وتونس ومصر للدين السيادي - إضافةً للحكومة المركزية- الديون المستحقة على السلطات المحلية، ويتم إدراج كافة ديون المؤسسات العامة في الأردن، بينما تعتبر ديون المؤسسات العامة المكفولة من الحكومة من مكونات الديون السيادية في فلسطين، ويشمل الدين العمومي في تونس ديون المنشآت العمومية والمؤسسات العمومية غير الإدارية المضمونة من طرف الدولة. وفي البحرين تشمل البيانات الرسمية المتعلقة بالدين العام التي تشاركها وزارة المالية والإقتصاد الوطني الإقتراض لغاية تمويل النفقات المتعلقة بالميزانية، ويشمل ذلك الدين الحكومي بموجب قانون سقف الدين (سندات، أذون خزانة، صكوك، السلم)، والديون الحكومية الأخرى الصادرة بقانون (صناديق التنمية وبرنامج التوازن المالي). أما في الكويت، يعتمد بنك الكويت المركزي على بيانات الدين السيادي الواردة من قبل الهيئة العامة للإستثمار. في مصر، يمثل صافي الدين المحلي المستحق على الحكومة رصيد كل من الأذون والسندات الحكومية القائمة، والإقتراض من جهات أخرى، والتسهيلات الائتمانية من صندوق التأمين الاجتماعي، وشهادة المصري الدولارية، وصافي أرصدة الحكومة لدى الجهاز المصرفي، إضافة الي مديونية الحكومة لبنك الإستثمار القومي والتي تم تصفيتها اعتبارًا من 2006/7/1، وتم نقل التزامات البنك لصناديق التأمين والمعاشات إلى الحكومة في حدود رصيد مديونية الحكومة حتى 2006/6/30. إضافةً إلى إجمالي الدين الخارجي الحكومي ويمثل مبلغ الخصوم الجارية الفعلية (وليس الإحتمالية) القائم على المقيمين (الحكومة) في إقتصاد ما، في أي وقت معين، لغير المقيمين والتي

<sup>48</sup> المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية لعام 2023، صندوق النقد العربي.

تقتضي أداء مدفوعات من جانب المدين لسداد الفائدة و/ أو المبلغ الأصلي عند نقطة أو نقاط زمنية في المستقبل.

في هذا السياق، تعتبر التأثيرات المحتملة لمخاطر مديونية القطاع الحكومي على الإستقرار المالي منخفضة في الدول العربية، حيث تعد نسبة الدين السيادي إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفضة في السعودية، كما أن أغلب الديون الحكومية مقومة بالعملة المحلية، إذ يُشكل الدين الداخلي ما نسبته 62 في المائة من إجمالي الدين عام كما في نهاية عام 2022. إضافةً لذلك، فإن الصندوق السيادي السعودي لديه المقدرة على خدمة الدين القائم وضمن استدامته. كذلك تُعد مخاطر الدين الحكومي على الإستقرار المالي في الكويت منخفضة في ظل إنخفاض قيمتها التي لا تتجاوز 1 في المائة من إجمالي الأصول لدى القطاع المصرفي، كما ان نسبة تعرض القطاع المصرفي للمخاطر السيادية من رأس المال الأساسي تبلغ 7 في المائة. أما في المغرب فقد أبرز التقييم السنوي الذي أجراه صندوق النقد الدولي إستدامة الدين بالمغرب. فيما يخص الأردن، تُعد مخاطر الدين الحكومي على الإستقرار منخفضة في ظل نتائج إختبارات الأوضاع الضاغطة التي تم إجراؤها من قبل البنك المركزي الأردني.

في نفس السياق، تعد احتمالية تكون مخاطر نظامية خاصة بتعرض القطاع المصرفي للمطالبات السيادية منخفضة في مصر نظراً لإستمرار تحسن أداء المالية العامة بعد برنامج الإصلاح الإقتصادي لعام 2016، وقدرة الحكومة على إمتصاص التبعات السلبية لإنتشار جائحة كورونا والأزمة الروسية-الأوكرانية. وعلى الرغم من ارتفاع الدين الحكومي إلا انه يبقى مستداماً، مما يدل على استمرار قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها في موعد استحقاقها. أما في ليبيا فسجّلت المالية العامة عجز مستمر في الرصيد الكلي خلال الفترة 2015-2017 وصل إلى مستوى قياسي بـ 28.5 مليار دينار في عام 2016 بسبب تراجع القطاع النفطي نظراً للظروف والتحديات في ليبيا. وبلغ العجز الكلي في عام 2020 حوالي 7.3 مليار دينار بسبب جائحة كورونا وإنخفاض الإنتاج النفطي. وقد تم تمويل العجز خلال هذه الفترة عن طريق مصرف ليبيا المركزي في إطار ترتيبات مع وزارة المالية بسبب عدم وجود موازنة معتمدة منذ عام 2015. وعلى غرار معظم الدول المصدرة للنفط استفادت ليبيا من إرتفاع الأسعار الدولية للنفط الخام وكذلك عودة الإنتاج النفطي إلى مستوياته الطبيعية، حيث بلغ الإنتاج حوالي 1.2 مليون برميل في اليوم، لتتحقق فائض قدره 6.5 مليار دينار في عام 2022.

أما في تونس، فقد تم التوجه إلى تقليص عجز الميزانية وإحتياجات التمويل إلى مستويات متناسبة مع إمكانيات التمويل المتاحة، وذلك للمحافظة على سلامة التوازنات المالية وضمن استدامة الدين العمومي، وللغرض تم إتخاذ جملة من الإصلاحات والإجراءات لترشيد النفقات وخاصة نفقات التأجير ونفقات الدعم في إطار قانون المالية لسنة 2023. في فلسطين، تعتمد قدرة الحكومة على سداد الديون بشكل أساسي على متغيرات سياسية أكثر منها إقتصادية نظراً لأن أكثر من 60 في المائة من الإيرادات الحكومية مرتبط بما يعرف

بايرادات المقاصة، والتي يتم من خلالها المماثلة في دفعها للحكومة الفلسطينية، مما يؤثر سلباً على مدى قدرة الحكومة على الوفاء بديونها والتزاماتها تجاه الغير في مواعيد الإستحقاق، وبالتالي فإن المخاطر المرتبطة بالدين الحكومي هي مخاطر ذات طبيعة سياسية بدرجة أساسية.

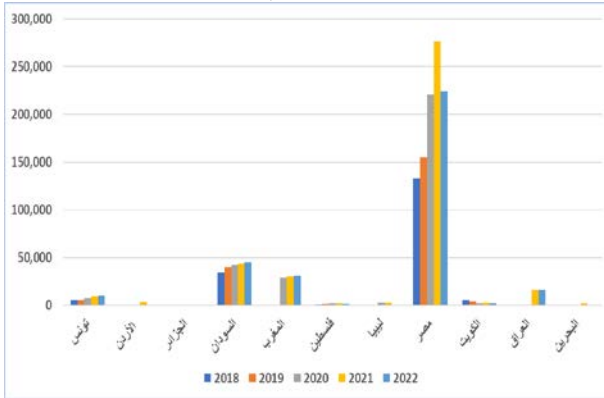
في ضوء تواصل الأزمة الروسية-الأوكرانية وما أفرزته من تداعيات مباشرة وغير مباشرة على الإقتصادات والتوازنات المالية في الدول العربية مما يدفع باتجاه مراجعة آفاق الإقتصاد العالمي والتخفيض في تقديرات النمو في معظم بلدان العالم. إضافة إلى إرتفاع الضغوط التضخمية، فقد أصبح من الضروري الإستمرار في متابعة تعرض القطاع المصرفي إلى المخاطر السيادية بصفة مستمرة، خصوصاً أن قيام البنوك بتوفير التمويل للحكومة يخلق أثر مزاحمة على السيولة مع القطاع الخاص، علماً أن الدين الحكومي شكل أكثر من ربع الأصول المصرفية في بعض الإقتصادات العربية، وذلك حسب تقرير الإستقرار المالي لصندوق النقد الدولي (إبريل 2022)، حيث تصل هذه النسبة إلى حوالي 20 في المائة من إجمالي أصول البنوك في الأردن وتونس والمغرب، و32 في المائة في الجزائر. أما فيما يتعلق بدول مجلس التعاون الدول الخليج العربية، فقد تراوحت هذه النسبة ما بين 5 في المائة إلى 14 في المائة في كل من البحرين والكويت وعمان والسعودية والإمارات العربية المتحدة. أما فيما يخص حصة البنوك المحلية من إجمالي ديون الحكومة فقد بلغت 6 في المائة في الأردن، و26 في المائة في تونس، و18 في المائة في السودان، و67 في المائة في فلسطين. فيما يخص القروض المصرفية الممنوحة للحكومة والقطاع العام في الدول العربية<sup>49</sup>، فقد بلغت قيمتها حوالي 342.7 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2022، مقابل 336.5 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021، أي بمعدل نمو بلغ 1.8 في المائة، ويُلاحظ أن معدل النمو تباطأ مقارنةً بالعام السابق، إذ بلغ المعدل في نهاية عام 2021 حوالي 11.0 في المائة مقارنةً بعام 2020، علماً أن قيمة القروض المصرفية الممنوحة بلغت حوالي 293.3 مليار دولار في نهاية عام 2020. أما نسبة القروض الممنوحة للحكومة والقطاع العام إلى إجمالي القروض الممنوحة من القطاع المصرفي، فقد بلغت حوالي 27.2 في المائة في نهاية عام 2022، مقابل 27.7 في المائة في نهاية عام 2021، و26.7 في المائة في نهاية عام 2020، بمعنى أن النسبة إستقرت عند نفس المستوى خلال الفترة (2020-2022) مما يُشير إلى أن أثر المزاحمة على السيولة مع القطاع الخاص بقي مستقراً خلال الأعوام الماضية. وكما سبق أن ذكرنا، تبلغ مؤشرات كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي والسيولة مستويات مريحة وبهامش مريح عن تلك المقررة بموجب متطلبات بازل III وفق ما تم تحليله في الفصل الثالث من التقرير، وفيما يخص رأس المال الأعلى جودة، فقد بلغ متوسط نسبة الأسهم العادية إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر لدى القطاع المصرفي في الدول العربية مستويات مريحة أيضاً، إذ بلغ حوالي 13 في المائة خلال الفترة (2020-2022)، وكذلك بلغ متوسط نسبة رأس المال الأساسي على الأصول المرجحة بالمخاطر حوالي 16 في المائة خلال نفس الفترة المذكورة، وهي أعلى بشكل مريح من

<sup>49</sup> يشمل التحليل الخاص بالبيانات الإجمالية للقروض المصرفية الممنوحة للحكومة والقطاع العام الدول التالية ما لم يتم خلاف ذلك: الأردن، الإمارات، البحرين، الجزائر، السعودية، العراق، فلسطين، الكويت، مصر، المغرب، موريتانيا، علماً أن حجم التسهيلات الإئتمانية يُشكل في هذه الدول 77.2 في المائة من إجمالي التسهيلات الإئتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي.

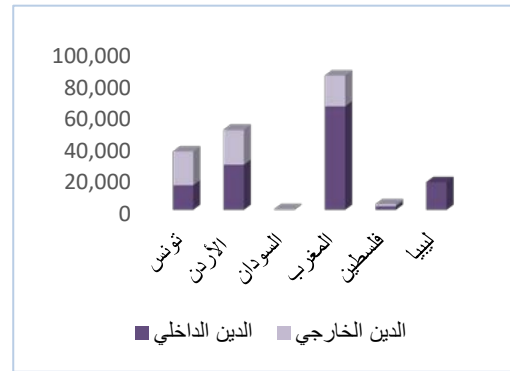
الحدود المقررة بموجب متطلبات بازل III البالغة 6 في المائة، لكن ينبغي على السلطات الرقابية في الدول العربية التنبيه إلى أن نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر قد تعتمد بشكل أساسي على السندات الحكومية، وكذلك الحال بالنسبة للأصول السائلة عالية الجودة المُضمنة في بسط نسبة تغطية السيولة (LCR)، لذلك تبرز أهمية استخدام أدوات المخاطر الملائمة لقياس مخاطر الديون السيادية على مؤشرات كفاية رأس المال والسيولة في القطاع المصرفي، لا سيما إختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية والكلية، وذلك من خلال تضمين تلك الإختبارات بسيناريوهات تحتوي على سبيل المثال قياس لأثر انخفاض قيمة تسييل السندات في الأحداث الضاغطة في حال حدوث سحب مفاجئة للعملاء خصوصاً في حال ارتفاع نسبة الودائع غير المؤمنة لدى البنوك و/أو تسييل سندات في حال تم الشراء خلال فترات تبني سياسة نقدية تيسيرية والبيع خلال فترات تبني سياسة نقدية مشددة.

من جانب آخر، تُعتبر ودائع القطاع العام مصدر تمويل مهم للبنوك في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي باقي الدول العربية المصدرة للنفط كالعراق وليبيا، فهي تساعد في الحفاظ على السيولة المصرفية عند مستويات مريحة، وتمثل الودائع الحكومية والودائع المملوكة للدولة أكثر من ثلث إجمالي الودائع في عُمان وقطر والإمارات العربية المتحدة وتبلغ هذه النسبة 55 في المائة في العراق و31 في المائة في ليبيا.

شكل رقم (6-8): إجمالي القروض الممنوحة من القطاع المصرفي للحكومة (بما في ذلك السندات) بالمليون دولار خلال الفترة (2018-2022)

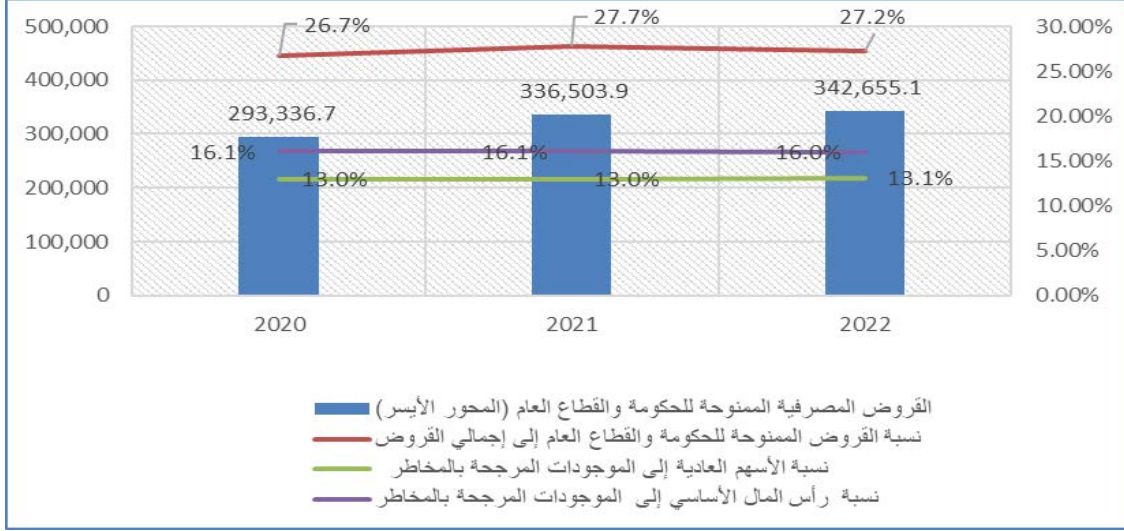


شكل رقم (6-7) مكونات الدين العام القائم في بعض الدول العربية حسب الجهة المقرضة (بالمليون دولار) في عام 2022



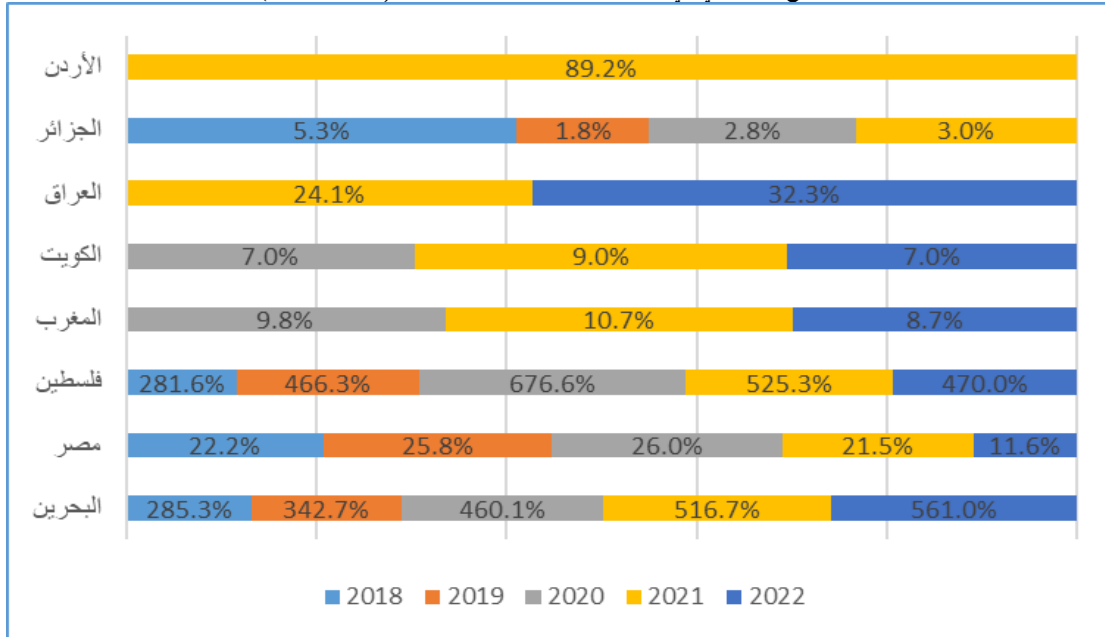
• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية لعام 2023، صندوق النقد العربي

شكل رقم (6-9): القروض الممنوحة من القطاع المصرفي للحكومة والقطاع العام بالمليون دولار، ونسبة تلك القروض إلى إجمالي القروض الممنوحة من القطاع المصرفي، ومتوسط نسبة الأسهم العادية على الموجودات المرجحة بالمخاطر (CET1) لدى القطاع المصرفي في الدول العربية خلال الفترة (2020-2022)



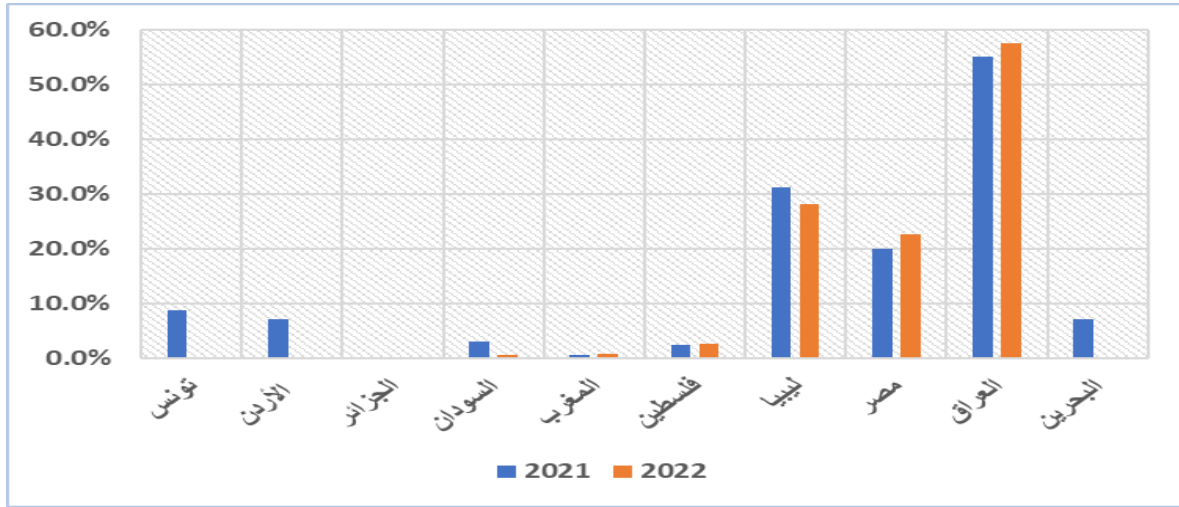
المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية لعام 2023، صندوق النقد العربي

شكل رقم (6-10): إجمالي القروض الممنوحة من القطاع المصرفي للحكومة (بما في ذلك السندات) إلى الودائع الحكومية لدى القطاع المصرفي في بعض الدول العربية خلال الفترة (2018-2022)



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية لعام 2023، صندوق النقد العربي

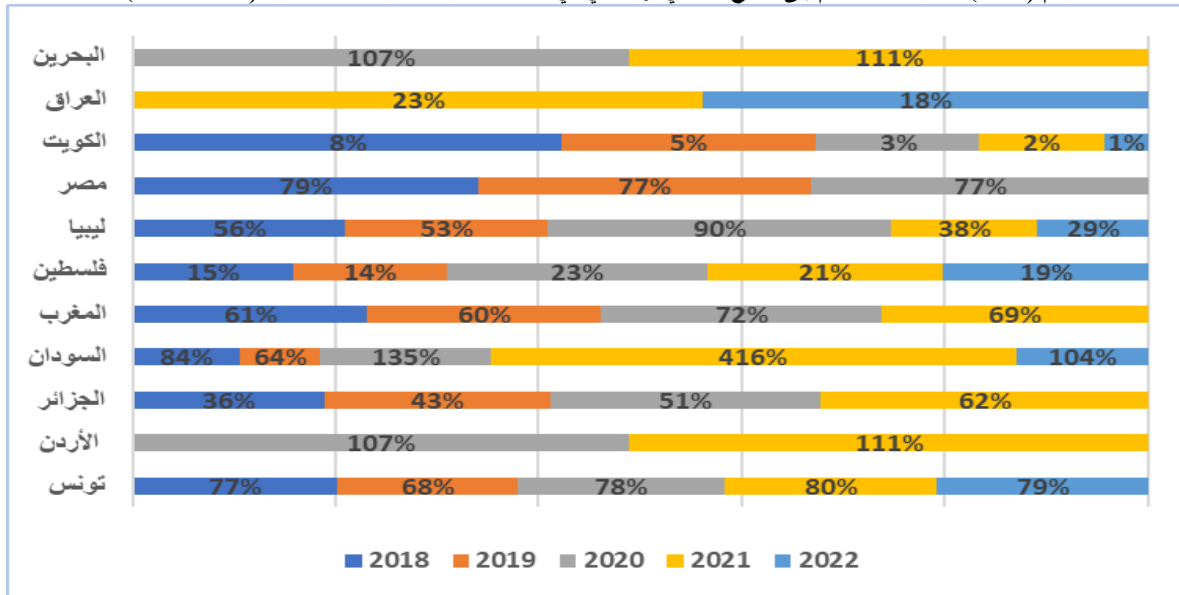
شكل رقم (6-11): نسبة ودائع القطاع الحكومي إلى إجمالي الودائع لدى البنوك في عدد من الدول العربية خلال عامي 2021 و2022



• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية لعام 2023، صندوق النقد العربي

في هذا السياق، شهدت المالية العامة في عدد من الدول العربية تقلبات خلال الأعوام الأخيرة نتيجة للصدمات المتعاقبة التي عانى منها الإقتصاد العالمي والإجراءات الحكومية غير المسبوقة تجاه جائحة كورونا، فبعد أن وصلت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى أعلى مستوياتها خلال عام 2020، سجلت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً بدءاً من عام 2021 لدى معظم الدول العربية، كنتيجة طبيعية لتحسن النشاط الإقتصادي بشكل عام بعد الإغلاقات التي رافقت جائحة فيروس كورونا المستجد، وحدث إنكماش إقتصادي آنذاك.

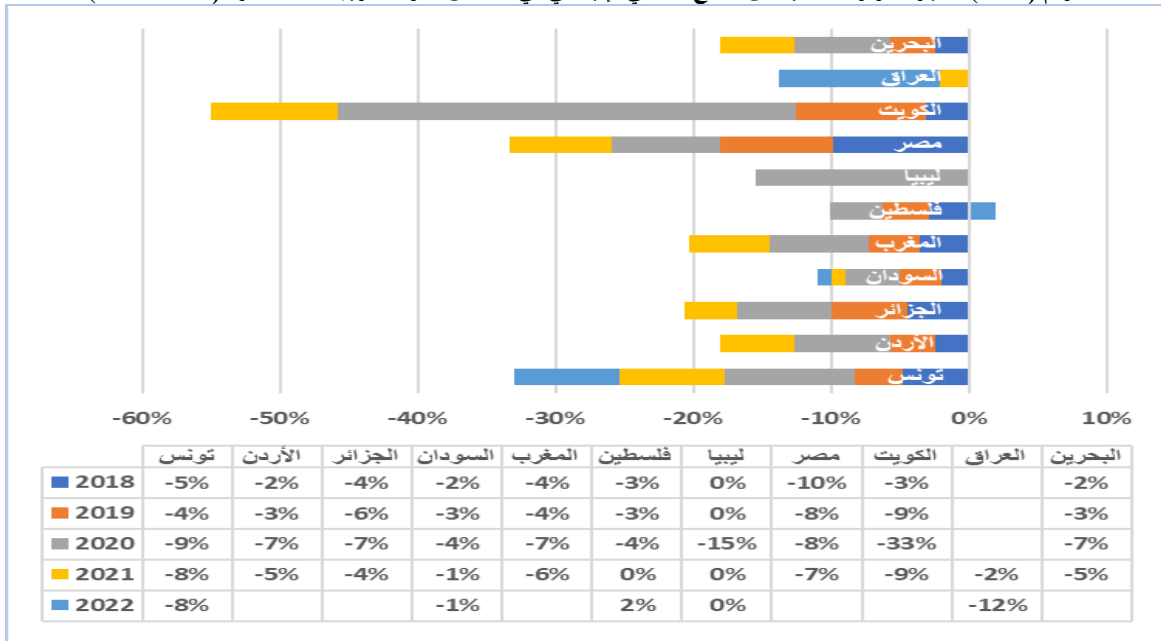
شكل رقم (6-12): نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول العربية خلال الفترة (2018-2022)



• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية لعام 2023، صندوق النقد العربي

أما فيما يتعلق بعجز الموازنة<sup>50</sup>، فبعد أن وصلت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي إلى أعلى مستوياتها خلال عام 2020، تمكنت غالبية الدول العربية من الحد من إرتفاعه بدءاً من عام 2021 مدفوعاً بانتهاء العمل بالإجراءات الإستثنائية، وإرتفاع الناتج المحلي الإجمالي، وتسجيل البلدان المصدرة للنفط لإيرادات إستثنائية، حيث تراجع العجز خلال عام 2021 إلى مستوى 9 في المائة في الكويت، و7 في المائة في مصر، و6 في المائة في المغرب، و5 في المائة في الأردن والبحرين، و4 في المائة في الجزائر. خلال عام 2022، إستقرت نسبة عجز الموازنة في حدود 8 في المائة و1 في المائة على التوالي في السودان وتونس، أما في فلسطين فقد تم تسجيل فائض لنسبة الرصيد الكلي بلغ 2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الإسمي.

شكل رقم (6-13): عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول العربية خلال الفترة (2018-2022)



• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية لعام 2023، صندوق النقد العربي

فيما يخص تجارب المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في إجراء إختبارات أوضاع ضاغطة جزئية وكلية تقيس مخاطر الدين الحكومي على ملاءة القطاع المصرفي فهي محدودة إلى حد ما، كون تلك المخاطر منخفضة وغير مقلقة للمصارف المركزية العربية بشكل عام. سيتم إستعراض بعض تجارب الدول العربية بشكل مختصر في ضوء ما توفر من بيانات بالخصوص، يقوم قطاع مراقبة المخاطر الكلية في مصر بتطبيق إختبارات الضغوط الخاصة بالمخاطر السيادية والتي تتمثل في تطبيق إختبار الضغط لمخاطر التركيز في توظيفات الأوراق المالية الحكومية بالعملة المحلية، وذلك من خلال تطبيق وزن مخاطر إضافي على تلك التوظيفات، إضافة إلى إختبارات الضغط الخاصة بالإئتمان، وذلك بافتراض إحصائية تراجع الأداء المالي

<sup>50</sup> قد تحدث بعض الإختلافات الطفيفة في البيانات الخاصة بنسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذا الفصل، وذلك لإختلاف المصادر المستخدمة.

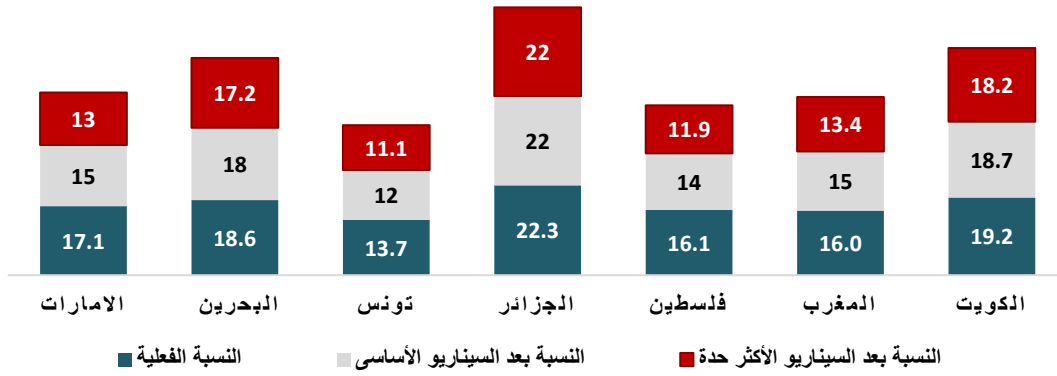
الحكومي، وانخفاض التصنيف الائتماني للدولة، ويرتكز الإختباران على مدى تأثير تلك الفرضيات على الملاءة المالية للقطاع المصرفي. وقد تم تقييم تأثير التغيرات المفترضة في سعر العائد من خلال إعادة تقييم السندات الحكومية بمحفظة الاستثمارات المالية ضمن سيناريوهات مخاطر السوق. كذلك يتم إجراء اختبارات الضغوط لمخاطر السيولة في إطار سيناريو ارتفاع مخاطر الإئتمان السيادية وانخفاض درجة التصنيف الائتماني للدولة وما يترتب عليه من تطبيق نسب خصم على الأوراق المالية الحكومية، وذلك على مستوى العملتين المحلية والأجنبية. أما في الأردن، فيقوم البنك المركزي والبنوك المحلية بعمل اختبارات الأوضاع الضاغطة للديون الحكومية لمعرفة مدى المخاطر الناتجة عنها للتحوط من هذه المخاطر. كما يتم إجراء إختبارات أوضاع ضاغطة بخصوص المخاطر السيادية وفرض متطلبات رأسمالية إضافية عبر أوزان ترجيح المخاطر في فلسطين.

من الجدير ذكره، أن فريق عمل الإستقرار المالي في الدول العربية قام خلال عام 2022، بإجراء إختبارات ضغط لقياس مجموعة من المخاطر التي تأخذ في الإعتبار التحديات والظروف العالمية الراهنة، من ضمنها قياس مخاطر الإئتمان السيادية، علماً أنه تم نشر كافة النتائج في تقرير الاستقرار المالي لعام 2022، هدفت تلك الإختبارات إلى حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن إرتفاع احتمال إخفاق الجهات السيادية في سداد المستحقات الخاصة بأدوات الدين المدرجة بمحفظة الإستثمارات المالية للبنوك أو القروض الحكومية بالمحفظة الائتمانية. هذا وقد تم إجراء اختبارات الضغط على بعض القطاعات المصرفية في الدول العربية باستخدام سيناريوهات وإفتراضات موحدة، وذلك على مستوى القطاع المصرفي للاختبارات الخاصة بمخاطر الإئتمان السيادية على الإفرادي والإجمالي للبنوك التي تمثل نحو 80 في المائة من إجمالي أصول القطاع المصرفي في عدد من الدول العربية، تضمنت السيناريوهات حدوث المزيد من الإرتفاع في عجز الموازنات العامة في الدول العربية الناجم عن زيادة مستويات المديونيات العامة في ظل الحاجة إلى طرح حزم من الدعم الحكومي، والإستدانة الداخلية، وذلك في ضوء ظروف عدم اليقين التي تحيط بالإقتصاد العالمي، كما تم إفتراض أن تؤدي التطورات العالمية الراهنة إلى مخاطر تزايد وتيرة الإرتفاع في نسب المديونية العامة، وتنامي المخاوف بشأن استدامة أوضاع المالية العامة وعدم مقدرة الحكومات على خدمة الدين، وانخفاض ثقة المستثمرين، إلى تراجع درجة التصنيف الائتماني للعديد من الدول، وارتفاع تكلفة التمويل.



في إطار السيناريو الموحد الذي تم تطبيقه على القطاع المصرفي في بعض الدول العربية، تم افتراض ارتفاع نسبة القروض غير العاملة للقطاع الحكومي وانتقالها إلى فئة الديون الرديئة (والتي يقابلها نسبة مخصص 100 في المائة) وذلك على مستوى القطاع المصرفي في دول (الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، فلسطين، الكويت، المغرب) في الربع الرابع من عام 2021 مقارنة بالربع الرابع من عام 2020، حيث

شكل (6-14): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر الائتمان السيادية على مستوى نسبة كفاية رأس المال كما في نهاية عام 2021 (%)



المصدر: تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

يفترض السيناريو الأساسي زيادة إخفاق محفظة إئتمان القطاع الحكومي بنسبة 10 في المائة، في حين يفترض السيناريو الثاني الأكثر حدة زيادة إخفاق المحفظة بنسبة 20 في المائة، وذلك بافتراض أن نسبة القروض المفترض إخفاقها في هذه المحفظة غير مكون لها مخصصات فعلية.

وقد أظهرت نتائج الإختبارات كفاية رأس المال لاستيعاب الخسائر الناتجة عن إخفاق نسبة من محفظة إئتمان القطاع الحكومي على مستوى القطاع المصرفي في الدول العربية المطبق عليها الإختبار، وذلك وفقاً للسيناريو هين الأساسي والأكثر حدة، حيث تبقى نسب كفاية رأس المال بعد الضغط أعلى من النسبة المقررة وفقاً لمتطلبات بازل (10.5 في المائة)، وذلك بناءً على البيانات الفعلية في الربع الرابع من عام 2021. أي أن القطاع المصرفي في تلك الدول قادر على إمتصاص الخسائر غير المتوقعة والتي قد تنتج من الصدمات المختلفة المرتبطة بمخاطر الإئتمان السيادية، حيث نتج عن كافة الإفتراضات تحقيق معظم البنوك بها لمستويات كفاية رأس المال أعلى من متطلبات بازل في إطار السيناريو الأساسي والسيناريو الأكثر حدة، إلى جانب تمتعها بمستويات جيدة من السيولة تمكنها من مواجهة صدمات التدفقات النقدية السالبة.

## الخلاصة

نظراً لقوة العلاقة بين الكيانات السيادية والبنوك وطبيعتها متعددة الأوجه، يطرح الترابط الوثيق بين المالية العامة والنظام المصرفي تحديات تتعلق بكيفية إدارة الفترات الضاغطة الناجمة عن التوترات السيادية وهشاشة البنوك، وبالرغم مما تم تحليله في الفصل من أن مخاطر الديون السيادية على الإستقرار المالي في

الدول العربية تُعتبر منخفضة، وذلك حسب البيانات المتوفرة، إلا أن الإستمرار في متابعة مخاطر الديون السيادية وأثرها على الإستقرار المالي يُعد أمراً هاماً، وذلك في ضوء ما يشهده العالم من تحديات ومخاطر مالية وإقتصادية وجيوسياسية محيطة بالنظام العالمي، ونظراً لعدم تجانس السياسات الضريبية والمالية بين الدول العربية، من الأهمية بمكان أن تصمم السياسات بحيث تتلاءم مع خصوصية كل دولة وفق الآتي:

- بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط:

- نشر إحصاءات الدين العام والمضمون من الحكومة سنوياً، والتشجيع على تنسيق جمع البيانات والإبلاغ عنها، ووضع نظم متكاملة لتسجيل الديون وإدارتها تتسق مع المعايير الدولية.
- الإستفادة من الفوائض المالية المتحققة من الصدمات الإيجابية (إرتفاع أسعار النفط) من خلال تكوين احتياطات لمواجهة الأزمات.
- تحقيق التنوع الإقتصادي وتشجيع بعض القطاعات التي من شأنها تحقيق التوازن لمعالجة مشكلة الإعتماد على القطاع النفطي.

- بالنسبة للدول العربية المستوردة للنفط: في سبيل الحد من المخاطر السيادية على الإستقرار المالي والبنوك بشكل خاص، من الأهمية بمكان أن تقوم السلطات التنظيمية بالدول العربية المستوردة للنفط بتبني أفضل الممارسات على صعيد حوكمة إدارة الدين العام بما يؤدي إلى تقوية النظم الإدارية والقانونية والتشريعية والتنظيمية، وإختيار الأساليب والطرق المناسبة والفعالة لإدارة الدين العام، وذلك من خلال إتباع سياسات ممنهجة تهدف إلى تعزيز الحيطة المالية وصلابة البنوك، ومن أهم النقاط التي يجب تسليط الضوء عليها:

- اعتماد سياسات إحترازية تساعد على الحد من الارتباط بين الكيانات السيادية والبنوك وترتكز على تعزيز متانة البنوك.

- النظر في الخيارات المتاحة بما في ذلك تطبيق متطلبات رأسمالية إضافية (أو تخفيض قيمة تلك الحيازات) بالنسبة لحيازات البنوك من السندات السيادية التي تتجاوز حدوداً معينة.

- دعم الشفافية بشأن جميع الإنكشافات السيادية لدى البنوك، وتقييم المخاطر النظامية الناجمة عن تعرض البنوك للديون السيادية بشكل مستمر.

- إجراء إختبارات أوضاع ضاغطة تقيس مخاطر الديون السيادية على البنوك، بحيث تأخذ في الإعتبار وضع سيناريوهات تقيس إنخفاض قيمة الأصول عند الحاجة إلى تسهيلها (وتحول قيمة "الخسائر غير المتحققة" إلى "خسائر متحققة"، وإنعكاسات ذلك على مؤشرات رأس المال والسيولة.

- مواصلة تعزيز منظومة إدارة الأزمات المصرفية والمالية.

من الجدير ذكره أن السياسة المالية العامة يجب أن يُنظر إليها كعنصر أساسي في إطار السياسة الإحترازية الكلية، وأن متانة النظام المالية وسلامة مراكزه المالية هو شرط مسبق لإستخدام السياسة المالية في مواجهة التقلبات الدورية. وتشكل الروابط الوثيقة بين القطاع المصرفي والحكومات سبباً آخر للحفاظ على استقرار المالية العامة. وعليه، وفي سبيل الحد من المخاطر السيادية على الإستقرار المالي والبنوك بشكل خاص، قد يكون من المناسب أن تقوم السلطات التنظيمية بالدول العربية باتباع سياسات ممنهجة تهدف إلى تعزيز الحيطة المالية، من خلال رسم خطط لتنظيم إعتداد الدولة على تعبئة الموارد من البنوك دون الإضرار بالإستقرار المالي وتخفيض أثر المزاحمة على السيولة، إضافةً إلى تعزيز التنسيق بين السياسات الإقتصادية والإحترازية الكلية أخذاً في الإعتبار ما حلّ بالبنوك الأمريكية خلال الربع الأول من عام 2023، حيث من المهم أن تقوم المصارف المركزية بدراسة وتقييم السيولة الحقيقية لدى البنوك ومدى قدرتها على تسيلها، خصوصاً أن تعثر البنوك الأمريكية في الربع الأول من عام 2023 كشف التحدي المائل أمام السلطات الرقابية في التعامل مع إمكانية حدوث تعارض بين هدفي إستقرار الأسعار والإستقرار المالي، حيث إن السياسة النقدية المتشددة المتبعة لإحتواء الضغوط التضخمية تُشكل ضغوطاً كبيرة على القطاع المالي، ومثال ذلك: إنخفاض قيمة السندات وماله من إنعكاسات على مؤشرات السلامة المالية، وإرتفاع مخاطر الإئتمان وتدني جودة الأصول الناجم عن ارتفاع أسعار الفائدة وتراجع المؤشرات الإقتصادية، وتقليل ربحية البنوك من خلال توجيه المزيد من سيولة البنك نحو بناء المخصصات بدلاً من ضخها في الإقتصاد، وإنخفاض أسعار أسهم البنوك وتقلبات الأسواق المالية، وإرتفاع مخاطر السوق.

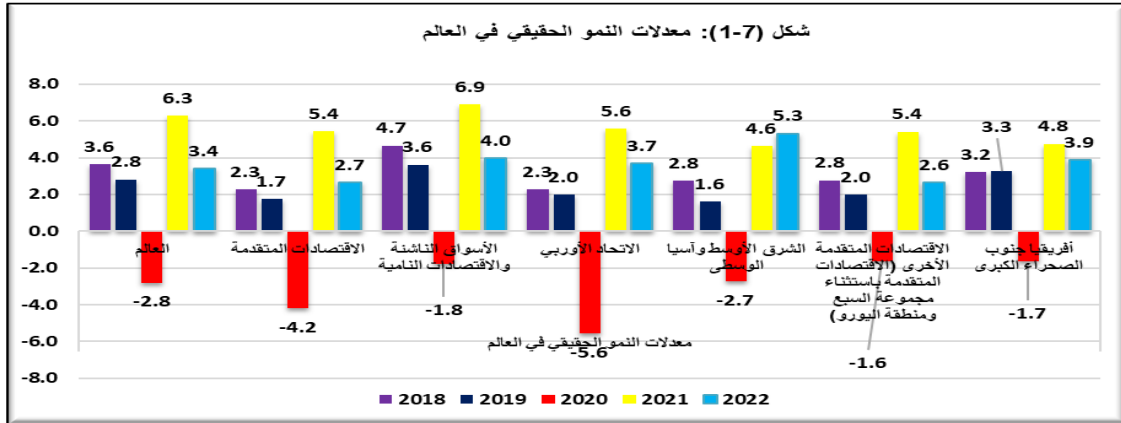
## الفصل السابع

### تداعيات التطورات العالمية الراهنة ومخاطر الضغوط التضخمية على الإستقرار المالي في الدول العربية

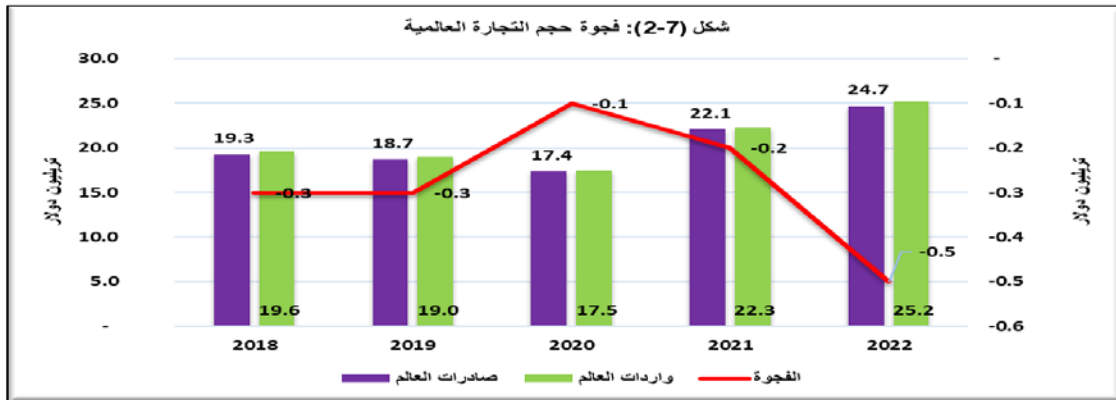
يشهد العالم منذ عام 2020 العديد من المخاطر والتحديات المحيطة بالنظامين الإقتصادي والمالي، حيث ظهرت أزمة فيروس كورونا المستجد في أواخر عام 2019 وألقت بظلالها على جميع دول العالم، ممّا أدى إلى تباطؤ النمو وحدوث تراجع في المؤشرات الاقتصادية، لا شك أن أزمة فيروس كورونا المستجد تعتبر إحدى أقوى الصدمات التي تعرض لها الإقتصاد العالمي، حيث إن جميع الأزمات السابقة تم مواجهتها من خلال السياسات الاقتصادية، أما أزمة فيروس كورونا، فهددت المورد البشري بصورة مباشرة، إضافة إلى الآثار السلبية على الإقتصاد العالمي، وتحديدًا على أسواق المال وأسعار السلع، وقد استجابت البنوك المركزية لتداعيات الأزمة، واتخذت إجراءات عديدة لضخ السيولة في الإقتصاد، إضافة إلى دعم قطاعي الأفراد والشركات لا سيما دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما أظهرت الأزمة أهمية هوامش رأس المال والسيولة في القطاع المصرفي، والتي ساهمت في حماية القطاع المصرفي من صدمة جائحة فيروس كورونا المستجد، وأثبتت صلابة القطاع المصرفي في مواجهة تبعات الأزمة. بعد ذلك، وتحديدًا في بداية عام 2022، تزايدت المخاطر الجيوسياسية عالمياً المتمثلة على وجه الخصوص بالأزمة الأوكرانية الروسية، واللذان يعتبران من أهم الموردّين الأساسيين للحبوب والقمح والطاقة إلى كثير من البلدان، وبالتحديد الدول الأوروبية والصين. إذ تأثرت التجارة العالمية سلباً بهذه الأوضاع، وارتفعت أسعار الغذاء في جميع أنحاء العالم، ممّا أدى إلى زيادة مستوى التضخم، وقد هددت هذه الأزمات المتعددة في تحديات كبيرة تواجه العالم في الوقت الحاضر. وقد تأثرت العلاقات الاقتصادية والسياسية بصورة كبيرة بالأزمات المتعددة التي يعيشها العالم، ولا سيّما فيما يتعلق بالعلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا والدول الأوروبية. فبعد فرض العقوبات الاقتصادية على روسيا، قامت روسيا بتخفيض صادراتها من الغاز الطبيعي، ممّا أدى إلى ارتفاع أسعار الطاقة عالمياً وزيادة أسعار النفط، وفي الوقت نفسه بحثت الدول الأوروبية عن بدائل لمصادر الطاقة.

في هذا الإطار، أدت الأزمة الأوكرانية الروسية وارتفاع مستوى التضخم إلى إتخاذ البنك الفيدرالي الأمريكي إجراءات لرفع أسعار الفائدة بهدف تقليص معدلات التضخم وجذب الأموال الفائضة وتقليل حجم الكتلة النقدية، وتزايدت مديونية الحكومة الأمريكية بسبب هذا الإتجاه، وتم سحب الإستثمارات من البلدان المختلفة، ممّا أدى إلى انخفاض معدل النمو الإقتصادي العالمي، وقد أدت تلك التداعيات العالمية إلى إنعكاسات سلبية على الإستقرار المالي العالمي، مثل حدوث تقلبات في أسعار الطاقة والنفط والغذاء، و حدوث ضغوط تضخمية وارتفاع لأسعار الفائدة الذي أثر بصورة مباشرة على ميزانية قطاعي الأفراد والشركات، وما لذلك من إنعكاسات محتملة على مؤشرات أداء القطاع المصرفي، إضافةً إلى أثر زيادة مديونية الحكومات على الإستقرار المالي (تم تحليل هذا البند بشكل مفصل ضمن فصل مستقل في هذا التقرير). وسيتم في هذا الفصل

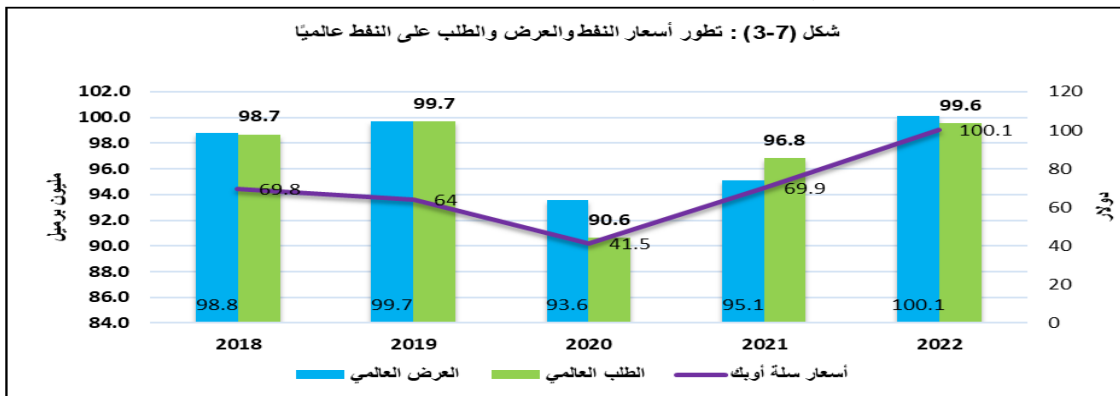
إستعراض أهم المخاطر التي تواجهها المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية من منظور الإستقرار المالي، وفيما يخص الجانب الاقتصادي، فقد تم تغطيته ضمن الفصل الأول من هذا التقرير (الأشكال من 7-1 إلى 7-7) تُوضح التطورات الحاصلة على أبرز المتغيرات الإقتصادية الإقليمية والدولية، لكن سيتم التطرق إلى دور السياستين المالية والنقدية في معالجة الضغوط التضخمية والمحافظة على النمو الإقتصادي في الدول العربية، في حين سيتم التطرق إلى مخاطر التطورات العالمية الراهنة ومخاطر الضغوط التضخمية على الإستقرار المالي في الدول العربية.



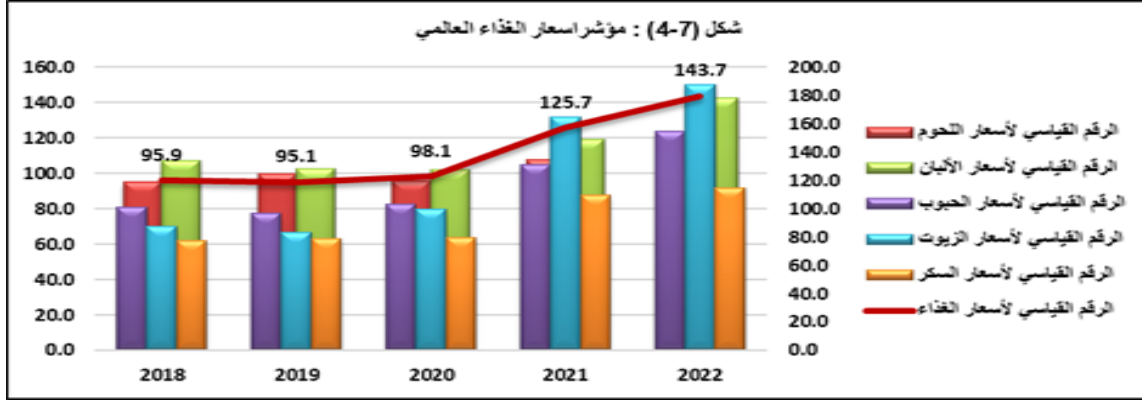
المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، أبريل 2023.



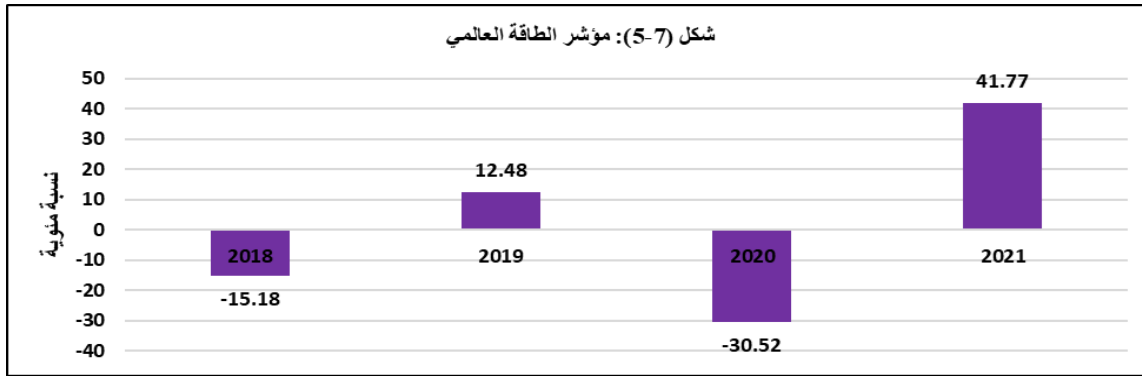
المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.



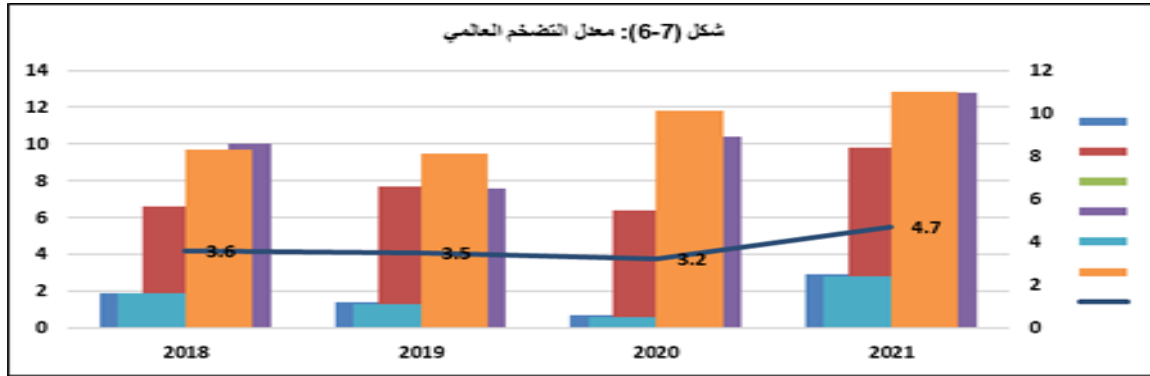
المصدر: منظمة الأقطار المصدرة للبتروول - الإدارة الاقتصادية وتقارير الصناعة النفطية.



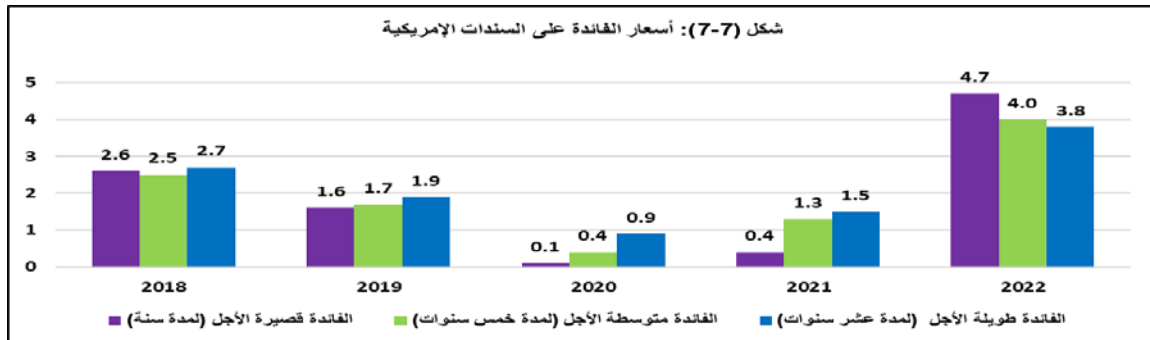
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.



المصدر: مؤشر الطاقة العالمي (MSCI)، 2023.



المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.



المصدر: بيانات السوق المالية والبنية التحتية لوكالة Refinitiv.

## أ. دور السياستين المالية والنقدية في معالجة الضغوط التضخمية والمحافظة على النمو الإقتصادي<sup>51</sup>

### المملكة الأردنية الهاشمية

لعبت السياسة المالية في الأردن في عام 2022 دوراً هاماً في دعم النمو الإقتصادي، وذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسية على النحو التالي:

1. المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة من خلال:
    - المساهمة في توجيه وضبط الإنفاق العام وفقاً للأولويات الوطنية وبرنامج أولويات عمل الحكومة الإقتصادي.
    - تخفيض الدعم المقدم للوحدات الحكومية بشكل تدريجي.
    - الحفاظ على مستوى أمن لعجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
  2. تعزيز نهج إعداد الموازنة الموجهة بالنتائج وترسيخ مبادئ الإفصاح والشفافية والمساءلة في الإنفاق العام وذلك من خلال:
    - تفعيل نظام المتابعة والتقييم لأداء الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
    - تعميق تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج.
    - إيلاء المزيد من الإهتمام بالجانب التحليلي للإنفاق العام.
    - تحسين موقع الأردن عالمياً في مجال شفافية الموازنة.
  3. تعزيز تطبيق نهج اللامركزية المالية في المحافظات من خلال العمل على ما يلي:
    - مراجعة أسس ومعايير تحديد سقف موازنات المحافظات الرأسمالية بما يتناسب مع المستجدات المتعلقة في التشريعات ذات العلاقة باللامركزية .
    - المتابعة الدورية للإنفاق الرأسمالي للمحافظات لضمان توجيهه بشكل يؤدي إلى تعزيز الجانب التنموي في المحافظات وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.
- أما فيما يخص السياسة النقدية، فقد قام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية 9 مرات منذ بداية عام 2022 وذلك لإحتواء الضغوط التضخمية، وبنفس الوقت قام البنك المركزي بتثبيت أسعار الفائدة على برامجه التمويلية الموجهة لدعم القطاعات الإقتصادية الحيوية والشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بهدف الإستمرار بدعم التعافي الإقتصادي.

<sup>51</sup> المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي ما لم يتم ذكر خلاف ذلك.

## دولة الإمارات العربية المتحدة

على صعيد السياسة المالية، فقد كانت هناك إجراءات هادفة لدعم المساكن الإماراتية ذات الدخل المنخفض من الفئات الضعيفة. إضافة إلى ذلك، وبالشراكة مع وزارة الإقتصاد، تم وضع حد على الهوامش التي يمكن أن يضعها القائمون على إعادة البيع للسلع والخدمات ذات الضرورة الأساسية.

أما فيما يتعلق بالسياسة النقدية، فقد سجلت أسعار الفائدة قصيرة الأجل في دولة الإمارات العربية المتحدة ارتفاعاً مضطرباً في عام 2022، وعلى نحو يُماثل أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية، وارتفع سعر الأساس لليلة واحدة من 0.15 في المائة في بداية عام 2022 إلى 4.40 في المائة في نهاية العام. وعلى مستوى أسعار الفائدة بين البنوك لليلة واحدة، ظلت الفروق بين سعر الأساس والأسعار لليلة واحدة في هامش ضيق نسبياً خلال معظم العام. ومع ذلك، بدأت أسعار الفائدة بين البنوك بالإنخفاض عن سعر الأساس في شهر ديسمبر. ومن المتوقع أن يتباطأ التضخم في عام 2023 ليسجل 3.2 في المائة<sup>52</sup>.

## مملكة البحرين

قام مصرف البحرين المركزي برفع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية سبع مرات في عام 2022، كان أولها في شهر مارس وآخرها في شهر ديسمبر، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى ضبط الضغوط التضخمية. كما تجدر الإشارة إلى أن معدلات البطالة تراجعت في البحرين من 7.0 في المائة في نهاية عام 2021 إلى 5.4 في المائة في نهاية عام 2022، لكن في المقابل ارتفع معدل التضخم من -0.6 في المائة في نهاية عام 2021 إلى 3.6 في المائة في نهاية عام 2022 بسبب ارتفاع أسعار الغذاء بشكل أساسي.

## الجمهورية التونسية

بعد تقييم المخاطر المحيطة بمسار التضخم، قام البنك المركزي التونسي برفع نسبة الفائدة الرئيسية بـ 75 نقطة أساسية لتصل إلى 8 في المائة. ونتيجة لذلك، تمت زيادة نسبة تسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة وتسهيلات القرض لمدة 24 ساعة إلى مستوى 7 في المائة و9 في المائة على التوالي بداية من تاريخ 2 يناير 2023. ويهدف البنك المركزي من خلال هذا الإجراء إلى تقليص المنحى التصاعدي للتضخم، وإعادته إلى مستويات مستدامة على المدى المتوسط من أجل حماية القدرة الشرائية للمواطنين، والحفاظ على مخزون الموجودات من العملة الأجنبية، وتهيئة الظروف لإنتعاش إقتصادي سليم ومستدام. هذا وقد إنخفض معدل البطالة في تونس من 18.4 في المائة في نهاية عام 2021 إلى 15.2 في المائة في نهاية عام 2022، في حين ارتفع معدل التضخم من 5.7 في المائة في نهاية عام 2021 إلى 8.3 في المائة في نهاية عام 2022.

<sup>52</sup> المصدر: الموقع الإلكتروني لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، التقرير السنوي لعام 2023.



## جمهورية العراق

في ضوء التطورات الإقتصادية العالمية ولمواجهة التضخم، قام البنك بعدة إجراءات تمثلت بتغيير سعر صرف الدينار العراقي في عام 2023 بغية تخفيض التضخم المستورد ليصبح 1320 دينار لكل دولار مقابل 1460 دينار لكل دولار، ولمعالجة ارتفاع السيولة لتخفيض التضخم المحلي، قام البنك برفع أسعار الفوائد والعوائد الخاصة بالمنتجات المالية الإستثمارية لهذا البنك، وفتح نوافذ الاستثمار لأجل (90 يوم، 182 يوم، 364 يوم).

## دولة فلسطين

تعتمد السياسة المالية في فلسطين على النفقات الحكومية بشكل أساسي من خلال التحويلات الاجتماعية للأسر الفقيرة مما يسهم في تعزيز الطلب والشراء، أما من حيث تأثير السياسة المالية على معدلات التضخم فلا يوجد استهداف مباشر لذلك، نظراً لخصوصية الوضع في فلسطين. فيما يخص السياسة النقدية، نظراً لعدم وجود عملة وطنية، فإن قدرة سلطة النقد على استخدام أدوات السياسة النقدية محدود للغاية، وبالرغم من ذلك، فقد قامت من خلال تخصيص صندوق (صندوق إستدامة) برأس مال 435 مليون دولار مخصص لتمويل العديد من البرامج والمشاريع الصغيرة في إطار تعزيز ودعم النمو الاقتصادي.

## دولة الكويت

تهدف الإصلاحات الإقتصادية وفق برنامج عمل الحكومة إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص وتعزيز دوره في النشاط الإقتصادي، والعمل على تنويع مصادر الدخل لضبط أوضاع المالية العامة واستدامتها، وتحسين بيئة الأعمال، والإسراع في إنجاز مشاريع التنمية وفق رؤية دولة الكويت 2035. ولمواجهة ارتفاع معدلات التضخم خاصة في أسعار الأغذية، فقد قامت الحكومة بزيادة دعم منظومة الأمن الغذائي، وزيادة الحصص التموينية للمواطنين وزيادة مخصصات الدعم المقدم للمواطنين.

أما على صعيد السياسة النقدية، فقد قرر بنك الكويت المركزي منذ بداية شهر مارس 2022 وحتى يناير 2023 إجراء ثماني رفعات في سعر الخصم بمجموع قدره 225 نقطة أساس. كما تقرر إجراء تعديل بنسب متفاوتة في أسعار التدخل في السوق النقدي المطبقة على جميع آجال هيكل سعر الفائدة، وقد إتبع بنك الكويت المركزي النهج التدريجي في رفع أسعار الفائدة الذي يوازن بين اعتبارات مواجهة ارتفاع معدلات التضخم والإعتبارات المتعلقة بالنمو الاقتصادي، علماً أن معدل التضخم ارتفع إلى 4.0 في المائة في نهاية عام 2022 مقابل 3.4 في المائة في نهاية عام 2021. في حين إنخفض معدل البطالة من 1.3 في المائة في نهاية عام 2021 إلى 1.1 في المائة في نهاية عام 2022.

## جمهورية مصر العربية

قامت الحكومة المصرية باتخاذ عدة إجراءات لتقليل حدة التبعات السلبية للأزمة الروسية الأوكرانية، وذلك من خلال إعفاء صناديق الإستثمار في أدوات الدين والأسهم وصناديق وشركات رأس المال المخاطر، ومنح المستثمرين حوافز ضريبية إضافية لدعم سوق رأس المال، وإعفاء نسبة من ربح حملة الأسهم تعادل معدل الإئتمان والخصم الصادر من البنك المركزي بداية كل عام، وخصم 50 في المائة من الأرباح الرأسمالية المحققة عند الطرح الأولي في البورصة لمدة سنتين من تاريخ صدور القانون، وعدم إعتبار تبادل الأسهم بين الشركات مقيدة وغير مقيدة واقعة منشئة للضريبة لتشجيع القيد بالبورصة، وإستفادة الشركات الصغيرة والمتوسطة من المعاملة الضريبية المبسطة الواردة بتعديلات قانون المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر. كما قامت الحكومة في مارس حتى نوفمبر 2022 بعدة إجراءات لتخفيف التبعات السلبية على المواطنين منها رفع الحد الأدنى للأجور، وزيادة المخصصات لبرنامجي تكافل وكرامة، وزيادة العلاوات للعاملين بالحكومة، ورفع حد الإعفاء الضريبي، وتثبيت سعر الكهرباء لمدة عام مع تحمل التكلفة للقطاع الصناعي من قبل الخزانة العامة، وتوفير دعم الأسر على بطاقات التموين حتى يونيو 2023، وزيادة في المعاشات بنسبة 13 في المائة. وبغرض تخفيف أعباء التضخم قامت الحكومة في مارس 2023 برفع الحد الأدنى للأجور مرة أخرى لحملة الماجستير والدكتوراه، وإصدار 8 في المائة علاوة دورية للمخاطبين بالخدمة المدنية، وزيادة الفئات المالية الممنوحة للمستفيدين من برنامج "تكافل وكرامة" بنسبة 25 في المائة شهرياً، ورفع حد الإعفاء الضريبي على الدخل السنوي بنسبة 25 في المائة، وزيادة المعاشات بنسبة 15 في المائة.

فيما يخص السياسة النقدية، إتخذ البنك المركزي المصري عدة خطوات لكبح جماح التضخم، فقد قررت لجنة السياسة النقدية في اجتماعها الاستثنائي يوم 21 مارس 2022 رفع أسعار العائد الأساسية لدى البنك المركزي المصري بواقع 100 نقطة أساس، أعقبه قيام اللجنة في إجتماعها بتاريخ 19 مايو 2022 برفع أسعار العائد الأساسية لدى البنك المركزي المصري بواقع 200 نقطة أساس، ثم في إجتماعه الإستثنائي بتاريخ 27 أكتوبر 2022 تم رفع أسعار العائد الأساسية بواقع 200 نقطة أساس. كما قرر مجلس إدارة البنك المركزي المصري في جلسته المنعقدة بتاريخ 22 سبتمبر 2022 برفع نسبة الإحتياطي النقدي الإلزامي لتصبح 18 في المائة بدلاً من 14 في المائة، ومؤخراً قامت لجنة السياسة النقدية في إجتماعها يوم 22 ديسمبر 2022 برفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع 300 نقطة أساس ليصل الى 16.25 في المائة و17.25 في المائة و16.75 في المائة على التوالي. كما تم رفع سعر الإئتمان والخصم بواقع 300 نقطة أساس ليصل الى 16.75 في المائة. تجدر الإشارة إلى أن معدلات التضخم إرتفعت في مصر من 5.2 في المائة في نهاية عام 2021 إلى 13.9 في المائة في نهاية عام 2022.

## المملكة المغربية

مكنت إجراءات الحكومة من كبح ارتفاع معدل التضخم، من خلال رفع دعم صندوق المقاصة إلى 40 ملياً درهم، وتخصيص دعم مالي مباشر لقطاع النقل المتضرر من ارتفاع أسعار المحروقات، إضافة إلى إبقاء سعر استهلاك الكهرباء دون تغيير.

أما على صعيد السياسة النقدية، لازال الاقتصاد المغربي يتأثر بالمحيط الخارجي غير الملائم وبتداعيات موجة الجفاف مع تباطؤ ملموس في النمو وتسارع في وتيرة التضخم. وبالرغم من وصول معدل التضخم إلى 6.6 في المائة في نهاية عام 2022 مقابل 1.4 في المائة في نهاية عام 2021، إلا أن بنك المغرب يتوقع أن يتباطأ التضخم في عام 2023، ولضمان العودة إلى مستويات تتسجم مع هدف إستقرار الأسعار، قرر مجلس بنك المغرب في سبتمبر وديسمبر 2022 ومارس 2023 رفع سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 50 نقطة أساس في كل اجتماع، ليصل إلى 3 في المائة، مع مواصلة التتبع عن كثب للطرفية الاقتصادية، على الصعيدين الوطني والدولي، وخاصة تطور الضغوط التضخمية.

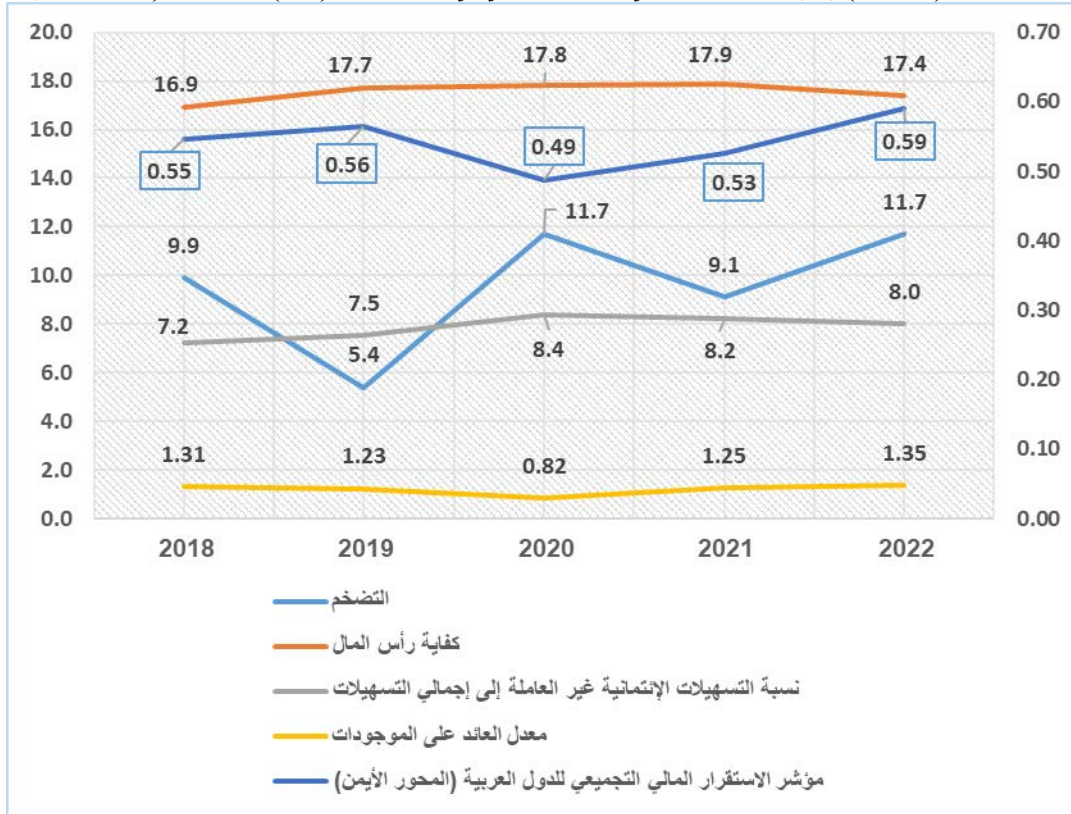
## ب. مخاطر التطورات العالمية الراهنة ومخاطر الضغوط التضخمية على الإستقرار المالي في الدول العربية<sup>53</sup>

إنعكست تأثيرات الأزمة الروسية الأوكرانية على مختلف دول العالم، فقد أسهمت في ارتفاع نسب التضخم بصفة عامة مع الإرتفاع الكبير في الأسعار، ودفع ذلك لتدخلات قوية من البنوك المركزية الكبرى حول العالم كالبنك الإحتياطي الفيدرالي الأميركي، والبنك المركزي الأوروبي، وصاحب ذلك ممارسة الكثير من الضغوط على المصارف المركزية من أجل رفع أسعار الفائدة لمواجهة ارتفاع نسب التضخم، لكن في الوقت ذاته، تنبّهت المصارف المركزية إلى إمكانية أن تؤدي السياسة النقدية المتشددة إلى إنخفاض النمو وإبطاء الأنشطة الاقتصادية. كما أدت الأزمة الأوكرانية الروسية إلى تبني المزيد من السياسات الحمائية خاصة مع عودة أزمات سلاسل الإمداد، كذلك فإن زيادة حالة عدم اليقين الناجمة عن التوترات الجيوسياسية العالمية أضفت مزيداً من الضغوط على الأسعار العالمية وسلاسل التوريد، مع الأخذ في الإعتبار إحصائية حدوث تعارض بين أهداف السياسة النقدية المتمثلة في إستقرار الأسعار وضبط التضخم والسياسة الإحترازية الكلية المتمثلة في الحد من المخاطر النظامية وتعزيز الإستقرار المالي. لكن بشكل عام، فإن الضغوط التضخمية في الدول العربية لم تؤدي إلى حدوث تراجع في مؤشرات السلامة المالية، حيث بالرغم من أن عام 2022 شهد قيام المصارف المركزية العربية بإتباع سياسات نقدية متشددة وكذلك حدوث تطورات عالمية أبرزها الأزمة الأوكرانية الروسية، إلا أن مؤشرات السلامة المالية (بالمتوسط) كانت مستقرة وضمن مستويات مريحة، وكذلك الحال بالنسبة للمؤشر التجميعي للإستقرار المالي في الدول العربية الذي يأخذ في الإعتبار البيئة الاقتصادية الكلية عند إحتسابه جنباً إلى جنب مع مجموعة من المتغيرات المصرفية والمالية (سيتم

<sup>53</sup> المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي ما لم يتم ذكر خلاف ذلك.

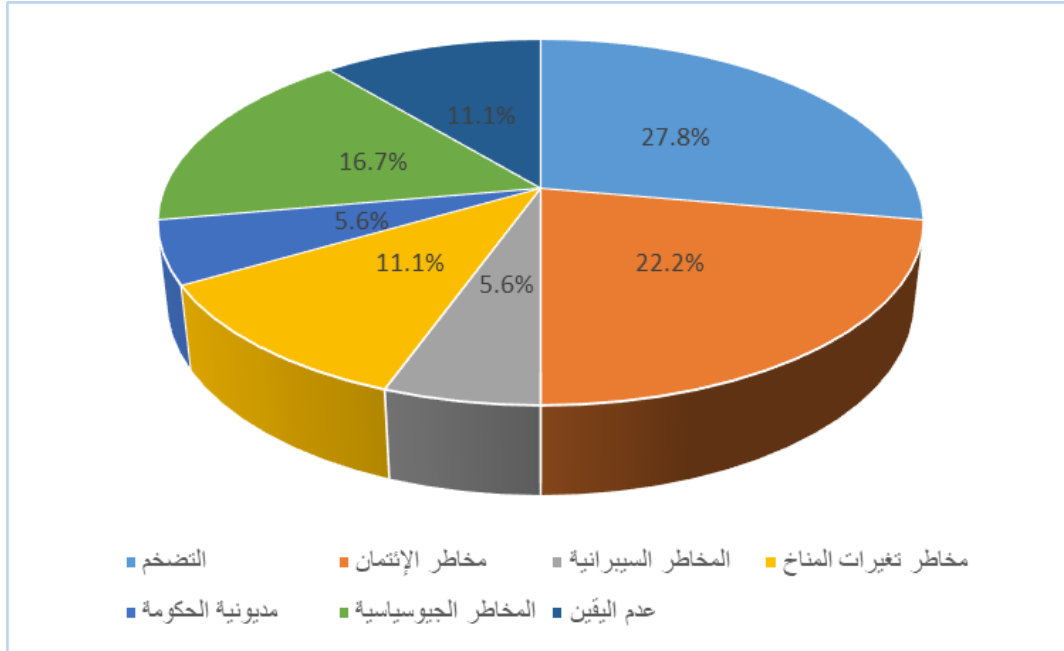
تحليل هذا المؤشر في الفصل الأخير من التقرير) (شكل 7-8). أما فيما يخص أهم المخاطر الراهنة التي قد تشكل تحدياً أمام المصارف المركزية العربية في إطار سعيها لتعزيز الإستقرار المالي (شكل 7-9)، فقد شكل التضخم وإرتفاع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية التحدي أو الهاجس الأكبر من وجهة نظر المصارف المركزية العربية، إذ شكّل ما نسبته 27.8 في المائة من إجابات المصارف المركزية العربية، حيث إن ارتفاع أسعار الفائدة وإرتفاع معدلات التضخم قد تؤثر سلباً على ميزانية قطاعي الأسر والشركات، وكذلك على القيمة السوقية للأصول عالية الجودة ضمن متطلبات كفاية راس المال والسيولة. أما مخاطر الائتمان (جودة الأصول) فقد جاءت في المرتبة الثانية بما نسبته 22.2 في المائة من إجابات المصارف المركزية العربية، حيث إن التطورات العالمية الراهنة، والمخاطر الجيوسياسية، وتبني سياسة نقدية متشددة لإحتواء الضغوط التضخمية، وما أفرزته جائحة فيروس كورونا من تداعيات على قطاعي الأفراد والشركات، وغيرها، من شأنه أن يؤثر سلباً على محفظة الائتمان. أما فيما يخص المخاطر الجيوسياسية، فقد احتلت المرتبة الثالثة بنسبة 16.7 في المائة، وترتبط المخاطر الجيوسياسية بالإستقرار المالي من خلال قناتين رئيسيتين، قناة القطاع الحقيقي وقناة القطاع المالي، فيما يخص القناة الأولى فتتمثل بقيود التجارة وسلاسل التوريد وإضطرابات أسواق السلع الأساسية، وإنعكاس ذلك على التضخم والنمو الاقتصادي على المدى القصير، أما القناة الثانية فتتمثل على المدى القصير بالقيود على الائتمان في ظل عدم اليقين، وتقلبات أسعار الأصول (السلع، والأسهم، وأسعار الفائدة، وهامش الفائدة الائتماني والسيادي)، كذلك من الممكن أن تنتقل الآثار من خلال إعادة تخصيص الائتمان والإستثمارات عبر الحدود بسبب حدوث إنعكاس مفاجئ لتدفق رأس المال، إضافةً إلى إمكانية تعطل المدفوعات عبر الحدود. أما على المدى الطويل، فقد تتسبب المخاطر الجيوسياسية بضغط على السيولة والملاءة المالية في البنوك والشركات غير المالية، وحدثت تقلبات عالية في التمويل الخارجي وعائدات الأصول.

شكل (8-7): مقارنة بين معدل التضخم (بالمتوسط) في الدول العربية مقابل بعض مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي في الدول العربية (بالمتوسط) (%) والمؤشر التجميحي للإستقرار المالي في الدول العربية (نقطة) خلال الفترة (2018-2022)



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي، أما فيما يخص معدلات التضخم، فمصدرها تقرير آفاق الاقتصاد العربي الصادر عن صندوق النقد العربي في شهر مايو 2023، علماً أنه تم إستثناء الدول ذات معدلات التضخم مرتفعة (لبنان، وسوريا، والسودان).

شكل (9-7): أبرز المخاطر الراهنة التي قد تشكل تحدياً أمام المصارف المركزية العربية في إطار سعيها لتعزيز الإستقرار المالي\*

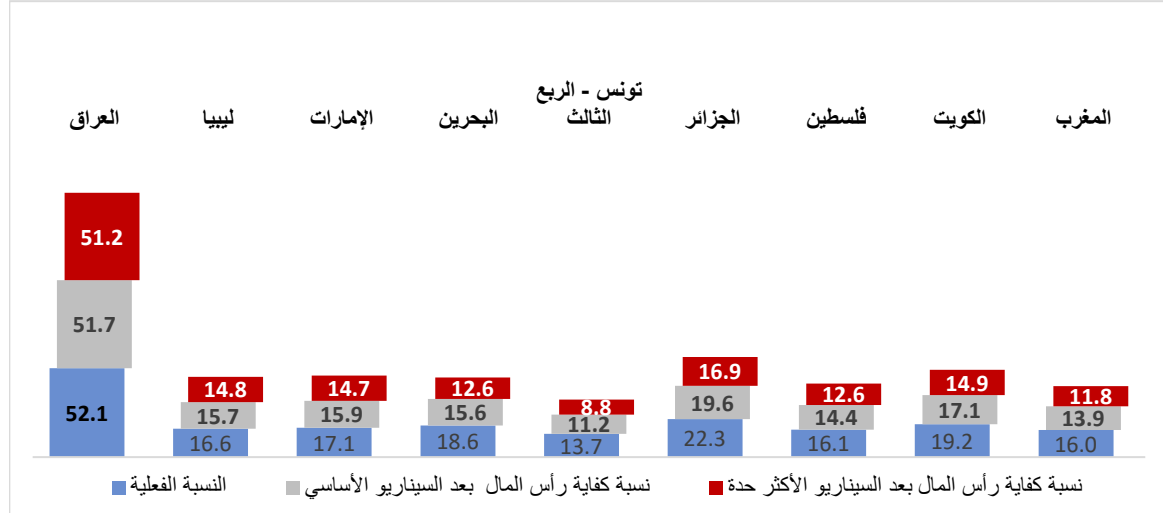


المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.  
\* ملاحظة: تم تصنيف المخاطر إستناداً لإجابات المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، علماً أنه قد يكون هنالك بعض التداخل بين هذه المخاطر، ومثال ذلك المخاطر الجيوسياسية ومخاطر التضخم، ومخاطر التضخم ومخاطر الائتمان.

تجدر الإشارة إلى أن فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية قام في عام 2022 بإجراء إختبارات أوضاع ضاغطة على القطاع المصرفي في عدد من الدول العربية (تم نشر النتائج بشكل مفصل في تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية لعام 2022)، تم فيها صياغة سيناريو بافتراض استمرار حدة تداعيات التطورات العالمية المرتبطة بأحداث الأزمة الأوكرانية - الروسية، والتي نتج عنها ارتفاع أسعار العديد من السلع الزراعية والصناعية ومواد الطاقة، في ضوء التحديات المرتبطة بتباطؤ سلاسل التوريد العالمية، والمتأثرة أصلاً بجائحة فيروس كورونا المستجد، مما نتج عنه موجة أعلى من الضغوط التضخمية، والركود الاقتصادي مع تراجع القوة الشرائية خاصة بالنسبة للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط، فضلاً عن انتشار المخاوف بشأن الأمن الغذائي العالمي، حيث تعد كل من روسيا وأوكرانيا مجتمعتين من بين أهم منتجي السلع الزراعية في العالم خاصة فيما يتعلق بالشعير والقمح والذرة، وهو ما يشكل أكثر من ثلث صادرات الحبوب العالمية، كما تمثل ما يزيد قليلاً عن نصف الإنتاج العالمي من زيت عباد الشمس، وبما يتبع ذلك من ارتفاع تكلفة الحصول على تلك السلع الإستراتيجية، والضغط على موارد العديد من الدول العربية من النقد الأجنبي، وخاصةً الدول المستوردة للنقط. هذا مع تزايد مستويات المخاطر وعدم اليقين، والذي يصاحبه خروج رؤوس الأموال الأجنبية، الأمر الذي يخلق المزيد من الضغوط على أسعار صرف العديد من العملات العربية، في ظل اتجاه البنوك المركزية العالمية نحو السياسة النقدية المشددة، ومواكبة البنوك المركزية وسلطات النقد العربية لهذا الاتجاه، مما يترتب عليه إرتفاع مخاطر الإئتمان بشكل غير مباشر، وذلك نظراً لارتفاع تكلفة الإقراض لكل من المؤسسات غير المالية والأفراد، خاصةً مع تراجع الطلب وانخفاض حجم المبيعات، بسبب الإرتفاع الشديد والمتوالي للأسعار. وقد يؤثر ذلك سلباً على مستويات السيولة لدى البنوك في حالة ارتفاع معدلات سحب الودائع الخاصة بالأفراد والشركات، الناتج عن تراجع دخل الأفراد وإيرادات الشركات. هذا فضلاً عن إرتفاع مخاطر الإئتمان السيادية المقترن باحتمال تراجع التصنيف الإئتماني لبعض الدول في إطار تفاقم حجم الدين العام المحلي الداخلي وكذلك المديونية الخارجية. كذلك تضمن الفصل الخامس تحليلاً شاملاً لإختبارات الأوضاع الضاغطة التي قامت بها المصارف المركزية العربية، حيث قام عدد من المصارف المركزية بإجراء إختبارات تتضمن سيناريوهات تقيس صدمات مرتبطة بالدين السيادي، وقد بينت النتائج قدرة القطاع المصرفي على إستيعاب الصدمة نظراً لتمتعها بمستويات مريحة من كفاية رأس المال والسيولة أعلى من تلك المطبقة بموجب متطلبات بازل III.

فيما يخص مخاطر الائتمان، تم إفتراض زيادة نسبة القروض غير العاملة للقطاع الخاص وانتقالها إلى فئة الديون المشكوك في تحصيلها (والتي يقابلها نسبة مخصص 100 في المائة) وذلك على مستوى القطاع المصرفي في دول (الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، العراق، فلسطين، الكويت، ليبيا، المغرب) في

شكل (10-7): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر إئتمان القطاع الخاص على مستوى نسبة كفاية رأس المال وفقاً للموقف في الربع الرابع من عام 2021 (%)



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

الربع الرابع من عام 2021 مقارنةً بالربع الرابع من عام 2020، حيث إفتراض السيناريو الأساسي زيادة إخفاق محفظة ائتمان القطاع الخاص بنسبة 5 في المائة، في حين يفترض السيناريو الثاني الأكثر حدة زيادة إخفاق المحفظة بنسبة 10 في المائة، وذلك بافتراض أن نسبة القروض التي تم إفتراض اخفاقها في هذه المحفظة غير مكون لها مخصصات فعلية.

وقد أظهرت نتائج الاختبار قدرة كفاية رأس المال لاستيعاب الخسائر الناتجة عن إخفاق نسبة من محفظة إئتمان القطاع الخاص على مستوى القطاعات المصرفية في بعض الدول العربية المطبق عليها الإختبار، وذلك وفقاً للسيناريوهين الأساسي والأكثر حدة، حيث تبقى نسب كفاية رأس المال بعد الضغط أعلى من النسبة المقررة وفقاً لمتطلبات بازل (10.5 في المائة)، بناءً على البيانات الفعلية في الربع الرابع من عامي 2020 و2021، باستثناء القطاع المصرفي في دولة واحدة وفقاً للسيناريو الأكثر حدة والذي انخفض نسبة كفاية رأس المال له بعد السيناريو الأكثر حدة إلى 8.8 في المائة وفقاً لبيانات الربع الرابع من عام 2021.

في هذا الإطار، سنستعرض فيما يلي بمزيد من التفصيل المخاطر المحتملة لتداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية والضغط التضخمية والتطورات العالمية الراهنة بشكل عام على الإستقرار المالي، وذلك حسب كل دولة عربية.

## المملكة الأردنية الهاشمية

تُعتبر تداعيات الأزمة الأوكرانية الروسية على الإستقرار المالي محدودة جداً، حيث لم يلمس البنك المركزي أي تراجع في المؤشرات المالية للبنوك والمؤسسات المالية نتيجة هذه الأزمة.

أما فيما يخص الضغوط التضخمية، فإن المصارف المركزية أمام تحدٍ صعب في الإختيار ما بين مكافحة التضخم الذي بلغ ارتفاعاً قياسياً نتيجة الأزمة الروسية الأوكرانية وما رافقها من تزايد مخاطر التطورات السلبية المحيطة بآفاق الاقتصاد العالمي، وما بين حماية التعافي بعد جائحة كورونا، الأمر الذي يتطلب مراعاة التوازن الدقيق عند التراجع عن السياسة النقدية التيسيرية التي تم اتخاذها خلال الجائحة. وإن مواطن الضعف التي تهدد أركان الإستقرار المالي العالمي على المدى المتوسط قد تراجعت إلى حد ما ولمعظم القطاعات في العديد من الدول ذات الأهمية النظامية العالمية.

أما فيما يخص تصاعد التكاليف المالية الناتجة من ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة في عام 2022، فمن المقدر لتأثير ارتفاع تكاليف استيراد الغذاء والأسمدة بالنسبة للبلدان المعرضة بدرجة كبيرة لانعدام الأمن الغذائي، أن يضيف 9 مليارات دولار إلى الضغوط الواقعة على ميزانياتها العمومية في عامي 2022 و2023. وسيبسبب هذا في تآكل الإحتياطيات الدولية للبلدان، وإضعاف قدرتها على الدفع مقابل وارداتها من الغذاء والأسمدة. وفي كثير من البلدان، بالرغم من بعض التراجع في أسعار الغذاء مقارنة بمستويات الذروة المسجلة مؤخراً، فإن أسعار الغذاء والطاقة التي لا تزال مرتفعة أشعلت أزمة في تكاليف المعيشة من المرجح أن تزيد من حدة الفقر وتضر بالنمو.

## مصرف الإمارات العربية المتحدة

يقوم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بمراقبة التطورات على الساحة الأوكرانية الروسية عن كثب، حيث إن الانكشافات المباشرة للمؤسسات المالية المرخصة محدودة للغاية، دون أي تأثير جوهري على الإستقرار المالي في المرحلة الحالية.

أما على صعيد الضغوط التضخمية، فقد تم إدارة معدلات التضخم المرتفعة بشكل مناسب من قبل السلطات المعنية، ولم يكن لها تأثير اجتماعي جوهري، وليس لها تأثير على القروض المتعثرة. ومع ذلك، نظراً لأن الإستجابة للضغوط التضخمية تمثلت في تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية والإقتصادات الكبرى الأخرى، ومع اتباع دولة الإمارات العربية المتحدة سياسة سعر صرف مربوطة بعملة الدولار الأمريكي، فقد أدى ذلك إلى زيادة الربحية للبنوك، دون التأثير على ظروف السيولة لديها، حيث لا يزال القطاع المالي الإماراتي يتمتع مستويات مريحة من السيولة ورأس المال. أما فيما يخص ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء فإن الأثر محدود على الإستقرار المالي.



في هذا السياق، يقوم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بإجراء مجموعة واسعة من التمارين التحليلية لضمان أخذ الصدمات الخارجية في الاعتبار، كذلك تقوم البنوك بإجراء اختبارات أوضاع ضاغطة تتضمن تأثيرات الأزمة الأوكرانية الروسية على السلع الأساسية واضطرابات الشحن البحري وإنعكاساتها على النظام المالي. كما يجري المصرف المركزي اختبارات أوضاع ضاغطة منتظمة لإجراء تقييم استشرافي للمخاطر التي قد تؤثر على القطاع المصرفي الإماراتي. تضمن آخر تلك الاختبارات موضوعات حول مخاوف التعافي بعد جائحة كورونا، وتشديد السياسة النقدية بشكل كبير، ومخاطر عدم القدرة على تحمل الديون، ومخاطر التحول المناخي. بناءً على نتائج هذه الاختبارات، تم اقتراح توصيات ورفعها للإدارة العليا ومجلس الإدارة للمصرف المركزي للتخفيف من المخاطر المحتملة على النظام المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

### مملكة البحرين

تعتبر تداعيات الأزمة الأوكرانية الروسية وأثرها على تقلبات أسعار الطاقة لاسيما النفط الخام والغاز الطبيعي والغذاء، أحد أهم التحديات التي قد تؤثر على الإستقرار المالي، كما تتزايد المخاطر على الإستقرار المالي خصوصاً أن الأزمة قد تسبب مزيد من التعقيد في جهود إحتواء التضخم.

في المرحلة الحالية، لا يزال مصرف البحرين المركزي يركز على مراقبة جودة الأصول بعد الجائحة، والالتزام المستمر بالتحول الرقمي، وتطوير أفضل الممارسات المتعلقة بالمخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، والمخاطر المتعلقة بالمناخ على القطاع المالي، والإمتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وزيادة مخاطر الإنترنت.

### الجمهورية التونسية

ساهمت الأزمة الروسية الأوكرانية في تزايد المخاطر المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي وتداعياتها على الوضعية المالية للمتعاملين الإقتصاديين في القطاع العام والخاص، وبالتالي على جودة أصول البنوك. وقد واصل البنك المركزي التونسي تعزيز الإطار الاحترازي للبنوك والمؤسسات المالية من خلال اصدار منشور إلى البنوك والمؤسسات المالية عدد 01 لسنة 2022 مؤرخ في 01 مارس 2022 يتعلق بالتوقي وبتسوية القروض المتعثرة (NPL)، إضافة إلى منشور إلى البنوك والمؤسسات المالية عدد 2 لسنة 2022 مؤرخ في 4 مارس 2022 يتعلق بتعديل منهجية احتساب المخصصات الجماعية. كما واصل البنك المركزي التونسي في عام 2022، فرض سياسة حكيمة لتوزيع الأرباح على البنوك والمؤسسات المالية مع تقديم التخفيف مقارنة بالإجراءات المتخذة في عام 2021، وذلك بالنظر إلى الأداء الجيد الذي حققه القطاع المصرفي. تم الحفاظ على الشروط المتعلقة بتوزيع الأرباح في عام 2023 من خلال إصدار مذكرة إلى البنوك والمؤسسات المالية عدد 10 لسنة 2023 بتاريخ 7 مارس 2023 تتعلق بتوزيع أرباح للسنة المالية 2022 مع الأخذ في الاعتبار تقادم الصعوبات التي تثقل كاهل الشركات والأفراد كنتيجة للصدمات الداخلية والخارجية، وكذلك متطلبات الإمتثال مع معايير بازل والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 9 (IFRS 9) بحلول نهاية عام 2023.

على الرغم من احتدام الضغوط التضخمية خلال عام 2022 الذي يعزى بشكل أساسي إلى ارتفاع الأسعار الدولية للمواد الأساسية والطاقة، فقد سجل القطاع المصرفي تماسكاً بفضل الإجراءات الاحترازية التي إتخذها البنك المركزي في مجال تغطية المخاطر وتوزيع الأرباح على مدى الثلاثة أعوام الأخيرة، أخذاً في الإعتبار نتائج إختبارات الأوضاع الضاغطة المنجزة في 2020 و2021، إلا أن الحد من المخاطر الناجمة عن التطورات العالمية الراهنة، وارتفاع أسعار الفائدة يتطلب الشروع في الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى التحكم في العجز المزدوج، وإنعاش النشاط الاقتصادي وتعبئة التمويلات الخارجية اللازمة لضمان توازن المالية العمومية وتعزيز "مزيج السياسات".

كما يهدف البنك المركزي من خلال تأطير سياسة توزيعات الأرباح ومراجعة منهجية احتساب المخصصات الجماعية، إلى تمكين البنوك من تكوين هوامش رأس المال في إطار التقارب مع متطلبات بازل III، وتوفير المخصصات المطلوبة في نطاق اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، مع الإشارة إلى مواصلة إنجاز مشروع إستراتيجي يهدف إلى إرساء نظام تشغيلي إحترازي كلياً لمتابعة والوقاية من المخاطر على القطاع المالي الذي سيسمح بتطوير أدوات السياسة الاحترازية الكلية، مع وضع إطار حوكمة شامل لإدارة الأزمات المالية محدد للمسؤوليات والأدوار في إطار المخطط الاستراتيجي الثاني للبنك المركزي التونسي 2023-2025.

### المملكة العربية السعودية

من المتوقع أن يكون تأثير الأزمة الروسية-الأوكرانية محدوداً جداً على القطاع المصرفي السعودي، وذلك نظراً لانكشاف البنوك السعودية الضئيل على الموجودات الأجنبية في البلدين (تتركز أنشطة وموجودات البنوك السعودية محلياً). كما أنه من المتوقع أن يكون لارتفاع أسعار الفائدة أثر محدود على معدل تغطية أسعار الفائدة للقطاع المصرفي. ومع ذلك، يعمل البنك المركزي بشكل مستمر على مراقبة وتقييم التطورات الإقتصادية الكلية وأثرها على القطاع المالي، وكذلك ترابط القطاع المالي المحلي مع النظام المالي العالمي، وتحديد ومراجعة الإجراءات التنظيمية والإشرافية والإجراءات ذات الصلة اللازمة لمواجهة المخاطر ومواطن الضعف المحتملة في النظام المالي.

على صعيد التضخم، بالرغم من ارتفاع معدلات التضخم عالمياً، إلا أن الأثر على مستوى الأسعار في المملكة العربية السعودية يعد محدوداً، حيث ارتفع مؤشر أسعار المستهلك (CPI) بنسبة 2.5 في المائة في عام 2022. وكان التضخم ملحوظاً بشكل أكبر في المؤشر الفرعي للأغذية والمشروبات والتي ارتفعت بنسبة 3.7 في المائة في عام 2022، ويعزى ذلك إلى إستيراد جزء كبير من هذه المنتجات. في المقابل ساعد تثبيت سقف أسعار البنزين المحلية على إستقرار التضخم وذلك بتقليل أثر ارتفاع أسعار الطاقة عالمياً، ومن المتوقع أن يساهم رفع أسعار الفائدة وانتعاش الاقتصاد المحلي إلى تقليل الضغوط التضخمية بشكل عام.

وتجدر الإشارة إلى أنه يتم بشكل مستمر مراقبة آثار التضخم والتطورات العالمية على الإستقرار المالي من خلال عدة قنوات مثل اللجنة الوطنية للاستقرار المالي وذلك من خلال إعداد الدراسات والتقارير اللازمة لمراقبة وتقييم مخاطر التضخم وأثر ارتفاع أسعار الفائدة على النظام المالي في المملكة، ومن ثم تفعيل الأدوات الإحترازية اللازمة عند الحاجة. وبشكل عام، فإن النظام المالي المملكة يمتاز بالمتانة العالية والقدرة على مواجهة الصدمات وفترات الضغط.

كذلك يقوم البنك المركزي السعودي بمراقبة مؤشرات السلامة المالية، ومستويات الائتمان، ونسب التعثر وجودة الأصول، ومستوى الانكشاف على القطاعات المختلفة بهدف تعزيز متانة القطاع المالي. ومراقبة التطورات العالمية والمحلية مثل تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية ومخاطر ارتفاع أسعار الفائدة وانعكاساتها على أطر السياسة الإحترازية الكلية وتحديد الأدوات المناسبة منها للحد من المخاطر المتوقعة. هذا وقد قام البنك المركزي السعودي بعمل العديد من الدراسات والتي أثبتت محدودية الأثر على القطاع المالي نتيجة لإرتفاع أسعار الفائدة، نظراً لوجود معدلات رأس مال كافية لدى المصارف والشركات التي تندرج تحت رقابة البنك المركزي وهيئة السوق المالية، كما أن الأثر على القطاع الحقيقي محدود كذلك نظراً لمحدودية نسبة الدين للأصول، مما يقلل تكلفة أسعار الفائدة على الشركات، كما أن تغطية إيرادات الشركات لأسعار الفائدة تعتبر مرتفعة.

### جمهورية العراق

قد لا يكون لتداعيات الأزمة الأوكرانية الروسية أثر مباشر على العراق، إلا أن ارتباط النظام الإقتصادي العالمي يجعل من الصعوبة بمكان أن تكون أي دولة بمنأى عما يحدث، إذ أن هناك ارتفاعاً كبيراً في أسعار المواد الغذائية عالمياً وهو ما سيؤثر على العراق، وكذلك فإن القمح سيكون العامل الأبرز في أزمة الغذاء العالمية التي بدأت العام الماضي، وهو ما قد يؤثر سلباً على العراق من خلال استيراده 80 في المائة من إحتياجاته الغذائية. ورغم ذلك، فإن العراق سيكون في نقطة تعادل إقتصادية، من خلال إرتفاع أسعار النفط الذي يصدره مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية عالمياً، وبهذا سيكون الأثر السلبي في العراق أقل من الدول الأخرى غير المصدرة للنفط. من جانب آخر، كان الأثر على القطاع المصرفي محدوداً نتيجة قيام البنك المركزي باتباع مجموعة سياسات تعزز الإستقرار المالي وتضمن مسارات النمو للقطاع المالي والمصرفي، إضافةً إلى مجموعة من المبادرات التمويلية الموجهة نحو دعم القطاعات الإقتصادية ذات الأهمية النسبية العالية في الإقتصاد.

فيما يتعلق بالتضخم، فقد تزامن إرتفاع المستوى العام للأسعار مع إرتفاع في أسعار النفط، والذي بدوره عزز دور المالية العامة من خلال إتخاذ جملة قرارات تهدف لتأمين خزين من القمح والسيطرة على الأسواق المحلية ودعم الشرائح الهشة، فضلاً عن أن إرتفاع الإيرادات النفطية سيؤدي إلى إستمرار الحكومة بتوفير

الدعم لشرائح المجتمع لتحقيق الإستقرار، وبهذا سيكون أثر ارتفاع المستوى العام للأسعار أقل على الإستقرار المالي.

### دولة فلسطين

هناك انعكاس للأزمة الأوكرانية الروسية -كسائر دول العالم- على ارتفاع معدلات التضخم المحلية الناجمة عن التضخم المستورد، إضافةً إلى ارتفاع معدلات فائدة الإقراض في النظام المصرفي نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة العالمية لمكافحة التضخم في إطار السياسات النقدية المتشددة، مما أدى إلى ارتفاع الأعباء المالية على المقترضين. كذلك فقد نجم عن الأزمة الأوكرانية الروسية تذبذب كبير في أسعار صرف العملات المستخدمة في الإقتصاد الفلسطيني بسبب تغيرات أسعار الفائدة العالمية، والذي يرتبط بشكل مهم بتطورات الأزمة الأوكرانية الروسية.

من جانب آخر، تتعدد التحديات التي تواجه الإستقرار المالي في فلسطين بنظراً لخصوصية الوضع في فلسطين، لا سيما المماثلة في سداد الإيرادات الضريبية المستحقة للحكومة والإقتطاع غير المشروع منها، وتأثير ذلك على مدى استدامة وانتظام المالية العامة للحكومة الفلسطينية، وبالتالي مدى انتظام رواتب موظفي القطاع العام وما يرتبط به من احتمالات التعثر في القطاع المصرفي، نتيجة التمويلات الممنوحة لموظفي القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص الموردة للحكومة، وبما في ذلك إنكشاف المصارف على الحكومة، كل هذه التحديات مرتبطة ببعضها البعض في تأثير مركب على الإستقرار المالي.

في نفس السياق، إن ارتفاع معدلات التضخم العالمية أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم المحلية، ونتيجة للسياسات النقدية المتشددة عالمياً أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات الفائدة والأعباء المالية على المقترضين، مما قد يؤثر على قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم، كما ان ارتفاع أسعار الفائدة أدى إلى عدم إستقرار أسعار صرف العملات المتداولة في الإقتصاد الفلسطيني كما سبق أن أشرنا، مما يترتب عليه حدوث خسائر للعديد من المؤسسات والشرائح المجتمعية وعدم قدرة سلطة النقد على التحكم في أدوات السياسة النقدية بما يمكنها من معالجة التضخم وتحقيق الإستقرار الاقتصادي.

### دولة الكويت

تُعد حالة عدم اليقين بشأن إمكانية تحقيق تباطؤ معتدل للنمو دون الدخول في حالة ركود إقتصادي أحد أبرز التحديات الناجمة عن ارتفاع معدلات التضخم، كذلك فإن تصاعد التوترات على مستوى العالم زادت من حدة ارتفاع التضخم. فيما يخص ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، لم يكن هناك تأثير جوهري على دولة الكويت، وذلك لوجود دعم حكومة يساعد على تخفيف هذه المخاطر.

في هذا السياق، يستمر بنك الكويت المركزي بالنهج الإستباقي في مجال الإشراف والرقابة في تعزيز أوضاع وحدات الجهاز المصرفي والمالي ضمن منظومة رقابية موجهة إلى ترسيخ الإستقرار المالي، من خلال

تطبيق أدوات الرقابة الجزئية إضافة إلى أدوات التحوط الكلي التي تستهدف الحد من المخاطر النظامية والمحافظة على الإستقرار المالي. ومن أبرزها سياسات وأدوات التحوط الكلي ورفع جودة إدارة المخاطر في القطاع المصرفي، وتدعيم القواعد الرأسمالية وتكوين المخصصات الاحترازية، وتطبيق متطلبات بازل III التي جاءت كحزمة متكاملة تستهدف تعزيز مائة مؤشرات السلامة المالية للبنوك وتقوية أوضاعها وترسيخ مقومات المحافظة على الإستقرار المالي.

### جمهورية مصر العربية

كان لإندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية بعض التبعات الإيجابية والسلبية على القطاعات المختلفة، بالنسبة للقطاع الخارجي، تمكن الإقتصاد المصري من الإستمرار في زيادة صادراته من الغاز الطبيعي - والتي بدأت من الربع الرابع من عام 2021 - والإستفادة من إرتفاع الأسعار العالمية للغاز ليحقق بذلك فائضاً في الميزان التجاري البترولي خلال النصف الأول من عام 2022 يوازي الفائض المُحقَّق خلال عام 2021. على الجانب الآخر، أدت تبعات الحرب إلى الخروج المفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية في مارس 2022. كذلك تباطؤ حركة السياحة الوافدة من البلدين، إضافة إلى إرتفاع أسعار القمح إثر إندلاع الأزمة، واستمرار إضطرابات سلاسل الإمداد على معدلات التضخم لأسعار المنتجين. كذلك تأثرت بعض القطاعات الاقتصادية منها قطاع الحديد والصلب والتشييد والبناء.

من جانب آخر، أدى إرتفاع أسعار السلع الأساسية وأهمها القمح إلى إرتفاع معدل التضخم وفقاً لأسعار المستهلكين - مدفوعاً في الأساس بارتفاع أسعار الطعام والمشروبات - مما أدى إلى إتجاه السياسة النقدية إلى رفع أسعار الفائدة، ولكن استمر القطاع المصرفي في تحقيق معدلات جيدة لمؤشرات السلامة المالية، حيث يتمتع القطاع بنسب مرتفعة للسيولة على مستوى العملتين المحلية والأجنبية، هذا إلى جانب تحسن جودة الأصول وذلك لاستمرار تحقيق نسب منخفضة من القروض غير المنتظمة لإجمالي القروض.

فيما يخص إنعكاسات معدلات التضخم على قطاع الأفراد، أبقت السياسة الاحترازية الحد الأقصى لنسبة إجمالي أقساط القروض لأغراض استهلاكية عند 50 في المائة من مجموع الدخل الشهري، كما إستمرت مبادرة التمويل العقاري لمتوسطي الدخل بسعر عائد 8 في المائة متناقص. كذلك هنالك مبادرة التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل بسعر عائد 3 في المائة متناقص. كما تم تمديد فترة سريان مبادرة قروض التجزئة للعاملين بقطاع السياحة لمدة ثلاثة أشهر إضافية لتنتهي بنهاية شهر مارس 2023، يتم خلالها السماح للبنوك بإمكانية ترحيل إستحقاقات عملاء القروض لأغراض استهلاكية والقروض العقارية للإسكان الشخصي وذلك للعملاء المنتظمين فقط وفقاً لمركز 30 سبتمبر 2022. هذا إلى جانب الاستمرار في إصدار كل من المحافظ الإلكترونية مجاناً والبطاقات المدفوعة مقدماً مجاناً حتى ديسمبر 2022.

أما بخصوص قطاع الشركات، فقد تم بناء وتطوير سوق المشتقات المالية بهدف تعميق سوق الصرف الأجنبي ورفع مستويات السيولة بالعملة الأجنبية، حيث تم السماح للبنوك بالقيام بعمليات أسعار الصرف

المرتبطة بالجنيه المصري فيما يتعلق بعمليات الصرف الأجلة، وعمليات مبادلة أسعار الصرف، وكذلك عمليات صرف آجلة غير قابلة للتسليم، على أن يتم ذلك للعملاء من الشركات شريطة أن يكون الغرض منها تغطية مراكز العملاء الناتجة عن أي من العمليات التجارية التي تتم عن طريق البنك ذاته، كما تم السماح للبنوك بالقيام بذات العمليات مع البنوك المحلية لغير أغراض المضاربة. كما تم مد فترة السماح لمبادرة سداد الرواتب والأجور والالتزامات القائمة لدى الموردين وأعمال الصيانة للأنشطة السياحية حتى نهاية ديسمبر 2022 (بدلاً من ديسمبر 2021)، والسماح بإدراج أعمال رفع كفاءة خدمات الاتصالات وسرعة الإنترنت وذلك في إطار مبادرة إحلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي (بسرعة عائد 8 في المائة متناقص). كذلك تم تمديد فترة سريان مبادرة دعم الشركات العاملة بقطاع السياحة لمدة ثلاثة أشهر إضافية لتنتهي بنهاية شهر مارس 2023 يتم خلالها قبول أي طلبات تأجيل لاستحقاقات البنوك. كذلك إصدار مبادرة لتمويل الشركات والمنشآت من القطاع الخاص العاملة في الأنشطة الصناعية والزراعية لدعم القطاعات الإنتاجية بسعر عائد مخفض 11 في المائة متناقص.

فيما يخص قطاعي العقارات والأسهم، ساهم تطبيق الأدوات التحليلية للسياسات الاحترازية الكلية في التحوط ضد تداعيات الأزمة الأوكرانية الروسية وما ترتب عليها من ارتفاع أسعار الفائدة، حيث ساعد تطبيق اختبارات الأوضاع الضاغطة في التحوط المبكر للتطورات في قطاعي العقارات والأسهم على الإستقرار المالي للقطاع المصرفي مما مكن القطاع في القيام بدوره في الوساطة المالية بشكل فعال.

بشكل عام، تتمثل أهم التحديات في تأثير التطورات العالمية الراهنة على الوضع الخارجي المصري والإقتصاد المحلي نتيجة لارتفاع معدلات التضخم وتراجع سلاسل الإمداد العالمية، وإنخفاض الإستثمارات المالية الخارجية. وفي ظل التحديات التي تواجه الإقتصادات الناشئة، إتجهت السلطات الإقتصادية المصرية إلى تطبيق برنامج مع صندوق النقد الدولي يتضمن حصول مصر على تسهيل إئتماني بمقدار 3 مليار دولار لمدة 46 شهراً، إضافة إلى إتاحة تمويل إضافي بقيمة مليار دولار من صندوق المرونة والإستدامة، وكذلك الحصول على حزمة تمويل من خلال عدد متنوع من المؤسسات الدولية والإقليمية، وكذلك من خلال أسواق المال العالمية. ويتضمن البرنامج مع صندوق النقد الدولي ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في إصلاحات خاصة بالسياسة المالية والتي تتضمن استمرار جهود الضبط المالي بالحفاظ على تحقيق فائض أولي سنوي بالموازنة العامة، والعمل على خفض المديونية الحكومية إلى مستويات تقل عن 80 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المدى المتوسط، كذلك العمل على استمرار إطالة عمر الدين الحكومي وتنويع مصادر التمويل وتحسين كفاءة الإيرادات والإنفاق بالموازنة العامة، ومواصلة التوسع في تمويل برامج الحماية الاجتماعية. أما فيما يخص المحور الثاني والذي يتضمن إصلاحات وتدابير خاصة بالسياسة النقدية، والتي تستهدف السيطرة على معدلات التضخم، وتحسين كفاءة أدوات السياسة النقدية المتبعة، ومواصلة جهود رفع كفاءة عمل سوق سعر الصرف بما يضمن زيادة الإحتياطيات الدولية على نحو تدريجي ومستدام، إضافة إلى الإنتقال وبصورة دائمة إلى نظام سعر صرف مرن. ويشمل المحور الثالث الخاص بالإصلاحات الهيكلية

على إتخاذ مجموعة متنسقة ومتكاملة من التدابير التي تسهم في زيادة تنافسية الإقتصاد المصري، وتحسين بيئة الأعمال، ودفع معدلات الإنتاجية، ومعدلات التصدير السلعية والخدمية، وكذلك الدفع بالأنشطة الخضراء وزيادة دور ومساهمة القطاع الخاص في الإقتصاد المصري والإستثمارات المنفذة.

## المملكة المغربية

لا يشير تطور الأوضاع الماكرو إقتصادية لغاية الآن إلى مخاطر كبيرة من شأنها تهديد الإستقرار المالي، إلا أن المخاطر النابعة من المحيط الخارجي والداخلي (تداعيات الأزمة الأوكرانية الروسية والجفاف وأثار الجائحة والضغوط التضخمية) تستلزم الحيطه والحذر والتقييم المستمر. وحسب توقعات بنك المغرب لديسمبر 2022، من المنتظر أن يتباطأ نمو الإقتصاد الوطني إلى 1.1 في المائة في عام 2022 قبل أن يتسارع إلى 3.0 في المائة في عام 2023، وإلى 3.2 في المائة في عام 2024. أما بالنسبة للتضخم، وبعد تسارعه القوي في 2022 إلى 6.6 في المائة، فمن المرتقب أن يسجل بعض التباطؤ رغم بقائه في مستوى مرتفع يقارب 4.0 في المائة في المتوسط في عامي 2023 و2024. وفيما يتعلق بالوضع الخارجية، يتوقع أن يتقلص عجز الحساب الجاري إلى حوالي 2 في المائة خلال السنتين المقبلتين، فيما ستصل الأصول الاحتياطية الرسمية إلى 362.9 مليار في عام 2023، ثم إلى 371 مليار في عام 2024، أي ما يعادل نحو 6 أشهر من واردات السلع والخدمات. وفيما يتعلق بالمالية العمومية، يُتوقع أن يتراجع عجز الميزانية تدريجياً لينتقل من 5.3 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي في عام 2022 إلى 4.6 في المائة في عام 2023، وإلى 4.0 في المائة في عام 2024. وبدورها، ستقلص مديونية الخزينة إلى 67.7 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي في عام 2023 وإلى 66.1 في المائة في عام 2024. من جهة أخرى، يُتوقع أن يتسارع الإنتمان المصرفي الموجه للقطاع غير المالي إلى 5.1 في المائة في عام 2022، مدفوعاً بالأساس بتسهيلات الخزينة الممنوحة للمقاولات الخاصة. ويُتوقع أن يتراجع إلى 3.3 في المائة في عام 2023، قبل أن ينتعش إلى 5.5 في المائة في عام 2024. وإستقرت نسبة الديون المعلقة الأداء عند 8.7 في المائة مقابل نسبة تغطية الديون بالموثوق قدرها 67 في المائة في نهاية أكتوبر 2022.

ولقد سجل القطاع المصرفي، بنهاية النصف الأول من عام 2022، أداء جيداً في نتائج الوساطة وتراجع تكلفة المخاطر. ومع ذلك، فقد أثر ارتفاع أسعار الفائدة على نتائج أنشطة السوق مما أدى إلى انخفاض النتيجة التراكمية للبنوك بنسبة 7.5 في المائة، ويتميز القطاع المصرفي بمتانتته، حيث بلغت معدلات الملاءة والأموال الذاتية من الفئة 1، حوالي 15.3 في المائة و11.8 في المائة على التوالي على أساس فردي، مقابل نسب دنيا تنظيمية قدرها 12 في المائة و9 في المائة، وعلى أساس مجمع، تصل هذه المعدلات إلى 13.3 في المائة و10.8 في المائة. وتتوفر لدى البنوك هوامش سيولة تفوق النسب الدنيا التنظيمية. ويشير اختبار الضغط الكلي الذي أنجزه بنك المغرب بناء على التوقعات الإقتصادية لشهر ديسمبر 2022 إلى استمرار متانة البنوك أمام سيناريوهات الصدمات التي تحاكي تدهوراً قوياً للأوضاع الإقتصادية.

في هذا الإطار، تقوم السياسة الإحترازية الكلية بدور مهم في تدبير هذه المرحلة من خلال التنسيق بين السياسات النقدية والمالية. ولهذا الغرض تم إنشاء لجنة مصغرة خاصة منبثقة عن لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية خلال فترة الأزمة الصحية، والتي لازالت تعقد إجتماعاتها إلى الآن مرة كل شهر، أو عندما تقتضي الحاجة. تقوم هذه اللجنة المصغرة بدراسة آثار الأزمة الأوكرانية الروسية، وتداعيات جائحة كورونا على قطاعات الأفراد والشركات المالية وغير المالية، وذلك بالإعتماد على نتائج إختبارات الضغط الكلية، وتقييم خارطة المخاطر الكلية، إضافةً إلى مؤشرات أخرى مالية وماكرواقتصادية.

أخيراً، يُشكل المستوى المرتفع لنسبة الدين العام، والضغوط التضخمية الناجمة عن التوترات الجيوسياسية، إضافة لتلك التي يرتقب أن تنجم عن التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة، وتشكل هذه التطورات تحدياً كبيراً للبنك المركزي، حيث أن التشديد في السياسة النقدية للحفاظ على إستقرار الأسعار يؤدي إلى ارتفاع نسبة الفائدة. ما سيؤدي إلى ارتفاع كلفة الدين العام وخسائر على مستوى قيمة السندات وسوق الرساميل عموماً. ما من شأنه التأثير سلباً على الإستقرار المالي. في ظل هذه التطورات الصعبة وغير المسبوقة، يظل التنسيق بين السياسات الإحترازية الكلية، النقدية والمالية مهم جداً للحد من تعارض أهدافها.

## الخلاصة

قدم الفصل تحليلاً حول مخاطر التطورات الراهنة والضغوط التضخمية على الإستقرار المالي، ففي الوقت الذي بدأ فيه الإقتصاد العالمي يتجاوز تداعيات جائحة كورونا، إلا أنه إصطدم بتأثيرات الأزمة الروسية الأوكرانية، حيث أسهمت في إرتفاع نسب التضخم بصفة عامة، وكذلك إرتفاع الأسعار خصوصاً الطاقة والغذاء، ورافق ذلك إضطرار المصارف المركزية لإتباع سياسة نقدية متشددة لإحتواء الضغوط التضخمية، ساهم ذلك بدرجات متفاوتة بين الدول في حدوث آثار جانبية غير مقصودة على القطاع المالي، وإنعكاسات سلبية على مخاطر الإئتمان، كذلك فإن حالة عدم اليقين الناجمة عن التوترات الجيوسياسية العالمية قد أضفت مزيداً من الضغوط على الأسعار العالمية وسلاسل التوريد، مع الأخذ في الإعتبار إحتماالية حدوث تعارض بين أهداف السياسة النقدية المتمثلة في إستقرار الأسعار وضبط التضخم والسياسة الإحترازية الكلية المتمثلة في الحد من المخاطر النظامية وتعزيز الإستقرار المالي. أما على صعيد الدول العربية، يُمكن القول بأن تداعيات الأزمة الأوكرانية الروسية كان أثرها محدود على الإستقرار المالي، وكذلك الحال بالنسبة للضغوط التضخمية في الدول العربية، حيث لم تؤد التطورات العالمية الراهنة بشكل عام إلى حدوث تراجع في مؤشرات السلامة المالية، لكن ومع ذلك، من الأهمية بمكان قيام المصارف المركزية العربية بمواصلة تقييم المخاطر النظامية ودراسة الإرتباطات المحتملة المباشرة وغير المباشرة بين التطورات العالمية الراهنة والإستقرار المالي، وإستخدام ما يلزم من أدوات السياسة الإحترازية إذا إقتضى الأمر، كما تبرز أهمية تعزيز التنسيق بين السياسة الإحترازية الكلية والسياسة النقدية تجنباً لحدوث تعارض بين أهدافهما. إضافةً إلى أهمية دور إدارتي الإستقرار المالي والرقابة المصرفية لدى المصارف المركزية بالتحقق المستمر من فاعلية إدارة



المخاطر لدى القطاع المصرفي، ومواصلة تطبيق إختبارات أوضاع ضاغطة جزئية وكلية تقيس مخاطر السيولة والإئتمان والتركز وأسعار الفائدة، وكذلك المخاطر الاقتصادية والمخاطر الأخرى المستجدة وأثرها على مؤشرات كفاية رأس المال والسيولة وجودة الأصول.

## الفصل الثامن

### التطورات الخاصة بالتقنيات المالية الحديثة والعملات المشفرة والرقمية وأثرها على الاستقرار المالي بالدول العربية

لقد أدى التطور الملحوظ في التقنيات المالية الحديثة وبروز المنافسة الشديدة في القطاعات المالية والمصرفية في العقد الماضي إلى قيام العديد من المؤسسات المالية والمصرفية بتعزيز مستوى الخدمات المقدمة إلى عملائها، في ظل تغير توجهات العملاء وحاجتهم إلى وجود منصات مرنة لتأدية معاملاتهم المصرفية بكلفة وجهد أقل، وذلك من خلال إنشاء قنوات رقمية حديثة عوضاً عن القنوات التقليدية، مما يساهم في دعم الخدمات المالية وتعزيز الإستقرار والشمول المالي.

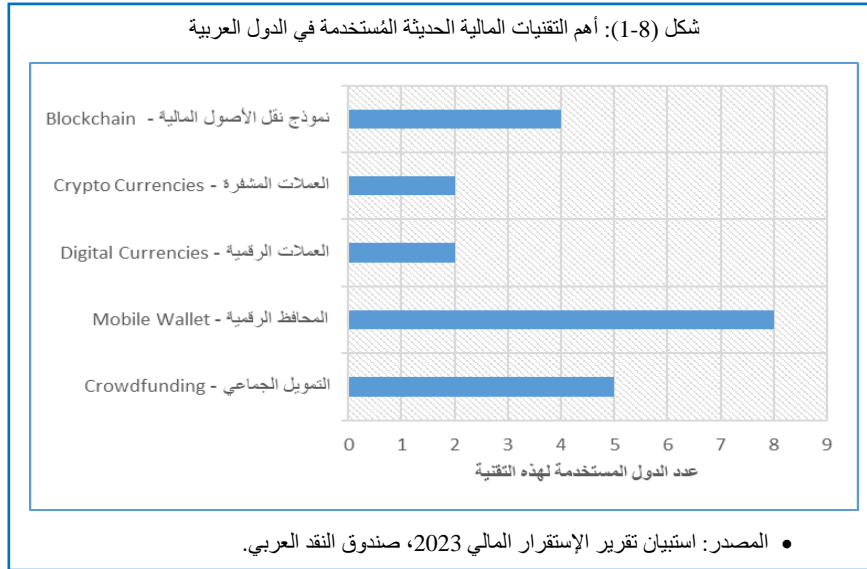
ومع تزايد اعتماد القطاعات المصرفية على التقنيات الحديثة والنمو الكبير في قاعدة المستخدمين للخدمات المصرفية والمالية المبنية عليها، واتساع رقعة التعرض إلى شبكة الانترنت (والفضاء السيبراني بشكل عام)، نتج عنه بروز سؤال مهم تواجهه هذه المؤسسات وهو: كيف يمكنها الموازنة بين الحاجة إلى تبني التقنيات الحديثة في الخدمات المالية والمصرفية المقدمة إلى العملاء وبين الحفاظ على أمن وسلامة ومرونة ومتانة البيانات التقنية لديها؟ كما برز سؤال مهم يقع ضمن دائرة إهتمام وإختصاص السلطات الرقابية المسؤولة عن تنظيم القطاعات المالية والمصرفية وهو: كيف يمكن ضمان الحفاظ على أمن وسلامة ومتانة البيانات التشغيلية للمؤسسات المصرفية والمالية ككل من أجل تحقيق الإستقرار المالي الكلي لهذه القطاعات؟

في هذا السياق، إن تبني القطاع المالي والمصرفي هذه التقنيات المالية المتطورة ينتج عنه العديد من المخاطر والتحديات، تتمثل في المخاطر التشغيلية كالمخاطر السيبرانية والمخاطر القانونية ومخاطر السيولة ومخاطر التنافسية وغيرها من المخاطر، وعليه، فيمكن دور الجهات الرقابية بتمكين القطاع المصرفي والمالي من خلال خلق بيئة حيوية للعمل المصرفي الرقمي، إضافة إلى تبني نهج حديث ومرن للرقابة من خلال تلك التقنيات المالية، وتشجيع الإبتكار المسؤول والمستدام، والمساهمة في تطوير المعرفة الرقمية والتقنية.

ونتيجة لتنامي جهود الدول العربية نحو التطور في مجال التقنيات المالية الحديثة، ولما للأمر من أهمية بالغة تكمن في تلبية متطلبات العملاء ومواكبة الحداثة على المستوى العالمي للمحافظة على تنافسية القطاع المالي العربي وبالتالي تعزيز استقراره، فسوف يعكس هذا الفصل وضع الدول العربية في ذلك المجال، إضافة إلى استعراض جهود السلطات الرقابية بتلك الدول في تمكين القطاع، وبالأخص أبرز ما قامت به تلك السلطات بشأن الأمن السيبراني مواجهة المخاطر، وذلك من واقع نتائج الإستبيان الخاص بتقرير الإستقرار المالي في الدول العربية لعام 2023 والذي شاركت فيه 12 دولة عربية (الأردن، الإمارات، البحرين، الجزائر، السعودية، السودان، العراق، فلسطين، الكويت، ليبيا، مصر، المغرب).

## لمحة حول التقنيات المالية المستخدمة في الدول العربية

إزداد إهتمام الدول العربية بمجال التقنيات المالية الحديثة نتيجة لتنامي القطاع على المستوى العالمي وللحفاظ على تنافسية القطاع المالي العربي، وتتنوع التقنيات المالية الحديثة المستخدمة في الوطن العربي خلال الأعوام الماضية، كما أظهرت نتائج استبيان تقرير الإستقرار المالي، أنه من أكثر التقنيات المستخدمة والمطبقة في الدول العربية هي تقنية المحافظ الرقمية، تليها التمويل الجماعي، ونموذج نقل الأصول المالية. وذلك في ظل الطلب المرتفع من العملاء لمثل هذه الخدمات، فضلاً عن وجود تشريعات قائمة تنظمها، كما أظهر الاستبيان أن دولتين عربيتين فقط من أصل 12 دولة عربية طبقت تقنية العملات الرقمية وتقنية العملات المشفرة (الإمارات والبحرين)، وذلك في ظل المخاطر المصاحبة لمثل هذا النوع من التقنيات والحاجة لوجود أنظمة تشريعية تنظم العمل بها وفهم المخاطر المرتبطة بها.



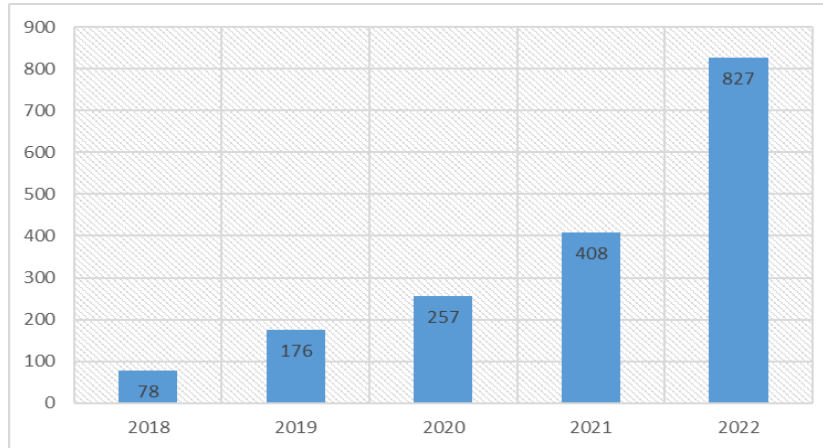
في هذا الإطار، لم تتميز الدول العربية في التقنيات المالية الحديثة المتاحة فيها فحسب، بل كذلك بعدد الشركات التي تقدم هذه الخدمات والذي تصاعد بشكل كبير في الأعوام الأخيرة، حيث بلغ إجمالي عدد شركات التقنيات المالية المرخصة نحو 827 شركة في نهاية عام 2022، مقابل 408 شركة في نهاية عام 2021، و257 شركة في نهاية 2020، وقد تصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة الدول العربية من حيث عدد الشركات المرخصة إذ بلغت 600 شركة، تلتها المملكة العربية السعودية بعدد شركات التقنية المالية الفاعلة في المملكة بلغ 147 شركة<sup>54</sup> في نهاية عام 2022، ويرجع ذلك للتطورات التي تشهدها الدول العربية من حيث التنظيم والرقابة على شركات التقنيات المالية وإتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن ترخيصها. من جانب آخر، أما فيما

<sup>54</sup> تشمل الشركات المرخصة/ المصرحة من البنك المركزي السعودي وهيئة سوق المال، أو لديها شهادة من شركة المدفوعات السعودية.

يخص حجم الإستثمارات في شركات التقنيات المالية الحديثة، فقد بلغت 402 مليون دولار أمريكي في السعودية، و234 مليون دولار أمريكي في الإمارات نهاية عام 2022.

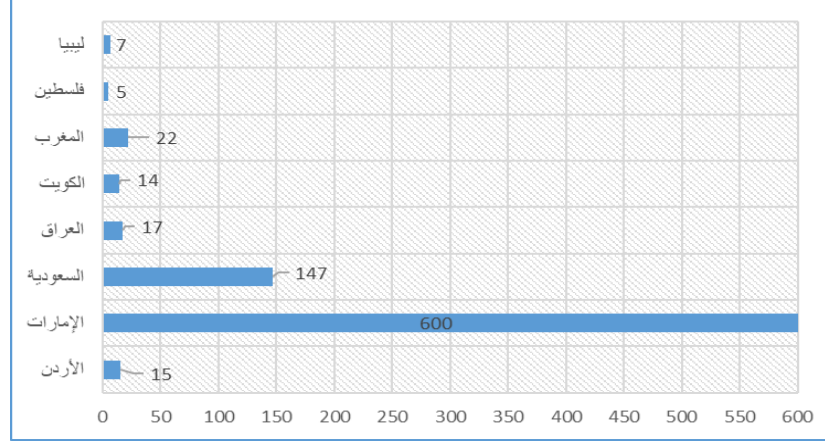
في هذا الإطار، ساهم التوسع في استخدام التقنيات المالية الحديثة عربياً في تسريع إنشاء بنوك رقمية، حيث قامت 4 دول عربية (الإمارات، والبحرين، والسعودية، والكويت) بترخيص بنوك رقمية. وقد قام بنك الكويت المركزي في بداية عام 2022 بإصدار دليل متطلبات تأسيس البنوك الرقمية في دولة الكويت. أما في البحرين، فإن متطلبات الترخيص حالياً للبنوك الرقمية هي كمتطلبات مصارف التجزئة، وبالمثل فإن البنوك الرقمية في الإمارات تخضع لمعايير مماثلة لتلك المطبقة في البنوك الأخرى، لذا لم يطرح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أي متطلبات محددة لإعداد التقارير للبنك الرقمي. وبشأن البنوك الرقمية في المملكة العربية السعودية فقد تم الترخيص لثلاث بنوك رقمية وتم إصدار إرشادات ومعايير إضافية لطلبات منح التراخيص لإنشاء بنوك رقمية في المملكة العربية السعودية وذلك في فبراير 2020. والتي يتعين الإلتزام بهذه الإرشادات كمتطلبات إضافية لما جاء في الإرشادات والمعايير الأساسية لطلب منح الترخيص لمزاولة الأعمال المصرفية المنشورة على موقع البنك المركزي السعودي الإلكتروني. حيث تغطي هذه الإرشادات الإضافية الجوانب المتعلقة بالبنوك الرقمية على سبيل المثال وليس الحصر مدى خبرة ومعرفة المؤسسين في مجالي القطاع المالي والتقنية. وكذلك التأكيد على أهمية متانة النظم وأمن المعلومات حيث أنها من المكونات الرئيسية للبنوك الرقمية.

شكل (8-2): عدد شركات التقنيات المالية الحديثة المرخصة في الدول العربية



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

شكل (3-8): عدد شركات التقنيات المالية الحديثة المرخصة في الدول العربية بشكل إفرادي كما في نهاية عام 2022

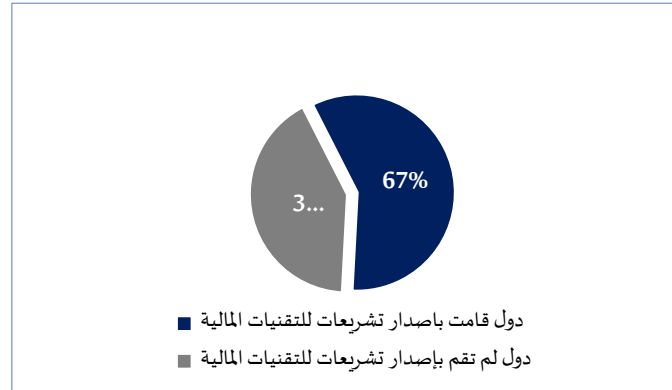


• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

### الوضع التشريعي والرقابي على شركات التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية

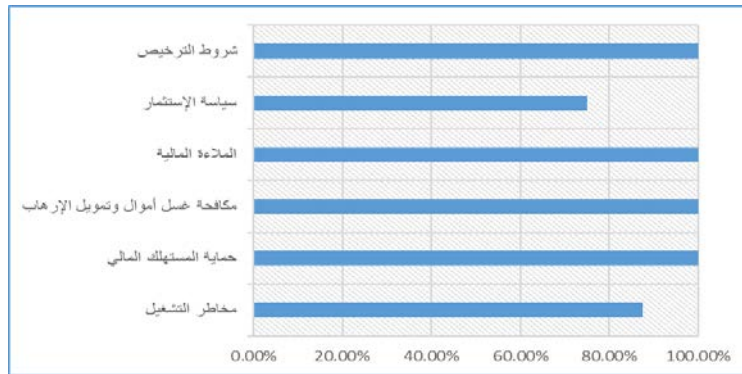
تكمّن أهمية وضع التشريعات والتعليمات الرقابية الخاصة بالإستعانة بالمصادر الخارجية (Outsourcing) بهدف ضمان أمن وحماية وإستقرار القطاع المالي، إضافة إلى حماية مصالح العملاء، ويخضع إستخدام الجهات الخاضعة لرقابة المصارف المركزية للتقنيات المالية الحديثة بشكل أساسي لرقابة المصارف المركزية في جميع الدول العربية، في بعض الأحيان تتشارك بعض الجهات الأخرى في الرقابة على هذا القطاع، ومثال ذلك هيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات. وقد كانت الدول العربية سريعة ومرنة في إصدار تشريعات لتنظيم النشاط المرتبط بالتقنيات المالية، بما يتناسب مع نماذج الأعمال الجديدة لشركات التقنيات المالية الناشئة، حيث بادرت نحو 8 دول (من أصل 12 دولة قامت بالرد على الإستبيان) بإصدار تشريعات في هذا الشأن، وهي: الأردن، والإمارات، والبحرين، والسعودية، والعراق، وفلسطين، والكويت، والمغرب، وقد غطت هذه التشريعات الصادرة عدة جوانب تتماشى وأفضل الممارسات العالمية أبرزها الجوانب المتعلقة بحماية العملاء ومتطلبات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وشروط الترخيص.

شكل (4-8): الوضع التشريعي للتقنيات المالية الحديثة في الدول العربية



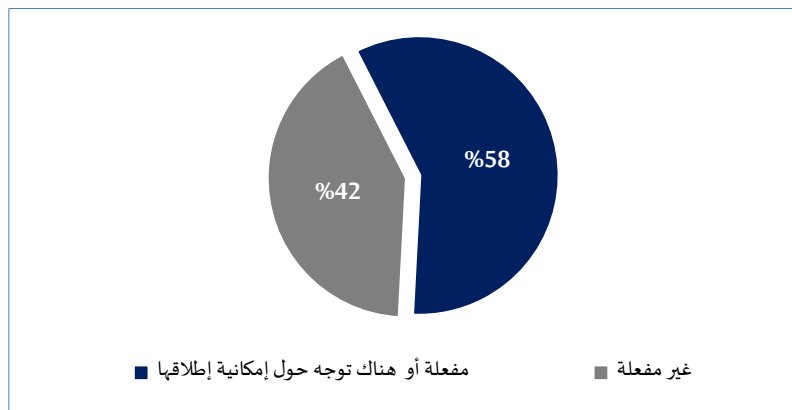
المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

شكل (5-8): الجوانب التي تغطيها التعليمات الصادرة من البنوك المركزية في الدول العربية فيما يخص التقنيات المالية الحديثة



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

شكل (6-8): تبني الدول العربية للبيئة الرقابية التجريبية



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

ومع النمو المستمر في مجال التقنيات المالية الحديثة، خطت السلطات الرقابية والمصارف المركزية في الدول العربية خطوات واسعة لدعم الابتكار والتطوير في هذا المجال من خلال توفير بيئة مناسبة لاختبار

المنتجات والخدمات والحلول المقترحة، حيث تبنت المصارف المركزية بيئة تجريبية تشريعية (Sandbox) تدعم شركات التقنيات المالية. حيث قامت كل من: الأردن، والإمارات، والبحرين، والسعودية، وفلسطين، الكويت بتبني أو إنشاء بيئة رقابية اختبارية، وقد قامت السلطات الرقابية في هذه الدول بتوفير مجموعة من الحوافز والمزايا للمشاركين، إضافة إلى تقديم رأي فني من المختصين لديها، كما أولت اهتماماً في إدارة المخاطر المرتبطة بنماذج أعمال شركات التقنيات المالية الحديثة المتضمنة في البيئة الرقابية الاختبارية. وقد دأبت السلطات الرقابية في الدول العربية على محاولة تحقيق التوازن ما بين الحد من المخاطر التي قد تنشأ من تبني القطاع المصرفي والمالي للتقنيات الحديثة ودعم الابتكار والتطوير، وقد كان ذلك ملموساً في المنهجيات المتبعة من تلك الدول وبالأخص تبنيهم بيئة تجريبية تشريعية، والتي تهدف إلى تعزيز دور البنوك المركزية في الدول العربية في تبني وتشجيع الابتكار من خلال توفير بيئة مناسبة لإختبار المنتجات والخدمات المقترحة كما سبق ذكره، كما تعزز الدعم من قبل الجهات الرقابية من خلال إعفاء المشاركين مؤقتاً من بعض المتطلبات الخاصة بتطبيق التعليمات الرقابية، وتوفر العديد من المزايا للمشاركين وأهمها زيادة الكفاءة في التعرف على المتطلبات الرقابية وتعزيز إدارة المخاطر لديهم، بالإضافة إلى تقديم الرأي الفني من المختصين في مجال التقنيات المالية، فضلاً عن تحقيق درجة تنافسية عالية (إطار 1-8).

#### إطار (1-8): جهود بعض المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في توفير بيئة تجريبية تشريعية (Sandbox)

##### الأردن:

قام البنك المركزي الأردني في عام (2018) بإطلاق "مختبر ابتكارات التكنولوجيا المالية التنظيمي" كبيئة تجريبية تتيح إمكانية إجراء الاختبارات والفحوصات اللازمة، وفي عام (2022) تم إعادة هيكلة وحوكمة المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية ضمن أفضل السيناريوهات المحتملة لذلك، إنسجاماً مع رؤية التحديث الإقتصادي بأن يصبح قطاع التكنولوجيا المالية في الأردن بيئة ابتكار وتنافس صحية لتقديم حزم من الخدمات والمنتجات المالية المبتكرة للسوق المحلي والإقليمي، عن طريق إطلاق "مركز للتكنولوجيا المالية" إلى جانب توفير مختبرات للتكنولوجيا المالية (FinTech Lab)، بالتشارك مع القطاع الخاص. ويقدم البنك المركزي في هذا الشأن مجموعة من الحوافز شركات التقنيات المالية تشمل:

- النصح والإرشاد.
  - التأكد من الإمتثال للتشريعات.
  - عدم اتخاذ إجراءات أو فرض عقوبات نتيجة لعدم الإمتثال، وذلك في حال كان المشارك جهة مرخصة من البنك المركزي أو مساهماً بإجراءات الاختبارات.
  - منح أصحاب الحلول الإبتكارية في القطاع المالي فرصة إختبار حلولها في بيئة منظمة وخاضعة للرقابة لفترة زمنية محددة.
  - السماح لمقدم الطلب بطرح حلولها الجديدة بعد نجاحها في السوق من خلال إستحداث وتحديث الضوابط والتشريعات اللازمة.
  - التأكد من سلامة عمل المنتج.
- وفي المقابل يتم إدارة المخاطر المرتبطة بنماذج أعمال شركات التقنيات المالية الحديثة المتضمنة في البيئة الرقابية الإختبارية من خلال الفحص بداية على بيئة تجريبية وبيانات وهمية، من خلال مختبرات الفحص في القطاع الخاص قبل الفحص في بيئة رقابية حقيقية، لبيان المخاطر المحتملة ووضع الضوابط لتخفيفها منذ البداية قبل انتقال للبيئة الحية. كما يتم تقديم الضمانات المالية حسب الحالة وتقديم إجراءات فيما يتعلق بسرية وخصوصية بيانات العملاء. إضافة لذلك، فإن العمل ضمن بيئة المختبر التنظيمي وفقاً لمحددات تتعلق بعدد العملاء والإطار الزمني والحركات التي يتم تنفيذها والسقوف المالية. ونتيجة للجهود المبذولة فإن السوق الأردني شهد زيادة في عدد الشركات التكنولوجية المالية، وجود أطر تنظيمية جديدة، بالإضافة إلى أفكار التي تخرجت بنجاح من المختبر التنظيمي.

### الإمارات:

في خضم إضفاء الطابع الرسمي على البيئة التجريبية التنظيمية التي سيتم إطلاقها قريباً، تم وضع مجموعة من الحوافز في البيئة التجريبية الرقابية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، من ضمنها:

- عملية الموافقة التنظيمية المعجلة: حيث قد تستفيد شركات التقنيات المالية الحديثة التي تم قبولها في بيئة الحماية التنظيمية من عملية الموافقة التنظيمية المعجلة، والتي يمكن أن توفر لها الوقت والكلفة.
- التوجيه التنظيمي: سيقدم المصرف المركزي توجيهات تنظيمية لشركات التقنيات المالية الحديثة في بيئة الحماية، مما يساعدها على التنقل في البيئة التنظيمية والإمتثال للوائح المعمول بها.
- إنخفاض تكاليف الإمتثال: قد تستفيد شركات التقنيات المالية الحديثة في بيئة الحماية من انخفاض تكاليف الإمتثال، حيث قد يعفي المصرف المركزي عن بعض المتطلبات التنظيمية أو يخفّضها.
- الوصول إلى البيانات: قد يوفر المصرف المركزي للتكنولوجيا المالية إمكانية الوصول إلى البيانات والموارد الأخرى التي يمكن أن تساعدهم في تطوير وتحسين منتجاتهم وخدماتهم.
- فرص التواصل: يوفر صندوق الحماية التنظيمي لشركات التقنيات المالية الحديثة فرصاً للتواصل، مما يساعدهم على إقامة علاقات وشراكات قيّمة.
- زيادة الرؤية: قد يؤدي القبول في بيئة الحماية التنظيمية إلى زيادة وضوح ومصادقية شركات التقنيات المالية الحديثة في السوق، مما قد يساعد في جذب المستثمرين والعملاء.
- المرونة: قد تتمتع شركات التقنيات المالية الحديثة في بيئة الحماية بمرونة أكبر في اختبار منتجاتها وخدماتها، حيث قد تكون قادرة على العمل بموجب أطر تنظيمية وإرشادات مختلفة عن تلك التي تنطبق على المؤسسات المالية القائمة.

في المقابل يتم إدارة المخاطر المرتبطة بنماذج أعمال شركات التقنيات المالية الحديثة المتضمنة في البيئة الرقابية الإختبارية من خلال آلية الحماية التنظيمية، وتقييم عالي المستوى لبعض المخاطر مثل مخاطر الأمن السيبراني، والمخاطر المالية، والتشغيلية، وحماية المستهلك بالإضافة إلى مخاطر غسل الأموال والاحتيال وكما أنه تم وضع مؤشرات النجاح التالية في البيئة التجريبية الرقابية للمصرف المركزي والتي تشمل: عدد المتقدمين الناجحين، والإبتكار، وحماية المستهلك، والمنافسة في السوق، والأثر الاقتصادي، والتحسينات التنظيمية، والاعتراف الدولي.

### البحرين:

تم إطلاق البيئة الرقابية التجريبية في عام 2017، لتوفر المجال للمؤسسات المرخصة من قبل مصرف البحرين المركزي وغيرها من المؤسسات المحلية والأجنبية لإختبار حلول تكنولوجية مبتكرة تحت إشراف وحدة التكنولوجيا المالية والإبتكار لدى المصرف. في مايو 2017، أصدر مصرف البحرين المركزي إطار عمل البيئة الرقابية التجريبية، حيث تقوم وحدة التكنولوجيا المالية والإبتكار في المساهمة في فحص طلبات الإنضمام للبيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية، والعمل على إدارة العملية الرقابية للطلبات التي تم الموافقة عليها، وكما تقوم الوحدة بتحليل ودراسة الخدمات أو المنتجات الجديدة أو المبتكرة والتي من المزمع إحتضانها أو توفيرها من قبل شركات مرخصة من قبل المصرف، أو من قبل شركات من المزمع أن يتم ترخيصها من قبل المصرف. في هذا الإطار، من شروط الإنضمام إلى البيئة الرقابية تحديد المخاطر الرئيسية، حيث يجب على مقدم الطلب تحديد المخاطر الرئيسية المرتبطة بالحلول الرقمية أو الخدمات التي سيتم توفيرها، إضافة إلى تدابير التخفيف منها، بما في ذلك إستمرارية الأعمال. وقد لاقت البيئة الرقابية التجريبية إهتماماً كبيراً من الشركات الناشئة المحلية والإقليمية والعالمية، كما تمكن عدد من تلك الشركات اختبار حلولها المبتكرة بنجاح، وحصل عدد منها على رخصة من قبل المصرف بعد اجتياز الفترة التجريبية وأقبل عدد من الشركات على طلبات للإنضمام.

### السعودية:

أطلق البنك المركزي السعودي البيئة التجريبية التشريعية في عام 2018، لإستقطاب المؤسسات المالية والشركات المحلية والعالمية المتخصصة في مجال التقنية المالية، والتي تتطلع إلى الاستفادة من التقنية الحالية أو الجديدة لتقديم منتجات أو خدمات مالية مبتكرة إلى الأسواق السعودية، مما مكنت البنك المركزي من تبني العديد من الخدمات والمنتجات من خلال إصدار التعليمات والقواعد التنظيمية، وإطلاق العديد من تلك المنتجات للعملاء في القطاع المالي بالاستفادة من تجارب الشركات التقنية المالية المصرحة في البيئة التجريبية التشريعية.

وفي عام 2022، أعلن البنك المركزي عن تحديث الإطار التنظيمي للبيئة التجريبية وذلك انطلاقاً من جهوده لتحقيق عدد من الأهداف الإستراتيجية الوطنية بأن تكون المملكة في مصاف الدول الرائدة في مجال التقنية المالية، ويكون الإبتكار في الخدمات المالية المعتمد على التقنية هو الأساس الذي يعزز التمكين الاقتصادي للفرد والمجتمع.



**فلسطين:**

قامت سلطة النقد الفلسطينية بإنشاء مختبر تنظيمي في الربع الأول من العام الجاري كهيئة تجريبية لاختبار أفكار ومنتجات وخدمات ونماذج أعمال المبتكرين والرياديين في مجال التكنولوجيا المالية. كما يوجد إطار عام تنظيمي ينظم دور سلطة النقد في مجال المختبر التنظيمي، هناك العديد من التشريعات والقوانين الجديدة ذات العلاقة بالتكنولوجيا المالية مثل: تعليمات شركات خدمات الدفع، وتعليمات المحافظ الإلكترونية وبطاقات الدفع وغيرها من التشريعات والقوانين. كما أن قانون المدفوعات الوطني الذي صدر حديثاً يتيح لسلطة النقد بالتعامل مع الأفكار ونماذج الأعمال الجديدة وترخيص شركات التكنولوجيا المالية. كما يوجد استراتيجية داخلية ذات علاقة بالتكنولوجيا المالية والابتكار. وتراعي سلطة النقد تحقيق التوازن بين الفرص والتحديات وتلتزم بفهم التطورات والابتكارات الحديثة وتمكينها على المستوى المحلي ومراقبتها وتشجيعها مع المحافظة على التوازن بين المخاطر والإستقرار المالي وحماية حقوق العملاء. في إطار تعزيز الإبتكار، تقوم سلطة النقد بالنظر في المحفزات والإجراءات التحفيزية الممكن تقديمها على أساس كل حالة على حدة، واعتماداً على طبيعة المشروع الذي سيتم إختباره، ومن الأمثلة على المحفزات التنظيمية والرقابية التي سيتم منحها أو الإعفاء منها رسوم الترخيص، متطلبات الملاءة المالية ورأس المال، وسياسة خاصة تتعلق بالرسوم والعمولات، ومتطلبات الإسناد الخارجي، والمتطلبات والموارد التشغيلية، بالإضافة إلى دعم العمل في البيئة الفعلية والتشبيك مع الأطراف المعنية.

في هذا السياق، تشمل مؤشرات النجاح البيئة الرقابية، توفير مسار عمل معزز وداعم لمقدمي حلول التكنولوجيا المالية المبتكرة ضمن إطار زمني محدد يمكنهم من تجاوز العقبات التشريعية القائمة، وإختبار حلول لإطلاقها في السوق الفلسطيني، وجذب مقدمي حلول التكنولوجيا المالية المحلية والدولية التي تتطلع إلى الاستفادة من التكنولوجيا المالية الحالية والجديدة بطريقة مبتكرة، لتقديم منتجات أو خدمات مالية جديدة في السوق الفلسطيني أو تحسين العمليات التجارية، وتسهيل تطبيق حلول التكنولوجيا المالية ذات الأثر الإيجابي في تحسين مستوى الخدمات المالية الرقمية المقدمة للمستخدمين.

**الكويت:**

تم إطلاق الإطار العام للبيئة الرقابية التجريبية في 2018 وتم تحديثه في عام 2019. وتوفر هذه البيئة الرقابية التجريبية مجموعة من الحوافز، على سبيل المثال، يتم إعفاء المشارك مؤقتاً من بعض المتطلبات الخاصة بتطبيق التعليمات الرقابية. كما يتم حالياً إدارة المخاطر من خلال طلب المستندات التالية وأي مستندات أخرى يراها بنك الكويت المركزي ضرورية خلال مراحل البيئة الرقابية التجريبية والتي تشمل: خطة العمل، وخطة اختبار متكاملة تشمل أهدافاً واضحة ومقاييس ومعايير محددة لضمان إنجازها بنجاح، وخطة حماية العملاء المتطوعين لتوفير الضمانات اللازمة والتعويض المناسب إذا لزم الأمر، وتقرير تقييم المخاطر الأساسية الناشئة عن المنتج أو الخدمة المقترحة، والتدابير اللازمة للحد من تلك المخاطر.

**مخاطر التقنيات المالية الحديثة على الإستقرار المالي في الدول العربية**

بالرغم من الفرص العديدة التي تتيحها التقنيات المالية الحديثة، إلا أن سوء إستخدامها أو عدم فهم مخاطرها قد يقود إلى آثار سلبية على الإستقرار المالي، لذلك ينبغي على السلطات الرقابية التوسع المدروس في إستخدام التقنيات المالية الحديثة من جهة، والمحافظة على الإستقرار المالي من جهة أخرى.

جدول (1-8): الفرص والمخاطر المرتبطة باستخدام التقنيات المالية الحديثة

الأثر على المستهلك المالي	
المخاطر	الفرص
- خصوصية وأمن البيانات.	- تعزيز الشمول المالي وفرص استخدام الخدمات المالية.
- انقطاع الخدمات المصرفية.	- تحسين كفاءة الخدمات المصرفية وتعزيز التنافسية.
- التسويق المفرط بما لا يُراعى جوانب التمويل المسؤول.	- تخفيض كلفة العمليات وزيادة سرعة تقديم الخدمات المصرفية.

الأثر على القطاع المالي	
المخاطر	الفرص
- تأثر مستوى الربحية للمؤسسات المصرفية التقليدية.	- تحسين كفاءة العمليات المالية.
- المخاطر السيبرانية.	- تعزيز المنافسة في القطاع المالي.
- زيادة مستوى الترابط بين المؤسسات المالية.	- استخدام التقنيات المالية لتعزيز عملية الامتثال للتعليمات.
- مخاطر تشغيلية.	
- مخاطر الطرف الثالث.	
- مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	
- مخاطر السيولة.	

المصدر: لجنة بازل للرقابة المصرفية (2018)، "Implications of fintech: developments for banks and bank supervisors".

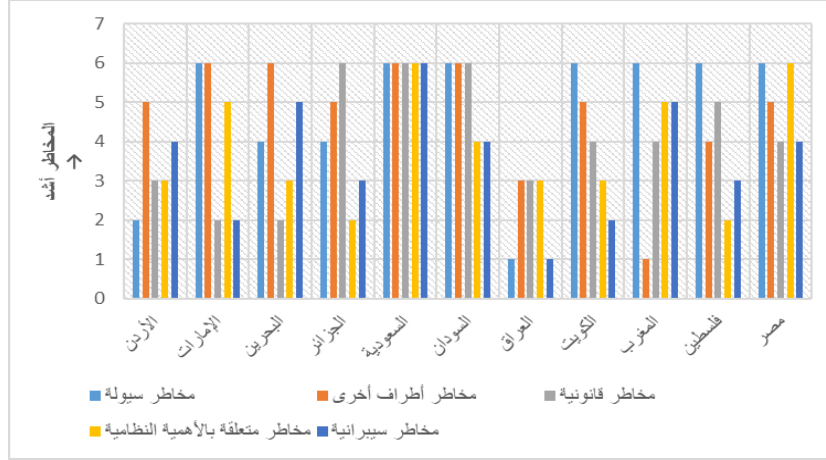
على صعيد الدول العربية، احتلت المخاطر السيبرانية المرتبة الأولى كأبرز المخاطر التي تشكل تحدياً على صعيد الإستقرار المالي، تليها المخاطر المتعلقة بالأهمية النظامية، ومن ثم المخاطر القانونية. كما أشارت بعض المصارف المركزية العربية الأخرى بوجود مخاطر أخرى (من غير المذكورة في الشكلين 7-8 و 8-8)، ومثال ذلك المخاطر التشغيلية، ومخاطر عدم الإمتثال وخصوصية البيانات.

شكل (7-8): أبرز مخاطر التقنيات المالية الحديثة التي تواجه القطاع المالي من وجهة نظر المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بالمتوسط (القيمة 1 تمثل مخاطر أقل، والقيمة 6 تمثل المخاطر الأشد)



• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

شكل (8-8): أبرز مخاطر التقنيات المالية الحديثة التي تواجه القطاع المالي من وجهة نظر المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية (القيمة 1 تُمثل مخاطر أقل، والقيمة 6 تُمثل المخاطر الأشد)

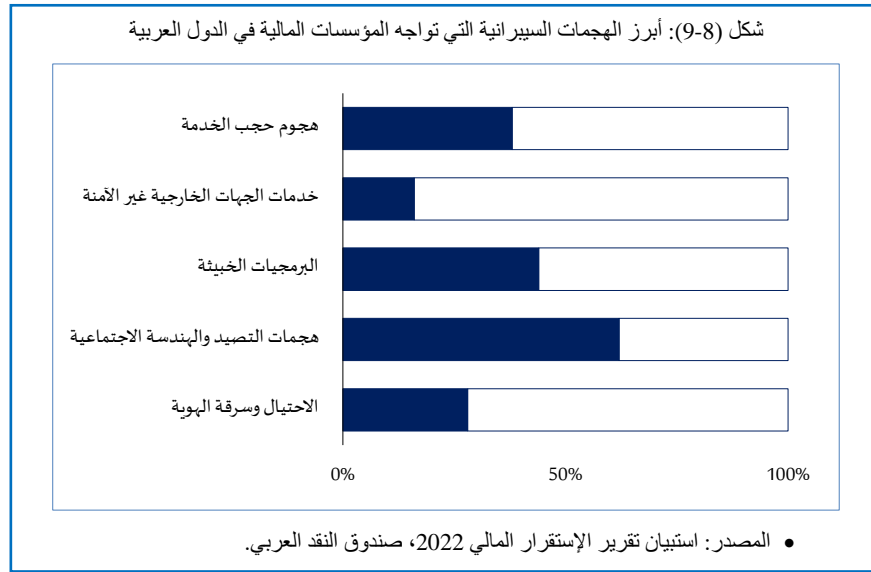


المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

في ضوء أن مخاطر الأمن السيبراني تشكل التحدي الأبرز لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، سنلقي الضوء بمزيد من التفصيل على الجوانب الخاصة بالمخاطر السيبرانية، حيث إن تبني القطاع المالي والمصرفي للتقنيات المالية المتطورة ينتج عنه العديد من المخاطر والتحديات أبرزها تلك المرتبطة بالهجمات السيبرانية، والتي من شأنها التأثير بشكل كبير على النظام المالي بأكمله، لتتحول بذلك إلى مخاطر نظامية ممكن أن تهدد سلامة واستقرار النظام المالي. وتختلف الهجمات السيبرانية باختلاف الغايات المراد الحصول عليها، فمن أنواع تلك الهجمات التصيد والهندسة الاجتماعية والبرمجيات الخبيثة وهجمات حجب الخدمة. وقد اعتبرت معظم المصارف المركزية العربية هجمات التصيد كواحدة من أكثر هجمات الأمن السيبراني التي تشكل تهديداً على القطاع المالي. حيث تعتبر من أكثر الهجمات السيبرانية شيوعاً وتعتمد بالأساس على نقاط الضعف في العنصر البشري، ويتم العمل بها من خلال رسائل التصيد عن طريق مراسلات الكترونية سواء نصية أو عن طريق البريد الإلكتروني، حيث تبدو الرسائل على أنها من شركة شرعية كسلسلة من المصارف تسعى لتحذير المستخدمين من أن حساباتهم قد تحتاج إلى تحديث أو أنها أظهرت نشاطاً غير عادياً، الأمر الذي يترتب عليه قيام العملاء بتقديم معلومات شخصية بطريقة لتأكيد هويتهم، ويقوم بعض الأشخاص بالنقر على الروابط والانتقال إلى موقع مزيف يتم من خلاله توفير البيانات المطلوبة. أما البرمجيات الخبيثة فهي أداة من أدوات الجرائم الرقمية لسرقة الأموال، حيث تسعى هذه البرمجيات عادةً إلى سرقة بيانات دخول المستخدمين إلى المنصات المختلفة كالدفع الإلكتروني أو أنظمة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أو أرقام حسابات أو بطاقات مصرفية. وفيما يخص هجمات حجب الخدمة؛ فهي هجمات إرسال ملايين من الطلبات الإلكترونية غير الشرعية إلى المواقع المصرفية بحيث تمنع المستخدمين الشرعيين من الدخول إلى الأنظمة لفترة من الزمن، بسبب إنشغال هذه الأنظمة

بهذه الطلبات غير الشرعية مما يؤدي إلى خسائر مالية كبيرة، والإضرار بسمعة الشركات لعدم توفير الخدمات.

وتترجم مثل تلك الهجمات والآثار المترتبة عليها في العديد من المخاطر، وقد تفاوتت أهمية المخاطر في الدول العربية المشاركة بالاستبيان، إلا أن مخاطر السمعة قد تصدرت هذه المخاطر، لأنها تتعلق بالثقة في القطاع المصرفي، ثم تلتها مخاطر انقطاع الخدمات المصرفية كأهم نوعين من المخاطر التي تشكل تحدياً للقطاعات المالية والمصرفية.

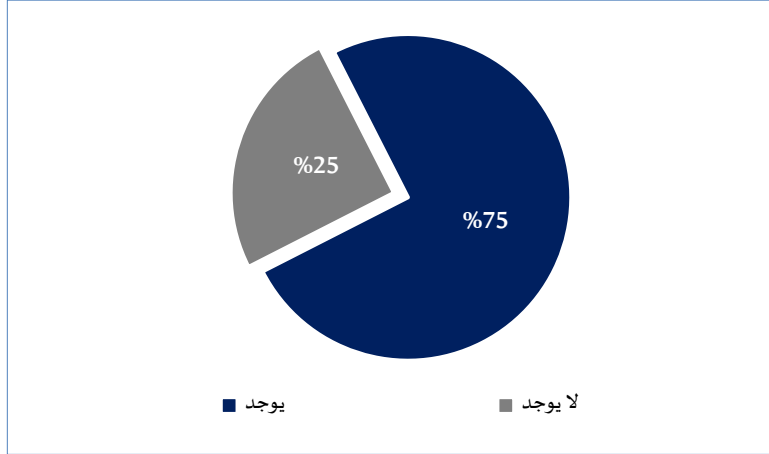


بلا شك، إن وجود مثل هذه التهديدات والهجمات يتطلب بذل جهود من السلطات الرقابية للحد منها والتقليل من آثارها، ولتتمكن تلك السلطات من مواجهة مثل هذه المخاطر فعليها تحقيق "المرونة/المتانة السيبرانية" في القطاع المصرفي والمالي (Cyber Resilience)، حيث أن الطبيعة الخاصة بالمخاطر السيبرانية والنتيجة من التشابك في الفضاء السيبراني، تتمثل في إمكانية نشوئها من أي زاوية من زوايا الفضاء السيبراني وبشكل مفاجئ، إضافة إلى إمكانية أن تكون تداعياتها كبيرة وبشكل غير متوقع، الأمر الذي يحتم على الجهات التنظيمية تأسيس ممارسات لتعزيز الرقابة على القطاعات محل المتابعة، لما له من أثر في تعزيز البيئات التشغيلية للمؤسسات المالية والمصرفية لدعم استمرارية قيامها بدورها على أكمل وجه، حيث أن الفشل في تحقيق المرونة/السيبرانية للقطاعات المالية والمصرفية له تأثير حاسم ومباشر على الاستقرار المالي لهذه القطاعات. ووفقاً لأبرز الممارسات العالمية، فإن تحقيق المرونة السيبرانية يتطلب الجهود التالية بحد أدنى:

- بناء تشريعات متخصصة تعالج كافة أبعاد مخاطر الأمن السيبراني، كالأبعاد الإدارية المتمثلة في الحوكمة وإدارة المخاطر وإدارة الالتزام (GRC)، إضافة إلى البعد الفني والمتعلق بتطبيق الضوابط اللازمة على البيئات التقنية والخدمات.

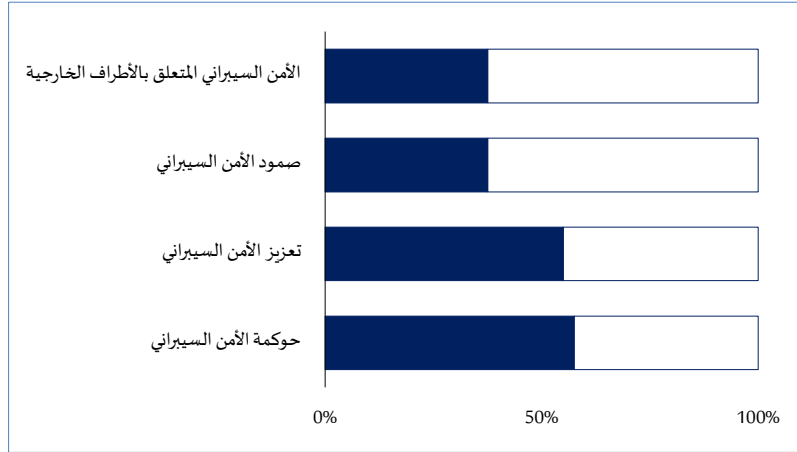
- بناء آليات للإنفاذ ومتابعة تطبيق التشريعات على الجهات الخاضعة للرقابة بشكل حثيث وحازم ومستمر، وبناء أدوات القياس اللازمة لمتابعة الإلتزام الفردي أو الجماعي لهذه الجهات الخاضعة.
  - بناء أطر لتبادل المعلومات والخبرات المتعلقة بتهديدات الأمن السيبراني ضمن بيئة من الإنفتاح والشفافية، من خلال إنشاء فرق العمل وبناء منصات تبادل المعلومات.
  - بناء قدرات الإستجابة للحوادث والأزمات السيبرانية سواء على المستوى الفردي أو المستوى الجماعي للجهات الخاضعة للرقابة.
  - التطوير المستمر للقدرات، البشرية والتقنية، من خلال التدريب والتوعية والاختبارات والتدريبات المشتركة في القطاع ومن خلال تحديث البيئات التقنية بشكل مستمر.
- وبالنظر إلى المصارف المركزية في الدول العربية، يتبين سرعة إستجابة تلك الدول للمتغيرات والأهمية التي توليها هذه المصارف لموضوع مواجهة المخاطر السيبرانية وتحقيق المرونة/المناة السيبرانية للقطاعات الخاضعة لها. حيث أن غالبية المصارف المركزية العربية لديها نوع من التشريعات التنظيمية والإشرافية المتعلقة بالأمن السيبراني وإدارة المخاطر السيبرانية كجزء من مراقبة المؤسسات المصرفية المالية المرخصة. من جانب آخر، ونظراً لأن المخاطر السيبرانية تعتبر جزءاً من إطار المخاطر التشغيلية الأعم، لوحظ أن معظم الدول المشاركة لا تُفرد لها تشريعات متخصصة، إنما يتم تضمينها ضمن تشريعات المخاطر التشغيلية والرقابة الداخلية التي تفرضها على الجهات الخاضعة لرقابتها فيما عدا دولة الكويت وجمهورية مصر العربية. وقد شملت التشريعات الصادرة من المصارف المركزية العربية على العناصر الأساسية الواجب توافرها وفقاً لأفضل الممارسات العالمية والتي تتمثل في التدريب ودور مجلس الإدارة والإدارة العليا وعمليات خرق الأمن وإختبارات الاختراق. كما أشارت المصارف المركزية إلى أولويتها في الضوابط الصادرة على الأمن السيبراني، وقد تصدرت حوكمة الأمن السيبراني قائمة أولويات الدول في هذا الشأن، وذلك باعتبارها الأساس الذي تضمن فيه المؤسسة أن ممارسة الأمن السيبراني راسخة ومستمرة.

شكل (8-10): مدى وجود تشريعات متعلقة بالأمن السيبراني من قبل البنك المركزي في الدول العربية



• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

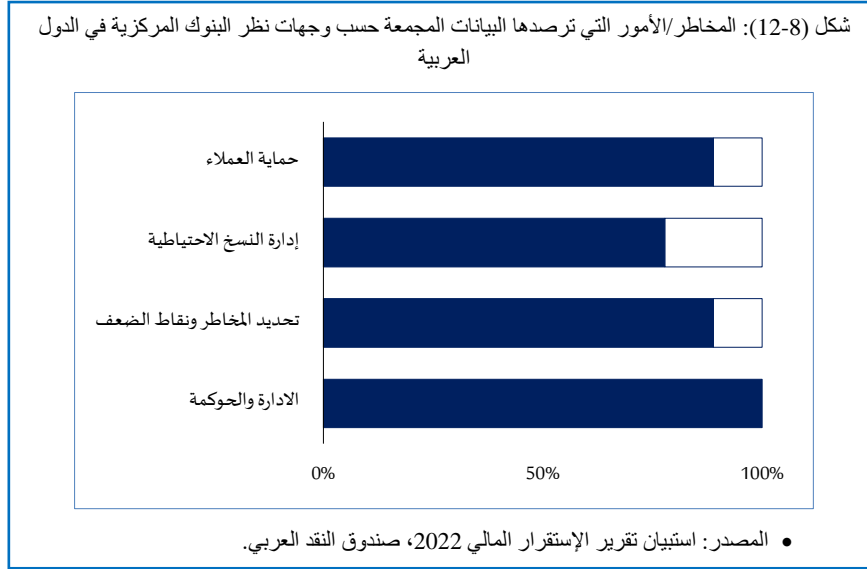
شكل (8-11): الضوابط السيبرانية من حيث الأولوية حسب وجهات نظر البنوك المركزية في الدول العربية



• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

من جانب آخر، وكما تمت الإشارة إليه مسبقاً، فإن تحقيق المرونة السيبرانية لا يقف عند إصدار التشريعات والتعليمات، بل يتطلب وضع الآليات الخاصة بالمتابعة والتنفيذ، وبالأخص تقييم مدى استعداد المؤسسات المالية في مواجهة التهديدات السيبرانية والوقوف على قدرتها على التعافي من تلك الحوادث السيبرانية. ويتم ذلك أساساً من خلال إجراء المسوحات وجمع البيانات، الأمر الذي لم تغفل عنه المصارف المركزية في الدول العربية، حيث أشارت نتائج الاستبيان إلى أن معظم الدول المشاركة تقوم بجمع البيانات لتحقيق الغايات المرجوة، وقد قامت مملكة البحرين بنشر تلك البيانات. وقد اختلفت دورية جمع هذه البيانات، فهناك مصارف تجمعها بشكل ربع سنوي وأخرى بشكل نصف سنوي أو سنوي، واختلفت الجهات المشمولة في جمع البيانات في ظل اختلاف نطاق الرقابة بين المصارف المركزية بالدول العربية فمنها من شمل كافة المؤسسات المالية وأخرى اقتصر على القطاع المصرفي فقط. وبمنظرة أكثر دقة حول البيانات التي تقوم بجمعها المصارف المركزية يلاحظ أنها تكفل التحقق من أمور عديدة أبرزها الإدارة

والحوكمة وتحديد المخاطر ونقاط الضعف في القطاع بالإضافة إلى إدارة النسخ الاحتياطية، فضلاً عن حماية العملاء.



وبهدف التعامل مع البيانات بشكل سليم مما يحقق التصدي للهجمات السيبرانية ووضع خيارات وحلول لمعالجتها، فقد جاءت الحاجة لإنشاء جهة مركزية تكون مسؤولة عن جمع التقارير والبيانات التي تغطي الحوادث السيبرانية، وتقديمها إلى السلطات المختصة والإبلاغ عنها ومراقبة تلك المخاطر بشكل مستمر للتصدي لها بشكل أسرع وأكثر كفاءة على المستوى الوطني. وبناءً على نتائج الاستبيان، فقد توزعت الدول بالتساوي فيما يتعلق بمدى وجود جهة للإبلاغ والمتابعة عن التهديدات والحوادث السيبرانية، ومثال على ذلك؛ في دولة الكويت يتولى بنك الكويت المركزي بالتعاون مع جهات إنفاذ القانون هذا الأمر، كما تتولى المديرية العامة لأمن نظم المعلومات التابعة لإدارة الدفاع الوطني في مملكة المغرب مسؤولية الإبلاغ والمتابعة. وإضافة إلى ذلك فقد قامت العديد من المصارف المركزية بإنشاء فرق عمل أو لجان مختصة بالأمن السيبراني في المصرف المركزي تجتمع بانتظام لمناقشة قضايا المخاطر السيبرانية والعمل على تحصين المؤسسات المالية، ومثال على ذلك؛ فقد قام بنك الكويت المركزي بإنشاء لجنة تقنية وأمن المعلومات بغاية تحصين البنك المركزي، كما قام بنك المغرب بإنشاء لجنة الإدارة المقيدة برئاسة والي بنك المغرب ولجنة المخاطر والمطابقة. كما أن العديد من البنوك المركزية قد قامت بإنشاء فرق عمل ولجان على مستوى القطاع المصرفي للإشراف على التعاون والتنسيق لمواجهة مخاطر الأمن السيبراني التي تواجه القطاعات المالية والمصرفية ككل، حيث أنشأ البنك المركزي المصري إتحاد لبنوك مصر لمواجهة تلك المخاطر، كما قامت دولة ليبيا بإنشاء إدارة أمن المعلومات تقوم بعقد اجتماعات دورية مع المصارف والجهات المالية لذات الغرض. وتعمل كل هذه الأجهزة واللجان في معظم الدول العربية المشاركة بالاستبيان تحت مظلة الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني.

ولم تكتف المصارف المركزية بالدول العربية بوضع التشريعات وجمع البيانات وخلق الفرق لمتابعتها، بل حرصت بشكل أساسي على تدريب الكوادر البشرية لديها على الأمور المتعلقة بالأمن السيبراني مع المحاولة في ذات الوقت على رفع معدلات التوعية المجتمعية في الأمور المتعلقة بالهجمات السيبرانية، مدركة بأن برامج التدريب والتوعية أصبحت أمراً ضرورياً لتحقيق المرونة السيبرانية. وتعتبر الثقافة الأمنية من أهم المبادرات الإحترازية التي تقوم بها المؤسسات المالية والمصرفية من خلال وضع برامج متعددة كما يلي:

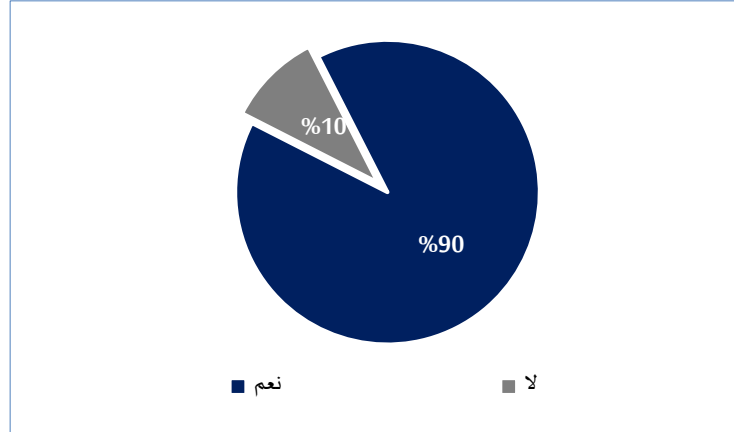
- تزويد العاملين في القطاع المالي بالمهارات والمؤهلات اللازمة من خلال الدورات التدريبية المطلوبة في مجال الأمن السيبراني.
- تعزيز الوعي والثقافة بأمن المعلومات والأمن السيبراني والمخاطر المحتملة وضمان أن العاملين لديهم التوعية اللازمة وعلى دراية بمسؤولياتهم في مجال الأمن السيبراني.
- تطوير واعتماد برامج للتوعية بالأمن السيبراني من خلال قنوات متعددة.
- التعرف على أفضل الممارسات الأمنية لتجنب هذه المخاطر والتقليل من أثارها لضمان استمرارية الأعمال وتقليل الخسائر المصاحبة لهذه المخاطر.

وبناءً على الاستبيان، تقوم البنوك المركزية العربية المشاركة وبنسبة (90 في المائة) بتدريب موظفيها في مجال الأمن السيبراني وإدارة المخاطر السيبرانية، أما بخصوص التوعية فيشير الاستبيان إلى أن جميع الدول تقوم بتنظيم أنشطة توعية متعلقة بالمخاطر السيبرانية.

وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة من قبل المصارف المركزية العربية ومستوى تقدمها في مجال الأمن السيبراني، إلا أنه لا يزال أمامها بعض التحديات التي تتطلب جهود إضافية للحد منها وتقليلها. فقد أفصح الاستبيان عن أن الدول العربية تواجه بعض التحديات في هذا الشأن، فقد جاءت "صعوبات ارتفاع تكلفة تقنيات أمن نظم المعلومات" و"التطور السريع في مجال تقنية المعلومات وعدم القدرة على المواكبة" في رأس قائمة الصعوبات التي تواجهها الدول، إضافة إلى ما أبدته العديد من الدول بشأن شح سوق العمل لكوادر بشرية في هذا المجال. وتعمل المصارف المركزية في الوطن العربي بشكل دؤوب للحد من هذه التحديات للمحافظ على الإستقرار المالي وتعزيزه. من جانب آخر، بلغت نسبة الدول العربية التي يوجد لدى القطاع المالي لديها تغطية تأمينية للمخاطر السيبرانية 64 في المائة.

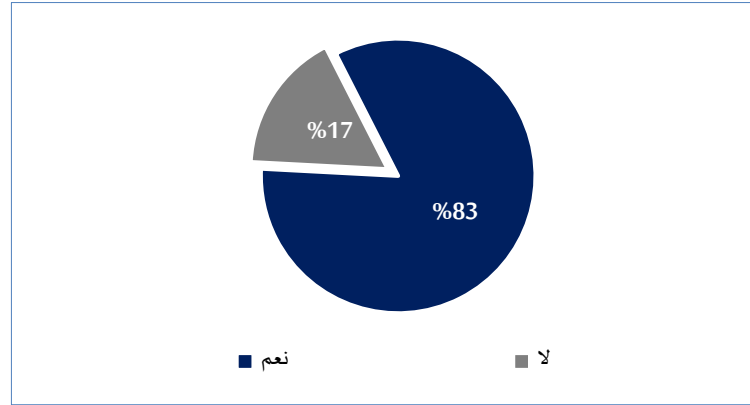


شكل (8-13): تقديم برامج تدريبية خاصة بالأمن السيبراني لدى البنوك المركزية في الدول العربية



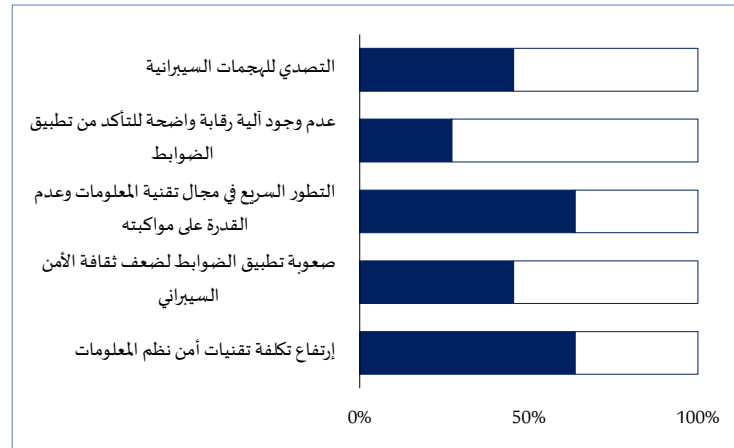
• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

شكل (8-14): تنظيم أنشطة توعية متعلقة بالمخاطر السيبرانية لدى البنوك المركزية في الدول العربية



• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

شكل (8-15): أبرز التحديات في مجال الأمن السيبراني لدى البنوك المركزية في الدول العربية



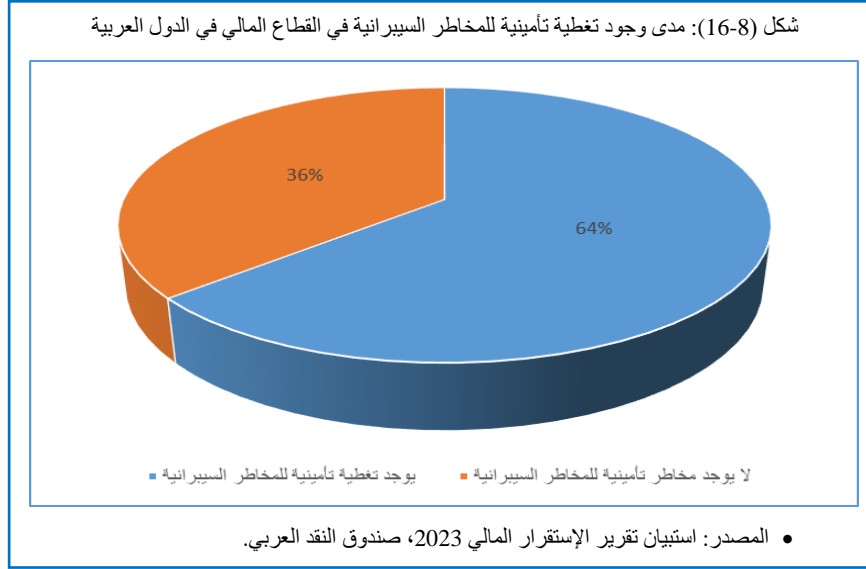
• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

جدول (2-8): بعض الجوانب الخاصة بمتابعة وتقييم المخاطر السيبرانية في الدول العربية

المصرف المركزي	مدى وجود لجنة داخل المصرف المركزي لمناقشة المخاطر السيبرانية وتعزيز متانة القطاع المالي	مدى وجود لجنة على مستوى القطاع المصرفي لمناقشة المخاطر السيبرانية	إنشاء وحدة إستجابة للحوادث السيبرانية (FINCERT) داخل المصرف المركزي	مدى وجود مقاييس لقياس تطور الأمن السيبراني على مستوى المصرف المركزي	كيفية جمع البيانات الخاصة بالأمن السيبراني	مدى وجود جهة وطنية للأمن السيبراني	
الأردن	اللجنة التوجيهية لأمن المعلومات والأمن السيبراني.	اللجنة العليا للأمن السيبراني للقطاع المالي والمصرفي.	تم إنشاء الوحدة ضمن لهيكل التنظيمي للبنك المركزي الأردني عام 2019.	خطط عمل إستراتيجية وخطط عمل تنفيذية تتضمن مجموعة من مؤشرات قياس الأداء 3 مؤشرات SIM ASSESSMENT	يتم جمع المعلومات عن طريق الإستبيانات لكافة الدراسات التي تعدها وحدة الإستجابة السيبرانية تم إصدار الإطار التشغيلي لمشاركة المعلومات السيبرانية للقطاع المالي والمصرفي في عام 2022 وتتم عملية مشاركة المعلومات بعدة وسائل منها منصة مشاركة المعلومات MISAP والبريد الإلكتروني.	المركز الوطني للأمن السيبراني	
الإمارات	يوجد لجنة داخل المصرف لمناقشة المخاطر السيبرانية.	اللجنة الفنية الخاصة بأمن المعلومات والتحول الرقمي التابع لمصارف الامارات.	قيد العمل عليها، وقام المصرف المركزي بتقديم برنامج للقطاع المصرفي بحيث يقوم بمشاركة المعلومات الخاصة بتهديدات سيبرانية. كذلك تم عقد ورشات عمل للقطاع المصرفي والمالي لتحسين البرامج وبناء إستراتيجية للاستجابة للحوادث بشكل مؤتمت.	مؤشرات الأداء ومؤشرات المخاطر الرئيسية مرتبطة بأهداف المصرف المركزي، وعليه تلتزم جميع إدارات المصرف بتأدية ما عليها لقياس مؤشرات. مثال: عدد التهديدات / عدد الهجمات السيبرانية	يتم جمع بيانات وفهم نضوج المؤسسات المالية المرخصة في الأمن السيبراني من خلال آلية تقييم ذاتي موحد، إضافة الى عملية تقييم اجبارية من أطراف خارجية من مؤسسات كبيرة. هذا النموذج التقييمي يستند الى معايير خاصة تم وضعها من قبل هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية وبمتابعة وإشراف من مجلس الأمن السيبراني لحكومة الامارات.	جهاز استخبارات الإشارة (SIA)، ومجلس الأمن السيبراني (CSC)	
البحرين	فريق أمن إدارة مخاطر التكنولوجيا ووحدة السياسات التنظيمية.	يوجد	لا يوجد	لا يوجد	عن طريق مسح/استبيان أو من ضمن عملية الإشراف المنتظمة.	المركز الوطني للأمن السيبراني	
السعودية	قام البنك المركزي السعودي بإنشاء إدارة عامة خاصة بالرقابة على المخاطر السيبرانية على مستوى القطاع المالي.	عمل البنك المركزي على إنشاء لجان قطاعية (بنوك، تمويل، تأمين) مستقلة وبحضور جميع مدراء أمن المعلومات في كل قطاع ولكل لجنة، ويتم من خلال مناقشة التحديات التي تواجه القطاع، والمتطلبات التي يجب الإلتزام بها، ومشاركة المعلومات ومنها الحوادث السيبرانية وغيرها.	تم إنشاء وحدة إدارية خاصة بالحوادث السيبرانية في القطاع المالي والذي تعني بالإشراف على الإستجابة الخاصة بالحوادث السيبرانية في القطاع المالي، وكذلك التأكد من أخذ جميع الإجراءات الاحترازية بهذا الخصوص. ومن الجدير بالذكر أنه يوجد وحدة إدارة مختصة بمشاركة المعلومات والذي من خلالها تجميع مؤشرات الاختراق وغيرها وتعمل تحليل خاص بالقطاع ويتم مشاركته مع القطاع المالي لأخذ إجراءات احترازية بشكل عاجل.	-	فيما يخص القطاع المالي، فان يتم العمل على شقين: 1 - الفحص المكتبي: والذي من خلاله يتم طلب معلومات، على سبيل المثال حالة الإلتزام بتعليمات البنك المركزي بشكل دوري، التهديدات السيبرانية، الحوادث السيبرانية، مؤشرات المخاطر القطاعية، المنتجات والخدمات المقدمة وغيرها. 2 - الفحص الميداني: يتم عمل زيارات ميدانية مبنية على ملف المخاطر للجهة المالية، ويتم من خلاله التدقيق على حالة الإلتزام وغيرها وطلب المعلومات بهذا الخصوص. كما يوجد لدى البنك المركزي نظام تقني خاص (Regtech)، ويتم من خلاله طلب المعلومات وتحليلها بشكل كامل.	الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، وهي مختصة بالأمن السيبراني على المستوى الوطني. ويقوم البنك المركزي السعودي بالتعاون مع الهيئة والتأكد على الجهات المالية بالإلتزام بجميع التعليمات الصادرة من الهيئة والتحقق من ذلك وتزويدها للهيئة.	الهيئة الوطنية للأمن السيبراني
الجزائر	قام بنك الجزائر بتخصيص مديرية الهندسة التقنية والإنتاج مكونة من فرعين: - فرع الهندسة والتقنية والمكلفة بالأخطار الخارجية	جميع البنوك الجزائرية لديهم خلية مديرية متخصصة في الأمن السيبراني التي تعمل بالتعاون مع البنك المركزي.	تم الإستجابة للحوادث السيبرانية كأحد مهام مديرية الهندسة التقنية والإنتاج.	لا يوجد	بوسائل متعددة وذلك حسب الضرورة والحاجة. ويتم جمع المعطيات أساساً على مستوى المصلحة المركزية لمكافحة الجريمة المعلوماتية التابعة لمديرية الأمن الوطني.	مجلس وطني لأمن الأنظمة المعلوماتية. وكالة لأمن الأنظمة المعلوماتية.	

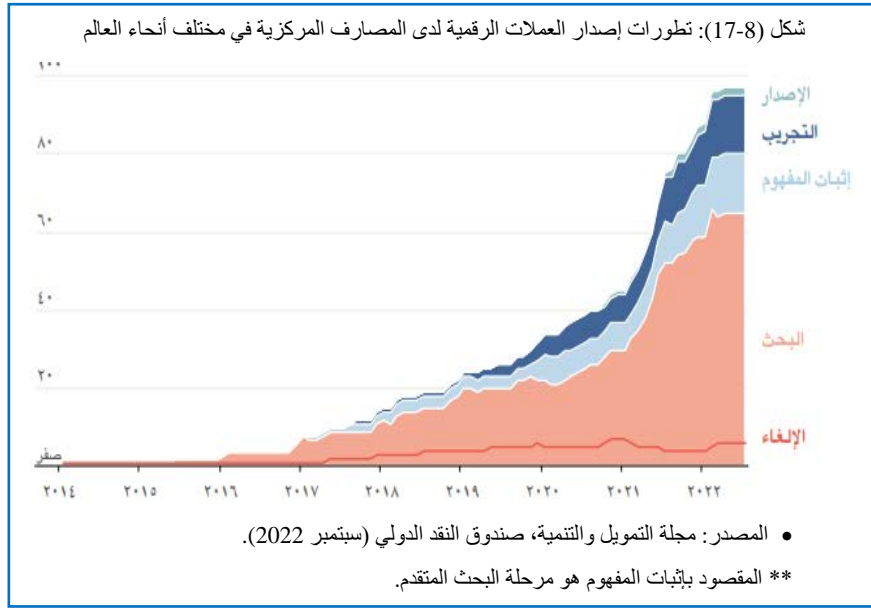
مركز الوقاية من جرائم الإعلام الآلي للدرك الوطني. المصلحة المركزية لمكافحة الجريمة المعلوماتية التابعة لمديرية الأمن الوطني.					للأنترنت والخطر السيبراني. - فرع إدارة الشبكات والمهتم أساساً بالسيبر على سلامة الشبكة الداخلية وإعداد التقارير بصفة متواصلة عن كل المخاطر السيبرانية التي تلحق بالشبكات.	
وزارة الإتصالات	يتم ذلك بوسائل متعددة.	لا يوجد	تم تشكيل فريق الاستجابة لحوادث الأمن السيبراني في المصارف وشركات مزودي خدمات الدفع الإلكتروني	هناك أليات تعاون بين البنك المركزي العراقي والمصارف والمؤسسات المالية لتقييم وتنفيذ استراتيجية الامن السيبراني، وكافة المتطلبات الخاصة بأمن البيانات والامن السيبراني.	فريق الاستجابة لحوادث الامن السيبراني في المصارف وشركات الدفع الالكتروني.	العراق
الفريق الوطني للاستجابة لحوادث الحاسوب.	يتم من خلال كشف لتحليل الفجوات بين متطلبات تعليمات الامن السيبراني والواقع الفعلي في الجهات الخاضعة، وعمليات التفتيش الميداني والاشراف المكتبي.	جاري العمل على تطوير المؤشرات التالية: وضع الأمن السيبراني العام في المؤسسة، ومخاطر الإنترنت للمؤسسة، والتهديدات الخارجية والداخلية، ومخاطر الادارية والفنية، ومخاطر العمليات، والأفراد، والتكنولوجيا.	لا توجد وحدة منفصلة، ولكن تتم الاستجابة للحوادث السيبرانية للقطاع المصرفي والمالي كأحد مهام قسم الرقابة التكنولوجية في مجموعة الرقابة	لا يوجد حالياً، لكن يتم دعوة المسؤولين عن امن المعلومات وتكنولوجيا المعلومات عند وجود أي حدث سيبراني، بهدف التباحث واتخاذ أي إجراءات قد تلزم من كافة الأطراف	لجنة للاستجابة للأحداث السيبرانية، وتم التعاقد مع مستشار خارجي مختص بأمن المعلومات للمساعدة بالخصوص.	فلسطين
المركز الوطني للأمن السيبراني التابع لوزارة الداخلية.	آلية تطبيق الحد الأدنى للمعايير المرتبطة باستراتيجية الأمن السيبراني للقطاع المصرفي.	معايير متعلقة بإدارة نظام أمن المعلومات (ISMS) ومعايير متعلقة بإدارة مخاطر البنى التحتية والأطراف الثالثة وأنظمة المدفوعات	بنك الكويت المركزي بالتعاون مع جهات إنفاذ القانون في دولة الكويت	فريق عمل أمن المعلومات في القطاع المصرفي (تحصين القطاع المصرفي)	لجنة تقنية وأمن المعلومات (تحصين المصرف المركزي)	الكويت
الهيئة الوطنية لأمن وسلامة المعلومات.	لا يوجد	تم اعتماد مؤشرات أداء (KPIs)	يوجد قسم يتبع إدارة امن المعلومات داخل مصرف ليبيا المركزي.	تم تشكيل لجنة خاصة بالإشراف على الأمن السيبراني.	لا يوجد	ليبيا
-	-	-	أنشأ البنك المركزي المصري اتحاد لبنوك مصر لمواجهة المخاطر السيبرانية.	-	-	مصر
السلطة الوطنية للأمن السيبراني	يتم ذلك	لا يوجد	مركز العمليات الأمنية Security operational center : BAM-CERT	لجنة التنسيق والتحقق من المخاطر النظامية. على الصعيد الوطني. ولجنة الاستقرار المالي تناقش المخاطر الإلكترونية المتعلقة بالبنى التحتية للأسواق المالية مجتمع الأمن السيبراني يجمع ممثلي البنوك والبنى التحتية والبنك المركزي.	لجنة الاستقرار المالي، ولجنة الأمن السيبرانية.	المغرب

• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.



### العملات الرقمية للمصارف المركزية (CBDC) والأصول المشفرة في الدول العربية

حسب مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، بلغ عدد الدول التي تقوم مصارفها المركزية بالبحث والتطوير لإصدار عملة رقمية حوالي 100 مصرف مركزية كما في يوليو 2022، وقد صدرت اثنتان بشكل كامل، وهما eNaira في نيجيريا، التي صدرت في أكتوبر 2021، والدولار الرقمي في جزر البهاما، الذي ظهر لأول مرة في أكتوبر 2020. وحسب صندوق النقد الدولي، تختلف دوافع البلدان لإستكشاف وإصدار العملات الرقمية للمصارف المركزية، على سبيل المثال، كان الدافع الأساسي لجزر البهاما لإصدار العملة الرقمية هو الحاجة إلى خدمة السكان غير المتعاملين مع البنوك أو غير المستفيدين من خدماتها بشكل كافٍ، وإضافةً لهدف تعزيز تعزيز الشمول المالي، يرى الخبراء أن العملات الرقمية الصادرة عن المصارف المركزية يمكن أن تجعل أنظمة الدفع المحلية أكثر متانة وتدعم المنافسة، مما قد يؤدي إلى تحسين فرص الوصول إلى التمويل وزيادة كفاءة المدفوعات وخفض تكاليف المعاملات. لكن في الوقت نفسه، لا زالت المصارف المركزية تبحث عما إذا كانت هناك دواعٍ ملحة لاعتماد العملات الرقمية في الوقت الراهن، علماً أن عدد من المصارف المركزية في دول العالم توصل إلى عدم وجود لهذه الدواعي، على الأقل حالياً. لكن بالمقابل، هناك العديد من المخاطر التي قد تنطوي على استخدام العملات الرقمية، وبالتالي الحاجة إلى مزيد من البحث والدراسة بالخصوص، فمثلاً على المصارف المركزية أن تُقيم قدرتها على إدارة المخاطر التي تفرضها الهجمات الإلكترونية، مع الحرص أيضاً على ضمان خصوصية البيانات والنزاهة المالية، وكذلك قد يكون هناك تحديات ترتبط بالتأثير على فعالية السياسة النقدية.



كما هو الحال في دول العالم، لا زالت المصارف المركزية والسلطات الرقابية تقوم بدراسة إمكانية إصدار عملة رقمية (CBDC) تصدر عنها، وذلك بهدف الإحاطة بالفرص والمخاطر والتحديات المرتبطة بها ومدى مساهمة إصدار مثل هذه العملات في توفير حلول وبنية أساسية لتحويل الأموال عبر الحدود.

في هذا السياق، تعددت الإيجابيات التي ذكرتها بعض المصارف المركزية في الدول العربية حول إصدار العملات الرقمية، حيث أشار بعضها إلى أن التداول بالعملة الرقمية للمصارف المركزية يهدف بالأساس إلى إضفاء صيغة قانونية تحت إشراف المصرف المركزي، كما أن استخدام العملة الرقمية للمصارف المركزية قد يسهم في زيادة الشمول المالي، حيث يمكن للعملات الرقمية للمصارف المركزية أن توفر إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية لأولئك الذين لا يتعاملون مع البنوك. وكما أن العملة الرقمية للمصارف المركزية سوف تعزز الكفاءة والأمن، حيث يمكن معالجة المعاملات التي تستخدم عملات المصارف المركزية الرقمية بشكل أسرع وأكثر أماناً من أنظمة الدفع التقليدية، مما يقلل من مخاطر الإحتيال والأخطاء. كما سوف تسهم في خفض التكاليف، حيث يمكن للعملات الرقمية للمصارف المركزية أن تقلل التكاليف المرتبطة بطباعة وتوزيع وتخزين العملة المادية، فضلاً عن تكاليف معالجة المعاملات وتسويتها، وأيضاً سوف تسمح بزيادة الابتكار، حيث من الممكن أن تحفز عملات المصارف المركزية الرقمية الابتكار في القطاع المالي من خلال توفير منصة لتطوير أنظمة وخدمات دفع جديدة تستفيد من الميزات الفريدة للعملات الرقمية. وفي المقابل تدرک المصارف المركزية وجود بعض المخاطر والتأثيرات السلبية التي قد تهدد الإستقرار المالي.

في هذا الإطار، يعتبر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أول مصرف مركزي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يصدر عملة رقمية للبنوك المركزية (بالجملة-wholesale) خلال تجربة mBridge في العام الماضي، والتي تضمنت معاملات بأموال حقيقية. كما أن مصرف الإمارات المركزي هو أيضاً أول مصرف مركزي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يقوم بتسهيل معاملات العملة الرقمية بالجملة

عبر الحدود ومعاملات العملات الأجنبية مع السلطات القضائية الخارجية، وقد شاركت 5 بنوك تجارية في الإمارات، وتم إنجاز أكثر من 50 معاملة (CBDC) ذات القيمة الحقيقية أثناء التشغيل التجريبي بقيمه إجمالية بلغت 31 مليون درهم إماراتي. في مارس 2023، أعلن مصرف الإمارات المركزي أنه بدأ تنفيذ المرحلة الأولى من استراتيجية العملة الرقمية للمصرف المركزي، وسيشمل ذلك دراسات وتقارير متعددة بينما تستعد لإطلاق العملة الرقمية للمصرف المركزي المحتملة في المستقبل. كما سيتم تنفيذ دراسات الجدوى، والإستقرار المالي، والسياسة النقدية، والدراسات الاقتصادية في المرحلة الأولى لتحديد ما إذا كان مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي سيواصل إصدار عملة رقمية للمصرف المركزي للبيع بالتجزئة أو للبيع بالجملة.

كما يعمل البنك المركزي المصري حالياً بالتعاون مع العديد من الجهات المحلية والدولية لدراسة إمكانية إطلاق عملة رقمية للبنك المركزي، إضافة لذلك يقوم بنك الكويت المركزي حالياً بالتواصل مع المنظمات الدولية - مزودي التكنولوجيا - والجهات البحثية المختصة في مجال إصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية بهدف الإطلاع على تجاربها وبناء توجه لبنك الكويت المركزي بهذا الخصوص. كما يوجد دراسة لبنك المغرب بحيث تم إنشاء لجنة للعملة الرقمية في عام 2021 لاستكشاف مساهمات الإصدار المحتمل لعملة رقمية لبنك المغرب. وقام بنك السودان المركزي أيضاً بتشكيل فريق عمل بنهاية عام 2022 لدراسة إمكانية إصدار بنك السودان المركزي لعملة رقمية. وأضاف مصرف البحرين المركزي أن من أهم المشاريع المستقبلية التي يقوم مصرف البحرين المركزي حالياً على دراستها هو طرح دينار رقمي عبر منصة مدفوعات رقمية متوفرة على مدار الساعة، بحيث يحمل مواصفات مطابقة للدينار الورقي ويكون متاح للعمامة عن طريق المحافظ الإلكترونية وتطبيقات الخدمات المالية. هذا وقد تم الانتهاء من ورقة التصور المبدئي للنظام. كما يعمل مصرف البحرين المركزي في الوقت الحالي على دراسة التجارب العالمية والإطلاع على التوصيات التي أعدتها فرق العمل المتخصصة المنبثقة عن صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية ومنتدى الإقتصاد العالمي من أجل إختيار السياسات المناسبة والتي تتماشى مع هذه المعايير.

شكل (8-18): تطورات إصدار العملات الرقمية لدى المصارف المركزية في الدول العربية



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

فيما يخص العملات المشفرة (Crypto Asset)، فقد حذرت غالبية المصارف المركزية العربية من استخدام الأصول المشفرة وأوضحت ذلك في بياناتها الرسمية، كما قامت بحملات رقابية توعوية للتنبيه من مخاطر الأصول الافتراضية. وفي المقابل نجد أن الإمارات والبحرين تسمح باستخدام الأصول الافتراضية ضمن رقابة فعالة.

في دولة الإمارات العربية المتحدة، يعتبر الإطار التنظيمي للأصول الافتراضية مجزأ، مع وجود جهات تنظيمية مختلفة تنظم الأنشطة المختلفة فيما يتعلق بالأصول الافتراضية على النحو التالي:

(1) البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة (CBUAE): هو المنظم الوحيد للأصول الافتراضية كوسيلة للدفع في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث ينظم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي نشاط خدمات رمز الدفع كجزء من لائحة خدمات مدفوعات التجزئة ونظام البطاقة (RPSCS)، بما في ذلك العملات المستقرة كوسيلة للدفع.

(2) هيئة تنظيم الأصول الافتراضية (VARA): وهي هيئة تنظيمية جديدة متخصصة في التنظيم والإشراف على مزودي خدمات الأصول الافتراضية (VASPs) في دبي. أصدرت هيئة تنظيم الأصول الافتراضية مؤخراً كتيبات قواعد الأصول الافتراضية والأنشطة ذات الصلة فيما يتعلق بعدد من الأنشطة.

(3) هيئة الأوراق المالية والسلع (SCA): وهي هيئة أسواق المال التي لها ولاية قضائية على أسواق رأس المال والأسواق العامة في دولة الإمارات، وهي مسؤولة عن تنظيم الأصول الافتراضية، حيث يتم التعامل مع هذه الأصول كأدوات استثمار.

#### (4) المناطق المالية الحرة (مركز دبي المالي العالمي وسوق أبو ظبي العالمي): دوائر الخدمات المالية الخارجية.

في مملكة البحرين، تشمل رقابة مصرف البحرين المركزي مقدمي خدمات الأصول المشفرة المرخص لهم على الرقابة عن طريق الزيارات الميدانية والرقابة المكتبية. والغرض من الإشراف والتنظيم من قبل مصرف البحرين المركزي هو التأكد من التزام مقدمي خدمات الأصول المشفرة المرخص لهم مع متطلبات المصرف المنصوص عليها في قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية لسنة 2006، والقواعد واللوائح بشكل عام، وفصل الأصول المشفرة (Crypto-Asset (CRA Module) التابع لفصول المجلد السادس من الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي بشكل خاص. ويشمل الإطار التنظيمي الخاص بالأصول المشفرة متطلبات تنظيمية خاصة بطرح الرموز الرقمية، وذلك لتنظيم السوق بشكل نزيه وشفاف. ومن هذا المنطلق، تبنى المصرف النهج القائم على المخاطر من خلال وضع المتطلبات الرقابية التي تتناسب مع نوع النشاط الذي يزاوله المرخص له. وقام مصرف البحرين المركزي بتعديلات على الفصل الخاص بالأصول المشفرة من مجلد التوجيهات السادس للمصرف في مارس 2023 بعد إستشارة الجهات ذات العلاقة في القطاع. وجاءت هذه التعديلات لتواكب المستجدات في أسواق الأصول المشفرة وتماشياً مع أفضل الممارسات ولتعزيز متطلبات حماية المستثمرين ضمن خطة المصرف لتطوير سوق الأصول المشفرة في البحرين للسعي لتحقيق أهداف مع خطة التعافي الاقتصادي.

#### الخلاصة

خطت المصارف المركزية في الدول العربية خطوات واسعة في مجال التقنيات المالية الحديثة، لما لذلك من آثار إيجابية على تعزيز الشمول المالي وفرص استخدام الخدمات المالية، وتحسين كفاءة الخدمات المصرفية وتعزيز التنافسية، وتخفيض كلفة العمليات وزيادة سرعة تقديم الخدمات المصرفية. لكن في الوقت نفسه ينبغي أن يكون هنالك توازن بين فرص الإستفادة من التقنيات المالية الحديثة وفهم مخاطرها بحيث لا تهدد الإستقرار المالي، حيث تشمل هذه المخاطر والتحديات: المخاطر السيبرانية والمخاطر المتعلقة بالأهمية النظامية والمخاطر القانونية ومخاطر أطراف أخرى والسيولة ومخاطر تشغيلية وغيرها، وقد أولت المصارف المركزية العربية المخاطر الناجمة عن إستخدام التقنيات المالية الحديثة إهتماماً بالغاً، لا سيما المخاطر السيبرانية، كما تبنت نهج فعال للتنظيم والرقابة وأصدرت تعليمات تخص شروط الترخيص، والملاءة المالية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحماية المستهلك المالي وغيرها. وتبرز الحاجة إلى مواصلة المصارف المركزية بتطوير إستخدام التقنيات المالية الحديثة بشكل متناسب مع الحد من المخاطر الناشئة عنها ومواكبة أفضل المعايير والممارسات الدولية بالخصوص، ودراسة جدوى إصدار العملات الرقمية ومدى تحقيق الغاية المرجوة منها دون إحداث مخاطر نظامية تهدد الإستقرار المالي. كما من الأهمية بمكان تعزيز دور إدارات الإستقرار المالي في تقييم مخاطر التقنيات المالية الحديثة وإجراء تمارين محاكاة للأزمة السيبرانية وإختبارات أوضاع ضاغطة تأخذ في الإعتبار المخاطر السيبرانية وأثرها



على المراكز المالية للقطاع المالي. كما هناك دور هام يجب أن تلعبه المصارف المركزية مع كافة المؤسسات الوطنية المعنية من خلال تعزيز الوعي بمخاطر التقنيات المالية الحديثة.

## الفصل التاسع

### مؤشرات الإستقرار المالي: المنهجيات والأغراض

تعد الأزمات المالية من أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة المالية والمصرفية وتهدد إستقرارها. كما أن مواجهة الأزمات والتقلبات المالية والحفاظ على الإستقرار المالي من أهم الأهداف الرئيسية التي تسعى السلطات الرقابية لتحقيقها. لذلك برزت الحاجة إلى بناء مؤشر يعبر عن حالة النظام المالي في الدول العربية من خلال مجموعة من المتغيرات يمكن من خلالها تحديد التحديات التي تواجه هذا النظام.

في هذا الإطار، طورت السلطات الرقابية أنظمة جديدة لعملية الرقابة المستمرة على المستويين الجزئي والكلي، تمثلت في تطوير أنظمة الإنذار المبكر ومؤشرات الإستقرار المالي، وذلك لتقييم المخاطر المحتملة التي من الممكن أن يتعرض لها النظام المالي، حيث تُعتبر مؤشرات الإستقرار المالي بمثابة أدوات أو نظام إنذار مبكر يساهم في فهم المخاطر المحيطة بالنظام المالي، بما يقلل من احتمالية حدوث الأزمات، فضلاً عن تخفيض تكاليف معالجتها في حال وقوعها. لذا فإن معظم السلطات الرقابية أصبحت تولي اهتماماً بالغاً بموضوع مؤشرات الإستقرار المالي، وقد أثبتت التجارب أهمية وجود إطار احترازي للتعامل مع القطاع المالي، حيث إن من أبرز التحديات التي تواجه السلطات الرقابية المشرفة على القطاعين المالي والمصرفي، هو ضمان وجود إشراف فعال على المستويين الجزئي والكلي وتوفير أدوات للتقييم المستمر لصحة ومتانة المراكز المالية للمؤسسات المالية، بما ينعكس إيجاباً على الإستقرار المالي. بالتالي، فإن التعامل مع الأزمات المصرفية يجب أن يبدأ بتوفير أدوات بهدف توقع الأزمة قبل حدوثها، بما يعزز من فعالية الرقابة الإحترازية الكلية وتحديد ومراقبة والحد من المخاطر على النظام المالي ككل.

### الهدف من تطوير مؤشر الإستقرار المالي

تتبع أهمية تطوير مؤشر الإستقرار المالي من ضرورة وجود مؤشر كمي يقيس مستوى الإستقرار المالي بموضوعية ويعمل كأداة للتوجيه والإنذار المبكر، ويعد أداة مكملة لأدوات الإنذار المبكر الأخرى مثل إختبارات الأوضاع الضاغطة، والنماذج القياسية، وخارطة المخاطر، والقيمة المعرضة للمخاطر، وغيرها. حيث ينذر متخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض النظام المالي لأزمة مالية قبل وقوعها، لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية. تبرز أهمية تطوير مؤشر قياسي للإستقرار المالي من خلال ما يلي:

- توفير أداة لتقييم سلامة النظام المالي مبنية على مقاييس كمية وموضوعية.
- يساعد على ترسيخ مبدأ الشفافية والإفصاح، وإتاحة مختلف المعلومات للسوق والمتعاملين مع النظام المالي.
- توجيه الانتباه للمخاطر والتحديات المختلفة (لا سيما النظامية منها).
- مقارنة أداء القطاع المالي بين الدول.
- مراقبة تطور بعض المتغيرات المهمة ومقارنتها عبر الزمن (من خلال رسم خارطة المخاطر).

- يعد مؤشر الإستقرار المالي أداة تكميلية لأنظمة الإنذار المبكر واختبارات الأوضاع الضاغطة، من خلال ما يعكسه ويحدده من درجة المخاطر أو التقلبات في النظام المالي.
- يعد مؤشر الإستقرار المالي أداة تعكس أهم التطورات في القطاع المالي ومستوى المخاطر المحتملة.

تتطلب عملية بناء المؤشر توفر قاعدة بيانات شاملة، حيث أن رصد وتقييم المخاطر النظامية المحتملة ينبغي أن يستند إلى مجموعة واسعة من البيانات ذات الصلة على مستوى الإقتصاد الكلي ومؤشرات الرقابة الإحترازية وأسواق رأس المال والعقارات، فضلاً عن البيانات التي يتم الحصول عليها من السوق، إذ أن تطوير الهيكل المناسب والإجراءات لجمع كافة أنواع البيانات ذات الصلة وبطريقة تضمن السرية التامة في استخدام البيانات الدقيقة، تمثل تحدياً كبيراً، الأمر الذي يتطلب تطوير التحليل والمعرفة بالسوق والإقتصاد، والخبرة الإشرافية، فضلاً عن رصد حالات التعرض للمخاطر في الأسواق والمؤسسات المالية.

### الدراسات والتجارب الدولية بخصوص مؤشر الإستقرار المالي

هنالك العديد من الدراسات التي حاولت إيجاد مؤشر يقيس الإستقرار المالي، فقد قام جيرسل وهيرمانك (2006) ببناء مؤشر إجمالي للإستقرار المالي في جمهورية التشيك، استناداً إلى قيم مؤشرات المتانة المالية الرئيسية للبنوك، حيث تم تطبيع البيانات باستخدام المنهجية المعيارية<sup>55</sup> (Standardization) وتجميع المتغيرات التي تم الإعتماد في إختيارها على أفضل الممارسات الدولية الحديثة، كما تم تحديد أوزان ترجيحية لكل متغير، بناءً على اجتهاد وخبرة الذين قاموا بتطوير المؤشر كما يلي:

1. نسبة كفاية رأس المال: أُعطيت وزن ترجيحي 5 في المائة<sup>56</sup>، وتأثيرها إيجابي (علاقة طردية) على مؤشر الإستقرار المصرفي.
2. جودة الاصول: ممثلة بنسبة التسهيلات الغير عاملة إلى اجمالي التسهيلات، وقد أُعطيت وزن ترجيحي 25 في المائة وتأثيرها سلبي على المؤشر (علاقة عكسية).
3. الربحية: ممثلة بنسبتي العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وقد أُعطيت معامل الربحية وزن ترجيحي 25 في المائة، وتأثيره إيجابي على المؤشر.
4. السيولة: ممثلة بنسبتي الأصول عالية السيولة إلى اجمالي الأصول، ونسبة الأصول عالية السيولة إلى ودائع العملاء، وقد أُعطيت وزن ترجيحي 25 في المائة، وتأثيرها إيجابي على المؤشر.
5. مخاطر سعر الفائدة: ممثلة بنسبة صافي مراكز إجمالي الميزانية العمومية لثلاثة أشهر إلى إجمالي الأصول، وقد أُعطيت وزن ترجيحي 10 في المائة وتأثيرها إيجابي على المؤشر.

<sup>55</sup> تم تطبيع المؤشرات الفرعية (di) عن طريق طرح قيمة الوسط الحسابي ( $\mu$ ) من قيمة المؤشر ( $A_i$ ) ومن ثم قسمة قيمة الناتج على

$$di = \frac{A_i - \mu}{\sigma}$$

الانحراف المعياري ( $\sigma$ ) لكل مؤشر وفق المعادلة

<sup>56</sup> يشير الباحث بأن السبب وراء إعطاء نسبة كفاية رأس المال وزن قليل هو لتخفيف أثرها على المؤشر وذلك لأن القيم كانت عالية جداً خلال الفترة (2000-2003) الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في قيمة المتوسط الحسابي للقيم والذي قد يخلق تشوهاً في المؤشر.

6. مخاطر سعر الصرف: ممثلة بنسبتي القيمة المطلقة لصافي إجمالي المراكز بالعملة الأجنبية إلى رأس المال الأساسي (Tier 1 capital)، والقيمة المطلقة لصافي مراكز الميزانية العمومية بالعملة الأجنبية إلى رأس المال الأساسي (Tier 1 capital)، وقد أُعطيت وزن ترجيحي 10 في المائة وتأثيرها سلبي على المؤشر.

من جانب آخر، قام البنك المركزي التركي (2006) ببناء مؤشر القوة المالية، حيث إستخدم ست مؤشرات فرعية تعطي: كفاية رأس المال، وجودة الموجودات، والسيولة، والربحية، ومخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة، إلا أنه تم اعطاء المتغيرات أوزان ترجيحية متساوية.

من جانب آخر، خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة، تضمن تقرير آفاق الإقتصاد العالمي (2011-2008)، بناء مؤشر الإجهاد المالي، للإشارة إلى نوبات التوتر المالي، وإعتمد التقرير متوسطاً مرجحاً متكافئاً لسبع متغيرات مرتبطة بعائدات سوق الأوراق المالية، والعملات الأجنبية، والديون الحكومية، والإحتياطيات الدولية، والمخاطر، والسيولة، والربحية المصرفية. وقد تم تطبيق منهجية التطبيع باستخدام الطريقة المعيارية للمتغيرات، ومن ثم تجميع المتغيرات الفردية، باستخدام المتوسطات المرجحة للوصول إلى مؤشر الإجهاد المالي الكلي.

كذلك وضع أبليسكو (2010) مؤشراً للإستقرار الكلي للنظام المالي الروماني، يتكون من 20 متغير تتعلق بنمو وضعف وسلامة النظام المالي بالإضافة إلى الإقتصاد الدولي، حيث تم إعطاء وزن أكبر للقطاع المصرفي، من خلال إستخدام معظم المتغيرات من واقع مؤشرات البنوك، نظراً إلى أن القطاع المصرفي يتسم بأهمية كبيرة في النظام المالي الروماني، حيث تم إستخدام عملية تطبيع البيانات تم استخدام منهجية التطبيع التجريبي<sup>57</sup> (Empirical Normalization) وفق الآتي:

1. تم تجميع المؤشرات الفردية في أربعة مؤشرات مركبة وهي:

أ. مؤشر التنمية المالية (يتكون من أربع مؤشرات فردية).

ب. مؤشر الضعف المالي (يتكون من ثمان مؤشرات فردية).

ج. مؤشر السلامة المالية (يتكون من خمس مؤشرات فردية).

د. مؤشر المناخ الإقتصادي العالمي (يتكون من ثلاث مؤشرات فردية).

2. بعد تطبيع قيمة المؤشرات، تم حساب المؤشر النهائي، وذلك بالوسط الحسابي الترجيحي للمؤشرات المركبة الأربع.

<sup>57</sup> تم تطبيع المؤشرات الفرعية (di) عن طريق طرح القيمة الصغرى (min) للمؤشر الفرعي من قيمة المؤشر (A<sub>i</sub>) ثم قسمة الناتج على

$$di = \frac{Ai - \min}{\max - \min}$$

مدى المؤشر الفرعي وفق المعادلة

من جانبه، عمل تشينغ وتشوي (2011) على تطوير مؤشر تجميعي لقطاع ماكاو المصرفي، لتقييم حالة إستقراره في إطار نظام الإنذار المبكر، حيث تم تطوير المؤشر كمتوسط مرجح لمجموعة من المؤشرات المختارة التي تغطي جوانب مختلفة من الإستقرار المالي كما يلي:

1. تم تطبيع البيانات باستخدام منهجيتين مختلفتين، وهما: المنهجية المعيارية ومنهجية التطبيع التجريبي، وتم إستخدام البيانات المطبوعة الناتجة من كل منهجية على حده في إستكمال بناء مؤشر الإستقرار المالي (وقد كانت نتائج المؤشر متناسقة بشكل كبير عند تطبيق أي من المنهجتين).
2. تم جمع البيانات المطبوعة في مؤشر واحد باستخدام الوسط الحسابي، علماً أنه تم إعطاء وزن موحد لجميع البيانات ضمن المؤشرات الفرعية.
3. تم إحتساب المتوسط الترجيحي للمؤشرات الفرعية الثلاث (مؤشر المتانة المالية، مؤشر الهشاشة المالية ومؤشر البيئة الإقتصادية الإقليمية)، لحساب مؤشر تجميعي للإستقرار المالي، بحيث تم إعطاء مؤشر المتانة المالية وزن ترجيحي 60 في المائة بناءً على اجتهاد الباحث، والذي يوضح مدى أهميته بتأثيره على الإستقرار المالي، وتم اعطاء وزن ترجيحي 40 في المائة للمؤشرين المتبقين.

أما البنك المركزي النيجيري، فقد قام بتطوير مؤشر إستقرار القطاع المصرفي، بحيث إستخدم منهجية تجمع بين السلامة المصرفية ونقاط الضعف في الإقتصاد الكلي وتأثير البيئة المالية الخارجية كالتالي:

1. في عملية تطبيع البيانات تم إستخدام المنهجية المعيارية.
2. تم تقسيم البيانات إلى مؤشرات فرعية وهي مؤشر المتانة المصرفية، مؤشر الهشاشة المصرفية ومؤشر البيئة الإقتصادية.
3. تم إحتساب المؤشر الفرعي بجمع البيانات المطبوعة على عددها (الوسط الحسابي).
4. تم جمع المؤشرات الفرعية الثلاث مضروبة بالوزن الترجيحي لكل منها.

كما قام بنك جامايكا بتطوير مؤشر إستقرار مالي كلي، باستخدام بيانات القطاع المصرفي خلال الفترة (2010-1997) إضافةً إلى تجميع العوامل الإقتصادية الجزئية، والكلية، والدولية في مقياس واحد للإستقرار المالي. حيث تم إختيار 19 متغيراً ضمن أربع مؤشرات فرعية، بحيث تغطي جميع جوانب الإستقرار المالي، وهي: مؤشر التطور المالي، مؤشر الضعف المالي، مؤشر المتانة المالية ومؤشر الحالة الإقتصادية العالمية؛ وذلك لبناء مؤشر إستقرار مالي كلي حسب الخطوات التالية:

1. تم تعديل البيانات حسب تأثيرها على الإستقرار المالي (إيجابي أم سلبي).
2. تم تطبيع البيانات حسب منهجية التطبيع التجريبي.
3. تم إحتساب المؤشرات الفرعية كمتوسط بسيط لمجموع البيانات على عددها، وذلك للمؤشرات الفرعية الأربعة.

4. تم إحتساب مؤشر الإستقرار المالي كمتوسط مرجح للمؤشرات الفرعية، وقد تم تحديد أوزان هذه المؤشرات حسب عدد المتغيرات الخاصة بكل مؤشر، حيث تم إعطاء مؤشر الضعف المالي أعلى وزن كونه يتضمن 8 متغيرات، بينما أقل وزن كان من نصيب مؤشر الحالة الاقتصادية العالمية كونه يتضمن 3 متغيرات فقط.
5. هذا بالإضافة إلى التنبؤ بقيمة المؤشر لمدة سنة مستقبلية وفق منهجية (Monte Carlo Simulation).

### أولاً: مؤشر الإستقرار المالي في الدول العربية

#### [إعداد مؤشر الإستقرار المالي في الدول العربية The Arab Financial Stability Index (AFSI)]

هنالك إهتمام متزايد لدى الدول العربية لتطوير مقياس كمي يعبر عن حالة النظام المالي وسلامته، كمؤشر للإستقرار المالي الكلي، بما يسهل عملية المقارنة بين الدول وتحليل حالة الإستقرار المالي عبر الزمن، علماً أنه من الممكن أن تختلف المنهجيات من دولة إلى أخرى حسب طبيعة النظام المالي والبيئة الإقتصادية لتلك الدول. في ضوء أن عدد من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية قامت بتطوير مؤشر إستقرار مالي يُراعي خصوصية أنظمتها المالية والإقتصادية، فمن الصعوبة بمكان إستخدام منهجية بمتغيرات موحدة على مستوى كل دولة عربية. في ضوء ذلك، قام صندوق النقد العربي بالتعاون مع فريق عمل الإستقرار المالي في الدول العربية بتطوير مؤشر تجميعي للإستقرار المالي في الدول العربية، يهدف إلى قياس مستوى الإستقرار المالي على صعيد المنطقة العربية ككل. يسعى صندوق النقد العربي بالتعاون مع فريق عمل الإستقرار المالي باستمرار إلى مراجعة وتطوير المؤشر بصفة دورية، أخذاً بالاعتبار التطورات الحاصلة في القطاع المالي والبيئة الإقتصادية والإستثمارية.

#### مكونات مؤشر الإستقرار المالي في الدول العربية (AFSI)

أ. المتغيرات المستخدمة في منهجية إحتساب مؤشر الإستقرار المالي في الدول العربية: يتكون المؤشر من أربعة مؤشرات رئيسة على النحو التالي، مفصلة في الجدول رقم (1-9):

1. مؤشر القطاع المصرفي: يتكون من 10 مؤشرات فرعية، وهي: نسبة كفاية رأس المال، ونسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون، ونسبة صافي الديون غير العاملة إلى قاعدة رأس المال، ونسبة تغطية مخصصات القروض، ونسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات السائلة، ونسبة إجمالي الديون إلى إجمالي ودائع العملاء، ونسبة العائد على الأصول، ونسبة العائد على حقوق الملكية، ونسبة إجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل، ونسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل.

2. مؤشر الاقتصاد الكلي: يتكون من 6 مؤشرات فرعية، وهي: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ونسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نمو الإيرادات الحكومية، ومعدل التضخم، ونسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
3. مؤشر سوق رأس المال: يتكون من مؤشرين فرعيين، وهما: المؤشر المركب لصندوق النقد العربي، ونسبة القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.
4. مؤشر الدورة المالية: يتكون من مؤشر واحد يقيس فجوة الائتمان، أي الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبين اتجاه هذه النسبة على المدى الطويل باستخدام هودريك-بريسكوت فلتر (The Hodrick–Prescott filter).
- الجدول رقم (9-1): المتغيرات المستخدمة في منهجية احتساب مؤشر الإستقرار المالي في الدول العربية (AFSI)

المتغيرات الفرعية	المتغيرات	المؤشر الرئيسي
نسبة كفاية رأس المال	كفاية رأس المال	مؤشر القطاع المصرفي
الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون	جودة الأصول	
صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات إلى قاعدة رأس المال		
نسبة التغطية (المخصصات إلى الديون غير العاملة)		
نسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات السائلة	السيولة	
نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي ودائع العملاء	الربحية	
نسبة العائد على الأصول (ROA)		
نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)		
إجمالي المصروفات (من غير الفوائد) إلى إجمالي الدخل هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل		
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر الإقتصاد الكلي	
نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي		
نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي		
معدل نمو الإيرادات الحكومية		
معدل التضخم		
نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر سوق رأس المال	
المؤشر المركب لصندوق النقد العربي		
القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر الدورة المالية	
فجوة الائتمان (الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين اتجاه النسبة على المدى الطويل)		

\* المصدر: رامي عبيد (2020)، ورقة مرجعية حول منهجية احتساب مؤشر الإستقرار المالي للدول العربية (صندوق النقد العربي).

ب. طريقة احتساب المتغيرات المستخدمة في المؤشر ودلالاتها: نستعرض فيما يلي طريقة احتساب مؤشرات ودلالاتها:

1. نسبة كفاية رأس المال: وفقاً لمعيار بازل، فإن نسبة كفاية رأس المال تشمل جميع عناصر رأس المال (Tier1+Teir2) بعد استبعاد التعديلات الرقابية (الطروحات) إلى الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل في جميع الأوقات. ولعل أهم التعديلات ضمن معيار بازل III تتمثل في تعزيز وتحسين نوعية وكمية رؤوس الأموال لدى البنوك من خلال احتفاظها برؤوس أموال بجودة ونوعية عالية، تمتاز بقدرة مرتفعة على مواجهة المخاطر واستيعاب الخسائر. وحسب هذا المعيار، فإن تعريف رأس المال يركز على الجزء الذي يتصف بأعلى جودة والمسمى "حقوق حملة الأسهم العادية"، علماً أنه بموجب مقررات بازل III، فإن رأس المال التنظيمي للبنوك يجب ألا يقل عن 10.5 في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر.

في هذا الإطار، تعتبر نسبة كفاية رأس المال من أهم النسب التي تقيس سلامة ومثانة المراكز المالية للبنوك، حيث تعزز كفاية رأس المال قدرة البنوك على مواجهة الصدمات والمخاطر المرتفعة وبالتالي حماية أموال المودعين. وكلما زادت هذه النسبة ضمن حدود معينة كلما كان لها تأثير إيجابي على الإستقرار المالي.

2. نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون: تعكس هذه النسبة جودة أصول القطاع المصرفي، فكلما انخفضت، كلما زاد مستوى الإستقرار المالي. تُعتبر هذه النسبة من أهم النسب التي تقيس جودة الأصول لدى البنوك، حيث إن مخاطر الإعسار المالي للبنوك تبدأ في أغلبها من نوعية الأصول.

3. نسبة صافي الديون غير العاملة (بعد طرح المخصصات) إلى قاعدة رأس المال: إن انخفاض هذه النسبة يدل على انخفاض مخاطر الائتمان لدى القطاع المصرفي، وبالتالي مستوى استقرار مالي أعلى.

4. نسبة التغطية (المخصصات إلى الديون غير العاملة): تشمل هذه النسبة جميع المخصصات أخذاً بالاعتبار المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9)، حيث إن حجم المخصصات يُعبر بشكل أكبر عن قدرة القطاع المصرفي على مواجهة مخاطر الائتمان. إن تطبيق معيار (IFRS9) وبناء مخصصات إضافية بشكل تحوطي منذ اليوم الأول لمنح الائتمان، وبحيث يأخذ بالاعتبار البعد التنبؤي لتعثر الائتمان، سيُعزز من قدرة البنوك على مواجهة مخاطر الائتمان.



5. نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الإلتزامات السائلة: تقيس هذه النسبة قدرة القطاع المصرفي على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل من الأصول السائلة عالية الجودة أو قاعدة الأموال المستقرة (حسب التعريف المستخدم في الدولة). ويُمكن قياسها باستخدام معيار تغطية السيولة (LCR).
6. نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي ودائع العملاء: تُعتبر نسبة القروض إلى الودائع أداة هامة للتنبؤ بإمكانية تعرض القطاع المصرفي لتحديات إضافية لقياس قدرته على تغطية القروض بتمويل مستقر، غالباً يتكون من ودائع الأفراد وودائع الشركات غير المالية. فعندما تتجاوز القروض قيمة الودائع، تواجه البنوك فجوة تمويل تؤدي إلى تقييد دخولها إلى الأسواق المالية. وكلما كانت فجوة التمويل كبيرة كلما زادت احتمالية تعرض البنوك لمخاطر السيولة، لكن في المقابل، فإن هذه النسبة لا تراعي هيكل الإستحقاق لكل من التسهيلات والودائع، حيث من المعروف أن آجال التسهيلات تكون عادةً أطول زمنياً من آجال الودائع.
7. نسبة العائد على الأصول (ROA): يشير معدل العائد على الموجودات بصورة أساسية إلى كفاءة عملية منح الإئتمان، وقدرة القطاع المصرفي على المحافظة على الأصول، وتنميتها من خلال تحقيق عوائد مناسبة عليها، مما يعزز من تدفق الاستثمارات للقطاع المصرفي، وزيادة درجة الثقة في سلامته.
8. نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE): إن بقاء معدل العائد على حقوق الملكية ضمن مستويات موجبة جيدة يشير إلى الأداء الجيد للبنوك وفعاليتها في استخدام رأسمالها، الأمر الذي يعزز من قدرتها على مواجهة الخسائر التي من الممكن أن تتعرض لها مستقبلاً.
9. نسبة إجمالي المصروفات (من غير الفوائد) إلى إجمالي الدخل: تعتبر نسبة إجمالي المصروفات (من غير الفوائد) إلى إجمالي الدخل من أهم النسب التي تقيس الكفاءة التشغيلية (CIR) للبنوك، فارتفاع النسبة يدل على وجود ضعف لدى القطاع المصرفي في التحكم في مصاريفه.
10. نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل: يقيس هذا المؤشر الكفاءة التشغيلية للبنوك، من خلال إتمادها على تحقيق إيرادات من أعمالها الرئيسية المتمثلة في دورها كوسيط بين المدخرين والمستثمرين.
11. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: من المعروف أن ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يعكس حالة الإقتصاد وقوته. كما أن انخفاض معدل النمو الإقتصادي يؤدي إلى زيادة الديون غير العاملة، نتيجة تراجع النشاط الإقتصادي، وبالتالي تراجع قدرة العملاء على سداد ديونهم.

12. نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي: إن وجود عجز جوهري في الحساب الجاري يبين فيما إذا كان هنالك خللاً في الإقتصاد الكلي، الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي على الإستقرار المالي.

13. نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي: إن ارتفاع الدين الحكومي بشكل كبير قد يكون له أثر سلبي على الإستقرار المالي.

14. معدل نمو الإيرادات الحكومية: إن ارتفاع معدل نمو الإيرادات الحكومية (من غير المنح) وتنوعها له أثر إيجابي على الإستقرار المالي.

15. معدل التضخم: إن إستقرار الإقتصاد الكلي هو في المقام الأول إستقرار الأسعار على المدى المتوسط والطويل، أي أنه كلما زادت نسبة التضخم قلت القوة الشرائية للعملة، مما يحدث أثر سلبي على الإستقرار المالي.

16. نسبة الإحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي: كلما زادت الإحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي كلما تعزز إستقرار العملة المحلية، مما يعكس ايجاباً على الإستقرار النقدي والمالي والإقتصادي.

17. المؤشر المركب لصندوق النقد العربي: يقوم الصندوق بإحتساب مؤشر خاص بكل سوق. وهذه المؤشرات مرجحة بالقيمة السوقية باستخدام مؤشر باش المتسلسل. وتحتسب الأسعار بالدولار الأمريكي في نهاية الفترة. ويتم قياس التغير في قيمة المكونات، معدلة لإستيعاب التغيرات في القيمة السوقية الناتجة عن إضافة أو حذف أسهم من المؤشر. يقيس المؤشر المركب أداء الأسواق المالية العربية مجتمعة.

18. القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي: بحسب معايير المؤسسات المالية العالمية، فإن مؤشر القيمة السوقية للأسهم المدرجة بأسواق المال إلى الناتج المحلي الإجمالي، يعتبر من أهم المؤشرات التي يتم أخذها بعين الاعتبار عند إعداد تقارير التنافسية للدول على المستوى الدولي. في كثير من الأحيان يكون النمو في القيمة السوقية سببه عدة عوامل إيجابية، بما يشمل تحسن أسعار أسهم الشركات المتداولة في الأسواق، وإدراج شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموال شركات مدرجة، وتدفق استثمارات أجنبية جديدة، وثقة المستثمرين.

تبرز أهمية البحث مستقبلاً في تضمين المؤشر القياسي لأسعار الأسهم والمؤشر القياسي لأسعار العقارات ضمن مؤشر الإستقرار المالي، فهي المعايير الأنسب لقياس فقاعات الأسهم والعقارات. تقوم بعض الدول بمقارنة المؤشرين من منظورين، الأول، يتمثل في مقارنة ارتفاع المؤشرين مع سنة الأساس، والثاني، يتم فيه مقارنة النمو السنوي للمؤشرين مع معدل نمو التضخم لمعرفة مدى

الانسجام. ومن المعلوم أن هذين المؤشرين أساسيين لاحتساب الدورة المالية ( Financial Cycle). علماً أنه لم يتم الأخذ بهما – بالرغم من أهميتهما- ضمن المنهجية، نظراً لعدم احتسابهما في العديد من الدول العربية.

19. فجوة الائتمان (الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين اتجاه النسبة طويل الأجل): فيما يخص منهجية احتساب فجوة الائتمان فسيتم استخدام المنهجية التالية:

- إيجاد ناتج جمع الائتمان الخاص لجميع الدول في بسط النسبة. وكذلك إيجاد ناتج جمع الناتج المحلي الاجمالي في مقام النسبة.
- تم احتساب الاتجاه باستخدام (Hodrick–Prescott filter) والفجوة لهذه النسبة.

سيتم في السنوات القادمة، الأخذ بالإعتبار ما ورد في تقرير فريق عمل مركز التنمية العالمية ( Making Basel III Work for Emerging Markets and Developing Countries) الذي انتقد احتساب (CCyB) بناءً على الاتجاه طويل الأجل لنسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث أوصى التقرير أن يكون الاتجاه قصير الأجل وليس طويل الأجل (وعليه تم اعتماد اتجاه النسبة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة لاختبار وجود نمو مفرط للائتمان الخاص من عدمه). تُعتبر هذه النسبة من أهم المؤشرات والمقاييس التي تستخدم في مراقبة المخاطر النظامية التي قد تؤثر على النظام المالي ككل، إن زيادة الفجوة بين نمو الائتمان ونمو الناتج المحلي الإجمالي، تدل على توجه جزء كبير من التسهيلات لتمويل أغراض إستهلاكية غير منتجة، قد تؤدي الى تباطؤ النمو الإقتصادي في حال كانت التسهيلات موجهة نحو شراء السلع المستوردة، بما ينعكس سلباً على الميزان التجاري والإستقرار المالي.

#### أوزان المؤشرات المستخدمة في المنهجية

تم احتساب الأوزان من خلال إيجاد معدل الأوزان الترجيحية التي قامت المصارف المركزية بتزويد صندوق النقد العربي به من خلال أعضاء فريق الإستقرار المالي في الدول العربية، بعد إستبعاد أعلى وأدنى قيمة، وذلك لتجنب إدخال القيم المتطرفة (Outliers)، والجدول رقم (9-2) يبين تفاصيل هذه الأوزان، علماً أنه تم إختيار الأوزان بناءً على آراء الخبراء (Expert Judgment):

الجدول رقم (9-2): المتغيرات المستخدمة في منهجية إحتساب مؤشر الإستقرار المالي في الدول العربية (AFSI)

الصيغة المستخدمة	وزن المؤشر (w) الرئيس	الوزن الترجيحي w (بعد حذف القيمة الصغرى والعظمى)	المتغيرات الفرعية	المتغيرات	المتغير الرئيس
$BI = \sum_{n=1}^{10} (d_n w_n)$	53.0%	13.0%	نسبة كفاية رأس المال	كفاية رأس المال	مؤشر القطاع المصرفي (BI)
		5.0%	الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون	جودة الأصول	
		5.0%	صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات إلى قاعدة رأس المال		
		5.0%	نسبة التغطية (المخصصات إلى الديون غير العاملة)		
		6.0%	نسبة الأصول السائلة إلى الإلتزامات السائلة	السيولة	
		6.0%	نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي ودائع العملاء		
		3.0%	نسبة العائد على الأصول (ROA)	الربحية	
		3.0%	نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)		
		4.0%	إجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل		
		3.0%	هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل		
$EI = \sum_{n=1}^6 (d_n w_n)$	24.0%	4.0%	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر الاقتصاد الكلي (EI)	
		4.0%	نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي		
		4.0%	نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي		
		4.0%	معدل نمو الإيرادات الحكومية		
		4.0%	معدل التضخم		
		4.0%	نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي		
$CI = \sum_{n=1}^2 (d_n w_n)$	15.0%	7.5%	المؤشر المركب لصندوق النقد العربي	مؤشر سوق رأس المال (CI)	
		7.5%	القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي		
$FI = d_n w_n$	8%	8.0%	فجوة الائتمان (الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين اتجاه النسبة طويل الأجل)	مؤشر الدورة المالية (FI)	
d* تمثل قيمة المتغير بعد التطبيع حسب ما يتم توضيحه لاحقاً	100.0%	100.0%	المجموع		

### علاقة المتغيرات المستخدمة في المنهجية بمؤشر الإستقرار المالي

يُبين الجدول (9-3) أثر المتغيرات المستخدمة في المنهجية على مؤشر (AFSI)، علماً أن المتغيرات التي لها علاقة عكسية سيتم إعطائها إشارة سالبة قبل تطبيع البيانات:

الجدول رقم (9-3): علاقة المتغيرات المستخدمة بمؤشر الإستقرار المالي في الدول العربية (AFSI)

المتغير الرئيسي	المتغيرات	المتغيرات الفرعية	العلاقة بين المتغير ومؤشر AFSI	
مؤشر القطاع المصرفي BI	كفاية رأس المال	نسبة كفاية رأس المال	طردية	
		جودة الأصول	الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون	عكسية
			صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات إلى قاعدة رأس المال	عكسية
	السيولة	نسبة التغطية (المخصصات إلى الديون غير العاملة)	نسبة التغطية (المخصصات إلى الديون غير العاملة)	طردية
			نسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات السائلة	طردية
		الربحية	نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي ودائع العملاء	عكسية
			نسبة العائد على الأصول (ROA)	طردية
	مؤشر الاقتصاد الكلي EI	نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)	نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)	طردية
			نسبة العائد على الأصول (ROA)	طردية
		إجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل	إجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل	عكسية
هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل			طردية	
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي			طردية	
معدل التضخم		نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	عكسية	
		نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي	عكسية	
		معدل نمو الإيرادات الحكومية	طردية	
		معدل التضخم	عكسية	
مؤشر سوق رأس المال CI		نسبة الإحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الإحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي	طردية
	المؤشر المركب لصندوق النقد العربي		طردية	
	القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي	القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي	طردية	
مؤشر الدورة المالية FI	فجوة الائتمان (الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين اتجاه النسبة طويل الأجل)	فجوة الائتمان (الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين اتجاه النسبة طويل الأجل)	عكسية	

### منهجية احتساب مؤشر الإستقرار المالي في الدول العربية (AFSI)

وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، يتم احتساب المؤشر سنوياً حسب المنهجية التالية:

1- تحويل البيانات الأساسية إلى قيم معيارية وفقاً للطريقة التجريبية (Empirical Normalization) التالية:

$$d_{jt} = \frac{X_{jt} - X_{jmin}}{X_{jMax} - X_{jmin}}$$

حيث:

$d_{jt}$  = القيمة المعيارية للمتغير (j) في الفترة (t).

$X_{jt}$  : يمثل قيمة المتغير (j) في الفترة (t).

Min = أقل قيمة للمتغير خلال فترة الاحتساب.

Max = أكبر قيمة للمتغير خلال فترة الاحتساب.

2- ترجيح المؤشرات الفرعية sub-index وفق الصيغة التالية:

$$I_t = \sum_{j=1}^n \omega_j d_{jt}$$

حيث أن:

$I_t$ : يمثل قيمة المؤشر الفرعي.

n : يمثل عدد المتغيرات.

$\omega_j$  : يمثل الوزن الممنوح للمتغير.

3- حساب المؤشر التجميعي للإستقرار المالي وفق الصيغة التالية:

$$\begin{aligned} AFSI_t &= \sum_{j=1}^n \omega_{jBI} d_{jt} + \sum_{j=1}^n \omega_{jEI} d_{jt} + \sum_{j=1}^n \omega_{jCI} d_{jt} + \omega_{jFI} d_{jt} \\ &= BI + EI + CI + FI \end{aligned}$$

AFSI مؤشر الإستقرار المالي العربي.

$\omega_i$  : الأوزان الترجيحية.

BI : مؤشر القطاع المصرفي.

EI : مؤشر الإقتصاد الكلي.

CI : مؤشر سوق رأس المال.

FI : مؤشر الدورة المالية.

t : العام الذي يتم فيه الإحتساب.

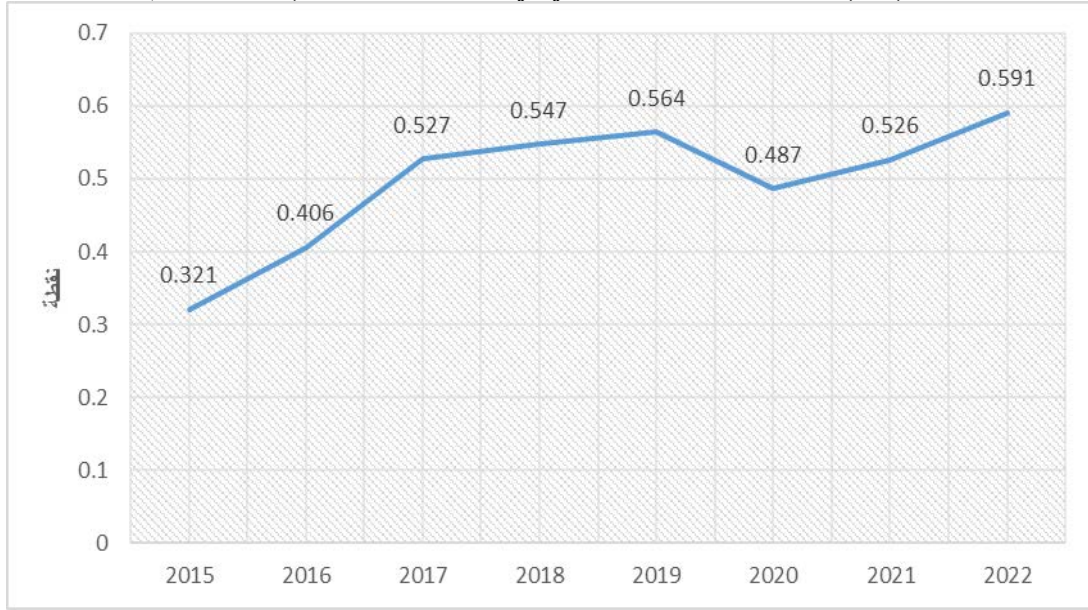
كلما إقتربت قيمة المؤشر (AFSI) من (1) كلما زاد مستوى الإستقرار المالي (إنخفاض المخاطر).

## تحليل نتائج احتساب مؤشر الإستقرار المالي في الدول العربية

أطلق صندوق النقد العربي في عام 2020، بالتعاون مع فريق عمل الإستقرار المالي في الدول العربية، مؤشر الإستقرار المالي في الدول العربية (The Arab Financial Stability Index AFSI). كما أشرنا سابقاً، يأتي إطلاق هذا المؤشر السنوي، في ضوء أهمية وجود مؤشر كمي يقيس مستوى الإستقرار المالي بموضوعية ويعمل كأداة للتوجيه والإنذار المبكر، حيث ينبّه متخذي القرار وواضعي السياسات بإحتمال تعرض النظام المالي لأزمة مالية قبل وقوعها، لإتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية وإستباقية. كما يسمح المؤشر بأن تكون عملية تقييم سلامة النظام المالي بشكل مبني على مقاييس كمية وموضوعية، ويساعد على ترسيخ مبدأ الشفافية والإفصاح، وإتاحة مختلف المعلومات للسوق والمتعاملين مع النظام المالي، مع توجيه الإنتباه للمخاطر النظامية التي قد يتعرض لها النظام المالي ككل، إضافةً إلى مراقبة تطور بعض المتغيرات المهمة ومقارنتها عبر الزمن (من خلال رسم خارطة المخاطر). حيث يعد مؤشر الإستقرار المالي أداة تكملية لأنظمة الإنذار المبكر وإختبارات الأوضاع الضاغطة، من خلال ما يعكسه ويحدده من درجة المخاطر أو التقلبات في النظام المالي.

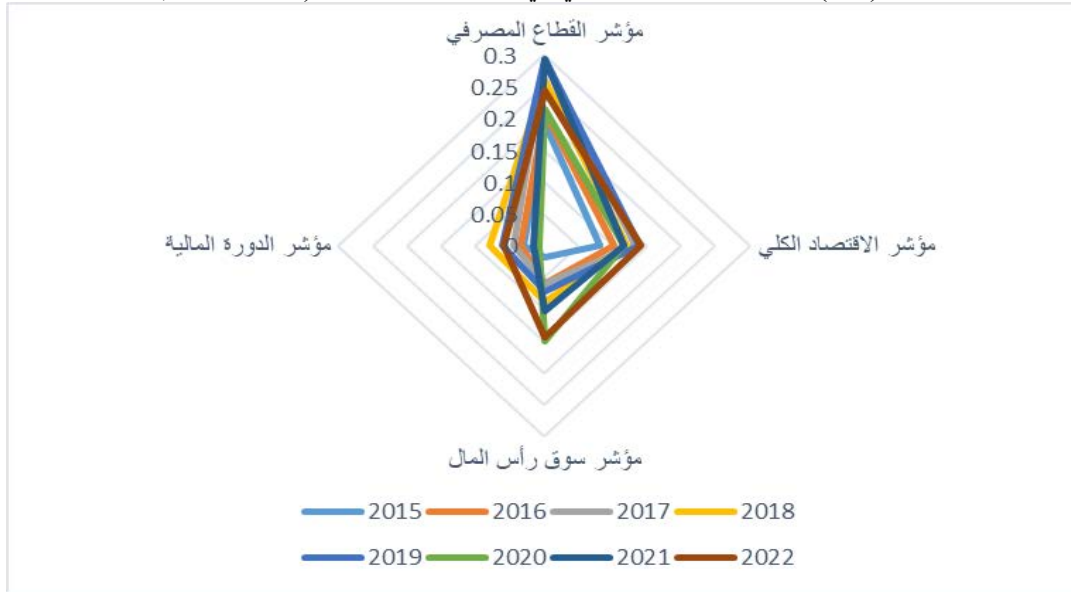
في هذا الإطار، واصل مؤشر الإستقرار المالي أدائه الجيد بعد عام 2020، إذ بلغت قيمته 0.591 نقطة في نهاية عام 2022، مقابل 0.526 نقطة في نهاية عام 2021، وقد جاء إرتفاع المؤشر في نهاية عام 2022 مدفوعاً بتحسّن المؤشرات المالية والإقتصادية نتيجة للجهود التي بذلتها الدول العربية في دعم التعافي الإقتصادي بعد تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد، الأمر الذي إنعكس بشكل إيجابي على الإستقرار المالي، خصوصاً بعد إنخفاض قيمة المؤشر في نهاية عام 2020 كنتيجة طبيعية لتداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد وأثرها على إقتصادات الدول العربية. تجدر الإشارة إلى أن قيمة المؤشر بلغت في نهاية عام 2019 حوالي 0.564 نقطة، علماً أن قيمة المؤشر بلغت 0.547 نقطة، و0.527 نقطة، و0.406 نقطة، و0.321 نقطة في نهاية الأعوام 2018 و2017 و2016 و2015 على التوالي. بالرغم من تداعيات جائحة كورونا غير المسبوقة وإنعكاساتها السلبية على إقتصادات الدول العربية، إضافةً إلى الظروف والتحديات التي تواجهها بعض الدول العربية، إلا أن المؤشر إستطاع أن يتعافى بشكل ملحوظ في عامي 2022 و2021 مقارنةً مع عام 2020، علماً أن قيمة المؤشر في عام 2022 حققت أعلى مستوى أعلى خلال الفترة (2015-2022).

شكل (1-9): قيمة مؤشر الإستقرار المالي في الدول العربية للفترة (2015-2022)



المصدر: صندوق النقد العربي

شكل (2-9): خارطة الإستقرار المالي في الدول العربية للفترة (2015-2022)



المصدر: صندوق النقد العربي

أما على صعيد تحليل المؤشرات الفرعية، فقد إرتفعت جميع المؤشرات الفرعية في عام 2022 باستثناء تراجع طفيف لمؤشر القطاع المصرفي (المكون الأكبر لمؤشر الإستقرار المالي في الدول العربية)، وقد جاء التراجع في مؤشر القطاع المصرفي بسبب تراجع متوسط نسبة كفاية رأس المال لدى الدول العربية التي يبلغ معامل ترجيحها 13 في المائة (وهو الوزن الترجيحي الأكبر بين جميع المتغيرات الفرعية)، خصوصاً أن مؤشر الإستقرار المالي ذو حساسية حتى وإن كان التغير طفيف، ولا بد من التنويه إلى أنه بالرغم من تراجع متوسط نسبة كفاية رأس المال بشكل طفيف إلى 17.4 في المائة في نهاية عام 2022 مقارنة مع الأعوام السابقة، إلا أنه حافظ على مستواه المرتفع أصلاً وبهامش مريح عن الحدود الدنيا المقررة بموجب



متطلبات بازل III البالغة 10.5 في المائة، كذلك لا بد من الإشارة إلى أن المتغيرات المصرفية الفرعية الأخرى المتمثلة بمؤشري السيولة والربحية والكفاءة التشغيلية حققت تحسناً في عام 2022، في حين حافظ مؤشر جودة الأصول على مستواه المتحقق في عام 2021، وقد بلغ مؤشر القطاع المصرفي 0.243 نقطة في نهاية عام 2022، مقابل 0.293 نقطة و0.214 نقطة في نهاية عامي 2021 و2020 على التوالي. والملاحظ أن مؤشر القطاع المصرفي بقي أعلى من القيم المحققة في نهاية عام 2020، وذلك بفعل تحسن مؤشرات السلامة المالية، بالتالي تجاوز ما حدث من ارتفاع في معدل التسهيلات المتعثرة في عام 2020، ذلك نتيجة لتأثر التدفقات النقدية لقطاعي الأفراد والشركات بسبب أزمة فيروس كورونا المستجد. في المقابل، يأتي إستقرار وتحسن مؤشرات السلامة المالية بشكل عام ليعكس مرونة ومتانة وقدرة القطاع المصرفي على إستيعاب الصدمات، حيث من المعلوم أن أدوات رأس المال والسيولة أدواتين هامتين تعززان من قدرة البنوك على تحمل الصدمات المالية والإقتصادية والمخاطر المرتفعة التي من الممكن أن تتعرض لها. يذكر في هذا الصدد، أن من أهم التعديلات ضمن معيار بازل III تتمثل بتعزيز وتحسين نوعية وكمية رؤوس الأموال لدى البنوك من خلال إحتفاظ البنوك برؤوس أموال بجودة ونوعية عالية تمتاز بقدرة مرتفعة على مواجهة المخاطر وإستيعاب الخسائر، إضافةً إلى وضع متطلبات كمية للسيولة تعزز من قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها على الأجلين القصير والطويل باستخدام أصول سائلة عالية الجودة.

فيما يخص كفاية رأس المال، فقد إتبعت المصارف المركزية نهجاً تحفظياً بخصوص متطلبات بازل III المتعلقة بكفاية رأس المال، وذلك من خلال إصدار تعليمات ومتطلبات رقابية تتضمن إلزام البنوك التجارية بالإحتفاظ بنسب أعلى من تلك المقررة في متطلبات بازل III، إضافةً إلى وضع قيود على توزيع الأرباح في القطاع المصرفي في نهاية عام 2020 عزز من قاعدة رأسمال البنوك ودعم متانتها وقدرتها على مواجهة المخاطر.

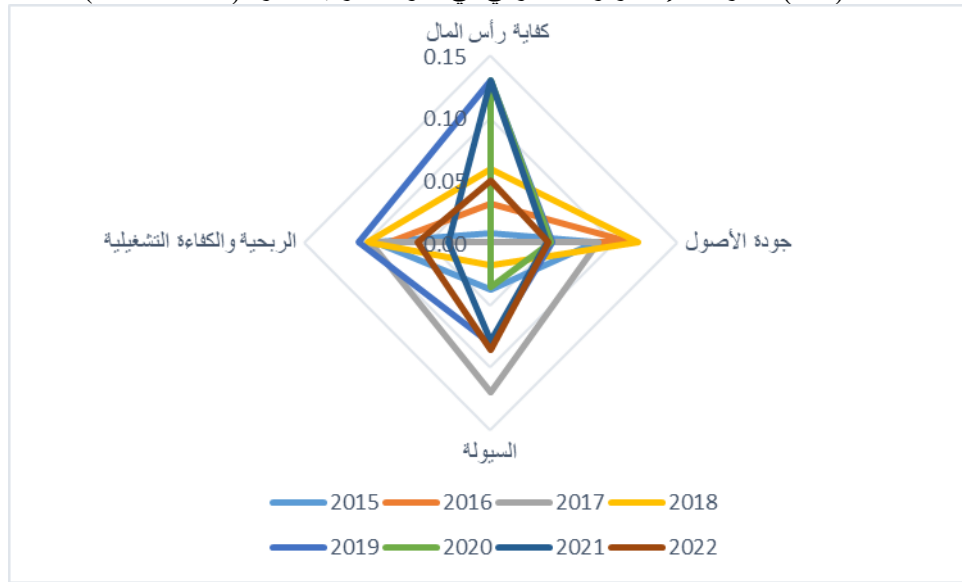
من جهة أخرى، يُعزى السبب في تحسن مؤشرات السيولة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية منذ عام 2020 إلى عدة جوانب، منها: قيام المصارف المركزية بضخ سيولة إضافية في القطاع المصرفي من خلال تخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية خلال عامي 2020 و2021، وقيام بعض المصارف المركزية بتخفيض أو تحرير بعض هوامش رأس المال، وعدم رغبة البنوك بالمخاطرة في ظل حالة عدم اليقين، وغيرها. بشكل عام، بالرغم من المخاطر والتحديات التي فرضتها أزمة فيروس كورونا المستجد والتحديات والمخاطر المحيطة بالمنطقة العربية، بيّنت نتائج تحليل تحسن مؤشر القطاع المصرفي وجود توجه عام في الدول العربية نحو تبني سياسات إحترازية متحفظة أسهمت في تعزيز الإستقرار المالي. كما عكست نتائج المؤشر متانة ومرونة القطاع المصرفي في الدول العربية وقدرته على إستيعاب الصدمات المالية والإقتصادية.

في السياق نفسه، ساهم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 من تخفيف تأثير القطاع المصرفي بمخاطر الإئتمان، حيث بناءً على تطبيق هذا المعيار، فإن البنوك تقوم ببناء المخصصات بشكل يأخذ في

الإعتبار الجانب التنبؤي لتعثر عملاء البنوك. بالتالي، إن تطبيق المعيار المذكور أدى إلى تعزيز متانة وملاءة البنوك والتحوط للخدمات المحتملة، فالمخصصات الإضافية التي قد تنتج عن تطبيق المعيار (خاصة في بداية التطبيق) تزيد من قدرة البنوك على مواجهة المخاطر وتمثل حماية إضافية لرأس المال، حيث يعزز هذا المعيار من تحوط البنوك للمخاطر من خلال بناء مخصصات تأخذ بالإعتبار البعد التنبؤي للخسائر (بما يشمل البعد الإقتصادي) من اليوم الأول لمنح الإئتمان، وهذا بدوره يمثل هامش تحوط إضافي يقلل العبء على رأس المال ويعزز من ملاءة البنوك.

من جانب آخر، تحسنت مؤشرات الربحية والكفاءة التشغيلية لدى القطاع المصرفي في الدول العربية في عام 2022 مقارنةً بعام 2021، الأمر الذي يُشير إلى فعالية إدارة المخاطر وكفاءة توظيف موجودات البنوك وتمتعها بقدرة تشغيلية على توليد الأرباح اعتماداً على أعمالها الرئيسية المتمثلة بالتوسيط المالي.

شكل (9-3): خارطة الإستقرار المصرفي في الدول العربية للفترة (2015-2022)



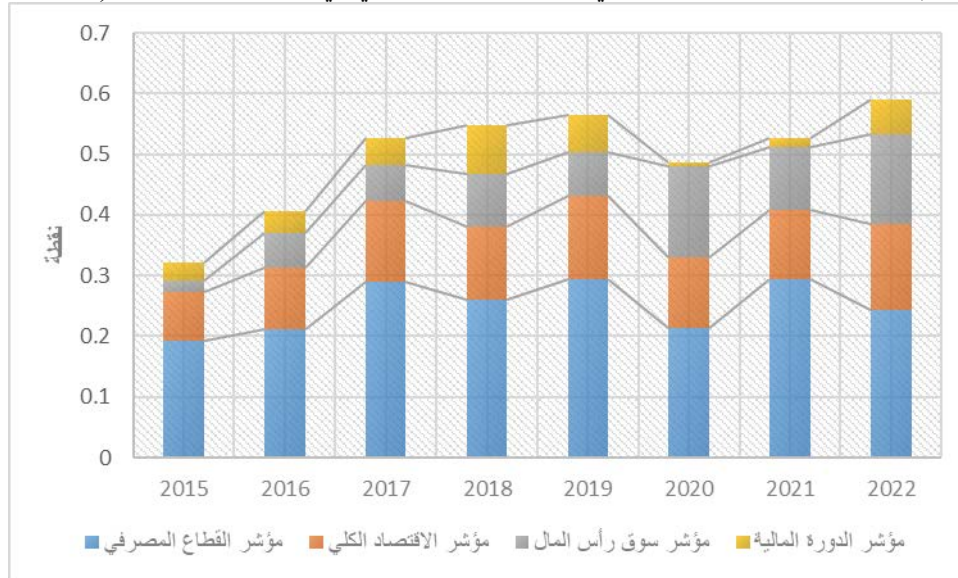
المصدر: صندوق النقد العربي

من جانب آخر، أظهرت نتائج تحليل المؤشر تحسناً في مؤشر الإقتصاد الكلي في الدول العربية، حيث إرتفعت قيمة هذا المؤشر الفرعي لتبلغ 0.141 نقطة في نهاية عام 2022، مقابل 0.116 نقطة في نهاية عام 2021، و0.115 نقطة في نهاية عام 2020. وبالرغم من تحسن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الإحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن ارتفاع معدل التضخم ونسبة عجز الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي حدّ من ارتفاع مؤشر الإقتصاد الكلي. تجدر الإشارة إلى أن إنخفاض مؤشر الإقتصاد الكلي في عام 2020 كان بسبب الإنعكاسات السلبية الكبيرة لجائحة فيروس كورونا المستجد على الأنشطة الإقتصادية، وكذلك بسبب إرتفاع الكلف والأعباء على مالية الحكومة لمواجهة تداعيات الأزمة والحفاظ على الإستقرار المالي والإقتصادي والإجتماعي، ودعم القطاعات الإقتصادية المتضررة جراء الأزمة.

أما فيما يخص مؤشر سوق رأس المال عام 2022، فقد عاودت قيمته للإرتفاع لتصل إلى 0.148 نقطة بعد أن شهدت تراجعاً في نهاية عام 2021 مقارنةً بعام 2020 إذ بلغت آنذاك 0.102 نقطة، وجاء هذا الإرتفاع بشكل أساسي نتيجةً لإستقرار المؤشر المركب لصندوق النقد العربي عند مستويات مرتفعة، وكذلك التحسن الملحوظ في مؤشر القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي كأمر طبيعي ومتوقع بفعل تعافي الإقتصاد بعد جائحة فيروس كورونا المستجد. في هذا السياق، إن لتحسن مؤشر سوق رأس المال عدة دلالات إيجابية، منها زيادة رؤوس أموال الشركات المدرجة في أسواق رأس المال، وتدفق إستثمارات أجنبية جديدة، وتعزيز ثقة المستثمرين. حيث عكس المؤشر المركب لصندوق النقد العربي الذي يقيس أداء البورصات العربية مجتمعة، الأداء الإيجابي للأسواق المالية العربية، وقد جاء أداء هذه الأسواق متماشياً بشكل عام مع أداء غالبية الأسواق المالية في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية.

من جانب آخر، أظهرت نتائج تحليل فجوة الإئتمان للقطاع المصرفي العربي وجود تحسن بقيمة المؤشر، الأمر الذي يُشير إلى تحسن مساهمة الإئتمان المصرفي في تمويل النشاط الاقتصادي، وخصوصاً القطاعات الإنتاجية. تجدر الإشارة إلى أن فجوة الإئتمان تقيس مدى الإنسجام بين نمو الإئتمان الموجه للقطاع الخاص ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث يُنظر لهذا المؤشر عند تفعيل هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية كأداة إحترازية كلية، بسبب توجيه التسهيلات الإئتمانية إلى القطاعات الإقتصادية الإستهلاكية بشكل أكبر من الإنتاجية، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على النمو الإقتصادي وتعزيز الشمول المالي.

شكل (9-4): مساهمة المؤشرات الفرعية في مؤشر الإستقرار المالي في الدول العربية للفترة (2015-2022)



المصدر: صندوق النقد العربي

جدول (4-9): نتائج قيم المؤشرات الفرعية لمؤشر الإستقرار المالي في الدول العربية للفترة (2015-2022)

								السنوات
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	المؤشرات
0.591	0.526	0.487	0.564	0.548	0.527	0.406	0.321	المؤشر التجميعي للإستقرار المالي العربي
0.243	0.293	0.214	0.294	0.260	0.290	0.211	0.192	مؤشر القطاع المصرفي
0.141	0.116	0.116	0.138	0.120	0.133	0.101	0.081	مؤشر الإقتصاد الكلي
0.148	0.102	0.150	0.071	0.087	0.059	0.059	0.018	مؤشر سوق رأس المال
0.059	0.015	0.007	0.061	0.080	0.045	0.035	0.030	مؤشر الدورة المالية

• المصدر: صندوق النقد العربي.

تجدر الإشارة إلى أن صندوق النقد العربي وفريق عمل الإستقرار المالي في الدول العربية سيواصلان تقييم ومراجعة منهجية مؤشر الإستقرار المالي العربي أخذاً بالإعتبار المستجدات والتطورات التي قد تطرأ في هذا الخصوص.

#### ثانياً: مؤشرات الإستقرار المالي في الدول العربية

في الدول العربية، هنالك إهتمام متزايد من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بموضوع تطوير وإعداد مؤشر للإستقرار المالي، إدراكاً منها بأهمية تقييم المخاطر النظامية أولاً بأول وبالتالي تقييم حالة النظام المالي بشكل عام، حيث قامت العديد من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بتطوير وإعداد مؤشر للإستقرار المالي، وهي البنك المركزي الأردني، ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ومصرف البحرين المركزي، والبنك المركزي التونسي، والبنك المركزي السعودي، والبنك المركزي العراقي، وسلطة النقد الفلسطينية، ومصرف ليبيا المركزي، والبنك المركزي المصري، وبنك المغرب، علماً أن البنك المركزي العُماني أطلق مؤشر للإستقرار المالي في عام 2023. سنستعرض فيما يلي تجارب المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في إحتساب مؤشر الإستقرار المالي<sup>58</sup>.

في المملكة الأردنية الهاشمية، تم دراسة العديد من تجارب الدول في بناء مؤشر الإستقرار المالي الخاص بها، حيث تعددت المنهجيات التي تم استخدامها من حيث المتغيرات المختارة والطرق الإحصائية والأوزان الترجيحية وغيرها، واستناداً لهذه التجارب فقد تم الأخذ بالإعتبار أفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص وبما يتناسب مع خصوصية النظام المالي والإقتصادي في الأردن لبناء مؤشر الإستقرار المالي في المملكة الأردنية الهاشمية كمؤشر تجميعي مكون من ثلاث مؤشرات فرعية يمثل كل مؤشر عنصر رئيسي من

<sup>58</sup> مصدر بيانات هذا الفصل: صندوق النقد العربي، استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023.

عناصر النظام المالي الأردني وهي: مؤشر القطاع المصرفي وقد تم تمثيله بعشرة متغيرات، مؤشر الإقتصاد الكلي والذي تم تمثيله بسبعة متغيرات ومؤشر سوق رأس المال تم تمثيله بمتغيرين، حيث يتكون هذا المؤشر من 18 متغير فرعي تم إحتسابها وتحليلها بصورة تاريخية من سنة 2007، وهنا لا بد من التنويه عن هذا المؤشر أن عملية إختيار متغيرات مؤشر الإقتصاد الكلي ومؤشر سوق رأس المال وتحليل التطورات فيهما تمت ضمن إطار علاقتهما بالإستقرار المالي.

## 1. مؤشر القطاع المصرفي

يتكون مؤشر القطاع المصرفي من عشر مؤشرات فرعية تمثل مؤشرات المتانة المالية الرئيسية للبنوك (Financial Soundness Indicators) التي تعبر عن الجوانب الرئيسية في أداء البنوك المتمثلة بكفاية رأس المال، جودة الأصول، السيولة والربحية، وعلى النحو التالي:

### كفاية رأس المال

تعتبر نسبة كفاية رأس المال من أهم النسب التي تقيس سلامة ومتانة المراكز المالية للبنوك، حيث تعزز كفاية رأس المال قدرة البنوك على مواجهة الصدمات والمخاطر المرتفعة وبالتالي حماية أموال المودعين، وبالتالي فإنه كلما زادت هذه النسبة ضمن حدود معينة كان لها تأثير إيجابي على الإستقرار المالي. تم إضافة نسبة الرافعة المالية (Leverage Ratio) لبيانات مؤشر الإستقرار المصرفي وتحديداً ضمن كفاية رأس المال بجانب نسبة كفاية رأس المال.

### جودة الأصول

تم إستخدام نسبتين للتعبير عن جودة الأصول لدى البنوك وهما نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون، ونسبة صافي الديون غير العاملة بعد طرح مخصصات الديون المتعثرة إلى رأس المال، حيث تؤثر هاتان النسبتان عكسياً على الإستقرار المالي فكلما قلتا زادت جودة أصول القطاع المصرفي.

### السيولة

بينت الأزمة المالية العالمية الأخيرة أن هناك ضعف واضح في إدارة مخاطر السيولة لدى بعض البنوك في العالم مما يتطلب مراقبة مستوى السيولة لدى البنوك من خلال تطبيق بعض النسب المعيارية. وللتعبير عن مستوى سيولة البنوك في الأردن فقد تم إستخدام كل من نسبة السيولة القانونية ونسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات حيث أنه كلما زادت نسب السيولة ضمن حدود معينة دل ذلك على تحسن حالة الإستقرار المالي في المملكة.

## الربحية

يمكن الدلالة عليها من خلال معدل العائد على رأس المال ونسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل كما تم استخدام نسبة إجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل (CIR) والتي تعتبر من أهم النسب التي تقيس الكفاءة التشغيلية للبنوك حيث أنه كلما انخفضت هذه النسبة عن 55 في المائة دل ذلك على كفاءة تشغيلية أعلى.

## 2. مؤشر الإقتصاد الكلي

يتكون مؤشر الإقتصاد الكلي من سبع مؤشرات فرعية تمثل أهم النسب التي تقيس استقرار الإقتصاد الوطني والذي ينعكس على الإستقرار المالي بشكل عام كما يلي:

### نمو الناتج المحلي الإجمالي

تم استخدام نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو الإقتصادي) كأحد المتغيرات الإقتصادية الرئيسية التي تؤثر على الديون غير العاملة، حيث تشير الأبحاث الاقتصادية إلى أن إنخفاض معدل النمو الإقتصادي يؤدي إلى زيادة الديون غير العاملة نتيجة تراجع النشاط الإقتصادي وبالتالي تراجع قدرة العملاء على سداد ديونهم.

### فجوة نسبة الإئتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي

تم احتسابها بالفرق بين نسبة الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين المعدل طويل الأجل لهذه النسبة، وهي من أهم المؤشرات والمقاييس التي تستخدم في مراقبة المخاطر النظامية التي قد تؤثر على النظام المالي ككل إذ أنه كلما زادت الفجوة بين نمو الإئتمان ونمو الناتج المحلي الإجمالي دل ذلك على توجه جزء كبير من التسهيلات لتمويل أغراض استهلاكية مما قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأصول خاصة العقارات والأسهم وبالتالي احتمالية تشكل فقاعات سعرية تؤثر سلباً على الاستقرار المالي.

### عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

إن وجود عجز جوهري في الحساب الجاري يبين فيما إذا هنالك خللاً في الإقتصاد الكلي الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي على الاستقرار المالي.

### نسبة عبء الدين الشهري (DBR)

ارتفاع هذه النسبة له آثار سلبية على قدرة الأفراد على الإنفاق والإدخار والوفاء بالتزاماتهم تجاه البنوك.

### التذبذب في الرقم القياسي لأسعار العقارات

كلما ارتفعت نسبة نمو الرقم القياسي لأسعار العقارات بشكل كبير ومستمر دل ذلك على إحصائية نشوء فقاعة سعرية في السوق العقاري، الأمر الذي يعتبر مصدر للمخاطر النظامية التي تهدد الإستقرار المالي.

### معدل التضخم

إن إستقرار الإقتصاد الكلي هو في المقام الأول استقرار الأسعار على المدى المتوسط والطويل، أي أنه كلما زادت نسبة التضخم قلت القوة الشرائية للعملة مما يحدث أثر سلبي على الإستقرار المالي.

### الإحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي

حيث أنه كلما زادت الإحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي دل ذلك على إستقرار أكثر للدينار الأردني والذي ينعكس إيجاباً على الإستقرار النقدي والمالي والإقتصادي في المملكة.

### 3. مؤشر سوق رأس المال

القيمة السوقية للأسهم الى العائد على الأسهم المدرجة في بورصة عمان ( Price -to- Earnings )  
(Ratio P/E)

يقوم هذا المتغير بمقارنة سعر السهم نسبةً إلى العائد الذي يمكن الحصول عليه من إمتلاك هذا السهم، حيث كلما زادت قيمة السهم نسبةً إلى العائد المتحقق منه، دل ذلك على تسعير السهم بأعلى من قيمته مما قد يؤدي إلى تشكل فقاعة سعرية في سوق الأسهم في حال استمرار ارتفاع هذه النسبة بشكل كبير.

### القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي

إن نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي تقيس حجم السوق المالي نسبةً للإقتصاد، مما يساعد في تحديد أثر التطورات في السوق المالي على الإستقرار المالي والاقتصادي.

أما فيما يخص منهجية إحتساب مؤشر الإستقرار المالي في الأردن فهي كما يلي:

### 1. تطبيع البيانات (Normalization):

تم استخدام منهجية التطبيع التجريبي أو ما يسمى بمنهجية إعادة القياس (Re-Scaling) للمؤشرات الفرعية عن طريق طرح القيمة الصغرى للمؤشر الفرعي من قيمة المؤشر، ثم قسمة الناتج على مدى المؤشر الفرعي وفق المعادلة (1).

$$di = \frac{Ai-min}{Max-min} \dots \dots \dots (1)$$

حيث تمثل كل من min و Max القيمة الصغرى والقيمة العظمى للمؤشر الفرعي di.

2. حساب المؤشرات الفرعية:

تم إعطاء الأوزان حسب أهمية المؤشر الفرعي ومدى تأثيره على الإستقرار المالي في المملكة، وعليه فقد تم إعطاء الأوزان التالية لمؤشرات القطاع المصرفي جدول (5-9).

جدول (5-9): الأوزان الترجيحية للمتغيرات المستخدمة في مؤشر الإستقرار المالي في الأردن

الوزن الترجيحي	المتغير
28.3%	كفاية رأس المال
28.3%	جودة الأصول
28.3%	السيولة
15%	الربحية
100%	المجموع

تم احتساب المؤشرات الفرعية لكل من القطاع المصرفي والاقتصاد الكلي وسوق رأس المال وفق المعادلات التالية:

مؤشر القطاع المصرفي (المعدل المرجح للمؤشرات الفرعية التي تدخل في احتسابه):

$$Bsi = \frac{\sum_1^9 W_b d_b}{9} \dots \dots \dots (2)$$

مؤشر الإقتصاد الكلي:

$$Esi = \frac{\sum_1^7 d_E}{7} \dots \dots \dots (3)$$

مؤشر سوق رأس المال:

$$Msi = \frac{\sum_1^2 d_M}{2} \dots \dots \dots (4)$$

حساب مؤشر الإستقرار المالي التجميعي:

تم حساب المؤشر التجميعي للإستقرار المالي الأردني (JFSI) بالمعدل المرجح للمؤشرات الفرعية الثلاث وفق المعادلة التالية:

$$JFSI = ((9/18) * Bsi) + ((7/18) * Esi) + ((2/18) * Msi) \dots \dots \dots (5)$$

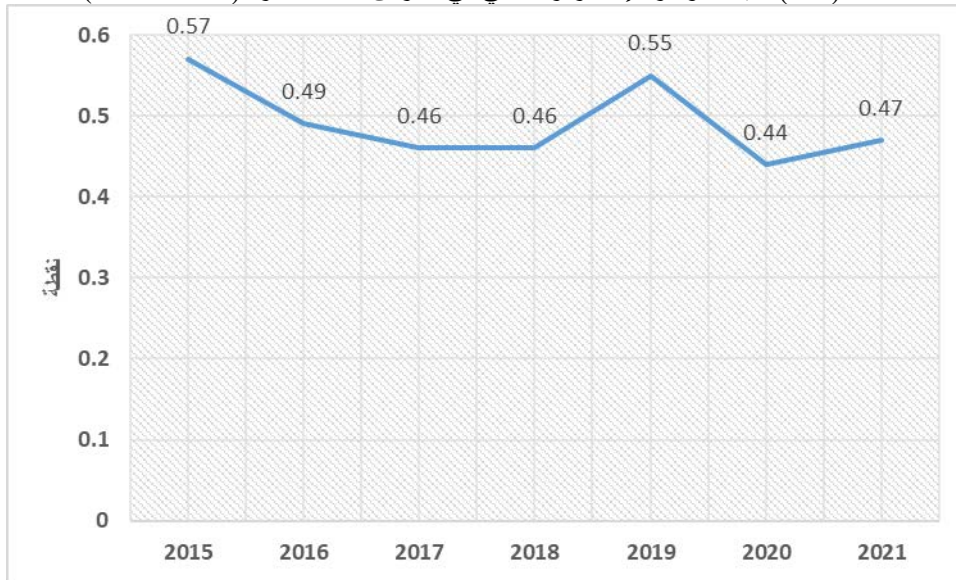
علماً بأن قيمة المؤشر تتراوح بين صفر إلى واحد.

فيما يخص قيمة مؤشر الإستقرار المالي في الأردن، فقد بدأت قيمة مؤشر الإستقرار المالي في الأردن بقيمة 0.64 نقطة في نهاية عام 2007 ما قبل الأزمة المالية ثم إنخفض بسبب الأزمة المالية العالمية ليسجل 0.50 نقطة في نهاية عام 2008، ثم إرتفع المؤشر ليصل 0.64 نقطة في نهاية 2009 ليعاود الإنخفاض خلال



الفترة (2010-2012)، حيث سجل أدنى قيمة له في نهاية 2012 وهي 0.36 نقطة، وذلك بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها المملكة خاصة في عام 2012، ثم بدأ بعدها بالتعافي ليسجل في نهاية العام 2016 ما قيمته 0.49 نقطة ثم تراجع بشكل بسيط في عام 2017 إلى 0.46 نقطة ليستقر عند نفس النتيجة للعام 2018. أما في عام 2019، فقد ارتفعت قيمة المؤشر لتصل إلى 0.55 نقطة، وكنتيجة طبيعية لتداعيات جائحة كورونا وأثرها على الاقتصاد والقطاع المالي، فقد تراجع المؤشر بشكل مقبول في عام 2020 ليصل 0.44 نقطة، لكنه بدأ بالتحسن التدريجي في عام 2021 ليصل إلى 0.47 نقطة. وهنا نستطيع القول من خلال النظر إلى قيمة المؤشر التجميعي للإستقرار المالي، بأن درجة إستقرار النظام المالي في الأردن تعتبر جيدة، أخذاً بالاعتبار التطورات الاقتصادية في المنطقة والمملكة وأثرها على الإستقرار المالي، مما يؤكد أن الأردن يتمتع بقطاع مصرفي سليم ومتين ومستقر بدرجة كبيرة (شكل 9-5).

شكل (9-5): قيمة مؤشر الإستقرار المالي في الأردن خلال الفترة (2015-2021)



المصدر: إستبيان الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

في دولة الإمارات العربية المتحدة، يقوم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي باحتساب مؤشر الإستقرار المالي بشكل سنوي اعتماداً على 18 متغير، منها 10 مؤشرات تخص القطاع المصرفي، و5 مؤشرات تخص الإقتصاد الكلي، و3 مؤشرات تخص سوق رأس المال (جدول 9-6).

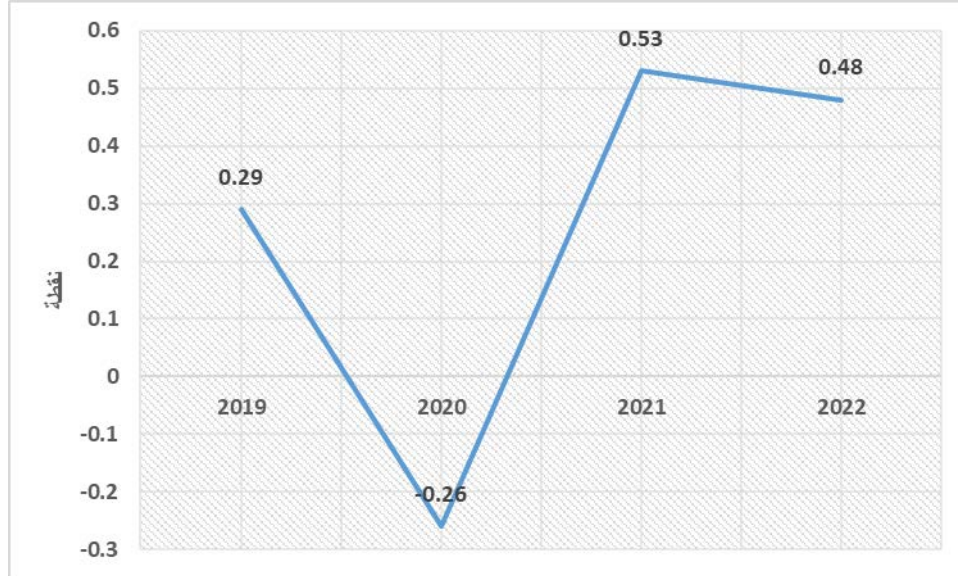
جدول (9-6): مكونات مؤشر الإستقرار المالي لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

مؤشرات القطاع المصرفي	الوزن النسبي	مؤشرات الإقتصاد الكلي	الوزن النسبي	مؤشرات سوق رأس المال	الوزن النسبي
- نسبة كفاية رأس المال. - نسبة المخصصات إلى الأصول. - نسبة القروض المتعثرة. - نسبة الإقراض البنكي للخارج إلى إجمالي القروض.	55.6%	- فجوه أسعار الأصول العقارية لدبي. - فجوه أسعار الأصول العقارية لأبوظبي. - نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي.	27.8%	- نسبة السعر إلى الإيرادات لمؤشر MXAE. - نسبة تقلب الأسعار لمؤشر MXAE. - نسبة مبادلة مخاطر الائتمان لكل من سندات حكومة أبوظبي ودبي.	16.6%

			- نسبة نمو أسعار النفط. - أسعار الأجله لصراف درهم الاماراتي على الدولار الأمريكي (للسنة).	- نسبة الأصول السائلة الى إجمالي الأصول. - نسبة إجمالي الديون/ إجمالي ودائع العملاء. - نسبة العائد على الأصول. - نسبة إجمالي المصروفات من غير الفوائد/ إجمالي الدخل. - نسبة إحصائية تعثر القطاع المصرفي. - نسبة تقلب أسعار أسهم البنوك المدرجة.
--	--	--	--	--

فيما يخص منهجية إحصاء مؤشر الإستقرار المالي لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، فيتم معالجة (تسوية) المؤشرات عن طريق التسوية الإحصائية بطرحها من متوسطها، ومن ثم قسمتها على إنحرافها المعياري ومن ثم جمعها كل حسب تأثيره (سلبى أم إيجابى). تحسن المؤشر العام للإستقرار المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل ملحوظ بعد عام 2020، إذ قفز ليصل إلى 0.53 نقطة في نهاية عام 2021، ثم إنخفض قليلاً ليصل إلى 0.48 نقطة في نهاية عام 2022 (شكل 9-6). ويُشير تحسن المؤشر في عامي 2021 و2022 إلى تحسن وإستقرار البيئة المالية والإقتصادية الكلية بعد تجاوز تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد.

شكل (9-6): قيمة مؤشر الإستقرار المالي في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2019-2022)



المصدر: إستبيان الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

في مملكة البحرين، يقوم مصرف البحرين المركزي بإحصاء مؤشر الإستقرار المالي ونشره سنوياً، ويعتمد المؤشر على متغيرات تخص القطاع المصرفي، والإقتصاد الكلي، وسوق رأس المال، والجدول (9-7) يبين المؤشرات الفرعية المستخدمة في مؤشر الإستقرار المالي في البحرين، حيث يتكون المؤشر من مجموعة من ثلاثة مؤشرات فرعية هي: مؤشر الإستقرار المصرفي (تم تمثيله بعشرة متغيرات)، ومؤشر الإستقرار الإقتصادي (تم تمثيله بستة متغيرات)، ومؤشر سوق رأس المال (تم تمثيله بمتغيرين)، أي أن المؤشر

الرئيسي يتكون من 18 متغير فرعي، تم إحتسابها وتحليلها بصورة تاريخية خلال الفترة من 2008 إلى 2021.

يهدف مؤشر الإستقرار المصرفي إلى تقييم المخاطر على إستقرار القطاع المصرفي، من خلال التركيز على مجموعة من مؤشرات السلامة المالية الرئيسية لمصارف التجزئة في البحرين. يتكون المؤشر الإقتصادي أيضاً من مجموعة من المتغيرات التي قد يكون لها تأثير على الإستقرار المالي، ويستخدم مؤشر سوق رأس المال متغيرات يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في ضمان الإستقرار المالي في البحرين.

أما فيما يخص منهجية إحتساب المؤشر، فقد تم استخدام التطبيع التجريبي (Empirical normalization)، من خلال تحويل المتغيرات ووزن كل مؤشر فرعي، حيث تم إحتساب مؤشر الإستقرار المالي بالمعدل المرجح للمؤشرات الفرعية الثلاث: وزن مؤشر الإستقرار المصرفي 50 في المائة، وزن مؤشر الإستقرار الإقتصادي 37.5 في المائة، ووزن مؤشر سوق رأس المال 12.5 في المائة.

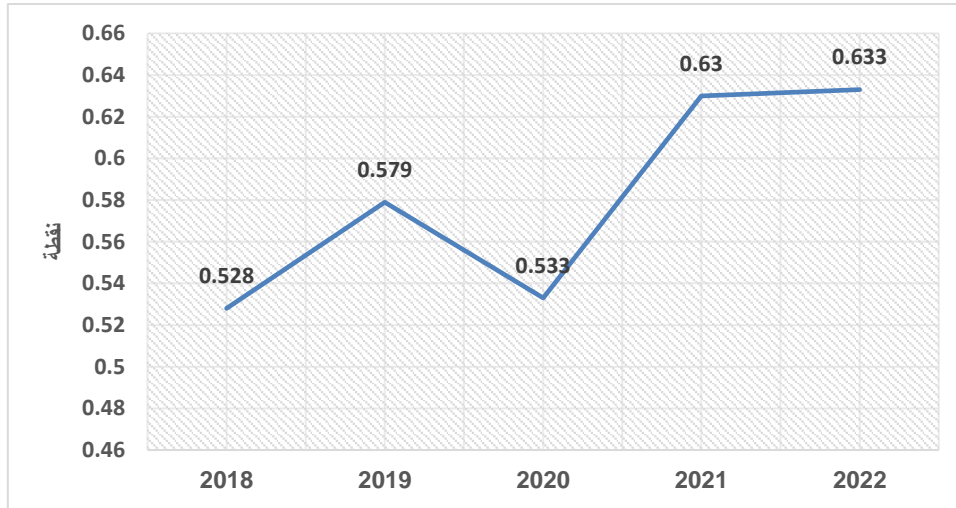
جدول (7-9): مكونات مؤشر الإستقرار المالي لدى مصرف البحرين المركزي

الوزن النسبي	مؤشرات سوق رأس المال	الوزن النسبي	مؤشرات الاقتصاد الكلي	الوزن النسبي	مؤشرات القطاع المصرفي
11.1%	-نسبة سعر الأسهم إلى العائد عليها (Price to Earnings Ratio). - نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي.	33.6%	-نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. -الحساب الجادي (فائض/عجز) كنسبة من الناتج القومي. - الائتمان/القروض للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. -عرض النقد بمفهومه المتوسط ن ٢ كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. - التضخم. - القروض للقطاع العقاري كنسبة من إجمالي القروض.	55.6%	- نسبة رأس المال الإجمالي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر ( Total capital ratio). - نسبة رأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر ( Tier 1 capital ratio). - نسبة الأصول السائلة الى إجمالي الأصول ( Liquid assets to total Gross assets). - نسبة القروض على الودائع ( Loan to Deposit Ratio). - نسبة العائد على حقوق المساهمين (ROE). - نسبة العائد على حقوق الأصول (ROA). - هامش الفائدة الى إجمالي الدخل ( Net Interest Margin). - نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض ( Non-performing loans to total loans). - نسبة المخصصات إلى الديون غير العاملة ( Provisions to non-performing loans). - صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات/قاعدة رأس المال ( NPL net provisions to capital).

فيما يخص قيمة مؤشر الإستقرار المالي في البحرين، فبعد أن إنخفضت قيمة المؤشر في عام 2020، وذلك بفعل أزمة فيروس كورونا المستجد، إذ بلغت قيمة المؤشر حوالي 0.533 نقطة، إلا أنها إرتفعت في عام

2021 لتبلغ 0.630 نقطة في عام 2021، ثم تحسنت قليلاً لتبلغ 0.633 نقطة في عام 2022، علماً أن قيمة المؤشر بلغت 0.579 نقطة و0.528 نقطة خلال عامي 2019 و2018 على التوالي (شكل 7-9).

شكل (7-9): قيمة مؤشر الإستقرار المالي في البحرين خلال الفترة (2017-2021)



المصدر: إستبيان الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

في الجمهورية التونسية، يقوم البنك المركزي التونسي باحتساب مؤشر الإستقرار المالي، حيث يبلغ عدد المؤشرات الفرعية المستخدمة 6 مؤشرات فرعية: مؤشر متانة القطاع المالي، مؤشر مخاطر النمو المفرط للإئتمان، مؤشر مخاطر السيولة، مؤشر مخاطر التركز، مؤشر الخطر المعنوي، مؤشر مخاطر الإقتصاد الكلي، اعتماداً على المتغيرات المبينة تفصيلها بالجدول (8-9).

جدول (8-9): مكونات مؤشر الإستقرار المالي لدى البنك المركزي التونسي

الوزن النسبي	مؤشرات أخرى	الوزن النسبي	مؤشرات سوق رأس المال	الوزن النسبي	مؤشرات الاقتصاد الكلي	الوزن النسبي	مؤشرات القطاع المصرفي
7%	- مؤشر قطاع الإيجار المالي. - مؤشر قطاع التأمين. - مؤشر قطاع التمويل الصغير.	6%	- مؤشر متانة السوق المالي. - مؤشر نمو قطاع مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية. - مؤشر مخاطر السيولة في السوق المالية. - مؤشر مخاطر تركيز أصول مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية.	10%	- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية. - عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. - عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. - سعر الصرف الفعلي الاسمي. - تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. - الادخار الوطني كنسبة من الدخل المتاح. - الأوراق النقدية والمسكوكات المتداولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. - المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.	77%	- مؤشر متانة القطاع المصرفي. - مؤشر مخاطر النمو المفرط للإئتمان. - مؤشر مخاطر السيولة. - مؤشر مخاطر التركز. - مؤشر المخاطر المعنوية.

					- الدين العمومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. - الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. - توظيفات الشركات العمومية كنسبة من الإئتمان.		
--	--	--	--	--	---	--	--

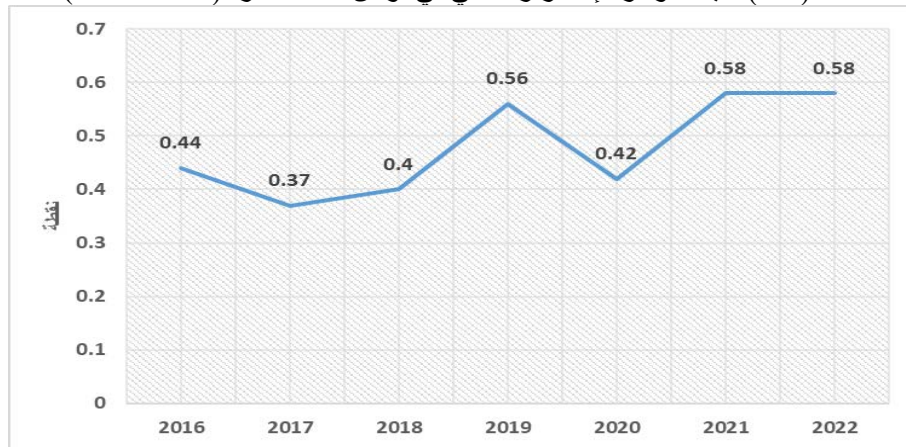
أما منهجية إحتساب مؤشر الإستقرار المالي في تونس، فيقوم البنك المركزي التونسي بإستخدام منهجية التطبيع التجريبي أو ما يسمى بمنهجية إعادة القياس (Re-Scaling) للمؤشرات الفرعية، وذلك عن طريق طرح القيمة الصغرى للمؤشر الفرعي من قيمة المؤشر ثم قسمة الناتج على مدى المؤشر الفرعي وفق المعادلة التالية:

$$I^n = (I - \text{Min}(I)) / (\text{Max}(I) - \text{Min}(I))$$

حيث تمثل كل من Max و Min القيمة الصغرى والقيمة العظمى للمؤشر الفرعي I ويمثل  $I^n$  قيمة المؤشر المطبوع.

أما فيما يخص قيمة مؤشر الإستقرار المالي في تونس، فقد إستقر المؤشر في عام 2022 في نفس المستوى المسجل في عام 2021 ليبلغ 0.58 نقطة مقابل 0.42 نقطة في عام 2020، حيث سجل المؤشر تراجعاً في عام 2020 مقارنة بالمستوى المسجل في عام 2019، نتيجة لإتساع الفجوة ما بين نمو القروض ونمو الإقتصاد الذي سجل تقلصاً في عام 2020، تبعاً لتداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد، علماً أن قيمة المؤشر بلغت حوالي 0.56 نقطة في عام 2019 (شكل 8-9). وقد إتسم عام 2022 بتخفيف عوامل المخاطر المالية الكلية المتعلقة بجودة الأصول، ونمو القروض، والملاءة المالية، والربحية. وفي المقابل، ازدادت المخاطر المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية الكلية والسيولة المصرفية بالمقارنة مع العام السابق.

شكل (8-9): قيمة مؤشر الإستقرار المالي في تونس خلال الفترة (2016-2022)



المصدر: إستبيان الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

في سلطنة عُمان، وبالرغم من أن هذا التقرير يغطي التطورات الحاصلة في عام 2022، لكن لا بد من الإشارة على أن البنك المركزي العُماني قام في عام 2023 بإطلاق مؤشر الإستقرار المالي المركب الخاص بقياس درجة الإستقرار المالي في سلطنة عُمان، ويتكون مؤشر الإستقرار المالي المركب من خمسة مؤشرات فرعية تعكس صورة حقيقية لمشهد الإستقرار المالي في سلطنة عُمان ألا وهي مؤشر الإستقرار المصرفي، ومؤشر المخاطر النظامية، ومؤشر استدامة الدين، ومؤشر استقرار العملة، ومؤشر أسواق رأس المال. كل واحد من هذه المؤشرات مقسمة على متغيرات لقياس درجة المؤشر، وبعد احتسابها يتم تجميع هذه المؤشرات الفرعية بحسبة إحصائية معينة لتشكيل مؤشر مركب للإستقرار المالي. يستخدم هذا المؤشر مقياس من 1 إلى 5 بحيث يشير 1 إلى مستوى "استقرار منخفض" و5 إلى مستوى "استقرار مرتفع"، ثم يتم تحويل القيم أو النتائج إلى تصنيفات بالاستناد لمعايير مرجعية منها حدود تنظيمية تحوطية صادرة عن البنك المركزي العُماني، أو الممارسات الدولية، ويدخل فيها حكم الخبراء. سيتم في التقرير القادم بالتطرق لمزيد من التفصيل حول منهجية مؤشر الإستقرار المالي في سلطنة عُمان وتحليل التطورات الخاصة به.

في جمهورية العراق، يتكون مؤشر الإستقرار المالي من أربع مؤشرات رئيسة وعلى النحو التالي:

أ. مؤشر القطاع المصرفي ويتكون من: (1) كفاية رأس المال وتشمل: نسبة كفاية رأس المال، و(2) جودة الأصول وتشمل: نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الإئتمانية، ونسبة التسهيلات الإئتمانية غير العاملة بعد طرح المخصصات إلى قاعدة رأس المال، ونسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الإئتمانية، ونسبة تغطية المخصصات إلى إجمالي التسهيلات الإئتمانية غير العاملة، و(3) السيولة وتشمل: نسبة الاصول السائلة إلى الإلتزامات السائلة، ونسبة الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل، ونسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع، ونسبة التسهيلات الإئتمانية إلى إجمالي الودائع، و(4) الربحية وتشمل: نسبة العائد على الأصول، ونسبة العائد على حقوق الملكية، ونسبة إجمالي المصرفيات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل، ونسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل.

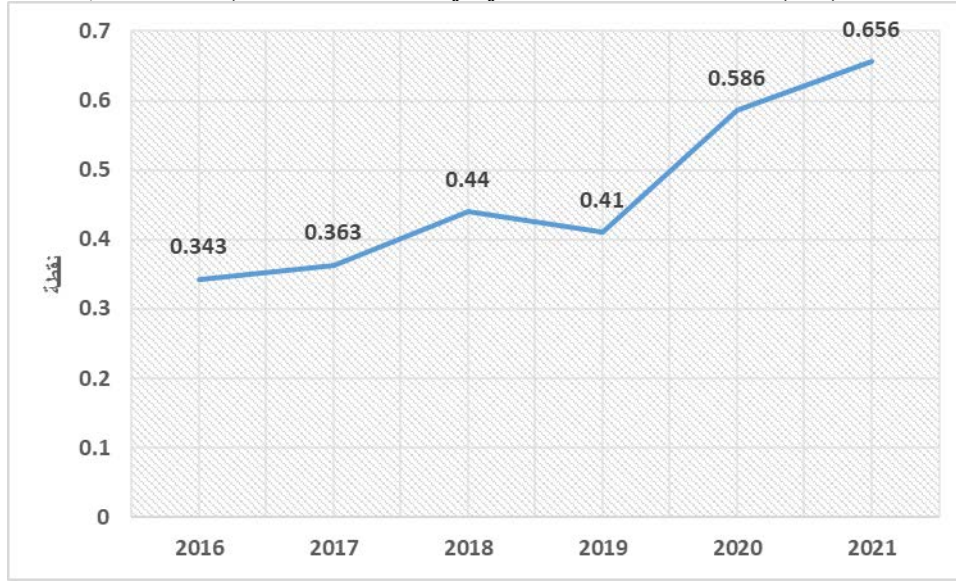
ب. مؤشر الإقتصاد الكلي ويتكون من: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونمو سعر التعادل للنقط في العراق، ومعدل التضخم، ومعدل الصرف الموازي (السوق)، ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة مديونية الأفراد إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الإحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ج. مؤشر الدورة المالية ويتكون من: مؤشر الدورة المالية ويشمل: فجوة الإئتمان (الفرق بين نسبة الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين اتجاه النسبة طويل الأجل)، ومؤشر الإقتصاد العالمي ويشمل: النمو الإقتصادي العالمي والتضخم العالمي.

فيما يخص المنهجية المعتمدة لإحتساب مؤشر الإستقرار المالي في العراق، فهي كما يلي:

- في عام 2018 وما قبلها، قام البنك المركزي العراقي بإحتساب المؤشر التجميعي للإستقرار المصرفي العراق من خلال تم تجميع البيانات وتحويلها إلى قيم معيارية وفق الطريقة المعيارية (Standardization)، وبعد ذلك يتم تحديد الأوزان وفق تقديرات الخبراء، وبعد ذلك يتم جمع القيم المعيارية المرجحة للحصول على قيم المؤشرات الفرعية، ومن ثم إحتساب المتوسط للمؤشرات الفرعية للحصول على المؤشر التجميعي للإستقرار المصرفي.
  - في الفترة (2019-2021)، تم إحتساب المؤشر التجميعي للإستقرار المالي بحيث ضم عدة مؤشرات فرعية رئيسية منها (مؤشر القطاع المصرفي، ومؤشر الإقتصاد الكلي، ومؤشر سوق رأس المال، ومؤشر الدورة المالية)، بحيث تضم عدة مؤشرات فرعية داخلها وصل عددها إلى 17 مؤشراً، ومن ثم يتم إحتساب المؤشر المركب وفقاً للخطوات الآتية:
    - تحويل بيانات المتغيرات إلى قيم معيارية وفق الطريقة التجريبية (Empirical Normalization) وبواسطة المعادلة ادناه  $di = \frac{x-min}{Max-min}$ ، بحيث تتراوح قيمة المؤشر ما بين (1-0)، وكلما كانت قيمة المؤشر قريبة من الواحد الصحيح دل ذلك على مستوى إستقرار مالي أعلى.
    - تحديد الأوزان: تم تحديد الأوزان وفق طريقة تقدير الخبراء (Export Judgment).
    - جمع القيم المعيارية المرجحة للحصول على قيم المؤشرات الفرعية.
    - إحتساب المؤشر التجميعي للإستقرار المالي الإجمالي.
  - في عام 2022 تم إضافة مؤشر فرعي رئيسي إضافي إلى مؤشرات الإستقرار المالي، بحيث أصبحت المؤشر يضم (5) مؤشرات رئيسية، إضافة إلى أنه تم توسيع قاعدة المؤشرات الفرعية الداخلة في تكوين المؤشرات الفرعية الرئيسية ليكون عددها (26) مؤشر فرعي.
- في هذا السياق، إن تقييم مستوى الإستقرار المالي بواسطة المؤشر التجميعي يعتمد بالدرجة الأساس على مكونات المؤشر التجميعي وإتجاهاته، إن قيم المؤشرات التجميعية الفرعية للمؤشر التجميعي الكلي للإستقرار المالي في العراق قد شهدت تذبذباً على إمتداد المدة من 2016 إلى 2019 قبل أن تتحسن بعد ذلك، حيث إرتفع المؤشر من 0.343 نقطة في عام 2016 إلى 0.656 نقطة في عام 2021، وقد جاء هذا الإرتفاع ليعكس توجه البنك المركزي العراقي نحو تبني وتعزيز سياسات تحقيق الإستقرار المالي من خلال تطبيق القطاع المصرفي العامل في العراق لمتطلبات بازل III، التي وفقها يجب على البنوك العاملة في العراق - عدا فروع المصارف الأجنبية- أن تحتفظ بنسبة كفاية رأس المال لا تقل عن (12 في المائة)، وهذه النسبة تمثل العلاقة بين القاعدة الرأسمالية (بسط النسبة) والأصول المرجحة بالأوزان المحددة لمقابلة مخاطر الإئتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل (مقام النسبة).

شكل (9-9): قيمة مؤشر الإستقرار المالي في العراق خلال الفترة (2015-2021)



المصدر: إستبيان الاستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

في دولة فلسطين، طورت سلطة النقد الفلسطينية مؤشر إستقرار مالي كلي باستخدام البيانات التاريخية (2012-2020) لكل من القطاع المصرفي، والإقتصاد الكلي، وسوق الأوراق المالية، وقطاع التأمين، حيث تم اختيار 19 متغيراً ضمن أربع مؤشرات فرعية تغطي جميع جوانب الإستقرار المالي، وهي: مؤشر القطاع المصرفي، ومؤشر الإقتصاد الحقيقي، ومؤشر سوق رأس المال، إضافة لمؤشر قطاع التأمين. ويتم بناء مؤشر الإستقرار المالي الكلي حسب الخطوات التالية:

- تعتبر المنهجية التي تم إستخدامها لبناء وتطوير مؤشر الإستقرار المالي في فلسطين من أكثر المنهجيات المتبعة لحساب هكذا مؤشر في العديد من الدول. فقد استفادت هذه المنهجية من تجارب العديد من الدول في هذا المجال مع مراعاة إختيار المتغيرات والمؤشرات الفرعية التي تميز خصوصية القطاع المالي في فلسطين، وذلك من حيث سيطرة القطاع المصرفي مقارنة ببقية مكونات القطاع المالي. لذلك شكلت مؤشرات القطاع المصرفي أكثر من نصف المؤشرات المستخدمة في بناء وتطوير مؤشر الإستقرار المالي الكلي.
- تم تعديل هذه البيانات ومعالجتها وتطبيعها، وإعطائها أوزان ترجيحية. ولعكس أثر هذه المؤشرات على الإستقرار المالي، تم تعديل المتغيرات بما يضمن أن الزيادة (أعلى قيمة) لجميع المتغيرات تعكس تحسناً في الإستقرار المالي، في حين أن النقص يعني تراجعاً في الإستقرار المالي. ففي حال كانت المؤشرات ذات أثر سلبي على الإستقرار المالي، مثل نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض تُؤخذ القيمة العكسية بضرئها في (1-).
- من أجل تجميع البيانات في مؤشر واحد، تم تطبيع البيانات وفق منهجيتين مختلفتين وهما المنهجية المعيارية ومنهجية التطبيع التجريبي، ومن أجل احتساب قيمة مؤشر الإستقرار المالي التجميعي



(AFSi) في فلسطين، تم إحتساب المعدل المرجح للمؤشرات الفرعية مع الأخذ بعين الإعتبار الأهمية النسبية للمؤشرات عند تحديد الأوزان الترجيحية. ونظراً لتعدد طرق إختيار الأوزان الترجيحية، فإن أفضل الطرق المستخدمة تعتمد على آراء الخبراء والمختصين. وعليه فقد تم الاسترشاد بالمختصين بموضوع مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي في سلطة النقد الفلسطينية، حيث أُعطي كل بعد فرعي من مؤشرات السلامة المالية نسبة معينة، وتم توزيع هذه النسبة على المتغيرات الفرعية لكل بُعد، وذلك بحسب تأثيره على استقرار القطاع المصرفي

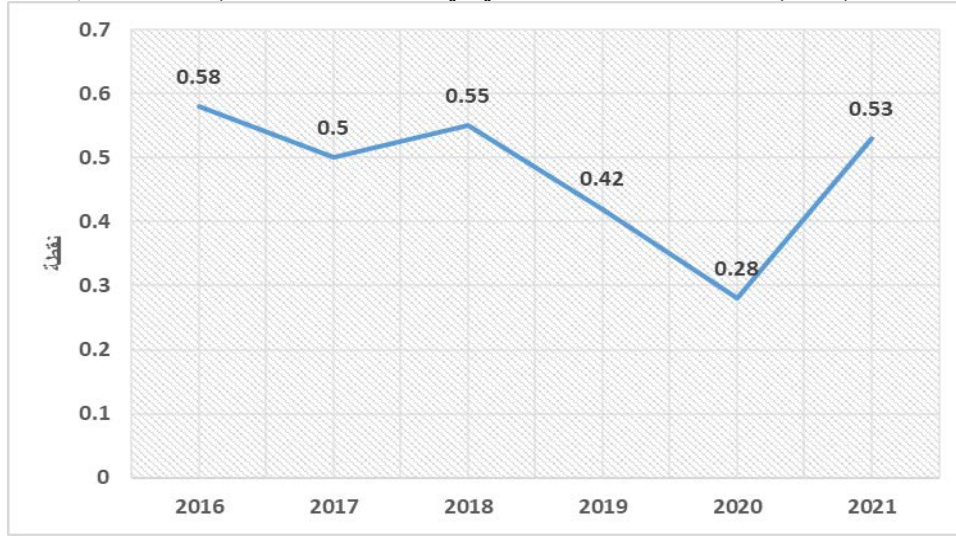
فيما يخص قيمة المؤشر، أظهرت البيانات تحسن قيمة مؤشر الإستقرار المالي في فلسطين في عام 2021، إذ بلغت 0.53 نقطة مقابل 0.28 نقطة في عام 2020 نتيجة لتراجع مؤشر الإقتصاد الكلي بشكل أساسي بفعل الآثار السلبية الناجمة عن جائحة كورونا، إضافة لتراجع مؤشر قطاع التأمين. في المقابل ارتفع مؤشر القطاع المصرفي بشكل طفيف، في حين بقي مؤشر قطاع سوق رأس المال مستقراً خلال الفترة ذاتها. في هذا السياق، يعكس ارتفاع المؤشر في عام 2021 إستقرار النظام المالي في فلسطين، وسلامة ومثانة مراكزه المالية.

جدول (9-9): مكونات مؤشر الإستقرار المالي لدى سلطة النقد الفلسطينية.

الوزن النسبي	مؤشرات أداء القطاع المصرفي	الوزن النسبي	مؤشرات الإقتصاد الكلي	الوزن النسبي	مؤشرات تطور الأسواق المالية	الوزن النسبي	مؤشرات أخرى
52.6%	- معدل كفاية رأس المال. - نسبة إجمالي القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض. - نسبة القروض المتعثرة بعد المخصصات إلى رأس المال. - نسبة الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل. - نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول. - صافي هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل. - العائد على الموجودات. - العائد على حقوق الملكية. - الرافعة المالية. - المصاريف بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل.	26.3%	- معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي. - معدل التضخم العام. - نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي. - نسبة العجز في الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي. - نسبة الدين الحكومي المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي.	10.5%	- تطور الأسواق المالية نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي. - نسبة التقلبات في البورصة.	10.5%	- مؤشر قطاع التأمين (نسبة رأس المال على إجمالي الموجودات). - نسبة أقساط التأمين المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: إستبيان الاستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

شكل (9-10): قيمة مؤشر الإستقرار المالي في فلسطين خلال الفترة (2015-2021)

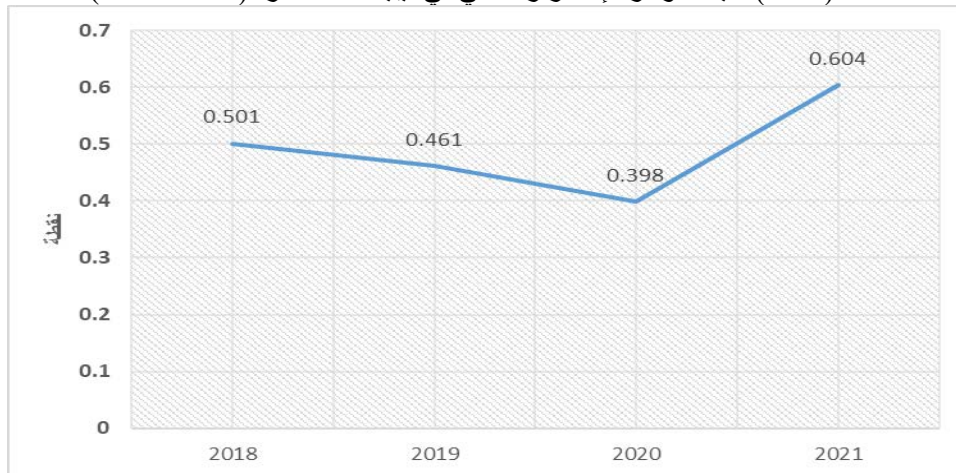


المصدر: إستبيان الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

في دولة ليبيا، يتكون المؤشر التجميعي من مؤشرين فرعيين يمثل كل مؤشر منهما عنصر رئيسي من عناصر النظام المالي الليبي، وهما مؤشر القطاع المصرفي (بوزن ترجيحي 52 في المائة) وقد تم تمثيله بتسعة متغيرات، ومؤشر الإقتصاد الكلي (بوزن ترجيحي 48 في المائة) والذي تم تمثيله بستة متغيرات، ولم يتم ادراج مؤشر يمثل سوق المال نظراً لتوقف نشاط سوق الأوراق المالية، حيث تم ايقاف التداول في سوق المال الليبي منذ 24 يوليو 2014، على أن يتم إدراجه مستقبلاً عند إستئناف نشاطه.

في هذا السياق، أظهرت قيمة مؤشر الإستقرار المالي في نهاية عام 2021 تحسناً واضحاً بعد تراجعها في نهاية عام 2020 بفعل جائحة كورونا المستجد إضافةً لبعض الظروف والتحديات المالية والإقتصادية التي تواجهها ليبيا، فقد بلغت قيمة المؤشر 0.604 نقطة في نهاية عام 2021 مقابل 0.398 نقطة في نهاية عام 2020، في حين بلغت قيمة المؤشر في نهاية عامي 2019 و2018 حوالي 0.461 نقطة و0.501 نقطة على التوالي (شكل 9-11).

شكل (9-11): قيمة مؤشر الإستقرار المالي في ليبيا خلال الفترة (2015-2021)



المصدر: إستبيان الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

في جمهورية مصر العربية، يقوم البنك المركزي باحتساب مؤشر الإستقرار المالي باستخدام منهجية التطبيق التجريبي، ونشره بشكل سنوي، ويتم الإعتماد على 4 مؤشرات فرعية لإحتساب المؤشر حسب ما هو موضح بالجدول (9-10)، وقد بلغت قيمة المؤشر العام للإستقرار المالي في مصر 0.50 نقطة و0.47 نقطة في عامي 2021 و2022 على التوالي، مقابل 0.48 نقطة في عام 2020، علماً أنها بلغت حوالي 0.50 نقطة و0.55 نقطة في عامي 2018 و2019 على التوالي (شكل 9-12). وبشكل عام يُشير إستقرار قيم مؤشر الإستقرار المالي في مصر في الفترة (2016-2022) إلى إستقرار النظامين المالي والإقتصادي بالرغم من التحديات التي تواجهها، وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر الإستقرار المالي في عام 2020 شهد إنخفاضاً مقارنةً مع عام 2019، وذلك نتيجة لتبعات جائحة كورونا على الإقتصادات والأنظمة المالية العالمية، وهو ما انعكس على مؤشر مناخ الإقتصاد العالمي، حيث سجل معظم الشركاء التجاريين لمصر معدلات نمو سالبة للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما شهد مؤشر الأسواق المالية انخفاضاً بشكل ملحوظ نتيجة للإضطرابات التي شهدتها الأسواق المالية الناشئة ومن بينها مصر وخروج رؤوس الأموال الأجنبية، وهو ما أدى إلى إرتفاع كل من أسعار مبادلة مخاطر الائتمان ومؤشر تقلبات العائد للبورصة المصرية، بالإضافة الي الإنخفاض الملحوظ في نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي الإسمي. علماً أن القطاع المصرفي في مصر أثبت متانته خلال جائحة كورونا وقدرته على مواجهة وإمتصاص العديد من الصدمات وإحتواء تداعياتها بفعل المستويات الجيدة من كفاية رأس المال والسيولة.

شكل (9-12): قيمة مؤشر الإستقرار المالي في مصر خلال الفترة (2016-2022)



المصدر: إستبيان الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

جدول (9-10): مكونات مؤشر الإستقرار المالي لدى البنك المركزي المصري.

الوزن النسبي	مؤشرات أخرى	الوزن النسبي	مؤشرات تطور الأسواق المالية	الوزن النسبي	مؤشرات الإقتصاد الكلي	الوزن النسبي	مؤشرات أداء القطاع المصرفي
10% %	- يتضمن المؤشر الفرعي لمناخ الاقتصاد العالمي معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي ومعدلات التضخم للشركاء التجاريين الرئيسيين لمصر (الامارات العربية المتحدة، والصين، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وتركيا، والسعودية، وألمانيا، وسويسرا، وفرنسا، وإيطاليا، وروسيا).	19% %	- نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي. - نسبة التقلبات في البورصة المصرية. - نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى العائد على الأسهم. - مؤشر مبادلة مخاطر الائتمان.	33% %	- معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي. - معدل التضخم العام. - نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي. - نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي. - نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي. - ميزان المعاملات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي. - نسبة صافي الاحتياطات الأجنبية إلى الدين الخارجي قصير الأجل.	38% %	- معدل كفاية رأس المال. - نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض. - نسبة التغطية. - نسبة السيولة بالعملة المحلية والعملات الأجنبية. - نسبة المصروفات الإدارية إلى صافي إيرادات النشاط. - نسبة صافي الأرباح إلى حقوق المساهمين. - نسبة التركيز في جانب الأصول لأكثر من 5 بنوك.

المصدر: إستبيان الاستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

في المملكة المغربية<sup>59</sup>، تم إحتساب مؤشر الإستقرار المالي للمغرب على أساس سنوي للفترة 2007-2021. يتكون هذا المؤشر من 30 متغير، تغطي ست مكونات رئيسية (1) تطور الأسواق المالية (2) تطورات الإقتصاد الكلي (3) نقاط ضعف المؤسسات المالية (4) نقاط ضعف الوكلاء غير الماليين (5) سوق العقارات (6) نقاط الضعف في البنية التحتية للأسواق المالية (جدول 9-11).

جدول (9-11): مكونات مؤشر الإستقرار المالي لدى بنك المغرب.

تطور الأسواق المالية	تطورات الإقتصاد الكلي	نقاط الضعف في المؤسسات المالية	نقاط الضعف الوكلاء غير الماليين	سوق العقارات	نقاط الضعف في البنية التحتية للأسواق المالية
- القيمة السوقية للأسهم إلى العائد على الأسهم المدرجة في بورصة الدار البيضاء - فرق سعر الفائدة (الدائن / المدين) - تذبذب سعر الصرف - تذبذب سعر الفائدة على سندات الخزينة (سنوات)	- نمو الناتج المحلي الإجمالي - فجوة نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي - معدل التضخم - عجز الحساب الجاري - كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي - عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي - الاحتياطيات الأجنبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	- نسبة كفاية رأس المال - نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض - الأصول السائلة / الالتزامات قصيرة الأجل - العائد على الأصول - نسبة القروض إلى الودائع <b>قطاع التأمين</b> - صافي الدخل / رأس المال الخاص - صافي مبلغ المطالبات / الأقساط - تغطية الالتزامات الفنية حسب الأصول التمثيلية - المكاسب غير المحققة / الأصول التمثيلية - معدل تغطية هامش الملاءة المالية	- فجوة نسبة ديون الأسر إلى الناتج المحلي الإجمالي - فجوة نسبة الدين إلى الشركات غير المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي - فجوة نسبة ديون الخزينة إلى الناتج المحلي الإجمالي	- معدل نمو مؤشرات أسعار العقارات - القروض العقارية كنسبة من إجمالي القروض - معدل نمو الائتمان العقاري	- نسبة التعويض - معدل التركيز - معامل تدفق السيولة - معدل توفر النظام الفني

المصدر: إستبيان الاستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

<sup>59</sup> نود الإشارة على أن منهجية إحتساب مؤشر الاستقرار المالي في المغرب تختلف عن الدول العربية الأخرى، حيث ترتبط قيمة مؤشر الاستقرار المالي بالمخاطر النظامية، بمعنى في حال ارتفعت قيمة المؤشر دل ذلك على أن مخاطر أعلى (مستوى إستقرار مالي أقل)، في حين إذا إنخفضت قيمة المؤشر دل ذلك على مخاطر أقل (مستوى إستقرار مالي أعلى). 1.

من جانب آخر، بعد تحديد المتغيرات التي سيتم إدراجها في مؤشر الإستقرار المالي العام، تم عكس علامات سلسلة البيانات التي تشير قيمتها السلبية إلى إرتفاع لخطر نظامي ما (مثال: رصيد الميزانية، الرصيد الجاري). بعد ذلك تم توحيد المؤشرات من أجل إعادة القيم إلى فاصل [0،1] وذلك عن طريق طرح القيمة الصغرى للمؤشر من قيمة المؤشر في كل سنة وتقسيمها على مدى المؤشر.

في هذا الإطار، يُعطى نفس الوزن للمؤشرات مع مراعاة عدد المؤشرات المدمجة في كل مؤشر فرعي. على سبيل المثال، يحتوي مؤشر تطور الأسواق المالية على 4 مؤشرات، وبالتالي فإن الوزن المخصص لها يساوي 30/4. بالإضافة إلى ذلك، يتم حساب مؤشر نقاط الضعف في القطاع المالي من خلال تجميع المؤشرات الفرعية "القطاع المصرفي" و "قطاع التأمين" عن طريق تعيين الأوزان وفقاً لحصتها في إجمالي أصول النظام المالي، أي 86 في المائة و 14 في المائة على التوالي.

يتم تجميع المؤشرات، بعد المعالجة الإحصائية، كما يلي:

$ISF_{emf} = \sum_1^4 Y_k/4$	تطور الأسواق المالية
$ISF_{dme} = \sum_1^6 Y_k/6$	تطورات الإقتصاد الكلي
$ISF_{vif} = 0,86 * \frac{\sum_1^5 Y_k}{5} + 0,14 * \frac{\sum_1^5 Y_k}{5}$	نقاط الضعف في المؤسسات المالية
$ISF_{vanf} = \sum_1^3 Y_k/3$	نقاط الضعف الوكلاء غير الماليين
$ISF_{mi} = \sum_1^3 Y_k/3$	سوق العقارات
$ISF_{imf} = \sum_1^4 Y_k/4$	نقاط الضعف في البنية التحتية للأسواق المالية

$$ISF = \frac{(4 * ISF_{emf} + 6 * ISF_{dme} + 10 * ISF_{vif} + 3 * ISF_{vanf} + 3 * ISF_{mi} + 4 * ISF_{imf})}{30}$$

تختلف الأوزان النهائية المنسوبة إلى المؤشرات الفرعية عن بعضها البعض، إذ أن أهم الأوزان نسبت إلى مؤشر "نقاط ضعف المؤسسات المالية" ومؤشر "تطورات الإقتصاد الكلي" حيث أن كل منها يغطي عدداً كبيراً من مؤشرات المخاطر التي قد تؤثر على الإستقرار المالي.

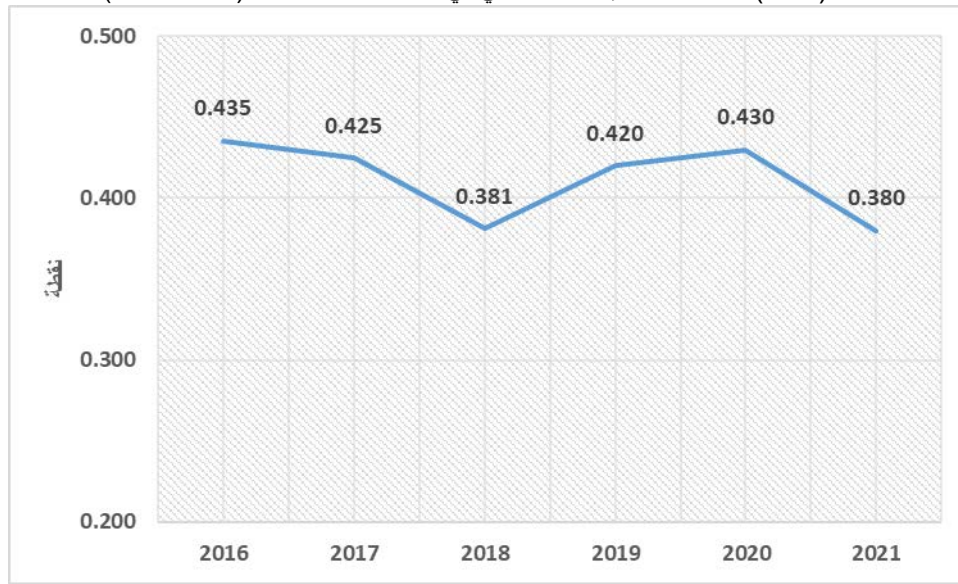
$$ISF=0,13*ISF_{emf}+0,20* ISF_{dme}+ 0,33*ISF_{vif}+0,10*ISF_{vanf}+0,10*ISF_{mi}+0,13*ISF_{imf}$$

يعتمد تفسير تطور مؤشر الإستقرار المالي كمؤشر مبكر للمخاطر النظامية على القيمة التي يسجلها في كل فترة. كلما اقترب المؤشر من 0، يعتبر النظام المالي مرناً، في حين يتم اعتبار أن المخاطر النظامية تتراكم وتهدد الإستقرار المالي عندما تقترب قيمة المؤشر من 1.

فيما يخص نتائج الإحتساب، فقد حقق المؤشر أفضل قيمة له خلال الفترة (2016-2021)، إذ بلغت قيمة المؤشر 0.380 نقطة في نهاية عام 2021، مقابل 0.430 نقطة في نهاية عام 2020، وبشكل عام، تكشف قيم المؤشر أن المخاطر المحيطة بالإستقرار المالي كانت معتدلة خلال الفترة (2016-2021) بالرغم من المخاطر والتحديات، إضافةً إلى تداعيات فيروس كورونا المستجد. تتماشى هذه النتائج مع تقييم الإستقرار

المالي المحصل عليه بواسطة خريطة المخاطر النظامية، إذ تعكس غياب أزمة مالية في المغرب خلال الأعوام الأخيرة. فيما يخص فترة ما قبل عام 2016، لوحظ أيضاً أن هناك بعض التوترات التي نشأت بين عامي 2010 و2012، بما في ذلك ارتفاع أسعار العقارات والتضخم وتوسع عجز الحساب الجاري مما أدى إلى إرتفاع المؤشر إلى 0.53 نقطة في المتوسط. تباطأ المؤشر قليلاً خلال الفترة (2016-2020) نظراً لتراجع المخاطر المتعلقة بسوق العقارات وبمواطن الضعف لدى الوكلاء غير الماليين، وكذلك التطور الإيجابي في الأسواق المالية.

شكل (9-13): قيمة مؤشر الإستقرار المالي في المغرب خلال الفترة (2016-2020)



المصدر: إستبيان الاستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

## الخلاصة

في ضوء ما تقدم، ساهمت جهود المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في تخفيف حدة أزمة فيروس كورونا على القطاع المصرفي والمخاطر الأخرى المحيطة بالنظام المالي، إذ أن تطبيق القطاع المصرفي العربي لمتطلبات بازل III والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 إضافة إلى وجود رقابة إحترازية جزئية وكلية فعالة وفق أفضل الممارسات والمعايير الدولية، إنعكست إيجاباً على مؤشرات القطاع المصرفي، حيث ساهمت برفع قيمة مؤشر الإستقرار المالي في الدول العربية خلال عامي 2021 و2022، وذلك في ضوء أن متطلبات رأس المال والسيولة وفق معيار بازل III تُعد أدوات هامتين تعززان من قدرة البنوك على تحمل الصدمات المالية والإقتصادية والمخاطر المرتفعة والتي من الممكن أن تتعرض لها. كذلك أبرزت نتائج تحليل المؤشر، الإهتمام الواضح بمؤشرات السلامة المالية من قبل السلطات الرقابية لما لها من أهمية كبيرة على سلامة المراكز المالية للبنوك.

كما تبين من خلال نتائج تحليل مؤشر الإستقرار المالي في الدول العربية، وجود توجه عام في الدول العربية نحو تبني سياسات إحترازية متحفظة أسهمت في تعزيز الاستقرار المالي في فترة أزمة فيروس كورونا المستجد وما بعدها، أخذاً في الإعتبار التطورات المالية والإقتصادية والجيوسياسية العالمية الحاصلة على الصعيدين الإقليمي والدولي. كما عكست نتائج المؤشر متانة ومرونة القطاع المصرفي العربي وقدرته على إستيعاب الصدمات المالية المحتملة، بالرغم من عدد من المخاطر والتحديات. كما أظهرت نتائج تحليل فجوة الإئتمان للقطاع المصرفي العربي وجود تحسن بقيمة المؤشر، وتوجيه الإئتمان نحو القطاعات الاقتصادية المنتجة.

من جانب آخر، تبين من خلال ما تم تحليله في هذا الفصل، وجود إهتمام متزايد لدى الدول العربية لتطوير مقياس كمي يعبر عن حالة النظام المالي وسلامته كمؤشر الإستقرار المالي، وبما يسهل من عملية المقارنة بين الدول وتحليل حالة الاستقرار المالي عبر الزمن، علماً انه من الممكن ان تختلف المنهجيات من دولة إلى أخرى حسب طبيعة النظام المالي والبيئة الاقتصادية لتلك الدول. وبالرغم من التحديات التي تواجه اقتصادات الدول العربية، إلا أن مؤشر الإستقرار المالي لديها حافظ على مستويات جيدة، حيث بينت نتائج التحليل أن القطاع المالي بشكل عام في الدول العربية سليم ومتين ومستقر بدرجة كبيرة. من جانب آخر تبرز أهمية قيام المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية التي لم تقم بعد بتطوير منهجية احتساب لمؤشر الاستقرار المالي في دولها، بأن تحذو حذو المصارف المركزية الأخرى، حيث إن مؤشر الإستقرار المالي يعبر عن واقع الإستقرار المالي في أي دولة بشكل يربط بين المخاطر المالية والإقتصادية. أما فيما يخص المصارف المركزية التي قامت بتطبيق منهجية احتساب لمؤشر الإستقرار المالي، فيجب أن تسعى إلى تطوير المؤشر باستمرار وتقييم المتغيرات الفرعية المحتسبة فيه بين الحين والآخر، أخذاً بالإعتبار التطورات الحاصلة في القطاع المالي والبيئة الاقتصادية والإستثمارية.

## ملحق (1)

المبادئ الإرشادية العامة التي أصدرها صندوق النقد العربي حول تعزيز الدور الإشرافي للمصارف المركزية في التعامل مع مخاطر المؤسسات المالية غير المصرفية في الدول العربية.

### (1) المبدأ

التنسيق بين السلطات الإشرافية أساس لنجاح قياس المخاطر الناشئة عن القطاع المالي غير المصرفي بشكل فعال، وأن تتوفر لدى الجهة الإشرافية القدرة والصلاحية والأدوات المناسبة لمعالجة مخاطر القطاع بما يعزز من الاستقرار المالي.

### (2) المبدأ

في حال كان التوجه الإشرافي في الدولة، لوجود هيئات إشرافية مستقلة متعددة على القطاع المالي غير المصرفي، من المناسب التنسيق بين المصرف المركزي وهذه الهيئات، قد يكون من خلال توقيع مذكرات تفاهم بخصوص الجوانب التي تهم المصرف المركزي، مثل قضايا المخاطر النظامية (بما في ذلك مخاطر العدوى)، وحماية المستهلك المالي، والشمول المالي، والاستقرار المالي.

### (3) المبدأ

تشكيل لجنة إدارة أزمات أو لجنة استقرار مالي داخل المصرف المركزي وبرئاسته، على أن تضم في عضويتها ممثلين عن وزارة المالية وهيئة الأوراق المالية وهيئة التأمين والسلطات الإشرافية على المؤسسات المالية غير المصرفية، للتنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة الإحترازية الجزئية والكلية. إضافة إلى تعزيز فعالية السياسة الإحترازية الكلية والتطبيق الأمثل لأدواتها.

### (4) المبدأ

قيام المصرف المركزي بالتعاون مع الجهات الرسمية المعنية، لوضع تعريف دقيق على مستوى الدولة لمؤسسات القطاع المالي غير المصرفي التي يُفترض أن تخضع لإشرافه أو يشترك بالإشراف عليها، وتوفير الأطر التشريعية الملائمة التي تعزز من قدرته على تقييم مخاطر هذه المؤسسات.

### (5) المبدأ

قد يكون من المناسب لإدراك حجم وواقع وتحديات القطاع المالي غير المصرفي (بما في ذلك صيرفة الظل<sup>60</sup> Shadow Banking)، القيام بدراسة معمقة حول واقع القطاع في الدولة، للوقوف على حجمه وطبيعته والتحديات التي تواجهه ومخاطره.

<sup>60</sup> في هذا الخصوص، يُمكن الرجوع إلى ورقة "الرقابة على صيرفة الظل" الصادرة في عام 2014 عن اللجنة العربية للرقابة المصرفية-صندوق النقد العربي:



### (6) المبدأ

تشكيل لجنة متخصصة تحت رئاسة المصرف المركزي وعضوية الجهات الرسمية والهيئات الإشرافية المعنية، للنظر في توصيات المصرف المركزي بخصوص الدراسة المُشار إليها في المبدأ (5) أعلاه، والبحث في إمكانية تذليل أي عوائق قانونية أو تنظيمية تحول دون توسيع المظلة الإشرافية للمصرف المركزي، لتشمل المؤسسات المالية غير المصرفية.

### (7) المبدأ

تحديد التوجه والهدف والنموذج الإشرافي للمصرف المركزي في الإشراف على كل قطاع من القطاعات المالية غير المصرفية<sup>61</sup>، وتحديد المتطلبات الإشرافية للقطاع وتحديثها بشكل مستمر، بما يشمل بحد أدنى: متطلبات الترخيص والتفرع، والحوكمة، ومتطلبات كفاية رأس المال والسيولة، والإمتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وخطط التعافي، وخطط الإحلال والتعاقب الوظيفي، والإفصاح، والبيانات والتقارير الدورية.

### (8) المبدأ

من المناسب وجود وحدات تنظيمية داخل المصرف المركزي، متخصصة في الإشراف على المؤسسات المالية غير المصرفية (التي تخضع أو يُفترض أن تخضع لإشرافه) حسب طبيعة نماذج أعمالها.

### (9) المبدأ

إعداد وإعتماد خطط معتمدة، حول منهجية تنفيذ التفتيش الميداني والرقابة المكتبية على المؤسسات المالية غير المصرفية، ومؤشرات تقييم أدائها. أما بالنسبة للمؤسسات المالية التي لا تخضع لإشراف المصرف المركزي، التنسيق مع السلطات الإشرافية الأخرى لتوفير المعلومات اللازمة للمصرف المركزي لقياس مخاطرها بهدف تعزيز الاستقرار المالي.

### (10) المبدأ

مع مراعاة ما ورد في المبدأين (1) و(2)، قيام إدارة الاستقرار المالي في المصرف المركزي بتقييم المخاطر النظامية الناشئة عن القطاع المالي غير المصرفي، بما يشمل كحد أدنى (وذلك حسب ما ينطبق):

- أ. تقرير الاستقرار المالي.
- ب. القيام بإختبارات الأوضاع الضاغطة.
- ج. إحتساب هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية. (CCyB)
- د. تطبيق أنظمة الإنذار المبكر وإدارة الأزمات المالية.
- هـ. إستخدام أدوات السياسة الإحترازية الكلية مثل وضع حدود لنسبة عبء الدين (DBR).

<https://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/amdb/%5Bvocab%5D/%5Bterm%5D.pdf.0> -الظل

<sup>61</sup> أي تحديد ما هو توجه المصرف المركزي بخصوص الإشراف على القطاع المالي غير المصرفي، وكذلك الهدف من الإشراف على كل قطاع منه، ومن ثم تحديد إن كان النموذج الذي سيتم إعماده من المصرف المركزي سيكون وفق منهجية إنضباط السوق أو المنهج الإحترازي.

### (11) المبدأ

التشاور بين المصرف المركزي والسلطات الإشرافية على المؤسسات المالية غير المصرفية حول إمكانية إصدار منهجية لتحديد والتعامل مع المؤسسات المالية غير المصرفية ذات الأهمية النظامية محلياً.

### (12) المبدأ

النظر في وضع الأطر الملائمة لتوسيع قاعدة البيانات لدى شركات المعلومات الإئتمانية لتشمل عمليات مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي.

### (13) المبدأ

إيجاد الآليات المناسبة داخل المصرف المركزي لتوفير البيانات الدقيقة والإفصاحات اللازمة عن القطاع المالي غير المصرفي<sup>62</sup>، بما يمكن من تعزيز فعالية تنفيذ السياسات النقدية والإحترازية الكلية وتقييم المخاطر في النظام المالي.

### (14) المبدأ

تعزيز دور إدارات الشمول المالي في المصارف المركزية لتمكين المؤسسات المالية غير المصرفية من أداء الدور المأمول لها في تعزيز الشمول المالي.

### (15) المبدأ

شمولية نطاق حماية المستهلك المالي في المصارف المركزية بحيث تغطي كافة عملاء القطاع المالي غير المصرفي، وإلزام مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي بإنشاء وحدات شكاوي، وتطبيق التعليمات في هذا الشأن.

### (16) المبدأ

حصر الدروس المُستفادة من الأزمات المالية والإقتصادية من قبل المصرف المركزي (مثل أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد والأزمة المالية العالمية لعام 2008) بخصوص أثرها على القطاع المالي غير المصرفي.

### (17) المبدأ

تطوير مؤشرات أداء جزئية وكلية للمؤسسات المالية غير المصرفية حسب طبيعة كل مجموعة ضمن القطاع، بحيث يتم نشر المؤشرات الكلية بشكل دوري، على أن تشمل المؤشرات بحد أدنى مؤشرات السلامة المالية وفق ما يصدر عن المؤسسات المالية الدولية المعنية بهذا الخصوص.

<sup>62</sup> بيانات مثل: حجم السيولة، حجم الإئتمان الممنوح، أسعار الفائدة على التسهيلات، التسهيلات الإئتمانية المتعثرة وغيرها.

### **(18) المبدأ**

تعزيز البنية التحتية الرقمية للقطاع المالي غير المصرفي، وتشجيع التحول المالي الرقمي وحلول الابتكارات في المنتجات المالية غير المصرفية، وإيجاد فرص تطويرية واستثمارية في مجالات التقنيات المالية، لتعزيز القدرات التنافسية للقطاع الخاص.

### **(19) المبدأ**

الاهتمام ببناء القدرات لدى القطاع المالي غير المصرفي، وكذلك تطوير قدرات العاملين في إدارات الرقابة والتفتيش على القطاع المالي غير المصرفي.

### **(20) المبدأ**

عقد اجتماعات تشاورية دورية بين المصرف المركزي والجهات الرسمية والهيئات المعنية وجمعيات القطاع المالي غير المصرفي (أو ممثلين عن القطاع)، لبحث التحديات التي يواجهها القطاع.

### **(21) المبدأ**

المتابعة المستمرة لما يصدر عن المؤسسات الدولية المختصة حول المواضيع المرتبطة بالقطاع المالي غير المصرفي، مثل: الرقابة المالية، وإدارة المخاطر، والمعايير المحاسبية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحماية المستهلك المالي، وتداعيات تغير المناخ، والتمويل المسؤول. ودراسة مدى الحاجة إلى قيام المصرف المركزي بالتنسيق مع السلطات الإشرافية ذات العلاقة) بإصدار التشريعات أو التعليمات اللازمة بهذا الخصوص.

### **(22) المبدأ**

إيجاد أطر مناسبة لكيفية التعامل مع حاجة القطاع المالي غير المصرفي للسيولة الطارئة، سواءً كان ذلك من خلال عمليات السوق المفتوحة أو من الإقراض من البنوك.

### **(23) المبدأ**

النظر في توقيع مذكرات تفاهم بين المصرف المركزي (بالتنسيق مع السلطات الإشرافية ذات العلاقة) مع السلطات الإشرافية في الدول الأخرى، عند وجود فروع لمؤسسات مالية غير مصرفية خارج الدولة.

### **(24) المبدأ**

للمصارف المركزية تقدير ما ينطبق من المبادئ السابقة على المؤسسات المالية غير المصرفية المملوكة أو المساهمة بها الدولة، مثل صناديق التقاعد، ومؤسسات الضمان الاجتماعي، ومؤسسات ضمان الودائع، وغيرها. وللمصارف المركزية كيفية تقدير التعامل مع هذه المؤسسات أو المخاطر التي قد تنشأ عنها.

## ملحق (2)

المبادئ الإرشادية العامة التي أصدرها صندوق النقد العربي حول تطوير منهجيات إختبارات الأوضاع الضاغطة لقياس مخاطر القطاع المالي.

### المبدأ الأول

أن تكون إختبارات الأوضاع الضاغطة جزءاً لا يتجزأ من منظومة الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية، بما يشمل تعزيز دور مجلس إدارة المؤسسة المالية وإدارتها التنفيذية في إنجاح تبني إختبارات الأوضاع الضاغطة، ورسم سياسة مكتوبة ومعتمدة تحكم هذه الإختبارات، وأن يتم أخذ نتائج إختبارات الأوضاع الضاغطة في الإعتبار عند إتخاذ القرارات الإستراتيجية وتحديد مستوى تقبل المخاطر (Risk Appetite).

من المناسب أن تشتمل أطر إختبارات الأوضاع الضاغطة على هيكل حوكمة فعال وواضح وشامل وموثق. يحدد هذا الإطار أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا والأطراف ذات العلاقة في البنك (أو المؤسسة المالية) في دعم وتنفيذ والرقابة على هذه الإختبارات. تبدأ المسؤولية من عملية تصميم الفرضيات والموافقة عليها، وتطوير النموذج والتحقق من صحته، وإعداد التقارير وتحليل النتائج، وكيفية إستخدام مخرجات الإختبارات، ومسؤولية معالجة مواطن أي ضعف أو قصور تظهرها هذه الإختبارات، وأدوار إدارة المخاطر والامتثال، والتدقيق الداخلي. تغطي الإجراءات جميع جوانب إطار إختبارات الأوضاع الضاغطة، وأن تكون موثقة ومحدثة بشكل واضح، بما في ذلك موافقة مجلس الإدارة و/أو الإدارة العليا للبنك على إطار الإختبارات. يضمن إطار إختبار الأوضاع الضاغطة كذلك تعاون جميع أصحاب المصلحة الضروريين والتواصل المناسب معهم بشأن تصميم افتراضات هذه الإختبارات.

في هذا السياق، يكون لدى مجالس إدارة البنوك المسؤولية النهائية عن إعداد الإطار العام لإختبار الأوضاع الضاغطة والإشراف عليه. قد يتم تفويض تطوير وتنفيذ إطار إختبارات الضغط للإدارة التنفيذية أو للجنة إختبار الأوضاع الضاغطة. كما يتم تنظيم إجتماعات دورية تتضمن المناقشة مع الإدارة العليا أو كبار الخبراء المسؤولين عن إختبارات الأوضاع الضاغطة والتحديات التي قد تواجه البنك في إختيار الفرضيات. تبرز هنا أهمية قيام البنوك بتوثيق الإجتماعات وترتيبات الحوكمة التي تحدد أدوار جميع العاملين في البنك بكافة مستوياتهم الوظيفية، من المهم وضع آلية واضحة وموثقة توضح كيفية نقل نتائج إختبار الأوضاع الضاغطة إلى مجلس الإدارة، حتى يتمكن المجلس من النظر في التأثير على إستراتيجية البنك وأدائه ووضعها المالي. إضافةً لذلك، من المناسب أن توضح هذه الترتيبات، أهمية تفاعل لجنة إختبارات الأوضاع الضاغطة بالبنك مع كافة اللجان الأخرى المكونة على مستوى البنك والمجموعة المصرفية مثل لجنة الأصول والمطلوبات، ولجنة المخاطر (مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية)، ولجنة المنتجات/ أنشطة البنك الجديدة،

ولجنة تقنية المعلومات والأمن السيبراني، ذلك من خلال إجراء اجتماعات دورية تتضمن تبادل آراء حول اختيار الفرضيات. كذلك من الأهمية بمكان، إستخدام نتائج إختبارات الأوضاع الضاغطة في تصميم وتحديد درجة تحمل المخاطر لدى البنك (Risk Tolerance)، وكذلك في عملية التخطيط لكل من رأس المال والسيولة.

فيما يخص دور السلطات الرقابية، هناك جانبين هامين في هذا السياق، يتمثل الأول في التأكد من وجود تعليمات واضحة حول حوكمة المؤسسات المالية بشكل عام، تواكب أفضل الممارسات والمعايير الدولية وتطويرها بإستمرار. ويتعلق الجانب الثاني بتطوير التعليمات الخاصة بإختبارات الأوضاع الضاغطة بما يشمل حوكمتها، بحيث تحدد أدوار ومسؤوليات مجلس إدارة المؤسسة المالية والإدارة التنفيذية وتعزز من ثقافة إدارة المخاطر لدى العاملين في المؤسسة المالية. في هذا الإطار، إدماج إختبارات الأوضاع الضاغطة في منظومة الحوكمة يأخذ بعين الاعتبار الإطار العام حول إختبارات الأوضاع الضاغطة الصادر عن السلطات الرقابية على القطاع المالي وفق ما سيتم ذكره في "المبدأ الرابع".

### المبدأ الثاني

**توفير البنية التحتية اللازمة لتطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة، بما في ذلك الكوادر المؤهلة في إدارة المخاطر الذين تتوفر لديهم كحد أدنى مهارات تصميم وإجراء وتحليل إختبارات الأوضاع الضاغطة، ووضع برامج مستمرة لبناء قدراتهم، وتوفير البرامج الإحصائية المناسبة والبيانات الدقيقة والشاملة والتاريخية لضمان نجاح التطبيق الفعال لهذه الإختبارات.**

تتضمن إجراءات حوكمة إختبارات الأوضاع الضاغطة توفير البيانات ذات الجودة العالية. كما تتطلب توفر البنية التحتية اللازمة لتطبيق هذه الإختبارات بالشكل الأمثل. كذلك من الأهمية أن تتناسب أنظمة تقنية المعلومات مع حجم وطبيعة وتعقيد أعمال البنك، بما يسمح بتمكين الفنيين من تطبيق هذه الإختبارات. كما يتعين توفر الموارد المالية والبشرية، إضافةً للبرامج الإحصائية. تتكفل إدارة البنك بتوفير برامج تدريب

وبناء قدرات العاملين بالبنك، مع وجود خطط تعاقب وظيفي ونقل المعرفة بين العاملين في البنك. كما تستقطب متخصصين في إختبارات الأوضاع الضاغطة، لديهم مهارات وخبرات مناسبة في إدارة المخاطر والسيولة والائتمان ومخاطر السوق وتعليمات كفاية رأس المال والمحاسبة المالية والنمذجة، إضافة إلى معرفة شاملة بالمعايير الدولية الخاصة بإختبارات الأوضاع الضاغطة. كما تشمل الخبرات قدرات ومهارات في الربط بين المخاطر الاقتصادية والمخاطر المالية (دورة الأعمال والدورة المالية). من الممكن الإستعانة بخبرات من خارج المؤسسة المالية لإنجاز إختبارات الأوضاع الضاغطة بما لا يتعارض مع التشريعات الرقابية. كذلك يعتبر توفر البيانات الإحصائية الموثوقة أساساً لمصادقية نتائج إختبارات الأوضاع الضاغطة.

حيث يتم استخدام سلاسل زمنية كافية، وإجراء المعالجات الإحصائية اللازمة وإختيار النموذج الملائم في الإختبارات الكلية المبنية على النماذج القياسية مثل: إختيار النموذج الناقل (Satellite Model)، لضمان ملاءمة النموذج ومصادقته العلمية. تجدر الإشارة إلى أن المبدأ رقم (2) ينطبق، سواءً كان تنفيذ الإختبارات من قبل البنك المركزي أو السلطة الرقابية (Top Down) أو من خلال المؤسسة المالية (Bottom Up).

### المبدأ الثالث

من المناسب أن تُبنى إختبارات الأوضاع الضاغطة على فرضيات علمية ومنطقية، مع استخدام فرضيات متدرجة الشدة مستندة إلى بيانات تاريخية. من الممكن في هذا الإطار، استخدام العلامة المعيارية لبناء فرضيات الإختبار. كذلك تكون كافة الإختبارات المطبقة ذات نظرة مستقبلية (Forward Looking)، وتدعم خطط الطوارئ والتعافي وسياسة إدارة المخاطر<sup>63</sup>.

في ضوء أن إختبارات الأوضاع الضاغطة أداة إستشرافية وذات بعد مستقبلي وتنبؤي، بحيث يأخذ بعين الاعتبار ما لا يقل عن 3 سنوات من التوقعات. يتم تصميم فرضياتها على أسس سليمة علمياً، حيث تكون ذات معنى، ومُصاغة وفق آراء خبراء ومختصين بالتعاون مع المعنيين داخل المؤسسة (مثل مسؤولي: المخاطر، والأبحاث، والخزينة، والتسهيلات الإئتمانية، والمالية، والإستثمارات، والإمتثال،... الخ)، بحيث تُسهم هذه الإختبارات في تتبع تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة المالية. من المناسب توفر فهم واضح لدى أصحاب المصلحة حول تحديد عوامل المخاطر (Risk Drivers)، ومدى ملاءمة الفرضيات وتغطية كافة المخاطر. كما يتعين تحديد نوع وتفاصيل فرضيات إختبارات الأوضاع الضاغطة المستخدمة، والمغزى من تصميم الفرضيات، إضافةً إلى تقييم الفرضيات المستخدمة بشكل سنوي أو عند حدوث مستجدات. من المناسب كذلك توثيق نتائج عمليات التقييم للفرضيات، وتفاصيل المنهجيات المستخدمة في تحديد الفرضيات والهدف منها.

تبرز هنا أهمية إجراء إختبارات لجميع الفرضيات وليس فقط إختبارات الفرضيات التي تستند إلى بيانات تاريخية، حيث يُمكن أن تقوم لجنة إختبارات الأوضاع بالبنك بوضع فرضيات قاسية (لكن محتملة الحدوث) بشأن الإطار العام للمخاطر. تأخذ هذه الفرضيات بالإعتبار المخاطر غير الإعتيادية (مثل المخاطر المصاحبة لمنتجات أو أنشطة البنك الجديدة، كفتح شركات تابعة أو فروع أجنبية) التي قد تؤدي إلى مخاطر مستقبلية غير معروفة من قبل.

نتيج إختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية، سواءً أكانت معتمدة على متغير واحد (إختبارات تحليل الحساسية) أو على عدة متغيرات (إختبارات الفرضيات المتعددة)، قياس المخاطر التالية كحد أدنى: مخاطر

<sup>63</sup> فيما يخص كيفية التدرج في بناء فرضيات إختبارات الأوضاع الضاغطة، يرجى الرجوع إلى الدليل الإسترشادي حول إختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية والكلية (2021)، المنشور على الموقع الإلكتروني لصندوق النقد العربي: [www.amf.org.ae](http://www.amf.org.ae)

الائتمان (بما في ذلك مخاطر عدم كفاية الضمانات للتسهيلات الائتمانية)، ومخاطر السوق (التي تشمل مخاطر سعر الفائدة، وسعر الصرف، وحقوق الملكية، ومخاطر الأسهم، ومخاطر المشتقات المالية)، ومخاطر السيولة، ومخاطر التشغيل، ومخاطر التركيز، ومخاطر السمعة، ومخاطر العدوى، ومخاطر تقييم الموجودات خارج الميزانية، بما في ذلك الأثر المتوقع على المؤشرات المالية الأساسية للبنك التجاري، مثل: مدى كفاية رأس المال، والسيولة، والربحية.

أخيراً، يتم تصميم فرضيات إختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل متدرج الشدة تستند إلى أحداث ضاغطة حصلت تاريخياً، أو إفتراض حدوث أزمات معينة غير متوقعة، مثل حدوث أزمة مالية أو إقتصادية عالمية. من الممكن إستخدام العلامة المعيارية وفقاً للبيانات التاريخية بهدف تصميم الفرضيات متدرجة الشدة.

تجدر الإشارة، إلى أنه من الممكن الإستفادة من النماذج القياسية المستخدمة في إختبارات الأوضاع الضاغطة لتطوير أنظمة الإنذار المبكر، ونماذج إحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، ونماذج التنبؤ بالبنوك الضعيفة، وتطوير خطط الطوارئ. كذلك من الأهمية أن يتم

إيلاء عناية خاصة إلى استخدام نتائج إختبارات الأوضاع الضاغطة في تحديث وإعادة تقييم خطط التعافي، وليس فقط خطط الطوارئ واستمرارية الأعمال وعمليات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال والسيولة.

#### المبدأ الرابع

قيام المصرف المركزي أو السلطة الرقابية بإصدار إطار عام حول إختبارات الأوضاع الضاغطة، يتضمن متطلبات بناء الفرضيات والمنهجيات المستخدمة، ودورية إجراءاتها، وآلية التعامل مع نتائج الإختبارات. من المناسب أن يتم إتاحة المجال للمؤسسات المالية بتحديد بعض الفرضيات الخاصة بها وفقاً لخصوصية المخاطر لديها.

كون المصرف المركزي هو السلطة الرقابية المسؤولة عن متانة وسلامة المراكز المالية للقطاع المصرفي والمالي في الدولة، يعتبر قيامه بإصدار إطار عام حول إختبارات الأوضاع الضاغطة نقطة إنطلاق نحو إنجاح وتعزيز فاعلية تطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر لدى المؤسسات المالية.

يشمل الإطار الحد الأدنى من المتطلبات المتعلقة بتطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة، بما في ذلك: تحديد المخاطر الرئيسية، وأهداف الإختبارات، وحوكمتها، والسياسات الخاصة بها، والإجراءات الداخلية والتوثيق، ومتطلبات البنية التحتية لإجراء الإختبارات، ومتطلبات تصميمها ودورية إجراءاتها (من المناسب أن تكون دورية إجراء الإختبارات خلال الأوقات الطبيعية مرة واحدة سنوياً على الأقل، وبشكل نصف سنوي خلال

الأوضاع الضاغطة)، وأنواع الإختبارات المطلوبة، ودور المصرف المركزي بهذا الخصوص، وكيفية ودورية مراجعتها، وطرق التعامل مع مخرجات ونتائج الإختبارات، ومتطلبات التواصل بين المصرف المركزي والمؤسسة المالية حول نتائجها.

في حال كانت الفرضيات المستخدمة في إختبارات الأوضاع الضاغطة مصممة من المصرف المركزي، فمن المستحسن أن تتيح التعليمات الرقابية للمؤسسات المالية تصميم فرضية واحدة على الأقل، تأخذ في الإعتبار مخاطر مهمة من وجهة نظر المؤسسة المالية لم تغطيها الفرضيات المبنية من قبل المصرف المركزي، ذلك في ضوء أن المخاطر قد تختلف من مؤسسة مالية لأخرى. حيث من الضروري قيام كل بنك بتحديد فرضيات الضغوط الخاصة به التي تتماشى مع نموذج أعماله وحجم أنشطته، ومدى تعقد عملياته المصرفية، والمخاطر التي يتعرض لها، ومستوى الملاءة المالية والسيولة لديه. حيث قد يؤدي قيام السلطة الرقابية بوضع فرضيات ضغوط موحدة على كل البنوك إلى قيام البنوك بإعداد الفرضيات بغرض الإستجابة فقط لمتطلبات السلطة الرقابية، مما يؤثر سلباً على جودة الإختبارات وتقييم الإطار العام للمخاطر. عليه يُستحسن قيام المصارف المركزية بوضع فرضيات موحدة على البنوك مع إتاحة قيام كل بنك بوضع الفرضيات الخاصة به. في هذا الإطار، من المناسب أيضاً أن تتضمن تعليمات المصرف المركزي قيام البنوك بإجراء إختبارات الأوضاع الضاغطة على أساس فردي ومجمع معاً بالنسبة للبنوك التي تنتمي إلى مجموعة مصرفية، ذلك للوصول إلى تحديد وتقييم شامل للمخاطر التي يمكن أن تؤثر على الكيانات التابعة للبنك أو المجموعة المصرفية بالكامل. يجب أن يكون الإطار العام للإختبارات ملزم للمؤسسات المالية، بحيث تقوم السلطات الرقابية بمتابعة مدى الإلتزام به، خاصة في مجال تصميم فرضيات الإختبارات والإفصاح عن نتائجها.

### المبدأ الخامس

مراعاة خصوصية نماذج أعمال البنوك الإسلامية، عند قيام المصارف المركزية بإصدار أي تعليمات أو إرشادات تتعلق بإختبارات الأوضاع الضاغطة.

يتمثل الهدف الرئيس من إختبارات الأوضاع الضاغطة في تمكين المؤسسات المالية من تعزيز قدرتها على إمتصاص أي صدمات مالية أو إقتصادية. بما أن نماذج أعمال البنوك المتوافقة مع الشريعة تختلف عن البنوك التقليدية، تُراعي المنظومة الرقابية خصوصية نماذج أعمال البنوك المتوافقة مع الشريعة، خاصة أن الصناعة المالية المتوافقة مع الشريعة في تطور ملحوظ. لقد أشار مجلس الخدمات المالية الإسلامية إلى عدم توافق وضعية مخاطر الإئتمان والسوق والمخاطر التشغيلية للأدوات المالية الإسلامية مع وضعية مخاطر الأدوات المالية التقليدية. إضافةً لهذه المخاطر، قد تتعرض المؤسسات المالية المتوافقة مع الشريعة إلى مخاطر أخرى، مثل مخاطر عدم الإلتزام بتعليمات الشريعة ومبادئها، ومخاطر معدل العائد، ومخاطر



الإستثمار في الأسهم وغيرها من أدوات حقوق الملكية. فعلى سبيل المثال، فيما يخص إختبارات الأوضاع الضاغطة الخاصة بالسيولة، ونظراً لتحديات حصول المؤسسات المالية المتوافقة أعمالها مع الشريعة على تمويل قصير الأجل وموجودات سائلة عالية الجودة متوافقة مع أحكام الشريعة بحيث تتماشى مع توقعات مخاطر السيولة، فمن المهم أن تأخذ إختبارات الضغط الخاصة بالسيولة هذا الجانب في الإعتبار.

تجدر الإشارة إلى أن مجلس الخدمات المالية الإسلامية أصدر في عام 2012 ورقة بعنوان "المبادئ الإرشادية لإختبارات الضغط للمؤسسات المالية الإسلامية (عدا مؤسسات التكافل وبرامج الإستثمار الجماعي الإسلامي) التي تقدم خدمات مالية إسلامية" تتضمن كافة المتطلبات الخاصة بتصميم فرضيات ومنهجيات إختبارات الأوضاع الضاغطة الخاصة بالبنوك الإسلامية.

### المبدأ السادس

**تكثيف دورية إختبارات الأوضاع الضاغطة بالنسبة للبنوك ذات الأهمية النظامية، وإستخدام فرضيات تراعي خصوصية هذه البنوك، ومثال ذلك إستخدام فرضيات لقياس مخاطر العدوى (Contagion Risk) ومخاطر العمليات المالية العابرة للحدود.**

خلال الأزمة المالية العالمية أواخر عام 2007، لوحظ أن التحديات التي واجهتها بعض المؤسسات المالية الكبيرة تؤثر بشكل ملحوظ على النظام المالي وإستقراره، ذلك كون هذه المؤسسات لها ترابطات كبيرة مع المؤسسات المالية الأخرى، بالتالي إن تعثر هذه المؤسسات يؤدي إلى حدوث مخاطر العدوى التي تنتقل إلى المؤسسات المالية الأخرى، مما يعكس بشكل سلبي على الإقتصاد والإستقرار المالي، الأمر الذي يحتم تدخل الحكومات لضمان الإستقرار المالي. لذا برزت أهمية وجود سياسات تهدف إلى الحد من فشل تلك المؤسسات المالية وبالذات البنوك ذات الأهمية النظامية (DSIBs). كانت المراكز المالية لمعظم البنوك في بداية الأزمة المالية العالمية أواخر عام 2007، مستقرة، لكن تعثر بنك "ليمان براذرز" أدى إلى حدوث مخاطر عدوى إنتقلت إلى البنوك الأخرى، بل تعدت حدود الولايات المتحدة الأمريكية، ليصبح النظام المالي في العالم برمته في خطر، مما انعكس سلباً على الإقتصاد العالمي وكبده خسائر وكُلف باهظة.

زادت هذه الأزمة من وعي السلطات الرقابية من أن الإستقرار المالي العالمي لا يتحقق إلا إذا تم ربط المخاطر المالية بالإقتصادية وحدث تنسيق بين السياستين الإقتصادية والإحترافية، وتعزيز منظومة إدارة الأزمات المالية وتكثيف الرقابة على البنوك ذات الأهمية النظامية.

لقد دأب العديد من البنوك المركزية في جعل إختبارات الأوضاع الضاغطة جزء رئيس من منظومة الحوكمة وثقافة إدارة المخاطر لدى البنوك بشكل عام والبنوك ذات الأهمية النظامية بشكل خاص. وفقاً لتعليمات لجنة بازل للرقابة المصرفية، فعلى السلطات الرقابية تحليل نتائج إختبارات الأوضاع الضاغطة التي تقوم البنوك

بإجراءاتها، كونها تؤثر على القرارات الإستراتيجية لهذه البنوك خصوصاً البنوك المهمة محلياً. وأن يأخذ تطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة على البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً (D-SIBs) الإعتبارات الموضحة بالجدول أدناه:

إطار إختبارات الأوضاع الضاغطة لدى البنوك ذات الأهمية النظامية	
المنهجية والإطار	تضمن المتغيرات الإقتصادية في فرضيات الأوضاع الضاغطة.
	الإلتزام بفرضيات الأوضاع الضاغطة المعتمدة من السلطة الرقابية والأخذ بالإعتبار فرضيات إضافية تراعي هيكل مخاطر البنك.
	الأخذ بالإعتبار التدني في المخصصات والإخفاض في رأس المال نتيجة تطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة.
تقييم رأس المال ونظام التقارير	تتضمن إختبارات الأوضاع الضاغطة تحليل الحساسية وتحليل الفرضيات المختلفة.
	تقييم قوة رأس المال وتعرضه للإخفاض نتيجة تطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة.
	مراقبة إجراءات التخفيف من الخسائر.
	تقارير رقابية داخلية وخارجية.
النظم والبنية التحتية	رصد مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs).
	منهجية موحدة أو بيئة موحدة لتنفيذ إختبارات الأوضاع الضاغطة لمختلف أنواع المخاطر.
	أن تكون البنية التحتية قادرة على تجميع جميع نتائج المخاطر.
حوكمة إختبارات الأوضاع الضاغطة	تكاملية المعلومات والبيانات بحيث تكون البنية التحتية قادرة على قراءة البيانات من مختلف المصادر ودمجها.
	إشراك الإدارة العليا ومجلس الإدارة في وضع منهجية وإطار إختبارات الأوضاع الضاغطة.
	يشمل إطار الحوكمة مراجعة منهجية إختبارات الأوضاع الضاغطة ونتائجها.
	توفر خبرة كافية في مواضيع إختبارات الأوضاع الضاغطة لدى كافة المستويات الوظيفية.

من الممكن قياس مخاطر الترابط أو العدوى، من خلال قيام البنك التجاري بإفترض حدوث خسائر لدى البنوك التي يتربط معها بودائع وقروض نتيجة حدوث أزمة معينة، وقياس أثر ذلك على ملائته المالية، أو من خلال قيام البنك المركزي بإفترض حدوث مخاطر جوهرية في ملاءة بنك أو البنوك ذات الأهمية النظامية على النظام المصرفي ككل، وإستخدام فرضيات معينة تتعلق بالمتغيرات المستخدمة في منهجية تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً، مثال ذلك حجم العمليات في نظام المدفوعات الوطني، وحجم القروض والودائع ما بين البنوك لليلة واحدة، وحجم ودائع العملاء (مع الأخذ في الإعتبار حجم الأجزاء المضمونة بموجب منظومة ضمان الودائع)، من المهم أن تُبنى الفرضيات المُستخدمة في إختبارات الأوضاع الضاغطة للبنوك ذات الأهمية النظامية بحيث يتم تضمينها صدمات أشد من تلك المستخدمة لدى البنوك الأخرى.

أخيراً، تبرز أهمية التعاون والتنسيق بين السلطات الرقابية في حال كان للبنك التجاري فروع خارج حدود الدولة. وقد يتطلب الأمر وجود مذكرات تفاهم، تغطي كافة متطلبات قياس المخاطر العابرة للحدود بالنسبة للبنك ذو الأهمية النظامية على المستوى المحلي.

## المبدأ السابع

استخدام نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة في عملية التخطيط الرأسمالي من خلال عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) والتقييم الداخلي لكفاية السيولة (ILAAP).

كما سبق الإشارة إليه، تُعد اختبارات الأوضاع الضاغطة أحد أهم أدوات إدارة المخاطر التي يُمكن إستخدامها للتنبؤ بالمخاطر والصدمات التي قد يواجهها القطاع المصرفي أو المالي. بشكل عام، لا يقتصر تطبيق اختبارات الأوضاع الضاغطة فقط على تحليل النتائج، حيث يشمل أيضاً استخدام نتائج تلك الاختبارات، بما يُعزز من قدرة البنك على مواجهة كافة المخاطر ذات الأثر المادي التي قد تواجهه وأي صدمات مالية محتملة، إضافة إلى تقدير حجم رأس المال المستقبلي ومستويات السيولة الواجب توافرها للأعوام القادمة. بالتالي، فإن استخدام هذه الاختبارات يؤدي إلى تعزيز المراكز المالية للبنوك، بحيث تكون أكثر استعداداً لمواجهة الصدمات المالية المحتملة، خصوصاً أن أداتي كفاية رأس المال والسيولة تعززان من قدرة البنك على إستيعاب الخسائر المالية المحتملة وتضبطان مخاطر رأس المال والسيولة بشكل خاص والمخاطر النظامية في القطاع المالي بشكل عام. لا بد من الإشارة هنا إلى أن اختبارات الأوضاع الضاغطة تلعب دوراً تكاملياً مع الأدوات الأخرى المستخدمة في منظومة إدارة المخاطر، مثل القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) التي تقيس مخاطر السوق على سبيل المثال، سواءً التي يتم فيها تطبيق منهجية محاكاة التغيرات التاريخية (Historical simulation Methodology) أو تلك التي تستخدم منهجية محاكاة التغيرات في قيمة المحفظة الحالية من خلال فرضيات سوقية عشوائية تحاكي التغيرات التاريخية في قيمة المحفظة خلال فترة زمنية معينة (Monte Carlo simulation Methodology).

فيما يخص المصارف المركزية، يتم فحص نتائج اختبار الضغط كجزء من المراجعة للتقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) وإدارة مخاطر السيولة للبنوك. تلتقط اختبارات الأوضاع الضاغطة المخاطر المادية التي قد يواجهها البنك، بحيث تكون فعالة بشكل كافٍ لدى تقييم كفاية رأس مال البنك والسيولة. كما تبرز أهمية مراجعة الجوانب الأخرى لاختبارات الضغط التي تجريها البنوك، فيما إذا كانت متوافقة لأهدافها المعلنة وترتيبات الحوكمة. يطلب المصرف المركزي من الإدارة التنفيذية للبنك التجاري، معالجة أي أوجه قصور مادية تم تحديدها في إطار اختبارات الأوضاع الضاغطة، بما في ذلك الحالات التي لا تؤخذ فيها نتائج تلك الاختبارات في الاعتبار بشكل كافٍ في عملية صنع القرار في البنك.

## المبدأ الثامن

قيام إدارتي الرقابة المصرفية والإستقرار المالي بالتنسيق المشترك ومراجعة وتقييم منهجيات ونتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة، وتحليل النتائج بشكل علمي، سواءً المُطبقة من المؤسسة المالية أو من المصرف المركزي، وتقديم التوصيات اللازمة لإدارة المصرف المركزي.

يُعد التنسيق الداخلي بين إدارتي الرقابة المصرفية والإستقرار المالي بخصوص تقييم اختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية والكلية وتبادل الآراء حول نتائجها عنصراً مهماً لتعزيز قوة الاختبارات. كذلك من المفيد التنسيق حول تعزيز أوجه الإستفادة من قاعدة بيانات مركزية المخاطر لدى المصرف المركزي وقاعدة بيانات المعلومات الائتمانية، ذلك عند بناء النماذج القياسية وتقييم المخاطر الجزئية والكلية للنظام المالي في اختبارات الأوضاع الضاغطة. في هذا الإطار، يُستحسن عند إصدار أي تعليمات خاصة باختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية أن يتم عرضها على إدارة الإستقرار المالي لإبداء الرأي، والعكس صحيح فيما يخص اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية. من المعروف أن المخاطر الكلية مثل المخاطر الاقتصادية، على سبيل المثال، تؤخذ في الإعتبار عند بناء النماذج القياسية الخاصة في البنك التجاري. كذلك الحال بالنسبة للنماذج القياسية الخاصة بقياس المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المصرفي ككل، التي تأخذ في الإعتبار المخاطر الجزئية لكل بنك، خصوصاً البنوك التي لها أهمية نظامية. لا بد من التأكيد على أهمية تضمين اختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية والكلية لفرضيات تقيس الأثر المتوقع للمخاطر الاقتصادية على المؤشرات الرئيسية للمؤسسة المالية، بحيث تشمل كحد أدنى متغير الناتج المحلي الإجمالي.

في هذا السياق، تبرز أهمية المشاورات بين إدارات الرقابة المصرفية والإستقرار المالي والأبحاث، للبحث في المتغيرات والفرضيات والمنهجيات المستخدمة في اختبارات الأوضاع الضاغطة. إن تبادل نتائج تحليل وتقييم اختبارات الأوضاع الضاغطة بين إدارات الرقابة المصرفية والإستقرار المالي والأبحاث، من المستحسن أن يكون ضمن إطار واضح معتمد من قبل إدارة المصرف المركزي، بحيث تكون الأدوار المنوطة بإدارات الرقابة المصرفية والإستقرار المالي والأبحاث واضحة بما يكفل التحسين المستمر لتطبيق اختبارات الأوضاع الضاغطة. كذلك من المناسب تبادل الآراء حول التقرير والتوصيات المتعلقة باختبارات الأوضاع الضاغطة قبل رفعها لإدارة المصرف المركزي، بما يعزز من جودة تقرير نتائج الاختبارات والتوصيات التي يتم رفعها. من جانب آخر، من الممكن أن تقوم إدارات الرقابة المصرفية والإستقرار المالي والأبحاث بمناقشة فرضيات ونتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة مع البنوك إذا إستدعت الضرورة ذلك، وكذلك قيام الإدارات المعنية بالرقابة على المؤسسات المالية غير المصرفية بمناقشة فرضيات ونتائج الاختبارات مع تلك المؤسسات التي تخضع لإشرافها إذا إستدعت الضرورة لذلك.

## المبدأ التاسع

في حال تبين للمصرف المركزي أوجه قصور أو مواطن ضعف لدى المؤسسة المالية في تطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة، يتم التواصل مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمؤسسة المالية وتزويدها بتقرير خطي شامل يتضمن أوجه القصور، على أن يتم الطلب من المؤسسة المالية وضع خطة زمنية شاملة لمعالجة كافة أوجه القصور التي تبينت للمصرف المركزي.

تعتبر عملية مراجعة موثوقية إختبارات الأوضاع الضاغطة جزء لا يتجزأ من عملية الرقابة المكتبية والميدانية للمصارف المركزية. في حال تبين وجود قصور أو مواطن ضعف للمصرف المركزي بخصوص تطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة مثل: قصور في المنهجيات المستخدمة، وعدم موثوقية النتائج، وعدم منطقية الفرضيات المستخدمة، ونقص في الموارد البشرية المؤهلة والمالية، وقصور في دور الإدارة التنفيذية، يتم مخاطبة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك أو المؤسسة المالية وتزويدها بتقرير شامل حول أوجه القصور في تطبيق تلك الإختبارات، ومنح البنك التجاري/المؤسسة المالية مهلة زمنية كافية لتصويب الوضع بشكل عاجل. كما قد يتطلب الأمر عقد اجتماع بين المصرف المركزي ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك/المؤسسة المالية للتباحث في ملاحظات المصرف المركزي، ويتم في جميع الأحوال قيام الإدارة التنفيذية للبنك التجاري/المؤسسة المالية بتزويد المصرف المركزي بخطة شاملة وواضحة ذات إطار زمني محدد لمعالجة كافة أوجه الضعف التي تبينت للمصرف المركزي في إطار عملية الرقابة المالية. من الممكن أن يطلب المصرف المركزي من المؤسسة المالية الإستعانة بجهة استشارية متخصصة لتطوير إختبارات الأوضاع الضاغطة، على أن يتم تزويد المصرف المركزي بتقرير شامل حول ذلك.

## المبدأ العاشر

قيام المصارف المركزية والمؤسسات المالية بمراجعة وتطوير المنهجيات المستخدمة في إختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري أو كلما إقتضت الحاجة، ومواكبة التطورات الحاصلة في المجالات التي تهم القطاع المالي كالكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ، والأزمات المالية والإقتصادية وغيرها، ومخاطر الأمن السيبراني والمخاطر المرتبطة بأطراف ثالثة وغيرها.

تعد عملية مراجعة منهجية وفرضيات إختبارات الأوضاع الضاغطة، جانباً مهماً وخطوة رئيسية في منظومة إدارة المخاطر، حيث تسعى المصارف المركزية والبنوك التجارية باستمرار لتطوير إختبارات الأوضاع الضاغطة وتحسين موثوقيتها. يشمل ذلك المنهجيات والفرضيات المستخدمة، إضافةً إلى استخدام نتائج إختبار الأوضاع الضاغطة بطريقة تتوافق مع أهداف إطار العمل. كذلك من الأهمية، عقد إجتماعات دورية أو كلما إقتضت الحاجة بين المصرف المركزي والبنوك التجارية لبحث التحديات أو أي جوانب أخرى تخص

عملية تطوير هذه الإختبارات، حيث من المهم النظر في ملاحظات المؤسسات المالية حول التحديات التي تواجهها عند تطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة. كذلك من المناسب عرض مسودة أي تعليمات أو تحديثات خاصة بالتعليمات لإختبارات الأوضاع الضاغطة على المؤسسات المالية/البنوك و/أو جمعيات المصارف، بهدف إبداء الرأي في مسودة التعليمات أو التحديثات.

من جانب آخر، من المناسب قيام المصارف المركزية بإصدار دليل أو تعليمات للمؤسسات المالية حول تطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة العكسية (Reverse Stress Tests)، التي تتيح للمؤسسة المالية معرفة مسببات تراجع النسب الرقابية الرئيسة لدى البنك عن الحدود الدنيا المقررة بموجب تعليمات المصرف المركزي، وتُعطي المصرف المركزي والمؤسسة المالية فرصة لإستخدام نتائج هذه الإختبارات ومقارنتها مع نتائج إختبارات الأوضاع الضاغطة المُطبقة بهدف مراجعة موثوقيتها.

كذلك من الأهمية، مواكبة آخر التطورات والمستجدات والتغيرات على صعيد نماذج أعمال المؤسسات المالية وتعدد عملياتها المالية وارتفاع المخاطر المالية، بما يؤدي إلى تصميم إختبارات أوضاع ضاغطة تقيس هذه المخاطر، مثال ذلك: مخاطر الكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ، بما في ذلك قياس أثر المخاطر المادية (Physical Risk) ومخاطر التحول (Transition Risk)، والمخاطر السيبرانية، والمخاطر المرتبطة بالأطراف الثالثة، والتخلي عن أسعار الفائدة المرجعية للييور والأيورس، ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومخاطر تغير أسعار النفط والمواد الأولية الأخرى، ومخاطر حدوث أزمات معينة (كأزمة فيروس كورونا المستجد، والأزمة المالية العالمية أواخر عام 2007). فعلى سبيل المثال، كشفت أزمة فيروس كورونا المستجد أهمية قيام المصرف المركزي والبنوك التجارية بتبني إختبارات أوضاع ضاغطة تقيس مخاطر القطاعات الاقتصادية بشكل إفرادي (كل قطاع على حده). في هذا الصدد، من المهم تطبيق إختبارات مبنية على أحداث مشابهة لأزمات تاريخية سواء داخل الدولة أو خارجها، مثال ذلك: حدوث أزمة إقتصادية معينة في الدولة، وحدث أزمة بسبب تراجع كبير في سعر صرف العملة المحلية، والأزمة المالية العالمية أواخر عام 2007، وأزمة فيروس كورونا المستجد في عام 2020... الخ. مثال آخر حول المخاطر التي قد تواجه القطاع المالي، الواجب أخذها في الإعتبار عند تطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة، مخاطر الكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ، حيث تتطلب من المصرف المركزي والقطاع المالي تطوير إختبارات أوضاع ضاغطة تتضمن فرضيات متدرجة الشدة، والأثر المحتمل للكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ على القطاع المصرفي وقطاع التأمين. من الفرضيات الممكن أخذها في الإعتبار على سبيل المثال لا الحصر، حدوث خسائر مادية في أصول القطاع المالي وفي المحفظة الإستثمارية، وحدث خسائر في ممتلكات العملاء من أفراد وشركات، وحدث كوارث طبيعية في دولة البنك الأم أو في دول فروع البنوك خارج حدود الدولة أو البنوك المراسلة في دول أخرى. والأثر المتوقع للكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ على مخاطر الإئتمان، ومخاطر التشغيل، ومخاطر السوق.

من جانب آخر، من المستحسن قيام المصرف المركزي بإصدار إطار عام حول متطلبات تطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة على القطاعات المالية غير المصرفية، يُراعي خصوصية كل منها. أما بالنسبة للقطاعات المالية التي لا تخضع لرقابة المصرف المركزي، فمن المستحسن التنسيق مع الجهات الرقابية الأخرى حول إصدار هذا الإطار بما يشمل كافة المتطلبات اللازمة لتطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة.

### المبدأ الحادي عشر

قيام المصرف المركزي بإصدار متطلبات الإفصاح عن منهجيات ونتائج إختبارات الأوضاع الضاغطة، سواءً المُطبقة بواسطة المصرف المركزي (Top-down Approach)، و/أو المطبقة من خلال المؤسسات المالية (Bottom-up Approach).

يساهم الإفصاح عن نتائج إختبارات الأوضاع الضاغطة وفق متطلبات المصرف المركزي، سواءً كان الإفصاح من قبل المؤسسات المالية و/أو من المصارف المركزية نفسها، في تحسين إنضباط السوق، وتعزيز الثقة في قدرة القطاع المصرفي على مواجهة الصدمات المحتملة، ويحد من الإستنتاجات غير الدقيقة حول مرونة البنوك/المؤسسات المالية. لكن في الوقت نفسه، ينبغي أن يكون الإفصاح مدروس بعناية بحيث يُراعي مستويات الوعي المالي للجمهور غير المتخصص، كذلك من الممكن أن يشمل الإفصاح نتائج الإختبارات، والإفتراضات التي بُنيت عليها الإختبارات، وأهداف الإختبارات، ومنهجيتها. من المناسب، قيام المصارف المركزية بنشر ملخص حول نتائج تلك الإختبارات في تقارير الإستقرار المالي الخاصة بها، ذلك من باب الشفافية وتعزيز ثقة الجمهور في القطاع المالي. لكن في جميع الأحوال، يكون أي إفصاح عن إختبارات الأوضاع الضاغطة خاضعاً لمتطلبات يتم إصدارها من قبل السلطة الرقابية في هذا الشأن، وأن لا يتم الإفصاح عن أسماء المؤسسات المالية حتى لا يتسبب ذلك بحدوث مخاطر سمعة لها.

## نبذة عن فريق عمل الإستقرار المالي في الدول العربية

### مقدمة

نظراً لتزايد الإهتمام العالمي في أعقاب الأزمة المالية العالمية، بقضايا الإستقرار المالي، التي باتت تمثل محوراً مهماً من أولويات المصارف المركزية، ولأغراض تعزيز فرص تبادل الخبرات بين الدول العربية، قرر مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في عام 2014، إنشاء فريق عمل الإستقرار المالي في الدول العربية. تشمل عضوية الفريق، المدراء المكلفين بقضايا الإستقرار المالي في المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

### الأهداف

يعمل الفريق على تطوير السياسات والأدوات المتعلقة بتعزيز الإستقرار المالي في الدول العربية، ويحرص على تبادل الخبرات والتجارب في مجال السياسات والاجراءات المتعلقة بتعزيز الإستقرار المالي، وتعزيز التعاون بين مختلف الادارات والجهات الوطنية المعنية بقضايا الإستقرار المالي في الدول العربية، بالتعاون مع المؤسسات الدولية ذات العلاقة. كما يقوم الفريق بإعداد ونشر تقرير الإستقرار المالي للدول العربية، وأوراق عمل، ودراسات حول أوضاع الإستقرار المالي في الدول العربية، والمساهمة في رفع الوعي بقضايا الإستقرار المالي.

### الأمانة الفنية

يتولى صندوق النقد العربي أمانة الفريق. تتولى الأمانة إعداد الدعوات وجدول أعمال اجتماعات الفريق، ومحاضر اجتماعاته، ومتابعة تنفيذ برنامج العمل الذي يتم الاتفاق عليه سنوياً. إضافة إلى المساهمة الفنية في إعداد الدراسات اللازمة لأعمال الفريق، التي ترفع لأصحاب المعالي والسعادة محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في اجتماعاتهم السنوية.

### التعاون مع الهيئات الإقليمية والدولية

يتعاون فريق عمل الإستقرار المالي في الدول العربية، بشكل وثيق مع كل من صندوق النقد الدولي، ومعهد الإستقرار المالي، ومجلس الإستقرار المالي، إضافة إلى عدد من المؤسسات الإقليمية والدولية الأخرى، حيث يحضر باستمرار ممثلين عن هذه المؤسسات الاجتماعات الدورية للفريق.



## فريق عمل إعداد تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية

من أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية - صندوق النقد العربي:

- د. رامي يوسف عبيد

- د. أحمد الشاذلي

- غسان أبو مويس

من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية:

- محمد عمارة البنك المركزي الأردني

- عوشة التميمي مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

- سارة باتيس مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

- محمد الصادق مصرف البحرين المركزي

- نبيل العذاري البنك المركزي التونسي

- مصطفى عبدالرحيم بنك الجزائر

- ندى الرومي البنك المركزي السعودي

- عبد الرحمن القحطاني البنك المركزي السعودي

- السيدة الطيب بنك السودان المركزي

- مشاعر إبراهيم بنك السودان المركزي

- د. فلاح فالج البنك المركزي العراقي

- د. محمد الجهوري البنك المركزي الغماني

- شيماء البوسعيدية البنك المركزي الغماني

- إياد زيتاوي سلطة النقد الفلسطينية

- عبد الله البنعلي مصرف قطر المركزي

- مريم الحمادي مصرف قطر المركزي

- فاطمة العلي بنك الكويت المركزي

- سامية الإبراهيم بنك الكويت المركزي

- وضحة الهندي بنك الكويت المركزي

- زينب جمالي بنك الكويت المركزي

- د. كامل وزنه لجنة الرقابة على المصارف في لبنان

- طارق الصليل مصرف ليبيا المركزي

- د. أحمد سحلول البنك المركزي المصري

- دينا الصاوي البنك المركزي المصري

- حلیم جادي بنك المغرب

- |                          |                      |
|--------------------------|----------------------|
| بنك المغرب               | - عبد الرحيم الناصري |
| البنك المركزي الموريتاني | - أحمد الراظي        |
| البنك المركزي الموريتاني | - مريم الزين         |
| البنك المركزي اليمني     | - راجح منصور         |
| البنك المركزي اليمني     | - أحمد البركاتي      |